



مصر لكل المصريين



إعداد الدكتور/ محمد منير مجاهد

مصر لكل المصريين

وثائق المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني

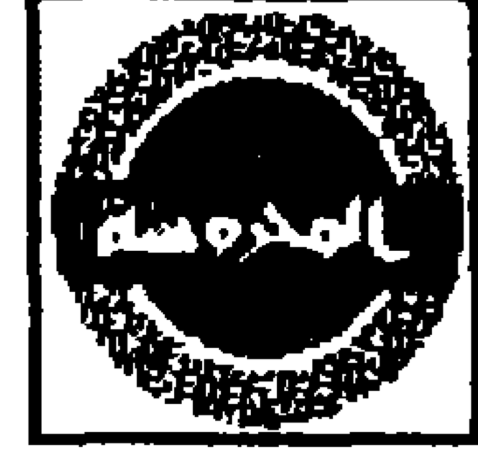
القاهرة ١١-١٢ إبريل ٢٠٠٨

إعداد:

الدكتور / محمد منير مجاهد

يناير ٢٠٠٩





عنوان الكتاب: مصر لكل المصريين
إعداد : د. محمد منير مجاهد
الناشران :
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ – المقطم – القاهرة
ت، ف : ٢٥٠٧٥٩١٧
e.mail : mahrosa@ mahrosa.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف والإشراف الفنى للفنان : مجاهد العزب
المحرر العام : محمود الوردانى
المستشار الاعلامى : مصطفى عبادة

مصريون ضد التمييز الديني (مارد)
(MARED) Discrimination Religious Against Misryon
البريد الإليكتروني: ded_altamyez@ yahoo.com
المجموعة البريدية : http://groups. yahoo.com/ group/MARED_ Group/
الموقع على الإنترنت : http://www.maredgro up.org/

رقم الإيداع : ٣٠٨٣ / ٢٠٠٩
الترقيم الدولى : 977-313-280-3

الطبعة الأولى ٢٠٠٩

شكر وتقدير

يتقدم "مصريون ضد التمييز الديني" بوافر الشكر والتقدير لكل من عاونهم على تنظيم المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني يومي ١١ و١٢ ابريل ٢٠٠٨، ويخصون بالذكر الأستاذ الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الذي كان لدعمه وفتح أبواب الحزب لعقد المؤتمر أكبر الأثر في إفشال مؤامرة القوى المؤيدة للتمييز الديني داخل نقابة الصحفيين التي أغلقت أبوابها ومنعت انعقاد المؤتمر بها.

كما يتقدمون بالشكر للزميلات والزملاء الذين أعطوا من وقتهم وجهدهم في تنظيم المؤتمر، وللزميلات والزملاء الذين ساهموا ماليا في نفقات المؤتمر كي يخرج في أفضل صورة.

إن ظهور هذا الكتاب بالصورة الحالية نتاج جهد عدد من الزميلات اللاتي عملن في صمت، وبذلن الجهد في تفريغ تسجيلات المداخلات التي لم يقدمها أصحابها مكتوبة، وفي صياغتها وطباعتها وتنسيقها، إضافة إلى المراجعة اللغوية للكتاب في صورته النهائية وهن بالترتيب الأبجدي:

١- الدكتورة/ سهام عبد السلام
٢- الأستاذة/ مريان فاضل
٣- الأستاذة/ نيفين عبيد

المحتويات

تقديم

بقلم: الدكتور/ محمد منير مجاهد

تعد التعددية الثقافية والدينية سمة أساسية من سمات الثقافة المصرية على مدى التاريخ، فقد عاش المصريون عشرات القرون ينعمون بهذا المزيج الثقافي حيث تتجاور الثقافات المختلفة بدون تطاحن، ودون أن تحاول أي منها فرض نفسها على بقية الثقافات، ولم يكن التمييز الديني أو الاضطهاد على نطاق شامل ضد المختلفين دينيا عن الديانة السائدة إلا ظواهر استثنائية شاذة، ولم تعرف مصر في تاريخها مناطق أو قرى أو أحياء أو شوارع تقتصر على أتباع دين دون الآخر، وعاش المصريون من جميع الأديان متجاورين في كل الأماكن.

إلا أن هذه التعددية والقبول بالآخر المختلف دينيا بدأت تتآكل في العقود الأخيرة، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تزامنت مع الحقبة النفطية التي أعطت بعض دول الجزيرة العربية (الثرية ماليا والفقيرة ثقافيا) الفرصة لترويج مفهومها الخاص عن الإسلام الوهابي المتجهم الذي لا يقبل بالآخر. وقد وصل التمييز الديني والفرز الطائفي إلى درجة ملحوظة ولا يمكن أن تخطئها عين وشاع مناخ هستيري معبأ بالكراهية ضد غير المسلمين في مصر.

لمواجهة هذه الكارثة تشكلت مجموعة "مصريون ضد التمييز الديني" المعروفة اختصارا باسم "مارد" في أغسطس ٢٠٠٦ كتطوير لمقاصد بيان بعنوان "مسلمون ضد التمييز" صدر في أعقاب اعتداء مسلح على ثلاث كنائس بالإسكندرية في إبريل من نفس العام قام به شخص وصفته أجهزة الأمن بأنه مختل عقليا، وتحدد هدف المجموعة في مناهضة التمييز الديني والدفاع عن حقوق المواطنة الكاملة لكل المصريين. وتمثل هذه المجموعة تجربة مهمة في السياسة المصرية؛ فلأول مرة تتفق مجموعة من المواطنين من منابع فكرية ورؤى سياسية مختلفة – بل ومتناقضة ومتناحرة غالبا – على العمل المشترك لتنفيذ هدفا واحدا يتفقون عليه؛ ألا وهو مناهضة التمييز الديني دون الانجرار إلى الموقف التقليدي لبعض السياسيين في مصر: "كل

شيء أو لا شيء"، ولو نجحت هذه التجربة فيمكن أن تعمم في مختلف مجالات العمل الوطني، مما سيؤدي لدعم وتقوية قوى التغيير في المجتمع.
اشتبكت مجموعة مارد منذ تأسيسها مع قضايا التميز الديني في المجتمع وأصدرت عدداً من بيانات التضامن مع ضحايا التمييز الديني، كما شاركت ببياناتها وبكتابات أعضائها في توضيح رأيها في التعديلات الدستورية، ولتنقية القوانين من كل ما يميز بين المصريين على أساس الدين، وقامت بتنظيم عدد من الندوات تعالج جوانب مختلفة للتمييز الديني، ورأى بعض أعضاء مارد أهمية تطوير العمل بإيجاد شكل مؤسسي، فتقدموا بطلب في ٩ ديسمبر ٢٠٠٧ لمديرية التضامن الاجتماعي بالجيزة لإشهار مؤسسة أهلية باسم "مؤسسة مصريون في وطن واحد"[١]، وكما كان متوقعا فقد اعترضت وزارة التضامن الاجتماعي (كما تعترض غالبا على إشهار المؤسسات، وكما تعترض لجنة الأحزاب على إنشاء الأحزاب)، وجاء في الخطاب الذي وجهته إلى وكيل المؤسسين بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٨ "تحيط سيادتكم علما بأن المديرية تأسف لعدم قيد المؤسسة حيث توافر لها مقومات المادة (١١) من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية"[٢]

في نفس الوقت، أصبح من الواضح أهمية أن تتحد جهود المثقفين والكتاب والسياسيين الذين يؤمنون بالمساواة وبحرية الاعتقاد لكل المصريين لكي يتجمعوا في مؤتمر لمناقشة قضية التمييز الديني، ويتبادلوا الرأي حول أفضل الطرق للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي يعاني منها مجتمعنا، وما تعنيه من إجحاف وظلم يقع على بعض المصريين. لهذا فقد أخذت مجموعة مارد على عاتقها الدعوة لتنظيم "المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني"، بهدف:

- بلورة مفهوم واضح لا لبس فيه للمقصود بالتمييز الديني، ومظاهر وجوده، وتحديد حجم ومخاطر الفرز الطائفي والديني وما ينتج عنه من تمزيق للوطن.
- تدعيم تماسك وترابط المجتمع المصري بتعميق التضامن والتماسك بين مكوناته، وتدعيم الولاء للوطن وترسيخ مبدأ المواطنة.

[1] يتضمن ملحق (١) الوثائق الرئيسية الخاصة بتأسيس "مؤسسة مصريون في وطن واحد".
[2] الأمر معروض الآن أمام القضاء، الذي نأمل أن يحكم لصالحنا كما حكم للمؤسسات التي سبقتنا.

- خلق جبهة واسعة من منظمات المجتمع المدني المناهضة للتمييز الديني، والوصول إلى آليات عملية شعبية لمناهضته.

تم الاتصال بنقابة الصحفيين في ٢١ يناير ٢٠٠٨ لحجز إحدى قاعاتها باسم "مؤسسة مصريون في وطن واحد (تحت التأسيس)"، وذلك باعتبارها نقابة المعنيين بحرية التعبير وحق الاعتقاد، ونقابة الرأي والرأي الآخر، والمسئولة عن حماية حق الاختلاف، حيث وافق الأستاذ نقيب الصحفيين وتم إخطارنا بذلك فقمنا بسداد إيجار القاعة، وبدأ الاستعداد لتنظيم المؤتمر وهو ما أزعج الداعين للتمييز الديني داخل النقابة، الذين أرادوا التشويش على المؤتمر فزعموا أنه "مؤتمر لنشر الفكر البهائي"، مما دعا نقيب الصحفيين إلى إرسال خطاب إلى المنظمين في ٥ إبريل ٢٠٠٨ يشير إلى تخوف بعض الصحفيين من أن يكون المؤتمر فرصة لإشاعة نوع من الفتنة بسبب وجود ممثلين عن الفكر البهائي، ويدعو لأن يكون المؤتمر منبرا للتسامح والفهم المشترك.

قمت بالرد على هذا الخطاب باعتباري أمين عام مؤسسة مصريون في وطن واحد (تحت التأسيس) بخطاب أرفقت به برنامج المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني، وأوضحت فيه أن الهدف الرئيسي للمؤتمر هو أن يكون "منبرا للتسامح والفهم المشترك"، وأن المؤتمر الذي سينعقد تحت شعار "مصر لكل المصريين" لن يناقش العقائد الدينية (سواء تلك الخاصة بالبهائيين أو غيرها) لأنه معني بحرية الاعتقاد والقضاء على التمييز الديني والفرز الطائفي، كما أشرت إلى أن عدداً كبيراً من المتحدثين في المؤتمر أعضاء بنقابة الصحفيين[3]، وتم إبلاغنا أن الموضوع قد انتهى عند هذا الحد وأن الأستاذ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين سوف يحضر افتتاح المؤتمر.

إلا أن المجموعة المؤيدة للتمييز الديني داخل النقابة، بعد أن فشلت في إقناع مجلس النقابة بموقفها أو في حشد الصحفيين حول مزاعمها، قررت الاستمرار في مخططها لإلغاء المؤتمر متصورة أن إعاقة عقد المؤتمر داخل النقابة فسوف تقضي على فرص انعقاده، لذا فقد خططوا بليل. وفوجئ المشاركين في المؤتمر صباح يوم الجمعة ١١ إبريل ٢٠٠٨ بغلق باب النقابة أمامهم بواسطة مجموعة من حوالي ٧ صحفيين كانت تحتل المبني من الداخل وتمنع الناس من الدخول. تم الاتصال بنقيب الصحفيين الذي حضر

---

[3] يتضمن ملحق (٢) المراسلات المتبادلة مع نقابة الصحفيين

مسرعا وحاول التفاوض مع المجموعة التي احتلت النقابة ولكنه فشل في إقناعهم بالتراجع عن موقفهم مما دعاه لعقد مؤتمر صحفي اعتذر فيه عن عدم عقد المؤتمر بالنقابة[4].

اتصل المنظمون بالدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وطلبوا منه فتح المقر الرئيسي للحزب والذي يبعد نحو خمسة دقائق سيرا على الأقدام من مقر نقابة الصحفيين، فاستجاب للطلب، ورحب بالأمر، وأصدر تعليماته بفتح المقر – رغم أن يوم الجمعة إجازة للحزب – مما أفشل مخططات هذه القلة من" الصحفيين" المؤيدين للتمييز بين المواطنين على أساس الدين، وكل ما نجحوا فيه كان تأخير بدء المؤتمر نحو ساعتين بسبب تغيير مكانه من نقابة الصحفيين إلى حزب التجمع، إلا أنهم في نفس الوقت قد أعطوا للمؤتمر زخما دعائيا وأكسبوه تعاطف كافة القوى الوطنية، التي تضامنت مع مارد في مواجهة تلك الأساليب الغوغائية. وقد حاولت هذه القلة تشويه المؤتمر ومنظميه بإطلاق الشائعات الكاذبة، كالإدعاء بأن المؤتمر "كان لنشر الفكر البهائي"، أو "أن قناة إسرائيلية قد حضرت لنقل المؤتمر إلى إسرائيل مباشرة"، أو "أن المؤتمر قد تم تمويله من جهات أجنبية". وتم الرد على كل هذه الادعاءات[5]، وفيما يخص موضوع "التلفزيون الإسرائيلي" تحديدا فلقد أجرت النقابة تحقيقا رسميا أقرت نتيجته هيئة مكتب النقابة بالإجماع، وأعلنت بوضوح أن الموضوع عار تماما من الصحة.

إن نجاح "مارد" في تنظيم المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني" يومي ١١ و١٢ إبريل ٢٠٠٨ في الذكرى الثانية لاعتداءات الإسكندرية التي تأسست في أعقابها "مارد" له دلالة رمزية كبيرة على تطور الصراع بين قوى التمييز وما تمثله من ظلامية وشر، وقوى المواطنة والمساواة وما تمثله من استنارة وخير، كما أنه قد أطلق قطار مناهضة التمييز الديني الذي لن يوقفه شيء، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يضم الأوراق المقدمة للمؤتمر والتعقيبات عليها والشهادات الحية، إضافة إلى كافة الوثائق التي أحاطت بانعقاده.

---

[4] قرر مجلس نقابة الصحفيين المصريين في اجتماعه الطارئ بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠٠٨ إحالة سبعة من اعضاء النقابة - احدهم عضو بالمجلس - على خلفية منعهم استضافة النقابة للمؤتمر وتجاوزاتهم بحق نقيب الصحفيين.

[5] يتضمن ملحق (٣) البيانات الصادرة قبل وأثناء وبعد المؤتمر والتي تفند كل هذه الادعاءات.

يقع هذا الكتاب في سبعة فصول تتضمن ما يلي:

١- الكلمات الاستهلالية
٢- التمييز القانوني
٣- التمييز في المجتمع أشكاله وأسبابه ونتائجه
٤- التمييز في التعليم والإعلام والتوظف
٥- موقف الأحزاب والقوى السياسية من التمييز الديني
٦- الحلول المستقبلية الممكنة
٧- النتائج والتوصيات

تضمن الفصل الأول الكلمات الاستهلالية للمتحدثين الذين نجحوا في الوصول للمكان الجديد لعقد المؤتمر في الوقت المناسب وقد ركزت معظم الكلمات على دلالات ما حدث في نقابة الصحفيين، وتأتي كلمة الأستاذ مكرم محمد أحمد كاشفة لأبعاد الواقعة ولحقيقة حجم الصحفيين المؤيدين للتمييز الديني[٦]، كما تضمن أيضا "كلمة مصريون ضد التمييز الديني" التي تقدم للمؤتمر وتشرح أهدافه.

أما الباب الثاني فقد تناول التمييز الموجود في القوانين المصرية ضد المواطنين غير المسلمين من زوايا مختلفة، بداية من شرح أسبابه، ومظاهره، وتعارض هذا مع المواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر، كما ناقش هذا الفصل مشاكل تطبيق قانون الأحوال الشخصية، وهو قانون ذو مرجعية دينية وتختلف أحكامه باختلاف الطائفة الدينية، ومن أبرز المشكلات التي تناولها المتحدثون قضية حضانة الأطفال عند الطلاق مع اختلاف ديانة الأب والأم، وشهادة غير المسلم في قضايا المسلمين. وتناولت الشهادات الحية المقدمة نماذج للتمييز القانوني المتمثل في إجبار أطفال على دراسة الدين الإسلامي بسبب إسلام والدهم، والمشاكل التي يعاني منها البهائيون بسبب حرمانهم من بطاقات الرقم القومي، وأوضحت الأوراق والمداخلات كذلك أنه لا يوجد بديل للتغلب على هذه المشاكل وغيرها كقضايا بناء دور العبادة، إلا بعلمنة

[6] شارك في إدانة هؤلاء الصحفيين المؤيدين للتمييز الديني عدد من كبار الصحفيين في مصر - بما فيهم نقيب الصحفيين – ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الأساتذة: سلامة احمد سلامة، وسعد هجرس، وإقبال بركة، وصلاح عيسى، وأمينة النقاش، ومحمد السيد سعيد، وأسامة الغزالي حرب، وجمال فهمي، ومديحة عمارة، ونور الهدى زكي، ونبيل عمر، وغيرهم ممن صنعوا لأنفسهم مجدا مهنيا بموهبتهم وعلمهم وعملهم.

القوانين وتقنين المواطنة من خلال تنقية القوانين من كل ما يفرق بين المواطنين على أساس الدين، وصدور قانون يجرم التمييز بين المواطنين على أي أساس – غير الكفاءة – بما في ذلك الدين.

اشتمل الفصل الثالث على مداخلات سعت للتأصيل النظري للتمييز الديني من خلال: تقديم قراءة عبر التاريخ للحالة الدينية في مصر وتأرجحها من التعايش بين العقائد الدينية المختلفة، إلى حالات الاحتقان والتوتر المستند على أفكار التمييز الديني وممارساته، ومناقشة التعبيرات المستخدمة مثل "العنف الطائفي"، و"الفكر الديني"، وعلاقة العنف الاجتماعي أو السياسي ذو التبريرات والدوافع والواجهة الدينية والمذهبية، والعوامل الدنيوية المنتجة للعنف. تلي هذا تقديم تعريف لمفهوم التمييز الديني، وتحديد أن المسئولية الأولى والرئيسية فيما يتعلق بممارسة التمييز الديني تقع على عاتق الدولة.

تطرق هذا الفصل أيضا إلى مناقشة مفهوم التمييز الرمزي كتمييز معنوي يؤدي إلى تكون علاقات أغلبية وأقلية نتيجة التركيز على سمات معينة لجماعة الأغلبية واعتبارها هي الأساس في تكوين الدولة والولاء لها، كما ناقش وجود مناخ من الهوس الديني في مصر يؤجج من خلال الشائعات، الأخبار التي تنتشر ولا يمكن التثبت منها. اختتم هذا الفصل بمناقشة قضية لم تطرح من قبل بشكل علني، وهي وجود تمييز في ممارسة الرياضة على أساس الدين. واستخدمت رياضة كرة القدم كمثال ورصدت أنه من بين ٤٠٠ لاعب مقيدين في سجلات الأندية في الدوري الممتاز لا يوجد إلا لاعبين اثنين مسيحيين، مما يوحي بوجود سياسة تمييزية تفرز وتمنع اللاعبين المسيحيين من الوصول إلى المشاركة في الأندية والألعاب الرياضية.

استعرض الفصل الرابع أشكال التمييز الديني في الإعلام والتعليم والتوظف، وقدم رصدا لمظاهر التمييز الديني في كل من هذه المجالات، ففي الإعلام يوجد تمييز مؤسسي يتمثل في التمييز بين الأغلبية الدينية والأقليات الدينية فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية والتقارير، وفي التعليم تناول هذا الفصل آليات غرس ثقافة التطرف الديني في المدرسة المصرية بالنسبة للمعلم، ونسق التعليم وإدارته، والمقررات الدراسية، وقدمت دراسة تفصيلية لكتب اللغة العربية المقررة بواسطة وزارة التربية والتعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية أن دروس اللغة العربية قد تحولت بصورة مباشرة وغير مباشرة

إلى دروس في الدين الإسلامي، وفيما يخص التمييز في التوظف تم استعراض حالة عملية مدعمة بالوثائق، هي استبعاد الطبيبة. ميرا ماهر رعوف من التعيين كمدرس مساعد بقسم الأطفال بكلية الطب جامعة المنيا، كما تمت دراسة التمييز السلبي الذي يتعرض له الأقباط في مجال الوظائف العامة، والتي كشفت أن هذا التمييز ليس مجرد "ضيق أفق شخصي" أو تصرفات "بضعة أفراد من ذوي النفوس الضعيفة"، بل يكاد يصبح سياسة ممنهجة تمارسها الدولة بكل أجهزتها وأفرعها وعلى جميع المستويات، ويختتم هذا الفصل بشهادة حية من الأستاذة كريستين حنا التي تقدم نموذجاً إيجابياً بتعيينها كأول مسيحية في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية في بورسعيد.

تضمن الفصل الخامس رؤى حزبية لقضية التمييز الديني، وفي هذا المجال يرى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، أن تعديل المادة الأولى من الدستور بحيث تنص على أن "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي على أساس المواطنة" ثبت المواطنة كهوية دستورية تؤدي إلى وصل كل الهويات الفرعية المصرية، وضرب مثلا بحل بعض المشكلات النوبية. أما حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي فقد أوضح أنه منذ تأسيس الحزب عام ١٩٧٦ كان موقفه ثابتا من هذه القضية، وأنه اعتبر أن التطرف الديني أمرا مناقضا لسماحة الأديان، وندد في إعلامه وندواته ومؤتمراته بالإرهاب المستتر بالدين وطالب بمعالجة الأسباب التي أدت إليه بأساليب من بينها: حماية حرية الاعتقاد، وإطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وإصدار الصحف لكل التيارات والقوى السياسية والفكرية.

أما الاشتراكيون فقد قدموا رؤيتهم للأزمة وإمكانيات الحل، وأرجعوا واقع التمييز الديني الذي تعيشه مصر إلى تراكم سياسات ممتدة بدأت منذ عهد الرئيس السادات واستمرت إلى الآن، وأن النظام الحاكم ساهم فعليا من خلال ممارساته وتوجهاته في تكريس ممارسات التمييز الديني والمناخ الطائفي المتعصب، ويرى الاشتراكيون أن المخرج من هذه الحالة يتعدى حدود مناهضة أوضاع التمييز الديني إلى ضرورة معالجة جذور التمييز وفي القلب منه التمييز الاقتصادي والاجتماعي، وأن البديل لما هو قائم هو دولة مدنية علمانية تحقق مجتمع الحرية والعدالة والمساواة، أما حزب الجبهة الديمقراطية فقد أوضح أن الحزب يولي هذا الموضوع أهمية قصوى وأنهم

يفخرون بأنه قد تم انتخاب سيدة مسيحية أمينا عاما للحزب، وأرجع أسباب انتشار ظاهرة التمييز الديني إلى تراث الدولة السلطوية اللا ديمقراطية، والطفرة البترولية في منتصف السبعينيات، والتأثير الدولي حيث دعمت أوروبا الغربية والولايات المتحدة في منطقتنا النظم اللا ديمقراطية والاتجاهات المتعصبة والتطرف الديني لمواجهة الاتحاد السوفيتي، وأوضح أن مبادئ الحزب هي الليبرالية، والدولة المدنية، والمواطنة.

وقدم حزب الغد رؤيته لمشكلة التمييز الديني فأوضح أن الحزب ينطلق من الإيمان بالهوية المصرية وأنه يرفض وينبذ كل ما هو قومي أو يدعو لمرجعية دينية، وأوضح أن الديمقراطية الحقيقية هي أداة مناهضة التمييز، وأن قضية التنوير يجب أن تكون القضية الأولى التي تعمل من أجلها الأحزاب والقوى السياسية، أرجع الحزب الدستوري تدهور أحوال الأقباط ومشاركتهم السياسية إلى نظام يوليو ١٩٥٢ الذي قوض الحياة السياسية في مصر، وأوضح أن أغلب الأحزاب السياسية تمارس التمييز الديني سواء بقصد أو بدون قصد، وعدد مظاهر ذلك في الاحتفال بالأعياد الدينية الإسلامية دون المسيحية، وتنظيم رحلات الحج والعمرة، واستهلال افتتاحيات المؤتمرات بعبارات دينية.

طرح الفصل السادس حلولاً مستقبلية ممكنة لمشكلة التمييز الديني والفرز الطائفي، يبدأ هذا الفصل بمناقشة الأوضاع الإقليمية وانعكاساتها على العنف الطائفي، فالبيئة الإقليمية الشرق أوسطية تمثل نموذجا واضح المعالم على تغذية العنف الطائفي فهي تتميز بأنها بيئة إقليمية مضطربة، وغير ديمقراطية، وتشهد دولا دينية كالسعودية وإسرائيل، كما أنها بيئة مقاومة لفكرة المساواة بين المواطنين ومبدأ المواطنة، وتوظف عوامل الانقسام الأولي لجلب التأييد السياسي والتعبئة، وهي مهيأة لقبول نظرية المؤامرة، ولتطبيق المعايير المزدوجة. وتؤدي العوامل السابقة مجتمعة إلى إطلاق تأثيرات سلبية على التفاعلات الداخلية في مجتمعات الدول الشرق أوسطية ومنها مصر، إلا أن الأمر لم يكن دائما هكذا. فتاريخيا استوعب المصريون كافة الغزاة والمهاجرين من قوميات أخرى تحولوا جميعا إلى مصريين. وأصبحوا جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني، وهناك خبرة مصرية في التعايش تراكمت بسلبياتها وإيجابياتها لتشكل الملامح النفسية العامة للشخصية المصرية، وخبرة التعايش المصرية هي خبرة التفاوض بين المسلمين

والمسيحيين لتحديد فضاءً ثقافي مشتركً يبنى عليه الفضاء الاجتماعي والسياسي الذي يمارسون فيه حياتهم، وهي الأساس المنطقي والطبيعي الذي ينبغي أن نعمل على تطويره للوصول إلى مرحلة السماحة لنصبح جميعاً مواطنين في وطن واحد، كما ناقش هذا الفصل أيضا الكيفية التي يتعرض بها الضمير الجمعي المصري لآليات التفكيك التي تضرب قلب التماسك البنائي للمجتمع؛ وقد ناقشها بهدف تجميع القوى الوطنية الفاعلة لدرء الخطر الماثل واستعادة القدرة على حشد الطاقات الإبداعية من أجل مشروع جديد للنهضة.

إضافة إلى الخبرة التاريخية للمصريين استعرض هذا الفصل مثالا من البيئة العالمية، وهو الخبرة البريطانية في مواجهة التمييز؛ حيث صدر قانون العلاقة مع الأجناس عام ١٩٧٦، ثم ظهرت لائحة الضوابط الخاصة بالديانة والاعتقاد عام ٢٠٠٣، وقد ترتب على هذا القانون إنشاء "لجنة المساواة وحقوق الإنسان" وهي لجنة مستقلة عن الحكومة ومعينة من البرلمان، وبمقتضى هذا القانون فإن كل المؤسسات البريطانية ملزمة دون استثناء بأن تعد خطة مكتوبة يتم التحقق منها والتفتيش عليها، تتضمن الكيفية التي سيتم بها منع التمييز العرقي أو الديني بها، وهي خطة معلنة ويجري محاسبة المؤسسة طبقا لها.

من الحلول التي تم استعراضها تطبيق مفهوم "التمييز الإيجابي"، حيث تمت مناقشة مفهوم التمثيل النسبي على مستوى الجدل التاريخي في مصر والفرق بينه وبين التمثيل الطائفي، وعرض أمثلة لمعالجة الدول المختلفة لتطبيق التمييز الإيجابي، والتساؤلات التي أثيرت حول التمييز الإيجابي والرد عليها، وفي مواجهة هذه الرؤية عرضت فكرة الانتقال من مقاومة التمييز الديني إلى الدفاع عن المساواة بكافة أنواعها من خلال مناقشة مختلف الحلول المطروحة من زاوية جدواها وواقعيتها لصالح حل جذري لمشكلة التمييز، يقوم على بناء تحالف واسع ضد كل أنواع التمييز على أساس الأصل والجنس والدين والعقيدة، ويكون عنوان هذا التحالف هو المساواة لكل المصريين في الحقوق والواجبات، فالدعوة للتوافق حول مبدأ المساواة – طبقا لوجهة النظر هذه – قادرة على جذب تأييد أوسع بكثير من الاتفاق على وجود التمييز؛ لأنها دعوة إيجابية للتركيز على مستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة.

تضمن هذا الفصل أيضا شهادتين لمبادرتين شبابيتين هامتين لمناهضة التمييز الديني، أولاهما شهادة حية عن تجربة قامت بها مجموعة شباب مصريّين التقوا على شبكة الإنترنت، وقرّروا فتح ملف العلاقات بين مسلمي مصر ومسيحييها، منتهجين أسلوبَ حوار يرتكز على المصارحة والمصالحة ويرفع شعار "معاً أمام الله"، أي يدعو إلى أن يُبنى الحوار، وأن تتم المصالحة على أسس إيمانيّة، وليس بتجاهل الانتماء الدينيّ للطرفين أو تحييده. المبادرة الثانية نشأت أيضا على شبكة الإنترنت من ثلاثة مصريين مختلفين في العقيدة (مسلم ومسيحي ولا ديني) جمّعتهم شبكة الإنترنت دون أن يجتمعوا يوماً على أرض الواقع، وشكلوا "شبكة أبناء مصر"، من هذه البذرة نشأت مدرسة للحوار، وتكون طاقم تأسيس بدأ من سبعة أفراد حملوا نفس اللواء، وانخرط هؤلاء في الصياغة لفكرة دولة افتراضية على شبكة الإنترنت كل مواردها وثرواتها ومرافقها قائمة على الحوار فقط، أي أن منتدى الحوار يسمى دولة، وأقسام هذا المنتدى تسمى شوارع وميادين وساحات، وكل ساحة تضم الحوارات ذات السمة المشتركة، والأعضاء المشتركون في هذا الموقع لا يسمون أعضاء، بل يطلق عليهم: "مواطنون في دولة أبناء مصر" ومنهم من يمتهن (داخل الدولة الافتراضية) المهام التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، وهدف تأسيس "دولة أبناء مصر" هو نشر ثقافة المواطنة والترسيخ لفكرة الدولة المدنية وأن الشعب هو مصدر السلطات، بالإضافة لزيادة الوعي الحقوقي والثقافي وقيم قبول الاختلاف وتبادل الخبرات والأفكار من خلال الحوار البناء لخلق جيل لا يسعى لطمس اختلافات الآخرين بل يؤمن أن اختلافنا هو ثروتنا.

لقد روينا في ما سبق قصتنا وقصة المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني التي يوثقها هذا الكتاب الذي يضم عصارة عقول وأفئدة مجموعة متميزة من مثقفي مصر، سعوا لبلورة مفهوم واضح للتمييز الديني، وتبينوا مظاهره في المجالات المختلفة، وقدموا حلولا وتصورات للخروج من هذه الأزمة، ونحن نضع بين يدي القارئ هذا الكتاب الذي نأمل أن يكون مفيدا في توضيح المفاهيم وفي وضع اللبنات الأولى لمناهضة التمييز الديني لا في مصر فحسب بل في كل المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج.

الفصل الأول:

كلمات استهلالية

كلمة مصريون ضد التمييز الديني في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني في مصر

د.م/ محمد منير مجاهد

السيدات والسادة الحضور

يسعدني أن أرحب بكم في مؤتمرنا هذا وأن أشكركم على الحضور في يوم عطلتكم لمناقشة هذه القضية الهامة، كما أتقدم بوافر الشكر إلى الأستاذ مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين على محاولاته الصادقة للوقوف ضد العناصر الغوغائية المناصرة للتمييز الديني التي حاولت إيقاف هذا المؤتمر، كما أتقدم بوافر الشكر إلى حزب التجمع ورئيسه الدكتور رفعت السعيد على إتاحة الفرصة لنا كي نعقد مؤتمرنا هنا في حصن من حصون الدفاع عن حرية الرأي والعقيدة .. في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وأود في البداية أن أعرفكم بإيجاز على مصريين ضد التمييز الديني.

تشكلت مجموعة "مصريون ضد التمييز الديني" في أغسطس ٢٠٠٦ من مجموعة من المصريين نتفق رغم تنوع واختلاف انتماءاتها الدينية والسياسية والاجتماعية على أن أخطر أنواع التمييز على مستقبل مصر هو التمييز الديني لأنه يشطر المجتمع، ويقوض دعائم الوطن والمواطنة ويعصف بأسس التقدم الحقيقي التي ترسخت عبر التاريخ؛

تأسست "مصريون ضد التمييز الديني" كياناً ديمقراطياً مفتوحاً لكل المصريين المناهضين للتمييز الديني يهدف إلى ما يلي:

١- الدعوة إلى إعلاء قيم حرية الفكر والاعتقاد وتعميق ثقافة حقوق المواطنة.
٢- التصدي الفعال لكل أشكال التمييز الديني أيا كان مصدره.
٣- العمل بكل الوسائل الممكنة على إلغاء التمييز بين المواطنين المصريين في القوانين والأوراق الرسمية والتعليم والإعلام،

٤- الدفاع عن حقوق المواطنة الكاملة لجميع المصريين وتأكيد أنهم متساوون تماما في كل الحقوق والواجبات بما في ذلك حرية الاعتقاد والعبادة.
٥- السعي إلى القضاء على التمييز من خلال تنمية الطابع المدني الديمقراطي للدولة المصرية.

أيها الإخوة والأخوات

لقد وصل التمييز الديني، والفرز الطائفي، وإشاعة مناخ هستيري معبأ بالكراهية ضد غير المسلمين في مصر إلى درجة لا تطاق، ولا يمكن أن تخطئها عين، ولا ينكرها إلا مكابر أو مغرض، وبات يمثل تهديدا خطيرا لأمن مصر القومي وقدرتها على مواجهة التحديات المحيطة بها، وفي الآونة الأخيرة اتخذ هذا التمييز مظهرا عنيفا بالاعتداء على المسيحيين وممتلكاتهم، ومكمن الخطر أن هذه الأحداث لم ترتكبها جماعات إرهابية أو جماعات متطرفة منظمة، إنما وقعت من مواطنين عاديين وقعوا تحت تأثير شحن منتظم ومتوال دفعهم إلى الاعتراض على حرية الآخرين في العبادة وأداء شعائرهم الدينية.

ولا يمكن تبرير هذا التمييز بأنه رد فعل لانتشار الكراهية ضد المسلمين في العالم الغربي، فالإسلام أرحب من الوقوع في منزلق رد الفعل ومسيحيو مصر اقرب إلى مسلميها من مسلمي اندونيسيا، ومسلمي مصر اقرب إلى مسيحييها من مسيحيي الولايات المتحدة، فنحن جميعا مصريون في وطن واحد.

لقد جئنا اليوم مسلمين وغير مسلمين، كمصريين متضافرين متحدين في مواجهة التمييز الديني بكل أشكاله الناعمة والعنيفة، ولن نكل أو نمل حتى نستأصل هذا المرض الخبيث من جسد الأمة.

جئنا كمسلمين لنعلن على الملأ أننا لن نقبل بعد الآن أن يتم هذا التمييز وهذا الظلم باسم الإسلام.

وجئنا كغير مسلمين – وفي القلب منا الأقباط – لنعلن على الملأ أننا لن نقبل أن نظلم بعد الآن وأننا ستقاوم هذا التمييز وهذا الظلم ولن نرضى بأقل من المساواة الكاملة في الوطن.

أيها الإخوة والأخوات

نجتمع على مدار اليوم وغدا لا لنبحث هل يوجد تمييز ديني أم لا؟ فالتمييز الديني موجود ... موجود ... موجود، ولكننا نجتمع كي نبلور مفهومنا للتمييز الديني ومظاهر وجوده دون الوقوع في خطأ التهوين أو خطيئة التهويل فالتهوين قد لا يجعلنا ندرك المخاطر الحقيقية للتمييز الديني والفرز الطائفي، والتهويل سيفقدنا مصداقيتنا وبالتالي إمكانياتنا في التأثير.

نحن هنا لا للبكاء على اللبن المسكوب ولكن لاستشراف المستقبل الذي لن يكون مشرقا إلا بتدعيم تماسك وترابط المجتمع المصري بتعميق التضامن والتماسك بين مكوناته، وتدعيم الولاء للوطن وترسيخ مبدأ المواطنة، ولن يتأتى هذا إلا بخلق جبهة واسعة من منظمات المجتمع المدني المناهضة للتمييز الديني، والوصول إلى آليات عملية شعبية لمناهضته.

إننا نسعى لما هو أبعد من الانتصار للمظلوم، ومن إنقاذ الظالم من ظلمه، نسعى لمجتمع يقوم على أسس وعلاقات وقوانين لا تنتج ظالم أو مظلوم، ولا تسمح للظلم أن يكون معلماً من معالمها، مجتمع يتيح للفرد والجماعة البيئة الصحية التي تتفجر فيها ملكات الإنسان المصري الإبداعية، وتمكنه من العبور إلى المستقبل، إن دعوتنا في الحقيقة دعوة لمناهضة التمييز ومناهضة التخلف في آن واحد.

لا أريد أن أطيل عليكم في بداية يوم طويل وعمل جاد ولكنني لا أستطيع أن أنهي كلمتي دون التطرق إلى موضوع لابد أنه يشغل أذهان الكثيرين منكم ألا وهو موضوع تمويل هذا المؤتمر –بل وكل الأنشطة التي قمنا أو سنقوم بها–، والحقيقة أننا قد حسمنا هذا الموضوع في بيان التأسيس الذي جاء به "إن "مصريون ضد التمييز الديني" إذ يتصدون لهذا الملف الحساس والخطير فإنهم لا يقبلون أي تمويل أجنبي ويعتمدون على العمل التطوعي أساسا ومساهمات الأعضاء والمؤيدين من المصريين، ومن ثم فهم يتوجهون إلى المواطن المصري لتمويل أنشطتهم فهو هدفهم ومصدر دعمهم".

وبالنسبة لتمويل المؤتمر فقد أضافت اللجنة التحضيرية للمؤتمر شرطين جديدين وهما ألا تزيد مساهمة أي فرد في تمويل المؤتمر عن ٢٠٠٠ جنيه، وأن تنشر

أسماء المساهمين، وذلك لضمان الشفافية الكاملة وهو ما ستجدونه في عدة أماكن بهذه القاعة، لهذا أرجو أن تقبلوا اعتذارنا عن عمل استراحات الشاي أو الغذاء أو ما شابه فببساطة لا توجد لدينا إمكانية لهذا ومن حسن الحظ أن أسعار هذه الأشياء في المنطقة حولنا وفي حزب التجمع غير مبالغ فيها.

أيها الإخوة والأخوات

في الختام أتمنى أن يكون مؤتمرنا مؤتمرا مثمرا وأن نتوصل معا لتشخيص الداء ووصف الدواء كي تكون مصر لكل المصريين ... لكل المصريين ... لكل المصريين.

اعتذار وتوضيح

الأستاذ/ مكرم محمد أحمد

نقيب الصحفيين

حضرت اليوم كي أقدم اعتذارا وتوضيحا.

أما الاعتذار فلأنه بالرغم من أن نقابة الصحفيين هي المكان الصحيح لعقد هذا المؤتمر- لأننا ندعى إننا نقابة الرأي والرأي الآخر، ولأننا مسئولون عن حماية حق الاختلاف، ومسئولون عن الحوار مع كل من نختلف معهم أملا في الوصول إلى الحد الأدنى من الاتفاق حول وفاق وطني، و أملا في أن نقتنع بما قد نكون قد ارتكبناه من أخطاء - إلا أن الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن.

حين طلب مني الدكتور محمد منير مجاهد عقد هذا المؤتمر في نقابتنا وافقت على الفور دون أي تردد، لكن أحد أعضاء أمناء المجلس أبدى تخوفا من أن هذا المؤتمر يمكن أن يكون مسار احتكاك بين بعض الجماعات الدينية والطائفية، بحجة أنه يعبر عن بعض تيارات فيه من أصحاب فكر البهائية المرفوض.

أرسلت خطابا إلى الدكتور مجاهد[٧] الذي عهدته مناضلا وطنيا يحارب من أجل أن تكون لمصر قدرتها النووية المستقلة، واعرف ما لا يعرفه كثيرون عن حجم الجهد والتضحية التي بذلها، وكان أحد الذين اعتمدت عليهم في نشر سلسلة مقالاتي حول "البرنامج النووي المصري"، وأرسلت إلى الدكتور مجاهد ما يفيد أنني أخشى أن يكون المؤتمر موضع حساسيات، ورجوته أن يكون المؤتمر محلا لتأكيد التسامح والتواصل، فرد على بخطاب[٨] أكد لي ذلك، فأخبرته أنني سأشهد

---

[7] أنظر الملاحق لمطالعة نص الخطاب المرسل من نقيب الصحفيين

[8] أنظر الملاحق لمطالعة الرد على خطاب نقيب الصحفيين

المؤتمر، وتصورت أن كل شيء قد انتهى، وأعطيت صورة من هذا الخطاب إلى الزميل المعترض، ولم يرد على بالإيجاب أو بالسلب.

وسافرت إلى الكويت، وعدت أمس إلى مدينتي في واجب عزاء رجعت منه عند الساعة الحادية عشر ليلا. وفوجئت في الساعة السابعة من صباح اليوم التالي بأن النقابة قد استولى عليها بعض الزملاء وأغلقوها من الداخل؛ لماذا ؟ "لأنهم مش عايزين مؤتمر التمييز الديني"

ومن الذي أغلق النقابة هل هناك قرار من المجلس؟ هل هناك قرار من النيابة؟ الخلاصة أن مجموعة من الزملاء أعضاء النقابة أصروا أن يستخدموا عضلاتهم دون احترام القانون وأغلقوا النقابة، ذهبت بنفسي، وطلبت من السكرتير العام أن ينزل فورا، وطلبت عقد اجتماع طارئ لهيئة الصندوق بعد الاتصال بمعظمهم، ثم دخلت ودفعت الباب بقوة حتى كدت اكسره، وبعد خمس دقائق فتحوا لي الباب لأواجه سبعة زملاء لا أكثر، منهم اثنان يرتديان بيجامات، فسألتهم: "إيه الحكاية زعلانين من إيه؟" فقالوا إن المؤتمر ضد الإسلام، فرددت قائلا: "حتى ولو كان المؤتمر ضد الإسلام، فلنحضر جميعا هذا المؤتمر، أنا وانتم معي، وإذا حدث تصادم مع الإسلام فسوف أرد أنا، وأنا الذي سوف أناقش".

فقالوا: "المؤتمر فيه سيدة بهائية"، رددت: "إذا كانت سيدة بهائية خطر على الإسلام الذي يتجاوز أعداد أتباعه الملايين تبقى مصر خيبتها قوية، ومع ذلك سأتصل برئيس المؤتمر علشان يمنع هذه السيدة من الحضور مادام حضورها خطر يهدد شريعتنا الإسلامية بالفناء"،

فقالوا: "مع ذلك مش عايزين المؤتمر"، فسألت: "مش عايزين المؤتمر ليه؟ إحنا نقابة صحفيين وواجبنا أن نناقش الأفكار المختلفة وأن نحتفي بالرأي الآخر، سبق أن فتحنا نقابتنا لحركة كفاية، فتحتوها لكفاية، فلماذا تغلقوها أمس أمام تيار يطلب إنهاء سوء التمييز الطائفي؟" قالوا: "فيها أقباط المهجر، ونحن نختلف معهم". رددت: "أقباط المهجر في النهاية مواطنين مصريين، والحل الصحيح لإنهاء خلافاتنا معهم أن نحاورهم، ربما نستطيع أن نصل لحل وسط أو إلى درجة من التوافق، أو ربما نعتقد بأن المواطنة لا تطبق على نحو سليم فنغير بعض أفكارنا، المهم إن المؤتمر يتفق مع صحيح

الدستور والقانون لان القانون يؤكد على إلغاء كل صور الـ
العرقي والتمييز الديني والجنسي".

استمرت المفاوضات أربع ساعات، ولكن الواضح أنني كنت اصطدم الشديد. فكرت أن ألجأ إلى النائب العام، لكن النائب العام كان سيستخدم الأمن، ولا احب أن يدخل الأمن نقابة الصحفيين، لأنني اعتقد أنني المسئول عن حماية هؤلاء الزملاء رغم أخطائهم، أنا مسئول عن حماية الصحفيين، اليساري منهم وعضو الأخوان المسلمين، وحتى حماية هؤلاء؛ لأنني أقول إن الواجب الأول للنقابة هو حماية حق الاختلاف، ولم أتقاعس يوما عن هذا الواجب، ولا عن أداء هذه الرسالة. وفى النهاية لم يكن أمامي إلا أن اعقد مؤتمرا صحفيا اعتذر فيه لسيادتكم عن عدم عقد مؤتمركم بالنقابة، وأؤكد لكم أننا سوف نسعى إلى تصحيح الوضع، وأنني سوف أحاول بالفعل إقناع أصحاب هذه النفوس الضئيلة على الأقل، أو كسبها، وإنني واثق أن غالبية الصحفيين المصريين يكرهون هذا الموقف ويرفضونه، وقد جئت هنا خصيصا لأمرين:

- **الأول**: أن اعتذر لأنني كنت أريد أن يعقد هذا المؤتمر في النقابة.
- **والثاني**: أن لا يدخل في روعكم أبدا أن نقابة الصحفيين سوف تغير موقفها أو أنها يمكن أن تستسلم لصور الإرهاب الفكري، أنا أطلق على الرصاص، وهددت مرات، وبقيت في بيتي بلا عمل مرات، وأعيش في حدود الكفاية لكنى مقتنع بأن رسالتي الأساسية كصحفي أن أحمي حق الصحفيين في التعبير عن الرأي والاختلاف.

ثقوا جيدا في أن ما حدث يعكس وجهات نظر ستة أو سبعة أشخاص، لم أجرؤ على استدعاء الشرطة إلى النقابة لفض جمعهم وقد كان ذلك ممكنا، ولكنى أعدكم بأن النقابة سوف تظل صوتا للرأي والرأي الآخر.

لا أود أن أطيل عليكم. اكرر اعتذاري، وأشكركم وكل عام وانتم بخير.

حقوق الإنسان ليست موضعا للرأي والرأي الآخر

د.فؤاد عبد المنعم رياض[٩]

يشرفني حضور هذا الاجتماع التاريخي، وأنا أعتبره فعلا اجتماعا تاريخيا لأن هذا الاجتماع بالذات كان بداية لمشروع هام جدا نادى به المجلس القومي لحقوق الإنسان في إعلان أصدره يعرف بـ "**إعلان حقوق المواطنة**" يقول فيه أننا يجب أن ننادى باعتبار عام ٢٠٠٨ عام حقوق المواطنة الذي يتم خلاله حوار مجتمعي يهدف إلى الانتهاء بنهاية العام من إعداد التشريعات ووضع السياسة اللازمة لتعزيز مبدأ المواطنة، وتحويله لواقع يلمسه المواطنون رجالا ونساء وشبابا، بلا تمييز من حيث الجنس أو الدين أو الطبقة أو الفكر أو الانتماء السياسي.

وإني لأعتبره في الواقع اجتماعا تاريخيا لأنه يلبى هذا النداء، وهو أول اجتماع يعقد بعد اجتماع المواطنة الذي نودي فيه باعتبار ٢٠٠٨ عام لحقوق المواطنة، لذلك لا اعتبر أن هذا الاجتماع فوق السياسة، بل أخالف ما قاله الأستاذ الجليل نقيب الصحفيين –الذي أود أن أحييه أيضا، أخالفه مخالفة ودية، لأنه قال أن هذا المؤتمر كان يجب أن يعقد في نقابة الصحفيين باعتبارها المكان الذي يجب أن يوجد فيه الرأي والرأي الأخر، أنا أذهب إلى أبعد من هذا الكلام، في المواطنة وفي حقوق الإنسان وفي التمييز لا يتحمل الأمر الرأي والرأي الأخر، لأنها مسائل لا خلاف عليها.

العالم والمجتمع الدولي اليوم يقنن حقوق الإنسان ويجعل منها دستورا دوليا، سأتكلم وأشرح مدى عواقب مخالفة هذا الدستور، الدولة نفسها أقرت إنشاء مجلس قومي لحقوق الإنسان وفقا لتعاليم الأمم المتحدة، وفي هذه اللحظة التي نتكلم فيها هنا؛ يجتمع المجلس الدولي لحقوق الإنسان في جنيف ليحاسب كل دولة عن مدى تحقيقها لمبادئ حقوق الإنسان ومخالفتها لمبدأ عدم التمييز وما

---

[9] أستاذ متفرغ بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، وقاضي بالمحكمة الدولية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية سابقا، الرئيس الفخري للجمعية المصرية للقانون الدولي، وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان. حائز جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية عام ١٩٩٤.

إلى ذلك. وهو في هذه اللحظة يحاسب تونس؛ فتونس قدمت تقريرا عن حالة حقوق الإنسان فيها، مصر طلبت التأجيل لمدة سنة أو سنتين حتى يكتمل ملف حقوق الإنسان، وتستطيع عرضه على محفل دولي.

إذن هذا الأمر فوق كل خلاف في الرأي، وليست نقابة الصحفيين هي المكان الوحيد الذي كان يمكن عقد هذا المؤتمر فيه، بل كان يمكن أن نعقده في البرلمان أو في أي مكان آخر.

أستأذنكم في إيضاح، وأنا أتكلم كأستاذ قانون، ولا دخل لي بالسياسة، ولا أعتبر أن هذا الموضوع موضوع سياسة، إذا كان هناك من فهم التمييز والكلام ضد التمييز على أنه كلام في السياسة، فهو إذن لم يفهم أن المشكلة السياسية بطبيعتها تتقبل الخلاف لكن حقوق الإنسان لا خلاف حولها، في هذه الجلسة الافتتاحية أود فقط أن ألقى الضوء على بعض المعطيات التي يمكن أن تحكم المشكلة أو بعض أبعادها، والسبيل إلى حلها. إذا تكلمنا عن التمييز (وأنا هنا أتكلم عن التمييز بشكل عام) ونظرنا له نظرة ثاقبة، نجد انه يشكل جريمة وجريمة متعددة؛ فهو أولا ضد الإنسان، فالتمييز معناه أنى أسرق فرص إنسان ما وحياته لأعطيها لشخص أخر، إنه أقسى حتى من سرقة الأموال، سرقة الحياة جريمة في حق الدولة في الحقيقة، فلو ارتكبت حتى أي مؤسسة من مؤسسات الدولة جريمة ومارست عملية تمييز لكانت مخططة ومرتكبة لجرائم في حق الدولة نفسها، لنفهم ذلك علينا أن نفهم معنى التمييز، التمييز معناه إني سأحرم الشخص المناسب من حقه لأضع محله شخصا غير مناسب، وهذا يعني شيئين:
أولا: أن حرمان الشخص صاحب الحق من حقه سيحوله إلى مواطن غير صالح يكن الكره للدولة، فالدولة تفقد بذلك مواطنيها.
ثانيا: إن الدولة نفسها لن يخدمها الشخص المناسب لأن الكفاءة لم تكن معيار اختياره.

ومن الطرائف التي يمكن أن اذكرها بعد جو متوتر ما يروى عن إن من أسباب ما حدث للاتحاد السوفيتي أن جاسوسا هاما جدا- لم يتمكن السوفييت من معرفته لأنه لم تكن له سوابق في التجسس - كانت له مهمة واحدة فقط لا غير: أن يضع الشخص غير المناسب في مكان الشخص المناسب، وهذا اقرب طريق لتدهور الدولة.

ونحن هنا أمام جريمة فعلا، وهي جريمة مزدوجة من ناحية القانون الدولي، و يهمني أن أوضح هذا الأمر. من ناحية القانون الدولي توجد مجموعة من الحقوق اللاصقة بالإنسان يسمونها الحقوق الجذرية أو الأساسية. وهذه الحقوق أقرت في زمن استغرق وقت الدولة الفرنسية، وأصبحت مقننة من وقت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبعد ذلك في كافة المواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر وتعتبر جزءا من القانون الدولي، على رأس هذه الحقوق عدم التمييز وتكافؤ الفرص.

وهذه الحقوق غير قابلة للتنازل، أي أن الشخص نفسه لا يستطيع التنازل عنها، و بالتالي فمن باب أولى لا يمكن أن تنتزع هذه الحقوق من الشخص، والدولة مسئولة مسئولية دولية في حالة حدوث هذا، فكما ذكرت، المجلس الدولي لحقوق الإنسان موجود الآن، وهو يحاسب الدولة اليوم، والأكثر من ذلك أن هذه الحقوق الجذرية غيرت من وجه القانون الدولي اليوم مخافة انتهاكها، فصار من المتعارف عليه اليوم أن من حق المجتمع الدولي التدخل إذا ما خالفت الدول الحد الأدنى لحقوق الإنسان، طبعا المفروض أن يتدخل المجتمع الدولي في شكل هيئة الأمم المتحدة، وهذا ما فعله في يوغوسلافيا السابقة عندما شرفت بأن أكون قاضيا هناك.

يوجد أيضا خوف من أن تحل دولة عظمى محل المؤسسات الدولية وتعتبر نفسها ولى أمر العالم، فعلى الأقل استقر العمل على أن المجتمع الدولي من حقه أن يقتحم حدود الدولة التي تهدر آدمية الإنسان، وهذا تطور خطير جدا في القانون الدولي، ووصل القانون الدولي في الوثائق الدولية إلى اعتبار أن جريمة التمييز إذا مورست بشكل منهجي ضد فئة محدودة لأسباب دينية أو عرقية أو جنس يمكن أن تقع تحت طائلة العقاب أمام المحاكم الدولية وتسمى جريمة الاضطهاد، مثل محاكمة بعض من اتهموا بجريمة الاضطهاد في البوسنة، واضطهاد الصرب للمسيحي والمسلم.

أصبح الاضطهاد الديني إذن جريمة دولية إذا وصل إلى حد معين، وهنا نجد أنفسنا وقد وصلنا إلى مجال هام جدا لا صلة له بالرأي والرأي الأخر، هذا نظام دولي ونظام عالمي ونظام دستوري أيضا، الدستور المصري واضح جدا، وفي الجلسة القادمة سأدلي ببعض من نصوصه الأساسية، الدستور

المصري قاطع في إرساء مبدأ عدم التمييز ومبدأ المساواة، وعندنا مواد كثيرة تنص على ذلك، ومن سيحضر منكم الجلسة القادمة سيجدنا نتناول ذلك بالتفصيل.

ولذلك يمكن أن نعتبر بكل بساطه أن أي ممارسة من أي مؤسسة أو من أي فرد تخرق مبدأ التمييز بشكل مباشر أو غير مباشر تعتبر مخالفة للدستور طبعا، ومن هنا يثور تساؤلان:

التساؤل الأول: مادام دستورنا قوى، وهو الدستور الأسمى في الدولة، كيف نتصور وجود أي اعتداء على مبدأ المساواة أو أي تمييز لدينا؟ الرد على ذلك سأتركه لحضراتكم، وهو نفس الإجابة التي نجيبها عندما ننظر للشارع المصري ونجد فيه الفوضى وعدم النظام مع إن عندنا قانون مرور مثل أي قانون مرور في العالم، وعندنا قانون بيئة من أحسن قوانين العالم، ومع ذلك فمصر الدولة الثانية في العالم من حيث ازدياد نسبة التلوث.

إذن الفكرة كلها عدم سيادة القانون في الكثير الجم من الأمور، وهذه مشكلة مصر الأولى، إذا كان بعض منكم قد زار دولا أخرى وقاد سيارة في شوارعها لوجد أن الناس يحترمون إشارات المرور حتى في منتصف الليل. الناس هناك تحترم قواعد المرور لان في هذه البلدان قانون هو دين الدولة، لكن هنا كل شخص يضع قانونه ودستوره الخاص، فطبعا تكاد المصلحة العامة أن تكون مصلحة فردية. الحل والمفتاح الأخير أن نقر مبدأ سيادة القانون ونفرضه، وأول شيء الدستور، وهو القانون الأسمى للدولة،

التساؤل الثاني والأخير: الذي يجعلني أتساءل لماذا نحن مجتمعون هو: هل توجد قضية؟ أنا اعتبر قضيتنا ذات موضوع، لأننا لكي نناقش التمييز يجب أن تكون هناك فئة معينة لها صفة الأقلية أو صفة الاختلاف مثلا تتعرض له، فكما تنص القوانين الدولية، لكي يكون هناك تمييز ضد فئة محددة لابد أن تكون هذه الفئة المحددة مختلفة عن الأخر. فهل في مصر فئة مختلفة خلال هذا التاريخ الطويل؟ هل يمكن أن نميز بين الحاضرين الآن من هو قبطي ومن هو مسلم؟ هل بيننا أي أحد تخلو عروقه من دم قبطي؟ وقبطي يعنى مصري، يعنى (أجيبتوس) في حقيقة الموضوع.

إذا هي مشكلة مختلطة موجودة فعلا، وباعتراف كبار المستعمرين. كان عندنا في مصر المندوب السامي (اللورد كرومر) وجدت له نص معين يقول فيه إنه وجد في مصر شعبا واحدا لا يفترق إلا في ساعة الصلاة لكي يذهب البعض إلى الجامع والبعض الآخر إلى الكنيسة. إذن هذه الفكرة دخيلة على الجماعات المصرية، والديانات المصرية تعايشت آلاف السنين، ليس مجرد تعايش، بل ازدهرت ازدهارا مشتركا. كل الحضارات التي مرت بمصر غزت مصر والأديان كانت سبب نهضة مصر، باعتبار إن مصر كانت الموطن الأساسي للأديان الأساسية - حتى اليهود يدعون انهم كانوا في مصر - إذن مصر موطن الأديان، والأديان لم تكن أبدا سببا للتشاحن، وفكرة تشويه الأديان ليست مصرية، يمكن أن نقول إنها غربية.

فهم اليوم يشوهون الدين الإسلامي، لكن نحن لم نعرف هذا، لم نعرف التشويه، إذن هناك ثقافة غريبة على المجتمع المصري لها أسباب يجوز أن نتكلم عنها في آخر الجلسات، لكن المهم أن نتصدى لها، والتصدي لها ليس مسألة سياسة، بل مسألة دفاع عن كرامة الإنسان، وإذا كان الدفاع عن كرامة الإنسان سياسة فأهلا بالسياسة، ولكنها مسألة أسمى من السياسة وليست محلا للنقاش ولا الرأي والرأي الآخر كما ذكر النقيب الجليل، فهي تسمو على هذا، لا نقبل في هذه المسألة رأيا ورأيا آخر، فكرامة الإنسان فوق كل خلاف.

من الواقع الافتراضي إلى الواقع المعاش

د/عماد أبو غازي[10]

اعتبر اليوم يوما هاما في تاريخ حركة "**مصريون ضد التمييز الديني**"، فنحن نتحول من ظاهرة في الواقع الافتراضي إلى حقيقة في الواقع المعاش الحي من خلال أول مؤتمر ننظمه ونلتقي فيه لنقدم أوراقا و مداخلات تتناول قضية موجودة في واقعنا وتضغط علينا بقوة، ألا وهي قضية التمييز الديني في مجتمعنا.

بالطبع أنا أتفق مع الدكتور فؤاد رياض في أن التمييز الديني ظاهرة دخيلة على حياتنا اليوم، بالطبع هي ليست جديدة علينا بالكامل، لان تاريخنا طويل، وكانت فيه لحظات متعددة من التمييز الديني، وأخرى من الاضطهاد الديني وليس مجرد التمييز، لكن في تاريخنا الحديث القريب بدأت هذه الظاهرة تزول مع تطور نهضتنا الوطنية.

بدأ الأمر بحالة من الاندماج الحقيقي داخل المجتمع لا يوجد فيها تمييز بين مسيحي ومسلم ويهودي وبهائي وأي شخص يعتقد أي عقيدة أو دين أو حتى لا يعتقد. كان ما يجمعنا أننا مواطنون مصريون؛ إلا أن ما رأيناه يحدث على باب نقابة الصحفيين، يؤكد كما انه توجد جماعة مصريين ضد التمييز الديني، فهناك أيضا جماعة مصريين مع التمييز الديني،

وواجبنا ومهمتنا أن نواجه الظواهر التي نراها، بمعنى أي ظاهرة دخيلة على تكويننا الأصلي، التكوين المصري الذي بدأ من آلاف السنين قاعدته الأساسية قبول الاختلاف، وهي التعايش بين المعتقدات والأديان المختلفة، الحل السحري الذي وجده أجدادنا الذين أسسوا الحضارة المصرية القديمة وبنوا أقدم دولة عرفتها البشرية وكونوا أقدم أمة في التاريخ كان التعايش بين

---

[10] باحث في التاريخ والوثائق، وأستاذ مساعد في جامعة القاهرة، ومسئول عن اللجان الثقافية في المجلس الأعلى للثقافة.

الاختلافات والتجاور بين الأشياء المختلفة وقبول الاختلاف، وكان هذا سر استمرار حضارتنا.

وبدأ انهيارنا مع دخول أفكار التعصب وعدم قبول الاختلاف والتمييز. أقول مرة أخرى إننا نشهد يوما جاء بعد سنتين من البدايات الأولية لتشكيل "مصريون ضد التمييز الديني" ولابد أن نعتبره نقطة انطلاق لكي نواجه هذا الواقع الكئيب والمرير التي تعيشه حياتنا المصرية، ونسعى مع بعضنا البعض لكي نبني مصر أفضل، مصر بلا تمييز ديني؛

اختطاف النقابة نموذج لاختطاف مصر

الأستاذة / كريمة كمال[11]

ما حدث اليوم في نقابة الصحفيين لا يمكن فصله عن أي شيء سيحدث أو يقال بعد ذلك، لأنني اعتبره نوعا من الضوء الكاشف لطبيعة الوضع الموجود حاليا.

كنت قد أعددت مقدمة لنبدأ بها فاعليات المؤتمر تقول إن قوة ما منعت عقد المؤتمر، إنما الحقيقة لم أتخيل أن هذه القوة تصل إلى حد اختطاف النقابة الذي حدث اليوم، ليس بوسعنا إلا أن نقول إنه اختطاف كامل للنقابة، فحين تدخل النقابة مجموعة وتحتلها وتغلقها، وهي للأسف ليست مجموعة كبيرة، فكما قال الأستاذ مكرم فإن العدد الذي كان بداخل النقابة كان ستة أو سبعة أفراد، ثلاثة منهم بالضبط هم الفاعلين و الباقي ليسوا فاعلين إلى هذه الدرجة، لكنها الفكرة الصوت العالي والبلطجة والتشنج والهوس، الخطورة إن ما حدث في النقابة ممكن أن يقود الشارع المصري فيما بعد.

ما الذي حدث اليوم في نقابة الصحفيين؟ جزء كبير من أعضاء مجلس النقابة كان غائبا، أنا سألتهم عن توقيع أعضاء مجلس النقابة بالاسم، وأنا دخلت النقابة صباح اليوم وحاولت التفاهم معهم، وحاولت أن أفهم أين باقي أعضاء النقابة الذين يتكلم هؤلاء باسمهم بحجة شرعية الأغلبية، قالوا لي إن الأغلبية الشرعية في مجلس النقابة رافضون لعقد المؤتمر فيها، أين إذن بقية أعضاء مجلس النقابة؟ لم يكونوا موجودين فعلا، هؤلاء الأفراد هم فقط الذين كانوا موجودين وقالوا إن فلان وعلان رافضين، وفلان وعلان هؤلاء ليسوا موجودين.

للأسف من يستطيع أن يخطف هذه البلد، هو من سيفرض الذي سيحدث فيها، ومن سيخطف هذا البلد هو الأعلى صوتا والقادر على أنه يصيب الناس في الشارع، فحين يقول لي عضو في مجلس نقابة الصحفيين (وأضع تحت كلمة

---

[11] كاتبة صحفية في مجلة صباح الخير ومسئولة عن صفحة المجتمع وكاتبة في جريدة البديل.

الصحفيين ٢٠ خط): "قولوا لي فين التمييز الديني"، "قولوا لي فين التمييز الديني إذا كانت أمريكا تحتل العالم؟" قلت له: "يعني أنت مش قادر تفصل بين أمريكا وبين إخوتك الأقباط الموجودين في مصر؟ أنا بكلمك عن التمييز الديني وأنت تكلمني عن أمريكا!". فإذا كان هذا هو عضو مجلس نقابة الصحفيين فأنا لا يمكنني بعد ذلك حين أكتب أن ألوم أي شخص أو أي إنسان عادى بسيط في الشارع على قدر بسيط من التعليم، بل حتى لو كان خريجا جامعيا، ففي النهاية هؤلاء صحفيون، يعني قادة الرأي،

فلما نجد في الأسبوع الماضي إحدى الصحف تفتح حملة كبيرة عن المؤتمر ورأيها كان تخطيطا لما حدث، أي أنها قالت إن ما حدث اليوم ينبغي أن يحدث، يعنى لم يترك أي شيء للصدفة، لم يحدث إلا أنهم أتوا في الفجر واحتلوا النقابة، لم يحدث ألا أن أربعة أنفار أخذوا المفتاح وأغلقوا النقابة ومنعوا النقيب من الدخول. كل هذا تمت التهيئة له و التمهيد له من أول المقالات التي انتشرت، وتوجد علامات على حدوث نوع من الاندماج بين هؤلاء وبين الأمن، وهو نوع يبدو على السطح غريبا لكنه مفهوم، ما الذي جمع السلفيين على الأمن؟ يعنى إيه اللي لم الشامي على المغربي كما يقولون؟!!!

هما في النهاية الجانبان المستفيدان من عدم عقد المؤتمر، وهم طبعا كانوا معارضين في انعقاده في النقابة، وبالتالي كانوا يعتقدون أنه لن ينعقد بتاتا، ولم يرد في حسبانهم أنه سينعقد هنا في حزب التجمع في آخر دقيقة. هم حاولوا وضع حد لانعقاد المؤتمر من الأصل، كانت أول نقطة في حجب المؤتمر مسألة مشاركة بعض البهائيين فيه؛ على أساس أن هذا هجوم على الإسلام، وفكرة "وإسلاماه" تروج لها بعض الصحف بالتحديد وبالاسم، لكننا لا نريد الدخول في مخاصمات ولا يعنينا، حتى من هم بالاسم، إنما هو اتجاه موجود، فلو عبرت الشارع المصري اليوم في خمس دقائق ولو رفعت راية الإسلام و قلت هذا المؤتمر استهداف للإسلام فالعاقل فقط هو من سيقف ويسأل: "يستهدف فيه إيه؟" العاقل سيقول إن استهداف الإسلام هو تصوير الإسلام بهذه الصورة.

نحن اليوم العقلاء في هذه الأمة، من يقولون كيف نقدم للعالم كله صورة عن الإسلام تغير الصورة الموجودة عنه، الكارثة أن ذلك الذي يحدث يؤكد تلك الصورة لا يلغيها، ومن يفعلون هذا هم المستفيدون منه في النهاية.

أشكر للدكتور فؤاد كلمته الجميلة ولكنى فعلا لم أستطع فصل التمييز عن السياسة، فسياسة الدولة طرف أساسي في التمييز، أجهزة الدولة تمارس التمييز والأمن يمارس التمييز، والدولة مستفيدة سياسيا من ذلك وجماعة الإخوان مستفيدة سياسيا منه أيضا، وجماعة السلفيين مستفيدة سياسيا، واللعبة كلها أولا وأخيرا تستخدم الدين، لكنها لعبة سياسية.

ما حدث اليوم نوع من محاولة "خطف المسألة"، كأن لسان حالهم يقول: "تخطفها بالإسلام عشان نستخدمها سياسيا و ليس دينيا"، المجموعة التي كانت بداخل النقابة اليوم وهي ترفع راية الإسلام ليس هدفها الإسلام. وعندما قمت بسؤالهم: "انتوا ضد المؤتمر ليه؟ طيب نشيل البهائيين على جنب"، فقالوا: "هذه الجماعة (أي مصريون ضد التمييز الديني) ليست شرعية ولا هي جمعية ولا هي منظمة ولا...ولا..." ؛ فسألتهم: "طيب مادام انتوا ضد الجماعات غير الرسمية أو غير الشرعية لماذا وافقتم على أن يعقد الإخوان المسلمين مؤتمر لهم داخل نقابة الصحفيين؟" قالوا: "لم نكن موافقين"، فأجبت: "ولكنكم لم تحتلوا النقابة ولم تتحركوا بليل ليلة المؤتمر وتحتلوا النقابة، لكن النهاردة عرفتوا تعملوا ده"، أنتم تعرفون كل هؤلاء الناس، وأنهم مستفيدون من استخدام الدين، وهم يعرفون أن المجموعة الموجودة اليوم متفاعلة على النت فعلا منذ سنتين تقريبا، وأننا لو صار لنا وجود في الشارع فلن يكون لهم فيه مكان، هم يعرفون أنهم لن يقدروا على احتلال الشارع، ولن يقدروا على احتلاله إلا لو كنا غير موجودين.

أنا كان رأيي أن الحل أن نعقد المؤتمر اليوم وليس بعد أسبوع كما قيل، وأهم ما أنجز اليوم أن الناس عرفت بانعقاد المؤتمر، المسالة كان فيها تسويف، لكنها أساسا أولا وأخيرا ليست مسالة دينية. هي مسالة سياسة.

التمييز مسألة ثقافية

الأستاذ/ يسرى نصر الله[12]

يشرفني إن أكون موجودا بينكم. لا أعرف ما الذي يمكنني قوله أكثر من الكلام الذي قالته الأستاذة كريمة كمال، لكني أريد أن أضيف أن المسألة بالإضافة لكونها مسألة سياسة أو مسألة قانون فهي أيضا مسألة ثقافية، نرى اليوم عداء شديدا وتشككا في كل ما هو إنتاج فني وثقافي، وسواء كان الخطاب فني أو ثقافي فطالما كان مخلصا وصادقا فمن غير المقبول أن تصادره فئة سياسية أو دينية لمصالحها الخاصة، هذا أمر جلي وشديد الوضوح، وهو أحد أشكال التمييز.

أنا كرجل سينمائي على سبيل المثال شهدت الأزمة التي حدثت في نقابات المهن الفنية منذ عشرين عاما، والتي كان الهدف منها تحويل النقابات السينمائية والموسيقية والفنية إلى نقابات حكومية بالكامل عن طريق فتح عضويتها للعاملين بالتلفزيون، وتفريغها تماما من طابعها المهني.

الشيء الثاني المدهش جدا المرتبط بالتمييز الديني، وحضرتكم متابعين هذه الأيام الضجة الكبيرة جدا المثارة حول الفنانين العرب الذين يمكن أن يشاركوا في أعمالنا الفنية، وأنا اعتبر هذا غير منفصل عن قضية التمييز الديني، فالنقيب العظيم الذي رفض أن يكون قوادا – كما يقول في صحيفته– ما طبيعة خطابه الحقيقي؟ تسود اليوم وسط الفنانين حالة يقولون فيها "احنا عايزين نعمل أفلام نظيفة"، هذا خطاب موجه،

أي المفروض أن البطل لا يدخن سجائر، ومن المفروض ألا تقوم البطلة بتمثيل مشاهد معينة. أنا لست طرفا في هذه القصة، أنا عملت مع فنانين عرب لكن ليس لهذه الأسباب، وأنا أسأل: "نحن نجلب فنانين من بلاد عربية لا توجد لديهم مشاكل أخلاقية من التي ممكن أن يبديها هذا الممثل المصري أو ذاك لعمل فيلم أو مسلسل، ثم يقوم مثل هذا الفنان بتمثيل شخصية أو

[12] مخرج سينمائي

أخرى في الأعمال الفنية، فلماذا نفاجأ مرة واحدة بأن هذا أصبح ممنوعا. لماذا يمنع؟ علشان احنا بتوع الأخلاق!!".

حقيقة الأمر أساسا أننا نواجه تغلب طريقة تفكير معينة على طريقة أخرى في التفكير، التي تعتبر أن كل شيء يمكن حكيه في الفن والثقافة بشكل حر وبشكل منفتح، نفس هذا النقيب عندما رفد أحد الممثلين المشهورين (هو محمد سعد) مخرجا كبيرا موهوبا اسمه "عمرو عرفة"- وهو نفس هذا الوضع النقابي لكن في نقابة السينمائيين - هل قامت نقابة السينمائيين بأي نوع من الاستشكال وحققت في كيف يتنازل ممثل ومنتج عن فيلم لان الممثل يتدخل زيادة عن اللزوم؟ وباسم ماذا يتدخل؟! إنه يتدخل باسم الأخلاق الحميدة والدين. ووجدنا أنفسنا مرة واحدة أمام هذا الوضع الغريب جدا الذي يهدد تماما تعتيم الفن والفكر في مصر.

عندي نموذجان مزعجان جدا حدثا عبر التاريخ يوضحان ما نتعرض له كفنانين وكمصريين. أحدهما موضوع فيلم (المهاجر). هل تذكرون فيلم يوسف شاهين؟ لم تكن الرقابة هي التي منعت الفيلم. التي منعته هيئات مدنية، فهناك محامى في هذه الحالة، ظل يرفع قضايا لمنع الفيلم بدعوى إن هذا الفيلم يصور النبي يوسف، بينما هو مستوحى منها، ومنع الفيلم، وكلما صدر تصريح بعرضه ترفع قضية في دائرة أخرى؛ فيعاد منعه مرة أخرى، ودائما باسم الدين واسم الحلال والحرام.

ذات صباح جميل فوجئت بأن فيلم ميل جبسون الذي عن السيد المسيح يعرض في كل دور العرض السينمائي بدون أي نوع من الاعتراض، سأحكي، ولو أني أعرف أن كلامي لن يعجب الكثيرين، لكن من واجبي كسينمائي أن أقوله، لماذا سمح بعرض فيلم ميل جبسون؟ لأن اليهود في العالم قاموا ضد هذا الفيلم وقالوا إن هذا فيلم معادي للسامية، فلم يستغرق قرار عرضه عندنا أكثر من يوم.

وفوجئت ذات صباح جميل وأنا أقدم فيلمي "باب الشمس" بأحد البرامج التلفزيونية بمذيعة تسألني: "أنت فيلمك باب الشمس اضطهد في أوروبا زي فيلم ميل جبسون؟" فقلت لها: "أنا مش بأهمية ميل جبسون، ما عنديش الحملة الدعائية أو الإعلامية مثل ميل جبسون. إذا كان فيه مشاكل مع الفيلم فهي مشاكل سياسية لا تخص الدين أو العداء الإسلامي، وأنا مش بحب

فيلم ميل جبسون"، فقالت: "ليه هذا فيلم ضد اليهود" بمعنى أن من المفروض علي كمصري أن اقبل أيضا أفلاما تتهمني أنا كمصري بأني مضطهد للأنبياء، لان من المفترض أننا قوم فرعون اللي اطردنا لو دخلت نفسي في هذه النوعية من الكلام، أنا أعرف تماما معنى قوم فرعون: إن فرعون هو الذي اضطهد الأنبياء وليس المصريون كلهم.

وفى قصة المسيح لم يضطهد كل اليهود المسيح، الفريسيون، الحكام والقيادات الفكرية والدينية للبلد هم الذين اضطهدوا المسيح، فهذه العقلية تحديدا هي الشائعة وتقدر أن تجر وراءها ناسا، وتأخذ في بعض الأحيان تعبيرات مذهلة، أنا آسف يا أستاذة كريمة أنا عارف إن معنا الكثير من الصحفيين الشرفاء، لكن على سبيل المثال يوم أن عرضت فيلم "باب الشمس" في النقابة فوجئت بعدد لا بأس به من أعضائها يلومونني: "ليه تعمل فيلم؟ الفلسطينيين هؤلاء كذا وكذا، وباعوا أراضيهم، كذا وكذا" (وضعت عبارة كذا وكذا مكان ما تفوهوا به من كلمات بذيئة).

هذا تمييز، هذه عقلية أصبحت سائدة، أثناء العمليات الأخيرة، أثناء صنعي لفيلمي الأخير تفضل القائمون على الإنتاج بتوفير سيارة لي لتقلني إلى الأستوديو لأنه كان في مكان بعيد، وفي ذات يوم سألني السائق بحياء شديد: "هو حقيقي شم النسيم هو العيد الذي يحتفلوا به المسيحيين بقتل النبي؟" أنا صعقت، واعتقدت إنه يتحدث عن المسيح، فقلت له: "آه المسيح صلب يوم الجمعة، و بعدين ....." فقال: "لا... لا، النبي محمد". فأجبته بالنفي، وشرحت له أن يوم شم النسيم عيد مصري، وحين رجعت إلى البيت وجدت فيه مدبرة المنزل، وهي سيدة جميلة جدا لها معنا عشرون عاما، فسألتها: "يا فلانة، شم النسيم ايه؟" فردت: "هو العيد الذي يحتفلوا به اليهود بموت النبي" هل أجابتني بهذا الرد رأفة بي أم هل حكى لها أحد نفس الحكاية؟"

هذا الوضع الثقافي أتعرض له كسينمائي، كمخرج، كبني أدم مصري، لذلك هو في جوهره تمييز ضد المصري، قبل أن يكون تمييزا ضد الأقلية، هو تمييز ضد كل ما هو مصري، ضد كل ما هو نابع من ثقافتك، ومن تنوع الثقافة اللي فيه، من ثراء المجتمع المصري. والى اليوم نحن مطالبون كمثقفين بأن نعطى بركتنا لأنه يتحول لحاجة واحدة، يعنى مش ثقافة ولكن دعاية و انا ارفض ذلك

أمـــة في خطـــر:

التمييز يشطر الأمـــة .. ورِدَّة حضارية تنهدنا[١٣]

مهندس/ ماهـــر عـــزيـــز[١٤]

يحيق بمصر الآن خطر مروع ينذر بسقوط هائل لأمة ملكت كـل أسـباب السبق والريادة لكنها تبددها بجهالة لم تُسبَق وانحدار مُعَجَّـل إلـى مهـاوي التمييز الذي يذبح المجتمع كما بسكين ويشطره كما بسيف مسموم، وظواهر هذا الخطر تستفحل في استمساك جنوني بأهداب التدين الشكلي ورموزه بينما الفضيلة الحقة تتراجع والفكر يَظْلَمّ والروح تسقط.

يسود التدين الشكلي مهيجاً النفوس وشاحناً الخـواطر ومصـطنعاً تمييـزاً صارخاً بين أبناء أمة واحدة أذهلوا يوماً محتل غاصب بامتزاجهم وتماسكهم فأعجزه التمييز بينهم إلا إذا دخل أحدهم مسجداً والآخر كنيسة ليرفعوا قلوباً خالصة لله...

وينتشر تعليم ظلامي يَبْذُر العزل والكراهية في قلوب الصغار.. ويحاصـر الصغار والكبار من غير المسلمين حصاراً يسلبهم مـواطنتهم وحيـاتهم... ويسود إعلام يحرض على الكراهية ونفى الآخر وتجريده وتحقيـره وسـلبه حقه في الكرامة والبقاء طالما كان غير مسلم... وتُغْلَقْ قطاعات كاملة مـن الأعمال والخدمات في وجه غير المسلمين منكرة عليهم حقـاً أصـيلاً فـي المشاركة والوجود... وتكرس قوانين عديدة ممارسات جوهرية تميـز بـين المصريين على أساس الدين... وتتشح مصر كلها بسواد التعصب والتمييـز والاضطهاد الديني.

---

[13] كان من المقرر القاء هذه الكلمة في الجلسة الافتتاحية، إلا أنه بسبب تغيير مكان المؤتمر وما صاحب هذا من بعض الاضطراب تعذر على المتحدث وغيره من المتحدثين حضور الجلسة الافتتاحية

[14] استشاري الطاقة والبيئة وتغير المناخ، وعضو مؤسس فى "مصريون ضد التمييز الديني"

تقف الدولة راضية ومشجعة.. ضامنة ومتضامنة.. بل حارسة وحافظة لكل هذه الممارسات.. إن لم تكن هي ذاتها التي تتخذ الممارسات عينها... ويبدو ذلك جلياً في جعل المسألة الدينية – التي هي في الأصل والجوهر علاقة باطنة بين الإنسان والله – مسألة أمن دولة .. متناسية في ذلك أن الله هو الذي يحمى الدين وليس البشر والدولة.

فأين الخلاص إذن .. وكيف تستعيد مصر فرادتها ووحدتها وامتزاج أهلها؟

لنتذكر أولاً أن الإسلام حين دخل مصر لأول مرة اعتنقه في كل أسرة مسيحية بمصر شقيق لشقيق، وزوج لزوجة، وأب لأسرة، وأم لأبناء، فكانت الأسرة الواحدة تجمع أبناء رحم واحد بعضهم أسلم وبعضهم ظل على مسيحيته.. فلا ننس البتّة أننا في الأصل أشقاء.

هلموا نعظم ذلك القاسم المشترك من الدين.. فنبرز في الإسلام والمسيحية جوهر التشارك الأعظم في الخير والحق والعدل والحرية.. في الحب والتسامح والسلام.. لننشر سريعاً مناخاً مغايراً يحض على التماسك والالتحام.

لنعكس هذا المنظور الموحد في كل التعليم والإعلام .. ولنتعلم سريعاً من دول مثلنا حاربت التمييز العنصري بعقيدة عملية تغلغلت في كل ممارسة يومية وفى أدق تفاصيل الحياة.

يا كل المصريين ..

أنظروا لأمريكا العنصرية قبل الستينيات كيف حاربت العنصرية ونجحت في صهر شعب واحد رغم اختلاف مشاربه وأصوله...

لا فيلم واحداً إلا وأبطاله من أسود وأبيض..
لا تجارة أو صناعة مهما صغرت إلا وعمالها أسود وأبيض..
لا مؤسسة تعليمية إلا وأبناؤها ومعلموها بين أسود وأبيض..
لا إعلان تجارى في الطريق إلا ومادته من أسود وأبيض..

لا حتى أغنية أو قصيدة أو مشهد من طفولة بريئة إلا وعناصره تجمع في ثناياها الأسود والأبيض...
المشهد المشترك في أدق تفاصيل الحياة جعل الحقيقة الوحيدة المؤكدة هي وحدة الأمة وتماسكها.. واختفاء التمييز بكل صوره في بلد كان التمييز إلى حد العبودية هو ديدنه .

هكذا انتصرت دولة على التمييز وسحقته فصارت عظمى بين الأمم .. وإذا وُجِدَت له أذيال الآن على أي نحو ترفض الأمة بأكملها وتثور لتصحيحه ومحقه.. يسندها في ذلك قوانين صارمة.

هلاً تعلمنا الدرس؟

لقد أدركوا أن التمييز يقصم ظهر الأمة، ويلقى بها في غياهب هوة سحيقة ليس لها من قرار..

من ذا الذي يصهر مصر الآن .. مسلميها ومسيحييها.. في كل مدرسة.. وكل جامعة.. وكل موقع.. وكل مؤسسة.. سواء في الجيش.. أو البوليس.. أو القضاء.. أو أمن الدولة.. أو المشافي.. أو التجارة.. أو الصناعة.. أو غيرها...

من ذا الذي يضمن للمسيحيين الآن بوصفهم نسيجاً في جسد الأمة مشاركة ووجوداً وامتزاجاً في كل شيء..

لن نحارب الفرقة والتمييز إلا بشيوع الوحدة والامتزاج.. في كل بيت وكل حي.. كل شارع وكل موقع .. في كل صورة وكل إعلام وكل تعليم وكل عمل.. في كل منصب وكل مكانة وكل مشاركة.. حتى لو اقتضى الأمر تشريعاً عاجلاً يحمى الأمة من الانكسار.

هلموا نَؤثِّم كل خطيب وكل كاتب وكل داعية يحض على كراهية الوطنيين.. فقط لمجرد اختلافهم في الدين..

تعالوا نجرِّم كل شريط كاسيت وكل قول كاذب يشيع مناخاً هستيرياً ضد غير المسلمين لا لشيء إلا لمجرد أنهم يعتنقون دين مخالف ..

هلموا نحارب ضيق الأفق وقصر البصيرة الذي يكرس الوهم بـأن التمييـز خلاص للإسلام وانتصار له...

لا خلاص للدين.. أي دين.. إلا بالانتصار للعدل والمساواة والحرية.. أساس شريعة اللـه لسعادة البشر وتقدمهم .

"إن رسالات السماء كلها في جوهرها كانت ثورات إنسانية استهدفت شـرف الإنسان وسعادته.. وإن واجب المفسرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للـدين بجوهر رسالته".

من ذا الذي يعود بمناهج التعليم لتتضمن نصاً بديعاً كما لمحمد حسن الزيات في كتاب مطالعة الستينيات: "أخي أحبك مُصلِّياً.. مُصَـلِياً فـي مسـجد. .. مُصلِياً في كنيسة، أحبك مُصلِياً".. والذي اختفى وأمثاله من كل مناهج التعليم الظلامية التمييزية السائدة الآن..

من ذا الذي يطهر الجامعة المصرية الآن من فكر أمثال هذا الأسـتاذ الـذي أصر على أن يلقن تلاميذه بأن "نهر النيل ينبع حرفياً وجغرافياً من الجنة.." وليس من الهضبة الأثيوبية- لمجرد تعسفه في فهم حديث شـريف يقـول بذلك.. ومتغابياً حتماً عن قدرة اللغة العربية على تجسيد المعنى بألوان مـن البديع والسمو التعبيري عن المكانة.. وليس حرفياً كما صـور لـه ذهنـه الجهول... ثم تتعجبون بعد ذلك لتراجع التعليم المصري وتخلفه؟..

من ذا الذي يتقدم بجسارة الآن ليحمى انصهار الأمة.. ويوأد إلى غير رجعة كل تمييز عنصري يستند للاختلاف في الدين.. فيستن عاجلاً تشريعاً يداوى الداء بدواء من جنسه.. بتمييز إيجابي مضاد، ثم يحفظ وحدة الأمة وتمثيلهـا المشترك في كل منحى بقوة القانون.

قولوا لهم .. الدولة ليست منوطة بحماية دين.. فالله يحمى الدين ما دام هـو باعثه.. لكن الدولة تحمى كل مواطنيها دون تفرقة.

علموهم أن الله الذي يحمى الدين بجلال قدرته هو الذي يشرق شمسه علـــى الأشرار والأبرار دون تفرقة.. وفى ذلك المثل الأعلى للدولة لتبسط رعايتها لجميع مواطنيها دون تفرقة..

أين هذا الوطني الماجد الذي يتقدم الآن ليرفع يد الدولة عن أمــن الــدين.. ويَبْسُط أمن الدولة للوطن والمواطنين .. تاركاً أمن الدين لله وحده..

بربكم يا كل الوطنين..

هل تحمى الدولة الدين أكثر من باعث الدين جل جلاله وعلت قدرته؟

أيها الناس.. لا يصورن لكم تفكيركم المتكبر أنكم بقــادرين علــى حمايــة الخالق.. الخالق هو الذي يحمينا ويدبر حياتنا بكلمة قدرتــه ولــيس ببشــر معرضين للفساد.. فاعلموا إذن أن على الدولة حماية الوطن وحمايــة كــل المواطنين.. ولتخرج المسألة الدينية برمتها من أمن الدولة وتترك لقلب البشر الذي يختار الله بالحب والحرية..

إن تصوير الدين بوصفه دوراً للدولة يمزق الوطن الواحــد إلــى جمعــين يتربص أحدهما بالآخر وينفيه.. وليس بهذا التربص والنفي يحيــا الــوطن ويستمر في البقاء..

من ذا الذي يتسربل بقوة حضارة مصر التاريخية فيرفض بإباء أن نتلقــى عن آخرين ثوب سلفيتهم وطرائق عيشهم وفكرهم ونظرتهم للحياة، بينما هم يحاولون الآن تجديد أنفسهم وينطلقون كالسهم لآفاق أرحب.

من يرفع عن الناس ضعفهم وهزيمتهم ليذكرهم بأننا الذين علمنا العــالم ولا يمكن أن نأخذ عن آخرين ما سلب حريتهم وكرامتهم عبر دهور طويلة خلت.

لا تنسوا البتة أن مصر أمنع وأرفع بمكرم عبيد إلى جوار ســعد زغلــول.. وسلامة موسى مناظراً لطه حسين.. وميشيل باخوم إلى جانب أحمد محرم.. وبطرس غالى في جوقة مصطفى طلبة ومحمد فوزي ومحمد القصــاص..

وفائق فريد يداً بيد ماهر أباظة.. ومجدي يعقوب صنواً لأنور المفتى.. ويونان لبيب رزق في معية نبيل العربي.. ومجدي خليل في خطى محمد منير مجاهد.. وإيريس المصري في رفقة نعمات أحمد فؤاد.. ونادية مكرم عبيد مع آمال عثمان وعائشة راتب..

تذكروا دائماً أن قطاعات المال والتعليم والدبلوماسية والقضاء والصناعة والتجارة والصحة والإعلام.. وسائر قطاعات الحياة الناشطة في الدولة.. كانت أفضل دائماً بمشاركة ملتحمة بين مسلمي مصر ومسيحييها.. وأنها الأضعف حتماً حين تفقد هذه المشاركة.. والخالمصريين.هاية وطن قدره الريادة والفضل فإذا به يتراجع قهراً وانحساراً .

يا كل المصريين ...

التشريع... والتعليم... والإعلام... والممارسات اليومية في أدق تفاصيل الحياة... هي المنوط بها الآن الإنقاذ الذي نرتجيه لوطننا.. كي لا يضيع وطن العزة والتسامح في هُوّة المنقسمين.

الفصل الثاني:

التمييز القانوني

التمييز ضد الأقباط: المشكلة والحلول

د. فؤاد عبد المنعم رياض[15]

أبعاد المشكلة وعواقبها:

عند التصدي لمشكلة التمييز الديني يتعين أن نضع نصب أعيننا أنَّ المشكلة ذات عدة أبعاد. فالأمر يتعلق بادئ ذي بدء بمكانة مصر في الجماعة الدولية الذي تقاس فيها حضارة الدول بمدى احترامها لآدمية الإنسان ولحقوقه وأولها الحق في المساواة وعدم خضوعه لأي نوع من أنواع التمييز مما يمثل عدوانًا صارخًا على حق أساسي من حقوق الإنسان ويشكل وصمة عار في جبين دولة كانت بحق مهدًا للحضارات.

ومن المعلوم أن الحق في المساواة يُعدُّ اليوم من قبيل ما يعرف بالحقوق غير القابلة للتصرف أو اللصيقة بالإنسان كما تسميها المواثيق الدولية inalienable rights. ومن ثمَّ لا يجوز لأية دولة أن تنتهك هذا الحق بأي صورة من الصور. ومن شأن مثل هذا الانتهاك الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص. وهذا الانتهاك هو في حقيقته صورة بشعة للسرقة إذ ينطوي على سلب حق إنسان في ما يستحقه عن جدارة لإعطائه دون وجه مشروع لمن لا يستحق.

وفضلاً عن ذلك فإنَّ إهدار مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص يُعدُّ جريمة في حق الوطن، وهي جريمة وخيمة العواقب: فبداية من شأن إهدار هذا المبدأ ضياع الإحساس بالانتماء لدى المواطن الذي يشعر بغبن الدولة لحقوقه المشروعه ومن ثمَّ يضعف إلتزامه بواجباته الوطنية مما يؤدي في نهاية المطاف إلى

---

[15] أستاذ متفرغ بكلية الحقوق – جامعة القاهرة، وقاضي بالمحكمة الدولية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية سابقا، الرئيس الفخري للجمعية المصرية للقانون الدولي، وعضو المجلس القومي لحقوق الإنسان. حائز جائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية عام ١٩٩٤.

ضعف كيان الدولة، خاصة إذا أدركنا ما يترتب على التمييز من عدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب.

وليس بخاف خطورة الفجوة التي تنجم عن التمييز ضد فئة من فئات المجتمع وذلك بالنسبة لوحدة الجماعة الوطنية وسلامتها. إذ أن من شأن هذه التفرقة نمو انتماءات داخلية تحل محل الانتماء الأصلي وتشكل هوية للمواطن تحل محل الهوية الأساسية التي تقوم عليها الدولة وهي المواطنة. فإذا ما حلت هوية أخرى لأفراد المجتمع محل المواطنة كان ذلك نذير بتفكك الدولة وتهديد لكيانها ذاته ولمستقبلها. ومن المعلوم أن الدستور المصري قد حرص في تعديله الأخير على النص في المادة الأولى على أن جمهورية مصر العربية "نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة"، ومن المعلوم أن النظام الديمقراطي يرتكز على ركنين أساسين هما أن يكون الحكم للأغلبية وأن تحترم حقوق كافة الأقليات majority rule and minority rights وقد أراد الدستور المصري بهذا النص الجديد أن يؤكد أن الرابطة بين الفرد والدولة هي رابطة مباشرة تقوم على الانتماء المباشر الذي لا يداخله أي انتماء آخر أيا كان نوعه.

ويهمني في هذا المقام التنويه بما أصدره المجلس القومي لحقوق الإنسان أخيرًا في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ بما يعرف "بإعلان حقوق المواطنة". وقد تقرر في هذا الإعلان اعتبار عام ٢٠٠٨ عامًا لحقوق المواطنة "يتم خلاله حوار مجتمعيً متعدد المستويات بهدف الانتهاء في نهاية هذا العام من إعداد التشريعات ووضع السياسات اللازمة لتعزيز مبدأ المواطنة وتحويله لبرامج عمل وواقع يلمسه المواطنون بلا تمييز من حيث الجنس أو الدين أو الطبقة أو الفكر أو الانتماء السياسي"إن التمييز ظاهرة دخيلة على الجماعة المصرية التي كانت سمتها التعايش المشترك والحفاظ على النسيج الواحد مما دعا المندوب السامي البريطاني لورد كرومر إلى القول بأنه "لا يجد ما يميز المسلم عن المسيحي في مصر سوى مجرد التوجه إلى دار عبادة مختلف".

ويجدر بعلمائنا في مجال العلوم الاجتماعية التعمق في تحليل الأسباب التي أدت إلى ما وصل إليه المجتمع المصري من تباعد عن الصورة التي سجلها لنا مندوب الاستعمار والتي كانت بلا شك من أهم عوامل اندحار الاستعمار

البريطاني وبخاصة ما مثلته الوحدة الوطنية في هذا المجال في النصف الأول من القرن الماضي بحيث لم تقوَ أعظم دولة حينئذ على اختراقها.

أسباب المشكلة

إن المفارقة إن لم يكن التناقض في هذا المجال تكمن في أن الدستور المصري حريص على إرساء مبدأ المساواة وعدم التمييز بشكل حاسم سواء في الحقوق أو الواجبات.فتنص المادة (٨) من الدستور على أن الدولة "تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين" وتنص المادة (١٤) على أنَّ الوظائف العامة حق للمواطنين، وتنص المادة (٤٠) على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو العقيدة، وتنص المادة (٤٦) على أن "تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية". إلى غير ذلك من النصوص التي تؤكد مبدأ المساواة في مجال التعليم والخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ومعاشات العجز عن العمل والشيخوخة.

ولم يَفتْ الدستور كذلك أن ينص على المساواة بين المواطنين بالنسبة للواجبات فتنص المادة (٥٨) على "أن الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس والتجنيد إجباري وفقًا للقانون". وتنص المادة (٦٠) على أن "الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن"، وتنص المادة (٦٢) على "أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الحق في الاستفتاء وفقًا لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني".

وفي ضوء هذه المبادئ الدستورية المقرّة بشكل حاسم للمساواة في الحقوق والواجبات لا نملك إلا الإحساس بالصدمة تجاه ما نلمسه في واقع الأمر من ممارسات تتنافى مع هذه المبادئ منتهكة مبدأ المساواة بشكل فج. ولا مجال للدخول في تفاصيل كافة الممارسات التي تنطوي على إهدار لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص في مختلف المجالات من انتخابات نيابية ومشاركة في اتخاذ القرار السياسي وتعيين في الوظائف القيادية العامة، وتجاهل للوجود القبطي سواء في مجال التعليم أو الإعلام أو الفن، بل في الشارع المصري. فهذه الممارسات تتم جهارا نهارا في تحدٍ سافر لأحكام الدستور ولسيادة القانون سواء من جانب المؤسسات أو من جانب الأفراد.

ومما يزيد من إحساسنا تلك الممارسات تعارضها مع ما دعت إليه الأديان التي يعتنقها أفراد الجماعة المصريِ والتي تشيع الحق والعدل وتعلي من قدر الإنسان وحقوقه هذا فضلاً عن تعارض هذه الممارسات مع طبيعة الجماعة المصرية التي قامت حضارتها على التعايش المشترك بين أفرادها وعلى قبول التعددية وقبول الآخر على اعتبار أن التعددية سبيل لإثراء المجتمع وازدهاره».

وفي تقديري أن من بين أهم أسباب الفجوة التي تزايدت سعتها بين المصريين منذ ذلك التاريخ: تآكل الطبقة الوسطى في مصر وهي الطبقة الحاملة للقيم الحضارية للمجتمع. وقد نجم عن تآكل هذه الطبقة حدوث فراغ دخله فكر الجهلاء ومحدثي الثراء السريع وكذلك الفكر البدوي منبت الصلة بمصر الحضارة. وقد وصل الأمر إلى اتساع رقعة الفتاوى غير المسؤولة بل إلى توزيع تهم التكفير التى لم ينجُ من عواقبها كبار رموز الفكر المصري الذين تعرض بعضهم للقتل. وما زالت تلك التهم تكال دون حرج في الإعلام وفي المؤلفات واسعة الانتشار، وقد زاد من ظاهرة التمييز بين المواطنين شيوع ثقافة الهزيمة بعد نكسة حرب ١٩٦٧ التي أفقدت المواطن المصري ثقته وإيمانه بالدولة، مما أضعف من إحساسه بالانتماء ودفعه لاتخاذ هوية أخرى غير المواطنة، وجدها في الانتماء للجماعة الدينية التي أصبحت تفتقر إلى فكر مستنير يدعم الوحدة الوطنية.

وكان حريًا بالدولة التصدي لهذا الخطر بإعادة الإحساس بالانتماء للمواطن وتوجيه الطاقات كافة إلى إعادة بناء الدولة على نهج أسلوب دول اتخذت من الهزيمة دافعا للنهضة كما يشهد التاريخ. وكذلك فرض أحكام الدستور الرافضة لأي تمييز على أساس الدين أو الثروة أو التوَّجه السياسي، وتحقيق المطالب المشروعة للمواطن، غير أنها تراخت في ذلك كله بل ركنت إلى المزايدة على الخطاب الديني الجديد الذي يدعم الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وذلك حرصًا على كسب شعبية لدى أفراد المجتمع الذين وقعوا أسرى الفكر السلفي والتمييز القائم على الدين أو الجنس.

سبل التصدي للمشكلة

إن مواجهة مشكلة التمييز الديني تحتم علينا المضي على محورين: أحدهما طويل النفس يهدف إلى القضاء على ثقافة التمييز ومنع أسبابه عند المنبع، والآخر حال وحاسم لوقف الممارسات غير السوية التي تترتب على هذه الثقافة.

وجدير بالذكر أنَّ المجلس القومي لحقوق الإنسان قد عُني بشكل خاص بتقرير حلول عديدة لمواجهة مشكلة التمييز باعتبارها أخطر عقبة في سبيل تحقيق المواطنة الصحيحة، وذلك سواء فيما يتعلق بالقضاء على ثقافة التمييز عند المنبع أو فيما يتعلق بوقف ممارسات التمييز المتعددة.

أ. القضاء على جذور المشكلة

وفيما يتعلق بالقضاء على ثقافة التمييز عند المنبع وهي مصدر الفجوة المتزايدة داخل المجتمع المصري، قام المجلس بدراسة كافة الكتب الدراسية ابتداء بمراحل التعليم الأولى وتبين له احتوائها على مواد تغرس بذور التمييز منذ الصغر في العديد من المجالات بشكل لا تحمد عقباه بالنسبة للأجيال القادمة لما لها من سمة الرسوخ في ذهن المستقبل عند صغر سنه. وقد تمكن المجلس من تحديد كافة المواطن المنطوية على تمييز ديني مباشر أو غير مباشر، وتشكيل لجان تقوم بمراجعة كافة هذه التجاوزات وإحلال القيم التي ترسخ مبدأ الانتماء والتقريب بين أبناء الوطن الواحد على اختلاف أديانهم. ومن الأساليب الموصى بها لتحقيق هذا التقريب إشراك كافة الطلاب دون تمييز في كافة النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية والفنية، وكذلك إضافة منهج يُدرس من خلاله القيم السامية التي أجمعت الديانات عليها كما يهدف إلى تعريف كل فئة بجوهر الديانة الأخرى.

ولما كان المصدر الأول للتعليم والثقافة في المجتمع المصري الذي ما زال يعاني من ارتفاع نسبة الأمية هو وسائل الإعلام المسموع والمشاهَد، وكانت هذه الوسائل تتحمل إلى حد كبير ما وصل إليه جمعٌ كبير من أبناء مصر من تعصب وجهل بوجود الآخر أو تجاهل لوجوده، فقد تقدم المجلس بمشروعات

عديدة لنشر الوعي بوحدة الجماعة المصرية وعدم التفرقة بين أبنائها على أساس الدين. وذلك في كافة البرامج الثقافية وفي مجال الإنتاج الفني بأنواعه.

ولا يفوتنا التنويه في هذا المقام بالأهمية القصوى للخطاب الديني، وما كان له من تأثير في إرساء ثقافة التمييز سواء في الريف أو الحضر. وذلك نظرًا لاحترام الشعب المصري لعلماء الدين وغياب أي مصدر آخر للتوعية. لذلك حرص المجلس على المطالبة بتجديد الخطاب الديني بحيث يؤكد مبدأ عدم التمييز بين الأديان. كذلك يُطالب المجلس بعدم تخصيص معاهد تعليمية معينة تقتصر على فئة دينية دون غيرها، لما يترتب عن ذلك من غرس لبذور التمييز والفرقة بين أبناء الوطن الواحد، هذا فضلاً عن مخالفة ذلك للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

ب. وضع حد لممارسات التمييز

أما فيما يتعلق بوضع حد لممارسات التمييز على نحو حاسم فيتعين تنقية التشريعات واللوائح من كافة أنواع التمييز سواء كان صريحًا مباشرًا أو كان من شأنه أن يفضي من الناحية العملية إلى إجحاف بحقوق المواطن، ويتعين في هذا المقام على سبيل المثال عدم ذكر الديانة في بطاقة الرقم القومي إذ قد يترتب على ذكر ديانة الشخص تفرقة في المعاملة نظرًا لروح التعصب التي تزايدت في حياة المجتمع المصري. وكذلك يجدر التنبيه إلى خطورة النتيجة التي قد تترتب على حكم المحكمة الإدارية العليا في الآونة الخيرة من وجوب اشتراط النص في البطاقة على أن شخصًا كان قد أسلم ثم عاد إلى المسيحية إذ أن ذلك يعرض هذا الشخص لخطر الاعتداء على حياته إذا ما وجد في بيئة تعتبر الخروج من الإسلام ردة تستوجب القتل. ولا شك أن حذف خانة الديانة من بطاقة الرقم القومي يجنب حامل البطاقة الكثير من ممارسات التمييز كما أنه لا يحقق هدفا ضروريا ذلك أنه وإذا كانت القواعد المنظمة للأحوال الشخصية في مصر تختلف باختلاف الديانة كما هو معلوم فإن يمكن الاهتداء إليها دون صعوبة عن طريق قاعدة البيانات الكاملة الموجودة بالسجل المدني. كذلك من مظاهر التمييز الداعية للفرقة في المجتمع المصري قصر بعض المعاهد العلمية على المنتمين إلى دين معين.

كذلك يتعين سن تشريع يحدد كافة أنواع التمييز ويعتبرها جرائم سواء تم ارتكابها في الدوائر الرسمية أو في مجال النشاط المدني، ويتعين النص على عقوبة رادعة توقع على مرتكبي هذه الأفعال أو على رئيس المؤسسة التي ترتكب هذه الجرائم وتتضمن السجن والغرامة معًا، فضلاً عن تعويض المضرور.

وجدير بالذكر أن التمييز ضد أقلية معينة بشكل منهجي قد أصبح يشكل جريمة وفقًا للمواثيق الدولية تعرف باسم جريمة الاضطهاد persecution وتدخل ضمن الجرائم ضد الإنسانية فينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تم إنشاؤها وفقًا لاتفاقية روما ١٩٩٨ (مادة ٧، فقرة ح) أنه يعتبر جريمة ضد الإنسانية "أي اضطهاد منهجي لجماعة محددة من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو ثقافية". وتختص المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم باعتبارها جرائم دولية نظرًا لأن ضحيتها هو الفرد باعتباره إنسانًا له حقوق لصيقة به.

وقد أوصى المجلس القومي لحقوق الإنسان بوجوب إنشاء هيئة رفيعة المستوى لمراقبة كافة أنواع التمييز وتلقي الشكاوى المتعلقة بكافة أنواع التمييز ويكون لها سلطة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لوضع حد لما تم من انتهاك لمبدأ المساواة ويكون لها الحق كذلك في مساندة ضحية التمييز أمام القضاء. بما في ذلك تبني قضية ضحايا التمييز ومساندتهم أمام القضاء.

وغني عن البيان أن الأقباط لا يشاركون في الشأن المصري العام بالقدر الذي يتناسب مع وزنهم في الجماعة المصرية، ويرجع ذلك إلى عاملين : الأول، هو عدم وجودهم غالب الأحيان في مواقعَ قيادية مسؤولة، والثاني هو عدم تمثيلهم في المجالس النيابية بالعدد الذي يتفق مع نسبتهم في الجماعة المصرية.

لذلك يجب تدارك هذا النقص بكافة الطرق وأولها طريق التشريع الذي يتمثل في النص على مبدأ التمييز الإيجابي Affirmative Action في المجالس النيابية وفي غيرها من المؤسسات بحيث يتعين وجود نسبة معينة من الأقباط في كافة هذه المؤسسات. وقد سبق إعمال هذا الأسلوب في عديد من الدول لتمكين الفئات التي لم تنل حظها من المشاركة لأسباب متعلقة بالجنس أو اللون. وذلك خلال فترة مؤقتة شرط أن تكون كافية كي يستقر في الوعي الجماعي قبول وأهمية مشاركة هذه الفئات في العمل العام.

وجدير بالذكر أن مبدأ التمييز الإيجابي للأقباط كان محل جدل كبير عند وضع الدستور المصري الأول في عشرينيات القرن الماضي، ودعا إليه بعض كبار رجال القانون والاجتماع. غير أن تلك ا لدعوة لاقت اعتراضًا أدى إلى عدم الأخذ بها تأسيسًا على أن أقباط مصر ليسوا أقلية بالمعنى المتعارف عليه في هذا المجال بل هم جزء لا يتجزأ من نسيج مصر، وليس ثمة فرق بينهم وبين الأغلبية المسلمة من المصريين، غير أنه لا يمكن إنكار أن الشارع المصري في حاجة إلى التوعية بحقيقة وحدة النسيج المصري وهو أمر يتطلب فرض الممارسة العملية. ولا سبيل إلى ذلك سوى إعمال التمييز الإيجابي عن طريق تشريع ملزم يفرض وجود نسبة معينة من الأقباط في المجالس النيابية خلال فترة معينة لتحقيق تواجدهم الفعلي الذي يسمح لهم بالمنافسة مستقبلاً.

أما فيما يتعلق بكافة المناصب والوظائف سواء في المجال الرسمي أو المجال المدني فيتعين ان تكون الكفاءة هي الضابط الأوحد في الاختيار وذلك ليس إعمالاً لمبدأ عدم التمييز فحسب بل لأن ذلك هو ضرورة يفرضها الصالح العام الذي يقضي بوجود الشخص المناسب في المكان المناسب.

وغني عن البيان أن النصوص الدستورية والتشريعية أيًا كانت درجة اكتمالها وقدرتها على علاج ممارسات التمييز فإن الأمر يتطلب ابتداء رسوخ مبدأ الالتزام بسيادة القانون. فطالما أن المواطن بل سلطات الدولة نفسها لا تلتزم بأحكام القانون إلا بشكل انتقائي ولا تعطيه القدسية التي هو جدير بها فإن أي حل مقترح لن يؤتي ثماره.

التمييز بسبب الدين في مسائل الأحوال الشخصية

الدكتور نجيب جبرائيل[16]

nag_ilco@hotmail.com

لعل المفهوم من الدين أن يكون مصدر رحمة وتراحم وسبب تواصل وشفقة بين الناس، ولا يمكن أن يفهم من الدين أن يكون سبب بغض أو تمييز أو انفصال أو قطع الأرحام هكذا يمكن أن تتفق المصادر الدينية مع منظومة حقوق الإنسان أما وان يتخذ من الدين وسائل للتمييز بين البشر فهكذا يكون مناهضا للدساتير والديمقراطية وهكذا يكون فيه انتهاكا للقوانين التي اتفقت عليها الأسرة البشرية، ولعل من يوظف الدين بهذا الشكل يكون هو أول من يسئ الأديان.

ولعلي ادلل علي تلك المقدمة البسيطة بالقول أن في مصر تمييزا واضحا وتفرقة بينة بين المواطنين المصرين بسبب استغلال الدين وتوظيفه حتى تجاه وضد حقوق الإنسان وعلي سبيل المثال:

قضية حضانة الأطفال

فلقد نص القانون المصري بعدم وجود أي استثناء بين الأطفال جميعا على أن تنتهي حضانة النساء ببلوغ الصغير أو الصغيرة خمسة عشر عاما ولعل المشرع المصري عند اختياره وتحديد هذا السن راعي اعتبارات عملية وإنسانية انه حتى هذه السن يكون الصغير في حاجة إلى أمه فهي أشفق وأحن عليه ولم يفرق في هذا بين الطفل المسلم أو الطفل القبطي أو اليهودي أو البهائي أو الذي بلا دين فالنص واضح والحكمة من بلوغ هذا السن واضحة أيضا.

---

[16] رئيس منظمة الاتحاد المصري لحقوق الانسان "الايرو "

ولكن نجد الطامة الكبرى والتفرقة البينة عندما تهدم هذه القاعدة القانونية ويضرب بها عرض الحائط وتم التمييز بين الأطفال عند قيام الأب باشهار إسلامه فقد حكمت كثير من المحاكم بوجوب ضم الصغير إلى أبيه إذا ما بلغ سن السابعة حكما يقول أن هذه السن هي التي يعقل فيها الصغير الأديان وتمييزها ولا اخفي علي سيادتكم عبارات الازدراء والنيل من الدين الآخر والتي وردت سواء في صحف الدعاوي أو حيثيات تلك الأحكام ومنها علي سبيل المثال ما ورد في صحف الدعاوي التي ترفع في هذه الشأن "لئلا يألف الكفر... لئلا يترددون علي دور البيع والكنائس ويأكل لحم الخنزير" ومن عبارات وحيثيات المحاكم "لأنه في هذه السن يعقل الأديان لئلا يألف غير الإسلام دينا"، وكما لو كانت علي الطرف الآخر أن المسيحية ليست ديانة أو الذهاب أو التردد علي دور العبادة المسيحية هو نوع من التأذي وغير مرغوب فيه أو أنها أماكن كفر كما سطرتها صحف الدعاوي أو كما لو كانت البيوت المسيحية هم آكلو لحوم الخنزير وشاربو الخمر بل أن المثير للجدل والطامة الكبرى ن كل ذلك يأتي دون أن يكون هناك نصا قانونيا يمكن أن يستند عليه وإنما بمراجعة تلك الأحكام فنجد أن ما تستند إليه ما هي إلا عبارات

(المستقر في الفقه – وما جرت عليه الفتاوى الإسلامية – وما جري عليه العمل لكن لا نجد نصا قانونيا يجيز ذلك حتى أن الفتوى الصادرة من الدكتور علي جمعة والتي حصلت عليها منظمة الاتحاد المصري لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ والتي نصها أن اتحاد الدين ليس شرطا في الحضانة فيجوز للام الذمية أن تحتضن ابنها من زوجها الذي اسلم طالما لا توجد فيها من مسقطات الحضانة فهذه قضية حضانة الصغير ونزعه من أمه رغم انه في حضانتها بسبب الدين فهل هناك تمييز أكثر من هذا ثم انه مع الافتراض الجدلي إذا ما دخل شخص من الإسلام إلى المسيحية وكان ابنه في سن السابعة أو أكثر فهل يمكن أن يحكم بضم الصغير إلى أبيه إذا ولماذا هذا التمييز؟

التمييز بسبب الدين في تبعية الولد لأبيه الذي اسلم

وهذه هي القضية الأكثر إثارة وغرابة بل أنها تمثل قمة انتهاك حقوق المواطنة وتضرب بمواد الدستور عرض الحائط خاصة في مواده الأولى، والأربعون، والسادسة والأربعون، وأصبحت تلك المواد حبرا علي ورق ومعطلة دستوريا ونجد أن الأمر قد بات جليا اننا نقترب من شبح الدولة

الدينية في هذا المجال إذ انه من الغريب وإزاء عدم وجود نص قانوني في منظومة قوانين الأحوال الشخصية المصري ينص علي تبعية الصغير لأبيه عند إشهار إسلامه وتغيير اسمه وديانته تبعا لأبيه الذي اسلم ثم بعد ذلك يجبر الصغير وهو لا يدري بأن كل أوراقه قد تغيرت بل أن اسمه قد اغتيل وديانته قد اغتيلت بسبب التمييز بين الأديان.

فلا يوجد نص في القانون الوضعي سواء في القانون المدني أو في قانون الأحوال الشخصية يلزم الصغير بتبعيته دينا واسما إلى والده الذي اسلم ومهما قيل بأن الوالد هو الولي الطبيعي علي الصغير فهذه الولاية الطبيعية تتصرف إلى الولاية علي النفس أو الولاية علي المال والأولى تعني الإنفاق عليه ومراعاته بدنيا وصحيا والثانية تعني المحافظة علي أمواله وعدم ضياعها وتدبير كل أمور حياته ولا تعني محو أو اغتيال حقه في اسمه وديانته.

ولعلي مضطرا هنا لسرد بعض من هذه القضية الشهيرة التي كان لنا شرف مباشرتها والتي اهتز لها وجدان المصريين أقباط ومسلمين وأصبحت محكي المحافل الدولية في الإعلام والأوساط القانونية وبلغت ذروة طامتها إلى أن تدخل الرئيس مبارك ووضع الأمور في نصابها فانتم تعلمون قصة هذه السيدة هي التي بيننا الآن وكيف كافحت محتضنة لصغارها ولخلاف بينها وبين زوجها قام الأخير بإشهار إسلامه وطلب من المحكمة نكاية فيها ضم الصغيرين "أندرو وماريو " كانا تسع سنوات آنذاك "توءم" وطلب نزعهما من والدتهما لا لشيء إلا لكونها مسيحية الديانة فأجابته المحكمة لطلبه وكان ذلك في رأينا إزاء عدم وجود نص يستند عليه في ذلك والتمييز بين الأديان وانتهاك للدستور رغم أن الصغيران كانا وما يزالا في حضانة والدتهما وكنفها وإذ فوجئ الصغيرين بجهة الإدارة (مديرية التربية والتعليم بالإسكندرية) ودون حكم محكمة أن تجبر الصغيرين علي امتحان مادة الدين الإسلامي اللذان لم يدرساها ولم يعلما عنها شيئا فرسبا فيها ثم أصرت الوزارة أيضا علي دخولهما امتحان الدور الثاني في ذات المادة فرسبا أيضا فكان التمييز بين الأديان هو مصدر رسوب وضياع مستقبل الصغار لولا تدخل الرئيس مبارك ليوقف هذه المهزلة وهذا التمييز وليترك الأمر ليحسمه القضاء بصفة نهائية وهكذا عشرات الأمثلة للتمييز حتى بين الصغار

التمييز ضد المرأة المسيحية في قضايا الطلاق بسبب الدين

حتى في محاكم الأحوال الشخصية نجد أن المرأة المسيحية تجد بسبب ديانتها معاناة شديدة لا لشيء إلا لكونها مسيحية تأتي تلك المعاناة حين يهجرها زوجها ويشهر إسلامه لخلاف أسري معها فلا تجد مفرا سوي رفع دعوي تطليق للضرر ولكي تثبت هذا الضرر عليها مشوارا طويلا وعليها إحضار شهود إثبات ليشهدوا بأن ضررا قد وقع عليها إزاء هجر زوجها لها وعدم إنفاقه عليها ثم تأتي الطامة الكبرى وهي انه لا يجوز أن تأتي بشهود مسيحيين فلا تقبل شهادتهم رغم أنها مسيحية فلا بد أن يكون شهودا مسلمين فهكذا أي عقل أو منطق يقبل مثل هذا التمييز وأية معاناة سوف تعانيها وتكابدها هذه السيدة في الحصول علي شهود مسلمين خاصة أن زوجها قد أشهر إسلامه بل انه حتى النص الوارد في لائحة ٣٨ الذي ينص على أن يفسخ عقد الزواج عند خروج احد الزوجين عن الدين المسيحي وأيضا نصا معطلا بان القاعدة الشرعية تتيح للزوج الذي أشهر إسلامه أن يجمع بين زوجته التي تزوجها والزوجة الذمية

التمييز في الشهادة في الإرث بسبب الدين

أيضا في قضايا إثبات الوراثة لا تقبل شهادة غير المسلم في مادة إثبات الوراثة بمعني الشهادة بأن فلان قد توفي بتاريخ كذا وترك أولاده فلان وفلان وهي مسائل مادية بحتة لا تمت بصلة بأي دين من الأديان فمثلا عندما يتوفي جار مسلم ويحيطه جيران مسيحيين فتلجأ زوجته المسلمة أو ابنه إلى الاستعانة بهؤلاء الجيران المسيحيين فقط للشهادة علي شخصية المتوفى وتاريخ الوفاة وذكر أولاده إذا كان له أولاد ومع الأسف لا تقبل هذه الشهادة لا لشيء إلا لكون الشهود مسيحيين فهذه مسألة واضحة للتمييز بسبب الدين رغم أنها من مسائل المادية البحتة التي لا علاقة لها بأمور أو ثوابت الدين

وفي سبيل علاج ذلك نتصور الآتي:

أولا: يجب تنقية جميع مواد الدستور من أية مواد ذات صبغة دينية والإصرار علي هوية الدولة المدنية

ثانيا: مراجعة منظومة التشريعات المصرية للتأكيد علي حقوق الدولة المدنية وتنقيتها من كل ما يعوق المواطنة والمساواة والعدالة وكفالة حرية العقيـدة لتكون بلا أية قيود

ثالثا: أن تقوم مصر برفع كافة التحفظات التي أوردتهـا علـي الاتفاقيـات الدولية وخاصة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تحفظت عليها بسبب الدين.

شهادة الذمي في المحاكم المصرية

الأستاذ/ ممدوح نخلة[17]
alkalema@hotmail.com

أهـل الـذمـة

المقصود بأهل الذمة هم أهل الكتاب من اليهود والنصارى تحت الحماية الإسلامية وهم مسئولية الدولة وأيضا مسئولية المواطن المسلم فلا يجوز للمسلم الإساءة للذمي تحت عذر أنه غير مؤمن بالقرآن أو الرسول (ص) وقد روي عن الرسول (ص) من أذي ذمياً فأنا خصيمه ومن كنت خصيمه خصمته يوم القيامة (الخطيب الجامع جـزء ٢ ص ٢٦٩)، وروي أيضاً (من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة) صحيح البخاري حديث رقم ٣١٦٦، إذ أن لفظ ذمه يعني عهد وأمان.

أول من استخدم هذا اللفظ كان في عهد رسول الله (ص) وذلك في رسالته الي أهل نجران فقد كتب لهم : (ولنجران وحشيتها جوار الله وذمة محمد النبي رسول الله علي أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير لا يغير أسقف من أسقفيته ولا راهب من رهبانيته ولا كاهن من كهانته ولا يطأ من أرضهم جيش ومن سأل منهم حقاً فبينه النصف غير ظالمين ولا مظلومين (النصوص والتعليق عليها لأبي يوسف ص ٧٨ ، ١٥٥)

فالذمة هي ذمة الله ورسوله وليس ذمة أحد من الناس بقائها لضمان الحقوق لا إهدارها ولاحترام الدين المخالف للإسلام لا لأهانته وللإقرار أهل الأديان علي أديانهم ونظمها لا لحملهم علي الزهد فيها أو الرجوع عنها فهي عقد لا

---

[17] *محامي دولي، ورئيس مركز الكلمة لحقوق الإنسان*

وضع، وبناء علي ذلك متى نقض الذم العهد بمخالفته لشيء مــن الشــروط المأخوذة عليه ولم يرد إلي مأمنه فالإمام فيه بالخيار بين القتل والاســترقاق وقد اتفق الفقهاء علي أن الذمي يجب عليه دفع الجزية نظير حمايته وأمانــه في بلاد المسلمين فهي مقابل لعدم تكليفه لأداء الخدمة في الجيش الإسلامي

حكمة تشريع الجزية

ما جاء في الآية الكريمة في قوله تعالي (قاتله اللذين لا يؤمنــون بــالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنون دين الحــق مــن اللذين أوتوا الكتاب حتى يعطي الجزية عن يد وهم صاغرون) سورة التوبة آية ٢٩ وجاء في تفسير الجلالين في هذه الآية ما يلي (اللذين أوتوا الكتاب بين اليهود والنصارى ، حتى يعطي الجزية (الخراج المضروب عليه كــل عام ، عن يد أي منقادين أو بأيدهم لا يوكلون بها وهو صــاغرون أي أذلاء منقادون بحكم الإسلام

طريقة دفع الجزية

اتفق المفسرون علي أن طريقة دفع الجزية هي أن يدفعها اليهود والنصارى وهم أذلاء كارهون فقد جاء في تفسير بن كثير (وهم صاغرون أي ذليلــين حقيرين مهانين، فلهذا لا يجوز إعزاز أهل الذمة ولا رفعهم علي المســلمين بل هم أذلاء صغره أشقياء كما جاء في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي (ص) قال لا تبدءوا اليهود والنصارى بالســلام وإذا لقيــتم أحدهم في طريق فأطروهم إلي أضيقه. وجاء في تفسير الطبري لذات الآية (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) أي تأخذها وأنت جالس وهــو قائم وقال آخرون معني قوله (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صــاغرون) عن أنفسهم بأيديهم معناها يمشون بها وهم كارهون.

<u>بعض ما جاء في كتاب سراج الملوك لمحمد بن الوليد الطرطوشي في أحكام أهل الذمة:</u>

- روي أن أمير المؤمنين جعفر المتوكل أقصي اليهود والنصارى ولم يستعملهم (لم يستخدمهم) وأذلهم وأقصاهم وخالف زيهم و زى المسلمين وجعل علي أصوابهم مثالا للشياطين لأنهم أهل ذلك وقرب منهم أهل الحق وباعد عنهم أهل الباطن والأهواء فأحي الله بالحق ومات به الباطن

- كان عمر بن الخطاب يقول لا تستعملوا اليهود والنصارى فانهم أهل رشا في دينهم ولا تحل الرشوة ولما استخدم عمر بن الخطاب أبي موسي الأشعري من البصرة وكان عاملاً للحساب دخل علي عمر وهو في المسجد واستأذن لكاتبه وكان نصرانياً وقال عمر قاتلك الله – وضرب بيده علي فخذه– وليت ذميا علي المسلمين !! أما سمعت الله تعالي يقول (يأيها اللذين آمنوا لا تتخذوا اليهود أو النصارى أولياء بعضهم بعض ألا اتخذت حنفياً فقال يا أمير المؤمنين لي في كتابته وله دينه فقال لا أكرمهم إذا أهانهم الله ولا أعزهم إذا أذلهم الله ولا أدينهم إذا أقصاهم الله

- رد نصارى أهل الشام علي كتاب عمر بن الخطاب في صلحهم "بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة كذا، إنكم لما قدمتم علينا سألناكم الأمان لأنفسنا وذريتنا وأموالنا وأهل ملتنا، وشرطنا لكم علي أنفسنا ألا نحدث في مدائننا ولا حولها ديراً، أو كنيسة، أو صومعة راهب، ولا نجدد ما خرب منها، ولا مكان فيها من خطط المسلمين في ليل أو نهار، وأن نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل، وأن ننزل من مر بنا من المسلمين ثلاث ليال ولا نأوي من ناسنا جاسوسا، ولا نكتم غشا للمسلمين، ولا نعلم أولادنا القرآن ولا نظهر شرعنا، ولا ندعو إليه أحداً، ولا نمنع أحداً من ذوي قرابيننا الدخول في دين الإسلام إن أراد، وأن نوقر للمسلمين ونقوم لهم من مجالسنا إذا أرادوا الجلوس، ولا نتشبه بهم في شيء من لباسهم في قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين، ولا نكتسي بكسائهم، ولا نركب بالسروج، ولا نتقلد السيوف، ولا نتخذ شيئا من السلاح ولا نحمله معنا، ولا ننقش علي خواتمنا بالعربية، ولا نبيع الخمور، وان نجز مقادم رؤوسنا ونلزم زينا حيث ما كنا وأن نشد زنانير علي أوساطنا وإلا ننظر صلباننا وكتابنا في شيء من طرق

المسلمين ولا أسواقهم ولا نضرب بنواقيسنا في كنائسنا إلا ضـــرباً خفيفا ولا نرفع أصواتنا في كنائسنا في شيء من حضرة المســلمين ولا تخرج شعانينا ولا باعوثنا ولا نرفع أصواتنا مـــع موتانـــا ولا نظهر النيران في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ولا نجاورهم بموتانا ولا نتخذ من الرقيق ما جري عليه سهام المسلمين ولا نطلع علي منازلهم

فلما أتيت عمر بالكتاب زاد فيه: ولا نضرب أحدا من المسلمين شرطا ذلــك علي أنفسنا وأهل ملتنا وقبلنا عليه الأمان فان نحن خالفنا عن شـــيء ممـــا شرطنا لكم وضمناه علي أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل منا ما يحل مـــن أهـــل المعاندة والشقاق، وواضح من هذا الرد أن نصارى الشام قد اجبروا على هذا الصلح لان عمر بن الخطاب لم يعترض على جوابهم بـــل زاد عليـــه مـــن الشروط بما يزيد من إذلالهم وأهانتهم

شهادة الذمي

الشهادة اسم من المشاهدة وهى الاطلاع على الشيء عيانا قال شاهدت الشيء أي اطلعت عليه وعاينته ومنه قوله تعالى (من شهد منكم الشهر فليصمه).

صفات الشاهد كما وردت في كتب الفقه

١- البلوغ فلا تقبل شهادة الصغير والطفل

٢- كمال العقل فلا تجوز شهادة المجنون والمعتوه أو ذو الغفلة

٣- الإسلام فلا تجوز شهادة الكافر أو الذمي على لمسلم بينما تجوز شـــهادة المسلمين على جميع أهل الملل ولا تجوز شهادة أهل الذمة على المســلمين (الشهادة للعلامة الفقيه جعفر السبحاني) ولكن تجوز شهادة غير المسلم فـــي الوصية إذا كان حاضرا وقتها ولا يوجد من المسلمين من هو أهل لها كمـــا تجوز شهادة الذمي على الذمي أما عن شهادة النساء فلا تجوز في الحدود أو القصاص أو الطلاق أو النكاح وذلك بإجماع جمهور الفقهاء

ولاية الذمي على المسلم

اتفق الفقهاء على عدم جواز تقلد الذمي للوظائف العليا في جهاز الحكم وأيضا عدم جواز توليه منصب القضاء على المسلمين وهو ما يأخذ به النظام المصري حاليا حيث يمتنع تماما على المسيحيين أن يكونوا قضاة في محاكم الأسرة

الحكمة في عدم ولاية الذمي

ما جاء في القرآن الكريم:

- "لا يتخذ المؤمنون الكافرون أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه والى الله المصير" (سورة آل عمران ٢٨)
- "يا أيها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يأتونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أ فواهم وما تخفى صدورهم اكبر قد بين لكم الآيات إن كنتم تعقلون ها انتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم" (سورة آل عمران ١١٨- ١١٩)
- "يا أيها الذين امنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطانا مبينا" (سورة النساء ١٤٤)
- "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق" (سورة الممتحنة ١)

وجاء في الحديث الشريف (إن اليهود والنصارى أهل غدر وخيانة)

هذه الآيات وغيرها تؤكد أن أهل الذمة من اليهود والنصارى يتحايلون على الإسلام والمسلمين ما جعل الفقهاء يتفقون على انه لا يجوز للذميين أن يتقلدوا وظائف عاليه في جهاز الحكم لان طاعتهم من الحكم الإسلامي موضع شك وان مكانة الذمي المنحطة لا تتلاءم مع ما للدوائر الحكومية من خطورة وأهمية بالنسبة للمسلمين وعليه فلا يجوز للذمي أن يكون وزيرا أو قاضيا أو كاتبا أو مترجما[١٨]

---

18 يراجع أيضا رأى المستشار /مجدي الجارحي وهو يشغل منصب السكرتير العام المساعد لنادي مجلس الدولة الذي أكد على انه لا يجوز تولى الأقباط لمنصب القضاء طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية (المصدر :صحيفة روز اليوسف ٢٠٠٧/٣/٢٣

مقدمة لعلمنة القانون وتقنين المواطنة

م/ كمال غبريال[19]
kghobrial@yahoo.com

١) علمنة القانون

قد يفقد شعب الثقة في نظامه السياسي، وقد يفقد معه الثقة في قدرة نظامه الاقتصادي على الوفاء بتطلعاته في حياة رغدة أو حتى ميسرة، كما قد تفتقد قواته المدافعة عنه إلى المنعة اللازمة لمواجهة ما قد يتعرض له من تهديدات خارجية، لكن مثل ذلك الشعب يظل متماسكاً مجتمعياً، على الأقل في الحدود الدنيا للتماسك المانع للانهيار، طالما بقيت منظومة القضاء والعدالة التي تحكمه وتنظم حياته متماسكة وفعالة، أو فلنقل أن العدالة القانونية هي الملاذ وحائط الصد الأخير لأي مجتمع مهدد في كيانه.

المجتمع والشعب المصري الذي يشهد التاريخ على قدرته على عبور القرون والعصور، يعاني الآن ولا ريب من اهتزاز أكثر من واحدة من مقوماته حياته الأساسية المذكورة أعلاه، لكنه لم يصل بعد إلى حافة الهاوية، بل ولا يزال قادراً على تطوير حياته ونظمه، ليحقق المزيد من مواكبة العصر، رغم ما قد يطفو على السطح بين الحين والآخر، من مؤشرات لاختلالات جوهرية، قد يسيء الكثيرون قراءة نتائجها المستقبلية، ولا يعني الثقة في قدرة الشعب المصري في الحفاظ على حياته ومقوماتها، أن نقلل من حجم المخاطر التي يتعرض لها حالياً، نتيجة لما ترتب على نشاط جماعات الإسلام السياسي، وتغلغلهم فكراً وشخوصاً في كل مؤسسات المجتمع، بما ترتب عليه ما يرصده الكثيرون من شروخ وتصدعات في العديد من أركان النظم المؤسسية، ومقومات انتظام الحياة المصرية بأنشطتها المتنوعة، فما حدث بالتحديد نتيجة لنشاط ذلك التيار في كل المجتمعات التي تسلل إليها، هو اختلاط الدين بالسياسة بالقضاء، لتكون النتيجة ما يلخصه أولاد البلد المصريون في تعبير "سمك. لبن. تمر هندي"، وهو مزيج لا يؤكل ولا يُشرب.

---

[19] مهندس وكاتب وعضو مؤسس لـ "مصريون ضد التمييز الديني"

في هذه الظروف المصرية المنذرة بالخطر، تقف المنظومة القضائية المصرية شامخة، ومستعصية على نوائب الدهر، لكن هذا لا يمنع، بل يدفع إلى مناقشة ما قد تتعرض له العدالة في مصر من مخاطر وتهديدات، نرى حالياً غير القليل من ملامحها، ولأن طبيعة تلك التهديدات ليست قضائية محضة، بل هي في الحقيقة وافد غريب، ناتج عن نشاط جماعات توظف الدين للوصول إلى السلطة والثروة الدنيوية، فإن علينا كأعضاء في المجتمع المصري أن نبادر لمناقشة ما نتسبب فيه لمنظومتنا القضائية من مشاكل، وما نضعه في طريق تحقق العدالة من عقبات.

"**عدالة القضاء الصارمة**" التي يمثلها شخص معصوب العينين، يحمل في يده ميزاناً، هي ما نتصوره ونرجوه، نحن الجمهور الذي يمارس حياته في المجتمعات والدول الحديثة، مطمئناً إلى حاضره ومستقبله، لكن لكي يكون لهذا الاطمئنان مسبباته ومبرراته المستمدة من أرض الواقع، وليس فقط استناداً إلى صورة نمطية طوباوية، قد تتوفر مقوماتها في مكان وزمان ما، لتأتي تصاريف الأيام في حين آخر بما يبدل الأحوال، انتقاصاً من العناصر اللازم توافرها لتحقيق ما نتصوره أو نتطلع إليه.

"**العدالة الصارمة**" ليست مجرد صفة أخلاقية لابد أن يتحلى بها القائمون على القضاء، رغم أهمية هذا العنصر الأخلاقي في انتظام وكفاءة أي منظومة قضائية، وإلا صارت هيكلاً مُفرغ المضمون، كما لا تتحقق بمجرد إضافة عنصر استقلال القضاء، إلى مركزية طهارة القضاة ونزاهتهم، فصرامة العدالة تتحقق بدقة الالتزام بمجموعة قوانين محددة ومعلنة للكافة، ولا خلاف عليها من حيث النص أو المفهوم، وأي تعديل أو إضافة لها محكوم بقواعد قانونية ودستورية بوابتها المجلس التشريعي، والعنصر الأخير اللازم لتوفر صفة العدالة في القوانين والأحكام المترتبة عليها، أن تكون القوانين مناسبة لواقع الحال، بمعنى الصلاحية والكفاية لتنظيم حياة وأنشطة المجتمع الذي يعتمدها ويعتمد عليها، وبهذا يكون لدينا أربعة أعمدة تقوم عليها "**العدالة الصارمة": حياد ونزاهة القاضي – استقلالية القضاء – تحدد نصوص ومفاهيم القوانين – مناسبة القوانين لواقع الحال.**

هكذا وبتوافر الأركان أو الأعمدة الأربعة، ينحصر دور القائم بالقضاء في تبـين معالم الحالة العملية محل البحث، لتطبيق بنود القانون المناسبة لها، بهذا تتحقـق العدالة بصفتها "تقرير لما هو مقرر"، بمعنى الحكم بما يعرفه العمـوم كقواعـد للتصرفات القانونية، والعقوبات المقررة لمن يتجاوزها، وأقصى مـا تقـوم بـه الهيئات القضائية بكل مكوناتها، من ادعاء ودفاع وقضاء، أن تحلل الحالة محـل النظر، لكشف الغموض، واستبعاد ما قد يشوب الأمر مـن تزييـف وتضـليل، لتتبلور الصورة الحقيقية، ناطقة بتطابقها أو تجاوزها للشرعية القانونية.

نزعم أن التغيرات التي حدثت في مصر في الثلاثة عقود المنصرمة سياسياً وثقافياً نتيجة تديين المجتمع، ليصبح الدين هو النافذة الوحيدة للنظر إلى سائر أمور وأنشطة الحياة، قد أخلت خللاً جسيماً بظروف أو بشروط تحقـق مـا نتصوره "**عدالة صارمة**"، ما نرى نتائجه ومظاهره الآن في أحكام متعارضة متضاربة، وزيادة يرصدها المراقب العادي في معدل إلغاء أحكام درجـات التقاضي الأدنى، بواسطة الدرجات الأعلى للتقاضي، بما يبدو تضارباً بـين وجهات نظر الهيئة القضائية في تقييم الأمور، بما يسقط عن العدالة مفهومها، الذي بمقتضاه توقع العقوبة على الفرد العادي لتجاوزه ما يفترض فيه العلـم به، وما لا يقبل منه ادعاء جهله، فكيف يمكن معاقبة فرد عادي على تجاوزه لحدود، يختلف فيها فقهاء القانون اختلافاً جذرياً؟!

نرصد كذلك اعتداءات لجماهير على ساحات القضـاء وانتهـاك لحرمتهـا، وانتهاك للجماهير ووسائل الإعلام لقانون وقاعدة عدم مناقشة أو حتى التعليق على أحكام القضاء، احتراماً لهيبة العدالة وقدسيتها، ورأينا مناشدات شـعبية وإعلامية لرئيس الجمهورية لتجاوز أو إلغاء بعض أحكام القضاء، أو البـت في قضايا معروضة على القضاء، كما نرقب في ضيق وحيرة انتقادات لدول ومنظمات عالمية، لبعض أحكام القضاء المصري، وهو ما نرفضـه جملـة وتفصيلاً، لكن الرفض السلبي وحده لا يكفي، ولن يـؤدي بهـذه الجهـات للصمت في المستقبل، فهذه التدخلات غيـر المرغوبـة والمرفوضـة أحـد المؤشرات لأن هناك خللاً ما في "**صرامة عدالتنا**"، شجع أو دفع تلك الجهات إلى التدخل، بما يهز قدسية العدالة المصرية في عيون وأذهـان الجمـاهير، مهما كانت قوة ردود أفعالنا الرافضة لتلك التدخلات شكلاً وموضوعاً.

لا نهدف من هذه المداخلة التعرض لما يبدو "**إشكالية العدالة في مصر**" من جميع جوانبها، فقط نريد بتلك السطور أن ندفع المجتمع وأهل الاختصاص لفتح النقاش، عما ترتب على تصاعد تأثير تيار التأسلم السياسي، ورواج مقولاته **عن أن الإسلام دين ودولة، وعن الحكم بالشريعة الإسلامية، وما أدخله السادات في الدستور، ما جعل الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع**، فهنا اختلطت السياسة بالدين بالقضاء، حدث الخلط والاختلاط ليس فقط على مستوى الفكر والثقافة السائدة، لكن أيضاً على مستوى شخوص القائمين بالقضاء، والذين ننسب إليهم أو نتوقع منهم حياداً أشبه بالحياة داخل أبراج عاجية، ليحكموا بالقانون وحده، دون تدخل أي عناصر أخرى، فحين يدخل الدين في القضاء، فإن طلب **الحياد من القاضي** لا يصبح فقط مستحيلاً، بل نكون قد حذفنا نهج الحياد من أساسه، فتدخل مفاهيم القاضي الدينية هنا سيكون شرعياً وقانونياً، وليس تجاوزاً لمقتضيات الواجب المهني، ويلاحظ هنا أنه رغم أن البعض يفسر المادة الثانية من الدستور، بنصها على الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع، على أنها تخص المشرعين في مجلس الشعب، ليستتوا منها القوانين، ولا تخص القضاة الذين يحكمون بالقانون، وليس مباشرة من مصدر التشريع، إلا أن تفسيرات واجتهادات وممارسات آخرين تأخذ بجواز استناد القاضي في حكمه للشريعة مباشرة، هذا عن **العمود الأول الذي تستند إليه "العدالة الصارمة"، وهو عمود حياد القاضي.**

العمود الثاني وهو استقلال القضاء نتناوله في هذه السطور من وجهة واحدة، هي ما يترتب على الخلط بين الدين والقضاء، فالدين الذي هو إيمان أفراد وأمة له في مصر مؤسساته الرسمية، بمجالس البحوث ودار الإفتاء، علاوة على الاجتهادات المشروعة للأفراد المؤهلين لذلك، والذين تكتسب رؤاهم حجة شرعية، وتؤثر جذرياً في رؤى وقناعات الجماهير، لنصل لنتيجة حتمية، هي التخلي عن مفهوم استقلال القضاء!!

نأتي إلى **العمود الثالث "للعدالة الصارمة"، وهو وجود قوانين محددة ومعروفة**، محددة للقاضي ليحكم بها، ومعروفة للجمهور لكي لا يتجاوزها، فيقع تحت طائلة القانون وعقوباته، فالاختلاط بين السياسة والدين والقضاء يخرج بنا عن دائرة النصوص المحددة، إلى فضاء لا نهاية له، من النصوص التاريخية التراثية، والمفاهيم المتنوعة المتعارضة، لمختلف المفسرين والشراح والفقهاء القدامى والمحدثين، وهذا العدد الذي يستعصي على الحصر

يكاد لا يتفق على أي أمر، اللهم القليل من الفرائض والعبادات، وهو الوضع المقبول والطبيعي، طالما كنا في دائرة الإيمان، الذي يحاسب الله عليه الفرد يوم الحساب، وفق نيته وحدود علمه، أما إذا كنا أمام قضاة يصدرون أحكاماً دنيوية، ويقررون عقوبات فورية رادعة، فإننا نكون أمام إشكالية أقرب لأن تكون كارثة!!

الجانب الآخر من الأمر يزيد الكارثة هولاً، وهو أن قيام العدالة يتأسس على معرفة الجمهور بالقانون، وبناء على هذه المعرفة يتم معاقبة المتجاوز، فكيف يمكن توقع تحقق هذا، في مثل ما استعرضنا من تشتت وغموض وهلامية؟ ويضاعف من الأمر أنه في ظل النظم القانونية المحكمة، فإن الإلمام النظري الكامل بها لا يكاد يتوفر لأحد، حتى من رجال القانون والمشتغلين به أنفسهم، لكن عملياً يكون من السهل على غير السذج تلمس حدود التصرف القانوني وغير القانوني، وذلك بهدى من سياق الحياة ذاتها، ذلك أن القانون بالأساس من المفترض أنه تم وضعه لتنظيم ظروف حياتنا الراهنة، وبالتالي يسهل على الإنسان العادي تبين الخطأ من الصواب، بسليقته أو بالقليل من إعمال العقل في القياس، أما حين تستند أحكام القضاء إلى مفاهيم ونصوص تراثية سحيقة القدم، أنتجها فقهاء في ظروف مغايرة لظروفنا مغايرة جذرية، فإنه يكون من المستحيل على الناس العاديين، الذين تطبق عليهم العدالة وقصاصها، أن يتبينوا الخطوط الفاصلة بين الخطأ والصواب، أو بين القانوني وغير القانوني.

تقودنا النقطة السابقة إلى **العمود الرابع والأخير من أعمدة "العدالة الصارمة"، وهو مناسبة القوانين لواقع الحال، فإذا ما فارقت العدالة واقع الحال المعاش،** نكون أمام إشكالية ذات وجهين، الأول هو تحول العدالة عن وظيفتها التي ننشدها من أجلها، وهي تنظيم حياتنا بما يتيح قضاء حوائج الناس بيسر وأمان، بل سوف يكون دور ما نسميه عدالة في هذا الحال عكسياً، لأنها ستدير ظهرها للواقع، لتكرس جهودها على التطابق مع النموذج الثابت والمقدس، فالقانون هنا لن يكون وسيلة لتحقيق غاية، وإنما سيكون ذاته هو الغاية، بغض النظر عما يترتب على تطبيقه من نتائج، ليداهمنا الوجه الآخر من الأمر، وهو أن مفهوم العدالة يقوم على أن القوانين تستمد شرعيتها ليس من ذاتها أو من مصادرها القبلية، بل من حسن تحقيقها لمصالح الناس المتفق على شرعيتها في المجتمع، وإذا فقدت القوانين هذه

القدرة أو الصفة انعدمت صفة العدالة عنها، مهما كانت ديمقراطية أو قانونية إجراءات سنّها، فمثل تلك القوانين يمكن أن يطلق عليها أي كم من الصفات الحسنة أو البراقة، لكن لن يكون من بين تلك الصفات صفة "العدالة".

ما تقدم من سطور ليس لمتخصص قانوني، بما قد يعني احتمال تواجد ثغرات أو حتى تصدعات قانونية أو معرفية بها، لكن لأنها سطور مواطن ينشد "العدالة الصارمة" لنفسه ولمجتمعه، فإنها جديرة بأن تولى عناية كافية من المجتمع ومن أهل الاختصاص، فتيار التأسلم السياسي يقودنا مغمضي العيون إلى متاهات ومستنقعات بلا نهاية، هم يعبثون بمصير أمة، إن لم يكونوا بإرهابهم يعبثون بمصير الحضارة الإنسانية كلها.

٢) تقنين المواطنة- قضية الزواج نموذجاً

تبرز قضية الزواج في مصر الآن كواحدة من كم هائل من الإشكاليات والاختلالات التي تهدد بنية المجتمع المصريِ بالتصدع، ومن البديهي أنها ضمن قائمة القضايا الأولى بالاهتمام، لتماسها المباشر مع كيان الأسرة، نواة المجتمع الإنساني، وحاضنة حاضره ومستقبله.

تستمد تشكيلة القوانين المصرية المنظمة للزواج والأحوال الشخصية في مصر من الشريعة الإسلامية للمسلمين، ومن شرائع الطوائف المسيحية لأتباع كل طائفة، وتشهد الساحة المصرية الآن اضطراباً وحراكاً، نتيجة للتغيرات الثقافية والحضارية، وما يرد على مصر من ثقافات، بعضها يحمل ملامح تاريخ مضى واندثرت معالمه، وبعضها وارد مع تيارات الحداثة والعولمة، ليصطرع كل هذا مع حقائق الواقع وملابساته العملية في بيئة محتقنة غير قادرة على استيعاب المتغيرات، وفي نفس الوقت غير قادرة على الثبات تشبثاً بما انتهت صلاحيته من أفكار ونظم وقوانين، ومن الطبيعي والحالة هذه أن ينال التشوش والخلط من استقرار الخلية الأولى للمجتمع، فينتشر الزواج العرفي السري بين الشباب، الذين يرون الكبار العارفين يتخبطون بين التحليل والتحريم، يحللونه دينياً، ويجرمونه اجتماعياً، ونسمع عن زواج المسيار والبوي فرند والمتعة، وفي الجانب المسيحي، أمام المحاكم الآلاف من قضايا طلب الطلاق، وآلاف أخرى من طالبي الزواج المطلقين بأحكام قضائية، ترفض الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الاعتراف بها، متحدية

سيادة القانون وسيادة الدولة، كما ترفض الكنيسة إعادة تزويج هؤلاء، ليسلك بعض المحشورين بين الدولة والكنيسة طريق التلاعب بالأديان، بإشهار الإسلام هروباً من سطوة قوانين الزواج بالكنيسة، المتمسكة بحرفية تفسيرها الخاص لنصوص الإنجيل، فتتوالد المشاكل من بعضها، حين يعاود الذين أعلنوا إسلامهم الرجوع للمسيحية، فتقوم الدنيا ولا تقعد، باعتبارهم مرتدين عن الإسلام، وينبغي إقامة حد الردة عليهم قتلاً بحد بالسيف، وعلى نفس الخط كانت قضية الطفلين "ماريو وأندرو"، اللذين أسلم والدهما، ثم عاد عن إسلامه، ثم عاد وأسلم من جديد، وتستجيب الدولة ووزارة التربية لطلبه باعتبار طفليه مسلمين رغماً عن إرادتهما، ويختلط الحابل بالنابل، والظالم بالمظلوم، ويقع الطفلان ضحية دولة تتخبط وكنيسة ثابتة كالصخر، وبين أبوين تفاقم العداء والعناد بينهما، نتيجة لغياب منفذ لحل الرابطة بين زوجين استحالت العشرة بينهما، ليتحول خلافهما إلى صدام ثم عداء يخلف مرارات يتجرعها الأنجال!!

الأمر على هذا النهج الذي تسير عليه الدولة المصرية، وتجرجر إليه الشعب المتبلبل، لا يفضي إلى إيجاد أي حل لأي إشكالية، بل تتفاقم المشاكل وتتناسل من بعضها البعض، لتضاف أو لتكون عاملاً من عوامل الفشل في إدارة موارد الدولة الاقتصادية وعلى رأسها الموارد البشرية، فتشكو الدولة من زيادة النسل، وتشكو الجماهير من تقصير الدولة، والكل ظالم والكل مظلوم، متاهة أو مخاضة بلا شطآن، ما دمنا نصر على ذات نظرتنا للوجود وللحياة!!

ينبغي الكف عن النظر إلى الزواج وقضايا الأحوال الشخصية كقضايا دينية، فالرسالات السماوية تهدف لهداية الإنسان إلى خالقه، يعبده حق العبادة، ويؤمن باليوم الآخر، لكن الزواج هو علاقة بين أفراد في المجتمع، الذي تقوم دولة على تنظيم أموره وفق عقد اجتماعي يجسد الدستور الجزء الأعظم من معالمه، ويترتب على الزواج حقوق وواجبات لكل من طرفي العلاقة، ويثمر أفراداً جدداً بالمجتمع، يترتب أيضاً على وجودهم حقوق وواجبات لدى طرفي الزواج وتجاههم، ليكون لدينا مجموعة من علاقات القرابة والشراكة الحياتية، تحتاج إلى قوانين لضبطها وتنظيمها، وتحتاج تلك القوانين للتغير مع تطور الحياة، كغيرها من القوانين التي تحكم حركة المجتمع، وإذا ثبتنا القوانين وأبّدناها، فلن تتوقف حركة المجتمع، لكنها لن تكون حركة صحية، وإنما تعثراً وتخبطاً.

فمثلاً القانون الذي يعطي للزوجة المطلقة الحاضنة الحق في مسكن الزوجية، حتمته ظروف أزمة الإسكان في مصر، وقبلها لم يكن له معنى ولا مبرر، وفي ظل عمل المرأة حالياً، وتمكنها من كسب عيشها، لم يعد الطلاق بمثابة حكم إعدام أو تشريد للمرأة، مما ترتب عليه رغبة بعض الزوجات في الطلاق، في حالة استحالة العشرة بين الطرفين، وذلك بأعداد تفوق كثيراً مثيلتها في الماضي، دون أن يعني هذا أن ثمة منحى لتفكك الأسرة، فالحادث الآن هو مجرد الكشف عن تحلل وصراع مستتر وسلبي من جميع الجوانب، ومحاولة إصلاح الوضع وتأسيس كيانات أسرية جديدة وصحية، كما أن وجود قانون أو قرار يشترط موافقة الزوج على سفر زوجته إلى خارج البلاد، ربما كان مما يمكن تحمل وطأته فيما مضى، لندرة سفر الأفراد ومحدودية حركتهم، علاوة على ندرة دواعي سفر المرأة منفردة، أما في عصرنا الحالي، حيث تعمل المرأة في السلك الدبلوماسي وفي الجامعات ذات العلاقات العالمية، وفي الشركات متعددة الجنسية أو متشابكة العلاقات مع العالم، فلا يحتمل الأمر التوقف عند موافقة الزوج، لما يمكن أن يترتب عليه من أضرار، ليس للزوجة وحدها، وإنما أيضاً للجهة التي تعمل لديها.

الأمثلة كثيرة لا يسمح المجال بالاستفاضة فيها، وتدلنا على أن تنظيم الزواج والعلاقات المترتبة عليه والناتجة عنه مسألة مدنية بحتة، بما يعني أنها من صميم واجبات وسلطة الدولة ومجلسها التشريعي، وفق منظور علماني، يستند إلى دراسات علماء القانون والاجتماع والتربية وعلم النفس، وأحدث ما توصل إليه العلم في هذه المجالات، فهكذا يتجذر العلم في حياتنا، وبهذا فقط نغادر هاوية الفشل المستديم، إلى آفاق الحضارة والتقدم. يحتاج المجتمع المصري ليكون مؤهلاً لشق طريقه إلى حضارة الألفية الثالثة، أن يتأسس على نواة أولى سليمة، ولن يتحقق هذا إلا بسن قانون موحد للأحوال الشخصية لجميع المصريين، يتفادى كل مواطن الخلل التي تظهرها الممارسة العملية في تشكيلة التشريعات المطبقة حالياً، كما يتجنب تصنيف التشريعات وفقاً لتعدد الأديان والطوائف، كذا أي اشتراطات لعقيدة طرفي الزواج، وأن ينظر للعلاقة بين الزوج والزوجة كعلاقة شراكة متساوية متكافئة، تنأى عن شبهة امتلاك أحد طرفي العلاقة للآخر، وأن يكون عقد الرابطة أو حلها مرتهناً بإرادة الطرفين معاً على قدم المساواة، وبطبيعة العلاقة بينهما، دون ولاية من أي نوع لأي طرف خارجي، وأن تكفل بنود عقد الزواج استقراراً

نسبياً للرابطة الزوجية، وتتضمن في نفس الوقت إمكانية فسخ العقد، بناء على رغبة الطرفين أو أحدهما، وفق ضوابط تمنع التعسف، مع حفظ حقوق الطرفين المادية والأدبية في جميع الحالات كشريكين في الثروة بجميع صورها، سائلة ومنقولة وثابتة، كحقوق غير قابلة للنزع أو التنازل عنها.

لا يعني ما تقدم أننا ندعو لتنحية الدين عن حياة الإنسان بل بالعكس، تتضمن هذه الرؤية النظر إلى الدين كما يليق به، كنموذج إلهي مثالي، يسعى الفرد المؤمن طوال عمره إلى محاولة الوصول بممارساته إلى مستوى كماله الرفيع، الذي أشارت إليه رسالات السماء، وإذا كانت تعاليم السماء هي المثل الأعلى، الذي يسعى إليه الأفراد والجماعات، فإن القوانين الأرضية لا توضع في أي مجال على أساس المثل العليا، بل توضع على أساس الحد الأدنى، الذي يعتبر تجاوزه إجراماً في حق المجتمع وأفراده، لكن هذه الحدود الدنيا التي يلتزمها القانون لا تمنع الفرد من التسامي عليها، وفقاً لإيمانه وقناعاته الشخصية، سواء الدينية أو الأخلاقية، فالالتزام بالقوانين أشبه بنسبة الـ ٥٠% المحددة لنجاح الطالب في الامتحان، وهي بالطبع لا تمنع الحصول على درجات أعلى، دون أن يرتكب الطالب بالطبع من المخالفات ما يُفقده الـ ٥٠% الأساسية.

فعندما تحض رسالات السماء المؤمنين على أن يغضوا من أبصارهم، أو تنص على أن من نظر إلى امرأة ليشتهيها فقد زنى بها في قلبه، فإن عدم إصدارنا لقانون يجرم النظر إلى النساء لا يعني أننا نشجع أو نؤيد عدم الالتزام بهذه الوصايا السماوية، فالسبيل مفتوح أمام المؤمنين للارتقاء بممارساتهم وأخلاقهم، علهم يصلون إلى مستوى تعاليم السماء، كما أن هناك أيضاً مساحة لقناعات الفرد الدينية أو الشخصية لتجنب ما لا يقتنع به، مما تتيحه القوانين الوضعية، ويراه متعارضاً مع قناعاته، لكن العكس سيكون بالطبع غير جائز، وهو كسر القوانين بأي مبررات كانت.

نقدم تلك السطور للمتخصصين من أهل القانون وأهل العلوم للتصحيح والتطوير، إذ ليست أكثر من أشواق للمعاصرة، ولاستزراع العلم في تربة غابت عنها شمسه طويلاً، هي توق إلى صباح ربما يحتاج إلى المزيد من الوقت تصارع فيه أنواره الوليدة ظلمات عاتية وحالكة، وربما تدخل تلك السطور الآن في عداد الأحلام، لكن لا بأس من أن نحلم للغد، مادامت إنجازات اليوم ليست إلا أحلام الأمس!!

القوانين التمييزية في التشريع المصري[20]

أ/ عبد الله خليل

المحامي بالنقض

مقدمة:[21]

هذه الورقة مقتبسة من الخطة الوطنية الخمسية لتعزيز وتحسين أوضاع حقوق الإنسان والذي قام الباحث بإعدادها للمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر وتم طبعها ونشرها على موقع المجلس الإلكتروني[22]، وهي تتضمن أيضاً أنشطة عملية أخرى للقضاء على الممارسات التميزية التي تزيد من حدة التعصب والاحتقان في مصر .

* الخط الأساسي:

نصت المادة ١٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه:

١- لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما،وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في أظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم بمفرده أو مع جماعة ، وأمام الملأ أو على حدة.

٢- لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

---

20 تعذر على الأستاذ عبد الله خليل المشاركة في المؤتمر ولكنه كان قد أرسلها قبل المؤتمر إلى المنظمين

21 الخطة الوطنية لتعزيز وتحسين أوضاع حقوق الإنسان - الفرع السابع - حرية الفكر والوجدان والدين - المجلس القومي لحقوق الإنسان .

22 http://www.nchr.org.eg/other_reports.html

٣- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.

٤- تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في تأمين تربية أولادهم دينيا وخلقيا وفقا لقناعاتهم الخاصة.

* **وصف المشكلة**:

يبدو وصف مشكلة حرية الفكر والوجدان والدين في مصر على أنها مشكلة شائكة وحساسة في ظل بعض مظاهر التعصب التي ظهرت على الساحة، سواء بدءاً من أحداث الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢ وانتهاء بأحداث الاعتداء على الكنائس في الإسكندرية ، وقضية (وفاء قسطنطين) والاعتصام في مبني الكاتدرائية بالعباسية، ومظاهرات التعصب وبعض الحوادث المتفرقة في صعيد مصر.

بالإضافة إلى تجدد إثارة مشكلة المحافل البهائية على الساحة وبقوة، وتزايد مطالبة الطائفة الشيعية (أهل البيت) بحق الاعتراف بها كطائفة رسمية، ورغم إعداد تقرير من لجنة تقصي الحقائق في مجلس الشعب منذ عام ١٩٧٢ ((المعروف بتقرير الدكتور العطيفي))[٢٣] تضمن بعض التوصيات لمحاولة إزالة الاحتقان وإثارة انتباه الحكومة إلى بعض الممارسات التي تعزز من عمليات التعصب الديني خاصة ممارسات بعض الجماعات الدينية، أو بداية ظهور الجماعة الإسلامية وتنظيماتها في مصر، وأيضاً ظهور بعض مظاهر التعصب على الجانب الآخر، وظهور بعض محاولات استغلال الأزمة خارجياً، إلا أن هذه التوصيات قد دخلت طي الكتمان.

وأشار التقرير إلى قيام بعض الجامعات في بناء المساجد والزوايا بدون ترخيص، مما شجع بعض الجامعات الدينية المسيحية بإقامة الصلوات

[23] أنظر ملحق (٤) الذي يتضمن نص تقرير لجنة العطيفي

والشعائر في أماكن غير مرخص بها، وهو ما أدي إلى اشتعال نار الفتنة، خاصة في ظل فقدان السيطرة على الخطاب الديني الموجه من كلا الطرفين، وتشير الإحصائية الصادرة عن مركز التعبئة والإحصاء، والمصدر – وزارة الأوقاف، أن عدد المساجد والزوايا في عام ١٩٨١ – ١٩٨٢ (٦٠٠٠ مسجد وزاوية)، وقد بلغ في ٢٠٠٦/١/٣٠ إلى (٩٣١١٩ مسجد وزاوية)، ولم يوضح المصدر مدى إمكانية سيطرة وزارة الأوقاف من خلال الدعاة التابعين لها على كل هذه المساجد والزوايا، ولم نجد أي إحصائيات متعلقة بعدد الكنائس والأديرة والجمعيات الدينية المسيحية في مصر، إلا أنه على الجانب الآخر لم تعلن أي من الطوائف الدينية المسيحية في مصر عن عدد الكنائس ودور العبادة المسيحية المرخص بها وغير المرخص بها بشأن كل طائفة من الطوائف مما يشير إلى بقاء جذور الأزمة منذ عام ١٩٧٢، ولكن يبدو أن الأرقام توحي بازدياد مظاهر التعصب، وأن تقرير المرحوم / جمال العِطيفي إلى مجلس الشعب في عام ١٩٧٢ كان يجب أن يكون محل اعتبار، وأعطي مؤشرات صحيحة عاني منها المسلمين قبل المسيحيين من تزايد نشاطات الجماعات المتطرفة التي استطاعت من خلال هذه الأماكن إنشاء خلايا إرهابية لم تفرق بين مسلم ومسيحي في أرض الوطن.

إلا أننا سنلتزم الخط الحقوقي كما ورد في المادة (١٨) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فالمادة تعتبر اعتناق الفكر والوجدان والدين هو حق مطلق لا يجوز تقييده لأي سبب حتى في حالات الطوارئ.

وهي لا تمنع أن يكون هناك دين رسمي للدولة، ولكن يجب كفالة حرية أي شخص في اعتناق دينه، ويجب تطبيق مبدأ عدم التمييز بسبب الدين بين المواطنين، وعدم وجود أي اختلافات في المكانة الممنوحة للدين السائد ولسائر الطوائف الدينية.

كما تحظر المادة (٢٠) الفقرة (الثانية) أي دعوى إلى الكراهية الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف، وتلزم الدولة بتجريم وتشديد العقاب على مثل هذه الأفعال.

والإشكالية المطروحة والتي هي مسار الجدل والخلاف، هي أن هناك أحكام مراسيم سلطانية سارية ونافذة منذ أيام الدولة العثمانية التي كانت تعتنق مبدأ

التمييز والتفرقة، مازلت سارية ونافــذة حتــى الآن مثــل (موشــح الخــط الهمايوني) وغيرها من بعض التدابير الإدارية المنفذة لها.

نشير إلى القوانين التميزية والتي تم التوصية بإلغائها وتعديلها.

التوصيات[٢٤]

١. إلغاء المرسوم العثماني الصادر من السلطان/عبد المجيد خان – المعروف / عبد المجيد النظامي في ١٨٥٦ المعروف بالموشح بالخط الهمايوني.

٢. تعديل قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، والنص على سريانه على رجال الدين المسيحي الذين يعملون في خدمة كنائسهم أسوة برجال الدين الذين يعملون في خدمة المساجد.

٣. تعديل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ – المادة (٦) فقرة (٢) خاصة بتنظيم مسابقات دورية في التربية الدينية، ومنح جوائز المتفوقين في التربية الدينية الإسلامية والمسيحية إعمالا لقاعدة المساواة.

٤. إلغاء قرار وكيل وزارة الداخلية / العزبي باشا الصادر في ١٩٣٣/١٢/١٩ بشأن الشروط العشرة لبناء الكنائس.

٥. إصدار قانون ينظم بناء أماكن العبادة سواء المساجد أو الكنائس.

٦. إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ الصادر في ١٩٩٨/١/١١ بشان تفويض المحافظين سلطات ترميم وتدعيم الكنائس.

٧. وضع قواعد موحدة لترميم وتدعيم بناء دور العبادة في مصر.

٨. إعادة باقي أراضي الأوقاف المسيحية إلى الكنائس .

٩. إلغاء خانة الديانة من البطاقة واستمارات طلب الوظائف.

---

24 الخطة الوطنية لتعزيز وتحسين أوضاع حقوق الإنسان – الخطة العملية - الهدف : [٢١] كفالة حرية الفكر والعقيدة والوجدان - المستهدف : (١) إلغاء القوانين التمييزية .

شهادات حية
عن التمييز القانوني

قضية أندرو وماريو

الأستاذة/ كاميليا لطفي[25]

الكلام القانوني قامت الأساتذة بتغطيته كله ولهذا سأقصر حديثي على الحالة الاجتماعية نفسها، أنا مسيحية ولدي ثلاث أولاد أكبرهم جورج ٢٠ سنة والاثنين الآخرين هما التوأم أندرو وماريو ١٤ سنة، تزوجت من ٢٢ سنة الأب أشهر إسلامه في سنة ٢٠٠٠ وفي سنه ٢٠٠٤ بعدما تزوج من مسلمة رجع مرة أخرى للمسيحية بموجب إقرار رسمي بالبطريركية – لكنه تزوج مرة ثالثة من مسلمة بعدما عاد إلى المسيحية.

رفعت قضية طلاق لأنه أصبح أمراً محتوماً وأنا قاعدة مازلت في بيتي أربى أولادي وهو قبطان بحري ولعمره لم يكن لديه علاقة لا بالكبار ولا بالصغار ولا انتماء للبيت ولا للديانة، بعدما رفعت قضية الطلاق بعد أربع سنوات من إسلامه وزواجه من اثنتين وإنجابه من الأخيرة أرسل لي إنذار طاعة، والمفترض في حالتي طالما أنني لم أترك مسكن الزوجية – كما يعرف القانونين – إن إنذار الطاعة ليس له أي محل بالإضافة إلى انه تنازل عنه.

كان كل الكلام الموجه لي في كل من قضية الضم وقضية الطاعة – كما قال الأساتذة – إنني بقيت على ديانة الكفر وهو يخشى أن يألف الأولاد ديانة الكفر التي هي ديانتهم بالفعل وأن يعتادا الذهاب للكنائس وشرب الخمر حتى بلغ به الأمر في القضية ضد المدرسة أن كتب إن تعليم الأولاد المسلمين لديانة غير الإسلام لهو نوع من الفسق والفجور يجب أن تعاقب عليه بقانون العقوبات بتهمة التحريض على الفسق والفجور !!!!

أنا لا أقول أن كل المسلمين يفعلوا هذا، ورأيي أن السلطة الحاكمة هي المسئولة عن كل الخلل الذي يحدث في القضايا المثيلة لقضيتنا، فقد كان معي المحامى المسيحي الثائر الذي يريد أن ينصر حق الدين، وكان معي المحامى المسلم المؤمن بالإسلام– الذي يدافع عن المسيحي انطلاقا من

---

[25] والدة الطفلين أندرو وماريو

إسلامه، وكان معي الرجل الإخواني الذي يحس في بعض أموره بالظلم والاضطهاد مثل المسيحي.

حينما أقيمت ضدي قضية الضم اعتقدنا كلنا أن الأمر سهل جدا، لان موضوع الحضانة ليس له أي علاقة بالأديان لكننا فوجئنا بأن الحكم صدر بضم الأولاد له دون بحث لمدى صلاحيته هو للحضانة– وبأنه لا تعويل على إقرار العدول عن الإسلام الذي وقعه بالكاتدرائية أي عودته مسيحيا، وذلك فقط لأنه بعد عدة سنوات نطق بالشهادتين في محضر القضاء وهكذا أصبح مسلم وأولاده بالتبعية مسلمين !!!

أنا أساساً خريجة تجارة وأعمل مفتشة ضرائب ولم أدرس القانون إلا في دبلوم دراسات عليا، ولكن لأنه أقيمت ضدي ٢٩ قضية فقد بدأت أقرأ وأبحث، كلنا كمسيحيين وكمسلمين كنا معتقدين إنه يوجد نص في القانون يوجب أن يكون الابن مسلم بالتبعية لأبيه عند إشهاره الإسلام وانه يضم عندما يبلغ ٧ سنين للأب المسلم أو أي أن كان الشخص الذي أشهر إسلامه، وعندما بحثت لم أجد أي نص في القانون ينص على هذا أو ذاك، والنص القانوني يقرر أن الولد في حضانة أمه حتى بلوغه سن ١٥ سنة ولا يوجد أي نص قانوني يقرر أن حضانة الأم المسيحية ٧ سنين أو تقل عن الأم المسلمة.

ووجدت أيضا أن التبعية الدينية ليس لها أي أصل في الشريعة إلا مجرد (وأبنائهم يتبعونهم بإيمان في الجنة) وهذا يتعلق بالآخرة وليس بالحياة الدنيا وليس من شأنها أبداً أن تغير أي سجل أو بيان في ورق رسمي، وفوجئت أن كل مشكلتي هي أن يطبق عليّ القانون كما يطبق على السيدة المسلمة، وأن تطبق على نفس المادة القانونية التي تطبق على السيدة المسلمة.

رفعت قضية أمام القضاء الإداري عندما وجدت الأب بعد ٧ سنين من إسلامه يقدم شهادات بالكمبيوتر للأولاد على أنهم مسلمين بعد ما ترك جورج ابنه الكبير جورج ، فهو لم يفكر في أن يشهر له الإسلام وقد كان يمكنه ذلك لعدة سنوات، ولكنه فكر أن يغير شهادات ماريو وأندرو ويجعلهم مسلمين عندما طلبت أنا الطلاق، وطلب من المدرسة بعد سبع سنوات من إسلامه أن يدرسوا الدين الإسلامي، بالطبع الأولاد رفضوا، وأنا كأم مسئولة

عن تحقيق مطالب أولادي رفضت أن أغير لهم ما ورثته وما علمتهم إياه أو ما عاشوه منذ ولادتهم.

منذ مولدهم وأنا أعلمهم قيم مسيحية وهذه ليست جريمة، فالمفروض أن نغرس في أولادنا منذ مولدهم كل القيم التي تعلمناها من آبائنا، وكل دين به ما يناقض الدين الآخر، ولكن مع ذلك فالمحكمة الدستورية العليا أكدت على ضرورة أن تأخذ المحاكم حتى بأقل آراء الفقهاء إجماعا في مقابل أن تمنع التناحر والتنازع بين البشر، كل ما طلبته هو أن تحبنا بلدنا دون تفرقة لأننا أولاد البلد ولا موجب للتفرقة بيننا.

حينما رفعت القضية أمام القضاء الإداري فوجئت بأن القاضي يرفض الدعوى ضد المدرسة ويقرر أن الشخص طالما نطق بالشهادتين يكون في حكم المسلم وتسرى عليه جميع أحكام المسلمين وأيضاً أولاده- ولا يلزم لذلك أي إجراء رسمي أو قانوني، سؤال يفرض نفسه لو كنت أنا أب لابنة مسلمة وجاء لي مسيحي أشهر إسلامه هل سأقبل به وأوافق على زواجه بابنتي بمجرد نطقه للشهادتين؟ وهل سيوافق المأذون على أن يعقد له القران بدون بطاقة تثبت انه مسلم ؟ وهل يمكن لابنه المسلم بالتبعية أن يتزوج من مسلمة دون أوراق رسمية تفيد إسلامه هو أو والده؟؟

طبعا كل هذه تجاوزات تحدث عندنا، وحينما عملت بلاغ حسبة على أساس ازدرائه للمسيحية ولأنه تزوج من مسلمة بعد أن عاد إلى المسيحية فوجئت أن الشخصيات المسئولة تتعامل معي على أنها عناصر دفاع وليست تحقيق، ولكن كل إهانة وجهت إليَّ كانت تزيدني صلابة كي أحافظ على أولادي، وكل شيء تعلمته وعشته لابد أن أعلمه وأنقله لأولادي وأنا فخورة جدا بهذا، ولكنني فوجئت أن الشخصية المسئولة التي يفترض أن تطبق الشريعة وتطبق الشرع تقول "أنت مالك يا ستي واحدة راضية أن تعيش مع جوزها وهو مسيحي ... أنت مالك"

في كل مرة يقيم فيها والد الأطفال أو والده ضدي جنحة يحكم ضدي حُكم عليّ بالحبس مرتين، كما حُكم علي ابني بالحبس أسبوع لصالح والده في قضية إتلاف، بعدما حضر والده إلى الشارع أسفل المنزل أثناء وجودي في العمل وأفتعل مشاجرة معه ، وحينما تجمهر الناس قال لهم وفى المحضر

أيضاً "ابني بيضطهدني بتحريض من والدته لأني أسلمت" طبعا الناس بدأت تتشابك مع جورج وعندما حضرت بعدها وجدته ملطخاً بالدماء مصاباً بكسور وجروح ، قمنا بعمل محضر وأحالنا القسم لعمل تقرير طبي أثبت فيه الحالة وتمت خياطة الجرح- ٣ غرز- وتجبير يده.

بمجرد عودتنا للقسم كي نكمل المحضر وجدنا الأب قد حرر ضد ابنه محضر وأحضر ٢ شهود زور لا محل لوجودهم في الشارع أساساً، وقالوا أن الابن سبه وضربه وقال له يا كافر وكسر له سيارته، والمفارقة أنه حينما ذهبنا لقسم الشرطة كان الولد (مدغدغ) وهناك محضر محرر منه ضد والده بتقرير طبي، وعلى الرغم من ذلك فإن النيابة وبكل تعنت أخلت سبيل الأب من سرايا النيابة بضمان محل إقامته، بينما عاد الابن القاصر طالب كليه الهندسة المجروح والمجبر إلى القسم مرة أخرى قيد الأغلال بسيارة السجن للتأكد من أنه ليس على ذمة قضية أخرى، وأحتجزه القسم في غرفة الحجز حتى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي !!!

وحينما لحقت به سلمني قسم الشرطة تليفونه المحمول والأشعة التي كان يحملها في يده، ولكم أن تتخيلوا حالتي وإحساسي في هذه اللحظات العصيبة.

حينما صدر الحكم بضم أولادي الصغار لأبيهم وجدت المحضرين ينفذون الحكم بروح أنهم ذاهبون كي يأخذوا حق الإسلام من المسيحية الكافرة، في كل مرة سيارتين مليئتين بقوة تنفيذ الأحكام ومن شاهدهم أخبرني أنهم يبدون كما لو كانوا خارجين (إلى الجهاد).

طبعا تمسكت بأولادي على قدر استطاعتي، وحينما اشتكيت وتظلمت وخرجت في المحافل (الداخلية) كي أتكلم وأقول ما حدث، فوجئت بانتهاكات أكثر وأكثر مما حدث لي قبل هذا.

آخر شيء بعد أن تنازل والد الأولاد عن إنذار الطاعة، وبعد زيجتين، وبعد حكم بالتطليق للضرر، ووجودي في البيت حتى اليوم أفاجأ في محكمة أخرى غير تلك التي تنظر الطلاق، بصدور حكم عليّ بالنشوز وحرماني من النفقة طوال العشر سنوات الأخيرة وهذا الحكم له حجية كاملة ويسرى على القضية الأصلية التي رفعتها للطلاق، ولا عزاء للسيدات لأنه لا يوجد

نقض لأحكام الأحوال الشخصية، فإلغاء محكمة النقض في الأحوال الشخصية جعل أحكام محكمة الاستئناف نهائية .

طبعا مع الفكر السائد كما حدث اليوم في النقابة فإن السلطة تريدنا أن نتصارع، الموضوع ليس مسيحية وإسلام (تصفيق حاد) لان أكثر ناس وقفوا معي كانوا مسلمين، بل ومنهم الإخواني، يعنى أكيد أكيد أنا لا يوجد عندي أي شيء غلط ، وإلا ما كانت الناس وقفت معي.

الموضوع أن هناك من يريدنا أن نتصارع كي يلهينا عما نفكر فيه، لا يريدنا أن نفكر في مشاكلنا، ولا في الانتهاكات التي نتعرض لها، في المجتمع الغربي مثلا هل كل الناس هناك مثاليين؟ بالطبع لا ولكن يوجد سلطة تحكم بالعدل والإنصاف، ولو واحد ضرب مراته تضعه في السجن، لو واحد أهان دين غيره تضعه في السجن بمنتهى الحسم والسرعة، وبمنتهى الإنسانية والرحمة.

ولكن هذا غير متوفر عندنا، والقانون بدلا من أن يتم تطبيقه على الجميع دون استثناء يتم تأويله وتطويعه ليتلاءم مع ما يصدر من أحكام.

في النهاية أسأل سيادة النائب العام، وسيادة وزير العدل، وكل واحد قائم على تنفيذ العدالة، كيف تستطيعون النوم والأمهات تهان لمجرد إنهن متمسكات بدينهن، المفترض أن يحترمن لا أن يهن، المفترض أن تكون السلطة الحاكمة عادلة وألا تصنع تمييزاً ولا تعتمد كلام الوساطة أو المجاملات.

حينما تنازعت سيدتين على طفل أمام النبي سليمان الحكيم طلب السياف وأمره بأن يشطر الطفل بينهما، الأم الحقيقية في الحال صرخت وتنازلت عن الطفل فعرف الحقيقة.

أين القاضي الذي يسمع ويبحث ليعرف منك الحقيقة؟ أين القاضي الذي إذا ما أوصاه أحد بهذا أو حفزه ضد ذاك لا يستجيب له ولا يقهر الغلبان؟ الغلبان طريقه الوحيد لكي يتظلم أو يشكو هو المحكمة ، وحينما تظلم من السلطة الحاكمة فماذا تفعل؟ (تصفيق حاد).

الوضع القانوني للبهائيين
المحرومين من الأوراق الثبوتية[٢٦]

د. باسمة جمال محمد موسى

م. وفاء هندي حليم جرجس

لا يتصور أن يعمد النظام العام في أي دولة إلى حرمان فئة من شعبها من وجودهم القانوني، بإسقاط حقهم في الحصول على أوراق ثبوتية يشترط القانون حيازتها لإنجاز المعاملات في كافة مجالات الحياة، ولضمان الأمن لهم في القرار والترحال. ومع ذلك هذا هو الوضع الذي يتهدد المواطنين البهائيين في مصر اليوم، بعد أن رفضت مصلحة الأحوال المدنية إصدار أوراق ثبوتية لهم لأسباب ترجع إلى قناعاتهم ومعتقداتهم.

ولكي نتمكن من الإحاطة بالظروف التي أدت إلى هذا الوضع الصعب، لابد من مراجعة مراحل تطور المركز القانوني للبهائيين خلال القرن الماضي. فقد كان هناك اعترافاً فعلياً بوجود مادي وقانوني للبهائيين في مصر، وتعاملت معهم السلطات الرسمية على هذا الأساس من منتصف القرن التاسع عشر إلى ما بعد منتصف القرن العشرين، وذلك بتصريح الدولة لهم بإنشاء مؤسسات دينية تم تسجيل وشهر دستورها ولائحتها الداخلية في عام ١٩٣٤ طبقاً للقانون، بل والترخيص لها بإقامة مبان مخصصة للعبادة والخدمات الدينية، وتخصيص أرض من أملاك الدولة لدفن موتاهم ، وتسجيل الديانة البهائية في شهادات ميلاد أفراد البهائيين، واستخراج أوراقهم الثبوتية مبينة لديانتهم الحقيقية.

لم يخل الأمر في ذلك الوقت من ظهور معارضين للبهائية خاصة بين رجال الأديان الأخرى، ولكن بدون تعد جسيم على حقوق البهائيين المدنية، في ظل روح التسامح والمودة التي جُبل عليها المصريون. ودام هذا الوضع الطبيعي

---

[٢٦] قام المهندس سامي نصيف بإلقاء هذه الكلمة نيابة عن الدكتورة باسمة موسى التي لم تتمكن من الحضور في اليوم الأول للمؤتمر.

إلى منتصف القرن الماضي حيث اشتدت مطالبة المتزمتين بتدخل الدولة للحدّ من الحرية الدينية للبهائيين، وتعددت مزايداتهم حتى تمكنوا من استصدار القرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ بحل المؤسسات الروحانية للبهائيين وحذر نشاطها، وتصفية أموالها، وتسليم مقرها الرئيسي بقرار من وزير الداخلية إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم. صدر هذا القرار في ظل دستور الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨ وهو الدستور المصري الوحيد الذي لم يحتوى على نص لحرية العقيدة لذا لم يستطع البهائيون الطعن على هذا القرار إلى أن تغير الدستور عام ١٩٧١.

ثم بُذلت بعد ذلك عدة محاولات فيما بين عام ١٩٦٥ و٢٠٠١ لاستصدار أحكام جنائية ضد عدد من البهائيين في ستة قضايا باتهامهم بمخالفة القرار الجمهوري المذكور، وإيداعهم الحبس على ذمة التحقيق لمدد طالت أحيانا إلى شهور، مع تفتيش منازلهم بدون مبرر ومصادرة كتبهم الدينية. ومع ذلك انتهت جميع هذه المتابعات الجنائية بدون صدور حكم واحد بالإدانة ضد أي مواطن بهائي. ولكن صاحبت هذه المحاكمات حملات إعلامية مهينة لتشويه سمعة البهائيين، والازدراء من معتقداتهم إرضاء للمتشددين وتبريراً للتعسف في معاملتهم. وتشبث البهائيون في كل هذه المحن التي دامت حتى سنة ٢٠٠١ بالصبر الجميل، حريصين ألا تؤثر تلك السنوات العجاف على ولائهم للوطن، أو احترامهم للقانون، أو طاعتهم للدولة، ومستعينين بمساندة المواطنين المصريين الذين تحلوا بالقيم العريقة التي ميزت هذا الشعب منذ الأزمنة الأولى للحضارة.

واصدر مجمع البحوث الإسلامية أثناء إحدى هذه المحاكمات بيانا يحذر فيه المصريين من البهائية، وينشد من المصريين مقاطعتهم وحتى عدم أكل طعامهم. و أعدت الجامعة البهائية العالمية رداً مهذباً على هذا البيان لم تجرؤ صحيفة واحدة في مصر على نشره [١]. وعلى الرغم من ذلك فقد حاولت الجامعة البهائية العالمية مرارا الحوار مع المؤسسات الدينية مثل الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية وتقديم ما يلزم لمعرفة حقائق الدين البهائي ولكن مع الأسف لم يكن هناك رد ايجابي تجاه مثل هذه الجهود.

ومن المعروف أن الجامعة البهائية العالمية تتمتع بسمعة طيبة عالمية في الأمم المتحدة من خلال مساهماتها الجادة في حل الكثير من المشاكل العالمية

مثل حقوق الإنسان و تقدم النساء و وترويج التطور الاقتصادي والأخلاقي و البيئة والازدهار العالمي...... الخ (مثل البيان المقدم من الجامعة البهائية العالمية في الذكرى الستين للأمم المتحدة والخاص بحل مشكلات العالم ومنها التمييز الديني). [٢]

هذا عن المراحل الماضية التي مرت بها قضية البهائيين في مصر وقد زاد عليها الآن الموقف الإداري المتزمت الذي أوصل البهائيين إلى صورة أقرب إلى الموت المدني في القانون الروماني القديم، ويسعى المتزمتون لإحيائه في قوانين مصر الحديثة ... فالبهائيون مواطنون ملتزمون باحترام القانون، والولاء للوطن، وطاعة الدولة، واحترام كل الطوائف والأديان ... رغم ما نلاقيه من الإجحاف، والافتئات علينا، والعنت الذي بلغ حد الإكراه على إنكار عقيدتنا منذ صدور القرار رقم ٤٩ لعام ٢٠٠٤ في الكتاب الدوري للائحة التنفيذية لمصلحة الأحوال المدنية والذي أدى إلى اختزال أديان المصريين في بطاقات الرقم القومي إلى ثلاثة فقط: الإسلام والمسيحية واليهودية. ويطالب البهائيون بإصدار أوراقهم الثبوتية وإثبات هويتهم وفقاً للعهود التي قطعتها مصر على نفسها أمام المجتمع الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ... وعدم إكراههم على ذكر دين هم لا يدينون به، طالما القانون يشترط أن تشمل بيانات الرقم القومي ذكر دين صاحب البطاقة دون أن يكون في القانون شرط بأن يكون أحد من الأديان الثلاث، وهو ما يعني أن القرار بذكر واحد من الأديان الثلاث فقط رغم أن هناك من لا يدين بها ، مخالف لنص القانون، وإضافة تخالف العهود والمواثيق الدولية.

أعقب ذلك القرار الذي أيده وناصره قضاء المحاكم الإدارية وكان إحدى حلقاتها في ٤ ابريل ٢٠٠٦ عندما أصدرت محكمة القضاء الإداري قرار بأحقية البهائيين في الحصول على بطاقة الهوية مثبت بها ديانتهم مؤكدا وهو ما يتطلبه القانون لكل مواطن مصري، بهائي أو غير بهائي وهو أن يثبت ديانته في بطاقة هويته ، لا أحد أن يدون فقط احد الأديان التي يختارها له السجل المدني. وتقدمت الحكومة في أعقاب هذا الحكم بطلب لوقف تنفيذه، وفى ١٥ مايو ٢٠٠٦، أمرت المحكمة بوقف التنفيذ. ثم أصدرت المحكمة الإدارية العليا في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦ قرارها بإلغاء حكم محكمة القضاء الإداري السابق ذكره ليعود وضع البهائيين إلى نقطة الصفر من جديد.

والمعنى المحتمل لتجاهل حكم المحكمة الإدارية العليا للحقوق والحريات الدينية والفكرية المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه مصر بموجب القرار الجمهوري رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ وأصبح جزء من القوانين السارية في البلاد بنص المادة ١٥١ من الدستور المصرى [٣]، وكذلك التأكيدات التي قدمتها مصر إلى هيئة الأمم المتحدة – المعنى المحتمل لهذا هو أن الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم تعتبر نصوص العهد التي تمس حرية العقيدة والدين مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبما أن التفسير المتكرر للمادة الثانية من الدستور يجعل من كل ما يخالف أحكام الشريعة غير دستوري فقد استبعد الحكم هذه الحريات والحقوق من التطبيق، وعلى الرغم من حصول البهائيين على حكم ايجابي جديد من محكمة القضاء الإداري في ٢٩ -١-٢٠٠٨م باستخراج أوراقهم مدون بها في خانة الديانة (ــــــ). إلا انه تم وقف تنفيذ الحكم للنظر في الاستشكال المقدم من احد المحامين في ٧ يونيو القادم وأيضا للنظر في الطعن المقدم من محامى آخر، ومازال البهائيون يعانون الكثير بدون وجود أوراق ثبوتية لديهم.

وتوالت النتائج السلبية المؤلمة لهذا القرار المجحف، والتي تشل حركة المواطن وتهدم حياة الأسرة ومن أمثلتها:

١. **شهادة الميلاد:** عدم إصدار شهادات الميلاد مع ما يترتب على ذلك من عدم الحصول على التطعيم اللازم لحماية الطفل من الأمراض والأوبئة، وعدم الحصول على التامين الصحي للأطفال، ثم عدم قبولهم في المدارس. وفي حالة المرض لن يتمكن الطفل طوال حياته من دخول المستشفيات للعلاج أو الحصول على علاج على نفقة الدولة.. ولا تستطيع الأم العاملة أن تأخذ إجازة وضع أو إجازة رعاية طفل لعدم وجود شهادة ميلاد.

٢. **بطاقة الهوية:** (الرقم القومي)، وغني عن الذكر المخاطر التي يتعرض لها المواطن إذا كان عاجزاً عن تقديم بطاقة هوية إذا تصادف وطالبته الشرطة بإظهار هويته. كما لا يخفى أن مع غياب أوراق الهوية لا يمكن الحصول على عمل ولا التحصيل في الجامعات ولا تأجيل التجنيد الدراسة لمن هم في الجامعات حالياً، أو التعامل مع المؤسسات المالية والبنوك أو توثيق العقود الرسمية.... الخ.

٣. **عدم الاعتراف بوثيقة الزواج البهائي** على الرغم من توقيع ثمانية أفراد بالغين على صحة هذا العقد. والذي يعقبه:عدم استخراج شهادات ميلاد لأبنائهم ويتعرض الأطفال لعدم شرعيتهم. كما أن الزوجين لا يستطيعون التحرك بسهولة كزوجين مثل الإقامة في الفنادق أو التعرض للسير في الطريق العام وكذلك إثبات المعاش بعد وفاة احد الأطراف. وعدم اكتساب الجنسية المصرية للأجنبي الذي يتزوج مصرية أو العكس وما يترتب عليها من حقوق.وكذلك المواليد الجدد لابد من وجود عقد زواج معترف به لاستخراج شهادة الميلاد الجديدة لهم.

٤. **الموقف من التجنيد:** لا يستطيع الشباب البهائي تحديد الموقف من التجنيد بسبب بطاقة الهوية. وقد تم فصل عدد من طلبة الجامعة لهذا السبب.

٥. **عدم الحصول على شهادة وفاة:** بداية من طلب تصريح الدفن والذي يتطلب أن يكون مع المبلغ عن الوفاة بطاقة هوية، إلى عدم الحصول على المعاش وضياع الميراث.

٦. **تعذر اللجوء إلى حماية القضاء** أو المطالبة بحقوقنا في الفترة القادمة لعدم وجود بطاقة رقم قومي الذي يشترطه مكتب الشهر العقاري لاستخراج توكيل قضايا [٤].

٧. **تعذر الحصول على جواز السفر الجديد** حيث يتطلب ذلك تقديم بطاقة الرقم القومي.

الجانب القانوني:

ولا يقتصر ما يعانيه البهائيون منذ سنوات على حلّ هيئاتهم الدينية أو محاكمات جائرة أو فقدان هويتهم أو التمييز الديني ضدهم بل هناك العديد من المصاعب الأخرى التي لا تقل في أهميتها لكل مواطن وكل أسرة في هذا الوطن فمثلا " كان لكل من هذه العوامل الآتية اكبر الأثر على البهائيين في مصر بل والوطن العربي أيضا" مثل:

* تأثير الإعلام

لا جدال في أن من العسير أن يعيش الإنسان في مجتمع يهدر كرامته، حيث لا يجد مجالا لنمو شخصيته حتى يكون مساهماً في خدمة مجتمعه. ولكن أظهر البهائيون قدرة فائقة على التماسك والتقدم وبذل ما يستطيعونه في خدمة مجتمعهم على الرغم من التشهير بهم واستهجان دينهم وازدراء معتقداتهم، في خطة مدروسة أفردت لها الصحافة آلاف المقالات بدون مبالغة. منها حوالي ٤٠٠ مقالة فقط في أعقاب حكم المحكمة الإدارية في ٤ أبريل ٢٠٠٦ إلى آخر العام ، ولم تقتصر هذه المقالات على تهميش البهائيين بل بلغ التطاول فيها إلى حد التحريض بقتلهم، نتج عنها تعرض بعض البهائيين للعنف الجسدي والفصل التعسفي من العمل [٥ و ٦].

*وزارتا التربية و التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي

- يواجه الأطفال البهائيين عدم القبول بالمدارس لعدم حصولهم على شهادة ميلاد مميكنة .

- بعد أن كان الطلبة عند التقدم لامتحان الثانوية العامة يترك لهم الخيار لأداء الامتحان في الديانة الإسلامية أو المسيحية أو مادة الأخلاقيات (يوجد نماذج الامتحان لأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) [٧] وذلك بعد كتابة الديانة بهائي في استمارة دخول الامتحان منذ أعوام طويلة ثم بدأت الوزارة هذا العام في التضييق على البهائيين لإجبارهم على عدم ذكر ديانتهم وكتابة احد الديانات الثلاث . بل سيواجه الطلبة العام القادم مشكلة اكبر وهى وجود ثلاث خانات للديانة فقط في الاستمارة الالكترونية التي سيجرى بها العمل نهائيا العام القادم والتي بموجب ملأ إحداها ستطبع الاستمارة وإذا لم تملأ إحداها فلن تطبع وبذلك لن يدخل الطالب الامتحان. وقد حدثت مشكلة هذا العام لإحدى الطالبات ولكن تم حلها جزئيا بكتابة شرطة في خانة الديانة على الاستمارة التي تملا بخط اليد ونتمنى أن تجد الوزارة حلا من الآن لهذه المشكلات.

- بعد قرار ٢٦٣ لعام ١٩٦٠ واجه بعض المدرسين الفصل التعسفي أو النقل من المدارس إلى الإدارات التعليمية.

- تم فصل طالبين جامعيين من كلياتهم لعدم حصولهم على الموقف من التجنيد وذلك لعدم وجود بطاقة الرقم القومي. والأمر معروض على القضاء ومن المؤسف عندما ذهب احد الطلاب لرفع القضية في المحكمة لم يستطيع لأنه لا يوجد معه إثبات هوية فاضطر الوالد أن يقوم برفع القضية عنه. فحتى حق التقاضي مهدر لعدم وجود إثبات هوية.

- قام المحاضرون بجامعة الإسكندرية والذين للأسف يدّرسون مادة حقوق الإنسان بالتحريض في محتويات الكتاب ضد البهائية واتهامها بالكفر والزندقة طبقا لاحد احكام القضاء وكان الاجدى ان ينشر معه مانصت علية المعاهدات الدولية لحقوق الانسان والتى تنص على اطلاق حرية العقيدة مثل العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية التى وقعت وصدقت عليه مصر . بل أيضا أعطى سؤال في امتحان الدور الأول للعام الجامعي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧م في احد كليات الجامعة سائلا الطلبة أين نشأت البهائية وأهدافها كما ذكر الأستاذ في المحاضرات. وأتساءل هل هذه حقوق إنسان أم إهدار لحق حرية العقيدة والتي هي من صميم حقوق الإنسان؟ وقد نوهت عن الكتاب جريدة القاهرة بتاريخ..١٥-١-٢٠٠٨ [٨].

* **المجلس القومي لحقوق الإنسان** :

ورغبة من البهائيين أن يكون الحل داخليا فقد لجأ البهائيون إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان للمساعدة في تخفيف حدة التمييز الذي يعانون منه في الكثير من مناحي الحياة بعد أن فشلت جهودهم في التعامل مع الوزارات المختلفة. في البداية اكتفى ممثل المجلس بعرض و هو التدخل بشكل فردي لاستخراج جوازات سفر لهم ، دون الإشارة لشهادات الميلاد أو البطاقات الشخصية .

في ٨-٨-٢٠٠٦ نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان ندوة لحذف خانة الديانة من الأوراق الثبوتية وكانت خطوة ايجابية أن تم دعوة البهائيين

للحضور وإلقاء ورقة بحثية عن المشكلات التي يواجهونها. كما ذكر د بطرس غالي رئيس المجلس في مجلة المصور بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٧م "أن الهدف الأساسي للتعامل لمثل هذه القضايا المهمة على المستوى العالمي خاصة مع الغزو الصيني علينا وعندما وقعت أحداث الأقصر وجدنا مشكلة في التعامل مع الضحايا اليابانيين الذين وقعوا في هذا الحادث.

ثم نظم المجلس ندوة أخرى في ١١ سبتمبر٢٠٠٧ عن الأوراق الثبوتية وتم دعوة البهائيين فيها وإلقاء ورقة بحثية .ثم المؤتمر العام عن المواطنة في ٢٥-١١-٢٠٠٧.

دينك أو وطنك ؟

اختيار صعب أصبح مفروضا على البهائيين المصريين ، وهو الاختيار بين حقهم فى التمتع بالمواطنة وحقهم في الثبات على دينهم ، فأن تبقى بهائيا معناه أن يتم حرمانك من استخراج أي أوراق رسمية لك لتصبح محروما من كافة الحقوق التي تتطلب إثبات جنسيتك أو مصريتك نفسها . أو أن تتخلى عن ديانتك وتسطر في الأوراق انتمائك لإحدى الديانات الثلاثة ، لتحصل على الوثائق الرسمية التي تثبت ميلادك وجنسيتك وهويتك .ورغم أن الأساس في الدولة المدنية الدستورية هو أنها دولة مواطنة، تقوم على قاعدة المساواة بين جميع مواطنيها في الحقوق والواجبات، وتحظر التمييز بينهم بسبب النوع أو اللون أو المعتقد، إلا أن الانتهاك الذي يعاني منه البهائيين ، فقط لأنهم بهائيين ، يضرب أساس الدولة المدنية ويقوض حقوق الإنسان.

في هذا العرض المقتضب ما يدعم الاعتقاد بأن موقف مصلحة الأحوال المدنية الحالي لا يعدو كونه استجابة أخرى للضغوط المتواصلة من جانب بعض الجهات الدينية على زعم أن ذكر البهائية في الأوراق الثبوتية مخالف للنظام العام، فإن يقيننا لم يتزعزع في أن حرماننا من الأوراق الثبوتية عقاباً على تمسكنا بحرية الاعتقاد لا سند له من القانون، ولا يمكن أن يقره النظام العام الذي نؤمن بأنه الدعامة التي تقوم عليها حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في نظامنا القانوني.

فمن حيث القانون، لا جدل في أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ ولائحته

التنفيذية يؤكدان أن دور مصلحة الأحوال المدنية يقتصر على تسجيل البيانات التي يقدمها أصحاب الشأن أو جهات الاختصاص الوارد ذكرها في القانون. ولا يساورنا شك في أن الديانة التي تنص اللائحة على ذكرها في الأوراق الثبوتية هي ديانة صاحب البطاقة، وليست الديانة التي تحددها له مصلحة الأحوال المدنية، خاصة أنه لا وجود لقانون في مصر يحصر الأديان المسموح للمصريين باعتناقها في ثلاثة، فضلاً عن قانون يلزم المصريين باعتناق أي دين.

أمّا مفهوم النظام العام فليس على درجة من الغموض بحيث يتيح للقضاء أن يصوره كيفما شاء، لأن واجب القضاء استخلاصه من مجموع القواعد القانونية الملزمة ، التي سنها المشرع لحماية المجتمع مادياً ومعنوياً من العبث بنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومفهوم النظام العام – في نظر أهل الخبرة – يفترض وجود تنازع بين قاعدتين قانونيتين إحداهما تحمي حقوقاً خاصة، والأخرى تحمي مصلحة عامة على قدر من الأهمية للمجتمع بحيث تبرر إبطال كل معاملة أو قرار يخالفها.

ورغبة في تبسيط مفهوم النظام العام سنحاول إيجازه بالإجابة على أسئلة ثلاث:

<u>**أولاً:**</u> هل يوجد في مصر تشريع لحقوق الإنسان ملزم لأجهزة الدولة، ومبطل لكل قرار مخالف لمقتضاه؟

<u>**ثانياً:**</u> هل يمكن لمفهوم النظام العام في مجتمع ديمقراطي أن يعارض حقوق الإنسان وحرية الاعتقاد؟

<u>**ثالثا:**</u> ما مدى سلطة القاضي في تحديد القواعد القانونية التي يتكون منها النظام العام؟

أما عن السؤال الأول، فلا خلاف أن مواد الباب الثالث من الدستور الخاصة بالحريات والحقوق والواجبات العامة صريحة في أن «المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة». ومؤكدة أن الدولة «تكفل حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.». ويضاف إلى هذه

الضمانات الدستورية القواعد القانونية التي نصت عليها اتفاقية «العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية» وصادقت عليها جمهوريتنا بموجب القرار الجمهوري رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١، هي قانون ساري المفعول على أرض مصر عملاً بالمادة (١٥١) من الدستور. هذه هي الأركان التي يقوم عليها النظام العام في مصر.

ومصادقة على صحة هذا الفهم أن ما من مرة خاطبت الحكومة المصرية المجتمع الدولي إلاّ أكدت له على أن نظامنا القانوني لا يقل عن دول العالم الأخرى في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية باعتبارها جزءاً من نظامنا العام. وذلك ما تصرح به التقارير الدورية المتلاحقة إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذا أيضاً ما تفصح عنه أحكام محكمتنا الدستورية العليا صراحة في الجزم بوجود رباط وثيق بين مواد الدستور الخاصة بالحقوق والحريات العامة، وبين النظام القانوني الدولي لحقوق الإنسان الذي شيدته الإرادة المشتركة لدول العالم [٩].

وعلى هذا فالإجابة على السؤال الأول بدون تردد تتلخص في أن القواعد القانونية التي أرساها الدستور، والقانون الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تكفل حماية حرية الاعتقاد ومساواة المصريين ومنع التمييز بينهم، خاصة إذا كانت أسبابها ترجع إلى اختيارهم الديني، وهذه القواعد القانونية ملزمة للدولة، ويقوم عليها صلب النظام العام في مصر.

<u>**أما الجواب على السؤال الثاني**</u>، فيتلخص في أن النظام العام لا يتعرض للحقوق والحريات الفردية إلاّ إذا خالفت قاعدة قانونية تحمي مصلحة عامة للمجتمع. وبمراجعة القوانين السارية في مصر لا نجد فيها ما يتنازع مع حرية الإنسان في الاعتقاد. وما حاوله البعض لإقحام مفهوم الرّدة في هذا الخصوص هو أمر مرفوض للأسباب الآتية:

١. المادة الثانية من الدستور – وهي التي يستند إليها هذا الرأي – تذكر مبادئ الشريعة الإسلامية لا الشريعة نفسها، والفرق بين الاثنين كبير لأن الشريعة هي مجموع الأحكام الجزئية المستخلصة من أدلتها الكلية، أمّا مبادئها فهي المبادئ العامة للإسلام، والتي تقرر مسئولية الفرد عن أعماله بما فيها حرية الاعتقاد، ولا تجيز الإكراه على الاعتقاد.

٢. وواضح من المادة الثانية من الدستور أنها أوردت مبادئ الشريعة كمصدر للقانون، لا على أنها قانون قابل للتطبيق أو القياس عليه، وتظل هذه المبادئ خارج نطاق التطبيق إلى أن يستوحي منها المشرع قانوناً قابلا للتطبيق. أمّا الرجوع إلى آراء الفقهاء والمفسرين – السابقين منهم والمعاصرين – فلا يدخل في نطاق القانون، والاستناد إليها في مواضع تطبيق القانون خطأ جسيم ينم عن عبث بحقوق المواطنين، وتجاوز عن دور القضاء في تطبيق القانون.

٣. لا يوجد في مصر قانون يحصر الأديان المسموح للمصريين الاعتقاد بها في عدد معين، أو ما يحول دون ممارسة المصري لحريته في تكوين اعتقاده بغض النظر عما ورد ذكره في شهادة ميلاده التي لم يكن له اختيار أو إرادة لما ورد فيها.

٤. جهود رجال الدين في المحافظة على ولاء المؤمنين لأديانهم، وإن كان عملاً مشروعاً، وربما يراه البعض مشكوراً، إلاّ أنه خارج عن نطاق القانون، ولا يجوز في هذا الصدد الخلط بين النوايا الحسنة والقواعد القانونية الملزمة.

وهكذا ننتهي أولاً إلى عدم وجود أي تنازع بين القوانين السارية في مصر وبين وحرية المصريين في اختيار معتقداتهم وحقهم في التعبير عن هذه المعتقدات، وثانيا إلى أن القوانين التي تقرر حرية الاعتقاد قوانين ملزمة بكل من عبارتها ومقتضاها. بمعنى أن هذه القواعد القانونية المتعلقة بحرية الاعتقاد والمساواة وعدم التمييز هي قواعد واجبة الإتباع جبراً، من ذلك على سبيل المثال نص الفقرة الثانية من المادة ١٨ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: «لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره»، وثالثا إلى أن النظام العام هو ما يستخلص من مجموع هذه القواعد القانونية الملزمة.

بقي السؤال الأخير عن مدى سلطة القاضي في تحديد عناصر النظام العام. والمسلّم به أن للقاضي دور في تحديد القواعد القانونية التي تحمي المصالح

الحيوية للمجتمع إذا لم يفصح القانون عن إلزامه للمواطنين بإتباع مضمونه على وجه الجبر والقسر. ولكن متى أفصح الشارع عن إرادته بفرض القواعد التي سنها جبراً وقسراً، يفقد القاضي سلطته التقديرية، ويكون لزاماً عليه أن يعتبر هذه النصوص ضمن هيكل النظام العام. فالقاضي ليس طليقاً ليكوّن تصوره الشخصي للنظام العام، أو يفرض قيمه الخاصة على المجتمع، بل واجبه أن يستخلص النظام العام من مجموع، وروح القوانين السارية وقت إصدار حكمه. ولا يكفي في هذا الخصوص أن يشير القاضي في حكمه إلى النظام العام لكي يبطل قراراً إدارياً أو يعاضده، بل عليه أن يبين في أسباب حكمه القواعد القانونية التي تحمي مصلحة جوهرية للمجتمع على وجه الإلزام، ويحدد وجه التنازع بينها وبين الحقوق الخاصة إلى يرى إبطالها أو التغاضي عنها، وإلاّ كان حكمه معيباً لقصور أسبابه.

والحق أن الحكم الذي أيد موقف مصلحة الأحوال المدنية يضع البهائيين في صراع وجداني بين ضرورات الحياة والولاء والإخلاص لمعتقداتهم. إن في إكراههم على النفاق امتهان لكرامتهم لا تجيزه القيم الإنسانية الشريفة التي تبدأ باحترام الإنسان لنفسه. فيا ترى ما هي المصلحة العامة للمجتمع المصري التي تتحقق بتعذيب البهائيين وإذلالهم حتى ينكروا في رياء ظاهر حقيقة إيمانهم؟ وما هي القواعد القانونية في نظامنا التي تستدعي هذا التعذيب والإذلال؟

إن علينا ما على غيرنا من واجبات عامة فلماذا نُحرم من الحقوق والحريات التي يتمتع بها غيرنا من المواطنين؟ إننا لا نكاد نتبيّن الدواعي التي تدفع حكومتنا وقضاءنا لاتخاذ مواقف مضادة للاتجاه الذي يسير فيه بقية البشر، الذين يوسعون من دائرة حرية الاعتقاد ويعددون وسائل حمايتها. لذا يحدونا الأمل أن يبادر المهتمون بشئون هذا الوطن إلى العدول عن هذا الموقف، واتخاذ تدابير من شأنها تنظيم ممارسة حرية الاعتقاد إما بحذف الديانة من البيانات المذكورة في الأوراق الثبوتية، أوبجعلها اختيارية لمن يريدون الإفصاح عن انتمائهم الديني، ووضع معايير تضمن أن اعتناق الدين صادر عن رضا لا تشوبه ضغوط اجتماعية أو مصالح عابرة. بذلك تستفتح أرض الكنانة عهداً تنمو فيه ثقافة حقوق الإنسان، ويحمي فيه النظام العام الكرامة الآدمية والوحدة الوطنية القريبتان إلى قلب كل مصري.

وإلى أن يقدم المسئولون حلاً لمشكلتنا مع مصلحة الأحوال المدنية ليس لنا

مع قدوم النظام الجديد إلاّ أن نتعلم العيش بلا شهادات ميلاد، وبلا أوراق ثبوتية، وبلا تعليم، وبلا عمل، وبلا زواج، وبلا بيع أو شراء، وبلا مأوى، وبلا أمن، فنسأل الله أن يمدنا بالصبر على هذه الصعوبات الجديدة.

المراجع

[١] تعقيب على بيان الأزهر عن البهائية والبهائيين، اخبار العالم البهائي، العدد ١، يناير – ابريل ١٩٨٦م.
http://albahaiyah.global-et.com/arabic/tAzhar86.htm

[٢] بيان الجامعة البهائية العالمية فى احتفالية الذكرى الستين لانشاء الامم المتحدة – البحث عن القيم فى عصر المتغييرات . نيبورك الولايات المتحدة الامريكية – اكتوبر ٢٠٠٥-http://bic.org/statements-and-reports/bic-statements/05-0401ar.htm .

[٣] العدد ١٥ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٨٢.

[٤] بطاقة الرقم القومي للتعامل مع الشهر العقاري – الأخبار ١٣-١١-٢٠٠٧ ص ١.

[٥] خالد عبد الحليم السيوطي- البهائية عقائدها- أهدافها الاستعمارية- سلسلة دراسات إسلامية رقم ١٣١-يونيو ٢٠٠٦- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- وزارة الأوقاف .

[٦] بالإجماع مجلس الشعب يقول لا للبهائية - جريدة الأخبار- ٣-٥-٢٠٠٦ ص ٥. -

[٧] جريدة الرأي في عدديها بتاريخ ٣ و ١٠-٧-٢٠٠٦.

[٨] طلعت رضوان - جريدة القاهرة الأسبوعية عدد ٤٠٤ - ١٥-١-٢٠٠٨ في مادة حقوق الإنسان بجامعة الإسكندرية يتعلم الطالب أن المسيحيين ليسوا مواطنين بل من أهل الذمة

[٩] ١٩٩٥ القضية رقم ٧١ لسنة ١٤ق دستورية، جلسة ١٤ يناير ١٩٩٥ ونشر حكمها في العدد السادس من الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ فبراير

مداخلة إضافية[٢٧]

د. باسمة موسى

أشكركم لإقامة هذا المؤتمر الذي اعتبره هاما، أنا حضرت اليوم، ولكني كنت متعبة بالأمس. فأنا أصاب بحساسية في الربيع تؤثر على صوتي؛ لذلك لم أتمكن من الحضور أمس، لكن أحد الزملاء البهائيين حضر بالنيابة عني.

الحقيقة أن كلمتنا كبهائيين لا تختص بفرد فلا يوجد فردية فى الدين البهائى ، المهم أن تصل كلمتنا ويكون لها هدف، وفي الحقيقة أزعجني جدا كل الكلام الذي قيل عني بالأمس، وهو كلام يمسني شخصيا، طعن في شخصي وشتائم تصل لحد السباب والقذف.

أنا في الحقيقة منزعجة من أن يحدث هذا في نقابة الصحفيين، التي تنادى أصلا بالحرية وحرية التعبير، فكيف يطالبون بحرية التعبير وهم يرفضون إعطاء حرية الكلام لأي أحد آخر؟!! وإني لأتعجب من موقف مجلس نقابة الصحفيين، وكنت أتمنى أن يتصل بي تليفونيا النقيب أو حتى يحاورني لكي يعرف هل هذا المؤتمر للبهائيين أم لا، لأني فوجئت بكم الصحف التي تحدثت اليوم بطريقة غير حقيقية عن شخصي أنا، لا عن البهائيين عامة، فهذا لا يليق، أنا أستاذة جامعية، أتولى التدريس لكثير من الطلبة، بل ربما كان كثيرون من الحضور هنا لهم أولاد أتولى التدريس لهم، ولي الكثير من المرضى الذين أعالجهم، وكل الناس تعرف أنني بهائية، وكل مريض يقصدني يعرف أنني بهائية، وأنا جرَّاحة وأضع يدي في فم المريض وأعمل فيه بمشرطي، وكل ما بيني وبينهم ربنا، لا أفرق بين مسلم أو مسيحي أو بهائي، ولم أسأل أحدا منهم أبدا "ما دينك؟" لأنني في الحقيقة مصرية، هذا هو الأساس الذي يفترض أن يقوم عمل المصريين عليه، إننا من مصر والكل مصريون.

عندما خلق ربنا هذه الأرض لم يقل هذا لفلان وذاك لفلان، لم يضع حدودا بين البشر وبعضهم البعض. ربنا قال: "كلكم أثمار شجرة واحدة وأوراق

---

[27] ألقت الدكتورة باسمة موسى هذه الكلمة في اليوم الثاني للمؤتمر

على غصن واحد"، وهذا الحقيقة الشعار الذي عمل للمؤتمر، وهو يعجبني جدا، إننا كلنا أثمار شجرة جذعها قوى، كلنا شاربين من مياه النيل.

بالنسبة للاختلاف أريد أن أقول أنه ليس بيننا اختلاف، إذا كان أصل كل الأديان هو الله الخالق الذي نعبده جميعا، أنا أعبده وأنا مسيحية، أو وأنا بهائية، أو مسلمة، ربنا هو الذي سيحاسبني، لا ينبغي لأحد من البشر أن يحاسب بشرا، لأن ربنا لم يطلب حتى من الرسل أن يحاسبوا العباد ويدخلوا داخل قلوبهم.

فلو سمحتم هذا المؤتمر عقد لكي يظهر كل أنواع التمييز الديني في كل جوانب الحياة: في التعليم، وفى الرياضة، وفى الوظائف، فنحن كبهائيين كان مخصص لنا عشر دقائق من بين جميع من تحدثوا طوال يوم ونصف بالكامل، نحن كنا سنتكلم كمجرد شهادة حية لمدة عشر دقائق عن أسباب ما نعاني منه ومازلنا نعاني منه.

نحن نتمنى أن تقدر الحكومة إن شاء الله على أن تنفذ لنا الحكم الذي حصلنا عليه في ٢٩ يناير٢٠٠٨، وأن تأخذ لنا حقوقنا كمواطنين مثل كل المواطنين، حتى لا يخطئ أحد في فهم وجودنا أو حضورنا، وفي أخذ حقوقنا تدعيم لفكرة إزالة أسباب التمييز الديني، أرى لكل الموجودين هنا هذا الهدف، ألا وهو وحدة بلدنا، وكل من تركوا أعمالهم وحضروا هذا المؤتمر لا يوجد لديهم غير هذا الدافع، كلهم دفعهم للحضور حب هذا البلد.

وفي النهاية، أرى أن يكون حب مصر هو هدفنا كلنا؛ فحب مصر يجعلني لا أميز ضد جاري، ولو حدث أن ميزت فعلا يكون هذا عن غير قصد، وفي هذه الحالة، يمكن لمؤتمر مثل هذا أن يفهمني ويعرفني ويقول لي: "لا وقفي انتى كده بتعملي حاجه مش جيدة ، وهي التفريق بين العائلة الواحدة".

وأنا رأيي دائما أن مشاكلنا كمصريين ستحل فيما بيننا؛.... اسمعني يا آخي بدلا من أن تشتمني وتتقول علي. اسمعني، حتى لو اختلفنا (ومن المهم أن نختلف) فلنتفق على أمر واحد فقط، ألا وهو وحدة هذا البلد، وحدة مصر، هذا هو المطلوب منا كلنا، وهذا ما يحققه المؤتمر.

استــــغــــاثـــة

أ/ سمير غايس

حدثت مشاجرة في الإسكندرية في شارع الثلاثين يـوم ٢١ سـبتمبر ٢٠٠٧ الموافق أول رمضان، المشاجرة كانت بسبب فتاة جارتنا استوقفت ابني سامي سمير غايس[٢٨] وقالت له متى ستتزوج يا سمسم؟، فقال لها إن شاء الله فـي العيد، أنا عملت نص إكليل في أول تسعة وهاتجوز في شهر واحد، وفي هذه الأثناء مر ثلاث أو أربع شباب، وسألوه لماذا يقف مع مسلمة، وسألوها لماذا تقف مع مسيحي، فقال لهم هذه جارتي والبيت في البيت وهي مثل أختي ولا يوجد فرق بيننا،

وهنا اعتدوا عليه بالضرب وتجمعت مجموعة من هنا على مجموعـة مـن هناك وحصلت مشاجرة على أثرها تم القبض على ٢٥ فرد منهم ١٥ مسيحي وعشرة مسلمين، وقيدت جنحة رقم ١٥٠٥١ / ٢٠٠٧ جنح المنتزه أول، بعد ذلك النيابة أعطتهم أربعة أيام في١٥ تحقيق، وأفرجت عن الجميـع بكفالـة ٢٠٠ جنيه لكل واحد، والنيابة أصدرت قرارها بحفظ الدعوة لأنه ولا فيـه ازدراء أديان ولا فيه تفرقة، هي مجرد مشاجرة عادية،

تم إطلاق سراح الـ ٢٤فرد مع إن فيهم مسجل خطر على الأمـن العـام، وابني عمره ما دخل قسم، ولا راح نيابة، مازال مقيد الحرية في المعتقل في الغربانيات بقرار ٣٢٥٦ وقرار رقم ١١٤٧، ومازال حتى الآن محبوس في الغربانيات، ولا أستطيع رؤيته.

أنا توجهت اكتر من مرة لضباط امن الدولة، وضباط الشـرطة، فقـالوا إن القرار ليس قرارهم، فمن هو صاحب القرار؟ أقول لهم أنه شاب في مقتبـل حياته، وكان سيتزوج والشقة كانت تعد لهذا الغرض، فيقولون لا لقـد كـان

---

[28] في يوم ٢٤ ابريل ٢٠٠٨ قام قرابة ٤٠ فرداً من الناشطين في مجموعة (مصريون ضد التمييز الديني) بارسال رسالة إلى وزير الداخلية تطالبه بإخلاء سبيل سامي سمير غنيس، المعتقل بموجب قانون الطوارئ منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٧.

سيصطحب البنت إلى الشقة، أبو البنت نفسه قال بلسانه في التحقيق أنها كانت معه في صلاة التراويح، وحينما عاين الضابط خالد بيه شلبي الشقة وجدها تحت الإنشاء لا تصلح لأي حد يطلع فيها، وأنا ووالدته، كنا نحمل الكسر والردم مع العمال في نفس اليوم.

لقد توجهت لوزير الداخلية بأكثر من شكوى، ولم يرد على شكواي حتى الآن، وأنا من على هذا المنبر استغيث بوزير الداخلية، واستغيث برئيس الوزارة، واستغيث برئيس الجمهورية ليطلق سراح ابني سامي ليعيّد معي.

تعقيبات ومداخلات

الحل في قانون مدني موحد في مجال الأحوال الشخصية

الأستاذة/ صفاء زكى مراد

لن أطيل عليكم فأنا أعرف أن الجلسة كانت طويلة، لكن في البداية أود أن أحيي جميع المتحدثين في الجلسة، وأخص بالذكر أستاذي الدكتور فؤاد رياض، وفي الحقيقة لدي الكثير مما أريد قوله عن الكلام القانوني الذي تم تناوله في هذه الجلسة باعتباري محامية ودارسة للقانون، ولكنني سأقصر تعليقي على كلمتيّ الأستاذ نجيب جبرائيل، والأستاذ ممدوح نخلة.

الأصل في النظام القانوني المصري أنه قانون مدني مصدره الأساسي التشريع المستمدة أحكامه من النظام القانون الفرنسي (مدونة بونابرت) ولهذا فقد سنت نصوص القوانين المصرية بتشريع وضعي أخذا عن واسترشادا بالمدونة الفرنسة المذكورة، هذا هو الوضع بالنسبة للقانون الجنائي والقانون المدني وقانون المرافعات والقانون الإداري والقانون التجاري ومختلف أفرع القانون الأخرى عدا قوانين الأحوال الشخصية التي تستند حصرا إلى الشريعة الإسلامية والشرائع الدينية الأخرى.

الأستاذ نجيب تحدث بتركيز عن قانون الأحوال الشخصية بشكل يوحي بأن مظاهر التمييز في قانون الأحوال الشخصية موجهة إلى المرأة المسيحية والطفل المسيحي، وأنا أختلف تماما مع ذلك باعتباري قانونية، ولي اهتمام بالشأن النسوي، ولي موقف في قضيه المرأة.

ليست مصيبة قانون الأحوال الشخصية أنه يميز بين النساء المسلمات والمسيحيات، مشكلته ومصيبته العظمى التي نعاني كلنا منها نحن جميع النساء أنه قانون مستند الى مرجعية دينية، هي المذهب الحنفي في الشريعة الإسلامية، والقانون ينص على ذلك، ويقول إن المرجعية الوحيدة في قانون الأحوال الشخصية هي المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي وضعت من قديم الأزل، وهذه المادة تقول الآتي: "فيما لم يذكر فيه نص في القانون ١٠٠ لسنة ٨٥ (وهو قانون الأحوال الشخصية لسنة ٨٥) يرجع للراجح من أقوال

الإمام أبي حنيفة"، فالمسألة في حقيقتها أن قانون الأحوال الشخصية قانون يميز ضد الإنسان، ضد الحقوق الأساسية للإنسان، وضد النساء بشكل عام، وفيه نقاط ضعف كثيرة جدا جدا هي التي تعاني كل النساء من خلالها.

وقد تناول ذلك القانون أيضا الكلام عن الشهادة، إذ يقول إن الشهادة في القانون لا تجوز شهادة غير المسلم على المسلم، لكن سبب هذا أن المرجعية في قانون الأحوال الشخصية مرجعية دينية، ألا وهي الشريعة الإسلامية، وحيث أن الراجح من أقوال المذهب الحنفي يقول إنه لا يجوز ولاية غير المسلم على المسلم، أما عن شهادة الشهود كوسيلة إثبات في المواد الجنائية والمنية والتجارية وفي القضاء الإداري، فإن ما يتطلبه القانون وتراعيه المحاكم المصرية هو ضرورة توافر شروط أربعة قررتها قواعد قانون المرافعات وهي :

١- أن يكون الشاهد مميزا.
٢- ألا يكون الشاهد محكوما عليه بعقوبة جنائية.
٣- ألا يكون الشاهد ممنوعا من تأدية الشهادة .
٤- ألا يكون الشاهد قد سبق الحكم عليه في جريمة الشهادة بالزور.

نستخلص مما سبق أن شهادة المسيحي على المسلم في المحاكم المصرية جائزة بنص التشريع الوضعي المصري ويأخذ بها القضاء المصري في جميع المنازعات وكل القضايا فيما عدا مسائل الأحوال الشخصية إذا كان المشهود عليه مسلما لأن القانون واجب التطبيق في تلك المسائل هو القواعد التي تقررها الشرائع الدينية للمتقاضين[٢٩]، وفي الحقيقة هذا هو الأمر الجلل الذي يجب أن نلتفت ونطالب في شأنه بتعديل تشريعي يقرر قانونا مدنيا

---

[29] **تعليق على من الأستاذ الدكتور فؤاد رياض:** فيما يتعلق بشهادة غير المسلم؛ أحب أن أحيطكم علما بأن الدكتورة زينب رضوان - وهي عالمة جليلة وعميدة كلية دار العلوم -يعنى على درجة كبيرة جدا من التفقه- قامت بعمل بحث أثبتت فيه أن المسيحي من حقه الشهادة كالمسلم تماما. وسوف نعقد ندوة لهذا الغرض بعد فترة قصيرة جدا نخصصها لعرض هذا الموضوع، لكن موعدها لم يحدد بعد. واعتقد أن بحث د. زينب رضوان قد برأ الفقه الإسلامي؛ إذ ذكرت في رسالة ظاهرة صحيحة أن الشائع في الفقه الإسلامي إن الإسلام رحيم بمن هو غير مسلم، لكنه شديد البطش والصرامة بالنسبة للمسلم الذي يحيد عن مبادئه، حتى بالنسبة للمذاهب الأخرى. يذكر تاريخيا أنه عندما هزم السلطان سليم سوريا قبل مجيئه إلى مصر سأل المفتي -مفتي اسطنبول على ما يظن- وقال له: "اعمل ايه في المسيحيين الموجودين في سوريا، دول أهل الكتاب". فقال له: "لا تمسهم، لكن المسلمين اللى من مذاهب أخرى غير سنيين يمروا بحد السيف". هكذا أفتى مفتى اسطنبول؛ فالحمد لله أننا لا يوجد لدينا مفتى بهذا الشكل.

موحدا في مجال الأحوال الشخصية تسري نصوصه على جميع المصريين دون النظر في عقائدهم الدينية.

وتعليقي الثاني على كلمة زميلي الأستاذ ممدوح نخلة، وفي الحقيقة أثناء استماعي لكلامه حضرت في ذهني مقولة قديمة لسيدي الإمام على ابن أبي طالب يقول فيها: "القرآن الكريم حمال أوجه ففسروه على أحسن وجه"، وما أريد قوله هنا فيما يتعلق بكلمة سيادته هو أنني لن أفتى بما ليس لي به علم، وأنا مسلمة ولن أفعل ذلك، ولكن ما تعلمته من أساتذتي في كلية الحقوق أن التشريع الإسلامي يشمل القرآن كنص، والحديث، والقياس الذي فيه الفقه كله، والحديث منه الضعيف ومنه الصحيح ومنه غير الصحيح، و النص القرآني علينا أن نفسره على أحسن وجه، وهذا ما أردت تنبيهكم إليه قبل أن أغادر.

وأستميحكم عذرا في الإدلاء بآخر تعليق لي، وهو تعليق أقوله بلا سابق تحضير. لقد أسرتني الأستاذة كاميليا لطفي والدة ماريو وأندرو في شهادتها، أنا أحييها تحية كبيرة جدا جدا وأنحني لها إعجابا، وأقول لها مشكلتك ليست مشكلة قانون، بل مشكلة غياب القانون واضمحلال دولة وضعف دولة.

لا تأصيل ديني للتمييز ضد غير المسلمين

د. سيتي شنودة[30]

لي في الحقيقة تعليقان، الأول على كلمة الأستاذ ممدوح نخلة المحامي، والدراسة التي قرأها أو التي قالها والتي يؤصل فيها للتمييز الديني ضد غير المسلمين، هو ذكر بعض المصادر يدعي فيها إنها تؤصل دينيا وقانونيا للتمييز الديني ضد غير المسلمين. أنا في رأيي- كما قال الأستاذ عبد المحسن شاشة (رئيس الجلسة)- إن هذه ليست آراء دينية، هذه آراء فقهاء، وآراء الفقهاء مختلف عليها، والدليل على ذلك حديث الرسول الكريم "من أذى ذميا فقد أذاني، وأنا خصيمه يوم القيامة"، و هذه كافية جدا لإلغاء أي كلام عن تأصيل ديني أو فقهي للتمييز الديني ضد غير المسلمين.

النقطة الثانية، أنا لن أتكلم عن التمييز الديني ضد المسيحيين وضد البهائيين، هو موجود وموجود من زمان، وكلنا شهدناه، ونتكلم عنه، وكل الأساتذة الأفاضل الذين تحدثوا قبلي تكلموا عنه. لا، أنا سأتكلم عن التمييز الديني ضد المسلمين المخالفين لتيار معين يسود الآن، الذي هو بمنتهى الصراحة التيار الوهابي الخليجي.

هذا تيار يسود حاليا في مصر، وأي إنسان مخالف فكريا أو غير فكريا لهذا التيار يعاني من التمييز والاضطهاد والإرهاب، بدليل إن شيخ الأزهر نفسه، فضيلة الدكتور المفكر الكبير سيد طنطاوي، يعاني من إرهاب الوهابيين، فهم يهددونه، ويرهبونه، ويستهزئون به بصورة واضحة؛ فوصلنا لمرحلة من التمييز ضد المسلمين وضد الشيعة، والتمييز ضد السنة غير الوهابيين، ولا أعرف بالضبط ما نهاية كل هذا، هل وصلنا إلى مرحلة دولة طالبان ونعيشها حاليا أم ماذا؟

---

30 طبيب وناشط حقوقي وعضو مؤسس لـ"مصريون ضد التمييز الديني"

نحتاج لإقامة دولة أولا

الأستاذ/ فيكتور نجيب

ربما يغضب مني بعضكم ولهذا أبدأ بالاعتذار لكم جميعاً علي أنى قد استخدم بعض العبارات التي قد تغضبكم، ولكنني معجب جدا بمقولة للدكتور علي السمان وهي: "عشان نعمل حوار ديني يا جماعة لازم نخرج وقد أغضب كل منا بعضا من ذوي دينه"، فإذا سمحتم لي أود أن أبدي اعتراضي أولا على ما قيل من إننا لا نشعر بمشكلة البهائيين، وأقول "ما ينفعش نبقي احنا مبسوطين وإخواننا في الوطن عندهم مشكلة، وقبلها هما إخواننا في الإنسانية"، فهذا الكلام غير صحيح بالطبع، المفروض أن يكون انتماؤنا الأول لآدميتنا، فإذا كنت أنا آدميا وهو آدميا تكون الآدمية انتماءنا الرئيسي، ثم يأتي بعدها الانتماء الوطني، فلابد أن نهتم جميعا بمشكلتهم.

يوم حدثت مشكلة الرسوم الدنمركية أصدرت بيانا وأخذت موافقة حزب الغد عليه، وهو ينادي بالمطالبة بتشريع دولي يجرم التعرض للأديان وعقائد الأديان ورموز الأديان، على أن يقتصر ذلك على دعوة الدعاة، ومن يريد الدعوة لدينه فهو حر، فليقف ويقول "ديني عبارة عن واحد اثنين ثلاثة"، أو فليدع لنبيه ويقول أن ما يقال عنه نبيه "واحد اثنين ثلاثة عشرة"، ولا يتعرض للأديان الأخرى، وقلنا إننا موافقون أن ننزل بقيمة أدياننا لواقعة الهولوكوست التي لم يحسم التاريخ فيها أمره إلى الآن، وقلنا إن من يجرؤ على التشكيك فيها، بل على مجرد التشكيك في عدد ضحاياها يحاكم جنائياً، وبذلك نحل المشكلة الموجودة بين الناس وبعضهم البعض حين يحدث تعرض للأديان.

وأكثر ما يثير تعجبي بعض أخوتي المسلمين، يعني أنا أرى أن الدين الإسلامي من أجمل ما رأيت، وأنا معجب بمقولة فولتير عن استعداده للتضحية بعمره في سبيل إتاحة الفرصة لغيره في قول رأيه، حتى لو كان رأي الآخر ضد رأي فولتير، وأنا معجب جدا بآية في القرآن تقول: "يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولى دين"، فهنا يعطي الإسلام الحرية للأديان ... كل الأديان، حتى غير السماوية منها، أو التي لا يعترف الإسلام

بأنها سماوية، ويعطي لمن يتبعها الحرية في أن يتعبد، وأن يقيم دار عبادة يتعبد فيها، فكيف يتخلى بعض المسلمين عن هذا المبدأ الذي يفترض انه يعتبر قيمة عالية وقيمة عظمى في الدين الإسلامي؟!!!

أما الدستور المصري فقد صار للأسف مثل القميص المهلهل، الذي كلما رتقناه من جهة يتمزق من جهة أخرى، فهو يضع المواطنة في المادة الأولى، ليعود فيضع الشريعة الإسلامية في المادة الثانية، فكيف إذن نضع بعد ذلك الحقوق والواجبات في المادة الأربعين؟!!! المعروف أن مقدمة الدستور تجُبْ مؤخرته، أو أن المؤخرة تنساق وراء المقدمة، فحين نعكس الآية نكون "بنهرج"، نحن نحتاج أولا إعادة إقامة نظام دولة، نحن نحتاج رئيس دولة منتخبا بحق، لا عن طريق انتخابات مزورة، ومجلس شعب حقيقي لا محاطا بالتزوير، لابد أن نعترف أن حسنى مبارك أتى بالتزوير وأن مجلس الشعب تم بالتزوير، وكذلك مجلس المحليات.

فالخلاصة، إننا اليوم في حاجة إلى دولة، وفي حاجة قبلها إلى الأساس الذي ستقوم عليه. نحتاج لجنة تأسيسية لدستور محترم يساوي بين الجميع، وكما قال أستاذنا الجليل على حد قول الشرع "لا يفتى ومالك في المدينة"،

أعرف إنني لا يصح أن أتحدث في القانون بينما يجلس الدكتور فؤاد بجواري. لكن إذا سمح لي فنحن يجب علينا وضع الحد الأدنى والمعروفة بالاتفاق، ففي إحدى المرات- واسمحوا لي أن أتكلم بالبينة كما قال القرآن "إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا"- كنا في مؤتمر، وكان المهندس محمود عامر عضو مجلس الشعب عن الإخوان المسلمين حاضرا، وقال: "أنا قاعد مع زملائي في المدرسة، ولا أعرف من مسيحي ومن مسلم إلا لحظة حصة الدين المسيحي والإسلامي، فإما يقوم هو أو نقوم نحن"، فوقفت وقلت له: "إذا كانت هي دى اللي بتحسسك إن فيه آخر يبقى أنتم كإخوان مسلمين طالبوا بإلغاء مادة الدين، وطالبوا برفع النصوص القرآنية من مادة اللغة العربية، فده ها يقطع لسان الحكومة وها يلم الناس حواليكم، ده لو انتوا عايزين تلموا الناس"، للأسف لم يرد.

ثم قال لي في لقاء شخصي: "احنا بنعتمد على الناس" وبعد إذنكم لا أريد أن أكمل ما قال.

ندافع عن الحريات والمجتمع المدني

الأستاذ/ اسحق حنا[٣١]

سأتحدث في عجالة لأن من المؤكد أننا جميعا قد أصابنا الإرهاق. عنوان المؤتمر هو "المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني"، لكنني فوجئت بأننا نرسخ التمييز الديني، أنا في الحقيقة لا أحب التعليق على كل صغيرة و كبيرة، لكن ما طرحه الأستاذ ممدوح نخلة أثارني جداً، أولا: لأنه ينافى فكرة المؤتمر بشدة، وثانيا: لأنه يعيدني إلى ما قبل ١٤٠٠ سنة خلت، ما هذا الكلام عن الذمية الذي يقوله الأستاذ ممدوح نخلة؟!!! إن كان كما يقول انه مجرد بحث ولا غير بحث، فما هذا الكلام عن الجزية في هذا الزمان؟!!! هل سأعود للمطالبة بجزية أو عدمها أو لإلغائها؟!!! ما هذا الذي يقوله؟ لقد تقدم بنا الزمن للأمام وتجاوزنا هذه المسائل.فلماذا نلطم الخدود اليوم ونصيح ... كنا ندفع الجزية كنا نعامل كذميين ، أرى أن الأجدى لنا أن نطالب بمكتسبات جديدة

أما بالنسبة للمطالبة بإقرار الحرية في هذا البلد، فهذا ما يفترض أن أدافع عنه، وأطالب به، وأدفع حياتي ثمنا له، حرية الاعتقاد كاملة: أن أؤمن أو لا أؤمن، أكون مسيحيا أو مسلما، يخضع كل هذا لحرية الفرد في الاعتقاد، وأن يوجد قانون مدني يحكم كل الناس، لو كان لدينا قانون مدني عادل تسرى أحكامه على الجميع ما كان بيننا بهائي حزين ولا قبطي يحدث له مكروه، ستنتفي المشكلة في حالة وجود قانون مدني واحد غير مستمد من الدين، أيا كان هذا الدين، الأساتذة الذين طرحوا مسائل الجزية أو غيرها ثم علقت الأستاذة على المنصة وقالت: "هذه اجتهادات الفقهاء و ليس الدين"، أقول لهم: "لا يا سيدي ولو كان حتى هو رأى الدين، فأنا أرفضه أنا ارفض أن يحكمني الدين، سواء كان مسيحية أو إسلام، الدين لا يحكمني، يحكمني القانون اللي أنا أحطه أنا وأنت وأنت، نحن الذين يجب أن نضع قانونا يتناسب معنا ومع عصرنا وفكرنا، نستمده من الدين أهلا وسهلا، نستمده من قيمنا من ثقافتنا، مادمنا نرتضيه فإحنا موافقين عليه. القانون هو اللي

---

[31] أمين عام الجمعية المصرية للتنوير التي أسسها الشهيد الدكتور فرج فودة

يحكمني، أما معرفتي أو محبتي أو علاقتي بالقرآن أو بالإنجيل أو بغيره فهذه علاقة شخصية، أنا ارفض أن يحكمني القرآن وارفض أن يحكمني الإنجيل في الوطن، ولكن أنا أدين للقران أو أدين للإنجيل فهذه علاقتي الشخصية بهما، أنا حر، أكون مسلم، أو أكون مسيحي، أو لا أكون أيهما، أو أكون بدون دين، لا توجد مشكلة، لكن أنا علاقتي بالوطن علاقة مصلحة ماذا أعطي للوطن وماذا آخذ من الوطن؟ هنا تحكمني علاقة القانون المدني الذي أضعه أنا والناس" .

بعض المتحدثين تحدثوا عن من يُضغط عليهم من اجل أن يغيروا دينهم، في هذا أنا أقرر أني مع الحريات، وأنا أقوم بمساعدة المرغم على شيء. أنا لن أقول أن أولادي لو اتجهوا للإسلام سيحدث لهم كذا وكيت، مادام ابني ارتضى أن يدخل الدين الآخر سواء كان إسلاما أو مسيحية فأنا معه وليتصرف بحريته، يعني أنا مع وفاء قسطنطين لو كانت تريد أن تكون مسلمة، ومع محمد حجازي لو عايز يكون مسيحي بشرط أن يكون هذا بكامل رغبتهم وحريتهم وليسوا واقعين تحت ضغط احد ، وأنا أدافع عن حق أي شخص في انه يتصرف بكامل حريته ، نقطة أخيرة في مداخلتي تتعلق بفكرة أن يفتح الطرف الإسلامي أبواب الجنة لشخص مسيحي يريد أن يسلم أنا هنا لا استطيع أن أعيب على شخص يريد أن ينفق جميع أمواله لكي يدخل الناس للإسلام مثلاً، فهو حر مادام ينفق من حر أمواله، لكن لا يحق له أن يرغمني على ذلك، أخيرا اكرر أنا أدافع عن الحريات، وأدافع عن المجتمع المدني الذي يتعامل مع الجميع على أرضية وطنية بغض النظر عن أي انتماءات أخرى .

الزواج العرفي بين السلطة والإخوان

أستاذ/ محمد القمصاني

سأقاوم طبعاً الرغبة في قول كلام كثير، وسأختصر المسألة في نقاط وعناوين سريعة.

النقطة الأولي: انطلاقاً من العقيدة الإسلامية أقول إن الله عندما خلق إبليس كان يعلم أنه سيعارضه، ومع هذا خلقه، الله قَبِلَ المعارضة ويرفضها البشر الذين يفترض أن الله هو الذي خلقهم.

النقطة الثانية: أن ما حدث اليوم في نقابة الصحفيين علامة بارزة لابد من توضيحها، يوجد زواج عرفي ما بين السلطة وبين الإخوان المسلمين، وأنا أعلن أننا بلغنا مرحلة الفطام، وكما نقول بالبلدي، بالتعبيرات الشعبية الجميلة: "هما مهروشين في الحكاية دي. احنا شايفينهم وهما متجوزين عرفى"، واسمحوا بطرح أطروحة فكرية للتمييز داخل الدين الإسلامي ذاته، يعني أنا أتصور أن الشيعة يعانون من هذا التمييز الديني، وهذه أطروحة فكرية ربما تأتى الفرصة لمناقشتها وعرضها بشكل مناسب، قصدت أن أقول رأيا شخصيا قد يكون خطأ في معظمه، ألا وهو أن تكون المجموعة "مصريين ضد التميز" فقط، مع حذف "التمييز الديني".لأن أشكال التمييز كثيرة جدا.

أقول في النهاية لكل من يدعون أنهم يحملون توكيلات من الله، توكيلات من الخالق، أخطرهم بأن الله قد ألغى كل هذه التوكيلات. وشكراً

إلى أين تنطلق هذه الصرخة؟

أ.د/ محمد صادق[٣٢]

عندي نقاط سريعة خاطفة حتى أدفع الملل عن الحضور وعن نفسي أيضا، هذه المؤتمرات تمثل صرخة، فإلى أين تنطلق هذه الصرخة ومن أين نسمع صداها؟ إذا كنا نطمع أن نسمع صدى الصرخة داخل مصر فهذه علامة إيجابية وحميمة، ولابد لأهل البيت الواحد أن يجتمعوا ويبحثوا مشاكلهم، أما إذا كانت الصرخة يراد بها – كما سمعت في بداية المؤتمر اليوم- أن تكون يوما تاريخيا، فلقد تساءلت في نفسي: "ما دلالة هذا اليوم التاريخي؟" فإذا بي أفهم أمرا، وربما يكون فهمي خاطئا، وأتمنى هذا.

قيل أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من حقه إذا ما اجتمع محفل وادعى أن حقوق الإنسان لديه منتهكة من حقه أن يستقوى بالآخر من الخارج، وهذه هي الكارثة، علي من سيستقوى؟ ليس على مصر، لأن مصر مقبرة الغزاة دائماً.

آخر شيء أود قوله إن الديمقراطية هي الحل، كل الصيحات، حقيقة كل الصيحات، وهذه النبرة الانفعالية تؤلمني، فأنا لا أحب الصياح لأننا بصدد مؤتمر يتناول مشكلة يبحث أهلها عن حلها إذن لماذا نتوتر؟ لماذا يتشنج البعض في الكلام؟ لماذا يستفز بعضنا بعضاً ونحن أبناء وطن واحد، ومحال أن يرضى مسلم أو قبطي بأن تنتهك حرمة جاره الذي عاش معه سنوات، أو أن يرى ابن جاره يذهب إلى المستشفى ولا يذهب لزيارته، فمنذ متى كانت هذه المعاملة بين المصريين؟!!

الأقباط والمسلمون عنصرا هذه الأمة الواحدة، الديمقراطية هي الحل، لابد أن نطرح مطالبة بالديمقراطية، وبأن يجلس الجميع مع بعضهم البعض بلا حساسية مفرطة، فتحل المشكلة، وآخر ما قاله الدكتور فؤاد إن نبرة وثقافة الفتنة واردة إلينا من الخارج فلنحذرها، فان الحريق سيبتلع الجميع وأعوذ بالله منه.

---

[32] أستاذ بكلية اللغات الشرقية والآداب في روسيا الاتحادية

الفصل الثالث:

التمييز في المجتمع
أشكاله وأسبابه ونتائجه

الحالة الدينية في مصر بين التعايش والتمييز

"قراءة عبر التاريخ"

د/ عماد أبو غازي[٣٣]

١- تقديم

تحاول هذه المداخلة تقديم قراءة عبر التاريخ للحالة الدينية في مصر، وتأرجحها من التعايش بين العقائد الدينية المختلفة على أساس من القاعدة الذهبية للحضارة المصرية التي تقوم على التعددية والتجاور بين الأفكار، إلى حالات الاحتقان والتوتر المستند على أفكار التمييز الديني وممارساته.

إن المداخلة ليست دراسة تاريخية تتبع مظاهر التمييز الديني ـ أو عدم التمييز ـ عبر العصور، بل استقراء لمشاهد من لحظات متفرقة عبر التاريخ المصري الممتد لآلاف السنين في محاولة لاستقصاء أسس التعايش وتقبل الاختلاف، وفي المقابل أسس التمييز الديني وإعلاء قيم الطائفية.

لقد مر التاريخ المصري الطويل المعروف لنا بمرحلتين كبيرتين، تمتد المرحلة الأولى منذ توحيد مصر في الألف الرابع قبل الميلاد وتستمر إلى أواخر القرن السادس قبل الميلاد، وعلى وجه التحديد إلى عام ٥٢٦ قبل الميلاد عندما احتل الفرس مصر للمرة الأولى، وتمتد المرحلة الثانية من تلك اللحظة إلى يومنا هذا، كانت المرحلة الأولى مرحلة صعود مستمر تتخلله لحظات انكسار تطول أو تقصر، وكانت المرحلة الثانية مرحلة تراجع وتدهور تتخلله محاولات نهوض عادة ما تعقبها انكسارات جديدة.

---

[33] باحث في التاريخ والوثائق، وأستاذ مساعد في جامعة القاهرة، ومسئول عن اللجان الثقافية في المجلس الاعلى للثقافة.

في المرحلة الأولى كانت مصر كيانا سياسيا وحضاريا يحكمه المصريون، بني المصريون القدماء خلال تلك المرحلة أسس دولتهم الموحدة وحددوا حدودها، وشيدوا حضارتهم التي كانت واحدة من أهم الحضارات الإنسانية في العصور القديمة، ووضعوا نظاما قيميا متطورا قامت عليه تلك الحضارة.

وفي المرحلة الثانية فقدت مصر استقلالها السياسي وتوالى على حكمها غزاة ومستعمرون وأسر حاكمة أجنبية، فكانت تتأرجح ما بين ولاية في إمبراطورية كبرى تحكم من بيرسيبوليس أو روما أو القسطنطينية أو المدينة أو دمشق أو بغداد أو اسطنبول، أو مركز لدولة كبرى تحكمها أسر حاكمة أجنبية مثلما كان الحال في زمن البطالمة والدولة الفاطمية ودولتي المماليك البحرية والبرجية، أو تخضع لأسر حاكمة أجنبية تسعى للاستقلال الذاتي داخل إمبراطوريات كبرى في طريقها للانهيار مثلما كان الحال مع الطولونيين والإخشيديين والأيوبيين وأسرة محمد علي.

في المرحلة الأولى كانت التعددية الثقافية والدينية سمة أساسية من سمات الثقافة المصرية التي بدأت مع بداية حضارتنا، والتعددية الدينية لا تعني آلهة متعددة فقط وإنما تعدد المعتقدات الدينية وتعايشها معا، فقد أدرك المصري القديم منذ زمن سحيق أن حضارته الزراعية النهرية في الوادي والدلتا لابد أن تستند على وحدة قوية وتماسك سياسي واجتماعي، ولما كانت مصر القديمة تكوين قام على اتحاد تكوينات اجتماعية سياسية متعددة ومختلفة، كان احترام التعددية والاختلاف أساسا مهما للحفاظ على الكيان المتحد للدلتا والوادي، هذا ما أدركه المصري القديم بعد سنوات طويلة من تجارب الانقسام والاتحاد، الحرب والسلام. ومنذ تحققت الوحدة الأخيرة في عهد نارمر عرفت الأرض السوداء، كمت، التي أصبح اسمها فيما بعد مصر، القاعدة الذهبية، الوحدة من خلال التنوع، خصوصا التنوع الثقافي والتعدد الديني، ومحاولة اخناتون لفرض ديانة واحدة على المجتمع كانت استثناء بين قوسين في التاريخ المصري الطويل الممتد قبل الاحتلال الفارسي، وكانت المحاولة محاولة فاشلة بسبب عدم تقبل المصريين لها، قبل أن يسقطها كهنة آمون.

سمة أخرى من السمات التي تميز الثقافة المصرية سمة التجاور في الثقافة، تلك السمة التي تساعد على النجاح في تحقيق التعايش بين الأفكار والعقائد المختلفة في مصر، فالأفكار تتجاور بعضها إلى جانب بعض، فنحن لا

نتخلص أبدا من القديم وإنما نضع الجديد بجوار القديم بدون تطاحن، تتعايش القيم الجديدة جنبا إلى جنب مع القيم القديمة، وتتغلغل الأفكار القديمة داخل نسيج الأفكار الجديدة، فعلى سبيل المثال، ما زالت آثار العقيدة الأوزيرية متجسدة في معتقدات الدين الشعبي لدى المصريين مسيحيين ومسلمين وفي ممارساتهم، أي لدى أغلبية المصريين، بعد أن أعيد أنتاج هذه العقيدة/الأسطورة داخل العقائد الجديدة، وهذه السمة أو الخاصية كانت تساعد دوما على تحقيق التعايش الديني واستبعاد الاحتقان.

والسمة الثالثة في الثقافة المصرية في مرحلة التكوين كانت قبول الآخر طالما لا يحاول هذا الآخر فرض نفسه أو محو الشخصية المصرية وطمسها.

هذه السمات الثلاثة جعلت اضطهاد المختلفين دينيا أو حتى التمييز الديني ظواهر استثنائية في مرحلة طويلة من تاريخ مصر، هي المرحلة الأولى من التاريخ المصري التي تمتد حتى عام ٥٢٦ ق.م..

عندما دخلت مصر في مرحلة التراجع التاريخي الطويل فقدت تدريجيا بعض سمات ثقافتها في مرحلة التكوين.

٢- التأرجح بين التعايش والتمييز

في المرحلة الثانية انتشرت في مصر تدريجيا الديانات السماوية التي وفدت على البلاد من غرب آسيا، وإذا كانت اليهودية قد دخلت مصر منذ فترة مبكرة إلا أنها لم تنتشر فيها انتشارا واسعا، وظلت بسبب طبيعتها غير الدعوية محصورة تقريبا في معتنقيها الوافدين من غرب آسيا وسلالتهم، بينما اعتنق أغلب المصريون المسيحية حتى سادت خلال القرون الثلاثة الأولى للميلاد، وفي بدايات القرن السادس الميلادي أغلق أخر معبد مصري قديم ببلاد النوبة، وبعدها بقرن دخل الإسلام إلى مصر في إطار ما عرف تاريخيا بحركة الفتوحات الإسلامية، وأخذ الإسلام ينتشر تدريجيا إلى أن أصبح دينا لغالبية المصريين.

وفي الممارسة التاريخية تميزت الديانات الثلاثة بمواقف متشددة تجاه الاختلاف الديني، وإذا كان المسيحيون المصريون قد تعرضوا للاضطهاد في

القرون الأولى لانتشار الدين الجديد في مصر على يد الرومان، ووصل الاضطهاد لذروته في عصر الإمبراطور دقلديانوس، ذلك العصر الذي يعرف بعصر الشهداء، فإن المسيحيين المصريين قد مارسوا الاضطهاد و التمييز ضد مخالفيهم لفترة محدودة بعد أن اعترفت الدولة الرومانية بالمسيحية، وكانت هيباتيا السكندرية عالمة الرياضيات أبرز ضحايا هذه الفترة، لكن سرعان ما تعرضت الكنيسة المصرية وأتباعها للاضطهاد على يد السلطات البيزنطية التي كانت تحكم مصر، وعلى يد الكنيسة الرسمية للدولة التي اختلفت معها الكنيسة المصرية ــ كنيسة الأقباط الأرثوذكس ــ عقائديا وسياسيا.

وفي العصر الإسلامي شهدت مصر تذبذبا بين التعايش والتمييز، بل في الزمن الواحد كانت تتجاور مظاهر التعايش إلى جانب ممارسات التمييز الديني، ومما تكشف عنه الوثائق والمصادر التاريخية التي وصلت إلينا من ذلك العصر حالة التذبذب تلك، ومن خلال استعراض بعض الأمثلة مما تقدمه الوثائق نستطيع أن نتبين تلك الحالة.

فمن خلال وثيقة عقد بيع منزل ترجع إلى القرن الرابع الهجري يتبين بجلاء أن مصر لم تعرف ظاهرة الفصل الديني بين مناطق سكن المسلمين والمسيحيين في المدن والقرى المصرية، بل كان الجميع يعيشون متجاورين، فعندما تحدد الوثيقة حدود المنزل المباع وصاحبه مسلم كما يتضح من اسمه: خليفة بن يمن المقدامي ، نجد أن منزلين من المنازل المجاورة له يملكها ويسكنها مسيحيين: عبد المسيح القزاز وبرمودة، أما المنزل الثالث فيملكه مسلم هو مروان بن أبو علي.

ومن المظاهر التي تدل على شكل من أشكال العلاقة التي تقوم على المودة والتي نستشفها من الوثائق، حرص القضاة الشرعيين عند تحرير وثائق يكون أحد أطرافها مسيحي أو يهودي على استخدام صيغة "الصلاة على جميع الأنبياء والمرسلين" بدلا من صيغة "الصلاة على سيدنا محمد وآله وصحبه".

ومن العصور التي شهدت حالة من التعايش بين المصريين باختلاف أديانهم، معظم فترات العصر الفاطمي، ففي ذلك العصر تولى الوزارة في مصر وزراء مسلمون ومسيحيون ويهود، وكانت مصر كلها تحتفل بأعيادها

جميعا، الكل يحتفل بأعياد الكل، فكان المسيحي يحتفل بعيد الفطر وعيد الأضحى والمولد النبوي الشريف مع المسلمين، وكان المسلم يحتفل بعيد الميلاد المجيد وعيد الغطاس وعيد القيامة مع المسيحيين، ويحتفل الجميع معا بوفاء النيل والنيروز، كانت كل أيام المصريين أعيادا وأفراحا، وكانت كل أعيادهم مليئة بالبهجة والجمال والحيوية للكبار والصغار والرجال والنساء.

وعن هذا الموضوع يقول شيخ مؤرخي مصر تقي الدين المقريزي في كتابه "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" عند ذكره للأيام التي كان الخلفاء الفاطميون يتخذونها أعيادا ومواسم تتسع بها أحوال الرعية وتكثر نعمهم، إنه كان لهم طوال السنة مناسبات مختلفة للاحتفال حدد منها سبعة وعشرين مناسبة دينية – إسلامية أو مسيحية – فضلا عن المناسبات السياسية التي ترتبط بأحداث مهمة للدولة الفاطمية والمناسبات المرتبطة بعادات المصريين وتقاليدهم منذ أقدم العصور، هذا غير أيام الركوبات، وهي الأيام والتي كان الخليفة الفاطمي يخرج فيها بموكبه الى المتنزهات المحيطة بالقاهرة، كان ذلك في يومي السبت والثلاثاء من كل أسبوع، إضافة إلى ثلاث مرات في السنة كان الخليفة يخرج فيها لأداء صلاة الجمعة في المساجد الجامعة الثلاثة الكبرى الأزهر وجامع الحاكم وجامع عمرو، وفي كل عيد أو مناسبة احتفالية أو ركبة من ركبات الخليفة، كانت الأموال والهدايا توزع من الدولة على الرعايا، وكان الناس يمارسون في الشوارع والمتنزهات أشكال الاحتفالات الخاصة بهم والتي تختلف من مناسبة إلى أخرى.

ويتحدث المقريزي عن الاحتفال بعيد الميلاد المجيد في أيام الدولة الفاطمية، مؤكدا أن الدولة كانت تعتبر هذا العيد من بين الأعياد الرسمية التي كانت تفرق فيها الأطعمة من قصر الخليفة على أرباب الرسوم من الأمراء وكبار رجال الدولة من المدنيين والعسكريين وعلية القوم عموما، ويعدد الأطعمة التي كانت توزع في ذلك اليوم ما بين أنواع الحلوى والأسماك، فيذكر من تلك الأطعمة "الجامات من الحلاوة القاهرية، والمثارد التي فيها السميذ، وقربات الجلاب، وطيافير الزلابية، والسمك المعروف بالبوري".

واللافت للنظر أن وصف المقريزي للاحتفال الرسمي بعيد الأضحى المبارك في عصر الدولة الفاطمية لا يختلف كثيرا عن الاحتفال بعيد الميلاد المجيد من حيث توزيع الأطعمة والعطايا على أرباب الدولة، وكان أهم ما

يميز عيد الأضحى موكب الخليفة لصلاة العيد، وطقوس ذبح الأضحية وتوزيعها، وظل الاحتفال الأهم المرتبط بعيد الأضحى في مصر، تلك الطقوس المصاحبة لخروج قافلة الحج المصرية في طريقها إلى الحجاز خاصة طوال القرون التي كانت كسوة الكعبة ترسل فيها من مصر، وقد ارتبطت الكسوة بمصر منذ أقدم العصور وكانت الأقمشة التي تكسو الكعبة تسمى قباطي نسبة إلى الأقباط الذين اشتهروا عبر العصور بصناعة أجود الأقمشة، وقد ظلت مصر ترسل كسوة الكعبة إلى الحجاز إلى أن منعتها الحكومة السعودية أثناء الأزمة في العلاقات بين البلدين في زمن الملك سعود والرئيس عبد الناصر.

ومن بين الأعياد التي ذكرها المقريزي كمناسبة للاحتفال الرسمي في العصر الفاطمي، خميس العهد الذي يسبق عيد القيامة أو عيد الفصح بثلاثة أيام، وكان من مظاهر احتفال الدولة بخميس العهد في ذلك العصر ضرب الدنانير الذهبية وتفرقتها على رجال الدولة وعلى من يحصلون على رواتب منتظمة أو عطايا من الخليفة، كهدية منه في هذه المناسبة الدينية المسيحية الجليلة.

وكان الناس في مصر يسمون خميس العهد باسم خميس العدس، لأن المسيحيين كانوا يطبخون في هذا اليوم العدس المصفى، وفي زمن المقريزي في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر كان خميس العدس الذي هو بداية الاحتفال بأيام الأعياد المسيحية المتوالية التي تنتهي بعيد القيامة، كان هذا اليوم من جملة المواسم العظيمة حسب قول المقريزي، "فيباع فيه في أسواق القاهرة من البيض المصبوغ عدة ألوان ما يتجاوز حد الكثرة، فيقامر به العبيد والصبيان والغوغاء، ويهادي المسيحيون بعضهم بعضا، ويهدون إلى المسلمين أنواع السمك المنوع مع العدس المصفى والبيض"، وكانت الاحتفالات تستمر حتى يوم الأحد الذي يوافق عيد القيامة الذي يفطر في ليلته المسيحيون، وكان الناس يحتفلون في الأحد التالي للفصح بيوم حد الحدود وفيه يجددون الآلات والأثاث والملابس ويباشرون الاحتفالات الدنيوية بعد انتهاء الصوم، وربما كان هذا الاحتفال الأخير هو الاحتفال المصري القديم بأعياد الحصاد والربيع أي عيد شم النسيم، والذي ارتبط بعد اعتناق المصريين للمسيحية بعيد الفصح، ففي أعياد الحصاد كان المصريون ـــ وما زالوا ـــ يأكلون إلى جانب البصل والملانة والترمس، الفسيخ والبيض الملون، وهما من المأكولات التي يصوم عنها المسيحيون،

ومن هنا فقد كان من الضروري أن تأتي احتفالات الحصاد والربيع بعد الانتهاء من الصوم، ويبدو أن المصريين باختلاف أديانهم قد أضافوا بعد ذلك احتفال شم النسيم إلى احتفالات عيد القيامة، وجعلوا هذا الطقس المصري في اليوم التالي مباشرة له، أي في يوم الاثنين، ويشير المؤرخ الكبير إلى أن هذه الاحتفالات قد تراجعت بسبب ما حل بالناس من أزمات اقتصادية طاحنة في زمن السلطان فرج بن برقوق.

أما عيد الميلاد المجيد فيبدو أن الاحتفال الرسمي به قد توقف قبل ذلك، فقد توقفت الدولة بعد زوال الخلافة الفاطمية وقيام دولة الأيوبيين عن الاحتفال بعيد الميلاد المجيد، مع توقف كثير من مظاهر البهجة في حياة المصريين، لكن العيد ظل عيدا لكل المصريين لسنوات طويلة، عيد للمصريين مسلمين ومسيحيين، ويذكر المقريزي من أساليب احتفال المسيحيين في عيد الميلاد "اللعب بالنار"، ويقول أيضا عن مظاهر الاحتفال بعيد الميلاد التي كان المصريون جميعا مسلمين ومسيحيين يمارسونها، والتي عاصرها بنفسه: "وأدركنا الميلاد بالقاهرة ومصر وسائر إقليم مصر موسما جليلا، يباع فيه من الشموع المزهرة بالأصباغ المليحة والتماثيل البديعة بأموال لا تنحصر، فلا يبقى أحد من الناس أعلاهم وأدناهم حتى يشترى من ذلك لأولاده وأهله. وكانوا يسمونها الفوانيس، ويعلقون منها في الأسواق بالحوانيت شيئا يخرج عن الحد في الكثرة والملاحة. ويتنافس الناس في المغالاة في أثمانها، حتى لقد أدركت شمعة عملت فبلغ مصروفها ألف درهم وخمس مائة درهم فضة، عنها يومئذ ما ينيف على سبعين مثقالا من الذهب"، كما يذكر أنه شاهد المتسولون في الطرقات أيام هذه المواسم "وهم يسألون الله أن يتصدق عليهم بفانوس، فيُشتري لهم من صغار الفوانيس ما يبلغ ثمنه الدرهم وما حوله"، ويبدو أن الاحتفال بدء يتراجع مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي ضربت مصر في القرن الخامس عشر، ويقول في ذلك: "ثم لما اختلت أمور مصر، كان من جملة ما بطل من عوائد الترف عمل الفوانيس في الميلاد إلا قليلا".

كذلك تكشف الوثائق التي ترجع إلى عصر المماليك أن الدولة كانت تمنح الأديرة مساحات من الأراضي الزراعية على سبيل الرزق، ونظام الرزق أحد أشكال الحيازة الزراعية التي عرفتها مصر في العصور الوسيطة، فهي أراضى كانت الدولة تمنح حق استغلالها والاستفادة من ريعها لجهة من الجهات الخيرية الدينية أو الخدمية، مثل: المساجد والخانقاوات والأديرة

والمدارس والمارستانات، أو كانت تمنحها لشخص من الأشخاص الذين يؤدون خدمات عامة للدولة أو للناس، كالمدرسين والفقهاء وخطباء المساجد والقضاة، أو لذرية هؤلاء الأشخاص، دون أن يمتلك أيا من الحائزين للرزق رقبة الأرض، وهى من هذه الزاوية بالتحديد تشبه الأوقاف الخيرية التي توقف من أملاك بيت المال، بينما تختلف الرزق الإحباسية عن الأوقاف من أملاك بيت المال في عدة جوانب دقيقة، منها: إن الرزق يجوز استردادها، بينما الأوقاف لا يجوز حلها في أغلب الأحيان، كما أن الوقف من أملاك بيت المال يصدر عن السلطان أو من يوكله بحجة وقف محكوم بها لدى أحد القضاة الشرعيين، بينما تمنح الرزقة الإحباسية بمرسوم من الأمير الدوادار الكبير عادة، كما أن الأوقاف تخرج من ملك بيت المال بينما تظل الرزق الإحباسية في ملكه من الناحيتين الشرعية والفعلية، والأصل أن تكون هذه الرزق معفاة من الضرائب، وتحصل الجهة المستفيدة أو الشخص المستفيد على ريعها بالكامل.

ومن أواخر عصر المماليك تصادفنا في الأرشيف الكرواتي وثائق لمعاهدات تجارية وقنصلية بين سلطنة المماليك ومدينة دوبرفينيك (راجوزاة) التي تقع على البحر الأدرياتيكي تنص صراحة على إلغاء التمييز الديني في التجارة والعمل، فتسمح للراجوزيين القادمين إلى الإسكندرية بالتجارة مع من يختاروه من تجار وكراء من يرغبون فيه من عمال بغض النظر عن دينهم سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود.

وفي المقابل نرى أشكالا تميزية أخرى تظهر في الوثائق مثل: شيوع استخدام مصطلح الهالك عند الحديث عن من يموت من المسيحيين أو اليهود بدلا من استخدام المرحوم أو المتوفى، وهي صيغة تمييز لفظي واضحة الدلالة تنطلق من أن المسلم فقط هو الذي يحتمل أن يدخل الجنة.

كذلك تسمية كنيسة القيامة باسم "قمامة النصارى" في بعض وثائق ترجع إلى أواخر عصر المماليك، والغريب أن الوثائق التي تسمي الكنيسة بهذه التسمية، وثائق صادرة عن الدولة بهدف حماية الكنيسة وتأمين طرق الحج إلى بيت المقدس، فبنفس القدر الذي تتحدث فيه الوثائق والمصادر التاريخية عن حالات من التعايش التي يظهر فيها المصريون ككيان واحد متماسك، يمكن أن نرصد من خلال المصادر التاريخية حالات صارخة للتمييز الديني،

وحالات متعددة تعرض فيها غير المسلمين، بل حتى المسلمين المختلفين مذهبيا للتمييز الذي يصل في حالات كثيرة إلى الاضطهاد.

لكن بعيدا عن الحالات التي يمكن رصدها هنا أو هناك، والتي يمكن أن يستخدم بعضها من يريد التدليل عن حالة من الوئام سادت عبر التاريخ المصري في العصور الوسطى، ويستخدم بعضها في التدليل على التمييز الديني والاضطهاد الذي تعرض له غير المسلمين في العصور نفسها، تبقى حقيقة لا جدال فيها وهي أن البنية التشريعية التي سادت تلك العصور كانت تميزية، ولنأخذ نموذجا واحدا من تلك البنية: الضرائب، وسأترك الجزية جانبا، مقتصرا على الضرائب على الأرض الزراعية والضرائب على التجارة، كان المسلم يدفع ضريبة العشر كضريبة على الإنتاج الزراعي وكما هو واضح من اسمها فإنها تصل إلى ١٠% بينما يدفع غير المسلم ضريبة الخراج التي يمكن أن تصل إلى ٥٠%، أما عشور التجارة فكان المسلم يدفعها بقيمة ربع العشر والكتابي من أهل البلد نصف العشر ومن خارج البلد يدفع العشر كاملا.

لقد كانت هذه طبيعة العصور الوسطى في الشرق وفي الغرب، إمبراطوريات ودول تقوم على أساس العرق أو الدين أو المذهب، علاقة الحاكم بالمحكوم تقوم على أساس الرعوية لا على أساس المواطنة، ومن هنا فلا يمكن محاكمة تلك العصور بمنطق اليوم وقيمه، لكن المشكلة تأتي عندما تستمر قيم تلك العصور في التحكم في حياتنا اليوم.

٣- الدولة الحديثة

لقد استمر ذلك الوضع طوال العصر العثماني، لكن مع بوادر تكوين الدولة الحديثة في مصر بدأت قيم ومفاهيم جديدة تستند إلى مبدأ المواطنة تحل تدريجيا محل قيم العصور الوسطى التي حكمت حياتنا لقرون طويلة، كان الصدام الأول مع الغرب في العصر الحديث من خلال الحملة الفرنسية (١٧٩٨ــ ١٨٠١) محفزا للروح القومية المصرية ولاستعادة وعي المصريين بكيانهم القومي المستقل، وربما كان مشروع المعلم يعقوب المثير للجدل بين المؤرخين بادرة مهمة في هذا الاتجاه، لكن هذا التحول ما كان له أن يتحقق إلا بوجود أسس فكرية واجتماعية واقتصادية تمهد له، لقد كانت

هناك حركة همام في الصعيد وتجربة علي بك الكبير الاستقلالية، والهبات الشعبية المتوالية في القاهرة والتي وصلت ذروتها في ثورة يوليو ١٧٩٥، فضلا عن تحولات فكرية وثقافية كان من علاماتها البارزة أزهري مختلف مثل الشيخ حسن العطار، لكن التحول الجوهري لم يأخذ مجاله في التطور إلا مع ثورة القاهرة في مايو ١٨٠٥ والتي جاءت بمحمد علي حاكما على مصر في إطار الدولة العثمانية، من يومها بدأت التحولات في المجتمع المصري تأخذ مسارها في اتجاه إقامة دولة حديثة على أساس المواطنة.

شهد عصر محمد علي وضع أسس بناء الدولة القومية الحديثة في مصر، تلك الأسس التي كانت تمهد لإلغاء التمييز الديني، وكان إقرار التجنيد الإجباري وإنشاء المدارس الحديثة وتأسيس المؤسسات الثقافية للدولة القومية خطوات على الطريق، وفي عصر سعيد باشا تقرر إلغاء الجزية في خطوة مهمة في اتجاه إقرار أسس المواطنة، كما كان الفرمان العثماني ـ سيئ السمعة ـ لبناء الكنائس ودور العبادة لغير المسلمين في وقتها خطوة على طريق تحسين شروط بناء الكنائس والمعابد.

إلا أن التغييرات التشريعية والمؤسسية على أهميتها لا تكفي وحدها لبناء الدولة الحديثة التي تحكمها أسس المواطنة، لقد كان الأمر يحتاج إلى انصهار السبيكة المصرية من خلال النضال الديمقراطي والوطني كي تتأسس قواعد المواطنة.

وهناك محطات يمكن التوقف عندها في هذا السياق، أبرزها الحركة الوطنية الديمقراطية في عصر إسماعيل، تلك الحركة التي جمعت المصريين باختلاف أديانهم، لقد جمعت المسلمين والمسيحيين واليهود في حركة واحدة من أجل المطالبة بالحياة النيابية والدستور وإنهاء التدخل الأجنبي في شئون البلاد، لقد كان من بين من وقع على العريضة الوطنية وقتها رؤساء الطوائف الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية.

المحطة الثانية المهمة هي ثورة ١٩١٩، الثورة الشعبية الكبرى في تاريخ مصر، والتي رفعت شعارا علمانيا حكم حياتنا السياسية طوال الحقبة الليبرالية، شعار: "الدين لله والوطن للجميع"، وفي علم الثورة الذي حمل شعار الهلال والصليب تعبيرا عن وحدة المصريين، كذلك تجسدت قيم وحدة الأمة من خلال التعبيرات الفنية للثورة خصوصا أغاني سيد درويش والتي

أكدت العديد منها على معاني وحدة المصريين باختلاف أديانهم، فعلى سبيل المثال قال في مطلع النشيد الذي ألفه ولحنه خصيصا لاستقبال الزعيم سعد زغلول يوم عودته من المنفي:

مصرنا وطنا سعدها أملنا كلنا جميعا للوطن ضحية
أجمعت قلوبنا هلالنا وصليبنا أن تعيش مصر عيشة هنية

وفي نشيد "فليعش وطنا" القريب جدا في كلماته ولحنه من نشيد مصر القومي الذي أعده لاستقبال سعد، وكان قد كتبه ولحنه ليكون ضمن ألحان رواية كليوباترا ومارك أنطونيو إلا أن منيرة المهدية حذفته، يقول في مطلعه:

فليعش وطننا وحدته أملنا كلنا جميعا للوطن ضحية
نجمع صليبنا ويا هلالنا في حبك أنت يا حرية

وفي لحن الكشافة المعروف بقوم يا مصري، ينشد:

حب جارك قبل ما تحب الوجود
إيه نصارى ومسلمين قال إيه ويهود
دي العبارة نسل واحد م الجدود

وفي النشيد الوطني والذي أخذت عبارته الأولى من النشيد الخديوي الذي يعود إلى عصر إسماعيل تقول كلمات المقطع الأخير:

فلينزل غضب الشعب على من يتصدى للوطنية
وتحيا مصر الاستقلال وتحيا فيها القومية

كانت الحقبة الليبرالية في تاريخ مصر قياسا إلى ما قبلها وما بعدها فترة ذهبية فيما يتعلق بقيام الدولة على أساس المواطنة، الأساس الوحيد الذي يمكن أن يقضي التمييز الديني، عرفت الانتخابات النيابية في تلك الحقبة مرشحين مسيحيين يفوزون على أساس انتمائهم الحزبي وليس على أساس انتمائهم الديني، بل كان من الممكن أن يتولى مسيحي رئاسة مجلس النواب، عرفت وزراء مسيحيين ويهود دون نظر إلى منطق الحصص الوزارية الثابتة، عرفت أعضاء قياديين في الأحزاب لا يسأل أحد عن دينهم أو عقيدتهم ولكن عن انتمائهم الحزبي ومواقفهم السياسية، عرفت رئيس وزراء هو مصطفى باشا النحاس يرفض أن تأخذ مراسم تنصيب الملك شكلا دينيا

ويصر على مدنية الدولة، عرفت تلك الحقبة أسماء لمعت في السياسة والفكر من غير المسلمين من أمثال: ويصا واصف ومكرم عبيد ويوسف قطاوي وإبراهيم فرج وعزيز مرهم وسلامة موسى وغيرهم كثيرين.

كانت تلك هي الروح التي تسود مختلف مجالات الحياة المصرية، لم يكن سؤال الهوية الدينية سؤالا مطروحا، بل كان الانتماء الوطني يجمع المصريين جميعا، وحتى مع ظهور جماعة الأخوان المسلمين ومحاولاتها إشاعة الروح الدينية في مواجهة الروح المدنية للدولة والمجتمع لم تنجح في ذلك إلا نجاحا محدودا، كان المجتمع يتقبل ببساطة ورحابة الاختلاف الديني في إطار الجماعة الوطنية، كانت المؤسسات الدينية ودور العبادة الإسلامية والمسيحية واليهودية قائمة متجاورة بلا مشاكل، وعندما ظهرت البهائية واعتنقها بعض المصريين لم يجد المجتمع غضاضة في وجود المحافل البهائية ولا في الاعتراف بمعتنقيها باعتبارهم جزء من الجماعة الوطنية، بل حتى اللادينيين والملحدين كان بإمكانهم أن يجهروا بمواقفهم ــ في بعض الأحيان ــ ويجدون من يتصدى لهم بالرأي والكلمة لا بالمحاكمات أو بالسلاح.

٤- نظام٢٣ يوليو وتآكل الدولة المدنية

لكن مع انقلاب يوليو ١٩٥٢ بدأت الصورة تتغير تدريجيا، بدأت أسس الدولة المدنية تتآكل لصالح دولة استبدادية تؤصل لنفسها مرجعية دينية، وتبحث عن أسس إسلامية لسلوكها السياسي، فعندما تصدر قوانين الإصلاح الزراعي يبدأ الحديث عن المبدأ الإسلامي "الأرض لمن يزرعها"، وعندما تصدر قرارات يوليو الاشتراكية تعلو الأصوات التي تتكلم عن اشتراكية الإسلام، وعندما يتم التراجع عن هذه وتلك فإن المبرر يكون احترام الإسلام للملكية الخاصة، إذن أصبحت المرجعية الدينية هي الأساس، حتى في تلك الفترات التي شهدت صدامات عنيفة بين نظام يوليو وجماعة الإخوان المسلمين كانت الدولة تحول أن تؤسس لتصرفاتها على أسس دينية إسلامية، لقد دخلت الدولة في منافسة مع تيارات الإسلام السياسي على من منهم يمثل الإسلام أكثر من الأخر.

وعلى مستوى الممارسة الفعلية بدأت حالة التعايش الديني تتراجع شيئا فشيء، فبدأ التضييق على اليهود المصريين وقد ساعد على ذلك بالطبع

الاستعمار الصهيوني لفلسطين، ثم أغلقت الدولة المحافل البهائية، وتراجع تدريجيا تمثيل غير المسلمين في المجالس النيابية عبر الانتخاب، وعادت الدولة لتتعامل مع المسيحيين من خلال الكنيسة كممثل لهم مثلما كان الحال في العصور الوسطى، وتراجع وجود المسيحيين في المناصب العامة بشكل لافت للنظر، وبدأت أجهزة الدولة تمتنع عن إصدار بطاقات الهوية للبهائيين، وترفض إثبات تغيير الديانة لمن انتقل من الإسلام إلى دين آخر، وتكررت في السنوات الثلاثين الأخيرة إحالة مواطنين إلى المحاكم بسبب معتقداتهم الدينية، ومنهم مسلمين مختلفين في تفسيرهم للإسلام.

وعلى مستوى الشارع المصري تصاعدت حدة الاحتقان الطائفي بشكل لافت للنظر، فلا يكاد يمر شهر إلا ونسمع عن حادث طائفي هنا أو هناك، مرة يكون السبب فتاة مسلمة تحولت إلى المسيحية، ومرة أخرى بسبب فتاة مسيحية تحولت إلى الإسلام، مرة زوجة راهب تتركه وتختفي فيُتهم مسلمون من زملائها في العمل بإخفائها، ومرة تنطلق إشاعة كاذبة حول مصففة شعر مسيحية حولت ابنة خطيب مسجد إلى المسيحية، وتثار من مثل هذه الأمور الصغيرة مشكلات كبرى تهدد الوطن ووحدته، رغم بساطة هذه الأمور ومحدوديتها، فلا الإسلام سيتأثر لو تركه عشرة أو مئة أو حتى ألف من معتنقيه، ولا المسيحية كذلك، فضلا عن أن حرية اختيار المعتقد الديني وتغييره حق أصيل من حقوق الإنسان لا ينبغي أن يخضع لقيد أو لابتزاز متطرفين دينين من هنا أو هناك، وإذا تغيرت القناعة الدينية لإنسان، فما جدوى عدم الاعتراف بهذا التغيير، وهل إذا فرضنا على شخص أن يظل على دين معين على الورق بخلاف معتقده سيكسب الدين شيء، وإذا كان المعتقد الديني أصلا علاقة بين الإنسان وربه، فمن نخدع إذا بموقفنا هذا ومن نرضي؟ إننا لا نخدع إلا أنفسنا ولا نرضي إلا غرورنا. لقد ظل مسلسل الاحتقان والتوتر يتصاعد ويأخذ شكل الأزمات التي نتعامل معها وندير ها بشكل غير رشيد، والإدارة غير الرشيدة للأزمات الصغيرة تحولها إلى أزمات كبيرة وتقود في النهاية إلى الكارثة.

٥- مسئوليتنا عن المشكلة والحل

من المسئول عن هذا الاحتقان؟ ومن المسئول عن غياب روح التسامح وتقبل الاختلاف في مجتمعنا؟ من المسئول عن هذا التحريض الطائفي

البغيض؟ إنها مسئوليتنا جميعا المحرضين والصامتين إزاء هذا التحــريض، الدولة وجماعات التطرف الديني إسلامية أو مسيحية والمؤسســات الدينيــة والمجتمع المدني الذي يتعامل بسلبية مع الحــدث، لقــد عــاش المجتمــع المصري متماسكا منذ توحدت مصر في الألف الرابع قبل الميلاد، واســتمر كيانه الموحد لآلاف السنين لقيامه على احترام مبدأ التعددية الدينية والمذهبية، وقبول كل طرف للآخر المختلف معه في الدين والعقيــدة، كانــت القاعــدة الذهبية للمجتمع المصري، قاعدة التعدد في إطار الوحدة هــي التــي تحكــم حياتنا، بالطبع كانت هناك دوما لحظات ضعف تصــيب روح المجتمــع، أو لحظات تحول تخلخل القناعات الأساسية للمصريين، تنجح فيها قوى التطرف الديني أو قوى التدخل الأجنبي في إثارة نزعات الطائفية البغيضة، فما الذي أصابنا اليوم؟

إن ما أصابنا من خلل يرجع إلى عدة عوامل مجتمعة، أولهــا ســيادة روح التطرف الديني الغوغائي لدى المسلمين والمسيحيين على حد سواء، واختراق مؤسسات التعليم والإعلام بالفكر الديني المتطرف الذي يلغي الآخر وينفيــه، في ظل تراخي الدولة والمؤسسة الدينية الرسمية عن مواجهة هذا التوجه بل تواطئها أحيانا معه، والاكتفاء بموسمية التعامل مع الأحداث الطائفية بدلا من تأسيس منهج للمواجهة، وتقاعس المجتمع في التصــدي لثقافــة التعصــب، وغياب دور القوى العلمانية في وقف مد التطرف الــديني الغوغــائي مــن الجانبين وفي حماية وحدة الوطن وكيانه، لقد تخلينــا عــن تقاليــد الثــورة المصرية العظيمة ثورة ١٩ التي حققت وحدة الأمة في أصــعب الظــروف تحت شعار "الدين لله والوطن للجميع"، وتركنا أنفسنا لقــيم وتقاليــد تعلــي الانتماء الديني على الانتماء الوطني وتضعه في مواجهته.

لقد أصبحت هناك ضرورة ملحة لمراجعة الخطاب الديني المتطرف لــدى الجانبين ومواجهته بخطاب عقلاني علماني يعلي قيم التعايش وقبول الآخر التي هي تقاليد مصرية أصيلة، ويعود بنا إلــى أســلوب التعامــل بمنطــق المواطنة لا منطق الأغلبية والأقلية، إلى التأكيد على أن الانتمــاء الــوطني ينبغي أن يعلو فوق كل انتماء.

رؤية تحليلية لواقع العنف الطائفي في ظل الارتفاع الديني

د/ نبيل عبد الفتاح[٣٤]

١- تقديم

في البداية أود أن أقدم بعض الملاحظات حول عنوان هذه الورقة – التي طلبها مني منظمو المؤتمر – ولعلنا نبدأ بـــ عبارة "واقع العنف الطائفي"، فهي صياغة عامة يمكن أن تؤدى إلى الغموض و التعميم لان وصف العنف بالطائفي يتسم بعدم الدقة، لان الوصف الطائفي شرائطه غير متحققة في الواقع المصري، و لعل هذا التعبير الذي شاع كتعبير الفتنة الطائفية وغيره من التعبيرات المثيلة مستمد في واقع الأمر من التجربة والمرجعية اللبنانية واللغة الاصطلاحية اللبنانية في التحليل السياسي لأن الطائفية و كيان البنية الطائفية غير متوفرة في مصر حتى هذه اللحظة سواء على مستوى المكان، أو على مستوى العلاقات التراكبية الداخلية من تحالفات بين سلطات دينية محددة، ورموز دينية محددة وقوى شبه إقطاعية قديمة، واعتقد أن هذا غير متوفر في الحالة المصرية.

لا يمكن لأحد أن يحدد بدقة العوامل أو القوى المنتجة للعنف الموصوف بالطائفي ومتى وأين، والحقيقة إذا حاولنا أن نتجاوز هذه الملاحظات ونعيد صياغة السؤال صياغة أخرى ونقول:هل هناك علاقة بين مد الفكر الديني المنفذ للتأويلات الدينية والعنف إزاء المخالفين دينيا في مصر؟

ولكن تعبير الفكر الديني تعبير عام يطلق على منظومات من الأفكار الدينية والمذهبية ومجموعة من التفسيرات والتبريرات والتأويلات الدينية الوضعية، وبالتالي نحن أمام خطابات دينية وضعية بشرية، أي أنه يوجد تداخل بين مجموعة من المصالح الاجتماعية والسياسية ونمط من التحيزات لا تستطيع

---

[34] باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

أن نبرئ منها أي خطاب من الخطابات الدينية مهما كان واضح لنا أو حتى كان إصلاحيا،

وفي كثير من الأحيان يكون هناك نمط من العنف الرمزي كما تحدث الدكتور محمد السيد سعيد[٣٥] نظرية "رنير جيرار" حول ارتباط العنف الرمزي بالدين، والتي تقوم على أن أي دين من الأديان سواء دينا مما يطلق عليه دينا سماويا، أو دينا وضعيا، فإنه في كل الأحوال تمت تميزات داخل هذا الدين، وبالتالي من خلال فكرة التمييز والتي تحدد حدود العقائد والأتباع وأنماط من الطقوس والرموز والأيقونات غالبا ما يترتب على ذلك تميزات حتى داخل ذات الدين بين منحي وآخر وهذا الدين وذاك، وبالتالي فكرة العنف الرمزي كما يقول بها "رينير جيرار" وكما يقول باحثو الفسيولجيا الدينية مرتبطة أساسا بالبنية والخطابات الدينية حولها،

أيضا فكرة الربط ما بين الفكر الديني عموما وبين العنف ذو التبريرات والتأويلات الدينية لا نستطيع أن تأخذ بها بهذا المعنى وهذا الرأي في كل الأحوال، لأنه ينطوي على تعميم شديد في بعض الأحيان، على سبيل المثال في التجربة شبه الليبرالية في مصر كانت هناك خطابات تجديدية وحالة انفتاح من مؤسسات الدينية الرسمية سواء المؤسسة القبطية الأرثوذكسية أو الأزهر الشريف على الحياة الثقافية والسياسية وعلى عملية الوصل بين الفكر المصري بتقديراته المختلفة وما بين خيرات الفكر عالميا ومن هنا نجد خطابات تجديدية وتأويلية حول التاريخ الديني من كتاب كبار كطه حسين، وعلي عبد الرازق، وأحمد أمين، وحتى بعض كبار مشايخ الأزهر كالشيخ عبد المتعال الصعيدي، والشيخ محمود بخيت، والشيخ محمود شلتوت ذو النزعة التجديدية، وقد كانت مغامرة التجديد جزءً أصيلا من الخطابات الدينية ذات الوزن في ذلك الوقت.

٢- العلاقة بين العنف الديني والأوضاع الاجتماعية والسياسية .

الفرضية التي أحاول افحصها في هذا العرض أن العنف الاجتماعي أو السياسي ذو التبريرات والدوافع والوجوه الدينية والمذهبية يستند إلى عوامل

---

[٣٥] راجع ورقة الدكتور محمد السيد سعيد المقدمة في نفس الجلسة

دنيوية أخرى تتحرك في إطار بعض المسيرات للعوامل الأساسية المنتجة للعنف الديني والطائفي في مصر، سواء في المرحلة قبل ١٩٥٢ أو بعدها، فالعنف المادي والرمزي والخطابي في الحالة المصرية ليس حالة عارضة في تحديد العلاقة بين الخطاب الديني أو بالأحرى الخطابات الدينية وما بين تجليات العنف الديني المختلفة.

العنف الخطابي هو احد أدوات وآليات التعبئة الدينية، وإنتاج وإعادة إنتاج السلطة الدينية، بمعنى أن عمليات التمييز والتحديد التي تقوم بها السلطات الدينية سواء أن كانت رسمية أو غير رسمية، لتحديد دوائرها غالبا ما تنطوي على شكل من أشكال العنف الرمزي وأحيانا التطرف لاعتبارات التعبئة يمكن أن تؤدي إلى التحريض والتبرير لبعض أنماط العنف، وسوف نرى أن هناك بعض السرد التاريخي لتاريخ العنف والاستبعادات سواء استبعادات سياسية أو أنماط من الممارسة العنيفة التي وجهت ضد الأقباط، كانت تستند في حقيقة الأمر إلى بعض خطابات الدينية وبعض التميزات السياسية التي بدت في واقع الحركة في النظام السياسي المصري.

اذا أردنا أن نشير بشكل سريع إلى بداية ذلك سنرى أنه قبل عام ١٩٥٢ في نهاية الأربعينيات بدا أن هناك شروخ انطوى عليها العقد السياسي التاريخي حول المواطنة في مصر الذي تأسس مع الحركة الدستورية المعادية للاستعمار والتي ربطت بين التحرر من الاستعمار البريطاني وبين وجود هيكل دستوري وبين فكرة المواطنة، وذلك لاعتبارات عديدة ففي نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ونتيجة لاستبعاد الشرائح الوسطى والوسطى الصغيرة للأقباط من حزب الحركة وطنية المصرية أن ذاك وهو حزب الوفد فقد ظهرت بعض انعكاسات وأفعال في أوساط المصريين الأقباط كبروز الدعاوى الحزبية التي تحاول أن تستند إلى أساس ديني كحزب ديمقراطي مسيحي لرمسيس جبراوي المحامي، ثم تحول بعض ذلك للحزب الديمقراطي القومي في أعقاب ثورة يوليو، ثم جماعة الأمة القبطية التي تأسست في ١١ أكتوبر ١٩٥٢ كل ذلك نتيجة سيطرة كبار الملاك والطبقة شبه الاقطاعية وشبه الرأسمالية التي سادت وسيطرت على حزب الوفد في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي وتراجع وزن نسبى لدور مصر الوسطى في إطار هذا الحزب .

٣- نظام يوليو والأقباط

نتيجة لعدم قدرة النظام السياسي المصري أن ذاك على السيطرة على هذه الشرائح القبطية واستيعابها داخل بنا الحياة الحزبية، وداخل المؤسسات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأت بعض أحداث العنف تؤتي ثمارها، ومنها على سبيل المثال حادثة السويس الشهيرة، وربما كان هذا بسبب عدم مشاركة الأقباط في حركة الجيش باستثناء ضابط واحد من الصف الثالث برتبه ملازم.

أيضا جماعة الضباط الأحرار كانت ترتبط مع جماعة حركة الإخوان المسلمين في البداية، ثم بدأ الصراع بينهم أساسا من خلال الصراع على التأويل والتفسير الديني ودوره وحدوده، ومن خلال العمليات السياسية في مصر تراجع أيضا الوزن النسبي للعلمانيين الأقباط في الحياة العامة، وفي العلاقة مع الإكليريوس الديني، وبدأت جوانب الاختلال في هذه العلاقة تظهر في الخمسينيات و الستينيات من القرن الماضي، ثم أصبحت هذه الظاهرة احد ظواهر الرئيسية الآن التي تسم العلاقة بين المؤسسة الدينية القبطية وبين المثقفين العلمانيين الأقباط.

ثورة يوليو حاولت أن تواجه مشكلات الاستعباد المؤسسي للأقباط في الحياة السياسية المصرية بعدد من الأنظمة ولكن هذه الأنظمة فشلت جميعها حتى هذه اللحظة، فقد فشل نظام الدوائر المغلقة على الأقباط، ثم فشل نظام المقاعد العشرة التي يعينها رئيس الجمهورية بمقتضى الدستور في دساتير مصر المختلفة بعد عام ١٩٥٢ كمحاولة لمعالجة الخلل الناتج عن هذا الاستبعاد وعدم وصول الأقباط إلى البرلمان، وهذا هو احد مساوئ النظام السياسي المصري منذ عام ١٩٥٢ وحتى هذه اللحظة.

وهناك أيضا سمه رئيسية هي استخدام النظام السياسي المصري والسلطة السياسية المصرية الحاكمة منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى الآن للدين - والدين الإسلامي تحديدا رغم أنه تستخدم أيضا بعض الشعارات وبعض المقولات الدينية المسيحية - كمصدر للشرعية السياسية لمواجهة المشكلات المتعلقة بطبيعته التسلطية، إضافة لاستخدام الدين في التعبئة والحشد لتبرير

الخطاب السياسي للنظام في مواجهة خصومه على اختلافهم من مرحلة تاريخية لأخرى.

في نهاية الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ظهرت على الأقباط أيضا تأثيرات قوانين الإصلاح الزراعي و التأميمات – المطبقة على كبار الملاك الأراضي والطبقة شبه الرأسمالية – طبعا كان هناك مسلمين ولكن نسبة الأقباط كانت نسبة بارزة مما ساعد على بدء موجات هجرة الأقباط، وكان دافع من الدوافع الأساسية لهذه الموجات.

لكن في تلك المرحلة يمكن القول بأن الجوانب المختلفة المتعلقة بمكونات المواطنة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية قد تحققت شرائطها في الواقع المصري، بمعنى أن المصريين جميعا سواء الأقباط أو المسلمين بالنسبة للغالبية الساحقة من الفئات الوسطى الصغيرة والعمال والفلاحين قد توافرت لهم إلى حد ما شروط المواطنة الاجتماعية والاقتصادية دون تمييز بينهم، ولكن في ذات اللحظة كانت ثمة نواقص وابتسارات شديدة للحقوق السياسية في النظام السياسي المصري.

كانت هزيمة يونيو نقطة مهمة ومحورية في تزايد اللجوء المكثف من قبل السلطة السياسية الحاكمة في مصر لتوظيف الدين الإسلامي والمسيحي في العمليات السياسية، واستمرت بنفس الوظائف السياسية للدين في النظام كثافة اللجوء الديني الإسلامي في الصراع السياسي الداخلي، وقد ترتب على المصالحة المؤقتة بين الرئيس السادات والجماعات الإسلامية تزايد وزن المؤسسة الدينية في العمل السياسي في إطار استخدام السلطة للدين في مواجهة اليسار الماركسي والناصريين، كما تزايد أيضا وزن المؤسسة الدينية الرسمية في العمل السياسي في إطار استخدام الصفوة السياسية الحاكمة لها في مواجهة القوى اليسارية والقومية المعارضة، وهو ما أدى إلى بروز ظاهرة يطلق عليها خطأ اسم "الفتنة الطائفية"، بدءً من حادثة الخانكة الشهيرة وانتهاءً بآخر حادث من الحوادث التي اتسمت بالعنف ذو الوجوه الطائفية المتسربل بالتأويلات الدينية.

إضافة إلى تزايد دور المؤسسات الدينية فقد أدت محاولات تديين السياسية التشريعية من قبل الرئيس السادات وتهميش دور المثقفين والفكر العصري

من خلال إدخال النص الخاص بـــالمادة الثانية في الدستور الذي ينص على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، إلى بروز جماعات العنف الراديكالية بداية من جماعة التكفير والهجرة وانتهاء بالجماعات الراديكالية الأخرى.

٤- النتائج السياسية والاجتماعية للخطابات الدينية

كل ذلك اثر على طبيعة إنتاج الخطاب السياسي الديني المستند على التأويلات الدينية، بل أن البعض غالوا في هذا الصدد وقال أن جنسية المسلم هي دينه، وهو ما يشكل خروجا صريحا على التقاليد الوطنية المصرية، وقد كان مقتل الرئيس السادات ذروة استخدام العنف المترتب على الخطاب الديني الاستبعادي، وترتب على ذلك في نهاية مرحلة الرئيس السادات أو في أثنائها إنتاج العنف الرمزي وهو ما أدى إلى اعتصام الأقباط بالمؤسسة الدينية الأرثوذكسية في عصر الرئيس مبارك الذي يعد من أبرز سماته سيطرة الراديكالية الدينية الإسلامية والمسيحية على الساحة، وتزامن عنف الخطاب وعنف السلوك مع عنف الواقع الاقتصادي الاجتماعي.

استمرت المؤسسات الدينية في لعب نفس الأدوار التي وظف فيها الدين في الحياة السياسية المصرية، ومن ذلك اعتماد النظام على المؤسسة الدينية الرسمية مما أدى إلى ازدياد نفوذها السياسي في إطار اعتمادية الدولة عليها ثم التنافس في المحافظة والتشدد مع الجماعات الإسلامية السياسية والأصولية، وتميزت هذه المرحلة بالعنف الرمزي الذي تمثل في جحد النظام الشرعية السياسية عن هذه الجماعات، وممارسة العنف المادي ما بين جهاز الدولة الأمني وما بين الجماعات الإسلامية الراديكالية، ثم قامت المؤسسة الأمنية بتخفيض مستوى العنف المادي وصولا إلى الحلول التي انتهت إليها عملية تصفية الملفات الأساسية للجماعات الإسلامية الراديكالية.

لكن العنف الذي مورس ضد الأقباط سواء العنف خطابي أو المادي كان له اهداف محددة:

- سهولة التعبئة والتحريض والتجميد للكوادر على أساس ديني واستبعادي
- إثبات عجز النظام وجهاز الدولة الأمني عن حماية الأقباط

- جذب اهتمام وسائل الإعلام الغربية من خلال ضرب وتدمير دور العبادة، وقتل المواطنين الأقباط،
- تمويل بعض الجماعات الإسلامية وعملياتها من خلال الاعتداء على محلات الذهب،

وكان هذا العنف مؤسس على تأويلات دينية تعمل على نفي المواطنة عن الأقباط، أو اعتبارهم في بعض الخطابات مواطنين من الدرجة الثانية، وينبغي ألا نعمم في هذا الصدد لأن خطابات محددة هي التي تقيم مثل هذا التمييز وتعتمد على الخطاب التاريخي لما يسمى بعقد الذمة، وهو خطاب تاريخي انتهى ويرى الكثير من العقلاء والفقهاء أن هذا القول وهذا النمط من الخطابات كان تاريخيا وانتهت شروطه، ومن ثم يرى عدد من كبار المفكرين الإسلاميين المعاصرين أن خطاب أهل الذمة التاريخي قد انتهت شروطه التاريخية تماما وان ما يحكم العلاقات بين المواطنين في ظل الدولة المعاصرة هو خطاب المواطنة[٣٦]

والنتائج السياسية لهذا الخطاب السياسي الذي يعتبر الأقباط ذميين أدى إلى استعباد المواطنين الأقباط من المجال السياسي، والاندماج ما بين المواطنين الأقباط وبين المؤسسة الدينية الأرثوذكسية، واعتبار أن المؤسسة إطار حمائي للمواطنين الأقباط تجاه أشكال العنف الرمزي والمادي التي تمارس ضدهم، وأيضا أشكال الاستبعاد السياسي، ومن ناحية أخرى باعتبارها حافظة للهوية الثقافية.

أدى التحريض القائم على بعض التبريرات والتأويلات الدينية، وأيضا بروز نمط من الخطابات المزدوجة لدى بعض الأطراف الدينية المؤسسية أو الجماعات على الجانبين إلى انتقال الرأسمال الديني – وهذه أهم نقطة في تقديري شهدتها نهاية التسعينات وأوائل القرن الحالي – إلى المجال السياسي وإلى المجال الاجتماعي ولاسيما أعقاب نجاح جهاز الدولة الأمني في وقف العنف وإضعاف الجماعات الراديكالية وأدى إلى عدد من النتائج العملية:

---

[36] راجع كتابات سليم العوا وطارق البشرى وراشد الغنوشى

- بروز التميزات الدينية في بعض أشكال العلاقات الاجتماعية في الجيرة والعمل والفضاء العام وفي نظام التعيينات في الوظائف العامة والخاصة،
- جمود الخطاب الديني والسياسي حول العقائد وحول الدولة الحديثة وحول المفاهيم المواطنة
- أيضا نستطيع أن نرصد بعض التذبذب في مواقف بعض الجماعات الإسلامية السياسية من موضوعات المواطنة بتحبيذها وقبولها حينا وبرفضها حينا أخرى بإعادة استخدام خطاب تاريخي هو خطاب عقد الذمة
- بروز ثقافة حكماء الطائفية المستمرة والمتزايدة، ولا يكاد يخلو شهر من الشهور من حادث طائفي شديد يعتمد على التحريض الديني، ويعتمد على الشائعات أو سوء التفاهم،
- لجوء بعض المواطنين الخارجين عن القانون إلى الآليات الطائفية لحسم بعض المنازعات الشخصية أو العشائرية أو العائلية الاجتماعية عموما على أساس ديني، وتلك أسباب يمكن أن نرصدها من خلال مجمل تحليل بعض الحوادث خلال الـ ٢٠ إلى ٣٠ عاما الماضية محاولة بعضهم الحصول على مزايا اجتماعية اقتصادية أو إبراز المكانة والنفوذ وحسم الخلافات على معيار الأقلية والأكثرية وفقا لمعيار الديني، وذلك لتوقف قانون الدولة عن التطبيق على العناصر التي خالفت أحكامه، وضعف البنية القانونية الحديثة في حسم الأزمات الطائفية، مما يؤدى إلى ضعف فاعلية القانون الحديث وشرعيته واحترامه وتطبيقه في العلاقات الاجتماعية بين المواطن والدولة.

من الأشياء الخطيرة أنه في كل أزمة طائفية - إذا جاز لي استخدام هذا التعبير لشيوعه وليس لصحته - هناك ميل دائم لحل النزاع وفق مجالس عرفية، بمعنى إحياء أنماط ما قبل حديثة في تنظيم العلاقات بين المواطنين، والغريب أن الذي يقوم بهذا هو الدولة دون تطبيق القانون بحسم وفاعلية على العناصر المخالفة أي كانوا، سواء رجال دين أو أفراد عاديين، مسيحيين أو مسلمين، ويؤدي عدم التطبيق المحايد والمنصف والنزيه على المخالفين لأحكام القانون يعطل ويشكك في شرعية قانون الدولة، وفي ذات الوقت يدعم التشكيك في القانون الحديث عموما لصالح القواعد العرفية التقليدية.

٥- الخلاصة

الفكر الديني عموما لا يشكل بذاته العامل الرئيسي لتفجير العنف الطائفي أو التحريض عليه وتبرير شرعيته، وقد استطاعت مصر الليبرالية، بل وحتى مصر في التسعينيات من القرن الماضي من خلال المؤسسة الدينية الرسمية أن تقدم خطابات إسلامية معتدلة ومؤثرة حتى إزاء الجماعات الإسلامية وغيرها، وحتى الخطابات الحنبلية الوهابية، لم تحدث الكثير من الفتن الطائفية على الرغم من وجود بعض أشكال الاستبعاد السياسي في بنيه النظام التسلطي في مصر، ولكنها شكلت نمط من الفكر الديني المحافظ والمتزمت الراديكالي ذو الأهداف السياسية والذي كان عاملا محرضا في بعض الأحيان ومبررا للتميز الديني في أحيان أخرى.

صناعة التمييز الديني!

أ/ بهي الدين حسن[٣٧]

الإطار الحاكم للممارسات والقيم المتعلقة بحقوق الإنسان هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٣٨] الذي صدر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، غير أن المجتمع الدولي طور بعد ذلك المبادئ المتعلقة بمنع التمييز الديني، من خلال عدة وثائق هامة، وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦، و"الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد"، الصادر عام ١٩٨١.

ويوضح الإعلان الأخير أهمية حقوق الإنسان والتمتع بها دون تمييز وممارستها على أساس احترام الكرامة. وأود أن ألفت نظر المعنيين في بلادنا لأهمية الرجوع لهذا الإعلان. وانطلاقا من هذا الإعلان حاولت أن أقدم تعريفا ملموسا لمفهوم التمييز الديني أكثر اقترابا من الواقع المصري ويوضح المدخل للفكرة الأساسية المتعلقة بصناعة التمييز الديني.

مفهوم التمييز الديني

يمكن تعريف التمييز الديني بأنه "الحرمان الكلي أو الجزئي - لأسباب تتصل بالمعتقد الديني - لفئة أو أكثر من المواطنين من بعض الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها المرجع الأساسي لحقوق الإنسان". يمكن أن يتم تأسيس ممارسة هذا الحرمان من خلال الدستور أو القانون، إما باستخدام الدستور ذاته أو القانون لمنح هذا الحرمان أو هذا التمييز مشروعية زائفة، أو قد يفرض هذا الحرمان من خلال القيام بممارسات ذات طابع تمييزي لا تتمتع بسند من الدستور أو القانون أو كلاهما معا. ويعتمد تطبيق "الحرمان من الحقوق" على بعض أو كل هذه الوسائل.

---

37 مدير مركز القاهرة لدراسات لحقوق الإنسان.
38 انظر ملحق (٥)

أي أن التمييز لا يتعلق فقط بالأقباط، كما أن استخدام تعبير "المعتقد الـديني" أوسع من تعبير "الدين"، لأن التمييز قد لا يتعلق فقط بالدين لكـن بالمعتقـد الديني داخل نفس الدين، ومن ثم قد يقع التمييز الديني داخل نفس الـدين – كالإسلام مثلا – وهناك شواهد في مصر تتعلق بهذا الموضوع كالتمييز ضد الشيعة، أو حتى داخل المذهب السني نفسه، مثل منهج التعامل مع ما يسـمى بـ "القرآنيين".

أي أن المسئولية الأولى والرئيسية فيما يتعلق بممارسة التمييز الـديني فـي إطار القانون الدولي –مثلما هو في وضع مصر– تقع على الدولة، وهو ربما يختلف مع التوجه الموجود في مشروع **ميثاق مناهضة التمييز الديني** المقدم من "مصريون ضد التمييز الديني" في هذا المؤتمر،[٣٩] الذي ينص علـى أن "اخطر مصادر التمييز الديني هي تدني الوعي الشـعبي وزيـادة الانغـلاق الطائفي الذي يدفع أيضا إلى ممارسة العنف الطائفي تجاه الأقليـات". وفـي الحقيقة فإن تدني الوعي الشعبي وزيادة الانغـلاق الطـائفي لـيس أخطـر المصادر بل ربما يكون هذا نتيجة لمصادر أخرى. لأن عمليه التمييز الديني لا تبدأ في اغلب الأحوال من أسفل ولكنها تبدأ من أعلى، ويمكـن التعـرف عليها من خلال مراجعة الدستور ومراجعة التشريعات ومراجعه ممارسـات الإدارة، ونعنى بذلك أجهزة الدولة والهيئات الحكومية المتعددة بما في ذلـك التعليم والإعلام، وكل هذه الأمور هي في أيدي أجهزة الدولة وليسـت فـي أيدي المجتمع.

التمييز الديني مسئولية الدولة أولا

إن ما يسمى بالتمييز الشعبي أو ممارسه العنف الطائفي هو نتيجة لما قامـت وتقوم به الدولة في هذا المجال، فالدولة حينما تتعامل مع مواطنيها بشـكل تمييزي، وحين ينعكس هذا في دستورها وتشريعاتها وممارسـتها فهـي – بشكل مباشر أو غير مباشر – تحرض مواطنيها على التمييز، أو على الأقل تحول قسما أو قطاعا من المواطنين إلى ممارسين –بوعي أو بدون وعـي– للتمييز ضد أقسام أو مجموعات أخرى من المواطنين لأسباب قد ترجع إلـى الدين أو قد ترجع إلى العرق أو الجنس، أيا كانت أسس التمييز.

---

39 أنظر الملاحق للاطلاع على نص المشروع.

حينما يتضمن دستور الدولة وقانونها رسالة غير مباشرة بان هناك مواطنين بسبب دينهم يعتبرون من الدرجة الأولى، ويتمتعون بحرية بناء معابدهم في أي زمان ومكان، وبدون الرجوع لأي جهة وبدون طلب أي ترخيص، بينما أي فئة أخرى تحتاج إجراءات من نوع أخر، فهي تقول بصريح العبارة إن هذا الشعب درجات، فإن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق الدولة، ولو كان للدولة موقف مختلف لكان قد انعكس على المجتمع نفسه، بل أن المجتمع الذي قد يعتبره البعض مسئولا عن العنف الطائفي هو -بمعنى معين في هذا السياق- قد يكون ضحية ولكن من نوع آخر.

أن بسطاء المسلمين الذين يتكلم عنهم مشروع الميثاق المقترح باعتبار أن وعيهم متدني، هم في الحقيقة يتبنون وعي زائف ضد مصالحهم، وهم لم يبلوروا هذا الوعي بشكل مستقل، ولكن تم تصديره إليهم في إطار دولة تدار الأمور فيها بمعزل عن إرادة الناس وبمعزل عن مبدأ سيادة القانون. والحقيقة أن المناسبة الوحيدة تقريبا التي يأخذ فيها بسطاء المصريين على عاتقهم مسئولية تنفيذ القانون، هى عندما يقوم مجموعة من المواطنين المسيحيين بتحويل مكان معين لمقر عبادة أو بترميم مقر قديم للعبادة. في هذه الحالة فإن بسطاء المسلمين يتوصلون في هذه الحالة فقط دون غيرها، بأن هناك مخالفة للقانون! ويأخذون على عاتقهم مسئولية "تصحيح" الوضع لإنفاذ القانون! هذا لا يحدث في أي مناسبة أخرى في أمور تتعلق بصميم مصالحهم. وهؤلاء كما نعرف هم أكثر البسطاء انسحاقا سواء من الناحية المادية أو المعنوية، وبهذا المعنى فهم ضحايا حتى ولو كانوا يقومون في هذا السياق بأفعال ذات طابع إجرامي أحيانا تؤدي إلى سقوط ضحايا قتلى وجرحى.

الخلاصة إن مشكلة التمييز الديني هي في الأساس مشكلة علاقة دولة بمواطنيها وليست علاقة مواطن بمواطن آخر، بالطبع هذا ينعكس بعد ذلك في علاقة المواطنين بعضهم البعض ولكن هذا نتيجة وليس سببا.

حدود مسئولية تيار الإسلام السياسي عن التمييز الديني:

خلافا لما يعتقد كثيرون فإن جماعات الإسلام السياسي بما في ذلك الإخوان المسلمون ليسوا فاعلين رئيسيين في هذا السياق، وإن كانوا بشكل أو بآخر مستفيدون من هذا الوضع لأنه يساعد على تدوير عجلات مشروع الدولة الدينية، ومن ثم فهم ليسوا في وضع "الضحية"، أي مثل والفئة المسحوقة من بسطاء المسلمين. صحيح أن الاستقطاب الجاري حاليا يتم على أساس الدين، لكن لم تكن جماعات الإسلام السياسي كالإخوان المسلمون هم صناع هذا الوضع، فلم يكن الإخوان هم من عدلوا الدستور في عام ١٩٨١ كي ينص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وهم ليسوا بيدهم عملية صنع القرار، لا بالنسبة للإعلام ولا للتعليم ولا للتشريع، ولكنهم بالتأكيد استفادوا من كل هذه التغييرات، بل وسعوا إليها.

يقول الكثيرون أن النص القائل بأن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع" هو نص يخاطب فقط جهة التشريع وهى البرلمان ولا يخاطب القضاء ، لأن القضاء ليس جهة تشريع ولكنه فقط جهة وضع الأحكام، وهذا صحيح من الناحية النظرية. لكن علينا أن نأخذ في الاعتبار واقع الحياة، ولنتأمل العدد الهائل من الأحكام القضائية – وبالذات في الفترة الأخيرة – وسنجد أن كثير من القضاة يستندون في أحكامهم لهذه المادة، ولذا لا نستطيع في هذا الإطار أن نكتفي بالقول أن هذه المادة لا تخاطب القضاء، و أنها فقط تخاطب جهة التشريع أي البرلمان.

في هذا السياق يستلفت الانتباه أنه رغم أن كل حكم قضائي مسبوق بعبارة (*باسم الشعب*)، ورغم هذا فإن الكثير من الأحكام القضائية ذات الصلة بموضوعنا – وخاصة بعض الأحكام التي صدرت خلال العام الأخير – ربما قد تستوجب استباقها بعبارة *"باسم الشعب المسلم"* ، لأن هذه الأحكام القضائية تنطلق – بصرف النظر عن الصواب والخطأ – من تفسيرات معينة تتعلق بدين معين،و ترفض الأخذ بعين الاعتبار مقولات أديان و عقائد أخرى. وحين يتحدث القضاء باسم الشعب – ممول مرفق القضاء من خلال الضرائب – والذي هو متعدد الأديان والعقائد، فلا ينبغي أن يتحدث عن دين بعينه باعتباره هو الدين الأفضل. هذا ليس حكم قضائي، إنه رأي إنسان يستلهم دين معين. بالطبع من حق كل إنسان أن يعتبر دينه هو الأفضل،

ولكن عندما تنطق محكمة باسم الشعب المتعدد الأديان والعقائد، فلا يمكن أن تقوم أحكامها على أن هناك دين أفضل من دين، وأن يكون هذا منطلق تأسيس حكم تترتب عليه أوضاع مادية واجتماعية معينة، وبالتالي على المدى الأطول أوضاع سياسية.

الدولة تناقض نفسها

صناعه التمييز الديني لا تنحصر بالمادة الثانية من الدستور أو في التشريع كالخط الهمايوني ولائحة العزبي باشا وغيرها، أو بالأحكام القضائية التي لا أريد أن أدخل في تفاصيلها، خاصة وأن هذا المؤتمر سيناقش جوانب متعددة لمشكلة التمييز الديني في مصر ذات صلة بالقضاء، ولكنني أود أن ألفت النظر لواقعتين هامتين حدثتا في مصر.

الواقعة الأولى: أحداث الخانكة عام ١٩٧٢ والتي كانت العنوان الأبرز لمسلسل ما يسمى بالفتن الطائفية، في مصر في العصر الحديث، والتي في أعقابها شكل مجلس الشعب لجنة لتقصى الحقائق برئاسة الدكتور جمال العطيفي أصدرت تقريرا وافيا[٤٠]، يتضمن توصيات ملموسة. من يرجع إلى هذا التقرير -الذي مر عليه أكثر من ٣٥ سنه- والتوصيات الواردة به سيشعر كأن هذا التقرير قد كتب اليوم. للأسف تفاقمت المشاكل اليوم، ووصلنا إلى مرحلة تحدث فيها مواجهات في الشوارع بشكل جماعي ترفع فيها السيوف والمصاحف والأناجيل في مواجهة بعضها البعض، وهو أمر مؤسف للغاية، ونذير خطر رهيب. ولو وجدت هذه التوصيات مسئولا في الدولة يأخذ على عاتقه تنفيذها، لما بلغنا هذه المرحلة.

الغريب أن هذه التوصيات لم تخرج عن لجنة من أحزاب المعارضة ، لكنها خرجت عن لجنة برلمانية شبه حكومية يرأسها الدكتور جمال العطيفي وهو شخصية حكومية محترمة، وأحد العقلاء الذين ارتبطوا بنظام الحكم في ذلك الوقت، كما أن أعضاء اللجنة لا يمكن اتهامهم بالتحيزات الدينية أو الأيديولوجية أو العقائدية.

---

[40] أنظر الملاحق للاطلاع على نص التقرير.

الواقعة الثانية: تقدمت الحكومة المصرية الشهر الماضي (مـارس ٢٠٠٨) بالاشتراك مع باكستان بمشروع قرار مشترك لمجلس حقوق الإنسـان فـي الأمم المتحدة يتعلق بمنع ازدراء الأديان. بالطبع لا يوجد من يؤيـد ازدراء الأديان، رغم أن هذا التعبير يتطلب تعريفا واضحا، وخاصة للحـدود التـي تنتهي عندها حرية التعبير والحرية الأكاديمية في البحث في الأديان وتاريخها ومؤسساتها وتفاعلاتها مع المجتمعات، وللحدود التي تبـدأ بعـدها قداسـة الأديان، أو العكس.

إن الحكومة المصرية مطالبة قبل دعوة العالم لعدم ازدراء الأديان، أن تضع حدا "لازدراء" تشريعها وإعلامها ومناهج تعليمها للأديان.

خـاتـمـة

كنت أود أن تكون كلمتي الأخيرة هي التبشير بأن غدا سيكون أفضـل مـن اليوم بالنسبة لقضية التمييز الديني، ولكن للأسف الشديد لا توجد حقـائق أو وقائع صلبة تجعل أي باحث جاد يستنتج أن غدا سيكون أفضل مـن اليـوم، على الأقل في هذا الموضوع، ذلك لأن المنافس الرئيسي للنظام القائم ولحزبه هو الإخوان المسلمين، ولأن أحد أبرز محاور التنافس بينهمـا يقـوم علـى مغازلة العواطف الدينية لبسطاء الناس من الأغلبية المسلمة. وفى هذا السياق فإن النظام القائم أكثر حرصا من الإخوان المسلمين على ألا يقوم بأي إجراء يمكن أن يصوره الطرف الآخر باعتباره تخليا عن، أو تقليل مـن شـأن أو مصالح الأغلبية المسلمة.

في النهاية أود أن أدعو "**مصريون ضد التمييز الديني**" لأن يتعاملوا مع هـذا المؤتمر باعتباره الميلاد الثاني لهم، ويمكنهم من خلال المناقشات التي دارت وستدور في هذا المؤتمر أن يلقوا نظره فاحصة جديـدة علـى برنـامجهم، ويطوروه ويوسعوه من أجل وضع حد –في أقل وقت ممكن– لمشكلة التمييز الديني في مصر.

التمييز الرمزي: بين بناء الأمم وتحطيمها

د. محمد السيد سعيد[٤١]

بلادنا تواجه خطر الفتن الطائفية منذ عام ١٩٧١، ولكن المشكلة قد تفلت من السيطرة وتتحول إلي تصدع حقيقي وإلي انكسار فعلي للمجتمع الذي تخيلناه متماسكا وموحداً للأبد. ويزداد الميل لهذا النوع من التفكير مع الوقت. ويعني ذلك أننا نعاني من تناقض خطير بين تعاظم الأحداث الطائفية وعمقها وعجز القوي الوطنية والديمقراطية عن قطع الطريق عليها وعلاجها من ناحية وكثرة الكلام عن النسيج الوطني الواحد من ناحية أخري.

يعود ذلك إلي أن الفكر العربي عموما، والفكر المصري خصوصا، يعاني من نزعة سكونية تفترض بقاء الأشياء علي حالها عبر مئات أو آلاف السنين. ويقع هذا التفكير الأيديولوجي والأسطوري في أخطاء كبيرة خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الانتقال والتغير الاجتماعي والسياسي.

يركز الفكر السكوني علي المعطيات الثابتة أو التي يظن أنها ثابتة للوجود الاجتماعي، مثل الموقع والإحداثيات الجغرافية الأخرى علي حساب إهمال العوامل الاجتماعية والسياسية المتغيرة. وبوجه عام يقل الاهتمام بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية للاختيارات السياسية الكبرى. وبالنسبة لمصر يشار إلي أنها "هبة النيل" وهو ما ينفي ـــ موضوعيا ـــ دور المصريين في بناء مصر كأمة ومجتمع وتغيرها.

وكامتداد لهذا النمط من التفكير، يميل بعض المفكرين والدعاة السياسيين والأيديولوجيين لاستدعاء صور مثالية عن الذات الوطنية أو عن المجتمع مهملين دور عوامل ومحركات التغير المادية والأيديولوجية في كل عصر. ويشاع علي سبيل المثال أن مصر لديها عصمة أو منعة أمام الانقسامات الطائفية أو المناطقية أو غيرها وأنها ستظل كما هي في المستقبل كما كانت في الماضي.

---

[41] نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ورئيس تحرير جريدة البديل

وواقع الأمر أنه لا توجد دولة ولا يوجد مجتمع لديه عصمة أو حماية مسبقة أمام عوامل الانقسام سوي وعيه وعدالته. إن بناء الأمة المصرية الراهنة استغرق قرنين أو أكثر. ولحسن الحظ فإن مؤسسي الدولة المصرية الحديثة عملوا بوعي نافذ علي بناء الأمة من خلال تجاوز النظام الإقطاعي العسكري الذي ورثوه عن المماليك. أما زعماء النظام السياسي الحاليين فلم يظهروا نفس القدرة علي بناء الأمة وتعزيز تماسكها. بل يدهش المرء من تساهلهم أو مشاركتهم في إشعال الفتن الطائفية.

ويفرض هذا التهديد تطوير استجابة علمية للتحدي وبدء وضع سياسة منسجمة لتجنيب الأمة مخاطر الانقسام وبالذات ما يتعلق منها بالصراعات والانقسامات الطائفية والدينية.

كيف تبني الأمم وكيف تتحطم؟

وبوجه عام تقوم البحوث حول بناء الأمم وتكاملها أو انقسامها وتصدعها علي إدراك الدور الخطير لممارسة التمييز أو إلغاء وتجاوز كل صور اللامساواة. ويؤكد علماء الاجتماع أن حالة الأقلية أو الحالة الانقسامية أو العرقية تحدث عندما يتم استخدام السمات الثقافية أو الجسمانية لجماعة ما من أجل التمييز ضدها، أي معاملتها معاملة أقل. وأكدت مدرسة التعددية الهيكلية في علم الاجتماع أن مصير المجتمعات يتعلق، إلي حد بعيد للغاية، بأداء مؤسسات الدمج الاجتماعي علي أساس المساواة. فان عملت هذه المؤسسات بكفاءة يمكن للمجتمع أن يتطور لأمة ويسير علي طريق صحي للتطور الاجتماعي. والعكس، فإن لم تعمل هذه المؤسسات، أو كانت تعمل بطريقة معاكسة وتمييزية فمصيرها سيكون إلي الانقسام علي أسس عرقية أو دينية وطائفية..وربما ينتهي الأمر أيضاً لتصدعها وانقسامها السياسي.

وانطلاقا من هذه الافتراضات، فان المساواة تعد الشرط الأساسي لعملية الاندماج الاجتماعي. وعلي العكس فان التمييز وعدم المساواة هو الطريق المؤكد للتصدع.

ولكن الأجيال الأولي من الباحثين حول قضية الاندماج والانقسام الهوياتي ظنت أن الوجه الأساسي للمساواة هو المجال الاقتصادي. وافترضت هذه المدرسة أن التصدع والصراع الهوياتي يتم عندما تصبح آليات معينة طبقات اقتصادية أقل.

ولكن هذه النظرية اصطدمت بحقيقة أن من كثير من الثورات وأعمال التمرد الانفصالية تقوم بها جماعات أو طوائف أكثر تطورا وغني من الناحية الاقتصادية. وبوجه عام ثبت أن الشعور بالتمييز السياسي، أو ما يمكن أن نطلق عليه أيضا التمييز الرمزي، أكثر أهمية في إنتاج علاقة أغلبية–أقلية عن التمييز الاقتصادي. وتطورت البحوث الاجتماعية عموما في هذا الاتجاه لتأكيد أن أخطر عوامل التصدع في البني الاجتماعية والسياسية للمجتمعات هي تلك التي تتراكم وتؤثر من خلال التمييز الرمزي.

التمييز السياسي والرمزي

والمقصود بالتمييز السياسي واضح بذاته، وهو الإعلاء من شأن رموز جماعات معينة وإنكار أو إخفاء أو تحقير أو تنزيل مكانة رموز جماعة أو جماعات أو هويات فرعية أخري. وبوجه عام فالتمييز الرمزي هو تمييز معنوي يؤدي إلي تكون علاقات أغلبية وأقلية نتيجة التركيز علي سمات معينة لجماعة الأغلبية واعتبارها هي الأساس في تكوين الدولة والولاء لها. وقد يكون ذلك دينا أو طائفة أو إقليميا أو لغة وثقافة معينة. ويترتب علي ذلك أن بعض الجماعات تحتل ــ رمزيا ــ مكانة مركزية وبعضها الآخر يحتل مكانة هامشية أو يغيب كلية من تعريف الأمة أو هويتها. ويظهر هذا التمييز في أربعة مستويات كبري في بنية الدولة: الخطاب الأيديولوجي، والإعلام وبنية الدولة والسلطة من الناحية الدلالية، ومن ثم خريطتها الولائية والأمنية والتجنيد للوظائف الكبرى في هذه المؤسسات، وأخيرا طبيعة الممارسة السياسية الفعلية.

تطور التوزيعات الرمزية في مصر

حققت مصر مستوي عاليا من الاندماج القومي، بداية من عصر إسماعيل. إذ ألغي نظام الملل الذي حكم العلاقات السياسية الإقطاعية في العصور الوسطي

ومكن لدخول الأقباط الجيش، وألغي التمييز الضريبي وأكثر صور التمييز المادية الأخرى. وبينما سمح نظام الملل بالإدارة الذاتية للشئون الدينية فانه قام علي أشكال لا حصر لها من التمييز الرمزي بدءا من الملبس الإجباري ووصولا إلي كل ما يتعلق بالمكانة (ركوب الخيل) بل طريقة السير (أيمن أم أيسر الطريق!).

وبينما قدم الخديوي إسماعيل خدمة لا تنكر للاندماج الوطني في مصر عندما ألغي كثرة من الرموز الهادفة لتهميش الأقباط والجماعات الدينية الأخرى، بما في ذلك فتح تجنيدهم بالجيش، فإن الدفعة المؤكدة للاندماج الوطني في مصر جاءت مع تطور الحركة الوطنية المصرية. فمع الثورة العرابية ـ وبدرجة أكبر ثورة ١٩١٩، تأكدت شخصية مصر وهويتها الجامعة. وفقط مع ثورة ١٩١٩ صار الولاء والانتماء لمصر يتم عن طريق التأكيد علي مصر كوطن وما يعزز هذا التأكيد من رموز. وركز الخطاب العام علي الهوية والحقوق والنضالات الوطنية كبديل للانتماءات المناطقية والدينية. ولأول مرة يقول المصريون لأنفسهم علناً أنهم شعب وأمة مستقلة، وأن الدين لله والوطن للجميع. كما أن المؤسسات السياسية انفتحت علي المصريين بغض النظر عن الانتماء الديني والمناطقي. وتميزت الممارسة السياسية برفض التمحور حول الانتماءات الدينية وتأكيد سمو الانتماء الوطني المشترك.

ويحتل ابتكار رمز «الهلال مع الصليب» أهمية جوهرية في تطور المشروع الوطني المصري بل صار متحدا معه اتحادا لا ينفصم. فالوطنية المصرية هي الوعاء الوحيد الجامع، والمواطنة هي القاعدة الدستورية للدولة، والمساواة هي المعيار والمحك. والرمز هو الهلال مع الصليب.

وتمتاز الثورة الوطنية المصرية بأنها كرمت رموزها الخاصة دون أن تجرح الرموز الدالة علي الانتماء الديني. فظلت الرموز الإسلامية مكرمة ومحبوبة. بل إن النضال المشترك جعل الرموز الدينية الإسلامية خاصة المئذنة والنداء علي الصلاة في الفجر، محبوبة للغاية من جانب الأقباط المصريين. وبكل أسف لم يحدث العكس تماما. فمع اشتعال الحركة الوطنية واكتسابها ديناميكية جديدة تلقت الرموز القبطية دفعة إلي الأمام لتصبح ذات قيمة في تكوين الوجدان الوطني. ولأول مرة لا تنشغل الجماعة الوطنية بإنكار "الحضور

المادي أو الرمزي" للأقباط أو اليهود في خيالها وواقعها الثقافي. ويعود ذلك إلي حد ما للتطور الحداثي الذي حقق توسعا مدهشا للمجال العام، خاصة في النصف الأول من القرن العشرين، وهو الزمن الذي يظل قريبا من الأحلام في الوجدان المصري. ومع ذلك لم يشعر المسلمون، أو يدفعون للشعور، بألفة أكبر بالرموز الثقافية والدينية للأقباط أو اليهود.

وتوافق ذلك مع تعاظم الاغتراب المتبادل بين الأقباط المصريين وحركة الإخوان المسلمين الذين أقاموا ممارستهم السياسية علي أسس دينية من حيث الخطاب ومن حيث تصورهم لطبيعة الدولة ومكانة الأقباط فيها.

ولكن قوة الحركة الوطنية وتفوق الخطاب الوطني حسما الصراع السياسي لصالح الناصرية. وخلال هذه المرحلة كانت ثمة مجموعات متباينة أو متعاكسة من العوامل. الأولي تتعلق بتطور الوطنية المصرية كوعاء جامع من الناحية الأيديولوجية وكذلك من حيث تشكيل منظومة مؤسسات الدولة ونسق الممارسة السياسية. ولكن كانت هناك عوامل أخري تدفع نحو شيء من الاغتراب من جانب الأقباط، وبالذات في مجال التمييز الرمزي، كما برز بالذات في الخطاب الإعلامي.

فالخطاب الإعلامي ركز علي العصر الإسلامي وعلي المصادر الإسلامية للهوية المصرية والعربية. وتم تهميش العصور التاريخية لتكون حضارة مصر بما فيها الحضارة الفرعونية والعصر المسيحي.
وقد أنتج هذا التمييز في تمثلات هوية مصر الوطنية تعبيرات أشد سوقية للتمييز وبالذات في الخطاب الإعلامي. فأولا: لم يكن من المسموح به إذاعة الصلوات الدينية المسيحية بالمقارنة بالتوسع المذهل في إذاعة كل التعبيرات الدينية الإسلامية. وثانياً بدا من منظومة التمثيليات الإذاعية والتليفزيونية في مرحلة تالية وهي منظومة لعبت دوراً كبيراً جداً في التربية السياسية والثقافية للمجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين، أن مصر تتكون من مسلمين فقط. وتم حجب تواجد الأقباط عن الإعلام. وفي الحالات القليلة التي وقعت فيها تغطيات للحياة القبطية الدينية والاجتماعية كانت الرسالة مملوءة بالشكوك والتشكيك في وطنية الأقباط ذاتها.

وخلال هذه المرحلة لم يضر نفسية الأقباط المصريين شيء مثل هذا اللغو

الفارغ القادم من الإذاعة والتليفزيون. ولا يزال الوجه الأساسي للتمييز في وجدان الأقباط المصريين من الطبقة الوسطي المتعلمة هو هذه الشكوك المثارة حول انتمائهم في الإذاعة والتليفزيون فضلا عن غيابهم أصلا في هذا الحقل.

وبالطبع فلا توجد أغنية واحدة تدور حول الرموز المسيحية في الاذاعة أو التلفاز المصري. كما لم توجد أبدا تقريبا احتفالات بالأعياد المسيحية في الإذاعة أو التلفاز. وحتى المقالات النمطية، التي يكتبها رجال الدين الأقباط والمغرقة في خصوصيتها اللغوية والفقهية والتي تنشر بمناسبة عيد الميلاد، تعد ضارة أكثر منها نافعة في مجال التقريب بين الرموز أو محاولة كسب ألفة المسلمين بالرموز المسيحية. وبينما لعبت المدارس المسيحية ثم العامة دورا توحيديا واندماجيا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين صارت تلعب دورًا معاكساً تماماً. وفيما يبدو فان السلطات والشخصيات الإسلامية تتحالف للتخفيف من حضور الكنائس ببناء مساجد أضخم وأكثر بروزا بجوارها، بينما كان الواجب يملي تحويل الكنائس المصرية إلي رموز مقبولة من جميع المصريين.

إن الخريطة الولائية للدولة بدءا من النصف الثاني من القرن العشرين صارت هي بذاتها دالة أو رمزاً للاستبعاد. ويعتقد الأقباط المصريون أن ثمة شيئا مهينا وشاذا تماما في وجود إدارة أمنية باسم «متابعة النشاط القبطي» ويعتقد أيضا أن ثمة توجهات بوضع قيود علي حركة أعيان المجتمع القبطي في مراحل الأزمات السياسية. أن الأمن هو الذي يسمح أو يرفض أو يعيق عمليا أحيانا، حتى بعد أن يمنح الترخيص اللازم إقامة وبناء الكنائس. وتمثل المماحكات الأمنية الطويلة والخطط المعقدة المطبقة لإضاعة الوقت رمزا دالا علي الاستبعاد. ولا يمكن تصور مدي الألم والتعاسة أو الاغتراب والشعور بالتمييز النابع عن هذا المعاملة الأمنية وحدها!

ويمثل ما نسميه بـــ«الفتن الطائفية» بعض أسوأ جوانب التمييز الرمزي. ففي جميع الحالات تقريبا يتم العدوان علي الكنائس ويتم التعامل بالذات بصورة سلبية مع الرمز الأول للمسيحيين المصريين وهو الصليب من قبل المتعصبين.

ولا يقل عن ذلك خطورة أن الأحزاب السياسية لا تكاد تنتبه للأقباط إلا علي القمة، وهو ما يرتبط أساسا بسياسة "تمثيل الأقباط في الحكومة" حيث يصبح

الانتماء للحزب الوطني طريقا لحسم التنافس حول تولي الوزارة بين الأقباط، والعكس، أي أن تولي الوزارة يرتبط بالطاعة والولاء للحاكم بدخول واكتساب عضوية الحزب الوطني.

وبدأ خلال هذه المرحلة أيضا وضع نظام التجنيد للوظائف السياسية والإدارية العليا، يقوم علي الرمزية الدينية. فالأقباط صاروا يمثلون في البرلمان بإرادة رئيس الجمهورية. ويتم اختيارهم من أسر معينة لها اسم لا يمكن إنكار قبطيته. واحتفظ الحكم أيضا بميراث التمييز في بعض المجالات المادية الهامة مثل قانون الشركات وقانون الجنسية وبالطبع كل ما يتعلق بقيود بناء الكنائس وإصلاحها. ووقع، فضلا عن ذلك، بداية الفصل في الفصول الدراسية بمناسبة تدريس الدين. ولكن الناصرية سمحت علي الأقل بتدريس الدين المسيحي وهو ما يعد رمزا بذاته للاعتراف بالحضور الديني والثقافي للأقباط.

الإنجازات الاجتماعية للناصرية أدت لتفوق عوامل الاندماج الوطني علي عوامل الانقسام ولكن تركزت عوامل الاندماج الوطني في المستوي المادي (المساواة بشكل عام في التوظيف علي المستويات التحتية والوسيطة) بالمقارنة بتركز عوامل الاغتراب في التوزيع غير المتساوي للرموز في المجال العام.

الانقلاب في الحقل الرمزي منذ السبعينيات

ولكن الاغتراب الذي شعرت به الطبقة الوسطي العليا والبرجوازية القبطية الكبيرة في ظل الناصرية، لا يقارن بالانقلاب الذي حدث في الموقف من الرموز القطبية في ظل السادات ومبارك. ففي المجال الأيديولوجي عزز السادات انقلابه السياسي بخطاب أيديولوجي يركز علي الإسلام ويهمش الوطنية المصرية. وكان هذا الانقلاب الأيديولوجي هو أساس التحالف بينه وبين التيار الإسلامي ممثلا في البداية في الجماعات ثم في حركة الأخوان المسلمين.

وقد تراجع الرئيس مبارك ــ جزئيا ــ عن التحالف مع الإخوان المسلمين لكنه بالمقابل فشل ــ تماما ــ في إحياء الخطاب الوطني وهو ما مكّن التيار الديني السياسي من احتكار الفضاء الرمزي كلية، تقريبا، بما فيه الإعلام الحكومي.

علي العكس فان الخطاب الأيديولوجي للدولة ــ في ظل مبارك ــ أهمل الرموز الكبرى تماما وركز الاهتمام العام علي العوامل المادية والاقتصادية بصورة أساسية، وفي الحدود التي لابد فيها من الرموز لم يكن ثمة غموض إطلاقا في أن الدين ــ وليس الوطنية الجامعة ــ هو محور الانتماء.

ومع صعود حركات الإسلام السياسي والثقافي بدا تعريف الوطن ذاته وكأنه مفهوم ديني، أو بدا أن المحور الرئيسي للوجود الاجتماعي ــ ومن ثم الحقوق والولاءات ــ هو الدين. وأبسط اطلاع علي الكتابات الإسلامية يقودنا إلي تأكيد الانصهار التام بين الوطن والأرض والدين، إلي الحد الذي تسمي فيه الأرض المصرية بأنها "ارض المسلمين" كما يطلق عليها الشيخ محمد الغزالي. ومن المعروف للكافة أن الإسلام ليس له وطن لأنه يخاطب البشرية جمعاء.

وخلال هذا العصر الممتد أيضاً امتد الانقلاب في المجال الرمزي إلي سائر أبعاد تكون وممارسات الدولة.

فعلي مستوي الخطاب الأيديولوجي هيمنت عملية أسلمة المجال الرمزي كله إلي الحد الذي لابد أن يشعر الأقباط بالهامشية. وصار التجنيد للوظائف الكبرى في الدولة مؤسسا علي خريطة دينية إلي جانب خريطة الولاء السياسي. وتم جعل الدين محور الممارسة السياسية خاصة فيما يتعلق بالانتخابات العامة ــ وهو الأمر الذي أدي إلي انكماش خطير في حضور الأقباط في المؤسسات النيابية. وبوجه عام فإن سيطرة الأمن والتفوق الكاسح لسلطة الأمن بالمقارنة بالسلطات والمؤسسات السياسية عزز هذا الميل للتمييز الرمزي ضد الأقباط.

استعادة الوطنية المصرية

وبينما لا يمكن إنكار الجذور التاريخية والديناميكيات الثقافية للتمييز ضد الأقباط وبعض الجماعات الأخرى فان إحياء الوطنية المصرية يمكن أن يوفر سندا سريعا لإعادة التكامل الوطني وحل ما يطلق عليه بالمشكلة الطائفية.

أن الأمر يحتاج من الحركة الوطنية أن تعي بذاتها وأن تغني خطابها بالتأكيد

علي احترام ومكانة الرموز المشتركة أولاً والرموز النوعية للأقباط وغيرهم من الجماعات التي تشعر بالاغتراب أو التهميش في الوقت الحالي، ويجب أن تهتم الوطنية المصرية بالرموز لأنها هي العامل الحاكم للوجدان. وكما أسلفنا فإن مجرد السماح بإذاعة الصلوات في عيد الميلاد القبطي أسعد ملايين من الأقباط علي نحو لا يمكن تخيله. ولا شك أيضا أن جهود عدد من أبرز مؤلفي الدراما في مصر لإنعاش الذاكرة الوطنية بخصوص الأقباط هي مصدر مهم للسعادة. وبالعكس فإن استمرار إنكار الرموز القبطية وإهمال الرموز الوطنية الجامعة أمر بالغ الخطورة، وقد نعده السبب الرئيسي للاغتراب السياسي للأقباط ونزوعهم للهجرة وشعورهم العاتي بالاضطهاد.

ويفخر المسلمون عن ـ حق ـ بأن الإسلام يعترف بالرموز المسيحية واليهودية وأن الأديان الثلاثة تتحد في العقيدة الإبراهيمية. ولا شك أن الاهتمام البارز بالإبراهيمية ـ كما يقول روجي جارودي رمز خالد لاهتمام الإسلام بإنتاج آليات دمج وتكامل وتسامح وقبول ومحبة مع المسيحيين واليهود من حيث هم كذلك. ولكن التعاليم الإسلامية شيء والتصرفات الاجتماعية والمحددة والتاريخية شيء آخر.

والواقع أنه لا يمكن إنكار التعصب لدي قطاع صغير من المسلمين والمسيحيين في مصر. ولكننا يجب أن نضع هذا التعصب في سياق عالمي ومقارن لكي نفهم بوضوح أننا اقل تعصبا من غيرنا وأن تراث الوطنية المصرية لا يزال حيا في الواقع والوجدان، ويجب التأكيد أيضاً علي أن العودة لإحياء الوطنية المصرية هي الطريق المأمون فعلا للاندماج الوطني ولنهضة بلادنا.

الشائعات ودورها في تأجيج الصراع الطائفي

د. سيد عشماوي[42]

١- تقديم

سبق أن قدمت بالمجلس الأعلى للثقافة دراسة عن "الشائعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر"، وسوف أحاول في هذه الورقة أن أوضح وجود مناخ من الهوس الديني في مصر وكيف يؤجج هذا الهوس من خلال فكرة الشائعات.

الشائعات هي عن أخبار تنتشر ولا يمكن التثبت منها سواء من ناحية الصدق أو من ناحية الكذب، ولكن العادة عندنا في مصر بصفه خاصة إن هذه الشائعات بتحمل دائما على محمل الكذب، وفي رد فعل عكسي لها ينظر للشائعة على أنها تعادل الفتنة، و يكفينا سلسلة مقالات الشيخ سيد طنطاوي التي نشرت منذ فترة قريبة في الأهرام عن الفتنه والتي عالج فيها موضوع الشائعات باعتبارها نوع من الفتنة.

هنالك أنواع كثيرة من الشائعات والظروف الثقافية السائدة تشكل تربه لولادة وتكاثر هذه الشائعات وسرعة انتشارها، وأخطر هذه الشائعات هي تلك التي تمس قضايا ذات بعد سياسي أو اقتصادي أو عقائدي ديني.

٢- الخصائص المصرية المتعلقة بالشائعات

تتميز مصر بخصوصية في مجال الشائعات فالشعب المصري يميل غالبا إلى المغالاة والمبالغة والتهويل والتضخيم، وهي أمور نعرفها عن أنفسنا كما تقول أمثالنا الشعبية: (يعمل من الحبة قبة)، و(يعمل من الزبيبة خمارة)، (و

---

42 أستاذ بقسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة القاهرة

يعمل من البحر طحينة)، و (جابوا الخبر من أبو زعبل أن العجايز بتحبل)، و(يا ودن طلي كل ساعة بخبر) وهذا المثل الأخير طلب إنشائي المراد به التهويل، وفي هذا النطاق فإن إحدى خصائص ما يمكن أن نسميه الشخصية المصرية مرتبطة بما نسميه اللسان المصري.

يقول ابن إياس المصري في كتابه بدائع الزهور في وقائع الدهور "إن حملت الأنفس ما لا تطيق أطلقت الأنفس ما لا يليق" وأهل مصر كثير ما يطلقون ألسنتهم في حق الناس ربما لأنهم على مر تاريخهم قد تحملوا الكثير مما لا يطيقون، وفى هذا المجال أطلق المصريون تسميات خاصة على الشائعات والأراجيف مثل: القيل والقال، والألسنة النمامة، والبقبة والجعجعة، وقد جمعت ١٣٤ مصطلح موجود في كتب التاريخ وفى كتب الأدب وكتب اللغة يعبرون عن جزء مما أسميه باللسان المصري وارتباطه بالشائعات والأراجيف مثل: الغلبة، والتنطيط، والهجص، والدش، والخبص، والدردحة، والردح، والتشويح، والفضفضة، والمناكفة، والتلقيح، ولا يتسع المجال لاستعراض بقية المفردات الكثيرة جدا الموجودة، وما توضحه كتب التاريخ من العصر المملوكي- العثماني وحتى اليوم واستخدام مفردات علم اللغة الاجتماعي لبحث الموضوع الخاص بالشائعات هو الأهمية الكبيرة لرؤية هذه الشائعات في إطار المناخ الاجتماعي والثقافي والديني السائد.

يذكر لفظ "الفتنة" كثيرا في مصر، حتى في إطار التيار الديني، لفظ "الفتنة" كما هو معرف في القواميس والمعاجم يرتبط دائما بكثرة الوشاية، فيقال فلان فتان، أو كثير الوشاية، أو ينقل الكلام لغيره كي يثير الشغب، وفي إطار ما يمكن أن نسميه المناخ الثقافي-الاجتماعي المصري هناك نظرة سلبية في التفكير الدائم بنظريه المؤامرة والبعد عن المصداقية أو ما يمكن أن يسمى الآن بلغة السياسة ثقافة التحايل أو "الضحك على الذقون" ومن هنا فإن المجتمع دائما ما يستمتع بـــ ويصبح لديه القابلية لـــ "الشائعات" وفى هذا المناخ الثقافي عندنا مشعوذين ومدعى الولاية والكرامات والإطلاع على الغيب، وعرافين ومنجمين، وعندنا كما قلت في البداية المبالغة، والإسراف في نقل الخبر.

٣- الهوس الديني والشائعات

وسط هذا المناخ السائد في مصر تكثر الشائعات في إطار الهوس الديني، وفي الحقيقة لدينا صفحات كثيرة من التاريخ توضح إنه كلما ازداد الهوس الديني ازدادت الشائعات بغرض الصيد في المياه العكرة، حيث التآمر والمتآمرين، وهذا الهوس الديني يؤدى إلى ما يمكن أن نسميه بزيادة الوهم والكراهية في الأذهان وأيضا تكثر الإشاعات ويتم تناقلها في إطار تحطيم معنويات وضع العراقيل أمام الأفراد المخالفين في العقيدة أو ما يسمى بلغتنا الدارجة (الأسافين والمقالب والزنب) وذلك في إطار الهوس الديني السائد، وقد شهد تاريخ مصر منذ عصور قليله جدا الجانب الاستثنائي للقاعدة في العلاقة مع الأخر أو علاقة الأغلبية مع الأقلية.

الموقف من اليهود مستمر حتى هذه اللحظة خاصة بسبب عدم وجود يهود بكثرة الآن على عكس ما كان موجود في الماضي، وعبر التاريخ كانت هناك لحظات كثيرة من التحريض ضد اليهود، وكان في المجتمع المصري المملوكي والعثماني حينما تسوء الظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية تزداد فكرة العداء للأخر والاعتداء عليه بما في ذلك أن كان من الممكن أن يتم إحراقه بالنار.

وفى العصر الحديث أيضا ارتبط – ومازال – في الأذهان أن كل يهودي صهيوني، خاصة – في فترة الأربعينيات من القرن الماضي – وقد ظهرت كتيبات كثيرة تهاجم اليهود خاصة في الفكر الديني السياسي كالإخوان المسلمين في فترة الأربعينيات الذين كان لهم خطاب عدائي تجاه اليهود، وروجوا بالفعل عندما انتشرت الكوليرا في مصر عام ١٩٤٧ أن اليهود هم هؤلاء الذين سمموا آبار المياه كي تنتشر الكوليرا عندنا طبعا.

بالنسبة للنصارى هناك مواقف كنيرة جدا مذكورة في كتب التاريخ وقد روى ابن إياس المصري حادثة ذات دلاله في كتابه (بدائع الزهور في وقائع الدهور)، تقول الرواية أن سلطان سليمان القانوني انتصر في إحدى معاركه فحصل زينه في القاهرة لمدة ٧ أيام بلياليها، وخرج كل أهل مصر من مسلمين وأقباط ويهود وممن ليس له دين للاحتفال والابتهاج حتى وصلوا "لحد المعاصي" حسب وصف ابن إياس، ويبدو أن أربعة مبشرين من

النصارى زادوا في السكر وقابلوا صدفه أحد الشيوخ الحنفيين وبدئوا بنوع من المهاترة هذا يسب ذاك إلى أن أخذوهم إلى المدرسة النجمية الصالحية وعرضوهم على مجلس القضاة.

كل القضاة برعوا هؤلاء النصارى، وقانونا – حسب السائد في ذلك الوقت – كان يمكن أن يطبق عليهم التعذيب ولكن لا يمكن أن يطبق حد القتل، ولكن القاضي الحنفي صمم أنهم لابد أن يقتلوا وقلب عليهم العامة وبالفعل قتلوهم بالسيف، والعامة قالوا عليهم أنهم سبوا الرسول وتم إحراقهم.

ابن إياس يخبرنا بثلاثة أشياء مهمة في هذه الحادثة، فأولا يصفها بأنها "من القيل والقال" أي أنها كانت شائعة، وثانيا أنه لم تثبت بالفعل هذه الاتهامات ولم يصدر حكم قضائي عليهم، وثالثا إنه لا يوجد في الشريعة ما يوجب ما حدث بسبب هذه الشائعات، وقيل وذكر فيما يمكن أن نسميه بالشائعات قبل وبعد هذه الواقعة حوادث كثيرة جدا مرتبطة بما يمكن أن نسميه الهوس الديني في مصر تجاه الآخر حيث تكثر الشائعات التي يمكن أن تكون قائمة على خبر كاذب أو على خبر حقيقي يتم تأويله وعندنا أشكال معاصرة للشائعات التي يمكن أن تسبب فتنة طائفية على سبيل المثال خطفوا كذا وحصل كيت.

٤- الشائعات كوسيلة للتنفيس عن الظلم

في ظل ما يسمى بالصحوة الإسلامية يكثر الاهتمام بالترهات والخرافات والأباطيل وتكثر الشائعات، فهناك الحديث عن عذاب القبر والثعبان الأقرع، وحكايات تروى على سبيل العبر والأمثال كالإشاعة التي تروج لأن الفنان صلاح قابيل قد عاد للحياة في قبره، وهذا النوع من الشائعات ليس موضة جديدة لكنها قديمة وموجودة من زمان وكثير من الروايات تحدثنا عن هذا الحاكم الظالم أو ذاك الذي يسمع الناس أنينه في قبره وهو يجلد بالسياط التي كان يعذب بها شعب مصر.

وقد سمعت شخصيا في السيدة زينب عن واحدة من ستات أهل البلد اسمها فايزة كانت تمشي في الشارع بالكرباج وتجلد الناس ومعروف أنها فتوه لازم

تتشاكل كل يوم، ولما ماتت انتشر بين أهالي السيدة زينب أن بعض الناس كان يسير بجوار قبرها وسمع صوتها وهي تأن من الضرب بالكرباج.

هذا المناخ المفعم بالتأويل والتأليف، ووجود قضايا خلافية، أدى إلى تأثر الرأي العام وكثرة الشائعات، وفى نطاق ما يمكن أن نسميه بالهوس الديني انتشرت الكتب الصفراء حول علامات الساعة والقيامة والمهدي المنتظر والمسيح الدجال وعذاب القبر و النعمة والشفاعة والخروج من النار و الثعبان الأقرع وغير ذلك، وقد قيل منذ القديم أن أهل مصر يولعون دائما بتصديق الخرافات والإيمان بالترهات، وقد كانت هذه الأمور موجودة في العصر المملوكي والعثماني وما زالت مستمرة حتى هذا العصر .

٥- الخلاصة

حينما وجد الهوس الديني أي عصر من عصور التاريخ سواء القديم أو الوسيط أو الحديث فإنه أدى إلى ما يمكن أن نسميه ازدياد الشائعات، وهذه الشائعات تمس بطريقة أو بأخرى فئات وشرائح موجودة في المجتمع وتؤدى إلى نوع من التمييز الديني.

التمييز في مجال الرياضة

أ/ جورج رياض*
georgeryad@yahoo.com

١ - لماذا؟

ربما لم تطرح قضية وجود تمييز في ممارسة الرياضة على أساس الدين للمناقشة من قبل بشكل علني، فقط كانت تدور أحاديث عابرة مرسلة بين كثير من المواطنين العاديين دون تحليل أو دراسة وافية لهذه القضية التي تستحق أن نطلق عليها ظاهرة، فمن المثير للجدل ومن المفارقات ونحن نتحدث عن ضعف التواجد القبطي في مجالات عامة عديدة كالمناصب الكبرى في الحكومة والجيش والشرطة وعضوية مجلسي الشعب والشورى – ويقر بهذا المسلمون قبل المسيحيون – أن نجد أن تواجد الأقباط في قطاع "رياضة البطولة" سواء كلاعبين أو ككوادر فنية وإدارية هو الأضعف والأقل تمثيلا على الإطلاق من بين كافة المجالات السالفة الذكر.

الظاهرة متواجدة في مختلف اللعبات الرياضية، وكدراسة حالة نطبقها على كرة القدم – اللعبة الشعبية الأولى في مصر– والتي يعشقها الملايين بغض النظر عن لونهم أو دينهم أو انتماءاتهم – سنجد أن الدوري المصري الممتاز لكرة القدم يضم لاعبين قبطيين فقط من ضمن ٤٠٠ لاعب مقيدين في سجلات الأندية الـ ١٦ المشاركة في المسابقة بنسبة ٠,٥ % والاثنان بالمناسبة هما حارسي مرمى الأول ناصر فاروق حارس نادي غزل المحلة والثاني عماد فريد شوقي حارس مرمى طلائع الجيش.

وضعف المشاركة هذا لم يكن وليد الموسم الحالي فقط أو الموسم الذي سبقه بل يمثل ظاهرة عامة، ويكفى أن ندلل على هذا بأن عدد اللاعبين الأقباط

---

* صحفي في جريدة وطني

المشاركين في أندية الدوري الممتاز خلال السنوات العشرين لـم يتخطـى أصابع اليدين وتحديدا ٧ لاعبين فقط بداية من محسن عبد المسـيح لاعـب الإسماعيلي والترسانة السابق ومرورا بهاني رمزي في الأهلـي وأشـرف يوسف في المنيا والزمالك، ونهاية باللاعبين سالفي الذكر المقيدين حاليا فـي غزل المحلة وطلائع الجيش.

المشكلة لا تقتصر على اللاعبين المقيدين في الفرق الأولى بهذه الأندية بل تمتد إلى قطاع الناشئين بها والذي يضم مئات اللاعبين، ويكفى أن قطاع الناشئين في ناديي القمة الأهلي والزمالك والذي يفترض أن يشمل صفوة من نجوم المستقبل في اللعبة لا يضم أي لاعب قبطي واحد حاليا بنسبة صفر % !!

٢- ما السبب؟

من واقع ما سبق يتضح أننا أمام ظاهرة عامة تستحق أن نرصـد ونعـرف أسبابها، فلا توجد جامعة أو كلية تخلو من طـلاب أقبـاط - إلا اذا كانـت الدراسة بها دينية - ولا توجد مدرسة تخلو من أقباط - الا في حالات نادرة اذا ما كانت القرية الموجودة بها لا تضم مسيحيين - لكن في نفـس الوقـت توجد أندية عديدة لا تضم أقباط على الإطلاق، وهو أمر غريب فلا توجد أي اختلافات جسمانية في التكوين أو البنية بين مسلمى وأقباط مصر المنحدرين من نفس الأصل والعرق وفقا للدراسات العلمية، وبالتالي لا يوجد تمايز فـي البنية أو المهارة أو السرعة والقوة للاعب على أساس عرقي أو ديني.

وبالتالي هنا نحن أمام عاملين لا ثالث لهما قد يساهما في هذه الظاهرة الأول إما أن يكون هناك تمييز ديني حقيقي يفرز اللاعبين الأقباط من الوصول إلى المشاركة في الأندية واللعبات الرياضية، والعامل الآخر هو أن يرجع الأمر إلى سلبية من جانب المواطنين المسيحيين في الانخراط فـي هـذا المجـال وتشجيع أبناءهم على الذهاب إلى الأندية والاندماج في نشاط مفيد لهم في هذه المرحلة السنية.

أنا شخصيا أرى العامل الأول كان المحرك الرئيسي لـدفع العامـل الثـاني ومساهمة الاثنين معا في غياب الأقبـاط بشـكل واضـح عـن الملاعـب الرياضية.....

٣- هل توجد نماذج تعرضت لتمييز؟

ما علاقتك بأنور سلامة؟

"على أفضل ما يرام، فهو السبب في بقائي في النادي الأهلي حين كنت في السابعة عشرة عندما تحدث معي بعض مسئولي الترسانة وأكدوا أنه لا مكان لي في الأهلي بسبب ديانتي المسيحية، ولولا أنور سلامة لرحلت عن الفريق............."

هاني رمزي / جريدة البديل: ٢٢ مارس ٢٠٠٨

قبل أن أخوض في وجود نماذج للتمييز عن المشاركة في مجال الرياضة أحببت أن أعرض جزء من حوار للنجم هاني رمزي لاعب الأهلي والمنتخب الوطني السابق ومدرب نادي إنبي الحالي والذي تطرق فيه لهذا الموضوع لجريدة البديل اليومية أثناء ندوة استضافته فيها الجريدة.

وإذا كان نجم بحجم وموهبة هاني رمزي – والذي يعد أفضل مدافع في تاريخ الكرة المصرية بشهادة الخبراء الرياضيين – قد تعرض لهذه الضغوط في بداية مسيرته الكروية فهذا يفسر النماذج والشهادات التي سأعرضها خلال السطور التالية ....

اخترت ٤ نماذج اثنين منها لن أكشف عن أسماء اللاعبين الذين ذكروها بناء على طلبهم لأنهم لازالوا يمارسون اللعبة ويمكن أن يتسبب نشر أسماءهم في مزيدا من المضايقات لهم، وهو ما لا نرغب فيه، والنموذجين الآخرين يمثل شهادتين لاثنين حاولا الالتحاق بأحد الأندية الكروية وفشلا أو تحديدا 'منعا بسبب ديانتهما.

- <u>النموذج الأول</u>: للاعب تعرض لموقف غريب أثناء مرحلة الناشئين حيث انضم لمنتخب مصر للشباب في ذاك الوقت وواجه مضايقات كبيرة من أغلب زملائه في الفريق بسبب ديانته المسيحية ووصل

الأمر إلى الحد الذي دفع بعضهم إلى توجيه طلب إلى الجهاز الفني للفريق باستبعاده لأنه لا يشاركهم في الصلوات والشعائر الدينية!!

- **النموذج الثاني**: لناشئ متميز حاول أن يلتحق بعدد من الأندية الشهيرة ورغم نجاحه في الاختبارات الفنية والتدريبات إلا أنه كان يجد عراقيل وحجج مختلفة تمنع قيده، هذا اللاعب ذكر صراحة أنه التحق للتدريب بنادي كرة كبير وأنه بعدما علم لاعبي الفريق أنه مسيحي كانوا حتى لا يمررون الكرة إليه!!

- **النموذج الثالث**: أعرفه شخصيا فهو جار لي ويدعى أشرف ميخائيل، وكنت أشاهده وهو يلعب الكرة بشكل احترافي لا يقل عن نجوم الكرة المصرية الحاليين ... كان أشرف يلعب في فريق الكنيسة ويشارك في دورات عديدة على مستوى الكنائس ويحصل بها على لقب أفضل لاعب، وقلت له لماذا لم تحاول الذهاب لأحد الأندية لاستثمار هذه الموهبة؟ فقال لي أنه توجه بالفعل لنادي المقاولون العرب، ونجح في الاختبارات الفنية للانضمام للناشئين وبعد ذلك طلب لعمل مقابلة شخصية أو "كشف هيئة" مثلما يطلق عليه!! وسأله المدرب عن اسمه فرد عليه اسمي أشرف، فسأله مجددا أشرف إيه؟ فجاوبه أشرف ميخائيل، فتغيرت معاملة المدرب – وفقا لرواية جاري– وقال له "طيب ها نبقى نرد عيك"!! والسؤال هنا إذا كان اللاعب ينجح في الاختبارات الفنية اللازمة للالتحاق بالفريق فما هو السبب من وراء عمل مقابلة شخصية أو كشف هيئة بعد ذلك؟!

- **النموذج الرابع**: يقترب من سابقه ورواه لي أحد الزملاء الصحفيين في جريدة "وطني" لصديقه "روماني" الذي توجه للاختبار بنادي "......." وتألق في الاختبارات بشكل ملفت للأنظار، إلا أنه فوجئ بالمدرب الذي اختبره يقول له " أنا أقدر ألعبك مش في النادي هنا ولكن في الأهلي أو الزمالك لو حبيت بس تسلم الأول"!!

النموذجين الآخرين هما مثال واقعي لما يتناقله أقباط كثيرون عن التمييز في الرياضة ويدفع ترديد هذه الأحاديث إلى الابتعاد والانزواء ورفض البعض لفكرة مجرد الذهاب لنادي رياضي للاختبار به.

٤- هل توجد عوامل أخرى تساعد على التمييز؟

نعم توجد عوامل أخرى تساهم في التمييز ويمكن إدراجها تحت بند الخلط بين الدين والرياضة بشكل مبالغ للغاية، من هذه الصور:

٤-١ تصريحات لكبار مسئولي الكرة واللاعبين تظهر هذا الخلط الشديد نختار منها:

- "الدعاء وصلاة الفجر كانت أهم أسباب الفوز ببطولة كأس أفريقيا" / **سمير زاهر رئيس إتحاد كرة القدم** عقب العودة من غانا.

- "أهدى الفوز ببطولة أفريقيا لكل المصريين المسلمين" / **عمرو زكى لاعب المنتخب ونادي الزمالك** في حوار لبرنامج ٩٠ دقيقة على قناة المحور يوم ٢٥ مارس ٢٠٠٨.

- "مانويل جوزيه ليس مسلم الديانة لكنه مسلم الأخلاق والضمير" **محمد أبو تريكة لاعب المنتخب والنادي الأهلي** في ندوة عن حملة "حماية" للوقاية من المخدرات التي نظمها الداعية عمرو خالد في ساقية الصاوي بالقاهرة في ١ -٤ -٢٠٠٨.

وعلق على هذه التصريحات الدكتور القس إكرام لمعي القيادي المعروف في الكنيسة الإنجيلية بمصر في مقال بجريدة "روز اليوسف" يوم الاثنين ٧-٤-٢٠٠٨ انتقد فيه محمد أبو تريكة بسبب الخلط بين دوره كلاعب كرة ودور الداعية الإسلامي، وقال لـ "**موقع العربية نت**" اللمسات الدينية والأخلاقية يجب أن تكون موجودة في أي إنسان وتحكم تصرفاته، لكن لا يجب ربطها بنتائج مباريات كرة ننهزم فيها كثيرا، فمنتخب مصر ليس بطل العالم، ولم يصل للمونديال طوال تاريخه سوى مرتين فقط، وأضاف "لا يوجد ما يسمى بأخلاق مسلمين أو أخلاق مسيحيين... إذا رأيت البوديين في جنوب شرق أسيا ستجد أخلاقهم فاضلة رغم أنهم لا يعبدون الله، ما يعنينا هي الأخلاقيات الإنسانية وهي ما تميز شخصا عن آخر".

٤-٢ الحديث باستمرار عن أسلمة اللاعبين الأفارقة

من فترة لأخرى يتناول الإعلام محاولات بعض اللاعبين لإقناع المحترفين الأفارقة خاصة بالتحول للإسلام – سواء نجحت أو فشلت – وبغض النظر عن ذلك فإن تركيز بعض الإعلاميين على هذه النوعية من الأخبار وإشادتهم بها، وهى التي لا ترتبط بأي شكل من الأشكال بالرياضة وتمثل علاقة شخصية بحتة بين الإنسان وربه، تعد ضربا للمواطنة في مقتل، كما تدفع بعض هؤلاء الأفارقة كرد فعل إلى إظهار تدينهم الشديد.

٤-٣ مطالبة معلقي المباريات للجمهور بتشجيع الفرق الإسلامية

وهنا لا نقصد المنتخبات العربية بل منتخبات الدول التي تضم أغلبية مسلمة ولا تقع داخل الوطن العربي، فيطالب معلق أحد المباريات مثلا بتشجيع تركيا في مباراة لها أمام البرازيل – التي يعشقها جمهور الكرة المصري – بدافع العاطفة الدينية دون النظر إلى المستوى الفني!!

٥- ما نتيجة كل هذا؟

تؤدى كل العوامل التي سبق ذكرها في السطور السابقة إلى ابتعاد الأقباط عن ممارسة للرياضة في صور متعددة منها:

- التقوقع في ممارسة الرياضة داخل الكنيسة طالما لا توجد فرصة في الأندية.
- ذهاب أبناء بعض الأغنياء إلى أندية "الفايف ستارز" الجديدة مثل وادي دجلة أو إيه سي ميلان لممارسة الرياضة.
- إنشاء بعض رجال الأعمال الأقباط أندية رياضية حتى ينضم المسيحيون إليها
- رغبة البعض في الهجرة أو السفر للخارج للاحتراف واستغلال الموهبة قبل أن تضيع هنا.

٦- ما هو الحل؟

توجد حلول عديدة لمعالجة مشكلة التمييز في الرياضة من خلال التأكيد على المواطنة والمساواة في فرصة ممارسة أي موهبة لنشاط رياضي بغض النظر عن انتمائه أو عقيدته الدينية نذكر منها:

- محاربة الدولة لبعض المسئولين المتشددين في الأندية داخل قطاعات الناشين والذين يرفضون مشاركة غير المسلمين.
- مساهمة الباحثين والإعلاميين المسلمين في دراسة هذه الظاهرة في كل اللعبات الرياضية وفضح المسئولين الذين يثبت تورطهم في التمييز.
- تشكيل لجنة داخل الأندية الرياضية للتحقيق والنظر في شكوى أي متقدم للاختبارات يثبت عدم حصوله على الفرصة بسبب دينه.
- في حالة فشل الحلول السابقة في التطبيق لن يكون هناك خيار سوى استخدام عامل "التمييز الإيجابي" لبعض الوقت وليكن عشر سنوات مثلا بإجبار كل نادي على ضم عدد معين من الأقباط وبالتالي لن يكون هناك بديل للمدربين سوى البحث عن المواهب المتميزة، كما سيساهم هذا التواجد في كسر حاجز الجهل بالآخر وحساسية التعامل معه والاحتكاك به.

تعقيبات ومداخلات

أبو تريكة

أ.صموئيل سويحة

ستكون مداخلتي على كلمة الأستاذ جورج رياض، واضح أنك تنسى ما تكتبه لقد سبق لك أن كتبت نصا بمناسبة انتخابات نادى المعادى عن محاولات الإخوان لاختراق النادي، و قلت فيه تعبيرا لطيفا، قلت: "أنا خايف بعد شوية ألاقي الإخوان بيحاولوا يدخلوا الانتخابات جوه الكنيسة".

أنا أرى أن لاعب الكرة أبو تريكة رمز للتمييز الديني، فحين يقول أبو تريكة إن بطولة إفريقيا غزوة بدر ويهلل له بعض الناس يكون كلامه خطيرا جدا، أن يحاول أبو تريكة – حسب ما نشرت جريدة "المصري اليوم"– أن يجعل فلاديو يعتنق الإسلام؛ فلاديو المسيحي. أنا أعمل في موقع إسلامي، وعرفت أن أبو تريكة تنشئته إسلامية (كما قال عصام العريان)، وأنه نشأ داخل أحضان الجماعة، فلما يقول أبو تريكة أنه يتضامن مع غزة، نجده لم يتضامن مع غزة من أجل مشكله شعب، بل تضامن مع غزة التي فيها حماس، التي هي جزء من الإخوان[٤٣].

***

---

[43] **تعليق من الاستاذة هالة شكر الله رئيسة الجلسة:** الحقيقة هذا تفسيرك الخاص، وليس رأى الكل بالضرورة، أن شخصنا انضامن مع غزة ولا علاقة لي بحماس.

الجزية وخطاب أهل الذمة

الأستاذ/ أيمن رمزي

الحقيقة أنا كلمتي مختصرة جدا ومحددة في نقطتين:

النقطة الأولى: بالنيابة عن أي شخص غير مسلم أشكر الأخوة المسلمين المجتمعين هنا اليوم، ولا يسألني أي إنسان عن ديانتي، أنا ديانتي ديانة جديدة جدا اسمها الحرية، وهي ليست من الديانات الموجودة في مصر.

النقطة الثانية: الدكتور/ نبيل عبد الفتاح قال إن خطاب أهل الذمة خطاب تاريخي، لكني أرى أن الخطاب العملي اليوم هو خطاب فرض الجزية على غير المسلم، واسألوا المطارنة الذين يدفعون عشرات الآلاف من الجنيهات لأخذ تصريح لبناء دور عبادة للمسيحيين لكي يصلوا فيها،

نحن لم نناقش هذا الموضوع اليوم، فالجزية ليست خطاب أهل الذمة اليوم.

***

خطـوة للأمـام

د. حسام عبد الله

تساءل بعض الزملاء "هي فين الناس؟ وفين المصريين؟ وفين كذا؟ وفين كذا؟....."، وإذا بدأنا مسيرتنا بهذه الطريقة فلن نتقدم أبدا، الحقيقة أن الناس موجودون هنا، وأي طريق يبدأ بأن يتجمع الناس ويتكلمون.

لقد أتيت خصيصا من لندن لكي أحضر المؤتمر، ولم أكن أعلم أبدا أن مائة أو مائتي شخص سيحضرونه، بل ربما قدم عدد أكبر من الناس ولم يتمكنوا من حضور المؤتمر نتيجة لنقله إلى مكان آخر،

إن وجودنا هنا اليوم كلمة في حد ذاته، وجودنا هنا اليوم في ذاته خطوة للأمام، وليس صحيحا أن المستقبل مظلم، لأن أهمية أي مؤتمر اليوم أن يحقق هدفين: أن يعلن عن وجوده وأن يجمع الناس، هذا الراجل (د. محمد منير مجاهد) والآخرون الذين حوله بدعوا العمل منذ سنة ونصف لجمع الناس في مؤتمر حقيقي يعقد بلا دعم من الدولة، وقد دعوا له ناسا في منتهى الأهمية ثقافيا وفكريا وسياسيا، وهذا إنجاز، بل إنجاز كبير يمكننا أن نبني عليه.

أما عن مسألة أننا نجتمع ليسب بعضنا بعضا فهي غير صحيحة؛ نحن من أخيار الناس، والموجودون هنا من أخيار الناس، إن ما تعلمته اليوم عن تاريخ التمييز في مصر ووضعه، وعن الوضع الوطني لكثير، وهو يسلحني أنا شخصيا، ويسلح عددا كبيرا من الناس، ويدعمنا لكي نتكلم عن هذا الأمر في خلال ستة شهور قادمة وفي العام المقبل، سيحظى مؤتمرنا في العام المقبل بدعاية أكبر، وسيحضره عدد أكبر من الناس، وسيلقى اهتماما أكبر، الإصلاح مجرد جزء مما نفعله.

أنا ضد التشاؤم، نحن نقوم بعمل عظيم، وغدا سنخرج باقتراحات للمستقبل، و سنزداد قوة بمرور السنين لأننا نعمل.

***

من قال أن المسيحيين أغبياء؟

أ.د/ فايز نصيف

أشكر جميع الحاضرين.

١- بالنسبة لمشروع بناء دور العبادة: فبالنسبة لي عندما تمنعني من الصلاة في كنيستي يعد هذا عندي أنك تمنع عني الماء والهواء، بل إن منعهما عني أرحم من منعي من الصلاة، وحرام أن يموت شخص فقير ولا يجد من يصلي عليه في كنيسته.

٢- بالنسبة للكنيسة: دعوني أوضح معنى الكنيسة، الكنيسة مبنى لابد من وجود مذبح به، داخل الهيكل مكان اسمه مذبح، يشبه المنضدة، ومن يصلي لابد أن يكون قسا، ولا يصلح أي مبنى لهذا الغرض، فلابد من تصريح لإقامة هذا المبنى.

٣- أما عن سلبية الأقباط، فحين تحضر الانتخابات تجد كل بطاقات الانتخاب مزورة. فعندما أتجه بنفسي للانتخاب ثم أقول لهم: "ليه التزوير؟!!" فأجد خمسة أو ستة اشخاص يحاولون ضربي، فهل تقول لي بعد ذلك لماذا أنت سلبي؟! أعرف شابا جامعيا (هو ابني) ذهب إلى رحلة مع الكلية، وكان هو الوحيد المسيحي بين زملائه فيها، فقالوا له: "مين اللى جابك معانا يا واد؟" ورفضوا أن يشاركهم اللعب بالكرة.

٤- نحن ملزمون كلنا بوضع أيدينا في أيدي بعضنا البعض لتغيير هذا الوضع، وأنا أشكر جميع أخوتي المسلمين والمسيحيين،

٥- بالنسبة للأخوة الأقباط في الجامعة، أنا كأستاذ جامعي لم أجد في تاريخ الجامعات أي مسيحي صار رئيسا لأي جامعة منذ نشأة الجامعات حتى اليوم. أي قبطي يذهب إلى أمريكا يمكنه أن يصير رئيس جامعة تنتج إنتاجا علميا احسن من كل الجامعات المصرية؛ الأقباط خايبين بس هنا في مصر. اذهبوا إلى نقابة الأطباء وشاهدوا أسماء المسيحيين في اللوحة التذكارية لشهداء نقابة الأطباء في يوم ٦ اكتوبر تجدوا نسبة كبيرة جدا من شهداء حرب أكتوبر مسيحيين.

الذي هدم خط بارليف بخراطيم المياه مسيحي، أين هؤلاء الناس؟ من قال أن المسيحيين أغبياء؟! نظام الحكم فقط هو الذي يعتقد أن المسيحيين أغبياء. بالنسبة لجامعة القاهرة، لاحظ عند دخولك هذه الجامعة أسماء من أسسوها، ستجد بينهم أقباطا، أين المناصب التي أخذها هؤلاء الأقباط من مؤسسي الجامعة؟ لا شيء، فهل تأتي بعد هذا وتقول لي أنى سلبي؟! كيف أكون سلبيا وأنت تظلمني أكثر مما يظلمني المتطرفون؟!

الفصل الرابع:

التمييز في التعليم والإعلام والوظائف

واقع التمييز الديني في التعليم ينسف مبدأ المواطنة

كيف تحولت مقررات اللغة العربية

إلى دروس إجبارية في الإسلام الأصولي

م/ عادل جندي[44]

adel.guindy@gmail.com

كنا قد سمعنا من قبل عن أسلمة التعليم المصري، كجزء من التوجه العام بأسلمة كل نواحي الحياة في مصر – بدءا من "تسرب" الدين إلى بعض المقررات وانتهاء بمسابقات تحفيظ القرآن الكريم التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم بمشاركة عشرات الآلاف من الطلبة من كل المحافظات وتوزع فيها الوزارة الجوائز على الفائزين..

لكن حادثة معينة كانت مدعاة لكي نبحث الموضوع بشيء من التدقيق، وهي كالتالي: "آن" طفلة بالكاد تخطت السابعة، تلميذة في السنة الثانية الابتدائية في إحدى مدارس اللغات الخاصة، جاءت لأمها باكية ذات يوم لأن مُدَّرِسة اللغة العربية عنَّفتها لأنها لم تذاكر جيدا درسها. سارعت الأم لتهدئة روعها ودعتها لمراجعته معا. الدرس عنوانه "صديقي"، وفي نهايته (ص ١٨) يوجد تحت عنوان "اقرأ وتعلم واحفظ" (في أطار ملون) هذا النص: [قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض". رواه البخاري]. حاولت الأم شرح الحديث والفكرة الكامنة فيه للطفلة، (فسرت ما هي "الهرة"، لكن لم تعرف ما هو "الخشاش" فخمنت المعنى)، وأفهمتها بأن هذا نص ديني مقدس لدى الإخوة المسلمين، ولكنها اضطرت لأن تشرح لها مفهوما جديدا عليها يتعلق بالنار التي يعاقَب فيها من يخالفون الأوامر الدينية. أخيرا نجحت في مساعدتها على حفظ النص كما طلبت منها المدرسة.

---

44 كاتب وباحث - وعضو في "مصريون ضد التمييز الديني"

في اليوم التالي، عادت الطفلة باكية مرة أخرى، إذ عنفتها المدرسة وبصورة أشد. لماذا يا صغيرتي؟ تبين أنها قد نجحت في "تسميع" النص، لكنها لم تبدأه بـ "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"...

***

كشفت مراجعة مفصلة لكتب اللغة العربية في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، المقررة بواسطة وزارة التربية والتعليم، هول المفاجأة: فقد تحولت دروس اللغة بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى دروس في الدين الإسلامي.

بناء على مجموعة الكتب التي تحت أيدينا، وهي الخاصة بالفصل الدراسي الأول لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، يتبين أن عدد دروس اللغة العربية المقررة على التلاميذ بين الصف الثاني الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي هو ١٢٦ درسا، من بينها ٥٢ تحتوي نصوصا وإشارات إسلامية؛ أي بنسبة ٤١% ــ وتفصيلها: صف ثان ابتدائي: (٧/١٥)، ثالث (٧/١٥)، رابع (٥/١٥)، خامس (٦/١٧)، سادس (٨/١٧) ــ صف أول إعدادي (٨/١٥)، ثان (٧/١٥)، ثالث (٤/١٧).

وهناك ما يكفي من الأدلة التي تبين، بدون تقوّل أو ادعاء أو مبالغة، عمق واتساع ظاهرة تحول مقررات اللغة العربية إلى دروس إجبارية في العقيدة الإسلامية. ولا تتعلق المشكلة بالطبع بكونها "إسلامية"، فالمبدأ يظل هو الأهم: أن تدريس الدين (أي دين) مكانه مقررات وحصص الدين فقط، ويجب ألا يتسرب إلى مقررات أخرى إلا في استثناءات نادرة وطبقا لمعايير صارمة.

وللتدليل على خطورة الأمر نقارن بما يحدث في وسائل الإعلام، حيث ما أكثر ما يؤكد اختراق الفاشية الدينية لها: خذ مثلا ما قاله كاتب "تحقيقات السبت" (الصحيفة "القومية" الكبرى ــ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٧) تحت عنوان "الدستور الأخلاقي للقرآن" من أن "الإسلام يَجُبُّ ما قبله"، أو ما شابه ذلك مما يقوله عادة كاتب "من أسرار القرآن" (كل يوم اثنين) وغيره كثيرون؛ وهي مزاعم بلهاء وجوفاء، مليئة بعشق الذات المرضي، وبالتعجرف والصلف؛ ولكن في هذه الحالة قد يكون للقارئ ــ نظريا ــ بعض "الحرية"،

مثل إلقاء الجريدة في القمامة، أو إرسال احتجاج إلى القائمين عليها (بغض النظر عن كونه لن ينشر)، أو مقاطعتها...

أما في حالة المقررات الدراسية، فالأمر مختلف تماما لوجود عنصر زائد: وهو الإجبار – وخاصة في ظل نظام التعليم المصري الذي يعتمد التلقين الأحادي ويرفض أسلوب المناقشة والجدل والرأي المختلف والتقييم الموضوعي – وبالذات لكون الرسوب في مادة اللغة العربية يعني الرسوب التام وإعادة السنة.

بل إن ما يجري يتعدى في خطورته ما كان يحدث على يدي آلة "البروباجاندا" الجهنمية التي أدارها جوبلز في ألمانيا النازية، لأن غسيل الأمخاخ بأيديولوجية وضعية لا يقاس بمحاولات تشكيل ضمائر وشخصيات تلاميذ المدارس عبر فرض هيمنة "مرجعية دينية" معينة عليهم.

***

أولا: تصنيف النصوص

تبين دراسة مفصلة لما تحويه تلك المقررات من نصوص دينية أنه يمكن تصنيفها – بصفة عامة – لتقع تحت بنود وأهداف مختلفة، مثل:

١– التأكيد على الإسلام مصدرا وحيدا للفضائل، وهذا بالطبع ادعاء مزدوج (فهو ليس الوحيد، وإذا شاء أحد تقرير إن كان هو الأسمى يجب مقارنته بإنصاف وموضوعية بكل ديانات العالم الأخرى).

٢– تأكيد المرجعية الإسلامية لكل شيء وأي شيء، عن طريق حشر النصوص الدينية بدون مناسبة؛ بدءا من اختيار الصديق إلى مشاكل البيئة، ومن فضيلة الصدق إلى تلوث الغذاء، ومن حب الوطن إلى الحِرَف في مصر الفرعونية، ومن السياحة إلى جمال الكتابة الخ. حتى الصف الأول الابتدائي، الذي يقتصر على تعليم الأبجدية، يُطلب فيه من الطفل أن "يقرأ ويحفظ ويتعلم" الآيات ١–٣ من سورة العلق.

٣– الإصرار على كون الإسلام أساس قيمة الإنسان وعلاقات المجتمع، وليس المواطنة أو الإنسانية.

٤ــ إجبار الجميع، أيا كانت دياناتهم، على الالتزام بإعلاء وإتباع الأوامر والنواهي الإسلامية و "طاعة الله ورسوله".

٥ــ فرض عقائد إسلامية على الطلبة المسيحيين تختلف عن، أو تتعارض مع، المسيحية.

٦ــ تزوير وتحريف حقائق التاريخ.

٧ــ غرس أفكار وأسس دولة الفقيه الدينية وأيديولوجيات الفاشية الطالبانية بصورة مذهلة، إذ تتوارد أفكار مثل "لا طاعة للحاكم فيما عصى الله ورسوله"، بينما لا ذكر إطلاقا للدستور أو القانون أو مواثيق حقوق الإنسان. باختصار: لو قام "الإمام الشهيد" حسن البنا بتأليف هذه المقررات لما جاءت مختلفة!

نحيل القارئ إلى الملحق في نهاية هذه الدراسة لمراجعة نماذج حرفية وتفصيلية من النصوص توضح ما سبق.

ثانيا: هل من أسباب وضرورات "لغوية"؟

من الواضح أن الأمر "ديني" صرف، ولا علاقة له برغبة مزعومة في زيادة درجة إتقان اللغة العربية، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

١ــ كما تدل المقدمة التي يكتبها المؤلفون في كل من الكتب التي راجعناها بلا استثناء، هناك إصرار على أن العربية لغة "خاصة" إذ حباها الله بكونها لغة القرآن، وهو موقف شوفيني يتجاهل مهمة اللغة كأداة تواصل وتعبير، وهو ما تقوم به كافة لغات الأرض (كثير منها بصورة أفضل من العربية)؛ ويتناسى حتى أن ثلاثة أرباع مسلمي العالم لا يعرفون العربية.

٢ــ كما يبين الواقع، فلا شك في أن مستوى إتقان العربية عند الطلبة قبل إدخال المحتوى الديني كان مقبولا بالفعل وهو، على أي حال، أفضل بكثير من مستوى خريجي المدارس الآن.

٣ــ لو كان الأمر يقتصر على دوافع لغوية، فما أكثر النصوص التي تفي بهذا الغرض بدون اللجوء إلى الديني منها؛ وإذا لزم الأمر فلماذا لم تؤخذ عينات من مختلف "الكتب المقدسة" وليس الإسلامية فقط؟

٤ــ وإذا كان الهدف "لغويا"، فهل يعني ذلك التعامل مع النصوص الدينية بتجرد وبدون تقديس؟ وماذا يحدث لو لم يجد الطالب في بعضها ما يؤكد بلاغتها اللغوية، أو لو رفض القبول بمعانيها؟ الإجابة البديهية ــ يؤكدها ما سمعناه ــ هي أن النصوص مقدسة ولا يجوز النقاش فيها إلا بما يثبت كمالها وقدسيتها!

ومن المذهل أنه في نفس الوقت الذي تقوم فيه جامعة الزيتونة في تونس (التي توازي الأزهر في مصر) بتدريس الدين المقارن لطلبتها بتفتح واحترام وحيادية (راجع كتابات الأستاذ العفيف الأخضر)، تقوم وزارة التربية والتعليم المصرية بأسلمة بل طلبنة (نسبة إلى الطالبان) مناهج اللغة العربية، وغيرها، مما يؤكد بحق إصرار مصر المحروسة على دور الريادة في التخلف والظلامية! (ويقولون لنا بعدها أننا نعيش في "دولة مدنية"!!). وبالطبع لا توجد في العالم دولة متحضرة (أو نصف متحضرة ــ أو حتى تفكر في السعي على طريق التحضر!) تجري فيها مثل هذه الأمور.

ثالثا: تأثير المقررات على التلميذ المسلم

التلميذ المسلم الذي يدرس الدين في حصص اللغة العربية (إضافة لمقررات الدين، التي لا نعرف بالضبط ماذا يقال له فيها) يجد أنه:

ــ لا يدرس إلا عن الإسلام والمسلمين وكأن الكرة الأرضية ــ أو على الأقل مصر (!) ــ حكر عليه وعليهم.

ــ يجري تحذيره عيانا بيانا من مصاحبة "أتباع الديانات الأخرى"، لأن "المرء على دين خليله".

ـ لا يسمع عن وجود شركاء في الوطن إلا في استثناءات نادرة جدا تؤكد القاعدة؛ مثل ذكر اسم د. مجدي يعقوب (في الصف الثالث الإعـدادي) ضمن عدد من كنوز مصر وثروتها البشرية ضمت فاروق البـاز وأم كلثوم وآخرين؛ ومثل ذكر تعبير "حضارة قبطية" مرة واحـدة ووحيـدة خلال سنوات تسع من الدراسة، جاءت في درس عن السياحة في الصف الخامس الابتدائي؛ أو ذكر "أننا كمصريين، رجـال ونسـاء، مسـلمين ومسيحيين، شيوخ وأطفال، نعتز بوطننا مصـر"، فـي الصـف الأول الإعدادي ــ مع التأكيد طبعا على دور مصر في خدمة دين الله "منذ أن استظلت بمظلة الإسلام السمحة".

والنتيجة هي أن يشب الطفل وقد تيقن عقله بأن "المسلم" وحده هو صاحب هـذه البلاد (بل العالم كله!) وما عداه من كائنات بشرية فـبلا حقـوق ــ وحتـى إذا عاملها بالحسنى فهذا من فضله وكرم أخلاقه! وإضافة لكون العمليـة التعليميـة التي تعتمد "النقل" و "الصم" على حساب التفكير تُخرج أجيالا مـن ممسـوحي العقل، فإذا بالجرعات الدينية المذكورة تجعلهم أيضا ممسـوخي النفسـية، بـل مرضى بالنرجسية والشوفينية والعنصرية، يظنون أنهم ينتمون لخير أمة أنزلت للعالمين وأن هذا يعطيهم حقا إلهيا بالتسيُّد على باقي خلق الله.

وهل هناك عجب بعد كل هذا أن نجد الأجيال الجديدة أكثر تعصبا وتطرفـا واستعدادا للانضمام إلى جماعات الإرهاب من آبائهم؟ أو نجد أن الشباب هم الذين يتزعمون الاعتداءات الطائفية المتكررة التي يتلذذ مقترفوها بحرق دور عبادة وممتلكات غير المسلمين؟

رابعا: تأثير المقررات على التلميذ المسيحي

يتعرض التلميذ المسيحي لكم هائل من النصوص الإسلامية المقدسة في غيبة تامة لمجرد ذكر معتقداته. وقد يثور هنا تساؤل: لكن ماذا يضـير الطالـب المسيحي في دراسة ما يحض على الخير في الإسلام؟

والإجابة هي أن المسيحي في مصر، بصفة عامة، على قـدر كبيـر مـن المعرفة بالتراث الإسلامي وما أكثر من قرءوا فيه ودرسوه بصفة شخصـية

وبدون إجبار في المدرسة. لكن ما يجدُ هو أن تدريس دينٍ معين خارج المقررات والحصص الخاصة بذلك الدين هو في حد ذاته إجبارٌ كريه — أضف لذلك الأسلوب المتعالي المتعجرف الذي لا يرى في غير الإسلام مرجعية، وبالتالي يوجه رسالة مباشرة لا لبس فيها بدونية المعتقدات الأخرى وهيمنة الإسلام.

إذن فغير المسلم يتعرض ليس فقط لحملة من التبشير الناعم، بل هي دعوة خشنة تتميز بالصلف والغرور والاستعلاء. ويجد نفسه إزاء خيارات، أحلاها أمَرُّ من العلقم:

١ـ أن يتعامل مع المادة المقررة بما يتفق مع ضميره، وهو إذن راسب لا محالة — إن لم يكن متهما (هو وأهله) بازدراء الأديان؛

٢ـ أن يتحلى "بتكبير المخ" ويجاري الدرس والمُدرِّس بهدف واحد هو أن ينجح في الامتحان، وفي هذه الحالة يتربى على الكذب والنفاق والرياء.

٣ـ أن ينصاع راضيا بما يقال له، ليدخل في حالة من الخنوع الذمي المقيت.

والنتيجة أخطر بكثير مما يظن البعض وتتعدى كون عملية غسيل المخ المستمرة قد تؤدي إلى زعزعة الإيمان وسهولة التحول تحت ضغط الظروف. ففي نقاش مع بعض الشباب الأقباط حول ضرورة الاندماج في المجتمع وعدم التقوقع في الكنيسة، اعترف أحدهم، وهو في نهاية المرحلة الثانوية، بأنه أصبح "يكره" الإسلام والمسلمين. وإذ يؤنبه ضميره بشدة بسبب هذه المشاعر، بررها بأنه يجد نفسه محاصرا بالإسلام في المدرسة والبيت (ميكروفون المسجد الملاصق) والتلفزيون والشارع ووسائل المواصلات، ولذا يحاول الهروب بعض الوقت إلى الكنيسة لكي يحتفظ بما تبقى له من قواه العقلية، عزلة شباب الأقباط، إذن، لها من المبررات أكثر مما يشير إليه البعض من تهم الانسحاب والتقوقع والسلبية.

أضف إلى هذا تفشي ظاهرة خطيرة وهي ما يمكن أن نطلق عليه "أسلمة" (نسبة إلى "التأسلم") التفكير بين الأجيال الجديدة من المسيحيين، إذ أصبحوا أكثر اهتماما بمظهر التدين عن جوهره، مشبَّعين بالبر الذاتي، و"حَرفيين" (يهتمون بالحرف لا الروح)، يبحثون عند رجال الدين عن "الفتاوى" التي تريحهم من عناء التفكير وتحمل المسئولية.

خامسا: متى بدأ كل هذا العبث الإجرامي بالمناهج، ولماذا؟

على مر العصور كان التعليم خاصا، تحت مسئولية الأفراد والجماعات والطوائف؛ لكن مع منتصف القرن العشرين أصبح "عاما" تقوم به أو توجهه الدولة ـــ وهذا في حد ذاته ليس بالأمر السيئ لأنه يمكن أن يصبح أداة لتنشئة أجيال الشعب الواحد في إطار ثقافي وطني مشترك.

بعد ١٩٥٢، احتكرت الدولة تحديد محتوى المقررات الدراسية واعتماد الشهادات التعليمية. وبرغم كونه من المفترض في الأصل أن الدولة، وبالتالي تعليمها، محايدة إزاء الأديان، إلا أنه بدأ تدريجيا بث الدروس الدينية الإسلامية في مقررات اللغة العربية. وتدل المعلومات المتاحة على أن الجذور تعود لأواخر الثمانينيات. لكن من الغريب أن تكون تلك هي الفترة التي تعاقب فيها عدد من الوزراء وحاول فيها الوزير حسين كامل بهاء الدين الوقوف في وجه أتباع الفاشية الدينية في المؤسسة التعليمية.

كيف إذن تم "التغاضي" عن اختراق المناهج بهذه الصورة؟ التفسير الوحيد المقنع هو أن الأمر كان يمثل "سياسات عليا"؛ أي أن هذا الاختراق الظلامي جاء نتيجة لصفقة النظام الحاكم مع قوى الفاشية الدينية: "لنا الحكم والسلطة (ومنافعهما!) ولكم التعليم والإعلام والمسجد والشارع"؛ ظنا من الحكام أنهم بهذا قد ضمنوا كراسيهم لفترة تتعدى "العمر الافتراضي" للنظام ـــ في أسلوب يشبه صفقة فاوست مع الشيطان...

سادسا: جريمة على مستويين "عام" و "خاص"

ما يحدث في التعليم المصري يمثل جريمة تأتي على مستويين: الأول، "العام"، يتعلق بتخريب عقول أجيال من المصريين وتربيتهم على "التفكير" الغيبي اللاعقلاني غير الخلاق وإعدادهم ليكونوا "جنودا" مخلصين في خدمة دولة الفاشية الدينية.

لكن مثل هذه الجريمة، وإن دخلت تحت بنود مواثيق حقوق الإنسان وحقوق الطفل، علاجُها عادة في أيدي الشعوب ومفكريها وقادة الرأي فيها، وعقوبتها النهائية هي أن تتخلص الشعوب من حكامها وتستبدل بهم آخرين! وإذا عجزت عن ذلك، أو لم ترغب فيه، فهذه مشكلتها! وفي النهاية فإن الشعوب تستحق حكامها.

المستوى الآخر للجريمة، هو "الخاص" والمتعلق بما يتعرض له غير المسلمين، ويخضع لتوصيفات محددة في المعاهدة الدولية لحقوق الطفل (راجع المواد ٢٩ و ٣٠ إضافة إلى ٢ و ٨ و ١٤) والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (راجع المادة ١٣ــ أ) وإعلان حقوق الأقليات الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٢ (راجع المواد ١ و ٢ و ٤) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لا يخالجنا شك، إذن، في أن المصائب التي يرتكبها النظام الحاكم في حق "رعاياه" الأقباط "كوم"، وما يجري في التعليم "كوم" آخر باعتباره جزءا من سياسة "تطهير ثقافي" (Cultural Cleansing or Cultural Genocide)[٤٥]، وهو يمثل جريمة ضد الإنسانية لأنه يبدو مرتبطا برغبة في إذابتهم تماما. كل هذا يجعل العقدين الأخيرين ــ من هذه الناحية ــ أسوأ فترة في تاريخ الأقباط منذ غزو العرب لأن التعليم كان محايدا إلى حد كبير في العقود السابقة، وكان ــ كما ذكرنا ــ خارج سلطة الدولة تماما في العصور الأسبق؛ ولأن

---

[45] يذهب بعض الباحثين إلى اعتبار التطهير الثقافي وسيلة من وسائل "التطهير العرقي"، الذي لا يقتصر بالضرورة على الإبادة والتهجير، بل يتدرج في سبل تحقيقه ليشمل التمييز الصارخ والتذويب القهري ومحو الهوية. (راجع: Petrovic, "Ethnic Cleansing - An Attempt at Methodology, EJIL-V.5)..

ما يجري يفوق حتى ما كان يُنَص عليه حتى في "أحكام أهل الذمة في ديار الإسلام" والذي لم يكن تتطلب أن يحفظ الذمي الآيات القرآنية والأحاديث.

سابعا: المطلوب عمله فورا لوقف الجريمة

إزاء اتضاح معالم هذه الجريمة متكاملة الأركان (الفعل ـ القصد ـ الجاني ـ المجني عليه ـ جسم الجريمة) وثبوتها، نطالب بالوقف الفوري لتدريس كافة أجزاء مقررات اللغة العربية ذات الصبغة الدينية، وأيضا عدم امتحان التلاميذ فيما تم تدريسه، تمهيدا لتعديل المقررات بصفة عاجلة بدءا من العام الدراسي المقبل. نقول "فورا" وليس في الخطة الخمسية القادمة، أو العام القادم، أو بعد انعقاد هذا المؤتمر أو ذاك، أو كجزء من "الخطة الشاملة لتطوير التعليم" (التي لا تعني عادة سوى المزيد من التخريب التعليمي)؛ كما نرفض التحايل على الأمر عبر محاولات من إياها ـ على طريقة "جلسات صلح العرب" التي تنصبها السلطات من آن لآخر ـ مثل إضافة إشارة للآخر الديني هنا أو هناك ذرا للرماد في العيون، مما لن يؤدي ـ في ظل الأوضاع الحالية ـ سوى لفتح الباب أمام المزيد من "المقارنات" البلهاء. (ولمن يرون أهمية أن يبدأ التلميذ المصري (المسلم) في التعرف على معتقدات الآخر، فلهذا أسلوب مختلف سنتعرض له لاحقا).

تنفيذ هذا المطلب العاجل أبسط مما يتصور البعض ـ فقط إذا توافرت "الإرادة السياسية": فهو لا يحتاج سوى لأمر علوي واضح يحمل أمرا صريحا: "أوقفوا تدريس الدين في غير مقررات الدين".

لكن برغم بداهة المطلب ووجه الاستعجال فيه، لا نتوقع من قوى الفاشية الدينية إلا أن تخوض معركة شرسة ـ في وقت يبدو أنها في طريقها لزيادة قبضتها على المؤسسة التعليمية كما تبين من خبر (الأهرام ٥ يناير) يقول فيه وزير التعليم د. يسري الجمل أنه سيتم إرجاع العديد من المدرسين الذين يقومون بأعمال إدارية إلى التدريس "بفضل الكادر التعليمي الجديد" (؟!) لكن إذا تذكرنا أن الكثير من هؤلاء كانوا قد أقصوا عن التدريس أيام الوزير حسين كامل بهاء الدين بسبب "ممارساتهم الأصولية"، من حقنا التساؤل إذا ما كان الأمر يدخل في إطار صفقة جديدة ترتبط "بمراجعات" الجماعات "الجهادية" التي أعلن عنها مؤخرا...

ثامنا: إذا تقاعست الدولة عن تحمل مسئولياتها

إذا لم تكن الدولة مستعدة لتلبية هذا المطلب البديهي بوقف الجريمة فورا، فالحد الأدنى هو أن يتمسك التلاميذ المسيحيون بالمبدأ فيمتنعون عن تلقي تلك الدروس الإجبارية في العقيدة الإسلامية أو الإجابة على أسئلة الامتحانات التي تحتويها؛ وإذا كانت النتيجة هي رسوب جماعي في مادة اللغة العربية، فليكن! وقد يكون في ذلك رسالة واضحة إلى الجميع.

ولا مفر، في نفس الوقت، من تضافر منظمات حقوق الإنسان المحلية والعالمية في القيام بحملة دولية عاجلة بهدف إجبار حكامنا على وقف هذه المهزلة الهمجية. فأركان الجريمة ثابتة، ونتيجة هذه الفضيحة العالمية ــ كما أكد لنا خبراء حقوق إنسان مرموقون ــ قد تصل إلى تجميد عضوية مصر في المجلس الدولي لحقوق الإنسان واليونسكو (مما لا نرجوه ولا نطلبه). والأمر يمكن أن يتعدى ما سيحدث لسمعة مصر، إلى ملاحقة الجناة الحقيقيين ــ أي ليس فقط "مؤلفي الكتب"، بل المسئولين على مختلف المستويات حتى قمة السلسلة ــ ومقاضاتهم بصفهم الشخصية. مع ملاحظة أن هذه النوعية من الجرائم، كما تدل ملاحقات زعماء يوغوسلافيا وليبيريا ورواندا، لا تسقط بالتقادم...

[ولا نعتقد في فاعلية ما تبين مؤخرا من مواهب يتمتع بها مسئولون عنتريون في الدولة المصرية التي تضرب عرض الحائط بالتزاماتها التعاقدية بالنسبة للاتفاقيات الدولية، وتبدو مستعدة لأن تتحدى أي من تسول له نفسه "بالتدخل في شئونها الداخلية"؛ وكأنها توارثت رعاياها أبا عن جد، ومن حقها أن تفعل بهم ما تشاء، كيفما تشاء، متى تشاء!]

تاسعا: مراجعات شاملة ضرورية

ندعو أيضا إلى مراجعة كافة المواد ــ وليس فقط اللغة العربية ــ لتطهيرها من الاختراق الديني. ونُذكّر بأن التخريب الذي حدث حتى الآن لعقول أجيال من المصريين لن تذهب آثاره بغير مجهودات إعادة تأهيل جبارة.

فقط، من باب التكفير عن فعلة شنعاء وجريمة نكراء، نطالب القيام بأقصى سرعة بإدخال مادة "أخلاقيات" أو "إنسانيات" في مراحل التعليم المختلفة، تشكل الحصصُ المخصصةُ لها نصفَ حصص مادة الدين (وبالتالي نصف درجاتها)، ويَدرسها الطلبة جميعا. وذلك بشرط أساسي هو أن يوكل الأمر للجنة يرأسها تربوي عقلاني مرموق، مثل د. كمال مغيث، يقوم باختيار أعضائها من بين مثقفين ومفكرين وتربويين متحضرين (أي من خارج دائرة الظلاميين إياهم)، مع الاستعانة بخبراء من فرنسا الكافرة أو تونس الشقيقة؛ تقوم بإعداد مقررات هذه المادة التي تهتم بشرح الأخلاقيات من المنطلق الإنساني العام، والتوكيد بشكل عقلاني متفتح على ما هو مشترك بين ثقافات وديانات العالم كله وعلى ما تقول به مواثيق حقوق الإنسان.

***

ختاما، إن كانت هناك أدنى نية لجعل المادة الأولى من الدستور المصري التي تجعل نظام الحكم يقوم على "أساس المواطنة" أكثر من مجرد حبر على ورق، هل لنا أن نحلم بأن تصبح المدرسة مكانا مشتركا للتعليم "المدني" الذي يهدف لتربية أجيال من المواطنين المتساوين، القادرين على التفكير العقلاني الخلاق، وأن تبتعد المقررات عن التديين التخريبي، وعن الادعاءات الشوفينية بأن "أحد الأديان" هو وحده الصحيح، وكل ما عداه باطل؟

البديل الآخر هو المشاركة في سرادق نتذاكر فيه محاسن (المحروسة سابقا) مصر.

ملحق:

نماذج للنصوص الدينية الإسلامية في مقررات اللغة العربية

هذه النماذج وُضعت تحت العنوان الأنسب، وإن كان هناك تداخل في التوصيف والتبويب، مُذكّرين بأن تعليقاتنا ستبقى مقتضبة لمجرد لفت النظر إلى أهم النقاط، حتى وإن كان هناك الكثير جدا مما يمكن قوله...

أولا: **الإسلام مصدر الفضائل، والمسلمون هم الأخيار وحدهم**

١ـ الصف الثاني الابتدائي ـ الوحدة الثانية ـ الدرس الثالث "ازرع شجرة" ـ
أنشطة وتدريبات: اقرأ واحفظ وتعلم (في إطار ملون): [قال رسول الله (ص): "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة". رواه الشيخان].

* تعليق: ماذا عن غير المسلم إذا غرس أو زرع: هل له صدقة؟!!!

٢ـ الصف الثاني الابتدائي ـ الوحدة الثالثة ـ الدرس الثالث "الطاووس المغرور". أنشطة وتدريبات: "اقرأ واحفظ وتعلم" (في إطار ملون): [قال رسول الله (ص): "لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر". رواه مسلم].

* تعليق: هل الإسلام وحده لا يحب الكبرياء؟

٣ـ الصف الثالث الابتدائي ـ الوحدة الأولى "مواقف وسلوكيات" ـ الدرس الثاني: "في الطريق". من أهداف الدرس: يحفظ الحديث الشريف. أنشطة وتدريبات: اقرأ وتعلم واحفظ (في إطار ملون): [سئل رسول الله (ص) عن حق الطريق فقال: "غض البصر، وكف الأذى، ورد السلام، وإرشاد الضال" رواه البخاري].

* تعليق: هل الإسلام وحده يعرف هذه السلوكيات؟؟ لماذا لا يزور مؤلفو الكتاب اليابان ليتعرفوا على أرقى نماذج السلوكيات بين أناس لم يسمعوا عن "الإسلام"؟

٤ــ الصف الثالث ــ الوحدة الثانية ــ الدرس الخامس: "نصائح غالية" ــ أنشطة وتدريبات: تدريب رقم ٦: "أوصى الإسلام بعدم (الإكثار) من تناول الطعام" ــ اقرأ وتعلم واحفظ (في إطار ملون): [قال رسول الله (ص): "ما ملأ ابن آدم وعاءً شرّا من بطنه". رواه الترمذي].

* لا تعليق!!

٥ــ الصف الرابع ــ الوحدة الأولى ــ الدرس السادس: "نصوص وتذوق ــ أمي". معلومات وأنشطة إثرائية:

ــ قال تعالى في كتابه العزيز: "ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا"
ــ قال رسول الله (ص): "الجنة تحت أقدام الأمهات"
تدريبات: (٦) اكتب لوحة تتضمن حديثا شريفا يدعو لتكريم الأم، ثم علق اللوحة في فصلك.

* تعليق: ألا توجد "بالديانات الأخرى" نصوص تستحق الذكر في هذا الموضوع؟

٦ــ الصف الرابع ــ الوحدة الثالثة "الحِرَف قديما".

من أهداف الوحدة: (٨) يذكر حديثا يبرز قيمة الصدق.

* تعليق: لماذا الرجوع إلى النصوص الإسلامية لإبراز قيمة الصدق بينما الموضوع عن "الحِرَف والصناعات أيام قدماء المصريين"؟؟ وهل كان هؤلاء صادقين التزاما منهم بالإسلام؟؟؟

٧ــ الصف الرابع ــ الوحدة الثالثة ــ الدرس الثالث: "نصوص وتذوق ــ الصدق". [عن ابن مسعود ــ رضي الله عنه ــ عن النبي (ص) ــ قال: "إن

الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يُكتب عند الله صدّيقا، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يُكتب عند الله كذابا" (متفق عليه)]. الشـــرح. معلومات وأنشطة إثرائية:

ـ أعطت الأديان جميعا للصدق قيمة عظمى، وجعلته أساس التعامل الناجح بين البشر.

ـ وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: "يا أيها الـــذين آمنـــوا اتقـــوا الله وكونوا من الصادقين" (التوبة ١١٩)

ـ عن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال آية المنافق ثـــلاث: "إذا حـــدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان".

* تعليق: فجأة، بعد أن يصل الطالب إلى الصف الرابع الابتدائي، يكتشـــف أن هناك "أديان" أخرى! حسنا: إذا كانت "الأديان جميعا" قد أعطت للصـــدق قيمة، فلماذا لا نجد نصوصا مقارنة منها؟؟

***

ثانيـا: تأكيـد المرجعيـة الدينيـة لكـل شـيء عبر حشـر النصـوص الإسـلامية بدون مناسبة

١ـ الصف الثاني الابتدائي ـ الوحدة الثانية "بيئتي نظيفة" ـ الدرس الأول "أجمل مدرسة". أنشطة وتدريبات: اقرأ واحفظ وتعلم (في إطار ملون): [قال تعالى: "اقرأ باسم ربك الذي خلق. خلق الإنسان من علـــق. اقـــرأ وربـــك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم". (سورة العلـــق: الآيـــات ١ـ٥)].

* تعليق: الموضوع عن جمال المدرسة ونظافتها. ما هـــي علاقتـــه بهـــذه الآيات؟

٢ــ الصف الثاني ــ الوحدة الثالثة "حيوانات وطيور" ــ الدرس الرابع "البطة السوداء". اقرأ وتعلم واحفظ (في إطار ملون): [قال رسول الله: "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهّل الله به طريقا إلى الجنة" (غير مذكور من رواه)].

* تعليق: الموضوع حول أهمية العمل والتعاون. ما علاقته بالحديث؟ وهل سينطبق على أهل الغرب "الكافر" فيدخلون الجنة لأنهم سلكوا طريق العلم؟!

٣ــ الصف الثالث ــ الوحدة الثانية "الغذاء والصحة" ــ الدرس الثاني: "تلوث الغذاء" ــ أنشطة وتدريبات (ص٣٥) ــ اقرأ واحفظ وتعلم (في إطار ملون): [قال الله تعالى: "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون". (الروم، الآية ٤١)].

* تعليق: ما علاقة الموضوع بالآية ــ خصوصا في سياق السورة؟

٤ــ الصف الثالث ــ الوحدة الثانية ــ الدرس الثالث: "الجسم السليم" ــ أنشطة وتدريبات: "اقرأ واحفظ وتعلم" (في إطار ملون): [قال رسول الله (ص): "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلٍّ خير". رواه مسلم].
* تعليق: ما علاقة الجسم السليم بـ "القوة" التي يشير إليها الحديث؟ وما دوافع غير المؤمن لأن يكون له جسم سليم؟

٥ــ الصف الثالث ــ الوحدة الثانية ــ الدرس الرابع: "عادات ضارة" ــ أنشطة وتدريبات: "اقرأ واحفظ وتعلم" (في إطار ملون): [قال الله تعالى: "يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين". (الأعراف، الآية ٣١)].

* تعليق: الموضوع عن العادات الضارة مثل أكل الطعام غير المفيد أو عدم مضغ الطعام أو الاقتراب من التلفزيون. ما علاقته بالآية؟ وماذا عن "بني آدم" الذين لا يذهبون للمسجد: من أين يأخذون زينتهم؟!

٦ـ الصف الرابع ـ الوحدة الثالثة "الحِرَف قـديما" ـــ الـدرس الأول: "الزراعة والصناعة في مصر الفرعونية". معلومات وأنشطة إثرائية: عـن أنس بن مالك قال: قال رسول الله (ص): "ما من مسلم يغـرس غرسـا، أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة" (رواه البخاري). هذا الحديث الشريف يوضح أهمية الزراعة في حياة الإنسان...

* تعليق: ما علاقة الموضوع بالحديث؟ وكيف أجاد المصريون القدماء في الزراعة والصناعة وصنعوا أعظم حضارة عرفتها البشرية قبل أن يسمعوه؟ وماذا عن غير المسلم: ما مصير عمله إذا غرس أو زرع؟؟

٧ـ الصف الخامس ـ الوحدة الأولى "معالم السياحة في مصر" ـــ الـدرس الثاني "قواعد نحوية ـ أدوات الاستفهام" ـ حوار بين كريم وعمر وبين عمر ووالده حول زيارة لشرم الشيخ في عيد الفطر بعد نهاية شهر رمضان. الأسئلة تتضمن عدد الخلفاء الراشدين، وموعد عيد الفطر وطريقة الاحتفال به.

* تعليق: ألا يزور خلق الله شرم الشيخ إلا في عيد الفطر؟ وما علاقة شرم الشيخ بعدد الخلفاء الراشدين؟

٨ـ الصف الخامس ـ الوحدة الثانية "الأرض كوكبنا" ـ الدرس الثالـث: "كيف نحافظ على الأرض؟"

متن الدرس: "(..) كذلك يمكن الإسهام بزراعة البيئة من حولـك ودعـوة أصدقائك إلى العمل من أجل المحافظة على الأرض نظيفة. وسبحانه القائل: ["ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعـض الـذي عملوا لعلهم يرجعون". (سورة الروم ٤١)].

* تعليق: ما علاقة الموضوع بالآية (في سياق السورة)؟ وأليسـت هنـاك دوافع أخرى للمسلم وغير المسلم للحفاظ على البيئة؟؟

٩ـ الصف السادس ـ الوحدة الأولى "مجتمعنا" ـــ الـدرس الثالـث ـ نصوص وتذوق: "إتقان العمـل". قصيدة للشاعر أحمد شـوقي. معلومـات وأنشطة إثرائية: (..)

ـ اذهب إلى المكتبة، وابحث عن آيات قرآنية أو أحاديث شريفة أو أشعار تؤكد قيمة العمل وسجلها لتعرضها على زملائك.

تدريب (٤) اذكر من الأبيات ما يتفق مع كل مما يأتي:
ـ قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه".
ـ قال تعالى: ["إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا" (الكهف ٣٠)]
ـ قال تعالى: ["ومن يتق الله يجعل له مخرجا. ويرزقه من حيث لا يحتسب" (الطلاق ٢ و ٣)].

* تعليق: حتى لو كان الدرس عن موضوع عام هو "إتقان العمل"، والنص قصيدة شعر، تُحشر النصوص الإسلامية حشرا ويطلب من التلاميذ البحث عن المزيد منها!!

١٠ـ الصف السادس ـ الوحدة الثالثة ـ "صحتي": أهداف الوحدة: (...) يلتزم بأوامر الله، ويجتنب نواهيه

ـ **الدرس الأول: "كيف يكون الطعام مفيدا"**. معلومات وأنشطة إثرائية: ــــ قال رسول الله (ص): "المعدة بيت الداء" وهو ما يشير إلى أن سبب غالبية الأمراض هو المعدة.

ـ **الدرس السادس: "الصحة عنوان الحياة"**. تدريب (١١): اجمع بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال المأثورة التي تدعو إلى الصحة والقوة، وكون منها مقالا لمجلة المدرسة أو إذاعتها.

* تعليق: هناك الكثير.. فقط: لاحظ أن موضوع الوحدة هو "صحتي"، لكن هدفها هو "الالتزام بأوامر الله وتجنب نواهيه" (طبقا للإسلام طبعا!)

١١ـ الصف الثاني الإعدادي ـ الوحدة الثالثة: "الرياضة أخلاق وبطولة"
ـ الدرس الثاني: "أخلاق رياضية"

لقد حرص الإسلام على تربية النشء تربية رياضية وتربية عقلية (..) فقد قال رسول الله (ص): "اخشوشنوا فإن النعمة لا تدوم". وها هو ذا عمر بن

الخطاب (ض) يقول: "علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل ورووهم ما يجمل من الشعر"

* لا تعليق!!

***

ثالثا: الإسلام أساس قيمة الناس وعلاقات المجتمع وليس المواطنة أو الإنسانية

١ــ الصف الرابع الابتدائي ــ الوحدة الأولى "أنت والأصدقاء" ــ الدرس الأول: "الصداقة" ــ معلومات وأنشطة إثرائية ــ من الأقوال المأثورة عن أهمية الصداقة:

ــ قال رسول الله (ص) "المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل".

ــ "المرء يعرف بخلانه" الإمام على بن أبي طالب كرم الله وجهه.

تدريبات: رقم (٩): اكتب حديثا شريفا يبين أهمية الصداقة على لوحة كبيرة ثم علقها في فصلك أو قم بإلقائها في إذاعة المدرسة.

* تعليق: المعنى الظاهر للحديث: على المرء ألا يصادق من يخالفونه في الدين (؟!)

٢ــ الصف الخامس ــ الوحدة الثالثة "بيئتي" ــ الدرس السادس: "الجليس الصالح"ــ

أهداف الدرس: في نهاية هذا الدرس يستطيع التلميذ أن: يختار الصديق الصالح. يتجنب الصديق السيئ (..).

متن الدرس: (..) وقد شبه الرسول (ص) في هذا الحديث (النافع وغير النافع من الناس) بتشبيه جميل، تعال نقرأه سويا: [عن أبي موسى، عن النبي (ص) أنه قال: "إنما مَثَل الجليس الصالح، والجليس السوء محامل المسك، ونافح الكير، فحامل المسك إما أن يحذيك، وإما أن تبتاع منه، وإما أن تجد منه ريحا طيبة، ونافح الكير إما أن يحرق ثيابك، وإما أن تجد منه ريحا خبيثة"]. شرح وتدريبات وأنشطة حول الحديث.

* لا تعليق!

٣ـ الصف الأول الإعدادي ـ الوحدة الأولى "حب الوطن" ـ الدرس الأول: "وطني مهد الرسالات"

(..) ولمصر وسط هذا الوطن (العربي) المجيد موقع متميز، ومكانة عظمى، فكم عاش فيها من الأنبياء، وسار على أرضها من العظماء. وقد ذكرها الله في القرآن مرات عديدة، بالخير والأمن والهدى والنماء. وعلى أرضها عاش النبي إدريس (عليه السلام)، ومر بها "إبراهيم" أبو الأنبياء عليه السلام، وأهداه ملكها السيدة "هاجر" فتزوجها، وأنجب منها "إسماعيل" ـ عليه السلام ـ جد العرب، وإليه ينتهي نسب الرسول (ص)، وفي مصر عاش "يوسف" عليه السلام، وتولى أمر الزراعة والاقتصاد، وأرسل إلى أبيه "يعقوب" ـ عليه السلام ـ وإلى إخوته جميعا؛ ليقيموا معه في مصر، ويصف القرآن استقباله لإخوته وأبيه؛ حيث يقول تعالى: ["وقال ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين" (يوسف ٩٩)].

وعلى أرض مصر، ولد "موسى" و "هارون" عليهما السلام وبعثا إلى فرعون، الحاكم الظالم، وعلى جبل "الطور"، كلم الله "موسى" تكليما، وعلى مقربة منه التقم البحر "فرعون" وجنوده، ولقد أقسم الله بهذا المكان المقدس، فقال تعالى: ["والتين والزيتون. وطور سينين" (التين ٢:١)].

كما عاش بها "عيسى" ـ عليه السلام ـ ، ابن السيدة الطاهرة العذراء "مريم" وانتشرت بين أهلها دعوته، وذاقوا في سبيل الإيمان بالله العذاب من الرومان الوثنيين. ولمنزلة مصر بين أخواتها، وصى بها رسول الله (ص) فقال: "إنكم ستفتحون أرضا يذكر فيها القيراط، فاستوصوا بأهلها خيرا، فإن لهم ذمة ورحما" (..)

وهكذا كانت مصر خادمة لدين الله، وحاضنة لأنبيائه، ومهدا لدعوتهم، ومددا لهم بالأتباع والجند والمناصرين، وشاركها في ذلك أبناء الأقطار العربية الأخرى، ولأن الله شرف مصر بهذه المنزلة، فقد نبه الرسول (ص) إلى دورها في الحفاظ على دين الله، ونشره وتعليمه، وحمايتها للأمة كلها، حيث قال (ص): "إذا فتح الله عليكم مصر، فاتخذوا فيها جندا كثيفا، فذلك الجند خير أجناد الأرض". وقد قام أهل مصر بهذه المهمة خير قيام، ففيها الأزهر

الشريف منارة العلم، ودار العلماء، وبها آلاف من العلماء والدعاة، وجيشها رد المعتدين والطامعين، ولا يزال يحمي ديار العروبة والإسلام حتى الآن.

* تعليق: ما أكثر ما يمكن قوله.. لكن هل أصبح دور الوطن في خدمة "دين الله" ونشره وتعليمه هو المهم؟

٤ـ الصف الأول الإعدادي ـ الوحدة الأولى ـ الدرس الثالث: "طريق القوة والفلاح":

كل أمة تود أن تحقق أهدافها، وتصل إلى أرقى درجات القوة والنجاح، ولا تستطيع ذلك إلا بجمع صفوفها وتوحيد كلمتها، لتكون على قلب رجل واحد، والآيات الآتية تدعو الأمة الإسلامية إلى ذلك. قال الله تعالى: ["واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون. ولتكن منكم أمة تدعو إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون" (آل عمران: ١٠٣ـ١٠٤)]. معاني المفردات والتراكيب: "واعتصموا بحبل الله": تمسكوا بدين الله (..)

الشرح: يأمرنا الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن نتمسك بتعاليم الدين، فهو الذي يجمع المؤمنين، ويربطهم برباط المحبة والأخوة، وينهانا عن التفرق؛ لأنه يؤدي إلى الضعف. ويطلب الله من المؤمنين أن يذكروا نعمة الله عليهم؛ إذ هداهم إلى الإيمان الذي جمعهم بعد فرقة، ووحدهم بعد الانقسام، لأن هذا التفرق يؤدي إلى معصية الله، وهذا العصيان يكون سببا في دخول النار، وقد كانوا على وشك ذلك، لكن الله أنقذهم من الوقوع في نار جهنم. وهكذا يبين الله للمؤمنين آياته لعلهم يهتدون إلى السراط المستقيم، ثم يأمرهم بواجب الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهؤلاء هم الفائزون.

تدريبات (حول تفسير الآيات)

* تعليق: الأمة في نظر هذا الدرس هي الأمة "الإسلامية" حيث الدين يجمع المؤمنين ويربطهم معا. ما الذي يربط "المواطنين" معا؟؟

٥ــ الصف الأول الإعدادي ــ الوحدة الثانية "المسئولية واجبات وحقــوق" ــ الدرس الثاني "مارية القبطية"

ماذا نتعلم في هذا الدرس؟ ــ قصة ماريا القبطية ــ الصبر عند الشــدائد ــ أهمية ترابط المسلمين والأقباط. القضايا المتضمنة: الوحدة الوطنية.

في قرية من قرى الصعيد في مصر ولدت "مارية بنت شمعون"، وأمضــت بها طفولتها الأولى قبل أن تنتقل ــ وهي في مطلع شبابها ــ إلــى قصــر "المقوقس" عظيم القبط بصحبة أختها "سيرين". وهناك سمعت "مارية" بظهور نبي في جزيرة العرب، يدعو إلى دين جديد، فقد كانت في القصر حين وفد "حاطب بن بلتعة" مبعوث النبي (ص) إلى "المقوقس" يحمل إليه رسالة مــن النبي (ص) يدعوه فيها إلى الدخول في الإسلام، وقرأ "المقوقس" الرسالة، ثم طواها في عناية واحترام، والتفت إلى "حاطب" يسأله أن يحدثه عــن ذلــك النبي العربي، ويصفه له، فلما فعل، فكر المقوقس مليا ثم دعا كاتبه فــأملى عليه هذا الرد: "..أما بعد، فقد قرأت كتابك، وفهمت ما ذكرت فيــه، ومــا تدعو إليه.. وقد بعثت لك ببعض الهدايا؛ وجاريتين لهمــا مكانــة عظيمــة عندنا، وهدايا أخرى من خيرات مصر، والسلام عليك". (..)

وانطلق "حاطب" عائدا إلى النبي (ص) محملا بالهدايا، ومعه "مارية" وأختها "سيرين" حتى وصل الركب المدينة (..) وتلقى النبي (ص) كتاب "المقوقس" وهدية مصر..، فوهب أختها "سيرين" لشاعره "حسان بن ثابــت" ومضــت الأيام، وقد طاب "لمارية" المقام في كنف النبي (ص) ورعايته.

وقد وجدت السيدة (مارية القبطية) في الرســول (ص) الصــاحب والأهــل والوطن، وشاء لها الله أن تحمل في "إبراهيم" (تفاصيل قصة ميلاده وموته) ثم لحق الرسول بالرفيق الأعلى، وعاشت "مارية" من بعده خمس ســنوات منقطعة للعبادة لا تكاد تلقى غير أختها "سيرين".

وماتت السيدة "مارية" وحسبها بعد هذا كله أن دعمت الصلة بين المسلمين وأهل الكتاب؛ وبين مصر والحجاز وجعلت النبي (ص) يوصي أمته بقوم "مارية" قبط مصر فيقول: "الله الله في أهل الذمة، فإن لهم نسبا وصهرا". وقال: "استوصوا بالقبط خيرا، فإن لهم ذمة ورحما". ولقد ترك النبي (ص) هذه الوصية ميراثا بعده، يعمل به المسلمون.

تدريبات: (٧): اذهب إلى مكتبة المدرسة أو الحي واكتب موضوعا عن دخول الإسلام في مصر.

* تعليق: بغض النظر عن تاريخية تفاصيل القصة، فما أكثر ما يمكن قوله... فقط: هل تستند "الوحدة الوطنية" في مصر إلى زواج جارية قبطية من الرسول؟ ماذا لو لم تكن هناك "مارية"؟ الرسالة الواضحة ــ إضافة للعديد من الإيماءات ــ هي أن حقوق القبط ليست كونهم مواطنين، بل لأن الرسول أوصى بهم!

٦ــ الصف الثاني الإعدادي ــ الوحدة الأولى "الإنسان والمستقبل" ــ الدرس الثاني: "التربية من أجل المستقبل".

ماذا نتعلم في هذا الدرس؟ ١ــ موقف الإسلام من الطفولة ومن رعاية الأطفال. ٣ــ سبب تسمية ابن عباس بحبر الأمة وترجمان القرآن. ٤ــ حديث الرسول (ص) إلى ابن عباس.

متن الدرس: تربي الدول أبناءها ليواجهوا المستقبل باحتمالاته المتعددة (..) وقد كان الإسلام سباقا إلى الاهتمام بمستقبل الطفولة ورعاية الأطفال. وفي هذا الحديث يعلم النبي (ص) عبد الله بن عباس ــ رضي الله عنهما ــ كلمات، وكان ابن عباس لا يزال غلاما صغيرا، ولكنه وعى هذه الكلمات وعمل بها؛ حتى لقب بحبر الأمة وترجمان القرآن.
(في إطار ملون): [عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "كنت خلف النبي (ص) يوما، فقال: يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك،

وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رُفِعت الأقلام وجفت الصحف" (رواه الترمذي)].

* تعليق: راجع أهداف الدرس! هل التربية والمستقبل مجرد أمور إسلامية؟؟ لماذا يجبر الطالب على تثمين "موقف الإسلام" فقط حول الطفولة؟؟ ماذا عن موقف المواثيق الدولية؟؟ هناك ما يتعلق بالقدرية مما لا نريد الدخول فيه هنا

٧ــ الصف الثالث الإعدادي ــ الوحدة الأولى "الحياة علاقات وترابط" ــــ الدرس الأول "أجر العاملين"

من رحمة الله بعباده أن أنعم عليهم بنعمة المحبة والمودة، وجعل بينهم صلات قوية (..) والآيات التالية تدلك على ذلك: قال تعالى: ["وسارعوا إلى مغفرة ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين. الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين. والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون. أولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها خالدين فيها ونعم أجر العاملين" (آل عمران: ١٣٣ــ١٣٦)]. الشرح ــ الدروس المستفادة من الآيات ــ تدريبات.

* تعليق: إن كانت الجنة هي أجر العاملين المؤمنين المتقين، فماذا عن "غير المؤمنين" من المواطنين؟

رابعا: إجبار الجميع على إتباع الأوامر والنواهي الإسلامية

١ــ الفصل الرابع الابتدائي ــ الوحدة الأولى "أنت والأصدقاء" ــ الدرس الثالث: "نصوص وتذوق ــ من الآداب الاجتماعية". [قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسمُ الفُسوقُ بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون. يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب

بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقـوا الله إن الله تواب رحيم". سورة الحجرات].

أهداف الدرس: في نهاية الدرس ينبغي أن يكون التلميـذ قـادرا علـى أن: يتذكر الأوامر والنواهي التي يتضمنها هذا النص، يقـرأ الآيـات القرآنيـة الكريمة قراءة سليمة، يوضح مواطن الجمال في بعض تعبيرات النص.

تدريبات: ١ـ د: لماذا خص الله المؤمنين بالنداء؟ هـ: اشرح قوله "فأولئك هم الظالمون"؟ الخ الخ الخ في تحليل معاني الآيات.

* تعليق: هذه الأوامر والنواهي، حتى لو كانت طيبـة ولا غبـار عليهـا، موجهة للمسلم وقد خص الله المؤمنين بالنداء. ما شأن غير المسلم بهذا؟

٢ـ الصف الخامس ـ الوحدة الأولى "معالم سياحية في مصر" ـ الدرس السادس ـ نصوص وتذوق "**من الأخلاق الحميدة (حديث شريف)**".

ماذا نتعلم في هذا الدرس؟: حديثا للرسول (ص) عن الأخلاق (..). أهداف الدرس: يقرأ الحديث قراءة جهرية صحيحة. يوضح أثر إكرام الضيف فـي حياة الفرد والمجتمع. يشرح الحديث ويتفهم معانيه. يحدد مواطن الجمال فيه ويتذوق أساليبه.

متن الدرس: [من توجيهات الرسول (ص) أن يتصـف المسـلم بالصـفات الحميدة، وأن يسلك مع الناس سلوكا طيبا، حتى يعود ذلـك علـى النـاس بالخير، وبذلك يسعد المجتمع ويعيش الناس في محبة وأمان. عن أبي شريح الخزاعي (ض) أن النبي (ص) قال: "من كان يؤمن بـالله واليـوم الآخـر فليحسن إلى جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه، ومـن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت".

شرح ـ من جمال العبير في النص. تدريبات وأنشطة: ١ـ أجب: أ ـ إلى من يوجه الرسول (ص) هذا الحديث؟ ب ـ ما المقصود بـاليوم الآخـر؟ معلومات وأنشطة إثرائية: توجد أحاديث شريفة وآيات قرانية كثيرة تـدعو

إلى الخلق الحميد وتنهي عن القبيح. اجمع بعض هذه الأحاديث والآيات واكتبها.

* تعليق: هل تقتصر الدعوة إلى "الصفات الحميدة" على الإسلام؟؟ ولماذا يجبر الطالب غير المسلم على الانصياع لتوجيهات القرآن ورسول الله ولجمع الأحاديث والآيات القرآنية؟

٣ـ الصف الخامس ـ الوحدة الثانية "مستقبل الأرض بين يديك" ـ الدرس الخامس: "الإنفاق في سبيل الله".

ماذا نتعلم في هذا الدرس: ثواب الإنفاق في سبيل الله.

أهداف الدرس: في نهاية هذا الدرس يستطيع التلميذ أن: يتلو الآيات الكريمة تلاوة صحيحة. يستنتج ما ترشده إليه الآيات الكريمة. يفسر معاني الألفاظ التي وردت في الآيات الكريمة. يتذوق بعض أوجه البلاغة في الأسلوب القرآني.

متن الدرس: قال الله تعالى: ["مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يُضاعف لمن يشاء والله واسع عليم. الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون. قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى والله غني حليم". (البقرة ٢٦١ـ٢٦٣)].

الشرح، تدريبات وأنشطة حول الآيات. معلومات وأنشطة إثرائية: ـ سورة البقرة سورة مدنية وعدد آياتها ٢٨٦ آية. ـ من الآيات القرآنية التي تدعو إلى الإنفاق في سبيل الله الآية ٢٤٥ من سورة البقرة. ـ "وآتوهم من مال الله الذي آتاكم" من الآية ٣٣ سورة النور. ـ كما قال رسول الله (ص): "اتقوا النار ولو بشق تمرة، فمن لم يجد فبكلمة طيبة" (رواه البخاري). ـــ اجمع آيات قرآنية أو أحاديث شريفة أو أقوالا مأثورة توضح قيمة وجزاء الإنفاق في سبيل الله.

* تعليق: هذه أوامر للمسلم بشأن الإنفاق في سبيل الله. ما شأن الطالب عموما بهذا في حصة للغة العربية؟ وما شأن غير المسلم بها؟

٤ــ الصف السادس ــ الوحدة الأولى "مجتمعنا" ــ الدرس الأول ــ نصوص وتذوق: "العمل الصالح وتقدم المجتمع".

متن الدرس: قال تعالى: ["إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا تتنزل عليهم الملائكة ألا تخافوا ولا تحزنوا وأبشروا بالجنة التي كنتم توعدون. نحن أولياؤكم في الحياة الدنيا وفي الآخرة ولكم فيها ما تشتهي أنفسكم ولكم ما تدّعون. نُزُلا من غفور رحيم. ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين. ولا تستوي الحسنة والسيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم. وما يُلقاها إلا الذين صبروا وما يُلقاها إلا ذو حظ عظيم" (فصلت ٣٠ــ٣٥)].

الشرح: يبين لنا الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات أهمية العمل الصالح في حياة الناس والمجتمع، ويبشر المؤمنين الذين يتبعون الطريق المستقيم بأن الملائكة تتنزل عليهم عند الموت تطمئنهم على أنفسهم، وعلى من تركوهم من بعدهم، وتبشرهم بالجنة، وفي الجنة يجد المؤمن ما تشتهيه نفسه. أحسن الأقوال هو ما يدعو به المسلم إلى سبيل الله (..)

معلومات وأنشطة إثرائية: ــ هذه الآيات الكريمة من سورة فصلت، السورة مكية وهي رقم ٤١ من سور القرآن الكريم وعدد آياتها ٥٤ ــ سميت (سورة فصلت) بهذا الاسم لأن الله تعالى فصل فيها الآيات ووضح فيها الدلائل على قدرته ووحدانيته. ــ سجل مشاهداتك لبعض الخلافات التي تراها في مدرستك أو شارعك أو طريقك أو تشاهده في التلفاز، وما سببها من وجهة نظرك وكيف يمكن علاجها والقضاء على أسبابها إذا التزمنا بما ورد في الآيات القرآنية الكريمة.

تدريبات: ١ــ اقرأ (الآية ٣٠) ثم أجب عن الأسئلة: املأ الفراغات بما فهمت من الآيات الكريمة: "قول المسلم ......، وعمله.......، ورده......

* تعليق: هذا درس في الدين الإسلامي موجه للمؤمن المسلم على وجه التخصيص. ما علاقة غير المسلم به؟؟

٥ــ الصف السادس ــ تدريبات عامة على الوحدة الأولى: (١) حول الآية (فصلت ٣٠). (٢) حول الآيات (فصلت ٣٣ و ٣٤). (٣) ارجع إلى المصحف الشريف وهات ما يلي: أــ عشر آيات كريمات تدعو إلى العمل الصالح وتبين ثوابه. ب ــ احفظ الآيات الكريمة وسجلها في سجل بعنوان خير الكلام في باب العمل الصالح. جــ ــ اكتب تحت كل آية اسم السورة التي وردت فيها ورقم الآية. (٤) وضح في ضوء فهمك للآيات الكريمة الواردة في درس العمل الصالح وتقدم المجتمع علاقة الاستقامة بتقدم المجتمع. (٧) أكمل الجمل التالية: أــ مصر .... العروبة. ب ــ القدس ... جــ ــ محمد ... الله

* تعليق: ما شأن التلميذ غير المسلم بهذه الأوامر الدينية الصرف؟؟

٦ــ الصف الأول الإعدادي ــ الوحدة الرابعة: "سلوكيات" ــ الدرس الأول: "مواجهة الشائعات".

ماذا نتعلم في هذا الدرس؟ ــ أهمية اتباع المنهج السليم (..)، القرآن الكريم منهج الله في الأرض، ومن اتبعه اهتدى ونجا، ومن خالفه ضل وهلك، ومن توجيهاته العظيمة أن ما نسمعه من أخبار وشائعات يجب أن نتأكد من صحته، كما نطيع الله ورسوله، وأن نصلح بين المتخاصمين، ونفض المنازعات بينهما بالحسنى، حتى يعيش الناس جميعا في سلام.

قال الله تعالى: ["يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين. واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون. فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم. وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين. إنما

المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم تُرحمون" (الحجرات ٦ ــ ١٠)].

معاني المفردات والتركيبات. الشرح: (..) اعلموا أيها المؤمنون أن رسول الله (ص) فيكم ومعكم، يرشدكم ويوجهكم بوحي من الله تعالى بما فيه رحمة لكم (..) ومن فضل الله عليكم أن هداكم للإيمان، وحببه لقلوبكم، وطهر قلوبكم من ذلك الشر (الكفر والفسوق والعصيان)، وجعلكم من المؤمنين الراشدين الذين يعقلون الأمور ويستسلمون لله ويطمئنون إلى اختياره (..) هذه حقيقة ثابتة وقاعدة تشريعية تضمن سلامة المجتمع من التفكك والتفرق فالمؤمنون جميعا إخوة، مثلهم مثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تألمت باقي الأعضاء، لهذا يوجهنا القرآن إلى ما يجب أن نفعله إذا وقع خلاف (..)

* تعليق: يمكننا أن نكتب صفحات ..فقط نتساءل: لماذا يجبر غير المسلم على القبول بأن "القرآن هو منهج الله في الأرض، ومن اتبعه اهتدى ونجا، ومن خالفه ضل وهلك"؟؟ أليس هذا أسلوب "الحاكمية" التي تبشر به الشبكات الإرهابية؟

***

خامسا: فرض عقائد إسلامية على الطلبة المسيحيين تتعارض، أو تختلف، مع المسيحية

١ــ الفصل الثاني الابتدائي ــ الوحدة الأولى: "تعلمت من هؤلاء" ــ الدرس الرابع "صديقي".

"اقرأ وتعلم واحفظ" (في أطار ملون): [قال رسول الله (ص):" دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض". رواه البخاري].

* تعليق: مفاهيم الخطأ والصواب جزء من منظور متكامل في المسيحية... وعلى أي حال لا يجب تقديم أفكار "العقاب" للطفل (المسيحي) في هذه السن بهذه الصورة..

٢ـ الصف السادس ـ الوحدة الثانية "بطولات" ـ الدرس الخامس ـ نصوص وتذوق: "الشهيد".

أهداف الدرس: ـ يتعرف المقصود بالشهيد. ـ يقرأ الحديث قراءة سليمة. ـ يبين بعض مظاهر جمال التعبير في الحديث. ماذا نتعلم في هذا الدرس؟ ـ تعرف معنى الشهيد ـ جزاء الشهيد عند الله.

الدرس: من الشهيد؟ (..) هذا ما سنعرفه في الحديث الشريف الآتي (في إطار ملون): [عن سعيد بن زيد، قال: قال (ص): "من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون دمه فهو شهيد، ومن قُتل دون دينه فهو شهيد، ومن قُتل دون أهله فهو شهيد"].

معاني المفردات ـ الشرح ـ مظاهر الجمال ـ معلومات وأنشطة إثرائية:

ـ يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ["فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ومن يقاتل في سبيل الله فيُقتل أو يَغلب سوف نؤتيه أجرا عظيما" (النساء ٧٤)]. و["ولا تقولوا لمن يُقتل في سبيل الله أموات بل أحياء ولكن لا تشعرون" (البقرة ١٥٤)].

ـ ناقش مع زملائك صفات من يدافع عن الحق، ويجاهد ويرفع شعار "النصر أو الشهادة في سبيل الله" ـ كيف يمكن غرس هذه الصفات؟

تدريبات: (٢) ضع خطا تحت الإجابة الصحيحة مما يلي: قال تعالى: ["ولا تحسبن الذين قُتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون" (آل عمران ١٦٩)]: هذه الآية الكريمة: (تفسر الحديث السابق ـ توضح معنى الشهادة ـ تبين منزلة الشهيد عند الله).

* تعليق: كل هذا يدور حول الشهيد المسلم الذي يقاتل ويموت في سبيل الله. لا يوجد في المسيحية "قتال في سبيل الله" وللاستشهاد معنى مختلف تماما عنه في الإسلام.

٣ـ الصف الأول الإعدادي ـ الوحدة الثالثة "قدرة الله وتكنولوجيا الإنسان" ـ الدرس الأول: "دلائل قدرة الله".

أنعم الله على عباده بنعم كثيرة، مثل: خلق السموات والأرض، وتعاقب الليل والنهار (..): قال الله تعالى: ["إن في خلق السماوات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون. ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب. إذ تبرأ الذين اتُبعوا من الذين اتَّبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب" (البقرة ١٦٤: ١٦٦)].

* <u>تعليق:</u> غير مفهوم من سياق الموضوع ما هي العلاقة بين دلائل قدرة الله وتعذيبه لبعض الناس. إذا كانت هذه عقائد إسلامية فما شأن الآخرين بها ؟؟

٤ـ الصف الثاني ـ الوحدة الأولى "الإنسان والمستقبل" ـ الدرس الأول: "يخلق ما يشاء".

ماذا نتعلم في هذا الدرس؟ ١ـ قدرة الله سبحانه في خلق الكون ووضع قوانينه ٢ـ دور الإنسان في تعمير الكون ٣ـ آيات من "سورة القصص"

متن الدرس: خلق الله الإنسان، وهيأ له الكون ليعيش فيه (..) ويوجه الله ـ سبحانه ـ نظر الإنسان إلى أن هذا الكون يأتمر بأمر الله، ويسير وفق قوانينه، وهو القادر سبحانه على تغيير هذه القوانين وقتما شاء، وكيفما شاء دون راد لمشيئته، وعلى الإنسان أن يسعى لمستقبله بثقة في اختيار الله له. تعالوا نقرأ هذه الآيات من "سورة القصص".

[قال تعالى: "وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون. وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون. وهو الله لا إله إلا هو له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون. قل أرأيتم أن يجعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم

بضياء أفلا تسمعون. قل أرأيتم أن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلـــى يــوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه أفلا تبصرون. ومن رحمتـــه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون. ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذي كنتم تزعمون. ونزعنا من كل أمة شـــهيدا فقلنا هاتوا برهانكم فعلموا أن الحق لله وضل منهم مـــا كـــانوا يفتـــرون". (القصص ٦٨ــ٧٥)].

معاني المفردات والتركيبات. الشرح. تدريبات: ١) أجب: أـــ مـــا نعـــم الله التي وردت في الآيات؟ ب ـــ اذكر نعما أخرى لم ترد في هذه الآيات. جـــ ـــ ما جزاء المشركين في الدنيا والآخرة؟ د ـــ ما جزاء المؤمنين في الدنيا والآخرة؟ ٥) تحدث عن عناد المشركين والكفار ومحاولتهم طمس الحقائق الواضحة في الكون عن وحدانية الله. ٨) اكتب مـــا يلـــي بـــالخط النســـخ والرقعة: قال الله تعالى: "سبحان الله وتعالى عما يشركون".
* تعليق: هذا درس في معتقدات معينة حول طبيعة الإله، الذي يبدو ـــ طبقا لمتن الدرس ـــ أن لا يحكم تصرفاته شيء غير مشيئته المطلقـــة ـــ وهـــو موضوع نظن أن علماء المسلمين أنفسهم يختلفون حوله. من ناحية أخرى، ترى المسيحية أن الإله كليّ القدرة تنبع إرادته ومشيئته مـــن طبيعتـــه (الله محبة) ومن عقلانيته وعدله.

كذلك، عقيدة الجبرية التي يبثها هذا الدرس تناقض المسيحية التي تؤمن بأن الإنسان مسئول وبالتالي مخيّر وحر الإرادة (في نطـــاق قـــوانين الطبيعـــة وحرية الآخرين). إذن، يجب ألا تفرض هذه الآراء والعقائد على التلاميـــذ غير المسلمين. أيضا، فالكلام عن "الشرك" لا يفوت على المدرسين الـــذين ينتهزون الفرصة للغمز واللمز ضد المسيحيين.

٥ــ الصف الثاني ـــ الوحدة الأولى ـــ الـــدرس الثالـــث: "كيـــف أصـــنع مستقبلي؟"

إن الإنسان الآن أصبح يملك كثيرا من الإنجازات العلمية (..) ومـــن أجـــل ذلك عليه أن يحدد موقفه ابتداء من قضايا مهمة وفاصلة.. يأتي في مقدمتها موقف الإنسان من الإيمان بالله، والرضا بالقضاء والقدر.

يقول (ص): "إذا أصبح ابن آدم معافى في بدنه، آمنا في سربه، عنده قوت يومه، فقد حيزت له الدنيا بحذافيرها". (..)

* تعليق: مرة أخرى، مذهب القدرية الذي يتعارض تماما مع المسيحية.

٦ـ الصف الثالث الإعدادي ـ الوحدة الأولى "الحياة علاقات وروابط" ـ الدرس الرابع: "صلة الرحم"
من أجمل العادات والتقاليد المصرية الالتزام بواجب صلة الأرحام، أي الحرص على العلاقات الأسرية والترابط بين الأهل والأقارب (مثل..) التزاور في الأعياد والمجاملات في المناسبات، وتلك العادات ورثها الآباء عن الأجداد والأبناء عن الآباء، وقد جاءت بها الديانات السماوية، وحرص عليها الدين الإسلامي الحنيف أشد الحرص (..) وفي هذا يقول رسول الله (ص): (في إطار ملون): ["لن تؤمنوا حتى تراحموا، قالوا: يا رسول الله، كلنا رحيم، قال: إنه ليس رحمة أحدكم صاحبه، ولكنها رحمة العامة". (رواه الطبراني عن أبي موسى الأشعري)].

* تعليق: لماذا لا يتكلم الدرس عن "الأقرباء" بدلا من تعبير "صلة الرحم" الذي ينبع من تفكير قبلي ضيق حول العلاقات بين الناس. هذا يبعد تماما عن اهتمام المسيحية بالعلاقة مع الغريب أيا كان (مثال السامري الصالح) ومحبة العدو.

سادسا: تحريف وتزوير التاريخ

١ـ الصف الثاني الإعدادي ـ الوحدة الثانية ـ الدرس الرابع: "يا قدس"

متن الدرس: القدس مدينة عريقة مقدسة مباركة، بارك الله حولها وأسرى بنبيه محمد (ص) إليها. القدس جارة المسجد الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين الذي تشد إليه الرحال، وتعوى إليه الأفئدة المؤمنة بالله، لأنه ليس مجرد مسجد للصلاة، بل مرتكز عقيدة، وموئل فكرة، ورمز قدسية، وطهر وبركة ونصر. والقدس اليوم تنزف جراحها ويدوي أنينها، وتملأ استغاثتها الآفاق، ولن يغفر التاريخ للعرب والمسلمين إذا تخاذلوا عن إنقاذ القدس وتحريرها.

قصيدة للشاعر هارون هاشم رشيد. معاني المفردات والتراكيب. الفكرة الأولى: القدس عبق التاريخ. الفكرة الثانية: القدس تتألم. الفكرة الثالثة: نداء الوطن (الإسلامي الكبير). الفكرة الرابعة: القدس عربية. تدريبات.

* تعليق: القدس هامة بالنسبة للمسلمين فقط!!! ولا كلمة ولا حرف عن مكانتها عند المسيحيين أو اليهود: منتهى العجرفة والشوفينية! وما هو هذا "الوطن الإسلامي الكبير" الذي يتحدث عنه الدرس؟ هل نعيش في دولة الخلافة؟

٢ـ الصف الثالث الإعدادي ـ الوحدة الثانية: "بلادي .. أمجاد وتاريخ" ـ الدرس الأول: "أمجادنا بين الماضي والحاضر"

الفخر من الأمور المحببة لدى كثير (..) وها نحن نفخر بالماضي الفرعوني وما صنعه الراحلون منذ آلاف السنين، نفخر بعلمهم وفنهم وسبقهم. وها نحن أيضا نفخر بالماضي العربي، بعد ظهور الإسلام، حيث كانت الحياة العربية الإسلامية، حياة حضارة دينية، وحضارة علمية وأدبية، وحيث امتدت الفتوحات الشريفة إلى الصين في الشرق والأندلس في الغرب، وإلى فارس في الشمال وإلى أفريقيا في الجنوب. (..)

معاني المفردات والتراكيب: (الفتوحات الشريفة: التي لم يكن هدفها الاعتداء أو البغي).

* تعليق: الغزوات، كما تسميها كتب التاريخ الإسلامي، تحولت إلى فتوحات "شريفة"، "لم يكن هدفها الاعتداء أو البغي"!؟ ماذا يحدث لو ركب أحد التلاميذ رأسه خلال الحصة وتساءل ببراءة: ما الفرق بين "الفتوحات الشريفة" وبين الغزو والاحتلال الذي قام به الهكسوس أو الفرس أو الرومان أو المغول أو التتار؛ أو الاستعمار الأوروبي في العصور الحديثة؟ وهل ارتباط تلك "الفتوحات" بالإسلام وبمحاولة "الدعوة" إليه يعطيها حصانة تاريخية خاصة؟؟

سابعا: بث أسس الدولة الدينية

١ـ الفصل الثالث الابتدائي ـ الوحدة الأولى "مواقف وسلوكيات" ـ الدرس الرابع: "رائد الفصل" ـ أنشطة وتدريبات: اقرأ واحفظ وتعلم (في إطار ملون): [قال الله تعالى: "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" الشورى، الآية ٣٨].

* <u>تعليق:</u> يوضح الدرس أن التدريب على الأعمال القيادية، حتى لو كان ريادة الفصل، عمل يقوم به الناس استجابة لربهم، ويرتبط في ذات النص بإقامة الصلاة. الفكرة واضحة: القيادة والريادة "للمؤمنين" وحدهم.

٢ـ الصف السادس ـ الوحدة الأولى ـ الدرس الخامس ـ نصوص وتذوق: "طاعة أولى الأمر وسلامة المجتمع".

أهداف الدرس: في نهاية الدرس ينبغي أن يكون التلميذ قادرا على أن:
ـ يتلو الآية القرآنية ويقرأ الحديث الشريف قراءة جهرية سليمة معبرة.
ـ يبين معنى الآية الكريمة والحديث الشريف.
ـ يتذوق بعض مظاهر الجمال (..)

ماذا نتعلم في هذا الدرس؟
ـ طاعة الله وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر ـ حب الناس. ـ الإسراع في أداء الواجب ـ الرجوع إلى المصادر التشريعية.

متن الدرس: من ولي الأمر؟ ولي الأمر هو كل من يرعى غيره، فالأب ولي أمر، ورئيس العمل ولي أمر، وكل إنسان مسئول عن أشخاص يرعاهم هو ولي أمر، وطاعته واجبة في غير معصية الله لقوله تعالى: ["يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول" (النساء ٥٩)].

والحديث الشريف الآتي يوضح لنا هذه الطاعة في غير معصية الله: [عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي (ص) أنه قال: "على المرء

المسلم السمع والطاعة، فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فـإذا أمـر بمعصية، فلا سمع ولا طاعة"].

الشرح: عن وجوب طاعة ولي الأمر..."..وألا نعصيه إلا في حالة واحدة، هي أن يأمر ولي الأمر بشيء لا يرضي الله، حينئذ لا نسمع له، ولا نطيع".

(..) ويجب على ولي الأمر (..) أن يؤدي واجبه نحو رعيته (..) وبـذلك يستحق السمع والطاعة مادام ملتزما بأوامر الله ــ سبحانه وتعالى ــ وتعاليم الرسول (ص) حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

مظاهر الجمال:
ــ (أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر) ...تعبير يؤكد أن طاعة أولي الأمر فيما يرضي الله ورسوله من طاعة الله.
ــ (فردوه إلى الله ورسوله) أمر يحث على أهمية الرجوع إلى القرآن الكريم والسنة عند اختلاف الرأي.
ــ (فلا سمع ولا طاعة): تكرار النفي يؤكد على أنه لا طاعة لمخلوق فـي معصية الخالق.
معلومات وأنشطة إثرائية: خطبة الرسول: "تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعده أبدا (كتاب الله وسنة رسوله)".

تدريبات: (١) من أولو الأمر؟ (٢) بماذا أمرنا الرسـول (ص) فـي هـذا الحديث؟ (١٠) ماذا يحدث لو ــ خالف الحاكم أوامر الله سبحانه وتعالى؟ ــ اتبع ولي الأمر تعاليم دينه السمح؟ (١١) اقرأ (النساء ٥٩) ثم أجـب علـى الأسئلة التالية: ــ إلام تدعو الآية الكريمة؟ ــ إلـى مـن يحـتكم الحـاكم والمحكوم إذا اختلفا في أمر من الأمور؟ (١٢) اقرأ (الحديث) ثم أجب على الأسئلة: أــ ما المقصود بالمعصية؟ جــ ــ يدعم الإسـلام وحـدة الأمـة واجتماعها على كلمة واحدة. اشرح ذلك في ضوء فهمك للحديث الشريف.

* تعليق: هذا كلام في منتهى الخطورة. ليس مجرد أوامر ونواهي موجهـة للتلميذ المسلم، بل يتعلق بأسس التعامل في الدولة الدينيـة التـي لا تلتـزم بدساتير أو بمواثيق أو بقوانين، بل بالقرآن والسنة وتبين متى يمكن عصيان

"ولي الأمر". إنها دولة الفقيه التي تبشر بها جماعات الفاشية الدينيــة فــي مصر وتتحالف معها وزارة التربية والتعليم.

٣ـ الصف السادس ـ الوحدة الثالثة "صحتي" ـ الدرس السابع: "طاعــة الله واجبة"

تقديم: يدعو الله ـ سبحانه وتعالى ـ الناس جميعا إلى أن يحذروا الشيطان، ويبتعدوا عن طريقه لأنه طريق الشر والفساد، فالشيطان عدو للإنسان يقف له بالمرصاد، ويوسوس له ويحرضه على الفساد بجميع وسائله (..)

قال تعالى: ["يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميســر والأنصــاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون. إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عــن ذكــر الله وعــن الصلاة فهل أنتم منتهون. وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين" (المائدة ٩٠ـ٩٢)].

أهداف الدرس: في نهاية الدرس ينبغي أن يكون التلميذ قادرا على أن:
ـ يتلو الآيات القرآنية تلاوة جهرية صحيحة معبرة. (..) ـ يستخلص مــا يرشد إليه النص.
ماذا نتعلم في هذا الدرس؟
ـ الشيطان عدو الإنسان. ـ الخمر والميسر من المفسدات. ـــ الله يغفــر الذنوب لمن يشاء ماعدا الشرك به. ـ طاعة الله واجبة.

معاني المفردات ـ الشرح ـ مظاهر الجمال:
ـ "يا أيها الذين آمنوا": نداء يدل على حب الله للمؤمنين.
ـ "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول": تعبير يدل على صدق الرسول وضرورة اتباع أوامره.

معلومات وأنشطة إثرائية:
ـ ما حرم الله من شيء إلا وكان فيه خير للإنسان.
ـ اذهب إلى حجرة الحاسب الآلي بالمدرسة ـ واجمع الآيات القرآنية التي تشير إلى ما حرمه الله عز وجل، وعلقها بمجلة حائط المدرسة.

* تعليق: كلام في منتهى الخطورة حول طاعة الله والرسول كأسس للتعامل ـ أي الحاكمية في الدولة الدينية. أضف لذلك الغمز واللمز حول "الشـرك" وكيف ينتهز المدرسون الفرصة للتعريض بعقيدة التثليث والتوحيد عند المسيحيين. [بالمناسبة، على مؤلفي كتب اللغة العربية تحسين مستواهم اللغوي: التعبير الصحيح يجب أن يكون "ما حرّم الله من شيء إلا وكان "في تحريمه" (وليس "فيه") خيرٌ للإنسان"].

٤ـ الصف الأول الإعدادي ـ الوحدة الرابعة "سلوكيات" ـ الدرس الثاني "واجب الجماعة"

ماذا نتعلم في هذا الدرس؟ ـ اتباع أوامر الله واجتناب نواهيه (..)

وهب الله الإنسان نعمة العقل، ليميز به بين ما ينفع وما يضر، ويتبع أوامر الله ويجتنب نواهيه (..) فالحرية ليست مطلقة وإنما هي مقيدة بحيث لا تخالف منهج الله، ولا تضر بالآخرين (..) وفي هذا الحديث الشريف يعالج الرسول (ص) تلك القضية: ["عن النعمان بن بشير (ض)، أن النبي (ص) قال: "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو أنا خرقنا في نثيبنا خرقا، ولم نؤذ من فوقنا؛ فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا وهلكوا جميعا، وإن أخذوا على أيديهم، نجوا ونجوا جميعا"].

معاني المفردات والتراكيب. الشرح (حول من ينفذون أوامر الله ويجتنبون نواهيه، ومسئولية الجماعة في اتخاذ موقف حازم ضد الآخرين). مظاهر الجمال. تدريبات (ما المراد بحدود الله؟)

* تعليق: درس حول "واجب الجماعة" وأوامر الله ونواهيه وحدوده في الدولة الإسلامية. لاحظ "مسئولية الجماعة" في اتخاذ "موقف حازم" ضد "الآخرين" الذين لا يتبعون أوامر الله ونواهيه (الإسلامية) ؟؟!

٥ـ الصف الثاني الإعدادي ـ الوحدة الثانية: السلام أمل الإنسان" ـ الدرس الأول: "مفهوم السلام"

(..) مفهوم السلام الواسع يعني السلام الإيجابي (..) في ظل مجتمع يعتمد على تبادل المنافع والأفكار ولذلك يقول (ص): ["لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أوَلا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم"].

(..) ولكن على من تقع مسئولية التربية من أجل حماية السلام؟ إن هذه مسئولية جماعية تشارك فيها كل المؤسسات التربوية بداية من الأسرة (..) كذلك دور العبادة، فالمسجد والكنيسة لهما دور رئيسي في تعليم الجدال بالحسنى والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وتكوين الفرد وتربيته تربية تعتمد على تنمية قدرات التفكير الناقد والتفكير التحليلي، والقدرة على حل المشكلات، وكلها تجعل الفرد قادرا على التمييز بين الغث والثمين (..) وهنا يعلنها النص القرآني واضحة حينما قرن بين الاختيار الحر لأغلى ما يملك الإنسان مشفوعا بالوعي الكامل والقدرة على التمييز "لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي".

* تعليق: الكلام في ظاهره عن حماية السلام، لكن الحديث المستنَد إليه هو عن ضرورة تحاب "المؤمنين" لكي يدخلوا الجنة. أما "حرية العقيدة" فهي مشروطة بوجود نص قرآني، وليس لأن القوانين والدساتير ومواثيق حقوق الإنسان تكفلها!

٦ـ الصف الثاني الإعدادي ـ الوحدة الثانية ـ الدرس الثالث: "وإن جنحوا للسلم"

كما ذكرنا (..) أن الحرب تكون أحيانا ضرورة للحفاظ على السلام (..) لكن إذا تراجع المعتدي عن الحرب وطلب الصلح والسلم فإن الله (سبحانه وتعالى) يأمرنا بأن نتماشى مع هذا المطلب ونجنح للسلم والسلام. وفي هذا المعنى نزلت هذه الآيات من سورة الأنفال لتحضنا وتحثنا على احترام قيمة السلام.

قال ــ تعالى ــ (في إطار ملون) ["وأعدوا لهم ما استطعتم من قــوة ومــن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يَعلمهم وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تُظلمــون. وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم. وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين. وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنــه عزز حكيم. يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المــؤمنين." (الأنفــال: ٦٠ــ٦٤)]

معاني المفردات والتراكيب ــ تدريبات.

* تعليق: ظاهر الكلام عن السلم، لكن الموضوع هو عن صراع المــؤمنين مع غير المؤمنين.

٧ــ الصف الثالث الإعدادي ــ الوحدة الأولى ــ الدرس الثاني "من ملامح الشخصية المصرية"

الشعب المصري من أقدم شعوب العالم، ويتميز بقدم الحضارة فــي ربــوع بلاده، وبوحدة تاريخه وبوحدة أرضه منذ آلاف السنين، فهو أول شعب صنع الحضارة والمدنية (..) ومن أهم خصائص الشخصية المصرية، خصيصــة التدين. وبما أن الوطن العربي هو مهد الديانات السماوية، ومصــر قلــب العروبة، فقد ظلت مصر قلعة تحمي الأديان مــن عبــث العــابثين، ولأن المصريين شعب متدين، فهو شعب متسامح، غير متعصب، ويظهر الاهتمام الشعبي بالدين في الإسهام في بناء المساجد في كل حي، وأحيانا فــي كــل شارع، وتزدحم المساجد بالمصلين في يوم الجمعــة، وتمتلــيء الكنــائس بالمسيحيين يوم الأحد، ويمثل المسجد المركز الديني والثقافي للقرية، ويقوم إمام المسجد بدور مهم حيث يستشره الناس في كل كبيــرة وصــغيرة مــن شئونهم. وجامعة الأزهر أكبر جامعة إسلامية في العــالم، ويتخــرج منهــا علماء الدين الذين يوجهون النشاط الديني للمصريين، وغيرهم من المسلمين في العالم منذ مئات السنين.

ويستخدم المصريون بعض العبارات الدينية عشرات المرات في حياتهم اليومية. فمثلا (..) عن المستقبل: إن شاء الله (..) وعند الانتصار أو الإعجاب: الله أكبر (..)

ومن أهم خصائص الشخصية المصرية: الوطنية والفداء. فالإنسان المصري يتمسك بأرضه ووطنه حتى الموت، ففي حالة هجوم عدو، يهب الشعب المصري هبة رجل واحد للذود عن الوطن، لا فرق بين مسلم ومسيحي، رجل أو امرأة (..)

* تعليق: ظاهر الدرس هو الشخصية المصرية المتسامحة وغير المتعصبة (هل مازالت كذلك؟!) لكن حتى عندما يتكرم بذكر "الكنائس" و "المسيحيين" (مرة واحدة خلال سنوات الدراسة التسع)، فإنه يؤكد أن الاهتمام بالدين يظهر في بناء "المساجد" في كل حي وكل شارع، واستشارة إمام المسجد في كل كبيرة وصغيرة. إنها دولة الفقيه!

٨ـ الصف الثالث الإعدادي ـ الوحدة الرابعة ـ الدرس الأول: "للرجال نصيب .. وللنساء نصيب"

متن الدرس: تقديرا من الإسلام لمكانة المرأة في المجتمع، صان كرامتها، وحفظ كيانها، ودعا إلى إنصافها بإعطائها حقوقها التي فرضها الله تعالى لها، كالمهور والميراث وإحسان العشرة. والآيات التالية تنظم العلاقة بين الرجل والمرأة، وتبين حقوق كل منهما على الآخر، وتوضح الطريق الصحيح لرضا الله من عباده.

قال تعالى ["يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالبطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيما. ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فسوف نصليه نارا وكان ذلك على الله يسيرا. إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما. ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شيء عليما. ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم إن الله كان على كل شيء شهيدا" (النساء: ٢٩ـ٣٣)].

معاني المفردات والتراكيب. الشرح. مظاهر الجمال. تدريبات.

* تعليق: هذا درس حول أوضاع المرأة في الدولة الإسلامية... بالمناسبة: هل يمكن للطالب مناقشة موقف الشريعة من المرأة مناقشة صريحة؟!

التعليم والتطرف الديني

مدخلا للتمييز بين المواطنين

د / كمال مغيث

ظل التعليم في مصر خلال العصور الوسطي "تعليما طوائفيا" فقد كان علي كل طائفة ــ دينية أو عرقية أو مهنية ــ أن تنشئ نظام التعليم الخاص بها ؛ واقتصرت مهمة نظام الحكم علي حماية البلاد من الخارج ، والحفاظ علي الأمن الداخلي ، ثم جمع الضرائب للإنفاق علي هاتين المهمتين . ومن هنا فقد تركت الدولة للطوائف المختلفة حرية إدارة شئونها الثقافية والتعليمية علي مألوف عادات كل طائفة .

ولكن مع ظهور الدولة القومية، التي ارتبطت بالدولة البرجوازية والتطور الرأسمالي في أوربا أصبحت هناك حاجة أساسية لتجاوز نظام الطوائف، وتحطيم الحواجز التي تفصل بين تلك الطوائف، وخلق انتماء وطني عام لدي جميع الأفراد. ومن هنا ظهرت المدرسة الموحدة ذات المقررات الدراسية الموحدة، والمعلمين المعدين إعدادا قوميا. واستهدفت تلك المدرسة خلق لغة مشتركة بين جميع أفراد الوطن الواحد، ودعم ذلك الانتماء الوطني عبر توافق عام حول الأهداف الوطنية الكبرى، وتقدير القادة الوطنيين والاحداث والانتصارات الوطنية وغيرها . كما ظهرت صيغة"مجانية التعليم وإلزاميته" لإجبار جميع المواطنين علي الانطواء تحت لواء تلك المدرسة ، وحتى لا يحول حائل اقتصادي دون ذلك .

ظهرت المدرسة الوطنية في عصر محمد علي (١٨٠٥ــ١٨٤٨)، وراحت تنمو وتتبلور في العصور التي تليه، حتى وصلت إلي درجة عالية من النضج في مرحلة بين ثورتي١٩١٩و١٩٥٢، التي شهدت محاولات تأسيس ثقافية مصرية حديثة تتفاعل مع حياة سياسية ودستورية واعدة. ولكن بعد ثورة يوليو١٩٥٢، أصبحت فكرة الحشد الإيديولوجي القومي خلف النظام السياسي الوحيد والسائد فكرة محورية وجوهرية للنظام التعليمي

كله.وتدهورت إلي حد كبير الديناميكية الثقافية المرتبطة بتنوع الرؤى والاتجاهات الفكرية والسياسية .

ولا نبالغ إذا قلنا إن ذلك الحشد الإيديولوجي كان احد أهم أسباب التطرف الديني في التعليم.فقد فوجئ الناس بانهيار الحلم القومي الذي ارتكز عليه ثورة يوليو بعد هزيمة ١٩٦٧ ثم وفاة عبد الناصر ١٩٧٠. من دون إن تكون هناك قوة إيديولوجية أو ثقافية وفكرية مؤهلة لملء الفراغ الذي سببه انهيار الحلم القومي. وهذا الأمر ساعد أصحاب الاتجاهات الدينية المتطرفة الذين استفادوا من عوامل كثيرة مهدت لهم السبيل للسيطرة علي التعليم وتوجيهه بما يتفق وأهدافهم في تفريخ أجيال من المتطرفين دينيا. ومن تلك العوامل :

- رغبة أنور السادات في البحث لنفسه علي مشروعية شعبية دينية تختلف عن مشروعية عبد الناصر القومية. ولذلك أفرج عن قيادات الأخوة المعتقلين، وسمح للجامعة بمزاولة نشاطها وإصدار صحفها. بل تجاوز ذلك إلي تأسيس الجماعات الإسلامية في الجامعات لمواجه التيارات اليسارية.

- غياب مشروع ثقافي ليبرالي تتبناه الدولة. فرغم أخذها بصيغة الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي، وصيغة تعدد الأحزاب السياسية، فقد ظل الاستبداد السياسي ورفض التعددية السياسية من أبرز سمات النظام السياسي بعد ثورة يوليو.

- رحيل مئات ألاف من المهنيين والتكنوقراط والمعلمين إلي السعودية وغيرها من بلاد الخليج ، ثم عودتهم بعد ذلك مسلحين بالمال وبثقافة دينية متزمتة راحوا يبشرون بها في مختلف مؤسسات الدولة. أو يقيمون مدارسا خاصة علي أساس من تلك الثقافة.

قبل أن نتناول آليات غرس ثقافة التطرف الديني في المدرسة المصرية، لابد من أن نشير إلي ما ينبغي أن تكون عليه الأهداف العامة للتعليم بعيدا عن هدف الإعداد لممارسة مهنة من المهن (وهو هدف محوري بالطبع).

<u>أولا</u>: الإعداد للثقافة. إذ ينبغي أن يكون خريج التعليم مثقفا، ومؤهلا للتعامل مع الثقافة بمعناها الإنساني الواسع وقضاياها المختلفة. وعليه ، يلزم أن

يؤمن بالديمقراطية ، وحكم الدستور والقانون، وحرية الرأي السياسي والمعتقد الديني ، وأن يحترم التنوع الثقافي والاختلاف، ويعلي حقوق الإنسان، ويقدر الجهد الإنساني في تطور الحياة البشرية في مختلف المجالات بصرف النظر عن مكان ذلك الجهد الإنساني وزمانه. وزفي هذا الصدد أشير إلى ما كان يقصده ذلك العبقري الراحل طه حسين(١٨٨٩ــ١٩٧٣) إذ أطلق علي كتابه الذي يتناول معظم قضايا التعليم : مستقبل الثقافة في مصر(١٩٣٨).

ثانيا: الإيمان بالعلم والمنهج العلمي. إذ ينبغي أن يؤمن كل خريج بدور العلم في تقدم المسيرة الإنسان وحل مشكلاته الفردية والجماعية، ودوره في حل الغاز الكون، تجب الإشارة هنا إلى غياب النظرة العلمية في حياتنا وثقافتنا. بشكل عام وإلي سيادة الديماغوجيا، والإحساس بالعجز عن التعامل العلمي مع مشكلاتنا ، وهو ما يؤدي إلى انتشار الغيبيات والخرافات والخزعبلات والدروشة. بل إن بعض من يلمعهم الإعلام لا يتورعون عن الزج بالإرادة الإلهية في ظواهر طبيعية كالزلازل أو الموجات المحيطية المدمرة كالتسونامي، أو في المشكلات الاجتماعية كالفقر والمرض.

ثالثا: الإعداد للمواطنة بأبعادها الثلاثة :

أ) البعد الوجداني، بما يعني الانتماء إلى الوطن، والاستعداد للبذل والتضحية في سبيله والاحتفاء بتاريخه وتراثه ورموزه، والشعور بعمق عاطفة الأخوة الوطنية.

ب) البعد المعرفي، ويعني تكوين معارف مناسبة عن الوطن ونظامه السياسي، واليات عمله ومؤسساته ، والدستور والقانون الذي يحكمها، والأحزاب السياسية واتجاهاتها وصحفها وقادتها، وحقوق المواطنين وواجباتهم .

ج) البعد السلوكي، ويعني الاستعداد لبذل الجهد والتفاعل الايجابي مع القضايا الوطنية، كالفقر والأمية والتلوث وحاجات المهمشين والمشاركة السياسية وغير ذلك.

وأعتقد أن كل هذه الشواهد والدراسات تؤكد تردي حالة تلك الأهداف، سواء في محتوي التعليم أو في ثقافة خريجيه. كما تؤكد في الوقت نفسه العلاقة الوثيقة بين التعليم الراهن والتطرف الديني. وليس أدل علي تلك العلاقة من أن جميع المتطرفين هم حاليا من المتعلمين والحاصلين علي شهادات متنوعة متوسطة وجامعية، ويندر أن يكون من بين المتطرفين من هو أمي. بل إن قيادات الجماعات الإسلامية من الإرهابيين كلها من خريجي كليات القمة: فأيمن الظواهري وناجح إبراهيم كلاهما كلية الطب؛ ومحمد عبد السلام فرج وطلعت فؤاد قاسم من كلية الهندسة؛ ومحمد الإسلامبولي من كلية التجارة .... والأمثلة كثيرة.

آليات التطرف الديني في التعليم

١ـ <u>المعلمون</u>: في ظل رغبة نظام يوليو في الإسراع في تحقيق مجانية التعليم والتوسع في بناء المدارس، اضطر ألي التخلي عن الإعداد الأكاديمي العميق للمعلم. وهكذا توسع في افتتاح معاهد المعلمين المتوسطة، والتي كانت تقبل طلابا من أصحاب المجاميع المنخفضة في الثانوية العامة ممن ضاقت بهم سبل الدخول إلي الجامعة، أو من خريجي المدارس الثانوية الفنية المتوسطة(زراعةـ صناعةـ تجارة) . وكان إعداد هؤلاء المعلمين لا يتجاوز الإعداد الفني مجال طرق التدريس، والمنهج المدرسي، والتقويم، والذكاء، وغير ذلك من موضوعات ذات طبيعة تقنية خالصة.

المهم أن هؤلاء المعلمين، وأغلبهم من أوساط اجتماعية فقيرة، رحيل بمئات الآلاف في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي إلي بلدان الخليج السعودية. ولما كان حظهم من الثقافة العصرية محدودا، وأحيانا معدوما، فإنه لم يقدر لهم أن يلعبوا دورا ثقافيا تنويريا في البلاد التي رحلوا إليها. بل الذي حدث أن تلك البلاد أعادت تربينهم ليتماهوا مع الثقافة السائدة هناك، وهي في كل الأحوال ثقافة دينية طقسية متزمتة كما ذكرنا.

وهناك اعتبار أخر، هو أن فترة العمل في الخارج، في ظل الثقافة السائدة هناك، ارتبطت ارتباطا شرطيا برغد العيش والرفاهية، وتكوين الأرصدة المالية في البنوك وشراء السيارة والشقة وغير ذلك. وقد رجع أولئك المعلمون من الخليج إلي مصر ليحتلوا موقعهم القيادية في وزارة التربية

والتعليم، وليصبحوا هم الموجهين والمفتشين ومديري المدارس والمديريات والمستشارين. ولاشك في أن كل محاولات التعليم كانت تتحطم علي تلك الصخرة التي تشكلت في الخارج: فهؤلاء هم الذين يستميتون في فرض الحجاب علي الطالبات، والتمييز بين المسحيين والمسلمين في مقاعد الدراسة، والسماح للمنقبات بالتدريس خلافا للقانون، والاستهانة بالرموز الوطنية كتحية العلم في الصباح، وإشاعة مناخ ديني متزمت عبر العملية التعليمية كلها.

٢ــ **نسق التعليم وإداراته:** وإذا تناولنا مفردات النسق التعليمي فسنجدها تدور حول: الحفظ، التذكر، التسميع، التلقين، الإلقاء، الإملاء، النموذج والنموذجية، الطاعة، الثواب والعقاب.... وهي قيم الثقافة الحديثة الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه أيضا تدار المدرسة وكأنها مصلحة حكومية بيروقراطية تعمل علي تنفيذ اللوائح والقرارات التي تأتي من أعلي، من دون إتاحة أي قدر من الحرية أو المبادرة لا للتلاميذ ولا للمعلمين. وهكذا أصبحت المدرسة صندوقا أسود مغلقا علي الطلاب، بحيث لا يتصلون بكل ما يعتمل في المجتمع خارجه من معارك وتطور وتيارات. كما أن ذلك الصندوق يفسح المجال أمام المتطرفين من المعلمين للهيمنة علي مصير الطلاب ووعيهم.

٣ــ **المقررات الدراسية**: تزخر المقررات المدرسية بالعديد من مظاهر التميز بين المسحيين والمسلمين. كما تتجاهل الإشارة إلي الحقبة القبطية من تاريخ مصر. وهي تعلي أيضا من شأن التراث الديني الإسلامي، وتحط من شأن القيم الثقافية والقانونية الحديثة. وكل ذلك يؤدي في النهاية، إلي غرس التطرف الديني وتأجيجه بشكل أو بأخر.

أ) ***الحقبة القبطية والتراث القبطي***: ما تزال الحقبة القبطية والتراث القبطي في المقررات الدراسية مثار معارك بين وزارة التعليم وبعض المستنيرين فيها من جهة، وبين المتطرفين من المؤلفين وواضعي المناهج من جهة ثانية. فقد تم، لفترة طويلة من الزمان، إغفال تاريخ مصر القديم في الكتب المدرسية، أو حتى الإشارة إلي ستة قرون كاملة تمثل الفترة التي دخلت فيها المسيحية إلي مصر علي يد الرسول مرقص

(منتصف القرن الميلادي الأول تقريبا) حتى دخول المسلمين إلي مصر بقيادة عمرو بن العاص(٦٤٠م). وعلي سبيل المثال، فإن كتاب التربية الوطنية المقرر علي الصف الأول الثانوي، والذي يتناول شخصية مصر عبر تاريخها منذ العصر الفرعوني حتى العصر الحديث، يكتفي بستة أسطر فقط للإشارة إلي القرون الستة التي بدأت من دخول المسيحية إلي مصر حتى دخول الإسلام، وحتى عندما تتناول بعض كتب التاريخ الحقبة القبطية بشكل مقبول وفي عدد معقول من الصفحات، فسنلحظ أن هناك اتفاقا عاما ضمنيا بين المعلمين والموجهين وواضعي أسئلة الامتحانات علي **تجاهل** تلك الفترة، وكأن الكتب المدرسية لم تتناولها !
نرصد هنا أيضا خلو المقررات الدراسية ــ ماعدا كتب التربية الدينية المسيحية بالطبع ــ من أية أشارة إلي المناسبات والأحداث والأعياد والرمز المسيحية، كأعياد القيامة والفصح والزعف والنور وغيرها، وخلو المقررات من التنويه بالدور المجيد التي لعبته الكنيسة المصرية القبطية في الحافظ علي الشخصية الوطنية المصرية في مواجهة الكنيسة البيزنطية. وهكذا فأن الطلاب المسلمين ينشئون وهم لا يعرفون شيئا مما تنبغي معرفته عن أشقائهم في الوطن والمصير، أي إخوانهم المسيحيين. ويشكل ذلك الجهل بالآخر الأرضية الملائمة للعداء، ولقبول كل خرافة حول من لا نعرفهم.

ب) ***مقررات اللغة العربية***: ينبغي في البداية أن تلك المقررات الدراسية عامة للطلاب **جميعا**، من مسلمين وأقباط ومع ذلك سنلاحظ مثلا أن القصص المقررة في إطار مادة اللغة العربية تتناول كلها شخصيات **إسلامية** فقط مثل كتب: **خديجة بنت خويلد، وشجرة الدر، ووا إسلاماه، وعمر بن عبد العزيز، وعلي مبارك.**

أما أذا انتقلنا إلي كتب "موضوعات القراءة" في مادة اللغة العربية، فسنجد أن معظم الموضوعات تنطلق مباشرة من التراث الديني الإسلامي، وتنطلق ثلث تلك المقررات مباشرة آيات من القرآن الكريم وسوره وأحاديث الرسول (عليه الصلاة والسلام). ومنذ سنوات كانت سور القرآن الكريم وآياته تقدم بفعل الأمر: "أحفظ الآيات التالية" ــ وأؤكد هنا أن فعل الأمر "أحفظ" يلزم المسلمين والأقباط **معا**. ولما ظهرت الأصوات المستنيرة التي تستنكر إجبار الأقباط علي حفظ آيات القرآن الكريم، اختفي في مقررات العام الأخير فعل

الأمر "أحفظ" من مقدمة الآيات، لينتقل إلي أهداف الدرس: "فمن أهداف الدرس أن يجيد التلميذ حفظ وتلاوة الآيات الكريمة" وإلي أسئلته: "اكتب من قول الله تعالي {...} إلي قوله تعالي {...}. "
وتزخر كتب اللغة العربية بالعديد من المساجلات بين التراث الديني الإسلامي والحياة المعاصرة، بشكل يعلي من شأن الأول.

ففي كتاب **القراءة والنصوص** المقرر علي الصف الثالث الإعدادي (٢٠٠٤ــ ٢٠٠٥)، يتم التأكيد إن حقوق الإنسان قد قررها الإسلام منذ نزول الوحي قبل أربعة عشر قرنا. ويتضمن الكتاب المقرر بهذا الصدد ما يلي: " إن الحقيقة التي ينبغي أن يعرفها كل الناس أن الإسلام أعلن حقوق الإنسان كاملة قبل أن تعلنها فرنسا وقبل أن تعلنها الأمم المتحدة." ثم يصل الكتاب إلي حد السؤال التالي نصا: " حقوق الإنسان كما أعلنتها فرنسا، حقوق الإنسان في الإسلام، أيهم أقدم؟ وعلام يدل ذلك؟"

وتتعمد كتب اللغة العربية تجاهل التراث المسيحي. ففي درس "يا قدس" وهو حول الشاعر هارون هاشم رشيد(المقررة علي الصف الثالث الإعدادي)، يذكر النص التالي: " القدس مدينة عريقة مقدسة مباركة، بارك الله حولها، وأسري نبيه محمد صلي الله عليه وسلم إليها. القدس جارة المسجد الأقصى. أولي القبلتين وثالث الحرمين الشريفين الذي تشد إليها الرحال وتهوي إليها الأفئدة" وهكذا تفوت علي الطلاب فرصة الإشارة إلي مولد السيد المسيح عليه السلام، وكنيسة المهد، وكنيسة القيامة، وبيت لحم، والناصرة، وغيرها، وكأن كل تلك الأحداث وقعت في مدينة أخري غير القدس أو في بلد أخر غير فلسطين .

كما تجبر كتب اللغة العربية التلاميذ في الصف السادس الابتدائي ــ أعمارهم أحد عشر عاما تقريبا ــ علي مناقشة قضايا اعتقادية لا نجد مبررا وطنيا أو حتى منطقيا لها. فنحن نجد مثلا يقول بالنص: " ما الفرق بين المؤمن والكافر؟ " ومن المنطقي أن نتخيل إجابات تلاميذ لا تتجاوز أعمارهم اثني عشر عاما علي ذلك السؤال. فهل من المنطقي أن يجيب التلاميذ أن الكافر هو من لا يؤدي الصلاة، أو أن الكافرة هي غير المحجبة، أو أن ذلك الذي يستمع إلي الموسيقي؟ أم أنه يرجح أن عليه أن يجيب بأن **المسيحيين** هم الكفار؟! من هنا، في اعتقادي، تبدأ أهوال الطائفية.

أما أذا انتقلنا إلي كتب التربية الدينية الإسلامية، فسنجدها تميل إلي المفاضلة والمقارنة بين الأديان علي نحو يعلي من شان الإسلام ورسوله علي بقية الأديان الأخرى. ففي درس "الرسول في مكة" تتصدر الصفحة صور الكتب المقدسة: القرآن، والإنجيل، والتوراة. غير أن القرآن يظهر بغلاف أخضر جذاب مزخرف يعلو كلا من الإنجيل والتوراة، وهو ما يوحي للطالب المسلم بالسمو والارتقاء علي أصحاب الديانات الأخرى.

أما الدرس فيحدد الهدف بأنه تبيان "لأفضلية سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم" (التربية الدينية الإسلامية للصف الثاني الابتدائي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥). وفي كتاب أخر يذكر "أن محمد صلي الله عليه وسلم مقدم علي الأنبياء جميعا، مثل نوح وإبراهيم وموسي وعيسي، عليهم جميعا الصلاة والسلام، وكل نبي جاء لقومه خاصة، إلا رسولنا محمد صلي الله عليه وسلم فقد جاء للناس كافة" (التربية الدينية الإسلامية للصف السادس الابتدائي، ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥).

بالإضافة إلي ذلك تؤكد كتب التربية الإسلامية أن مصر وطن للمسلمين، وان المسجد هو أساس الحياة في المجتمع الإسلامي، ومنه ينطلق جنود الله إلي كل عمل عظيم. كما أن تلك الكتب تدعو الناس كافة في الدخول في الإسلام. ففي كتاب التربية الدينية الإسلامية، المقرر علي الصف الثاني الإعدادي، يأتي الحديث عن مجموعة من علماء المسلمين انطلقوا في مهمة وسكنوا أحد الفنادق. فلاحظ صاحب الفندق أن العلماء المسلمين متعاونون ومتحابون ومتوادون، فأعجب بدينهم وطلب أن يدخله، فردوا: " قل: أشهد أن لا الله إلا الله وأن محمد رسول الله" فقال ذلك. فردوا: " أهلا بك أخا في الإسلام" أليس من المنطقي أن تثير مثل تلك القصص أسئلة في أذهان الطلاب من نوع: وما هو دين الرجل الذي دخل في الإسلام؟ وهل ينبغي أن يدخل الناس كلها في الإسلام؟ وما وضع الذين لا يدخلون في الإسلام؟!

وإلي كل ذلك تزخر تلك المقررات بروح دينية متعصبة ضد اليهود، بصرف النظر عن أي أوضاع أو أحوال أو متغيرات سياسية. فيهود الأمس، بحسب المقررات، أهل غدر وخيانة. هكذا كانوا منذ بدا التاريخ. وهكذا ظلوا إلي يومنا هذا!!

وبذلك يتلقي الطلاب وعيا دينيا للصراع العربي – الإسرائيلي باعتباره صراع ديانات، وهو ما يهيئه للقبول بفكرة الصراع الديني بغض النظر عن أي شيء.

الأكثر من ذلك أن بعض الكتب المقررة علي الطلاب المسلمين والمسيحيين تنطلق بالكامل من التراث الإسلامي. مثلا كتاب:

- خواطر إسلامية في البيئة والسكان (الصف الأول الثانوي).
- معجزة القرآن للشيخ محمد متولي الشعراوي (الصف الأول الثانوي).
- والأمن في الإسلام (الصف الثاني الثانوي الفني).
- مختارات من سماحة الإسلام (الصف الثاني الثانوي الفني).
- وهذا هو منهج الإسلام في التربية (الصف الثالث الثانوي الفني).
- آداب الحوار في الإسلام (الصف الثاني الثانوي العام).

فهل يمكن أن يتجاوز التمييز حد تجاهل الأقباط إلي تلقينهم ما يعتقده المسلمين فحسب؟ وأي رد فعل يمكن أن نتوقعه لدي الطلاب الأقباط؟ وأي شعور بالأفضلية علي غيرهم نخلقه خلقا عند زملائهم من الطلاب المسلمين؟

ونجد أيضا أن كتاب الفلسفة والمنطق، المقرر علي طلاب الصف الثالث الثانوي، يشدد علي أن أهداف تدريس الفلسفة هو التأكيد علي الإيمان اليقيني المطلق، ورفض المذاهب الفلسفية الهدامة. ولذلك فإن الكتاب يحتفي بالغزالي الذي يرفض الفلسفة والمنطق، ويؤكد "تهافت الفلاسفة" ولا يرى مبررا للنظر العقلي لأي شأن من الشئون.

يبقي بعد ذلك أن نشير إلي التعليم الأزهري الديني الذي يضم ما يزيد عن ١٥% من مجمل أعداد التلاميذ في التعليم قبل الجامعي في مصر، علما بأن عدد التلاميذ في التعليم قبل الجامعي يبلغ ثمانية عشر مليون تلميذ. الجدير ذكره أن ذلك التعليم هو الذي سعت حكومة ثورة يوليو إلي مد الجسور بينه وبين التعليم العام، فأصدرت قانون تطوير الأزهر(القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١) الذي يسمح للطلاب بالانتقال بين التعليم الحكومي العام والتعليم الأزهري، ويفرض علي طلاب التعليم الأزهري دراسة المقررات المناظرة التي يدرسها أقرانهم في التعليم الحكومي، وهي العلوم الحديثة في مجال الإنسانيات والرياضيات واللغات.

لكن موجات المد الرجعي المحافظ التي سيطرت علي الأزهر في سبعينيات القرن الماضي تمكنت إدارة الأزهر من إصدار القرارات التي تمنع انتقال الطلاب بين الأزهر وغيرها من مؤسسات التعليم المناظرة. فأصبح هناك نظام تعليمي مستقل، مواز للتعليم العام. ومازال الطلاب في ذلك التعليم يدرسون الفقه علي المذاهب السنية الأربعة المعروفة (الشافعي ـ الحنفي ـ المالكي ـ الحنبلي)، ومازالوا يدرسون فيها أحكام العتق والرق والصيد وأهل الذمة وغيرها من قضايا العصور الوسطي.

وهكذا يصدر لنا التعليم جيلا بعد جيل موجات من المتطرفين الدينين الذين تتلقفهم الجماعات الإسلامية، فتحولهم إلي إرهابيين يحاربون العصر، ويسعون إلي إجبارنا علي الدخول في كهوف العصور الوسطي، وينشرون الأزمة الطائفية، مهددين بشق الوطن الواحد.

أشكال التمـــييز الدينـــي في الإعـــلام

دكتور ولــيم ويــصــا

weessa_william@yahoo.com

التمييز هو سلوك يتمثل في أن تكون الخيارات بين الأفراد أو المجموعات مستندة إلي صفات معينة خاصة بهم مثل اللون أو الدين أو العنصر وليس علي أساس المساواة في الحقوق والواجبات وهو بالتالي تمييز يؤدي إلي تباين في السلوك وتفرقة في المعاملة بين الأفراد والمجموعات.

وأقول في البداية إن المصريين بشكل عام يعانون من أشكال عديدة للتمييز تمارسها أجهزة الإعلام المسماة بالقومية ويتمثل هذا التمييز في انحياز هذه الأجهزة للسلطة ومؤسساتها وخضوعها لها وهي عادة ما تكتفي في التغطية الإخبارية بترديد وجهة النظر الرسمية، أو تشويه الأحداث أو نشرها بطريقة ملتوية.

وهناك عدة أنواع من التمييز منها التمييز الشخصي والتمييز القانوني والتمييز المؤسسي، ونحن في هذه المداخلة نجد أنفسنا أمام تمييز مؤسسي ديني تمارسه أجهزة الإعلام لصالح الأغلبية الدينية علي حساب الأقليات الدينية.

ولعل أخطر أنواع التمييز في أجهزة الإعلام هو التمييز الديني، التمييز بين الأغلبية الدينية والأقليات الدينية فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية والتقارير والتعليقات بشكل عام، وهذا التمييز الديني يطال كل الأديان والأقليات الدينية والطوائف والمعتقدات الأخرى مقارنة بديانة الأغلبية وخاصة الطائفة السنية علي وجه التحديد. وسوف أركز حديثي علي التمييز ضد المصريين الأقباط نظرا لأنها الأقلية الأكثر عددا، ونظرا لتوفر قدر من المعلومات لدي حول هذا الموضوع. وسوف أتحدث عن بعض أشكال التمييز سواء في موقف الدولة أو في ممارسات الأجهزة الإعلامية، وسوف أقدم نموذجا تطبيقيا للتغطية الإخبارية في مذبحة الكشح. وسأتناول في النهاية بعض الأكاذيب المزمنة التي ترددها أجهزة الإعلام فيما يتعلق بالملف القبطي.

ويمكن القول بشكل عام أنه ليس هناك تعبير صادق في أجهزة الإعلام عن واقع قطاع عريض من المصريين° هم الأقباط ومشاكلهم. وهناك تعمية إعلامية فيما يتعلق بالواقع الذي يعيشونه ليس فقط فيما يتعلق بالاعتداءات التي يتعرضون لها، ولكن أيضا فيما يتعلق بكافة جوانب الملف القبطي. حيث تنتهك أجهزة الإعلام المصرية وخاصة ما يسمي بالإعلام القومي سواء الصحافة المكتوبة أو الإذاعة والتلفزيون قواعد العمل الصحفي المهني في التغطية الإخبارية للأحداث المتعلقة بهم والتحقيقات الصحفية التي تتناول جوانب الملف القبطي، وذلك مع استثناءات قليلة، كما أن أجهزة الإعلام التي تدعي بأنها مستقلة تتناول جوانب الملف القبطي بطريقة مثيرة وملتوية لا تسمح بالتوعية الحقيقة بمشاكلهم، ما عدا استثناءات قليلة.

أشكال التمييز:

أولا : التمييز الذي تمارسه الدولة نفسها فيما يتعلق بإعطاء التراخيص لوسائل الإعلامية:

إذاعة للقرآن الكريم والقداس علي موجة فلسطين:

بدأ التمييز من قبل الدولة بعد عام ١٩٥٢ مباشرة، ففي الوقت الذي قّام فيه نظام عبد الناصر بإنشاء إذاعة القرآن الكريم، لم يسمح بإذاعة قداس الأحد علي أي موجة من موجات الإذاعة المصرية، ولكنه سمح فقط بإذاعة جزء من القداس القبطي علي موجة إذاعة فلسطين. أي أن المواطنين المصريين يستمعون إلى قداس الأحد في وطنهم على موجة إذاعة موجهة للاجئين.
واستمر هذا التمييز من قبل الأنظمة المتعاقبة حيث رفض طلب الكنيسة القبطية في عهد الرئيس مبارك لتخصيص موجة علي القمر الصناعي المصري، نيل سات لإقامة قناة تلفزيونية قبطية، في الوقت الذي وافقت فيه الدولة علي تخصيص عدة قنوات لمحطات تلفزيونية أجنبية مثل قناة اقرأ السعودية.

وهناك عدم السماح بإعطاء أية تراخيص لجرائد مسيحية أخري. وقد انتظرت جريدة وطني خمس سنوات حتى يوافق المجلس الأعلى للصحافة علي تجديد ترخيصها بعد أن تحولت إلي شركة مساهمة.

التمييز الذي تمارسه أجهزة الإعلام:

١- الإنفراد بالدعوة:

يتمتع المسلمون والمسلمون السنة فقط باستخدام أجهزة الإعلام الرسمية للدعوة للدين الإسلامي وعدم إتاحة الفرصة للدعوة أمام أي عقيدة أخري. ويحظون بمساحات كبيرة في الصحف، ومساحات زمنية هائلة في الإذاعة والتلفزيون.

وقد يقول قائل إن هذا هو حق الأغلبية ولها حق التفرد بذلك، والرد علي ذلك انه ليس هناك أغلبية أو أقلية فيما يتعلق بممارسة الحقوق والواجبات، فهذه حقوق دستورية، فضلا عن توقيع مصر علي كافة المواثيق والإعلانات الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تكفل المساواة في الحقوق والواجبات.

وفي فرنسا مثلا يحظي المسلمون مثلهم مثل الديانات الأخرى، اليهودية والمسيحية والبوذية، ببرنامج صباح كل يوم أحد علي القناة الثانية وهي القناة الرسمية التابعة للدولة، ويشرف علي إنتاجه وتقديمه، مسلمون يتمتعون بالحرية الكاملة في اختيار مضمون البرنامج ودون أدني تدخل من التلفزيون الفرنسي الذي يدفع تكاليف إنتاج هذا البرنامج وبثه مثل غيره من البرامج الدينية الأخرى. وذلك رغم أن دين الغالبية هو المسيحية ودون أن يشكل ذلك حساسية أو اعتراض من أحد، وفى إطار مساواة بين الجميع على شاشة التلفزيون.

وفي مصر ينفرد شيخ الأزهر والمفتي والدعاة بالدعوة الدينية في هذه الأجهزة بينما ذلك محظور علي القيادات الدينية للأقليات. وأشير هنا إلي أنه عندما ذهب المرحوم إبراهيم نوار رئيس تحرير الجمهورية الأسبق وطلب من قداسة البابا شنودة الثالث أن يكتب مقالا أسبوعيا كل يوم أحد في جريدة الجمهورية، كانت مقالات البابا تتعلق بالقيم الأخلاقية مثل التسامح والمحبة والصدق والأمانة وزادت من توزيع جريدة الجمهورية بشكل كبير

وعلي الرغم من أنه لم يكن يتناول العقيدة المسيحية بشكل مباشر، تعرض الأستاذ إبراهيم نوار لضغوط رهيبة أضطر معها قداسة البابا، حتى لا يسبب حرجا للرجل، إلى التوقف عن كتابة المقال. وذلك هو الحال أيضا بالنسبة لمقالاته التي تنشر الآن في جرائد أخري.

ويقتصر الأمر فقط على نشر مقالات البابا وبعض رجال الدين المسيحي مرتين في السنة مع حلول الأعياد. مع استثناء واحد ووحيد في جريدة الوفد التي تفرد بابا كل يوم أحد بعنوان " لقاء الأحد" يشرف عليه القمص مرقص عزيز ميخائيل.

وإذا كنت من أنصار عدم تخصيص أية مساحة للمادة الدينية في أجهزة الإعلام ما عدا إذاعة الشعائر الدينية، فإنني أتساءل في مواجهة هذا الواقع، واستنادا إلي المساواة في الحقوق والواجبات، لماذا لا تكون هناك مساحة في الصحف القومية التي تصدر يوم الأحد تخصص لمقالات دينية مسيحية أسوة بما يحدث على صفحات الجمعة، ولماذا لا تكون هناك مادة دينية للأقباط في الإذاعة والتلفزيون أسوة بالأحاديث الدينية في هذه الأجهزة.

إن هذا الواقع يعني أن الصحف القومية في مصر تفرق بين قرائها، والإذاعة تفرق بين مستمعيها والتلفزيون يفرق بين مشاهديه، حيث تقدم هذه الأجهزة مادة دينية غزيرة لقطاع منهم يوم الجمعة، وتتجاهل قطاعا هاما يوم الأحد، ومن حق هؤلاء أن يجدوا هذه المادة في الصحف والإذاعة التي يستمعون لها والتلفزيون الذي يشاهدونه، أسوة بأشقائهم في هذا الوطن لأن هذه الأجهزة يمولها المصريون المسيحيون أيضا من الضرائب التي يدفعونها.

وفي مجال الإنفراد بالدعوة، غني عن القول أن أجهزة الإعلام عادة ما تفسح المجال بتوسع للتحدث عن التحول إلي الإسلام، وتمارس التعمية فيما يتعلق بالتحول من الإسلام إلي العقائد الأخرى وفي أفضل الأحوال فإنها تصف أي مسلم يتحول عن الإسلام بأنه مختل عقليا.

٢- **<u>عدم تمتع الأقليات الدينية بحق الرد عند مناقشة معتقداتهم في أجهزة الإعلام:</u>**

لا يتاح حق الرد فيما يتعلق بمناقشة العقائد الأخرى، حيث يتمتع جميع الدعاة في الإذاعة والتلفزيون والصحف بمناقشة الأديان الأخرى، وتفسيرها علي هواهم، ودون أن يكون لأحد آخر حق الرد. وأذكر أن المتنيح الأنبا أغريغوريغورس أسقف الدراسات اللاهوتية، أرسل العديد من الرسائل للرد علي بعض الدعاة وخاصة الشيخ متولي الشعراوي ولم تنشر واحدة منها. وكذلك هو الحال بالنسبة للتعرض للعقائد الأخرى في المقالات التي تنشرها حاليا ما يسمي بالصحف القومية وغير القومية.

من أشكال التمييز أيضا هو نشر الاعتداءات التي يتعرض لها الأقباط تحت مسميات غير مناسبة وفي صفحات الحوادث، ونفاجأ بنشرها في الصفحات الأولي عندما يكون هناك تصالح مزعوم. في حين أن الاعتداءات التي يتعرض لها المسلمون من قبل السيخ مثلا في الهند تبرز وتنشر في الصفحات الأولي علي إنها اعتداءات وليست فتنة طائفية بين المسلمين والسيخ.

<u>نموذج تطبيقي فيما يتعلق بالتغطية الإخبارية للهوية الدينية للضحايا:</u>

وسوف أتعرض هنا لمثل تطبيقي يكشف عن التمييز الصارخ في التغطية الإخبارية للاعتداءات التي تتم ضد الأقباط، وسوف أعود لنموذج قديم، لم يتقادم وهي التغطية الإخبارية للمذبحة التي وقعت في الكشح، وللأسف فإن ذلك يتكرر حتى اليوم في الاعتداءات التي وقعت ضد الأقباط في بني والمس والعديسات والعياط وبمها واسنا، ومناطق أخري.

فيما يتعلق بأحداث الكشح التي قتل فيها ٢١ قبطيا خلال عدة ساعات يوم ٢ يناير ٢٠٠٠ وتم تدمير وحرق ونهب ممتلكات الأقباط في الكشح ودار السلام، لم تذكر محطات التلفزيون والإذاعة والصحف في مصر أي شيء عن الهوية الدينية للضحايا خلال اليومين الأولين. واكتفت بنشر بيانات وزارة الداخلية التي أوردت معلومات خاطئة عن مقتل اثنين فقط وجرح ثمانية.

ولا ينطلق هذه الكلام من مفهوم طائفي، ولكنه يتعلق بقاعدة هامة من قواعد العمل الصحفي. إذ أنه من أبجديات التغطية الإخبارية التي يعرفها الطلبة في سنة أولي صحافة هي ضرورة أن يكون الخبر إجابة لخمسة أسئلة هي من فعل ماذا أين ومتى والإشارة للهوية الدينية للقتلى في مثل هذا النوع من

الأحداث تكتسب أهمية خاصة لأنها تشير على الفور إلى طبيعة الحدث لكون جميع القتلى من الأقباط.
وبعد ٤٨ ساعة من وقوع المذبحة وعندما تضطر الإذاعة والتلفزيون والصحف داخل مصر للإشارة إلى العدد الحقيقي للقتلى، لا نعرف على الفور طبيعة الحدث عندما تشير في العناوين إلي "*مصرع عشرين مواطنا في الكشح*" كما لو كان ذلك نتيجة لحادث تصادم أو غرق أوتوبيس في ترعة أو انهيار أحد المنازل.

هذا في الوقت الذي صدرت فيه صحف دولية عربية مثل جريدة الحياة اللندنية في مانشيت الصفحة الأولى تقول" *مصرع عشرون مواطنا قبطيا في أحداث طائفية* "."[46]، قبل أجهزة الإعلام المصرية وخارج مصر، هنا نعرف على الفور طبيعة الحدث بكل ما يترتب على ذلك من نتائج على عمل الأجهزة المعنية وتوعية الرأي العام به من حيث خطورته وجسامته.

وهذا لا يعفى أجهزة الإعلام المصرية من المسئولية، ذلك أن جميع وكالات الأنبا قد ذكرت تفاصيل ما حدث منذ الساعات الأولى. وإذا كان يحق لمسئولي الديسك الإخباري بوسائل الإعلام الإشارة إلى هذه البيانات الصادرة عن وزارة الداخلية، فإن قواعد العمل السليم التي يعرفونها جيدا كانت تفرض عليهم أن يذكروا أيضا المعلومات الواردة من مصادر أخرى مثل وكالات الأنباء العالمية التي تحدثت جميعها عن هوية القتلى من الأقباط منذ الساعات الأولى بعد بدء الأحداث، بل وقبل صدور بيانات الداخلية.

هناك أمر آخر في منتهي الخطورة وهو توجيه الاتهام للمجني عليهم بعد المذبحة:

لم يقتصر الأمر على هذا التجاهل والتجهيل المتعمد والخطير لأحد العناصر الأساسية لمكونات الحدث التي تكشف عن طبيعته، بل وصل أسلوب النشر إلى حد إلى إلقاء التهمة بشكل مباشر وغير مباشر علي مسيحيي الكشح بشكل عام، أي أنها توجه الاتهام للضحايا الذي تعرضوا لهذه الاعتداءات. ووجدت في شخص القمص جبرائيل عبد المسيح، كبش فداء وذلك مع إدراك الكثيرين بعد أيام عديدة من المذبحة داخل أجهزة الإعلام المصرية وسلطات

[46] جريدة الحياة اللندنية ٤ يناير ٢٠٠٠.

التحقيق بأن جميع القتلى من المسيحيين. هذا فضلا عن أن الأمن والشرطة يعرفان أن القمص جبرائيل عبد المسيح كان أثناء اندلاع عمليات القتل على بعد ٦٠ كيلومترا من الكشح في البلينا عند الأنبا ويصا. وفور علمه بالأحداث توجه إلى نقطة الشرطة مباشرة، وكان بصحبة الأمن في عربة مصفحة للشرطة طوال الوقت بعد أن رفض دخول الكشح خوفا على حياته. ومع ذلك تنشر الصحف واستنادا إلى قرارات النيابة والشهود الذين لم يروا شيئا عجبا.

حيث كتبت الأهرام تحت عنوان " *نيابة أمن الدولة العليا تأمر بالقبض على ٢٩ متهما* " تقول " *أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بسرعة القبض على ٢٩ متهماً من بين الذين شاركوا في الأحداث التي شهدتها قرية الكشح بسوهاج. وقد شمل القرار (...) القمص جبرائيل راعي كنيسة الكشح الذي أكدت أقوال المصابين والشهود في الحادث قيامه بإطلاق الرصاص من سلاح آلي من أعلى كوبري القرية مما أدى إلي إصابة عدد من المواطنين* " [47].

وبعد خمسة عشر يوما من المذبحة تنشر جريدة المساء عنوانا مثيرا يحمل دلالات الاتهام بشكل واضح للأقباط جاء فيه: " ٦ تهم لـــــ " كوكو " و "بيبو " و ميخائيل.. في أحداث الكشح": تقول فيه" *أمر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا بحبس كل من كوكو عياد بطرس وشقيقه بيبو، ومظهر ميخائيل ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات في أحداث قرية الكشح. وجهت النيابة للمتهمين ٦ تهم هي : حمل سلاح بدون ترخيص، والشروع في القتل، والإضرار بالمال العام، وإحداث فتنة وترويع المواطنين والإساءة إلي نظام الأمن والسلام الاجتماعي. (...) وتبذل أجهزة الأمن جهودها لضبط القس جبرائيل راعي كنيسة الملاك وإحالته للنيابة بعد أن صدر ضده قرار بالضبط والإحضار باعتباره متهماً في أحداث الكشح الأخيرة*" [48].

ولا يتورع محرر الخبر في جريدة أخري هي جريدة الجمهورية في نفس اليوم عن استخدام عنوان صارخ : " *ضبط وإحضار القمص جبرائيل .. و٣٤ متهما* " [49].

---

[47] جريدة الأهرام ٧ يناير ٢٠٠٠.

[48] جريدة المساء ١٧ يناير ٢٠٠٠.

[49] جريدة الجمهورية ١٧ يناير ٢٠٠٠.

والأمر المذهل هو أن القمص جبرائيل كان بصحبة المستشار هشام سرايا محامى عام نيابات أمن الدولة العليا عندما حضر للكشح، ولم يقبض عليه رغم الأمر الذي كان قد أصدره بضبطه وإحضاره، بل أمر بإيصاله إلى منزله بالسيارة الرسمية التي جاء بها إلى الكشح.

وتشير طريقة النشر هذه بطريقة ضمنية إلي أن المتضررين هم من المسلمين في حين أنهم كانوا جميعاً ودون استثناء من المسيحيين. ذلك أن تجديد الحبس لواحد وثلاثين متهما لم يقتصر على المسيحيين فقط، ومع ذلك تكتفي الجريدة أو من أبلغها بذكر أسماء مسيحية فقط.

الطريف أن جميع القيادات الأمنية التي كانت قد ذهبت للكشح. تناولت طعام الإفطار في ضيافة القمص جبرائيل عبد المسيح. وفى نفس اليوم أبلغ اللواء مصطفى عبد الحسيب مساعد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة في القاهرة والعميد عاطف أبو شادي من مباحث أمن الدولة بالقاهرة أيضا، الأنبا ويصا *" بأن أبونا (جبرائيل) ما يروحش النيابة لأن سيصدر قرار من الوزير بإعفائه من التهم المنسوبة إليه "*.[50]

ونجد أنفسنا هنا أمام مفارقة مؤلمة للغاية، ففي الوقت الذي لم تشر فيه جميع البيانات ومانشيتات الصحف التي صدرت بعد أيام من المجزرة إلي الهوية الدينية للضحايا، يجرى هنا توجيه الاتهام إلي أسماء مسيحية والى رجل دين مسيحي. وسعى الإعلام ومن قبله أجهزة الدولة بالطبع للبحث علنياً عن كبش فداء مسيحي، وكما حدث هذا في وقت سابق مع الأنبا ويصا، يجرى هنا البحث عن كبش فداء آخر في شخص القمص جبرائيل، وهؤلاء جميعا لم يقتلوا ذبابة واحدة.

وقبل كل ذلك عندما أسقطت التهم عن القمص جبرائيل عبد المسيح لم تشر إلى ذلك صحيفة واحدة من الصحف التي حاكمته ووجهت له الاتهامات قبل النيابة وبعدها.

---

[50] راجع الفصل الرابع عشر.

أكاذيب مزمنة.. في الملف القبطي ترددها أجهزة الإعلام:

قد يكون من المفيد وحتى تكتمل الصورة، أن نقوم بتحليل مضمون لبعض الأكاذيب التي تنشرها وتبثها أجهزة الإعلام وهي في حقيقتها شكلا من أشكال التمييز فيما يتعلق بالأقباط والملف القبطي بشكل عام.

أكذوبة الفتنة الطائفية:

في مقدمة المقولات التي تلجأ إليها الدولة وترددها أجهزة الإعلام مثل الببغاوات عند وقوع هذا النوع من الأحداث، هو الحديث عن " فتنة طائفية " عندما يتعرض الأقباط لاعتداءات. ويستخدم الصحفيون والعديد من الكتاب هذا المصطلح الزائف لتوصيف الاعتداءات التي يتعرض لها الأقباط منذ عدة عقود. وأعتقد أنه لو كانت هناك رغبة حقيقة ومخلصة لمواجهة هذا النوع من المشاكل التي نعاني منها لتم توصيفها، في معرض التشخيص الصحيح لمشاكل هذا الوطن، بالاعتداءات الطائفية، ليس فقط من أجل التشخيص السليم والبحث عن العلاج الصحيح، ولكن قبل كل ذلك من أجل توعية الشعب بحقيقة الأمر. وهكذا نجد أن أجهزة الإعلام أسهمت بهذا التشخيص غير السليم في إيهام الرأي العام المصري بمسئولية الأقباط فيما يسمى بالفتنة الطائفية، وبالتالي في خلق مناخ عام غير صحي يقبل هذا النوع من الاعتداءات في إطار هذا التشخيص الزائف.

المتطرفون من الجانبين "أم الأكاذيب":

تعشق الصحافة في مصر بعد كل اعتداء على الأقباط ترديد أكذوبة مزمنة ووهم تحول من فرط ترديده إلى ما يشبه الحقيقة المسلم بها في أذهان الكثيرين، وهى الحديث عن " المتطرفين من الجانبين".

وهذا الطرح الخاطئ الذي تكرر كثيرا خلال العقود الماضية والذي لا يمت للواقع بصلة، يفترض أن هناك أيضا متطرفين أقباط داخل مصر.

وللرد علي هذه الأكذوبة أقول إننا لم نر جماعة قبطية تكونت مثل الجماعات الإسلامية، وقامت بإحراق المساجد كما حدث للعديد من الكنائس وأشهرها

كنيسة الخانكة في ١٩٧٢/١١/٦، وفى منطقة أبو زعبل ومدينة سمالوط وكنائس أخرى في محافظات المنيا وأسيوط والقاهرة عام ١٩٧٨ وكنيسة روض الفرج عام ١٩٨٨ وكنيسة قصرية الريحان الأثرية عام١٩٧٩، والهجوم على بعض الكنائس في الإسكندرية عام ١٩٨٠

ولم يحدث أن قام أقباط بإطلاق النار على المصلين داخل الجوامع كما قامت جماعات بإطلاق النار على المصلين واغتيالهم وهم يصلون كما حدث في قرية الفكرية بالمنيا عام ١٩٩٧ وأدى ذلك إلى قتل عشرة مصلين داخل الكنيسة ولعل الاعتداء علي كنائس الإسكندرية ما يزال حاضرا لأن في الأذان.

ولم يقم أقباط بالاعتداء على محلات الذهب المملوكة للمسلمين كما قامت بذلك عشرات المرات جماعات إرهابية مستحلة "أموال الكفار" في عمليات سطو إجرامية على محلات ذهب مملوكة للأقباط.

ولم يحدث أن قام أقباط بالاعتداء على صيدليات مملوكة لمسلمين وفرض إتاوات عليهم وحرقها إن رفض صاحبها دفع الإتاوة، كما حدث في حرق ثلاث صيدليات كبرى في بني سويف في فبراير عام ١٩٩١، واغتيال صيدلي قبطي في ديروط عام ١٩٩٣ وفى العديد من محافظات الصعيد.

ولم يحدث أن حمل أقباط السلاح ضد الدولة كما فعلت العديد من الجماعات الإسلامية، ولم يقم قبطي باغتيال رئيس الدولة ورئيس مجلس الشعب ومفكرين مثل فرج فودة، أو بمحاولة اغتيال نجيب محفوظ.
ولهذا فإن الحديث عن "المتطرفين من الجانبين" وهو ما يعنى وجود تطرف قبطي في مصر هو "أم الأكاذيب" في الملف القبطي إن صح التعبير.

علي المستوي الدرامي:

قبل أحداث الكشح عام ٢٠٠٠ كان هناك تغييب للشخصية القبطية علي مدي أكثر من نصف قرن في الإذاعة والتلفزيون وبعد مذبحة الكشح عام ٢٠٠٠ علي وجه التحديد شهدت شاشة التلفزيون المصري عودة شخصيات قبطية إلى الظهور في مسلسلات تلفزيونية، وذلك بعد غياب طويل وبدأ ذلك في مسلسل

أوان الورد الذي أثار ضجة كبيرة، وقبل ذلك يمكن القول " *إنه لو جاء شخص من المريخ وشاهد التلفزيون المصري لمدة أسبوع ودون أن يخرج من منزله، سوف يعود إلى المريخ دون أن يرى أن مصر فيها أقباط* "[51].

وعادة ما يتم تصوير الوحدة الوطنية في هذه الأعمال الدرامية من خلال قصة حب بين شاب مسيحي وفتاة ومسلمة، ويقوم الشاب القبطي بتغيير دينه حتى يتزوجها. وإذا ما تساءلت لماذا يجري تصوير الوحدة الوطنية بشكل منتظم علي هذا النمط يقولون لك إن هذا هو ما يحدث في الواقع وأن الفن هو إنعاس للواقع. ولكن الواقع ملئ أيضا بفتيات مسلمات يتزوجن مسيحيين وتتحولن إلي المسيحية، أو دون أن يتحول الزوج المسيحي إلي الإسلام. والواقع ملئ بهذه النماذج ليس في أوربا فقط.

وإذا كان هناك الآن قليل جدا من البرامج التي تهتم بالأقباط والتراث القبطي، فإنها على ضآلتها، موجهة للتصدير للخارج على قناة النيل، والقليل منها فقط موجه للداخل.

ويبقى في النهاية أن نقول إنه رغم هذه الصورة القاتمة هناك واحات قليلة مثل جريدة المصري اليوم التي تمثل في رأيي نموذج للإعلام الجاد، وهناك برامج قليلة جدا في التلفزيون الخاص بدأت تتعامل مع مشاكل الأقباط بقدر من الجرأة وإن كان بعضها يلجأ إلي الإثارة وعدم طرح هذه المشاكل بجدية، ويمكن القول أيضا أن هناك صحفيين مصرون يجاهدون كل يوم من أجل نشر الحقيقة وكتاب عظماء لم تتحني هاماتهم أمام هذا التيار العاتي القادم من السلطة أو من خارجها ولكن صوتهم غير مسموع للأسف الشديد في مواجهة هذا التيار الكاسح.

---

[51] لقاء مع المخرج سمير سيف في كافيتيريا فندق هيلتون القاهرة ٢٥ يوليو ٢٠٠١.

واقع التمييز في الوظائف العامة ينسف مبدأ المواطنة

م/ عادل جندي[52]

adel.guindy@gmail.com

كان تعديل المادة الأولى من الدستور المصري لتنص على أن "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم علي أساس المواطنة" من أهم الخطوات التي اتخذتها مصر في العقود الأخيرة على طريق الإصلاح الدستوري، وقد أنعش هذا التعديل الأمل في أن يعود الوطن وطنا للجميع بصورة تتحدى الواقع ــ خصوصا وأن هناك تناقض مبدئي بين دولة تقوم على "أساس المواطنة" ودولة تقوم على "أساس الدين" طبقا لما تقول به "المادة الثانية" من نفس الدستور.

سنتغاضى هنا عن هذه الإشكالية المبدئية ونتصور أن هناك نية فعلية في إقامة دولة المواطنة، وهنا يتحتم أن نقر بأن إدراج هذه المادة الأولى بالدستور سيظل حبرا على ورق، ما لم تتحول إلى خطوات عملية جادة على سبيل تفعيل المواطنة وعلاج مواطن خلل متعددة تحتاج لأن تواجه بصورة مؤسسية وشاملة وحاسمة.

***

في دولة تقوم على أساس المواطنة، وباختصار شديد، "المواطن" فرد يحمل "جنسية" الدولة، ولكنه بالإضافة لذلك يدخل مع الدولة في علاقة تعاقدية تقوم على المساواة بين كل المواطنين وتتضمن عددا من:

- **الحقوق**، مثل الحريات الأساسية والحقوق السياسية (حق التصويت والانتخاب) والضمانات المجتمعية والحق في تقلد الوظائف العامة؛
- **الواجبات**، مثل دفع الضرائب والالتزام باحترام القوانين (التي في حد ذاتها يجب أن تكون عادلة وقائمة على المساواة)؛
- **المسئوليات**، مثل الخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن، والمشاركة في إدارة شئون الوطن.

---

52 كاتب وباحث ـ وعضو في "مصريون ضد التمييز الديني"

ونلاحظ أن "الأجنبي المقيم" يشترك مع "المواطن" في بعض الحقوق ومعظم الواجبات، ولكنه لا يشترك معه في "المسئوليات".

سنركز في هذه الورقة على فحص درجة تمتع المواطنين الأقباط بحقوق المواطنة والسماح لهم بتحمل مسئولياتها، عن طريق دراسة ظاهرة التمييز السلبي الذي قد يتعرضون له في مجال الوظائف العامة، باعتبار أن المشاركة في قيادة الدولة ومقاديرها ـ سياسيا وإداريا ـ هي من أسس وضروريات المواطنة، وبغير هذه المشاركة يصبح الكلام عن "المواطنة" لغوا فارغا بلا معنى.

والخطوة الأولى هي وضع اليد على بعض أعراض المرض، تليها محاولة التشخيص ثم مقترحات العلاج.

أولا : الأعراض ـ معلومات ذات دلالة:

انتهزنا فرصة ما نشرته الصحف في ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ حول [وصول اعتذار إلى وزير الخارجية من منظمة العمل الدولية عما تضمنه تقريرها الصادر حول المساواة في أماكن العمل من إرشادات إلي التمييز ضد الإخوة الأقباط في مصر، وذلك ردا علي رسالة الاحتجاج قوية اللهجة التي وجهها السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية إلي المدير العام للمنظمة في هذا الشأن]، وكان الوزير قد أكد في خطابه إلي المدير العام للمنظمة "تمتع جميع مواطني مصر مسلمين وأقباطا بجميع حقوقهم المقررة في الدستور والقانون علي حد سواء".

وعلى سبيل التحقق من مقولة السيد الوزير قمنا بمراجعة عينات من المعلومات العامة المتاحة، ومن بينها تلك التي نشرتها الصحف في الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠٠٧، فوجدنا الآتي:

١- في ١٤ يونيو نشرت الأهرام خبر حركة تنقلات وانتدابات أصدرها المستشار سمير البدوي رئيس هيئة **النيابة الإدارية** شملت ٨٦ عضوا. وباعتبارها عينة إحصائية معقولة الحجم تمثل مكونات الهيئة، راجعنا الأسماء لنجد من بينهم قبطيا واحدا، أي بنسبة تزيد قليلا علي **واحد بالمائة**.

٢- في ١٨ يونيو نشرت الأهرام أن الرئيس حسني مبارك أصدر قرارا جمهوريا بتعيين خمسة **رؤساء جامعات** جدد (قناة السويس والمنوفية والمنصورة وحلوان وعين شمس)، ليس من بينهم قبطي واحد، وبمراجعة موقع وزارة التعليم العالي على الإنترنت، يتضح أن بمصر ١٧ جامعة بها أكثر من ٢٥٧ كلية، بإجمالي أكثر من **٢٧٤ رئيس جامعة وعميد كلية لا يوجد بينهم قبطي واحد.** (وهذا بالطبع لا يشمل جامعة الأزهر ذات الـ ٥٥ كلية والـ ٤٠٠ ألف طالب التي يحظر علي القبطي دخولها ـ إلا إذا كان يحفظ القرآن بأكمله...)

٣- في ٢١ يونيو أفادت الأهرام أن الجمعية العمومية لمحكمه النقض قد وافقت في اجتماعها برئاسة المستشار مقبل شاكر رئيس **المجلس الأعلى للقضاء** علي تعيين ٢٥ مستشارا في درجه نائب رئيس محكمة النقض وعلي تعيين ٣٨ مستشارا للعمل بالمحكمة، بإجمالي ٦٣ مستشارا، لا يوجد بينهم سوي قبطي واحد علي أكثر تقدير.

٤- في ١٨ يوليو ذكرت الأهرام أن الرئيس حسني مبارك قد أصدر قرارا جمهوريا بترقية ١٣٣٤ عضوا بهيئة **النيابة الإدارية** بمختلف الدرجات، تعد معه أكبر حركه ترقيات في تاريخ الهيئة وكان المجلس الأعلى للهيئة برئاسة المستشار سمير البدوي قد اعتمد حركة الترقيات التي أعدتها إدارة التفتيش الفني بالهيئة برئاسة المستشار يسري الهواري نائب رئيس الهيئة. وتتضمن الحركة ترقية ٤٥ إلي درجة نائب رئيس الهيئة و٤٠ وكيل عام أول و١١١ وكيلا عاما و ١٠٦ رؤساء نيابة إدارية فئة (أ)، و٤٦ رئيس نيابة فئة (ب)، و١٧٢ وكيل نيابة من الفئة الممتازة، (إجمالي ٥٢٠) وأيضا ٣٧٤ وكيل نيابة و٤٤٠ مساعدا، وإذ نشرت الصحيفة أسماء ٥٢٠ يتبين أن عدد الأقباط بينهم يتراوح بين ٩ و١٣ أي **بنسبة بين ١,٧% و ٢,٥%** علي أقصي تقدير.

٥- في ٢٦ يوليو ذكر سامح فوزي في جريدة وطني أن قوائم أعضاء هيئة التدريس والباحثين **المبعوثين إلي الخارج** التي نشرت قبلها ببضعة أيام، تدل علي أن العدد الإجمالي للمبعوثين **٤٢٥ مبعوثا** ليس

بينهم من الأقباط سوي شخص **واحد** في القائم الأساسية وعدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة في قائمة الاحتياطي.

٦- في ٢٩ يوليو ذكرت الأهرام أن السيد حبيب العادلي وزير الداخلية قد اعتمد حركة ترقيات **ضباط الشرطة** التي تضمنت ترقية ٥ قيادات أمنية الي درجة مساعد وزير الداخلية ونقل وترقية ١٥ ضابط شرطة إلي منصب مدير أمن، ونشرت الجريدة قائمة بأبرز الأسماء، شملت **٢٣٠** ضابطا: من بينهم قبطي واحد (نائب لمدير أمن الجيزة)، وهناك آخر ليس من الواضح إن كان قبطيا (وكيلا لإدارة شئون المجندين). وهكذا فإن نسبة الأقباط **أقل من نصف في المائة أو أقل من ١%** علي أحسن الفروض.

٧- في ٨ أغسطس أفادت الأهرام أن السيد عبد السلام المحجوب وزير التنمية المحلية أصدر قرارا بإجراء تنقلات بين قيادات **الإدارة المحلية** ببعض المحافظات وقد اشتملت الحركة علي تعيين وتحريك وندب **١٥٠** قيادة محلية حيث تم تعيين ١٣ سكرتير عام محافظة، **ليس من بينهم قبطي واحد**. كما تم تعيين ١٤٠ سكرتير عام مساعد محافظه و ١١٠ رؤساء مراكز ومدن وأحياء، لم تشر الصحيفة لأسمائهم وإن كنا نتوقع ألا يكون بينهم قبطيا واحدا، وعلي وزارة التنمية المحلية تصحيح هذه المعلومة في حالة خطئها.

٨- في ١٠ أغسطس، نشرت الأهرام أن مجلس القضاء الأعلى، برئاسة المستشار مقبل شاكر رئيس محكمة النقض، رئيس مجلس القضاء الأعلى، قد أقر الجزء الأول من **الحركة القضائية** المتضمن التعيينات بوظائف نواب رئيس محكمة النقض ومستشاريها والرؤساء والنواب والمستشارين بمحاكم الاستئناف وتنقلاتهم والتبادل بين القضاء والنيابة العامة في هذه الدرجات، شملت **١٤٤٧** عضوا وتضمنت تعيين ٢٥ نائبا لرئيس محكمة النقض و٣٨ مستشارا بمحكمة النقض و١٦٨ رئيسا بمحاكم الاستئناف و١٦٢ نائبا للرئيس بمحاكم الاستئناف و٢١٩ مستشارا بمحاكم الاستئناف.وتدل مراجعة الأسماء علي وجود ٢٤ قبطيا، إضافة إلي حوالي ٢٢ آخرين مشتركي الأسماء، أي أن نسبة الأقباط تتراوح بين ١,٦**% و ٣,٢% وغالبا في حدود ٢,٤%**

٩- قمنا بمراجعة **لرؤساء البعثات التمثيلية والقنصلية في الخارج**، طبقا لما هو منشور في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية: عددهم ١٦٤ يشمل ١٣٤ رئيس بعثة بدرجة سفير و ٣٠ رئيس مكتب قنصلي بدرجة سفير أو قنصل عام أو وزير مفوض. ويتبين أن هناك ثلاثة أقباط فقط: سفيرٌ في كل من اليونان وميانمار وسفيرةٌ في الفلبين. وربما يوجد رابع في إحدى مجاهل أفريقيا. أي **أن نسبة الأقباط تتراوح بين ١,٨% و ٢,٤%** بحد أقصي. وفي ١٢ مارس ٢٠٠٨ نشرت الصحف أن الرئيس حسني مبارك قد اعتمد الحركة الدبلوماسية الجديدة التي شملت ٣٦ سفيرا وأربعة قناصل بدرجة سفير ـ ليس من بينهم أقباط (أو ربما واحد على أكثر تقدير)، وعلي قدر علمنا، لم يحدث خلال نصف قرن أن كان هناك لمصر سفير قبطي في أي من عواصم العالم الرئيسية أو المنظمات الدولية. [ملحوظة: مندوب الولايات المتحدة الدائم في الأمم المتحدة زالماي خليل زادة، مسلم سني ولد في أفغانستان وهاجر لأمريكا في شبابه].

١٠-قمنا بدراسة حول **أعضاء هيئة التدريس في جامعة أسيوط**، استندنا فيها إلى الأرقام وحدها بعيدا عن الشكاوى الفردية التي قد يصعب الحكم عليها بصورة موضوعية قطعية، وذلك عن طريق مراجعة "دليل هيئة التدريس" لكل كلية من الكليات، ثم استنباط نسبة الأقباط عن طريق تحليل الأسماء الواردة في كل قسم، وطبقا للدرجات الوظيفية: أستاذ وأستاذ مساعد ومدرس (أو محاضر) ومساعد مدرس (أو محاضر) من الحاصلين على الدكتوراه، وأيضا تحليل المكون الطلابي عن طريق مراجعة أسماء الطلبة كما تظهر في قوائم نتيجة امتحانات السنة الدراسية الأولى للعام الدراسي ٢٠٠٦ـ٢٠٠٧ بكل كلية، عند توافرها.

وكان الهدف هو الإجابة على سؤالين محددين حول نسبة الأقباط بين الأساتذة، مما يعطي صورة للواقع الحالي؛ وأيضا نسبتهم في المناصب التعليمية الأدنى من درجة "أستاذ"، أي "الصف الثاني"، مما سيعطي صورة للواقع المستقبلي. وقد اخترنا جامعة أسيوط، نظرا لكثرة ما سمعنا عما حدث ويحدث فيها منذ أيام "الجماعات الإسلامية"

في السبعينيات والثمانينيات، فضلا عن كونها أول جامعة إقليمية (أي خارج القاهرة والإسكندرية) وأول جامعة تُنشأ بعد الثورة.

وبدون الدخول في تفاصيل الدراسة (التي سبق أن نشرت في مقال صحفي) فقد تبين أن مجموع أساتذة الجامعة هو **٨١٩ أستاذا**، من بينهم ٤٨ (زائد أو ناقص ٣) أقباط ـ بما في ذلك المحالين على المعاش ممن يطلق عليهم "أساتذة متفرغون" ـ أي **بنسبة أقل من ٦%** مع ملاحظة أنه ليس فقط لا يوجد من بين عمداء الكليات الخمس عشرة قبطي واحد، بل ليس هناك قبطي واحد بين رؤساء أقسامها التي تبلغ ١٠٨ قسما. أما مجموع "**الصف الثاني**" فهو ١٢٧١ من بينهم ٢٢ (زائد أو ناقص ٢) **من الأقباط بنسبة ١,٧%**، بمعنى آخر، فإنه مع دخول جيل جديد من الأساتذة خلال السنوات القليلة القادمة، سوف تنخفض نسبة الأقباط إلى أقل من ثلث نسبتهم الحالية، التي هي أصلا متدنية بصورة واضحة.

وإن كان من الطبيعي للجامعة، وخاصة إذا كانت "إقليمية" مثل جامعة أسيوط، أن تعكس مكوناتُها، طلبةً وهيئاتِ تدريس، مكوناتِ الإقليم الذي تقع به؛ ولما كان الأمر ليس سرا من أسرار الدولة أن نسبة الأقباط في هذا الإقليم، الذي يشمل بصفة رئيسية محافظات وسط الصعيد، هي الأعلى بمصر وتزيد على ربع السكان؛ فمن الطبيعي ـ طبقا لبديهيات علم الإحصاء ـ أن تكون مكونات الجامعة في هذه الحدود. وبالفعل، فإن نسبتهم بين **الطلبة المتقدمين لامتحانات السنة الأولى تتراوح بين ١٩% و ٣٠%**. [بالطبع لا أحد يطالب بـ "كوتا" بين هيئات التدريس، بل فقط نقول: إما أن الأقباط قد أصيبوا بغباء وبائي جمعي حاد، وفي هذه الحالة نطالب بحملة قومية تشارك فيها المنظمات الدولية المعنية، بهدف علاجهم بصفة عاجلة؛ أو أن الخلل يرجع لأسباب "أخرى" خارجة عن إرادتهم!].

١١-لم نتعرض في هذه الدراسة لأرقام ونسب المقبولين من بين الأقباط في الكليات العسكرية بكافة أنواعها، والتي "من المعروف" أنها لا تتعدى **سقف الـ ٢%** الشهير، وذلك لأنه ليس لدينا بيانات توثق هذه المعلومة، لكننا نطالب بنشر ما يتعلق بها في حال خطأ هذا

الزعم. كذلك، وبغض النظر عن الأرقام والنسب التي أشرنا إلى عينات منها، فمن المعروف أن هناك وظائف (بل جهات) "معينة" **محظور على الأقباط الاقتراب منها...**

ثانيا: **تشخيص واستنتاج**:

لقد اقتصرنا في هذه العجالة علي أرقام محددة ومنشورة ـ وليس علي انطباعات أو مشاعر؛ كما اقتصرنا علي ميدان "الوظائف العامة" ليس لأن الأمر يتعلق "بالرزق وأكل العيش" بل، كما ذكرنا، لأن المشاركة في إدارة شئون الوطن هي من أسس المواطنة التي بدونها يصبح المفهوم مجرد لغو بلا معنى.

من الواضح مما سبق أن **التمييز السلبي ضد الأقباط** ليس مجرد "تعبير عن ضيق أفق شخصي" أو تصرفات "بضعة أفراد من ذوي النفوس الضعيفة" (كما يزعم البعض) بل تخطى مستوى العرف الذي هو بمثابة "المقنن" ليكاد يصبح **سياسة ممنهجة** (systematic) **تمارسها الدولة بكل أجهزتها وأفرعها، وعلي جميع المستويات.**

ومن المؤسف اضطرارنا للتذكير بأن حظر مشاركة الأقباط في مسئولية الخدمة العسكرية الوطنية، باعتبارهم أهل ذمة، قد انتهى عام ١٨٥٦ ولكنهم، وبعد أكثر من قرن ونصف من **إنهاء الذمية**، يجدون مشاركتهم في مسئوليات إدارة شئون وطنهم (التي هي من أسس المواطنة كما ذكرنا في المقدمة) مازالت خاضعة لقواعد وسياسات تمارسها الدولة بصمت، لكن بإصرار ولا يجرؤ أحد على تحديها أو الحد منها. بل يمكن القول أن التمييز الديني جزء لا يتجزأ من "نسيج الدولة" في مصر.

وبما أن الدولة تمارس التمييز، فمن الطبيعي أن يمارسه المجتمع أيضا، كما تدل الحادثة التي ذكرها أحد أعضاء مجموعة "مصريون ضد التمييز الديني" (في رسالة إلكترونية بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٠٨) حول الحلاق الذي كان يحكي له عن بلدهم "بلد شيخ العرب، **أم خنان العجايزة**، في المنوفية" وقال له أن أحلى حاجة في بلدهم، أنها "نظيفة من المسيحيين"، وإذ بهت الزميل من

الكلمة راح يؤنب الحلاق ويشرح له، فما كان من هذا إلا أن رد: "هوَّ أنا إللي بقول؟ **ما هي الحكومة عارفة ومصدقة على الموضوع! مش كده معناد أن هي كمان بتقول؟**"

دلالات القصة كثيرة وتبين العلاقة "الجدلية" بين المواطن والدولة، التي تضرب في جذور التاريخ وتعود لعهد الفراعنة. لكن اللافت للنظر ــ بالنسبة لموضوع هذه الورقة ــ أن الأمر يتعدى كونه خللا مجتمعيا يمارسه المجتمع وتسكت عنه الدولة فيعتبر المجتمع هذا موافقة، إلى كون الخلل أمرا تقوم فيه الدولة بأجهزتها بدور الريادة وتنفذه على أنه سياسة عامة!

ومن ناحية أخرى، يهمنا تأكيد أن الأقباط ليسوا، بالطبع، الفئة المهمشة الوحيدة في مصر، ولكننا، من ناحية أخرى، نلاحظ أن الدولة قد اعترفت بوجود مشاكل تتعلق بالمرأة وبدأت في اتخاذ خطوات فعالة على سبيل "تمكينها". بل وصل الأمر إلى أن مصر، بمناسبة انتخابها في مايو الماضي لعضوية مجلس حقوق الإنسان الجديد، التابع للأمم المتحدة، عن الفترة ٢٠٠٧ــ٢٠١٠، كانت قد وجهت مذكرة لرئيس الجمعية العامة بتاريخ ١٨ أبريل ٢٠٠٧. (طلبت توزيعها على الدول الأعضاء كوثيقة رسمية في دورة الأمم المتحدة ٦١ تحت البند رقم (١٠٥ هـ) في الأجندة) تضمنت عددا من التعهدات الاختيارية (voluntary pledges) والالتزامات (commitments) في مجال حقوق الإنسان، داخليا ودوليا.

وغير مكتفية بالنصوص العامة مثل الالتزام بالمواثيق الموقعة في هذا الشأن؛ تتحدث المذكرة أكثر من مرة عن حقوق المرأة وتمكينها، وهو مما نغتبط له ومما يدل على اهتمام القيادة السياسية للبلاد بالأمر؛ لكنها لا تذكر حرفا واحدا عن الفئات المهمشة مثل الأقباط. ونلاحظ أكثر من ذلك أنها تتحدث عن "التمييز الإيجابي" لصالح المرأة، بينما سبق أن هوجم من طالبوا بتمييز إيجابي مؤقت لوقف تهميش واستبعاد الأقباط، واتهموا بالطائفية. كما تعد المذكرة "بالعمل على محاربة العنف ضد المرأة واستئصال التمييز ضدها عبر اجراءات تشريعية وتفعيل السياسات القائمة". لكن لا كلمة حتى عن مجرد "الحد من" التمييز السلبي ضد الأقباط!! كل هذا يعطي انطباعا قويا بأنه أنه لا توجد حتى الان إرادة سياسية بالقضاء على تلك الظاهرة المشينة، وذلك برغم المواثيق الدولية الواضحة في هذا الشأن، والتي صادقت عليها

مصر فأصبحت "جزءا من النظام القانوني"، وبرغم اهتمامها ــ كما تقــول المذكرة ــ بــ "حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميــع"، "علــى قــدم المساواة وبدون تفرقة أو معايير مزدوجة".

ثالثا:المطلوب عمله:

١ــ إن تغلغل التمييز السلبي على أساس ديني، بل تفاقمه وتفشــيه فــي العقود الأخيرة كما تدل الدلائل، يستلزم أن تتحمل القيــادة السياســية مسئولياتها الدستورية في معالجة الظاهرة بصورة شاملة وأن تقــوم، مع الإدارات التنفيذية العليا، بإعطاء **المثل الأعلى في محاربة التمييز الديني السلبي**، فما لم تقم القيادة بدورها في هذا المجال فلا أمل فــي نجاح باقي مفردات "الروشتة"، وقبل كل شيء، من المهــم أن تقــرر القيادة السياسية **انتهاء عهد سقف الــ ٢% المفروض على الأقبــاط ورفعه بصورة فورية ليصبح حدا أدنى ــ وليس سقفا ــ في حــدود ١٠% مثلا.**

٢ــ استصدار **قانون يُجرِّم**، ويعاقب على، أفعال **التمييز الســلبي** ضــد المواطنين بناء على العقيدة أو الجنس أو غيرها **في أجهزة الدولة** أو في المؤسسات المملوكة جزئيا أو كليا للدولة.

٣ــ إنشاء "**مجلس قومي لحقوق المواطنة**" يتصدى للموضوع بصــورة كاملة ومتكاملة. وإذا "تعذر" هذا الأمر حاليا، نطالب بإنشــاء مكتــب "أومبودسمان" داخل "المجلس القومي لحقــوق الإنســان" مخصــص لمعالجة مواضيع المواطنة والمساواة، من بين مهامه تحليل المعلومات في هذا المجال (خاصة وأن الكثير من أفعال التمييــز الســلبي التــي تمارس بصورة يصعب التحقق منها على المستوى الفــردي) ولفــت نظر الجهات المخالفة، عن طريق توصيات ملزمة يتم متابعة تنفيذها بالإضافة إلى استلام شــكاوى المــواطنين المتضــررين وتزويــدهم بمساعدات قانونية.

٤ــ تشجيع مبادرات المجتمع المدني في هذا المجال، كوسيلة لدفع **ثقافة المساواة مجتمعيا** من أسفل إلى أعلى. وفي هذا المجال، نحيي مبادرة

د.م. محمد منير مجاهد في تكوين ورعاية جماعة "مصريون ضد التمييز" التي نرجو أن تأخذ بأسرع وقت شكلا قانونيا كجمعية حقوقية تقوم بدورها الرائد.

٥- بما أن المساواة التامة بين المواطنين هي مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان تشكل المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المصدق عليها بشأنه جزءا من النظام القانوني الوطني واجبَ التنفيذ، وبما أن مجرد عضوية مصر في مجلس حقوق الإنسان الدولي يعني إقرارها (إن كانت هناك حاجة لذلك) بأن قضايا حقوق الإنسان أمرٌ دولي، وبالتالي يحق للمجتمع الدولي أن يراقب السياسات والممارسات الداخلية لكافة دول العالم وينتقدها؛ فعلى "المجلس القومي لحقوق الإنسان" **عدم الاكتفاء بإنكار أو شجب الملاحظات التي قد تأتي من آليات حقوق الإنسان الدولية** بل (طبقا لالتزامات مصر التي نصت عليها المذكرة الموجهة للأمم المتحدة المشار إليها) "إعداد أهداف وردود ذات مصداقية".

***

ختاما، نعتقد أنه قد آن الأوان **للتخلص من البديل الحالي الممقوت، الذي هو "الدولة الطائفية"**، أي تلك التي تتمسك فيها "طائفة" (حتى لو كنت هي الأغلبية) باحتكار كافة مقاليد الحكم، ويُحرم قطاعٌ من المواطنين من حقوق ومسئوليات المواطنة وتفرض عليهم حالة **ذمية مقنعة**؛ وأن يتقبل الجميع بدلا عن ذلك الفكرة البديهية التي تقضي بأن أسس دولة المواطنة في مصر ستبقى حبرا على ورق ما لم يتم معالجة موضوع مشاركة الأقباط في إدارة شئون بلادهم كمواطنين درجة أولى، وليس أقل، بصورة حاسمة.

المهم أن تخلص النيّات أولا حول الهدف، أما الباقي فهو سهل يسير! وكما يقول المثل الصيني: إذا وجدت الإرادة، وجدت الوسيلة!

التمييز في التعيين بسبب الدين في الجامعات المصرية

أ.د/ سالم سلام[٥٣]

مقدمة:

(ذهب الطبيب المقيم كرم عبد الملاك دوس إلى مكتب الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بلبع رئيس قسم الجراحة بكلية طب عين شمس في أحد أيام صيف عام ١٩٧٥ ليناقشه في أمر رسوبه للمرة الثانية في امتحان ماجستير الجراحة العامة...)

استجمع كرم شجاعته وقال:

- أرجو أن يتسع وقت سيادتك لبضع دقائق من أجل موضوع يخصني.
- طلباتك؟
- أريد ان أعرف لماذا رسبت في الامتحان؟
- درجاتك ضعيفة يا خواجة.

هكذا أجاب الدكتور بلبع على الفور وكأنه يتوقع السؤال.

- ولكن كل إجاباتي صحيحة!
- وكيف عرفت؟
- تأكدت بنفسي.. ممكن نراجع ورقة الإجابة إذا سمحت؟

عبث الدكتور بلبع بأصابعه في لحيته ثم ابتسم وقال:

- حتى لو كانت إجاباتك كلها صحيحة.. فلن يغير ذلك نتيجتك!
- لا أفهم.
- كلامي واضح.. أداء الامتحان لا يكفي وحده للنجاح.
- لكن هذا مخالف للائحة الجامعة!

---

[53] أستاذ طب الأطفال بجامعة المنيا، وعضو مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات "٩ مارس"، وعضو مؤسس في مصريون ضد التمييز الديني "مارد"

- لائحة الجامعة لا تلزمنا يا خواجة.. ليس كل من يجيب على سؤالين نسمح له بأن يكون جراحا يتحكم في حياة الناس..نحن نختار من يستحق الدرجة العلمية.
- على أي أساس؟
- على أسس مهمة لن أقولها لك.. اسمع يا كرم.. لا تضيع وقتي.. سأكلمك بصراحة.. لقد تم تعيينك في القسم قبل أن أرأسه، ولو كان الأمر بيدي لما وافقت على تعيينك.. فكر جيدا فيما أقوله ولا تغضب. أنت لن تكون جراحا.. وأنصحك بتوفير وقتك ومجهودك.. حاول في قسم آخر وسأتوسط لك بنفسي.

ساد صمت ثقيل وفجأة صاح كرم بمرارة:

- سيادتك تظلمني لأنني قبطي.

رمقه الدكتور بلبع بنظرة صارمة وكأنه يحذره من التمادي، ثم نهض قائلا بهدوء:

- المقابلة انتهت يا خواجة.

(وكالعادة يهاجر الطبيب كرم إلى الولايات المتحدة ويجتهد في الدراسة ويتفانى في العمل – كعادة المصريين في الخارج – ويحصل على الماجستير والدكتوراه بتفوق ويصبح أحد أساطين جراحة القلب والصدر في الولايات المتحدة، وفى أحد الأيام يصل البروفيسور كرم دوس الفاكس التالي:)

" من مكتب وزير التعليم العالي في مصر، إلى البروفيسور كرم دوس مستشفى نورث ويسترن شيكاغو.. لدينا أستاذ جامعي مريض يحتاج على وجه السرعة والضرورة إلى إجراء عملية لتغيير عدة شرايين .. برجاء الإفادة إن كان يمكنكم قبوله لديكم في أقرب فرصة.. برجاء سرعة الرد حتى نتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة.. اسم المريض: الدكتور عبد الفتاح محمد بلبع!"

(الأجزاء السابقة منقولة من الفصل التاسع عشر من رائعة علاء الأسواني شيكاجو) ، كل من قرأ الرواية يعرف بقية الحكاية، ألا تذكرنا هذه الحكاية.. بحكاية حقيقية أخرى هي حكاية البروفيسور العالمي السير مجدي يعقوب، وهناك عشرات القصص عن مواطنين مصريين أقباط منعوا من أخذ حقهم

في بلدهم بسبب التمييز الديني في التعيين في الجامعة. وحرمت مصر من علمهم وتفوقهم. وأصبحوا يأتون إلينا كخبراء يحملون جنسيات أخرى.

جذور المشكلة

اتجه غالبية أثرياء الريف في مصر عموما وفى الصعيد خصوصا إلى تعليم أبنائهم تعليما دينيا بإرسالهم إلى الأزهر، ولم يكن الأزهر نهاية الخمسينات يضم إلا الكليات الخاصة باللغة والفقه وأصول الدين. وفى نفس الوقت اتجهت الطبقة الوسطى المسيحية إلى التعليم المدني مبكرا.

وحينما بدأ إنشاء الأقسام العلمية في الكليات العملية، وفى كليات الطب على وجه الخصوص تم الاستعانة بالأساتذة الأجانب الانجليز والفرنسيين وبقلة من الأساتذة المصريين كانت غالبيتهم من المسيحيين لتدريس الكيمياء والطبيعة والباثولوجي والتشريح والهستولوجي، ولقد لاحظ الرئيس عبد الناصر ذلك، وحاول مع إصرار أثرياء الريف والصعيد على التعليم في الأزهر التغلب على ذلك بإدخال الكليات العلمية إلى جامعة الأزهر، وأصبح هناك طب وهندسة وعلوم وصيدلة الأزهر.

ومع صعود الطبقة الوسطى وازدهار التصنيع وانتشار الجامعات الجديدة في عهد عبد الناصر اتجهت كل فئات الشعب إلى التعليم المدني والكليات العملية كوسيلة للحراك الاجتماعي، وتدريجيا بدأت الأكثرية المسلمة تغير ما تصور البعض أنه سيطرة مسيحية على الأقسام العملية. وترك ذلك بعضا من الحساسية في النفوس، وكأن ما حدث ليس تطورا طبيعيا بل هو إعادة الأمور لنصابها بسيطرة أغلبية من المسلمين على الأقسام العلمية. وصور البعض الأمر على أنه إحلال لسيطرة المسلمين مكان السيطرة المسيحية وبالتالي يجب العمل على استمرار السيطرة المسلمة ومنع تكرار ما حدث سابقا بمنع إدخال المسيحيين من الأساس إلى هذه الأقسام.

الظاهرة السابقة خلقت انطباعا أن المسيحيين يسيطرون على الأقسام العلمية في الكليات العملية وخصوصا في كلية الطب. وأصبح البعض ينظر للأمر وكأن المسيحيين أغلبية في هذه الأقسام وأنهم يعيدون إنتاج هذه الأغلبية ويساعدون بعضهم البعض على استمرار السيطرة على هذه الأقسام، ومع

ازدهار الأفكار الوهابية في حقبة النفط والهجرة إلى الخليج ظهرت في مصر منافسات مهنية بين أطباء بعض التخصصات وخصوصا تخصص النساء والتوليد بأنه لا يجب أن يكشف طبيب مسيحي على امرأة مسلمة، حيث ساعدت مفاهيم الإسلام السعودي على انتشار ذلك وخصوصا أن أشهر أطباء هذا التخصص في صعيد مصر كانوا من الأقباط. واعتبر المتخصصون قليلو الخبرة والموهبة من المسلمين أن تشجيع هذه الأفكار يمكن أن يتيح لهم فرصا أفضل للعمل في سوق الطب الخاص ذو التنافسية الشديدة.وطبعا انتهى الأمر بمزيد من التطرف واعتبرت الطبيبة المسلمة أفضل بكثير من الطبيب المسلم أيضا.

واكب ذلك محاولات الرئيس السادات تأكيد نفوذه السياسي في مواجهة خصومه من الناصريين واليساريين بتأليب الجماعات الإسلامية في الجامعة فترة السبعينات على الاتجاه الناصري واليساري. كما أدت استعانة السادات بشخصيات متعصبة مثل محمد عثمان إسماعيل إلى ازدهار أفكار أن العدو الأول للشعب المصري – كما كان يقول المرحوم محمد عثمان إسماعيل وقتها– هم اليساريين والمسيحيين وربما يكونون أكثر عداوة من الصهاينة أنفسهم.

وبدأت تظهر مفاهيم جديدة في كليات الطب بأنه من الأفضل عدم تعيين المسيحيين ضمن أعضاء هيئات التدريس من الأساس، وفى بعض التخصصات الإكلينيكية تحديدا، وإن كانت هناك ضرورة ملحة أو ظروف قاهرة ستؤدى إلى تعيينهم فيجب أن يتجهوا إلى الأقسام الأكاديمية أولا. وإذا عينوا في الأقسام الإكلينيكية فمن الأفضل أن يتم تعيينهم في الأقسام الإكلينيكية الأقل أهمية مثل التخدير والأشعة والتحاليل.

كيف يتم التمييز؟

فلنضرب مثلا من كلية طب المنيا حيث يمثل الطلاب المسيحيون الملتحقون بالكلية نسبة ٤٠٪ منيجب أنطلاب، وفى العادة يكون متوسط مجاميعهم في الثانوية العامة أكبر من متوسط مجاميع الطلاب المسلمين. وحتى لو تغاضينا عن هذا العامل فإن تمثيلهم العادل في وظائف أعضاء هيئة التدريس بالكلية يجب أن يكون ٤٠٪. ولكن النسبة الحالية حوالي ٣-٤٪ أي أقل عشر مرات مما يجب أن تكون عليه. وهناك بعض الأقسام لا يوجد بها مسيحيون

على الإطلاق مثل النساء والتوليد والأطفال والفارماكولوجي. والنسبة البسيطة من المسيحيين نجدها في أقسام الصحة العامة والطب الوقائي والطب الشرعي والتخدير. والأمر نفسه في كافة كليات الطب في صعيد مصر من بني سويف وحتى سوهاج.

وهناك ظاهرة أخرى واضحة باستمرار في غالبية كليات الطب وهي أن الطلاب المسيحيين يحصلون على مراكز متقدمة ضمن الطلاب الأوائل في الأعوام الثلاثة الأولى –حيث غالبية الدرجات هي للامتحانات التحريرية–. ويختلف الأمر تماما في السنوات الثلاثة الأخيرة حيث المواد الإكلينيكية كالباطنة والجراحة والنساء والتوليد والأطفال، لأن هذه المواد تتميز بالوزن النسبي الكبير للامتحانات الشفهية والإكلينيكية والتي تتميز في مصر بأنها امتحانات غير موضوعية.

المعلومات المعروضة في صورة الصحيفة بمرفق (١) مستقاة من جريدة الأهرام عدد ١٠ ابريل ٢٠٠٦ الصفحة المتخصصة "شباب وتعليم" والتي يشرف على تحريرها الصحفي القدير الأستاذ لبيب السباعي، والمعلومات ذات الدلالة مأخوذة من نتيجة امتحانات كلية طب القصر العيني دور نوفمبر ٢٠٠٥ لقسمي الجراحة والباطنة، وتظهر التفاوت في تقديرات التحريري والشفوي كالتالي:

- في مادة الجراحة العامة: الحاصلون على تقدير ممتاز في الامتحانات الشفهية للجراحة كانوا ٧٣,٥٪ من مجموع المتقدمين، بينما كان الحاصلون على تقدير ممتاز في تحريري المادة نفسها ٩٪ فقط.
- في مادة الباطنة العامة: الحاصلون على تقدير ممتاز في الامتحانات الشفهية كانوا ٤٥٪ من الطلاب ولكن الحاصلين على نفس التقدير في الامتحان التحريري كانوا ٤,٣٪ فقط من الطلاب.

وهناك طرفة مشهورة عما يجرى في الامتحانات الشفهية والعملية لمادة النساء والولادة تحديدا تروى كالتالي: سأل الأستاذ الممتحن الطالب المتقدم للامتحان أمامه عن اسمه، فرد الطالب بثقة: بطرس بطرس بطرس ، فما كان من الأستاذ إلا أن علق قائلا : يا بني ٣ بطارس ليه!! وبطرس واحد يسقطك.

أمثلة ذات دلالة

١. الطبيب/ رأفت وفقي بشرى خريج الدفعة الأولى لطب المنيا (ديسمبر ١٩٨٩) بتقدير عام جيد جدا مع مرتبة الشرف وقضى فترة ثلاث سنوات طبيب مقيم بقسم طب الأطفال حصل بعدها على الماجستير بتقدير عام جيد جدا ورشح من قبل قسم طب الأطفال للتعيين في وظيفة مدرس مساعد. وعندما نوقش أمر تعيينه في اجتماع مجلس كلية طب المنيا رفض ترشيحه بشكل صريح لأنه مسيحي، والمسيحيون ممنوعون من الدخول ضمن أعضاء هيئة التدريس في أقسام إكلينيكية بعينها مثل الأطفال والنساء والتوليد.

وفى هذه المناقشة العلنية والصريحة أظهر رئيس قسم طب الأطفال وقتها فتوى للدكتور/ محمد سيد طنطاوي مفتى الديار المصرية، حينما سئل عن الرأي الشرعي في حرمان المواطن المصري ذا الديانة المسيحية من حق له في التعيين بالجامعة تؤهله له كفاءته ومستواه العلمي لمجرد كونه مسيحي الديانة، وكان رد الدكتور طنطاوي – مرفق (٢) – كالتالي: "أن التعيين هو للأكفاء المؤهلين بصرف النظر عن الديانة لا سيما في المهن الطبية". ومع ذلك صوت مجلس الكلية ضد تعيين الباحث/ رأفت وفقي بشرى بشكل واضح وصريح لأنه مسيحي.

٢. الطبيبة/ ميرا ماهر رءوف الحاصلة على بكالوريوس الطب والجراحة من كلية الطب جامعة المنيا دفعة ديسمبر ٢٠٠٠ بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف وترتيبها الرابع على دفعتها. وحصلت على ماجستير طب الأطفال دور نوفمبر ٢٠٠٥ وينطبق عليها شروط مجلس الجامعة للتعيين في وظيفة مدرس مساعد حيث هي أولى التخصص وأنهت عملها كطبيب مقيم بقسم طب الأطفال لمدة تقترب من السنوات الأربع بالحصول على الماجستير.

ويوضح مرفق (٣) صورة ضوئية لهذه القواعد والتي توضح بشكل قاطع أنه يجب تعيين الأول في كل تخصص فور حصوله على الماجستير، ورغم ذلك لم يتم تعيين الطبيبة/ ميرا ماهر رءوف حتى الآن، وبذلت محاولات مستميتة

من قبل قلة من المتعصبين بقسم طب الأطفال الذين يتصـوررون أن تعيـين قبطي كأول مدرس مساعد بالقسم أمر يجب مقاومته بقـوة، وتمثلـت هـذه المحاولات في الآتي:

- تأخير مناقشة رسالتها للماجستير لمدة ٨ شهور مقارنة بأقرانها في محاولة لتأخير تقدمها لامتحان الماجسـتير النهـائي مـع زملائها بحيث تضيع عليها فرصة التعيين مع دفعتها، ويوضح الجدول المعروض في مرفق (٤) – بما لا يدع مجالا للشـك– حدوث هذا التأخير، فالطبيبـة/ ميـرا مـاهر رعوف (أولـى التخصص) وزميلتها في الدفعة الطبيبة / ريم عبد السلام عبـد العزيز (ثانية التخصص) قد اعتمـدا موضـوعي رسـالتيهما للماجستير في وقت متقارب، ولكن الطبيبة ريم عبـد السـلام ناقشت رسالتها واعتمد مجلس الكلية نتيجتهـا متقدمـة ثمانيـة شهور عن زميلة الدفعة التي استلمت العمل معها كطبيب مقـيم في نفس اليوم وبنفس القسم.

- إعطاء الباحثة درجات متدنية جدا فـي الامتحانـات الشـفهية والعملية لمنعها من الحصول على تقدير جيد في الماجستير وهو التقدير اللازم للتعيين في وظيفة مدرس مساعد رغم أنها الأولى على كافة المتقدمين في درجات الامتحان التحريـري (أنظـر المرفقين ٥ و٦)، ومن هذين المرفقين يتضح التفاوت الكبير بين الدرجات التي أعطيت للباحثة من قبل أعضاء هيئـة التـدريس المتعصبين (أربعة زملاء) وباقي أعضاء هيئة التدريس الـذين تعاملوا معها بشكل عادى كمواطنة مصرية وبصرف النظر عن ديانتها، وأود أن أؤكد هنا أنه لم يحدث في تاريخ قسـم طـب الأطفال بجامعة المنيا أن رسب طبيب مقيم يعمل بالقسم في أي من لجان الامتحان الشفهي والإكلينيكي على الإطلاق.

- وعندما استطاعت الباحثة بمستواها العلمـي الرفيـع اجتيـاز العقبتين الأولى والثانية، تم افتعال عقبة ثالثة مازالت قائمة حتى الآن، حيث تم اتهام الباحثة – المشـهورة بسـلوكها المثـالي وأخلاقها العالية– بأنها أهانت أحد أساتذتها (أستاذ مساعد بالقسم

والمشرفة الرئيسية على رسالتها للماجستير والتي أخرتها فعليا ثمانية شهور عند مناقشة الرسالة). وكانت التهمة الموجهة للباحثة أنها تحدثت مع أستاذتها "بصوت عالي وبطريقة غير لائقة" وهي تهمة مرسلة، وحتى شهود الواقعة المزعومة اختلفوا في حدوثها من الأساس وشهدوا بذلك في التحقيقات التي أجرتها الجامعة. ومع ذلك انتهى التحقيق الشكلي الظالم بحصول الباحثة على جزاء إداري اتخذ ذريعة لاعتبارها لا تتمتع بالخلق الحسن اللازم للتعيين بالجامعة.

توضح الصور الضوئية في المرفقات من (٥) إلى (١١) – بما لا يدع مجالا للشك – أن التهمة كانت ملفقة وأن التحقيق كان ظالما ولم يجرى بواسطة الشئون القانونية بالمستشفى الجامعي المنوط بها التحقيق في التهم الموجهة إلى الأطباء المقيمين. وتوضح الصور أيضا أن تحويلها للتحقيق لم يتم بطريقة قانونية من الأساس حيث لم يعرض الأمر على مجلس القسم المختص وهو الإجراء اللازم للإحالة للتحقيق. وسيتضح أيضا أن الزميلة التي وجهت التهمة كانت من المنحازين لعدم تعيين المسيحيين بالقسم حيث كانت ضمن المجموعة المتعصبة التي أعطت الباحثة أصفارا أو درجات متدنية جدا في لجان الامتحانات الشفهية والعملية التي شاركت فيها أو في الأسئلة التحريري التي قامت بتصحيحها، وأنها هي المسئولة عن تأخيرها لمدة ثمانية أشهر عند مناقشة رسالة الماجستير حيث كانت المشرفة الرئيسية على رسالتها.

وسيتضح أيضا أنه حتى الجزاءات التي يحصل عليها الأطباء المقيمون يتم رفعها بالتماس ينظر فيه بشكل أوتوماتيكي بعد ٦ شهور من الجزاء ويتم رفعه، ولم يكن أبدا عقبة للتعيين إلا في حالة الباحثة ميرا ماهر رءوف.

إننا نطالب جميع المهتمين بقضايا المواطنة وعدم التمييز بين المصريين في الوظائف على أساس الدين بالوقوف معنا في مناشدة جامعة المنيا بإعلان نتيجة التحقيق الذي أجرته بشأن هذا الموضوع عقب استقالة رئيس القسم احتجاجا على الظلم الذي وقع على الباحثة، وطلب الإيضاح عن سبب عدم رفع الجزاء الظالم عن الباحثة مثل زملائها، ومساعدتها في الحصول على حقها الواضح والقانوني في التعيين، وأحب أن أؤكد

أن لدى جميع الوثائق و أوراق الإجابة وصور التحقيقات و إفادات الشهود، باختصار كل ما يثبت الجريمة الكاملة ضد الباحثة ومستعد لتقديمها لأي جهة تريد التحقيق أو حتى مجرد تحرى الحقيقة.

يا أيها الشرفاء لا تهنوا اذا طغت الذئاب
سيروا بنا كي ننقذ الدنيا من الفوضى ومن هذا الخراب
سيروا نعد للعصر رونقه القديم
وننصر الحق الهضيم
لا ترهبوا طرق الهداية إن خلت من عابريها
لا تأمنوا طرق الفساد وإن تزاحم سالكوها
سيروا بنا نستخلص الإنسان من عار العذاب

(ثأر الله – الحسين ثائرا – عبد الرحمن الشرقاوي)

مرفق (١)

الطلبة يتعلمون على سبورة ولا يوجد منهج محدد لكل درجة علمية

ومركز تطوير التعليم على أنقاض مقر للدروس الخصوصية!

تحول غرفة العمليات للمعلوقين لها وتلبيات الاحتياز سالو فيها بسبب المعاملات!

د. علي عبد الرحمن: الإمكانات لا تستوعب أكثر من ١٠٪ من عدد الطلبة الحاليين!

تحقيق:
وليد فاروق محمد

مرفق (٢)

فتوى فضيلة المفتي

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الدكتور / محمد سيد طنطاوي

مفتي الديار المصرية

بعد التحية ...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الجواب

[illegible]

د. سالم أحمد سلام

[illegible]

رئيس قسم طب الأطفال بجامعة [illegible]

[illegible]

[illegible]

مرفق (٣)

شروط مجلس الجامعة لتعيين الأطباء المقيمين من أوائل كل تخصص إكلينيكي والتي توضح أحقيتهم في التعيين فور الحصول على الماجستير

(٢)

جامعة [illegible] — " بسم الله الرحمن الرحيم "

[illegible]

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس [illegible]

- بتاريخ [illegible] طلبت كلية الطب الإعلان عن وظائف مدرسين مساعدين بالأقسام الإكلينيكية [illegible]

- وافق مجلس الجامعة بجلسته بتاريخ [illegible] على الشروط التالية:

١- أن يكون المتقدم من دفعة ديسمبر ١٩٩١ وألا يتجاوز السن عن ٢٥ عام

٢- قضاء فترة طبيب مقيم بمستشفى الجامعة

٣- الحصول على تقدير عام جيد جدا على الأقل في البكالوريوس وكذلك [illegible]

٤- واحد في كل تخصص (٢٤ وظيفة)

- تم الإعلان عن التخصصات التالية:

[illegible]

- وافق مجلس الجامعة بتاريخ [illegible] على [illegible] على النحو التالي:

[illegible]

- كما [illegible] على الشروط التالية:

١- [illegible]

٢- [illegible]

- [illegible]

[illegible]

- [illegible] للحصول على الماجستير

- [illegible]

- الأمر معروض على سيادتكم [illegible]

مرفق (٤)

مقارنة بين الطالبتين أولى وثانية التخصص

اسم الطبيبة / المؤشر	ط/ ميرا ماهر رعوف (أولى التخصص)	ط/ ريم عبد السلام عبد العزيز (ثانية التخصص-العشرة الأوائل)
تاريخ اعتماد مجلس الكلية لموضوع الرسالة	٢٠٠٤/٣/٢١	٢٠٠٤/٢/١٥
تاريخ موافقة مجلس الكلية على تشكيل لجنة المناقشة	٢٠٠٥/٤/٢٤	٢٠٠٤/١٠/١٧
تاريخ اعتماد مجلس الكلية لتقارير لجنة المناقشة	٢٠٠٥/١٠/١٦	٢٠٠٥/٢/١٣

مرفق (٥)

درجات الامتحان الشفهي والعملي

(ماجستير طب الأطفال دور نوفمبر ٢٠٠٥)

اللجنة	شارك فيها الزملاء الأربعة	لم يشارك فيها الزملاء الأربعة
حالة طويلة	ــــــ	٨٣٪ (جيد جدا مرتفع)
شفهي وأشعات	٣٢٪ (رسوب)	ــــــ
حالة قصيرة	ــــــ	٨٥٪ (امتياز)
شفهي وأشعات	٥٧٪ (رسوب)	ــــــ
حالة قصيرة	٥٨٪ (رسوب)	ــــــ

مرفق (٦)

درجات الامتحان التحريري

(ماجستير طب الأطفال دور نوفمبر ٢٠٠٥)

الورقة	النسبة المئوية لدرجات أسئلة الزملاء الأربعة	النسبة المئوية لدرجات باقي المصححين
الأولى	٦٪	١٠٠٪
الثانية	١٠٪	١٠٠٪

مرفق (٧)

مذكرة

[illegible]

نتشرف بأن نحيط سيادتكم علما بأنه قد وردت الشكوى المرفقة من الدكتورة سوسن محفوظ [illegible] الأستاذ المساعد بقسم الأطفال بشأن تعدي الطبيبة المقيمة [illegible] بالدماء [illegible] وذلك في وجود أعضاء هيئة التدريس بالقسم ١٠/١١/٢٠٠٧ [illegible] القسم

[illegible] التكرم بالنظر واتخاذ ما ترونه.

مدير الإدارة

[illegible]

مرفق (٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الإدارة العامة للشئون القانونية
إدارة التحقيقات

السيد الأستاذ / الدكتور / [illegible]

تحية طيبة وبعد ،،

فإنه بناءا على نتيجة التحقيق رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٦ والمنتهي إلى ثبوت المخالفة ضد كل من:

١- [illegible]
٢-
٣-
٤-
٥-

وذلك لأنهم : [illegible]

نحيط علم سيادتكم بأنه وبعرض الموضوع على السيد الأستاذ / الدكتور [illegible]

في / / قرر سيادته الآتي :

[illegible]

برجاء التكرم باتخاذ اللازم نحو التنفيذ وإيداع قرار الجزاء ملف خدمتهم وموافاتنا بما تم .
وتفضلوا بقبول وافر التحية ،،

سكرتير التحقيقات	المحامي المختص	مدير إدارة التحقيقات	المدير العام
			إجلال محمد عبد العليم

الجزاء موقع من رئيس الجامعة وليس من مدير عام المستشفى والتحقيق تم في الشئون القانونية للجامعة ولم يتم بالمستشفى الجامعي والتهمة التي عوقبت بسببها تهمة مرسلة هي بنص الجزاء : "التحدث بصوت عال وبطريقة غير لائقة"

مرفق (٩)

نماذج من قرارات مجلس كلية طب المنيا برفع جزاءات بسبب أخطاء في العمل أدى بعضها إلى وفاة مرضى

جامعة المنيا
كلية الطب
أمانة مجلس الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

تمنيا في ٢٠٠٦/١/٢٢م

محضر اجتماع مجلس الكلية الجلسة الأولى

المنعقدة في ٢٠٠٦/١/٢٢

اجتمع مجلس الكليه يوم الاحد الموافق ٢٢ /٢٠٠٦/١م بمكتب السيد الأستاذ الدكتور / **عميد الكليـة**

وبحضور السيـــادة :-

الأستاذ الدكتور / محمـد إبراهيم بسيوني عميـد الكليـــة

١/٧٣ - موافقة قسم الباثولوجيا الاكلينيكية على محو الجزاء الموقع على الطبيبة / **امل محمود كمال الدين** المدرس المساعد بالقسم بقرار رقم (١٧) لسنة ١٩٩٨م

القرار

وافق المجلس

١/٧٤ موافقة قسم الباثولوجيا الاكلينيكية على محو الجزاء الموقع على الطبيب / **عماد عام عبد النعيم** المدرس المساعد بالقسم بقرار رقم (٧٩) لسنة ٢٠٠٣م

القرار

وافق المجلس

١/٧٥- موافقة قسم جراحة المسالك البولية على محو الجزاء الموقع على الطبيب / **ممدوح عبد الحميد عبد الرحيم** المدرس المساعد بالقسم بقرار رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠م

القرار

وافق المجلس

موافقـة قسم التخدير والعناية المركزة على محو الجزاءات الموقعة على الطبيبة / **عبير احمد سالين** المدرس المساعد بالقسم بقرارات الاتيه :-

ار رقم (٤٧) لسنه ٢٠٠٠م بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٦م

ار رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٣م بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١٦م

القرار

وافق المجلس

مرفق (١٠)

الطبيبة ريم عبد السلام ثانية التخصص تم تعيينها فعليا رغم حصولها على جزاء لم يرفع

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة المنيا
المستشفى الجامعي
شئون الأطباء

قرار جزاء رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٢م

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢م بشأن تنظيم الجامعات والقوانين المعدلة له ......
- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨م بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ولائحته التنفيذية ....
- بعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من إدارة الشئون القانونية بالمستشفى بشأن تغيب الأطباء المقيمين بقسم طب الأطفال بالمستشفى عن العمل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر لسنة ٢٠٠٢م ......
- بعد الاطلاع على الرأي القانوني الصادر من إدارة الشئون القانونية بالمستشفى
- وبعد موافقتنا نحن / مدير عام المستشفى بتاريخ ١٩/١٠/٢٠٠٢م ......

- تقرر -

- مادة أولى :- أولاً :- مجازاة الطبيب المقيم / عمرو حمدي سيد مصطفى باحتساب يوم الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٠٢م بدون أجر وإنذاره ......

ثانياً :- مجازاة الطبيبة المقيمة / ريم عبد السلام عبد العزيز باحتساب يوم أول أكتوبر بدون أجر وإنذارها .... ✓

✓ ثالثاً :- مجازاة الطبيبة المقيمة / شيرين حامد عبد الجليل باحتساب يوم التاسع من أكتوبر بدون أجر وإنذارها ......

- مادة ثانية :- على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كلاً فيما يخصه ....

مدير عام المستشفى

أ.د / محمد إبراهيم بسيوني

١٠/١/٢٠٠٢

مرفق (١١)

ترشيح مجلس الكلية لثانية التخصص رغم حصولها على جزاء لم يرفع وحرمان أولى التخصص من ذلك



كلية الطب
سكرتارية مجلس الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المنيا في ١٩/٦/٢٠٠٦م

محضر اجتماع مجلس الكلية الجلسة الثانية
المنعقدة في ١٩/٦/٢٠٠٦م

٢٤/١/٦- مذكرة شئون العاملين بشأن البيان بأسماء السادة الأطباء المتقدمين لشغل وظائف مدرسين مساعدين من خريجي الكلية دفعة ديسمبر ٢٠٠٠م، ٢٠٠٣م

أسماء السادة الأطباء المتقدمين لشغل وظائف مدرسين مساعدين من خريجي الكلية دفعة ديسمبر ٢٠٠٠م

الاسم	التخصص	التقدير العام	المجموع	تقدير مادة التخصص	تقدير الماجستير	الترتيب
ريهام عبد السلام عبد العزيز	أطفال	جيد جدا مرتبة شرف	٣٧٥٤,٥	ممتاز	جيد جدا	العشرة الأوائل
عمرو ممدوح [illegible]	شعبة علاجية	جيد جدا	٣٤٥٠	جيد جدا	جيد	أول التخصص
احمد عبد [illegible] الصعيدي	باثولوجي إكلينيكي	جيد جدا	٣٦٢٥,٥	جيد جدا	جيد	أول التخصص
[illegible] مجدي يوسف	قلب وأوعية دموية	جيد جدا مرتبة شرف	٣٦٧٥,٥	جيد جدا	جيد جدا	أول التخصص
احمد حلمي عبد [illegible]	مناظير جراحة	جيد جدا مرتبة شرف	٣٦٢٥	جيد جدا	جيد جدا	أول التخصص

لم يشمل القرار "ميرا ماهر رؤوف" اول التخصص "في طب الأطفال"

شهادات حية

عن التميز في التعليم والأعلام والوظائف

نموذج إيجابي

شهادة كريستين حنا

سعدت جدا حينما دعيت للمؤتمر لأنني وجدت بجوار اسمي في برنامج المؤتمر {نموذج إيجابي كريستين حنا} ليس لأنني نموذج ايجابي من وجهه نظر نفسي ولكن أترك لكم الحكم على تجربتي.

البداية تبدأ منذ مرحلة الطفولة حين كنت في المرحلة الابتدائية، واكتشفت إنني أحب جدا مادة اللغة العربية ولا غرابة في هذا فهي لغتي في المقام الأول، وكان ترتيبي الأولى على محافظة بور سعيد في هذه المادة وتم تكريمي من المحافظ في ذلك الوقت، وفي المرحلة الإعدادية تكررت نفس القصة، وكذلك في المرحلة الثانوية حصلت على نفس الدرجات العالية في مادة اللغة العربية.

بعد حصولي على الثانوية العامة دخلت كلية التربية في بور سعيد شعبة التعليم الابتدائي، وفي هذه الشعبة يدرس الطلاب مواد عامة في السنة الأولى والثانية، ويبدأ التخصص في السنة الثالثة، كان ترتيبي الأولى على القسم في الفرقة الأولى بتقدير عام جيد جدا، وكذلك على الفرقة الثانية بتقدير عام ممتاز، وحينما وصلت للسنة الثالثة وجدت نفسي في موقف صعب لأنه يوجد تخصصين علي أن أختار بينهما، أما قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية أو قسم الدراسات الاجتماعية، ولحبي للغة العربية لم أفكر في دخول قسم الدراسات الاجتماعية، وقررت أن اختار القسم الذي أحبه كي أتفوق في وأعين معيدة بعد هذا ولكنني فوجئت بشيء غريب وهو استغراب الناس من هذا الاختيار ويتساءلون كيف يمكن أن تدخلي قسم اللغة العربية وأنت مسيحية؟

ذهبت لعميد الكلية وسألته: هل يوجد ما يمنع دخولي القسم في لائحة الجامعة ؟ فقال لي لا أبدا ومرحبا بك يا ابنتي في قسم اللغة العربية، أود أن أنبهك أن للقسم شق آخر وهو الدراسات الإسلامية، فقلت له وما المانع وما هو العيب في هذا فأنا مؤمنه بديني وأحب إن أنا اطلع على الإسلام وادرس دراسات إسلامية كي أصحح مفاهيم عندي وأصحح مفاهيم عن ديني للناس الآخرين، وبالفعل دخلت قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية ووجدت ترحيب كبير

جدا من جميع الأساتذة بما فيهم الأستاذ الدكتور رزق عامر رحمه الله الذي كان أستاذ الدراسات الإسلامية.

أثناء دراستي حفظت سور قرآنية وأحاديث نبوية، وتعلمت تجويد وتلاوة وكان يحضر كل أسبوع شيخ من الأزهر كي يعلمنا ولم أواجه أي غربة، وكان القسم يتكون من ٩٢ طالب، وكنت أنا الطالبة الوحيدة والتي تحصل على تقدير عام ممتاز في مادة الدراسات الإسلامية، وكان ترتيبي الأولى بتقدير جيد جدا في السنة الثالثة، والأولى على القسم بتقدير ممتاز في السنة الرابعة، وحصلت على تقدير تراكمي جيد جدا مع مرتبة الشرف.

جاءت المرحلة الفاصلة في حياتي وهي أن أعين معيدة في القسم، فقال لي البعض – وللحقيقة وكي أعطي لكل ذي حق حقه فقد كانوا قلة قليلة تعد على الأصابع – أن دخولي قسم اللغة العربية من الأساس لم يكن صحيح، فسألتهم لماذا؟ فقالوا لي لأنك طالبة مسيحية، فتوجهت لشيخ الأزهر الإمام محمد سيد طنطاوي وسألته، فقال لي يا بنتي أنت لم تفعلي شيء عيب أو حرام، ودخولك هذا القسم يستحق أن نشكرك عليه، وأشر على أوراقي بما يشبه الفتوى *أن تتخذوا تجاه الابنة كريستين ما هو حقاً وعدلاً*"

وبالفعل فقد تخرجت في أغسطس ٢٠٠١ وعينت معيدة في إبريل ٢٠٠٢، ولم تكن هناك فترة كبيرة ما بين تخرجي وما بين تعييني، وجاء تعييني في قسم مناهج وطرق وتدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وخيرت وقتها ما بين إني أعين معيدة في قسم تكنولوجيا التعليم أو امشي في نفس الطريق، وفضلت أني امشي في نفس الطريق، ليس سعيا للشهرة لكن لأنني منذ الصغر كنت أحب اللغة العربية وأردت أن اثبت للناس كلها إنه إذا أراد المسيحي أن يعمل أي شيء يستطيع وهذا ليس عيب ولا حرام، وطالما كل واحد مؤمن بدينه فلا يوجد ما يعيب.

التمييز الذي واجهته – ليس لأنني طالبة مسيحية فقد واجهته أنا وصديقتي الطالبة المسلمة – فبعد أن حصلنا على الماجستير سويا من جامعة عين شمس بتقدير عام ممتاز، استضافتنا إحدى القنوات الفضائية في ريبورتاج عن الوحدة الوطنية، وقالوا لنا يمكنكم أن تطلبوا أي شيء تريدونه من البرنامج، فطلبنا أن نستكمل دراستنا للدكتوراه خارج مصر، وتبرع احد

رجال الأعمال بتكاليف البعثة لألمانيا، وبعد أن درست اللغة الألمانية لمدة ٨ شهور، وتعطلت عن دراسة الدكتوراه سنتين، فوجئت انه سحب منى المنحة أنا وزميلتي المسلمة أي أنه لم يسحبها منى وترك المسلمة.

لا أريد أن أطيل عليكم، ولكن الشيء الوحيد الذي يؤرقني حاليا هو أن احد الأساتذة رفع عليا قضية يدعي فيها إنني أثرت الفتنة الطائفية في محافظة بور سعيد، لان كثير من وسائل الإعلام - جرائد ومجلات وبرامج - استضافتني للحديث عن تجربتي، ويوم الأربعاء القادم ١٦ إبريل ٢٠٠٨ ستكون هناك جلسة في المحكمة وأنا واثقة إن القضاء سينصفني لان معي كل الحق وتم تعييني بالترتيب اللازم للتعيين، وأن أشكر ربنا على ما أنا فيه، وأشكر كل الناس التي وقفت بجانبي، وإن شاء الله أنا سأكمل دراسة الدكتوراه في جامعة عين شمس.

تعقيبات ومداخلات

هل من العقل أن نساوي بين الإسلام وبقية الأديان

الدكتور/ حامد صديق

تكمن المشكلة الآن في وجود أفكار مغلوطة، نتجت عن مفاهيم مستحدثة، هذه المفاهيم المستحدثة أنتجت بالتأكيد مصطلحات غريبة دخيلة علينا سوف تثمر حتما بغضاء وعداوة بيننا، من هذه المصطلحات للأسف الشديد ما نحن فيه الآن، وهو ما يسمى بالاضطهاد أو التمييز الديني، فالكل أجمع سواء بالأمس أو اليوم على وجود شيء ليس هو التمييز الديني، بل انتهاك القانون، وخلافا للقانون، لم يتم تطبيق القانون، فلماذا لا تكون هناك مناهضة لانتهاك القانون؟

أنا عندي أدلة دامغة لأنني كنت من الذين حضروا في المحاكم بشأن ما يسمى بـــ"التحول الديني"، لان هناك مستندات مزورة قدمت للمحكمة بخصوص تغيير الديانة، بل والأكثر من ذلك، هل من أحد يستطيع أن يجيبني – وبالأخص الأستاذ الدكتور وليام ويصا- لماذا لم يتم حتى الآن بعد صدور اثني عشرة حكم قضائي بتغيير الديانة استخراج صيغة تنفيذية لواحد منهم؟ هل يمكن أن يقول أحد إن الذي يحدث الآن ليس تمييزا دينيا؟! وكما قالت الأخت كاميليا لطفي بالأمس، يوجد خطأ في تطبيق القانون؛ انتهاك للقانون، وممن أكدوا ذلك الأخت كريستين حنا من بور سعيد، أكدته عندما سلكت طريق القانون.

وأنا أؤكد أنه ليس هناك تمييز، و لكن انتهاك للقانون، وإن كان ما لدي مجرد دليل واحد فقط، عندما تقول المادة ٤٠ أو المادة ٤٦ اللتان استشهدوا بهما إن المواطنين متساوون بغض النظر عن الجنس أو الديانة. ما معنى الجنس؟ التفسير تم للأسف الشديد بدون وعى للقانون، الجنس هو الذكر أو الأنثى؛ فلا يكون هناك تمييز بين الذكور فيما بينهم، **لكن لا يجوز عدم التمييز بين الذكر والأنثى لان طبيعة الذكر تختلف عن طبيعة الأنثى .**

بالنسبة للتمييز بين الأديان فإذا كان لدينا دينا واحدا فبالطبع لن يكون هناك تمييز، أما إذا كانت هناك أديان متعددة فالطبيعي والبديهي أن يكون هناك

تمييز، لماذا؟ لأننا لا نستطيع أن نساوى بين المجرم والبريء، ولا نستطيع أن نساوى بين الحق والباطل، وبين الظلم والعدل، **فهل من العقل أن نساوى بين الإسلام والمسيحية واليهودية والبهائية والوثنية وبقيه الأديان؟!**[٥٤] [٥٥]

[54] **تعليق من الأستاذة/ كريمة كمال رئيسة الجلسة:** الدكتور حامد عبَّر عن مشاعر وأفكار ناس موجودين للأسف، و شجاعة منه أن يقولها من فوق المنصة، لكنه يؤكد أن هؤلاء الناس موجودون، ولابد من أخذهم في اعتبارنا عندما نعمل، أنا لا أقول شيئا خاطئا أنا أقول إنهم موجودون، وما حدث في نقابة الصحفيين أمس يعنى أنهم موجودون، يعنى وجود طريقة لاختطاف النقابة أولا، والدولة ثانيا.

[55] **تعقيب من الدكتور/ وليام ويصا:** أنا لي مجرد تعقيب صغير على كلام الدكتور حامد،حضرتك تطلب براهين على التمييز في مجال الدين، وحضرتك أكبر دليل على التمييز في مجال الدين، كلامك هو أكبر تمييز، نحن لا نحتاج لبراهين لنؤكد وجود تمييز في الدين عندما تقول حضرتك إنه عندما توجد أديان متعددة لا بد أن يكون هناك تمييز بين الأديان، هل يوجد دليل أوضح من ذلك؟! وعندما تقول: "يجب أن يكون هناك تمييز بين دين الحق و دين الباطل"، هل نحتاج إلى أدلة أخرى ؟!

حادثة حقيقية

الأستاذ/ أيمن رمزي

أود أن أعلق على كلام الدكتور كمال مغيث بحادثة حقيقية، السيد سفير أمريكا كان في احد المدارس من عدة شهور هو والمحافظ راحوا يفتحوا المدرسة بعد أن أعطت أمريكا للمدارس منحة، والدكتور كمال يعرف ما هي نوعية هذه المنح، والحقيقة الحي كله تم تنظيفه، بما في ذلك المنطقة المحيطة بالمدرسة، وتم دهان المدرسة وكل حاجة أصبحت تمام، وسفير أمريكا شاهد برنامج لمدة ١٢ دقيقة، وكالتقاليد المعمول بها في بلدنا بجوار كل مدرسة يوجد مقلب زبالة عمومي، ولكن أثناء الزيارة تم رفع الزبالة، ولكن بمجرد مغادرة السفير والمحافظ عاد مقلب الزبالة إلى مكانه.

إذن مقلب الزبالة مكانه ثابت ومعروف، لكن التلاميذ المسيحيين في المدارس ليس لهم مكان يجلسوا فيه في حصص الدين المسيحي.

***

أحداث نقابة الصحفيين دليل أزمة في التعليم والإعلام والثقافة

الأستاذ / كمال زاخر موسى[٥٦]

في الحقيقة أود أن اربط بين جلسة اليوم التي أعتبرها جلسة محورية لأنها أكثر ارتباطا بالعنوان ولأنها تطبيقية وتأخذنا بعيدا عن التنظير والكلام المليء بالينبغيات ويضعنا مباشرة أمام أنفسنا، وأود أن اربط هذا بما حدث أمس في نقابة الصحفيين، ربما يكون من حق النقابة أن ترفض أو تقبل عقد مؤتمر، ولكن توجد نقطتين في هذا، النقطة الأولى هي وجود تعاقد بين المنظمين للمؤتمر وبين النقابة، وإذا كنا نتكلم على دولة مدنية فنحن نتكلم على سيادة القانون، والنقطة الثانية هي أننا حين نتكلم على الهمجية في منع المؤتمر، فنحن نتكلم عن رده حقيقية للأسف تتخفى وراء شعارات دينيه،

لم يكن هذا الموقف هو الموقف الأول من نقابة الصحفيين، لكنه موقف تكرر في خلال ١٠ أيام، فقبله بحوالي أسبوع أو ١٠ أيام عقد في نفس النقابة مؤتمر اسمه "مؤتمر القاهرة السادس" وكان شعاره "ضد الهيمنة الأمريكية والصهيونية" وطرح نماذج لما يحدث في العراق وفلسطين سواء من أمريكا أو إسرائيل، وعقدت ندوة عن التمييز وبالمصادفة أنها كانت تحت عنوان التمييز، و كانت تناقش تفعيل مواجهة التمييز من خلال القانون، أي إصدار تشريع قانوني.

فوجئت بالقاعة الرئيسية وكانت أكبر من قاعتنا هذه بحوالي أربعة مرات محتلة بالكامل من جماعة الإخوان المسلمين بشعاراتهم وبملابسهم وبأشكالهم بقادتهم الذين اعرفهم وبعضهم أصدقائي وأحبائي، المنصة أيضا شهدت نفس التكثيف، ولا توجد مشكلة في هذا فأنا من الناس التي تسعى للحوار مع كل الأطراف، حتى مع الجماعة المحظورة، وأنا لا أعرف المقصود بالمحظورة فأنا أتصور أنها الجماعة الوحيدة غير المحظورة لأن الجماعات المحظورة

---

[56] منسق مجموعة العلمانيين الأقباط

هي جماعة الأحزاب وجماعة العمل المدني والمجتمع المدني، أما جماعة الإخوان المسلمين فهي ليست محظورة.

المهم، قام الدكتور عصام العريان – بغير مقتضى وخارج سياق الجلسة – وتكلم دفاعا عن جماعة الإخوان المسلمين، والهجوم الذي تتعرض له بدون مبرر وهكذا، فقلت له بصراحة أنا اكتشفت إن الطبيب عصام العريان خريج كليه الحقوق لأنه محامى جيد جدا في قضيه فاشلة، فانقلبت القاعة ١٨٠ درجة، مما دفع السيد رئيس الجلسة لأن يأخذ قرارا برفع الجلسة لان الوقت قد داهمنا،على رأي قناة الجزيرة والتي لم تحضر بالمناسبة اليوم ولكم أن تستنتجوا لماذا لم تحضر اليوم ولكن رؤيتي أنها لم تحضر لأن هذا المؤتمر ليس على هواها.

الشيء المهم الذي أريد أن أصل إليه هو أن الكلام عن التعليم، وعن الإعلام، وعن الثقافة غير منقطع الصلة بما حدث أمس، لأنه حينما تكون نقابة رأي ضد حرية الرأي تكون هذه علامة استفهام كبيرة،

حينما يكون الذين يملكون القلم غير قادرين على مواجهة مجموعه لا يزيد عددها عن ١٠٠ فرد أو ٢٠٠ فرد بالكتير وفي مؤتمرهم الأول إلا بالعنف فيجب أن يلفت هذا نظرنا

حينما تحتل النقابة من نفرين من أعضاء النقابة ومعاهم ٦ بلطجية، يبيتوا في النقابة من الليلة السابقة بالبيجامات ويمنعوا النقيب من الدخول فيجب أن يلفت هذا نظرنا.

حينما لا يتدخل الأمن الواقف خارج النقابة كي ينتصر للشرعية فيجب أن يلفت هذا نظرنا، لكن الأمن تدخل في حالة واحدة وهي انه منعنا نأتي إلى مكاننا هذا كجماعة.

السؤال الآن هو: هل نحن دولة مدنية إعلامها يتجه نحو الطائفية؟ ولا أقول دينية لأن كلمة الدينية مفترى عليها لأننا نعيش في مجتمع متطرف وليس متدين.

آخر ملاحظة حينما كنا نعد لهذا المؤتمر عقدنا لقاء مع الصحفيين في نقابة الصحفيين وحضرها بعض شباب الصحفيين، وفوجئت بأن الشباب الصحفيين الحاضرين أو اغلبهم تحولوا إلى مدافعين عن فكرة انه لا تمييز في البلد وإن الإسلام يحمي الحقوق ودخلونا في طريق مسدود،

نحن نجني الآن ثمار تطرف لم يبدأ من عام ١٩٧١ كما قال البعض ولكنه تطرف بدأ من عام ١٩٥٢، بدأ عندما أنشئت إذاعة القران الكريم، وبدأ منذ تحويل جامعه الأزهر التي يفترض فيها أن تخرج الدعاة إلى جامعة موازية تخرج كل الأعمال ومحظور على الأقباط دخولها، ونحن الآن نجنى مع الجيل الجديد الذي رأيناه في شباب الصحفيين، والذي رأيناه من بعض أعضاء مجلس النقابة المحترمة يقف ضد الرأي .

وحين نتكلم عن التطرف في التعليم فأود أن أنبه إلى انه لا يكفى المؤتمر، فعلى كل صاحب قلم وعلى كل صاحب منبر، أن يدفع باتجاه عودة الوطن المخطوف من الجماعات الخاطفة المسماة بالجماعات الإسلامية.

***

أمامي ثلاث قضايا وسيظل عندي جلَد

د. عبد السلام المحلاوي[٥٧]

إذا بدأنا مع كلام الدكتور وليام ويصا عن الإعلام نجد أن أهم شيء في الإعلام شيء اسمه "دار السينما"، ودار السينما هي التي جعلت أمريكا الدولة رقم واحد في العالم، وجعلتها نشطة، لأنها كانت بلدا حديثة، لأنها كانت بلد رعاة البقر، وكانت لم تزل في طور الحداثة، لكن دار السينما هي التي جعلت أمريكا بهذا الشكل عن طريق ما قدمته عنها من إعلام.

أمريكا احتوت كل الناس: ابيض أو اسود، مسيحي أو مسلم، أو غير ذلك من الفوارق، للأسف تعاملت أمريكا مع كل الناس، واحتوتهم داخل كيانات فيها، ومصر محتاجة حقا لفكرة الإعلام ودار السينما، لأن مصر لا يوجد فيها أية دار سينما حقيقية، وهذا يؤكد للدكتور إن دار السينما هي التي ستقدر على نشر الثقافة، لأننا لسنا بلدا إسلاميا، بل نحن بلد علماني.

الجزء الثاني: هو التعليم. الحقيقة – ولكي لا يعتقد أحد أن مصر فيها تعليم– نحن لم نحسب من ضمن ألف جامعة في العالم فيها تعليم، لا يوجد في مصر تعليم على الإطلاق، فلا يوهمن أحدكم نفسه بوجوده، والدليل على ذلك أن الصين أجرت بحثا عن الألف جامعة الأولى في العالم ولم نكن من بينها نهائيا، ولو أعدنا قراءة كتاب التعليم في السويد، سنجد السويد بلدا متقدما جدا عن مصر، ونجدنا بلدا متخلفا.

الجزء الثالث: الأخ الذي تكلم عن كلية الطب، كتب كلية الطب في مصر ما زالت حتى الآن كما كانت منذ الستينيات، فكيف يتقدم الطب ويحقق جودة؟ جميل كلام من يتحدثون عن الوظائف، لكني كنت موظفا في وزارة الداخلية، ولأني تكلمت عن اختلاسات وتواطؤ، وتكلمت عن المسيحي والمسلم، وعن أننا بلد علمانية، تم فصلي من اتحاد الشرطة، بالرغم من أني الوحيد المصري الحاصل على درجة خبير من اليابان وحكم بالاتحاد الياباني، ولذلك

---

[57] رئيس المركز القومي لدعم حقوق الإنسان، ورئيس لجنة الرواد بمركز ابن خلدون.

قررت أن أناضل، وعندي جلَد، ركسبت قضية ضد وزير الداخلية، أمامي ثلاث قضايا وسيظل عندي جلَد.

أقول لكل الأخوة الموجودين حافظوا على ما عندكم من جلَد تأخذوا حقكم بالكامل، لأن "مصر ما فيهاش رجالة"، ولو كان فيها رجال ما حدث هذا.

***

التمييز يمتد إلى المسابقات الثقافية

الأستاذة/ نجلاء إمام[58]

سأتكلم في شيء ربما لا يمس الحاضرين كثيرا، لم آت لأتكلم عن حقوق المسيحيين الأقباط في مصر، أنا أتكلم عن التمييز الديني بشكل عام، وعن حق أي فرد لا يدين بأي دين، عن حق الإنسان البهائي، عن حق الأديان والمعتقدات التي قد تستجد بعد ذلك، لم آت للحديث عن حقوق المسيحيين لأنهم لو كانوا يتعرضون للتمييز ضدهم، فهناك تمييز اكبر ضد المرأة، وتمييز أكبر وأكبر ضد الأطفال، وضد الفقير من قبل الغني، وأنا لست اشتراكية، كنت اشتراكية لكني تبت والحمد لله.

أريد أن أقول شيئا هاما جدا: إننا لن نظل نتبارى بينا وبين بعضنا البعض، لابد أن يكون لنا موقف، الأمر لا يقتصر على مسألة التعيينات في الجامعة فقط، لكنه يمتد إلى المسابقات الثقافية، ألم يسأل أحدكم نفسه: "ليه مفيش أم مثالية مسيحية، أو مفيش أم مثالية كافرة؟" وكأن مثل هؤلاء الأمهات لا يصلحن أن يكن أمهات مثاليات.

المسئولية عن هذا ليست مسئولية الدولة فقط ولكنها أيضا مسئوليتنا الشخصية نحن، فنحن نعلم جميعا أن المسلمين لا يأكلون من أكل المسيحيين ولا يشربون من شرابهم، نحن نعلم جميعا أن المسيحيين متهمين في ثقافتنا الخاصة بأنهم غير طاهرين، وحضرتك يا من تضحك تعرف هذا جيدا، وسأقول مثالا بسيطا ونكتة لنختم بهما.

المثال أن صديقا لي أرسل الفراش الذي يعمل عنده ليحضر له كتاب الإنجيل، فطبعا أحضر له الفراش كتاب الإنجيل وهو متأفف جدا، وقال له: "تصدق يا باشمهندس! ريحته زنخة". فرد عليه الصديق قائلا: "هو دلوقتي الكتب بتتشم ولا بتتقري!" فهذه هي المسألة.

---

58 محتمية وناشطة حقوقية

أما النكتة فهي عن مسئولية الدولة، ولابد أن أقولها، حدث أن بلغ بعضهم قيادة سياسية ما أن مجموعة مسلمين يرتدون صلبانا يطوفون حول الكعبة، فقالت هذه القيادة السياسية لمن بلغه: "والمسيح الحي ما أعرف".

***

مصريون في مواجهة الظلم

الأستاذ/ عمر مرسي[59]

عندي سؤال وجيز بصراحة، هل نحن بصدد مشاكل حقوقية تخص جماعة من المواطنين المصريين أم نحن بصدد مسألة سياسية؟ لقد قدمت عدة مشاريع، منها مشروع الدولة الاستبدادية التي تستبعد الشعب المصري كله بمسلميه ومسيحييه وتستبعده من المشاركة في السلطة والثروة.

هذا هو السؤال الذي بحاجة إجابة لأنه سيترتب عليه أشياء أخرى، يعني مثلا، النموذج الإيجابي الذي قدم، أو النماذج السلبية اللي تكلمت بالأمس عن الاضطهاد والتمييز، فلنأخذ مثلا الشاب الذي انتحر لأنه لم يقبل في الخارجية، بغض النظر عن ديانته، هل هناك أكثر من هذا تمييز؟ الشباب الذين يقامرون بحياتهم في البحر ويموتون، الرجل الذي انتحر لعجزه عن تلبية احتياجات أطفاله، وغيره وغيره.

لكي تتسع هذه الجماعة التي تواجه التمييز الديني لابد من عدم الفصل بين ما هو ديني وبين ما هو وطني اجتماعي، بمعني إننا أمام مشروع وطني لابد أن نتمسك به كلنا مسيحيين ومسلمين، وان الشباب المسيحيين الأعزاء الذين اعتصموا بالكاتدرائية المرقسية بالعباسية بعد أحداث وفاء قسطنطين عليهم أن يختبرونا كمسلمين، ويخرجوا في الشارع لمظاهرة ويدعونا ننضم لهم باعتبارنا مصريين في مواجهة الظلم.

***

[59] مدرس فلسفة وناشط سياسي

وصلنا لدولة طالبان

د. سيتي شنودة

أؤيد كلام الأستاذ عمر مرسي عن وجود تمييز واضح ضد المصريين، سواء مسيحيين أو مسلمين، ولكنني أضيف إليه أن المسيحيين يحظون بمزيد من التمييز ضدهم على وجه الخصوص مرة باعتبارهم مصريين ومرة باعتبارهم مسيحيين.

النقطة الثانية، أريد أن أقول إن ما حدث أمس في نقابة الصحفيين دلالة واضحة على إننا وصلنا لدولة طالبان، كدولة طالبان التي كانت في أفغانستان، ولكننا أوضح قليلا منها.

الإشكال أن التمييز ليس ضد المسيحيين فقط (كما أقول) ، بل إن كل الحكومات والدول التي قامت على نظام ديني استخدمت الدين لمصلحة سياسية، واكبر دليل علي ذلك ثورة إيران التي قامت سنة ١٩٧٩، عندما تولى الخوميني الحكم نصب مشانق جماعية، مصنوعة من مواسير حديدية عريضة، وعلق فيها شبابا من أنصار الشاه في العشرين من أعمارهم، وفي خلال سنة واحدة، وعلى نفس هذه المشانق، علق أنصاره هو الذين أوصلوه للحكم.

حدث نفس الشيء في السودان، وفي الجزائر، حيث ذبح أكثر من مائتي ألف مسلم، ولم يعترض أي فرد من تنظيم الإخوان المسلمين "مش عاوز أقول المحظور" هنا، لم يفتح أيهم فمه بكلمة أو اعترض على ذبح مائتي ألف مسلم في الجزائر، ولا على ذبح اكثر من مائتين وخمسين ألف مسلم واغتصاب عشرات الآلاف من المسلمات في دارفور، فلماذا السكوت هنا؟ هل السكوت علامة الرضا؟ أم أن هذا هو نموذج الدولة الدينية اللي سيعمل بها هنا في مصر؟!

إن الذي يجري للمسيحيين والبهائيين هنا ويُفعَل بهم ليس إلا بروفة، بروفة لإرهاب المسلمين، وبروفة لما سيحدث مع المسلمين بعد ذلك.

•

وضع المدارس في مصر

المهندس/ أكرم إسماعيل

نحتاج لقراءة وضع المدارس في مصر، فهو أمر لا يتحدث عنه أحد، المدارس العامة في مصر منهارة، وتلاميذ السنة الأولى من المرحلة الإعدادية لا يعرفون كيف يكتبون أسماءهم، بماذا نسمي هذا الوضع؟ المدارس العامة في مصر منهارة، التلاميذ في الأحياء الشعبية يصلون إلى السنة الثانية من المرحلة الإعدادية وهم يجهلون كيفية كتابة أسمائهم و التمييز طبعا جزء من نتائج هذه المسألة، أنا رأيي إن هذا شكل من أشكال ممارسة الاستبداد، يدهمه ممارسة المدرسون كم هائل من الابتزاز تجاه التلاميذ، الذين لا يجدون اهتماما من أحد حتى يصلوا إلى السنة الأولى الإعدادية وهم لا يجيدون الكتابة والقراءة،

من المؤكد أن تعليم الأطفال يدعم المعرفة، ولكن في مصر إحدى نتائجه التمييز الديني، لكنها نتائج ضخمة تدعم عملية التهميش الجارية - بما فيه تهميش التلامذة وتهميش الفقراء - والتي تحدث يوميا وفي كل ساعة وكل دقيقة، والتي تؤدي إلى أن يلجأ الناس الذين يعيشون في ظل هذا الاستبداد والتهميش إلى تطوير أشكال بدائية للتعبير عن مصالحهم الطائفية، منها القرب من العصبيات، يعنى هذه آلية يلجأ إليها الناس في مواجهة الاستبداد والتهميش اليومي الدائم.

الباب الخامس:

موقف الأحزاب والقوى السياسية من التمييز الديني

المواطنة بالمعنى الدستوري

د.جهاد عودة[٦٠]

١ - تعديل المادة الأولى

كان فتحا عظيما عندما اقر الشعب ما أراه أهم التعديلات الدستورية، ألا وهى المادة الأولى والتي تنص على "جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة، والشعب المصري هو جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة".

هذا المادة استكملت البناء القانوني والمعرفي لمفهوم المصرية، فمن ناحية، هناك قانون للجنسية ومادة ٤٠ في الدستور التي تعطى الحق في المراكز القانونية المتساوية غير المشروطة. ولكن يبدوا إنهما لم يثبت كفايتهم في استكمال الإحساس بمفهوم المواطنة، فجاءت المادة الأولى لتقول أن هناك مفهوما معنويا يجمع كل المصريين معا بصرف النظر عن أي شيء آخر تحت لقب مواطن، بعبارة أخرى، إن مفهوم المواطنة ليس فقط مفهوما قانونيا، بل مفهوما معرفيا وأخلاقيا.

الأمر الذي يرتب ويؤسس عليه إن قيام أي فرد بالتعبير والسلوك المتضمن أي اعتداء على المفهوم يعتبر اعتداء على الدستور ذاته. هذا حيث إن المادة الأولى عن المواطنة هي في الباب الأول المعنون " الدولة"، الأمر الذي يشير إلى انه إذا كانت هناك ممارسات مجتمعية تميزية ومعيبة يقوم بها بعض الأفراد في مواجهة أفراد آخرين، فهذا لا يمكن إن يحدث ويوجد في نطاق الدولة لما تمثله وتؤكده من وحدة الجماعة البشرية على ارض مصر.

بعبارة ثالثة، إن المادة الأولى بوصفها حاكمة ومعدلة في تفسير ما يلها تجعل من هذا المفهوم هو الأساس الدستوري الأصيل وعمود وجود الدولة

60 أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان وعضو أمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي

المصرية. ولكن هذا القول لا يحسم لنا مسار الدستوري للمسألة بشكل كامل، هذا لان في الدستور يضع تقدير عال لقيم وتقاليد المجتمع والعمل على الحفاظ عليها كما تظهر في الباب الثاني المعنون "المقومات الأساسية للمجتمع". بل ويتعدى الأمر مسالة التقدير إلى مسالة النص في الفصل الأول من الباب الثاني على " المقومات الاجتماعية والخلقية" التي تعظم من الفهم التقليدي للحياة. الشأن الذي يمكن معه القول انه ربما في الباب الثاني ما يمكن تفسيره بشكل يناقض الباب الأول، ويلح السؤال: هل الدولة تحتوى المجتمع أم المجتمع يحتوى الدولة؟ هذا ليس سؤالا نظريا فلسفيا، بل سؤالا عمليا وواقعيا.

٢- الدولة والمجتمع

إذا كانت الإجابة على السؤال بأن الدولة تحتوى المجتمع، وتقوده في قيمة وتصيغ مشاريه أضحى على المشرع البرلماني والمحاكم بدرجاتها المختلفة وأنواعها المتعددة والحكومة والإدارة العامة إن يوقف في الحال العمل بكل الممارسات التميزية بين المواطنين اعتمادا على أولية مفهوم المواطنة المعتمد على أولوية مفهوم الدولة. أما إذا كانت الإجابة بأن المجتمع أرحب من الدولة وان الدولة جزء هام ولكن في نهاية الأمر جزء وليس كل، صار هناك استمرار للممارسات التميزية وربما يستفحل الأمر ، هذا لان ليس كل التفاعل المجتمعي يتحكم فيه منطق المراكز القانونية. وهكذا تطور الأمر إلى الخلخلة بين مفهوم المجتمع الذي يسمح بممارسات تميزية، ومفهوم الدولة والذي هو جزء ولكنة جزء هام ومؤثر في المجتمع ككل وتتبنى مفهوم المواطنة . وربما كان هذا السؤال يدور في عقل المهندس نجيب ساويرس عندما تقدم برغبته في شراء بنك القاهرة. الإشكالية هنا ليست إشكالية ذات طابع اقتصادي، ولكن ذات طبيعة دستورية. وتثار المسالة أيضا بالنسبة لحملة حزب الوفد في طلب الاكتتاب الشعبي لشراء بنك القاهرة.

٣- وثيقة إعلان حقوق المواطنة

قام المجلس القومي لحقوق الإنسان بإصدار وثيقة "إعلان حقوق المواطنة – القاهرة ٢٠٠٧". ويمكن إبداء الملاحظات التالية على الوثيقة في سياق مدى

ما تقدمة من إجابة على السؤال المحوري للمقال: هل وفقا للدستور المصري الدولة أعلى من المجتمع إن بالعكس؟

أولا: تجاهل المفهوم الاقتصادي للمواطنة، حيث تم التأكيد على ذكر التعديلات التشريعية والسياسية والثقافية دون التعديلات الاقتصادية. هذا فضلا عن انه عندما تم التعامل مع قضية البطالة والمواطنة في إطار الاحتياج للتشغيل. وبالتالي جاءت معظم التوصيات كتوصيات معيارية أخلاقيه وكأن المواطنة قضية مرتبطة بالعدالة الاجتماعية مع أنها في أساس مسألة هوية دستورية، وليست حتى ضمن الحقوق الدستورية المتضمنة في الباب الثاني كله .

ثانيا: تم التعامل مع قضية الأوراق الثبوتية في إطار أولوية الدولة على المجتمع رغم إن هذه المنظمات هي منظمات المجتمع المدني الذي هو جزء من المجتمع العام. حيث دعت الوثيقة في التوصية ٢٣ إلى ضرورة إجراء مراجعة تشريعية شاملة لتعديل أي قوانين تتضمن شبهة التميز بين المواطنين على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الطبقة أو الانتماء السياسي. وأتسمر هذا المنهج في يشكل منطق الوثيقة كما ظهر في التوصيتين التاليين ٢٤ و٢٥.

ثالثا: جاءت الوثيقة موزعة الاهتمام بمختلف القضايا على ساحات حقوق الإنسان، فتم التعامل مع التعذيب والمصريين في الخارج والمنظمات غير الحكومية والموقف الآليات الدولية، بعبارة أخرى جاءت الوثيقة مفتته في الاهتمام. واعتقد إن الوثيقة رغم ميلها إلى إعلاء مفهوم الدولة على المجتمع، إلا أني اعتقد إن الوثيقة لم تقصد ذالك في بنائها المنطقي حيث اعتقد إن من قام بصياغة الوثيقة كان يقصد على الأرجح تغليب مفهوم المدنية والذي يمكن إن يفهم ليحتوى مقولات دينية ذات امتداد خارجي، ولم يكن يقصد في يقيني ما أقول به من مفهوم "المواطنة كهوية دستورية للدولة".

٤- وثيقة المواطنة المصرية

ربما اقرب معنى لمفهوم المواطنة كهوية دستورية يوجد في "وثيقة المواطنة المصرية" إلى صدرت عن الحزب الوطني ٢٠٠٤. قالت هذه الوثيقة إن هذا المفهوم "...يكون بمثابة عقد جديد بين المواطن والدولة، وأداة للتوعية

والتحفيز السياسي من ناحية، وآلية لتغيير البنية الثقافية والإدارية من ناحية أخرى، حيث ستطيع المواطن إن يتمسك بأحكامها لتسير ممارسته لحقوقه".

فالمواطنة بهذا المعنى عقد هوية وآلية تسير للمواطن في مواجهة قوى الدولة والمجتمع. المواطنة كهوية دستورية هي آلية تغيير اجتماعي ممتد.

٥- النوبيين

في نوفمبر ٢٠٠٥ عقد المؤتمر القبطي بواشنطون، واعتبر النوبيين أقلية مضطهده وحسب، بل نادي البعض بان هناك تميزا عنصريا يمارس ضد الإخوة النوبيين، في هذا المؤتمر أطلق حجاج حسن أدول، وهو كاتب وقاص نوبي لامع، دعوته لتفجير الصحوة النوبية، وبان إن هناك تحالف يبنى ويصاغ بين كبير السن لأقباط المهجر المهندس عدلي أبادير ورئيس الأقباط المتحدين الداعي في الغرب – ظلما – أن الأقباط يتم اضطهادهم بشكل منهجي من جانب الدولة المصرية وبين الداعي الجديد لصحوة النوبيين حجاج أدول.

اصدر أدول هذه الصيحة في٢٠٠٧ عقدا إلى عدلي أبادير، هذا بالإضافة أن أدول صاغ صيحته على أساس أن النوبيين يشكلون مسألة هوية لغوية وحضارية تم سحقها نتيجة لطغيان الشمال المصري، من ناحية أخرى، في أبريل ٢٠٠٧ عقد مؤتمر النوبة الأول في القاهرة تحت عنوان "النوبة بين التوطين والتطوير"، وقامت هيئة ألمانية فاعلة في مجال حقوق السكن بتمويل المؤتمر، ونظم المؤتمر" المركز المصري لحقوق السكن".

وبدا أن هناك من يسعى لتدويل وتسييس وتثوير قضايا النوبيين، وتحركت الدولة، أولا، من خلال ترتيب لقاء بين قيادات النوبة ومحافظ أسوان لتقصي مشاكلهم وما يعانون منه، ولكن ظهر إن هذا الإجراء كان غير كاف، وانه لابد من معرفة وقياس حجم المشاكل على الطبيعة، فتم القيام بزيارة ميدانية لقرى النوبة الجديدة: توماس وعافية، وسيتي، وكلابشة، ونتيجة هذه الزيارة صنع قرار قيادي حاسم بأولوية توطين أهالي النوبة بجوار شاطئ بحيرة السد العالي. هذا على إن يقوم الاتحاد الأوربي بتمويل الحياة الزراعية في هذه المنطقة.

وتم إطلاق المشروع القومي للزراعة العضوية تحت قيادة المنسق العام للمشروع لإعادة بناء المجتمع المحلى الجديد للأهالي النوبة، بما يتضمنه من زراعة وعلميات تصدير وتصنيع لمنتجات عضوية صديقة للبيئة، وهذا حدث بمساندة وزير التجارة والصناعة، ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي، ومجلس التدريب الصناعي بوزارة الصناعة، ومركز البحوث الزراعية، ورئيس قطاع الزراعة لآلية بوزارة الزراعة، علما إن هذا من المشاريع القومية التي دمج فيها ثلاث شركات من القطاع الخاص مع قطاع الدولة مع الممول الأوربي.

٦- المواطنة كهوية دستورية

هذه السلسة من الإجراءات والقرارات يعكس بحق مفهوم "المواطنة كهوية دستورية"، هذا على النحو التالي:

أولا: استعادة النوبة لأهلها ليست مجهودا منفردا من جانب الدولة، كان نقل أهالي النوبة إلى منطقة كوم امبو جزء من الآثار المترتبة على بناء السد العالي وساعد في سبيل ذالك آنذاك القوات المسلحة من ضمن هيئات عدة في الدولة، بل مجهودا مشتركا من القطاع الخاص والمساعدات الدولية.

بعبارة أخرى، إذا كانت الاعتبارات التنموية في الستينيات من القرن الماضي قادت إلى التضحية بالهوية النوبية، باعتبار إن المكان هو جزء من الهوية النوبية، فاعتبارات المواطنة في ٢٠٠٧ هي التي ألزمت الدولة والمجتمع على تصحيح هذا الخطأ التاريخي،

ثانيا: إن اعتبار الهوية الدستورية كأساس لمفهوم الموطنة سيعمل على إعادة صياغة جديدة للهوية المصرية ليست فقط بالمعنى الثقافي المتعارف علية، ولكن الأهم بمعنى المشاركة في عملية توليد الثروة القومية، حيث إن النوبيين لن يتم التعرف عليهم من الآن، نتيجة لهذا المشروع القومي، كشاغلي مهن في أسفل السلم الاجتماعي، ولكن كمنتجين ومصدرين، وستصبح نوبة القرن الواحد والعشرين قبلة لأنماط من السياحة البيئية،

ثالثا: إن الهوية الدستورية كأساس للمواطنة سيخلق آلية دمج جديدة، ليست قائمة على أساس الدين أو الجهة أو المذهب أو اللغة، ولكن على بناء لغة عربية جديدة تعكس كل مكونات الشعب المصري،

رابعا وأخيرا: إن الهوية الدستورية كأساس للمواطنة ستعمل باعتبارها أداة اتصال مصري فعال في حوض النيل، ونموذج يحتذي به من جانب دول جنوب الوادي، لما سيكون له من اثر على تخفيض الصراعات الإثنية والجهوية واللغوية في هذه البلاد.

٧- العبور الرابع

عندما يذهب الرئيس إلى نوبة القرن الواحد العشرين ليدشن بدء المفهوم الجديد للنوبة كنموذج للمواطنة كهوية دستورية يكون قدا بدأ عبوره الرابع الناجح. كان العبور الأول في السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ، والعبور الثاني في العبور بمصر سالمة من لهيب الإرهاب والتطرف، والعبور الثالث في القدرة على التغيير من الداخل اقتصاديا واجتماعيا ، والعبور الرابع في وصل كل الهويات الفرعية المصرية، بصرف النظر عن مصدرها، بعضها بعض مع مزجها في إناء سعيا لخلق مصر جديدة قادرة على الانفتاح على العالم والتنافس داخله دون الخوف من الانكسار أو التفتت.

٨- صياغة مفهوم المواطنة وحل مشكلات النوبة

طالب حجاج أدول في ٧ ابريل ٢٠٠٢ قبل شروده في ٢٠٠٥ بالتالي : "حين يعلن النوبي نوبيته فهذا ليس معناه إن يعلنها باللسان أو الكتابة البسيطة الناعمة ثم يركن للهدوء، بل إن يمارس نوبيته ويذود عنها، وان يطالب برد الاعتبار للنوبة، فيتم البدء في إعادة قطاعات من النوبيين إلى أراضيهم الحقيقية حول البحيرة النوبية...وان يتم تدريس تاريخه النوبي ولغته النوبية... وان تقر مخصصات مالية مناسبة الدولة مع مع نسبة من المعونات الأجنبية لتنفق في نوبته..." . ما كان هذا يمكن إن يتم من غير أولا صياغة مفهوم المواطنة كأساس للهوية الدستورية، والذي يعتمد في المرجع الأخير

على المادة الأولى في الدستور والتي إقرارها في صياغتها الجديدة في ٢٠٠٧.

٩- تطوير المحليات طبقا للتعديلات الدستورية

أزاح وزير التنمية المحلية الستار عن بعض الملامح الأولية للهيكل العام للمحليات في ضوء اللامركزية. فطبقا للتحديث الدستوري الذي تم من خلاله أضافه الفقرة الثانية للمادة ١٦١ بموجب الاستفتاء، الذي أجرى بتاريخ ٢٦-٣-٢٠٠٧ ، والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣١- ٣- ٢٠٠٧ العدد ١٣ مكرر، تنص الفقرة على "يكفل القانون دعم اللامركزية، وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها"، وحدد الوزير أربعة ملامح كبرى لهذا الهيكل الجديد للمحليات، وهى:

أولا: إن هناك خمس شركاء في تأسيس المفهوم الجديد للامركزية، بجانب وزارة الحكم المحلى وهى ووزارات المالية والتعليم والاستثمار والتنمية الإدارية،

ثانيا: بناء مفهوم للمجتمعات المحلية يعكس تنافسية محلية على مستوى المحافظات يقاس بدورها بقدره على تنمية الاستثمار المحلى،

ثالثا: إن سلطة الموظف العام في المحليات سلطة ستكون محدودة، لسببين هما، رقابة المجتمع المحلى، وإصدار القوانين والمعايير الموحدة،

رابعا: إنشاء ٥٠٠٠ موازنة مالية لـــ ٥٠٠٠ مركز يكون للمراكز فيها الحرية للمفاضلة قبل إقرار الموازنة، الأمر الذي يعطى الهيئات المحلية والأفراد في المراكز والمحافظات الحق في رؤية الموازنة مجمعة على مستوى المحافظة، وأيضا على مستوى المراكز، بهذا تستطيع المحافظات المقارنة بين مخصصات الإنفاق لكل محافظة ولكل مركز، الأمر الذي يحقق الشفافية والمحاسبية في أداء المحليات.

بهذه الملامح الأربع الكبرى يأمن واضعي القانون القضاء على الفساد في المحليات إلى طالما عانت منه هذه الأقاليم.

١٠- تساؤلات حول تطوير المحليات

عدة أسئلة هامه تبرز وتلح على الإجابة:

- ما تأثير ذلك على إقرار توجهات الحاجات الاجتماعية داخل كل محافظة وكل مركز؟
- كيف نمنع النظام الجديد من التحول سريعا إلى صورة أكثر تشوها من النظام القديم، فلا نفوز إلا ببريق الطلاء، ونحصد فسادا أعمق وأكثر انتشارا؟
- ما معنى إن تكون المراكز والمحافظات مستقلة؟
- ماذا لو أفلس المركز؟
- ما هو دور الحكومة المركزية عند الإفلاس؟
- هل هناك رابطة بين الاستقلال المالي للمراكز والاستقلال المالي للمحافظة؟
- ما هو دور الحكومة المركزية في تأهيل الهياكل الإدارية والفنية في المحافظات من اجل الاستقلال المالي؟
- هل يتضمن هذا الدور تحديد طبيعية استثمارية لكل محافظة؟ وما هي العوامل الحاسمة في هذا التحديد؟
- وما هو دور الاختيار الديمقراطي الشعبي في تحديد الطبيعة الاستثمارية في كل محافظة؟
- ما هي حدود تدخل الحكومة المركزية في المحليات في ممارسة للامركزية؟
- ما هي العلاقة بين الطبيعة التنموية للمحافظة، والطبيعة الاستثمارية لها؟
- كيف يمكن التوفيق بين مسألة عدم الشرعية الدستورية لمنطق الحكم المحلى وبين إفراد استقلال مالي للمحافظات والمراكز؟

١١- إشكاليات الاستقلال المالي للمحليات

تعانى المحليات من ثلاث ظواهر مركبة لابد من التعامل معها بجديه للتفعيل السليم للاستقلال المالي وحرية الاختيار الشعبي:

- **أولا:** التوتر الجهوي الحاد داخل المراكز المحافظات.
- **ثانيا:** التوتر والصراع الفئوي والاجتماعي والطبقي داخل هذه المراكز والمحافظات.
- **ثالثا:** التوتر القبطي الإسلامي الدائم الاشتعال في كل مكان في مصر.

والسؤال المركزي هو: هل الاستقلال المالي المزمع إنشائه سيزيد من إشعال هذه التوترات أم سيعمل كآلية لتخفيض الصراع في المجتمع ويدعم من التكامل المجتمعي؟

١٢- نحو تشريع جديد للمواطنة

من الواضح إننا نريد تشريعا للمواطنة يكون هاديا للدولة والمجتمع في إعادة هيكلة العلاقات المحلية أو هيكلة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد والمجتمع. هذا التشريع سيساهم في رسم خريطة طريق للتفاعل في المحليات بصفة أساسية، فما هي معالم هذا التشريع المرغوب؟

- **أولا:** القول بأن المواطنة هي مفهوم كلى له تجليات في الحياة اليومية وهى تساعد على تخفيض الانحيازات المسبقة عند التفاعل بين الأفراد والجماعات،

- **ثانيا:** القول بان المواطنة هي جوهر المجتمع المدني الذي يمارس بشكل أساسي على المستوى المحلى،

- **ثالثا:** القول بأن المواطنة تمثل الهوية الدستورية للدولة،

- **رابعا:** القول بأن المواطنة مفهوم يساعد على التصحيح الذاتي للسلوك الإنساني،

- **خامسا:** القول بأن المواطنة هي آلية لتوزيع الفرص، وليس آلية لتوزيع الدخل،

- **سادسا:** القول إن المواطنة هي عملية دائمة مرتبطة بالتطور المؤسسي للدولة و المجتمع،

- **سابعا:** القول بان المواطنة تمثل عملية اتصال بين الأفراد والتجمعات و المجتمعات.

في ضوء هذه المعالم المعرفية السبع تتم صياغة تشريعا تشريعا موازيا ومدعما لتشريع اللامركزية في المحليات. بدون مثل هذا النمط من التشريع من الأرجح إن تنحرف اللامركزية عن تحقيق هدفها الأصيل المتمثل في التمكين الشعبي المحلى للناس والأفراد في تحديد وتقرير مصائرهم.

١٣- اللامركزية والمواطنة

إن اضطرابات إسنا الطائفية، وانهيارات المباني في الإسكندرية، وغرق العبارات في البحر الأحمر، وغرق الشباب العاطل في المتوسط، وعذاب والعطش التيه الذي عانى منه الحجاج، وهذا قليل من كثير، يعانى منه الشعب المصري، لا يمكن إيقافها إلا بالمزاوجة بين تشريع للامركزية مع تشريع للمواطنة.

التشريعان يكملان بعضهما البعض، ويصححان أثار بعضهما البعض.

موقف حزب التجمع من قضية التمييز الديني

الأستاذة/ أمينة النقاش[61]

تقديم

أود في البداية أن أعلق سريعا على ما جرى بالأمس:

أولا: يجب أن يكون هناك بيان فوري من المؤتمر للرد على ما نسر في بعض الصحف الخاصة[62].

ثانيا: إن ما جرى بالأمس في نقابة الصحفيين يلفت الانتباه إلى عدة نقاط أهمها أن علينا جميعا كأحزاب وكمنظمات مجتمع مدني أن نلتفت إلى اختراق تيار الإسلام السياسي المتزايد للنقابات المهنية، ويلاحظ أن "الصحفي" الذي قاد التحرك الذي منع عقد المؤتمر أمس في نقابة الصحفيين عضو منتخب.

ثالثا: علينا أن ندرس هذه الظاهرة – أي تزايد تأثير تيار الإسلام السياسي داخل النقابات المهنية – لأنه لن يحدث أي تطور ديمقراطي سلمي لمصر طالما بقيت هذه الأوضاع مستمرة، وإذا كنا نريد لهذا التطور أن يسرع في خطواته فيجب أن نبحث مستقبل العمل النقابي بعيدا عن القوى الأمنية، وقوى التطرف الديني.

رابعا: باسم قيادات حزب التجمع وأعضاءه فإنني أرحب بكم في مقر الحزب، ونحن نرحب بهذا المؤتمر ونرحب بكل مؤتمر قادم لهذه المؤسسة التي يتزايد الاهتمام بها وبضرورة وجودها في المجتمع المصري حتى يتم إشهارها بشكل رسمي.

---

[61] نائب رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ومدير تحرير جريدة الأهالي

[62] صدر بالفعل بيانين عن المؤتمر للتعليق على ما جرى وهما مثبتين بالملحق

إطلاله تاريخية على موقف الحزب

أدرك حزب التجمع منذ تأسيسه عام ١٩٧٦ أن وضع تناقض بين حصول المواطنين علي حقوقهم الاجتماعية وبين الحريات الديمقراطية، أو تخيرهم بين الحرية وبين العدل الاجتماعي قد كبد الوطن كوارث فادحة بدءا من هزيمة يونيو ١٩٦٧ وليس انتهاء بالعجز الفاضح عن قيادة مشروع وطني للتنمية والتحديث. لهذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يؤسس بعد أقل من عام من إنشائه لجنة للدفاع عن الحريات لعبت دورا مهما في إشاعة ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع المصري، والتعريف بها، علي الأقل وسط النخبة التي قادت بعد أكثر من عقد علي هذه الخطوة تأسيس منظمات المجتمع المدني التي أولت اهتماما بقضايا حقوق الإنسان من كل أوجهها، وربطها بالمعايير الدولية، التي وضع أسسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي برنامج تأسيسه الذي صدر في صيف عام ١٩٧٧، أكد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، بأن جميع الأديان السماوية ذات رسالة تقدمية، وأن جوهر الرسالات الدينية، لا يتصادم مع حقائق الحياة، وأن الأديان السماوية، كانت ومازال طاقة خلاقة تسهم في دفع الإنسان والجماهير نحو حياة أفضل. وأوضح البرنامج أن تراث مصر القبطية ودور كنيستها الوطني ضد موجات الغزو الأجنبي، وفي تمكين قيم المحبة والإخاء، تراث يعتز به أبناء الوطن جميعا مسيحيين ومسلمين، وأن التشريع الإسلامي ينطوي علي مثل عليا وقيم سامية صالحة للاستلهام والاقتداء في البحث والتفكير، وإعلاء شأن العقل وتقدير دور العلماء والمجتهدين والمبتكرين، واحترام الخبرة الإنسانية، في البحث عن طلب المعرفة ورفض التقليد الأعمى، وفي حرية العقيدة، واحترام الرأي، وتحرير الضمير من الخوف والإرهاب الفكري والجمود العقلي، وفي مقاومة الظلم والفساد وفي تدعيم الوحدة الوطنية وإدانة التعصب والطائفية وحرمة تكفير المسلم، وفي تأكيد وحدة الإخاء الإنساني والسلام العالمي وحق تقرير المصري.

وتميز حزب التجمع بالدفاع عن الحريات بشمول رؤيته، وحرص دائما علي الجمع بين الحريات العامة والحريات الشخصية وبين الحريات السياسية وبين حرية العقيدة وحرية الإبداع الأدبي والفني وحرية البحث العلمي ، مواصلة

للدور المجيد لليسار المصري، في الدفاع عن الحريات العامة والشخصية، والتصدي للاستبداد المتوطن في النظام السياسي المصري.

التجمع وتجديد الخطاب الديني

تشكل التجمع في ابريل عام ١٩٧٦، وكانت أحداث الخانكة الطائفية، ما تزال ماثلة في الأذهان، وعقد مؤتمره الأول بعد ذلك بنحو خمس سنوات وأحداث الفتن الطائفية في الصعيد التي رافقت حملة الاعتقالات الشهيرة في سبتمبر ١٩٨١ قريبة منه، فأولي أعلامه الحزبي سواء في صحيفة «الأهالي» أو نشرة «التقدم» اهتماما فائقا بتلك القضية، التي اعتبرها ظاهرة غير مألوفة في المجتمع المصري، الذي عاش دائما في إطار من السماحة الدينية وقدم نماذج رائعة للوحدة الوطنية، وحمل الحزب سياسات الحكومات المتعاقبة المسئولية المباشرة عن تصاعد روح التزمت الديني والتعصب لدي بعض المسلمين وبعض المسيحيين، مؤكدا أن الفتن الطائفية ما كان لها أن تنمو وتترعرع إلا في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي خلفتها سياسات الانفتاح الاقتصادي، التي أفقرت المواطنين، ودفعتهم لمواجهة بعضهم البعض كمسلمين ومسيحيين، بدلا من رص صفوفهم لمواجهة من يستغلونهم في الداخل والخارج.

ومنذ وقت مبكر من تأسيسه، أدرك حزب التجمع الحاجة الماسة لتجديد الخطاب الديني، لإبراز الجوهر الحقيقي للأديان وهو إسعاد البشر، وتحقيق العدل والمساواة فيما بينهم، وحين عدل برنامجه في عام ١٩٩٩، الذي صدر بعنوان «بناء مجتمع المشاركة الشعبية» أوضح البرنامج، أن هناك حاجة ضرورية لاستئناف مسيرة الإصلاح الديني التي عرفتها الثقافة العربية الإسلامية في أزهي عصورها. وأشار البرنامج أن التجمع يؤكد علي حق الناس في التدين الصحيح، انطلاقا من إيمانه بأن حرية العقيدة حق من الحقوق الأساسية للإنسان، ويرفض التمييز بين المصريين علي أساس الدين، ويتمسك في نفس الوقت بالمجتمع المدني والحكومة المدينة إطارا لسلطة المجتمع وحماية لحقوق الأقلية والأغلبية علي السواء، ودعا البرنامج إلي عدم إنفراد الحاكم بالسلطة والالتزام بإقامة العدل بين الناس وعدم التمييز بين المصريين مسلمين وأقباط، محذرا من اعتماد الحكومات المتعاقبة علي المؤسسة الدينية لتثبيت ركائز حكمها.

وعبر حزب التجمع عن اعتقاده، بأن الفهم الصحيح للدين يؤكد علي دور العلم ويعلي من شأن العقل، ويحث علي النشاط والاجتهاد الإنساني في تفسير النصوص الدينية، للتعامل الصحيح مع ما تأتي به الحياة من مستجدات، وللمواءمة بين الموروث والوافد وتطوير كل ما هو ايجابي في الثقافة العربية الإسلامية.

واعتبر حزب التجمع أن التطرف الديني هو أمر مناقض لسماحة الأديان وميلها إلي الوسطية والاعتدال، وندد في إعلامه وندواته ومؤتمراته بالإرهاب المتستر بالدين، وطالب في مواجهة تصاعد ظواهر التطرف الديني والعنف والإرهاب، بمعالجة الأسباب التي أدت إليها وبينها إنهاء القيود العرفية والقانونية المفروضة علي النشاط السياسي والتحركات الجماهيرية، وحماية حرية الاعتقاد وإطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وإصدار الصحف لكل التيارات والقوي السياسية والفكرية، وإتاحة الفرص المتساوية أمامها لمخاطبة الجماهير في وسائل الإعلام الأكثر انتشارا والتي تسيطر عليها الدولة، هذا فضلا عن البحث عن حلول جذرية لمشكلة البطالة بين الشباب وتنمية المناطق العشوائية. كما دعا التجمع كل القوي المستنيرة والعقلانية، وبخاصة العاملين في المجال الديني، إلي تناول عقلاني للقضايا المتعلقة بشئون الحياة ومصالح البشر ومواصلة جهود الإصلاح الديني من أجل تجديد الخطاب الديني.

وفي هذا السياق فتح حزب التجمع منابره وإعلامه في «الأهالي» و«كتاب الأهالي» ومجلة «اليسار» ومجلة «أدب ونقد» لمفكرين تجديديين في تأويل النص الديني كان من بينهم حسين أحمد أمين، ومحمد أحمد خلف الله، وسيد القمني وخليل عبد الكريم ونصر حامد أبو زيد وصلاح الجورشي وسعيد العشماوي وغيرهم، ممن قدموا قراءات مستنيرة للجوانب المشرقة للتراث الإسلامي، وفسروا مقاصد الشريعة الإسلامية، بما يخدم مصالح البشر ويدعو للتسامح وللعيش المشترك، وينبذ كل ألوان التعصب، ويدافع عن شعار الثورة الوطنية في عشرينيات القرن الماضي: الدين لله والوطن للجميع.

وقدم التجمع في أدبياته وخطابه السياسي وإعلامه، نقدا جذريا لأفكار الشيخ حسن البنا وجماعة الإخوان منذ تأسيسها عام ١٩٢٨، ولفقه التكفير، الذي التصق بمعظم تفسيرهم وتأويلهم للنص الديني، ولموقفهم من المرأة التي سعوا باسم الشريعة لقمعها وإخراجها من دوائر الحياة، ولموقفهم من الأقباط حين طالب أحد مرشديهم العامين بفرض الجزية عليهم، وتصدي لدعوتهم بإقامة دولة الخلافة الإسلامية مبينا خطر تلك الدعوة، التي تضرب قضية الوحدة الوطنية في مقتل، محملا الاستبداد السياسي والفساد الإداري والظلم الاجتماعي وسوء الحكم المسئولية الأولي عن صعود التيارات الإسلامية المتشددة، التي ساهمت بدور بارز في زيادة نزعات التطرف والتعصب الديني في المجتمع المصري. لهذا قاد التجمع منذ تأسيسه الدعوة التي لا يمل من تكرارها إلي فصل الدين عن الدولة وعن السياسة وليس عن المجتمع مبشرا بالتدين التقليدي، الذي يكتفي فيه بالعبادة وبالعلاقة بين الفرد وخالقه، ودافع عن حق المصريين جميعا في المساواة التامة أمام القانون ومؤسسات الدولة، وهو ما ينطوي علي دفاع عن دولة الحق والقانون والديمقراطية التي تولي عناية فائقة لحرية الاختلاف في الرأي والعقيدة وحماية حقوق الأقليات الدينية والعرقية والثقافية، ورفض منطق الوصاية علي الآخر المختلف.

استعراض لموقف التجمع من قضية التمييز الديني

في هذا الإطار يمكن رصد موقف حزب التجمع من قضية التمييز الديني علي النحو التالي:

- أولي التجمع قضية الوحدة الوطنية وحقوق المواطنة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اهتماما خاصا، سواء في حركته الجماهيرية أو في مطبوعاته ووثائقه الفكرية ومنابره الإعلامية.

- شكل الحزب منذ مؤتمره الأول في عام١٩٨١ لجنة للشئون الدينية، باسم لجنة الشئون الدينية والوحدة الوطنية شارك في أنشطتها بشكل دائم مفكرون من المسلمين والأقباط، وقدمت اللجنة جهدا ثقافيا ومعرفيا وفكريا واسعا، أمام المحاولات التي تضع تناقضا مفتعلا ما بين التدين والحداثة وبين التقدم والامتثال لقوانين وشروط العصر.

- قاد التجمع مع آخرين الدعوة إلي تشكيل لجنة الوحدة الوطنية وهي لجنة جبهوية، وشارك في كل الأعمال الاحتجاجية ضد ظاهرة العنف الديني.

- كما أن التجمع أحد المؤسسين لجمعية التنوير التي أنشئت عقب اغتيال د. فرج فوده.

- دافع التجمع ولا يزال عن حق الأقباط في تقلد المناصب العليا في الدولة، وحق المذاهب الدينية المختلفة في إقامة شعائرها الخاصة، وإصدار الوثائق الرسمية التي تشير إلي تلك المذاهب وتثبتها.

- ساهم نواب حزب التجمع في مجلس الشعب والشورى، في مساندة إصدار قانون جديد موحد لدور العبادة، ينهي الأوضاع القائمة، التي أدت إلي قيام فتن طائفية لمجرد ترميم كنيسة، كما طالبوا بإنهاء التمييز ضد المسيحيين في تولي المراكز القيادية العليا في الدولة وفي الالتحاق بالكليات المختلفة، وفي الترقية الوظيفية في كل المواقع وبشكل متساو طالما تؤهلهم قدراتهم وكفاءاتهم لذلك.

- قاد التجمع حملات ممتدة ضد خطب المتزمتين في المساجد ضد الأقباط وضد ثقافة الكاسيت الديني التي تروج للتطرف وتحفل بالتكفير لأصحاب الديانات غير الإسلامية، كما طالب بتنقية مناهج التعليم والثقافة والإعلام الرسمي من الخطاب الذي يزرع بذور التعصب الديني، كما دعا لوضع قوانين تجرم ازدراء الأديان.

- رفض حزب التجمع بقوة تحويل جماعة الإخوان المسلمين إلي المحاكمة العسكرية، واشترط للتنسيق معهما في القضايا العامة، أن تراجع الجماعة خطاب التكفير من تراثها الفكري، وأن تقبل بفكرة الدولة الوطنية المدنية، وأن تتقدم بإنشاء حزب علي هذا الأساس، يفتح أبوابه لكل المصريين من مختلف الأديان، ويلتزم بالقانون والدستور، لكن البرنامج الأخير الذي نشرته الجماعة جاء حافلا بتمييز واضح ضد النساء والأقباط، مما يجعل المعركة ضد أفك أسرهم مستمرة.

الخلاصة

يؤمن حزب التجمع، أن تحويل مصر إلي جمهورية برلمانية يشكل فيها الحكومة الحزب الفائز بانتخابات حرة نزيهة، وتفصل فيها بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلا عن رفع كل أشكال الوصاية علي استقلال العمل النقابي المهني والعمالي ومنظمات المجتمع المدني، ويجري الفصل بين الديني والسياسي، وتحترم حقوق المواطنة وفقا للمواثيق الدولية التي أقرتها، بالإضافة إلي اختيار سياسات تحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين، فإن من شأن ذلك أن يشكل مانعا أمام كل أشكال التمييز الديني والمذهبي والطبقي والجنسي في المجتمع.

اقتراحات:

- نجح تيار الإسلام السياسي في تلويث مصطلح «العلمانية» حيث ربطه قسرا بالإلحاد والكفر، وهو ما يحتاج إلي جهد ثقافي وفكري متواصل من قبل مؤسستكم، لأن الضمانة الأولي لنبذ التمييز الديني هي الدولة العلمانية الديمقراطية التي يفصل فيها فصلا تاما بين الدين والسياسة.

- تشكيل مرصد دائم لمتابعة كل أشكال التمييز الديني في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وتسليط الأضواء علي خطرها، ولفت نظر المسئولين إلي عدم تكرارها.

- إصدار مطبوعة غير دورية تروج لثقافة التسامح والعيش المشترك وتبرز أوجه التشابه والتلاقي والتلاقح بين الثقافات والحضارات والأديان.

رؤية اشتراكية للتمييز الديني: الأزمة وإمكانيات الحل

أ/ صلاح عدلي[63]

مقدمـة:

تعاني مصر والبلاد العربية ومعظم بلدان العالم من آفة التمييز بأشكاله وصوره المختلفة، والتمييز ليس مجرد آفة تصيب الأفراد فقط ؛ بل هي آفة تصيب المجتمعات والدول وتشعل الصراعات والحروب، ولعل خطورة هذه الآفة واتساع نطاق وجودها ونطاق تأثير مخاطرها وعمق هذه الآثار هو الذي دفع المنظمات الدولية والحقوقية لكي تفرد لها أبواباً في العهود والمواثيق الدولية، وأبواباً في برامج العمل الاجتماعي والسياسي والثقافي.

ولعل هذا المؤتمر الأول لمناهضة التمييز الديني يعبر في أحد أبعاده عن الإحساس بخطر هذا التمييز، وحيث نشعر معكم بالتحديات والمخاطر التي تواجه بلادنا نتيجة لعمليات الدفع بأوضاع التمييز والتمييز الديني بصفة خاصة نحو أعماق التكوين الاجتماعي والثقافي والسياسي، تأتي هذه المساهمة من جانبنا، لعلنا نساهم في التعرف على أبعاد هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية، والبحث عن مخرج من هذا النفق المظلم.

وسوف نقدم مساهمتنا في هذه الورقة عن طريق مناقشة ثلاث نقاط، حيث نتعرض في النقطة الأولى لمفهوم التمييز، ونتعرض في النقطة الثانية لواقع التمييز الديني في بلادنا والعوامل التي أدت إلى هذا المناخ الخطير الذي نعيشه الآن، ثم نتعرض في النقطة الثالثة للأزمة الاجتماعية والسياسية والثقافية الناتجة عن أوضاع التمييز بشكل عام والتمييز الديني بشكل خاص، واهم أسباب هذه الأزمة، من وجهة نظرنا، كمدخل لطرح تصورنا عن إمكانيات الحل لهذا الوضع الذي نراه معكم وضعاً خطيراً يضع مستقبل بلادنا في مفترق طرق.

---

[63] مدير مركز آفاق اشتراكية

أولاً : حول مفهوم التمييز

التمييز مفهوم يعبر عن حالة انعدام المساواة، أو انتقاصها أو السعي للانتقاص منها، وهو مفهوم ديناميكي لأنه لا يعبر عن مجرد حالة تمييز نشأت من مجهول ؛ بل عن حالة نشأ فيها الانتقاص من المساواة بفعل فاعل، سواء أكان هذا الفاعل فرداً أو جماعة أو مؤسسة أو نظاماً، فالتمييز مفهوم يتضمن القصدية في خلق أوضاع التمييز، أو تكريسها أو استخدامها لسلب الحقوق وصنع أوضاع اللامساواة والظلم.

وإذا كان الوعي بمناهضة التمييز وتشكيل المنظمات الحقوقية المناهضة للتمييز من الجهود المستخدمة، إلا أن التمييز قديم قدم التاريخ المكتوب.

لكن الصور التاريخية للتمييز أكثر تنوعاً من التمييز الطبقي، فقد نشأ التمييز على أساس عرقي، والتمييز على أساس عنصري، والتمييز على أساس اللون، أو الجنس، والتمييز على أساس الدين، وكل هذه الصور المتنوعة من التمييز في جوهر نشأتها أو غايات ممارساتها لا تخرج عن المصادر الأربعة لكل تمييز، ونقصد بهذه المصادر : التمييز على أساس اقتصادي، أو اجتماعي أو ثقافي أو سياسي، وفي كل الأحوال فنحن، كماركسيين، نرى في الجذور الاقتصادية والاجتماعية أساساً جوهرياً لكل صور التمييز، دون أن ننفي بذلك الأبعاد السياسية والثقافية للتمييز الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الثقافي.

التمييز الديني ليس مفهوماً محدثا، بل هو مفهوم قديم قدم نشأة التمييز على أسس طبقية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية، وليست صورته الوحيدة التمييز بين المسلمين والمسيحيين، فالتمييز الذي عبرت عنه الصراعات والحروب بين المسيحيين واليهود أمر معروف تاريخيا. فيما عرف بظاهرة العداء للسامية، وهي ظاهرة لا يمكن إنكارها تاريخياً بغض النظر عن المبالغة في حجمها أو الاختلاف في تحليل أسبابها أو استثمارها سياسياً من قبل دولة إسرائيل.

والتمييز بين فرق وكنائس المسيحيين في صورة إنكار متبادل بين الفرق أمر لا يمكن إنكاره، والتمييز بين الفرق وأصحاب المذاهب الإسلامية المتنوعة حدث ومازال يحدث، وحالة الإنكار والاتهامات بين جماهير السنة والشيعة تصل كثيراً إلى حدود الطعن في العقيدة في مجتمعنا المعاصر، لكنها في التاريخ لم تخل من الصراع الدموي وظواهر الصراع السياسي بين أبناء الدين الواحد على السلطة الزمنية.

كان هذا المدخل ضروريا لنتبين أننا لا نتحدث عن التمييز الديني كمجرد ظاهرة حديثة، أو أن الصورة الوحيدة للتمييز الديني هي ما نعيشه في مجتمعاتنا المصرية والعربية من ظواهر تمييز بين المسلمين والمسيحيين، ومعنى ذلك أيضا وفي الأساس أن التمييز الديني ليس مجرد مفهوم نظري، أو مفهوم مستورد ؛ بل مفهوم يعبر عما جرى وعما يجري في الواقع – التاريخي والمعاصر – من تمييز على أساس من الانتماء الديني، على أساس مما تؤمن به من عقيدة.

ثانياً : واقع التمييز الديني في مصر

والواقع المصري المعاصر شاهد على وجود تمييز ديني يعبر عن نفسه في صورة احتكاكات وصراعات طائفية خلقت جملة من الحرائق والمعارك ومظاهرات ومظاهر التعصب ومنع ممارسة الشعائر والحبس والقتل على الرغم من عمليات الصلح بين رجال الدين من الفريقين.

والواقع المصري يتم التعامل فيه – على الرغم من الإنكار – على أساس طائفي، بدرجات متفاوتة، أي على أساس من التمييز وليس على أساس من المساواة بين مواطنين في وطن واحد، فالمسيحيون في مصر يتم تذكيرهم كل لحظة بأنهم أقلية، ويترتب على هذه النظرة الطائفية أوضاع دستورية وسياسية وثقافية، فالمادة الثانية من الدستور تجعل منه دستوراً لدولة دينية، وتجعل الأقباط مواطنين من الدرجة الثانية على الرغم من كل المواد التي تتحدث عن المواطنة.

أسباب استشراء ظواهر الاحتقان الطائفي والتمييز الديني

هذا الواقع الذي نعيشه الآن لم ينشأ فجأة وإنما هو نتيجة تـراكم ممارسات ممتدة منذ فترة طويلة بدأت من عهد السادات واستمرت وتصاعدت في عهد مبارك.. وعلى الرغم من أنه كانت هناك مظاهر للتمييز الديني أيضاً قبل ٥٢ ومن فترة عبد الناصر، إلاّ أن الأمر لم يأخذ شكل الظاهرة ولم يتحول إلى نهج ثابت وخطير إلاّ منذ بداية عهد السادات وكانت البداية عـام ١٩٧١ في أحداث «الخانكة» الطائفية والتي لم يتوقف عندها النظام بل وتعمد عدم الأخذ بالاقتراحات والإجراءات الواردة "في تقرير العطيفي" رئيس لجنة تقص الحقائق التي شكلها مجلس الشعب عقب الأحداث وكانت تحتوي على تحليل عميق وإجراءات إيجابية.

وساهم النظام الحاكم بعد ذلك فعلياً ومن خلال ممارساته وتوجهاته وتحالفاته الجديدة في تكريس ممارسات التمييز الديني والمناخ الطائفي المتعصب الذي نعاني منه الآن والذي كان نتيجة لعدد من العوامل لعل أهمها:

١ــ تحالف السادات مع الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الرجعية في المنطقة وعلى رأسها السعودية لخدمة أهداف أمريكا وإسرائيل في معاداة الشيوعية والاتحاد السوفيتي وحركة التحرر الوطني. ومن المعروف أن أحد أهم أسلحة هذا التحالف كان تشجيع الأصوليات الدينية وقوى الإسلام السياسي ودعمه بإمكانيات ضخمة على كل المستويات وحصار القوى اليسارية والديمقراطية من خلال ترسانة القوانين المقيدة للحريات وحملات القمع البوليسي وتزوير الانتخابات ومصادرة الحريات وتكريس مظاهر الدولة البوليسية وفرض وصايتها على كل مؤسسات المجتمع المدني..وبرز هذا التوجه بوضوح في دعم السادات المباشر للإخوان المسلمين ومساهمته في تأسيس الجماعات الإسلامية في الجامعات المصرية بهدف ضرب قوى اليسار الشيوعي والناصري وفتح النظام كل المجالات أمامهم مما كان له دور كبير في نشر الفكر المتطرف الذي ساهم في إذكاء التمييز الديني والنظر للمسيحيين باعتبارهم ذميين يتوجب عليهم دفع الجزية، بل وتكفيرهم من الجماعات الجهادية واستحلال أموالهم واستهدافهم في عمليات القتل والإرهاب التي انتشرت بعد ذلك، وبخاصة في مدن الصعيد، وساهم هذا كله في انتشار هذا التيار وزيادة

نفوذه في المجتمع والمنطقة وبروزه كقوة سياسية على حساب دور القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية، وكان لهذا أثره الواضح على غياب السياسة وانسحاب المواطنين وتحصنهم بهويتهم الدينية واستشراء المناخ الغيبي اللاعقلاني في المجتمع كله.

٢ــ تكريس مظاهر الدولة الدينية الذي تجلى في خطب وأحاديث السادات على أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة وتعديل الدستور عام ٧٩ بالنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بدلاً من كونها مجرد مصدر من مصادر التشريع كما كان ينص دستور ١٩٧١ وكذلك تمثل في محاولته التي لم يكتب لها النجاح في تشكيل لجنة لتنقية القوانين المدنية الوضعية واستبدالها بقوانين تطبق الشريعة الإسلامية وتطبيق الحدود، مثلما فعل بعد ذلك النميري. لقد كان السادات بهذا كله يدق المسامير في نعش الدولة المدنية التي ناضل الشعب المصري منذ بداية عهد النهضة الحديثة إلى بنائها.

٣ــ تبني الأزهر بشكل عملي وغير معلن – وفي إطار محاولة النظام لإرضاء السعودية- الكثير من مبادئ المذهب الوهابي السلفي وهو مذهب جامد ومتعصب واستعلائي ينكر وجود الآخر بل ويعادي حتى المذاهب الأخرى في الإسلام ويذهب دعاته إلى تكفير معتنقي الأديان والعقائد الأخرى. إلى جانب تشدده المتعلق بكافة مظاهر الحياة والمنكر لكل الحقائق العلمية.

٤ــ بروز مظاهر صارخة من التمييز الديني وانتشار الدعاة المتطرفين وشرائط الكاسيت التى تحرض على التعصب والاستعلاء الطائفى ، وتطبيق مناهج التعليم التي تكرس التمييز عن طريق التركيز على التاريخ الإسلامي واستبعاد المراحل الحضارية الفرعونية والقبطية التى تمثل حقب هامة فى تاريخ الشعب المصري.

٥ــ هجرة المصريين الواسعة إلى بلاد النفط في السبعينات والثمانينات حيث عادوا إلى الانخراط في المجتمع المصري محملين بعادات وقيم ثقافية تكرس التعصب والفكر الغيبي والخرافة والتي تختلف تماماً مع قيم التسامح الديني المعروفة تاريخياً عن الشعب المصري.

٦ـ غياب المشروع الوطني والتحرري والتنموي منذ عهد السادات وحتى الآن حيث أن هذا المشروع هو الأساس التحتي لأي بنية ثقافية وقانونية وسياسية مستنيرة وعقلانية وديمقراطية.

لقد امتد تأثير معظم هذه العوامل إلى عهد مبارك، بل وأصبح الوضع أكثر تردياً وخطورة. وزاد على ذلك ممارسات الجماعات الإرهابية في مصر والعالم وبدعوتها للحرب على الصليبيين، واليهود وصعود تيار اليمين المحافظ في أمريكا وعملياته الإرهابية الملوثة بدماء المدنيين الأبرياء بقيادة بوش وتبنيه لأيديولوجية صراع الحضارات العنصرية وحديثه عن الحروب الصليبية واحتلاله للعراق واستخدامه شعار الحرب على الإرهاب بعد ١١ سبتمبر كمبرر لتغطية المطامع الأمريكية في النفط والهيمنة على العالم وتكريس إسرائيل دولة مهيمنة على المنطقة.

كل هذا أدى إلى حالة الهوس الديني المشتعلة الآن في المنطقة وأدى كذلك إلى ضبابية الرؤية واختلال المعايير واستبدال جوهر وطبيعة الصراع في المنطقة من صراع وطني وتحرري يعادي الاستعمار والصهيونية إلى صراع ديني طائفي يعادي الصليبيين واليهود. وهذه التغذية المتبادلة بين اليمين المحافظ في الغرب والتيار الأصولي الإسلامي تستفيد منها أيضاً أنظمة الحكم ولا يدفع ثمنها إلا الشعوب والقوى الديمقراطية والعلمانية والتقدمية والأقليات الدينية والعرقية.

ثالثاً : تضافر الجهود من أجل مناهضة التمييز الديني

إن أوضاع التمييز في بلادنا متنوعة ومتعددة. والخطير في الأمر أن الصور المختلفة من التمييز تتشابك مع التمييز الديني، فالتمييز الاجتماعي ضد النساء ينسبه البعض للدين، ويمارسه البعض باسم الدين أو باعتباره ديناً، والتمييز السياسي/ الطائفي ضد الأقباط يدعو له البعض باسم الدين، ويمارسه البعض كدين، بالضبط كما تسود عادات العنف ضد الإناث كالختان باسم الدين، أو تمارسه الأمهات ضد بناتهن باعتباره من أوامر الدين.

لكن خطورة المأزق النابع من سيادة أيديولوجية التمييز والتمييز الديني ليست في حدة التمييز ضد النساء أو التمييز ضد الأقباط باسم الدين فقط، ولا الخطورة كما يتصور البعض – عن حق – في التدحرج السريع للبلاد إلى هوة الطائفية واشتعال الصراعات الطائفية فقط، وهي هوة من نار ؛ بل لأن سيادة مناخ التمييز الديني وثقافته تعبير عن ثقافة عامة هي ثقافة الدولة الدينية، فالتمييز الديني الذي تتصاعد وتيرته منذ عقود في مصر إنما هو تعبير عن تنامي بنية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية بديلة، هي البنية الأساسية لإقامة الدولة الدينية في مصر.

والخطورة أن هذه البنية الجديدة تتغذى على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية،فى مصر وفي غيرها من المجتمعات الإسلامية، وتتخذ من ممارسات التمييز الاجتماعي والثقافي ضد النساء والمخالفين الدينيين، ومن المناخ الثقافي الذي تولده تلك الممارسات مؤشرات قياس على تغيير الذهنية العامة، ومؤشرات قياس على مدى القبول العام لمشروع الدولة الدينية.

من هنا فإن المأزق ليس في حجم وجود التمييز الديني فقط، بل في مدى تغلغله كثقافة سائدة في المجتمع، في مدى قبول الفئات الاجتماعية لوجود هذا التمييز وتبريره، ولكي نقيس حجم هذا المأزق علينا أن نرصد المساحة التي تراجعت فيها مقومات الدولة المدنية والمساحات التي تقدمت فيها مقومات الدولة الدينية، ولعل أهم هذه المؤشرات هنا هي المساحة التي تتصارع فيها قوتان أساسيتان، هما قوة القانون وقوة الفتوى الدينية، فهما دلالتان على طبيعة الصراع بين الدولة المدنية كدولة قانون والدولة الدينية كدولة فقهاء ورجال دين وكهنة وفتاوى دينية.

وإذا كانت هذه هي أسباب وأعراض هذه الأزمة فإن البحث عن حل لها يتمثل في ضرورة تضافر الجهود من أجل مواجهة الأسباب والعوامل التي أدت إليها، أول هذه الجهود هو وضع خطة عاجلة بتوصيات ملموسة يمكن أن يتبناها هذا المؤتمر ويتم السعي إلى أن تكون محل اتفاق واسع بين القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقيام بحملة إعلامية واسعة. وهناك أدوار متميزة ولكن متكاملة لكل من الدولة والمؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني، ففيما يتعلق بالدولة فإنه يجب ممارسة الضغط عليها والتأكيد

على ضرورة التزامها بتطبيق مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي صدقت عليها، وتعديل الدستور لكي يصبح دستوراً لدولة مدنية علمانية تقوم على مبدأ المواطنة ورفض التمييز بين المواطنين بأي صورة من الصور وتنقية القوانين من أي مظهر من مظاهر التمييز، وحذف خانة الديانة من البطاقة الشخصية ومواجهة الأحداث الطائفية المتكررة بحسم والتحقيق فيها دون تحيز وبشفافية، وضرورة معاقبة مشعلي الحرائق والمحرضين عليها من أي طرف من الأطراف، بالإضافة إلى ما سبق إيراده.

وبالنسبة للمؤسسات الدينية المسيحية والإسلامية فلابد من التأكيد على ضرورة احترامها لمبدأ "حرية الفكر والاعتقاد" المنصوص عليه في الدستور واحترام القانون المدني وتبنيها لفكر ديني مستنير يحترم عقائد الآخرين ويحترم العقل ولا يساهم في نشر التعصب والخرافة، وعليها أن تحترم مبدأ المواطنة والدولة المدنية والقانون الوضعي المدني وعدم فرض الوصاية على البحث العلمي والأعمال الأدبية والفنية والابتعاد عن العمل المباشر في السياسة، سواء لتبرير سياسات الحكام أو لتوجيه المواطنين في مجال العمل السياسي.

وعلى الأحزاب والمجتمع المدني والنخبة الثقافية أن يساهموا في تأكيد قيم الاستنارة والسماحة ورفض سيل الفتاوى التي تكرس التعصب، وتذكي نار التطرف التي نكتوي بها وتهدد بناء الدولة المدنية في مصر.

وفي الحقيقة لا يمكن تحقيق النجاح في رفض التمييز والتمييز الديني خاصة، بعيداً عن معالجة جذور هذا التمييز المتمثلة في زيادة مساحات الفقر وزيادة حدته إلى جانب البطالة وضعف الأجور وزيادة حدة الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي، وبصفة خاصة، زيادة حدة الفوارق الطبقية وما تولده من أوضاع الفقر والجهل والمرض.

إن السعي لتغيير الذهنية الفكرية والثقافية لتكون مناهضة للتمييز والتمييز الديني أمر هام جداً، والعمل من أجل زيادة مساحة التفكير العقلي والعلمي أمر ضروري جداً كذلك، ولكن مثل هذه الجهود على الجبهة الثقافية يمكن أن تنسفها أوضاع التدهور الحاد في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأوضاع التمييز الاقتصادي والاجتماعي، وغياب العدالة الاجتماعية، وانتشار مساحات

وأحزمة الفقر والبطالة في الريف والمدينة، ومساحات الفساد والإفساد، وأوضاع الاستبداد الثقافي والسياسي.

خاتمة:

إن المخرج في رأينا يتعدى حدود مناهضة أوضاع التمييز الديني، إلى ضرورة معالجة جذور هذا التمييز أيضاً، وفي القلب منه التمييز الاقتصادي والاجتماعي، ومدخلنا إلى معالجة جذور التمييز هو المدخل السياسي. بما يعني تحقيق الديمقراطية، والتأكيد على أهمية حقوق المواطنة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية.

إن هدفنا الاستراتيجي في هذا المجال هو مواجهة خطر إقامة الدولة الدينية، التي تجعل من التمييز الديني منهاجاً شاملاً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في المجتمع المصري.

والبديل الذي نطرحه هو دولة مدنية علمانية تحقق مجتمع الحرية والعدالة والمساواة.

رؤية حزب الجبهة الديمقراطية للتمييز الديني في مصر

د. أسامة الغزالي حرب[64]

تقديم

أود في البداية أن أوضح ما يلي:

أولا: فيما يتعلق بما حدث بالأمس في نقابة الصحفيين[65] أود أن أؤكد على تصميمنا على أن تكون نقابة الصحفيين منبرا لحرية الرأي والتعبير في مصر لكل مواطن مصري طالما يحترم الدستور والقانون، وقد كانت نقابة الصحفيين – ويجب أن تظل – قلعة للدفاع عن حرية الرأي في مصر.

ثانيا: أتقدم بالتحية لجماعة "مصريون ضد التمييز الديني" التي أعتقد أنها مع غيرها من منظمات المجتمع المدني المصري التي تعبر بتلقائية وحرية عن إرادة المصريين ضد التمييز ونحو المواطنة، هي علامة مشرفة في تاريخ مصر السياسي المعاصر، وكل ما أطلبه من هذه الجماعة العظيمة الوليدة والقوية أن تنشر فروعا لها في المحافظات بحيث لا يقتصر عملها لمناهضة التمييز الديني على العاصمة، فيجب أن يكون هناك عمل ميداني يغطي كل محافظات مصر من الإسكندرية وحتى أسوان.

وأنا في الواقع استرشد بما تم في حزب الجبهة الديمقراطية في انتخاباتنا التي أجريناها يوم ٢٨ مارس ٢٠٠٨، وإنني أفخر بأن أعضاء حزبنا في قنا وأسوان والمنيا والبحيرة ودمياط والمنصورة والمحلة انتخبوا سيدة مسيحية أمينا عاما لحزب الجبهة الديمقراطية وكان هذا برهانا حقيقيا على مناصرة المواطن المصري العادي وليس فقط النخبة لهذا المبدأ.

---

64 رئيس حزب الجبهة الديمقراطية، ورئيس تحرير مجلة السياسة الدولية

65 الإشارة إلى قيام مجموعة غوغائية متعصبة بإغلاق نقابة الصحفيين بالمخالفة للعقد المبرم مع النقابة وهو ما أدى إلى انتقال المؤتمر إلى حزب التجمع تلبية لدعوة كريمة منه، وفيما بعد قرر مجلس النقابة تحويل هؤلاء الصحفيين إلى مجلس تأديب.

ثالثا: إنني أوقن أن احترام حرية الرأي والعقيدة إنما هو مفهوم يقع في صميم الدين الإسلامي بمفهومه النقي الأصيل وأن المسلم الحقيقي هو ذلك الذي يحترم حقوق الآخرين وحرياتهم الدينية.

وأتذكر واقعة لا أنساها في طفولتي حين أصر والدي – وكان رجلا أزهريا يعمل أستاذا للغة العربية – على أن يصحبني معه لزيارة الأستاذ سلامة موسى في منزله بالفجالة، وأرجو أن تتمعنوا في مغزاها .. أستاذ أزهري يأخذ ابنه الصغير ليعرفه على سلامة موسى الكاتب المسيحي المتحرر الليبرالي الاشتراكي في ذلك الوقت ويقول له "هذا رجل عظيم أحب أن تتعرف عليه"، هذه هي روح مصر الحقيقية ضد التمييز، وما يحدث الآن من بعض الاتجاهات التي تنسب نفسها خطأ للإسلام هو تشويه للإسلام قبل كل شيء آخر.

أسباب التمييز الديني

بإيجاز شديد أعتقد أن ما نشاهده من مظاهر سلبية دخيلة على المجتمع المصري يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

- **السبب الأول:** في يقيني وبشكل لا لبس فيه هو تراث الدولة السلطوية اللا ديمقراطية، فالتمييز الديني والتعصب الديني لا ينمو إلا في مناخ الاستبداد وانعدام الديمقراطية، وحينما عرفت مصر خلال الفترة ١٩٢٢-١٩٥٢ نظاما سياسيا ديمقراطيا ليبراليا عرفت في نفس اللحظة درجة عالية – لا يمكن إنكارها – من التسامح الديني. هذه حقيقة أساسية يجب أن نتذكرها ونشدد عليها أن الاستبداد وانعدام الديمقراطية هو البيئة الخصبة التي تنمو فيها كل أشكال التعصب والتمييز.

- **السبب الثاني:** في تفسير هذه الظاهرة المقيتة التي أخذت تنتشر في مصر هو للأسف الذي حدث بعد الطفرة البترولية في منتصف السبعينيات وهجرة مئات الآلاف من المصريين للعمل في بلاد الخليج

العربي وعودتهم للأسف بمفاهيم تقليدية ومتخلفة للدين لا علاقة لها بالإسلام الأصيل والمتسامح الذي عرفته مصر في تاريخها الطويل.

- **السبب الثالث:** الذي يفسر هذه الظاهرة هو التأثير الدولي، ويجب أن نتذكر أن الأمريكيين والأوروبيين الذين يتحدثون الآن ضد التمييز وعن المساواة وعن الديمقراطية لم يكونوا كذلك أبدا في السابق، وللأسف فإن الولايات المتحدة وأوروبا الغربية دعمتا في هذه المنطقة في الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وأواخر الثمانينيات النظم اللا ديمقراطية، ودعمتا الاتجاهات المتعصبة، كما دعمتا أيضا اتجاهات التطرف الديني وذلك لخدمة مصالحهم الخاصة في مواجهة العدو الشيوعي.

أضيف لكل هذه الأسباب مؤخرا انسحاب الدولة المصرية من أداء دورها التنويري إزاء المواطن المصري، والدولة المصرية مشغولة الآن - للأسف - بإحكام قبضتها الأمنية على الوطن والمواطنين تاركة المجتمع والثقافة لقوى عديدة أخذت الآن تنحط بثقافة وأفكار المواطن المصري العادي.

نحن الآن في مصر في سنة ٢٠٠٨ في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وبدلا من أن ننشغل بالتقدم أو بالإنتاج أو بالازدهار الاقتصادي ننشغل الآن للأسف بمعارك داخلية فيما بيننا وهذا هو أسوأ ما في هذه الظاهرة.

موقف حزب الجبهة الديمقراطية

في إطار هذا الموقف العام أود أن أذكر موقف حزب الجبهة الديمقراطية الذي شرفت برئاسته مؤخرا، فقد قامت الجمعية العمومية لهذا الحزب الجديد يوم ٢٨ مارس ٢٠٠٨ بانتخاب هيكله السياسي الأول لمدة ثلاث سنوات قادمة.

وربما يكون هذا الحزب الوليد هو الحزب الوحيد في مصر الذي يقوم على ثلاث مبادئ أساسية هي الليبرالية، والدولة المدنية، والمواطنة، والتي سأفصلها أدناه.

- **الليبرالية**: وهو المبدأ الذي يدعم حق الفرد في أن يعتنق ما يشاء من أفكار ومعتقدات ولا يسمح بأي تدخل ينتهك حرية الفرد، والليبرالية وإن كانت لفظا غير شائع في مصر إلا أن التراث الليبرالي في مصر تراث قديم ومرتبط بالنهضة المصرية الحديثة منذ أيام محمد علي وحتى الآن، ويجب علينا إحياءه وتثبيته وتجديد مفاهيمه.

- **الدولة المدنية**: وهو المبدأ الذي يؤكد على طبيعة الدولة باعتبارها حقيقة سياسية تجسد انتماء كل أبناء هذا الوطن إلى هذا الكيان السياسي قبل أي تعريف آخر عنصري أو طبقي أو اجتماعي أو ديني.

- **المواطنة**: ويعد هذا المبدأ في مقدمة مبادئ حزب الجبهة الديمقراطية، فالحقيقة الأساسية التي يحرص عليها الحزب هي أن "كلنا مواطنون سواء أمام القانون".

وأعتقد في الحقيقة أن مصر الآن في هذه المرحلة من تطورها السياسي والاجتماعي والثقافي هي أحوج ما تكون إلى الدعوة الديمقراطية الليبرالية، نعم هناك قوى اشتراكية تدعم حقوق الإنسان وتدعم العدالة الاجتماعية، وهناك قوى ناصرية وقومية تدعم الهوية العربية لمصر، ولكننا نحتاج أيضا لدعم وتقوية الفكر الديمقراطي الليبرالي في مصر.

وأخيرا فإنني أعتقد أن هذا الجهد الذي تقومون به - والذي أعاهدكم على أن يستمر حزب الجبهة الديمقراطية في دعمه وتقويته وتغطيته - هو الجهد الأهم الآن في هذه اللحظة للحفاظ على تماسك مصر، لأنه إذا ضُرِبَت مصر في مقتل - لا قدر الله - فسوف تُضرَب من هذه الزاوية، زاوية التفرقة بين أبنائها على أساس الدين، أي التفرقة بين مسلميها ومسيحييها.

ولكن مصر العظيمة التي سبقت كل الأديان والتي احتضنت كل الأديان تستحق منا جميعا هذه العودة لروحها الأصيلة .. روح عدم التمييز والمواطنة.

رؤية حزب الغد لمشكلة التمييز الديني

أ/ إيهاب الخولي[٦٦]

١- مقدمة

في البداية أود أن اشكر حزب التجمع على استضافته لهذا المؤتمر، وفي الحقيقة فإن انتقال هذا المؤتمر من نقابة الصحفيين كما كان مقررا إلى حزب التجمع يؤكد حقيقتين:

الحقيقة الأولى: هي تنامي مظاهر التمييز الديني في مصر، فنقابة الصحفيين قادت في السنوات الأخيرة كثير من المعارك، وكلنا توجهنا إليها وكل المصريين ودعاه الحرية توجه إليها في كثير من المعارك لذلك أنا استغرب ما حدث بالأمس في نقابة الصحفيين.

الحقيقة الثانية: هو موقف حزب التجمع المبدئي، فحزب التجمع وأعضائه، أصدقاء لنا وأصحاب رؤية مشتركة بالنسبة لقضية التنوير، ونحن في حزب الغد نعتقد أن قضية التنوير من القضايا التي لها أولوية.

٢- حزب الغد كامتداد لليبرالية المصرية

تنطلق رؤية حزب الغد لقضية التمييز الديني من منطلق الإيمان بالهوية المصرية باعتبارها الأساس، ومن ثم فنحن نرفض وننبذ كل ما هو قومي، ونرفض وننبذ كل ما يدعو لمرجعية دينية – مهما كانت تلك المرجعية – لذلك فهذه المسألة محسومة بالنسبة لنا، إننا دعاه هوية مصرية والهوية المصرية تعنى إننا نؤمن بالإنسان المصري ولا يجوز التفرقة بين مواطن مصري ومواطن مصري آخر. وتمتد رؤيتنا هذه لجميع القضايا بما في ذلك

[66] نائب رئيس حزب الغد

قضايا الأمن القومي والسيادة الوطنية حيث ننطلق من الإيمان بمصرية الفرد ومصرية الوطن.

حزب الغد ينتمي للتيار الليبرالي الذي نزعم انه أقدم التيارات السياسية في مصر، ولعل أهم ما يميز التيار الليبرالي منذ بدأت إرهاصاته الأولى في عام ١٨٣٠ من خلال المعلم الأول الشيخ رفاعة الطهطاوي هو إيمانه بسيادة الدولة، وسيادة القانون، أي دولة المؤسسات ودولة القانون التي لا تقوم على أي أساس من أسس التفرقة.

بالنسبة لبعض مظاهر التمييز الديني في الوطن كالتمييز في التعليم فإننا نتمنى أن نتحد جميعا كمصريين في المطالبة بالعودة إلى مناهج تدريس حقيقية يدرس فيها الطلاب على سبيل المثال التاريخ القبطي باعتباره تاريخ جزء من تاريخ الأمة المصرية، وحينما نستخدم لفظ الأمة نعتقد إننا امة ذات تميز لأننا أصحاب عادات وتقاليد وثقافة مشتركة واضحة، ومن ثم لنا كل مقومات الأمة فلسنا قطاع من الناس أو قطيع من الناس يحيا على ارض في نطاق جغرافي، وقد تأثرنا بكل المراحل التاريخية التي مررنا بها لذلك نفتخر نحن المصريين جميعا بعصر الشهداء- على سبيل المثال - ولا تستطيع فئة مصرية أي كان انتمائها العقيدي أن تدعى أن عصر الشهداء ملك لها وحدها فهذا العصر ملك لنا جميعا كمصريين .

٣- الديمقراطية الحقيقية أداة مناهضة التمييز

الأمر الآخر الذي نؤمن به - وهو مرتبط أيضا بقضية التمييز وعدم التفرقة بين المواطنين - هو أن الإرادة العليا والشرعية الحقيقية لهذه الأمة هي أن تكون الأمة المصرية مصدر للسلطات، وقد فتح دستور ١٩٢٣ - وهو احد إرهاصات المرحلة الليبرالية المصرية - المجال لعدم التفرقة بين المواطنين، ووجدنا أن الأقباط في ذلك الوقت رفضوا المحاصصة الطائفية (الكوتة)، ونتيجة لهذا الدستور وجدنا المصريين جميعا تقدموا باعتبارهم جزء من الأمة المصرية والمجتمع المصري، وشاركوا في الحياة السياسية والنضال في مواجهة الاستعمار باعتبارهم مصريين بغض النظر عن ديانتهم أو عقيدتهم، ووجدنا على سبيل المثال ويصا واصف الذي كان يرأس البرلمان المصري باعتباره مصري باعتباره رجل وطني، وجدنا نموذج آخر هو مكرم عبيد فتى أحلام

الشعب المصري في ذلك الوقت الذي كان يدعو – ونحن ندعو معه الآن في حزب الغد – إلى أن نكون مصريون العقيدة بغض النظر عن الديانة، كما وجدنا نماذج وطنية: أمثال سينوت حنا وآخرين.

بالإضافة إلى المجال السياسي فقد كان هناك خط موازى وهو الخط الثقافي، ووجدنا حرية التفكير التي كانت موجودة في ذلك الوقت نتيجة المرحلة الليبرالية العظيمة، كان هناك حرية تفكير فلم نستغرب في تلك الفترة من أوائل القرن الماضي أن نجد شخص كإسماعيل مظهر يصدر كتاب عنوانه "لماذا أنا ملحد" وسمح بهذا الكتاب، كما وجدنا لخالد محمد خالد كتابه "من هنا نبدأ"

كما سطر القضاء المصري العظيم في ذلك الوقت أفضل أحكامه حول حرية الفكر والتفكير، وعندما نتحدث عن حرية الفكر نتحدث بالمعنى الواسع، ولا نقف في خندق ديني أو عقائدي، نتحدث بحرية الفكر لصالح الوطن، ونعتقد نحن في حزب الغد أن الأساس والبداية الحقيقية هي دولة سيادة القانون لهذا فإننا نرفض مفاهيم الخلافة، ومفاهيم القومية العربية، ونطرح مشروع محدد وهو مشروع الهوية المصرية لصالح مصر، والمنطلق الحقيقي لنا هو الإنسان المصري .

هناك بعض مظاهر للتمييز الديني لهذا يجب أن نساعد وندعو ونناشد المنظمات المدنية ونناشد المجتمع المدني، نناشد النقابات ونناشد الأحزاب، أن نعمل جميعا خلال الفترة القادمة لان مصر في خطر حقيقي أن تسقط بين أنياب الدولة الدينية، خاصة في ظل مجتمع وثقافة تذهب إلى الدولة الدينية وإذا حدث هذا فسوف تطمس هويتنا، وعندما تكون المرجعية مرجعية وطنية فهذا هو الصحيح، فمن غير المنطقي مثلا أن يكون للمؤسسة العسكرية مرجعية دينية إنما يجب أن يكون لها مرجعية مدنية وطنية مصرية، ومن غير المنطقي أن تكون للأحزاب السياسية المصرية أو النقابات مرجعية دينية، ولكن يجب أن تكون مرجعيتها مصرية وطنية.

٤- طريقنا لمناهضة التمييز الديني

هناك حاجة لتشجيع فئات المجتمع على المشاركة على قدم المساواة، ونحن نرفض فكرة أن يقال أقلية أو يقال عنصري الأمة، وحتى حينما دعا الرئيس

مبارك لتعديل الدستور بإلغاء فكرة تحالف قوى الشعب كي نؤكد على فكـرة المواطنة، فقد كان موقفنا في حزب الغد توضيح التناقض في هذه التعديلات حيث لا زالت فكرة تحالف قوى الشعب موجودة في ديباجة الدستور معلنة أن هذه هي فلسفته ومقدمته، ويرى بعض الفقهاء في فرنسا أن ديباجة الدستور تعلوا على الدستور نفسه.

المهم هو تشجيع أبناء الأمة المصرية بغض النظر عن ديانتهم أيـا كانـت ديانتهم، ويجب أن نتعامل مع المواطن المصـري باعتبـاره مصـري وان العطاء يجب أن يكون لهذا الوطن، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الأقباط على الاندماج في الحياة السياسية، وتشجيع العمل السياسـي داخـل الجامعـات، وتشجيع توحيد حصة التربية الدينية ومناهج التاريخ، ونهضة مصر لا بد أن تبدأ من ثلاث محاور هي:

- **التعليم**: ولعلنا نذكر حينما كان الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف خلال الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢ فقد رصد ٢٦ مليون جنية للتعليم لإيمانه بأهميته والمعارك الفكرية في بداية المرحلة الليبرالية هي التي مهدت لهذا فقد رأينا كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق، ورأينا كتاب "الشعر الجاهلي" للدكتور طه حسين نفسه، وكتب كثيرة كانت منارة، وكانت بداية طريق التعليم، والتعليم الآن محتاج لأن نعيد النظر في مناهج التاريخ، ويجب أن يدرس التاريخ المصري كله لانه توجد هجمة وهابية شرسة خلال فترة الـ ٢٠ أو الـ ٣٠ سنة الماضية أثرت في ثقافة الإنسان المصري، وإعتقد أن يجب أن نواجه هذا بالتعليم من أجل إنقاذ الأجيال القادمة.

- **سيادة القانون**: يجب أن نؤمن جميعا بأن القوانين المصرية يجب أن تكون قوانين مدنية، ويجب أن يسري القانون المدني علـى الجميـع على كل مصري بغض النظر عن عقيدته حتـى ولـو كـان هـذا الشخص لا ديني على سبيل المثال

- **العمل المشترك**: لا بد من عمل مبادرات مشتركة ما بين الأحزاب المصرية لاحتواء أي تطورات طائفيه، وهذا هو ما دعينا له في بيان صدر عن الحزب حينما حدثت تطورات طائفية في منتصف العـام

الماضي، وملفات الوحدة الوطنية في اغلبها هـــي ملفـــات سياســـية ويجب أن تعالج من منطلق سياسي مرتبط بثقافة وتعليم وإعلام

في النهاية أحيي هذا المؤتمر الذي أرجو أن نخرج منه بالاتفاق على مســـألة هامة هي مسألة التنوير، وأنا أدعوا حزب الجبهـــة الديمقراطيـــة، وحـــزب التجمع، والأحزاب الأخرى لأن نتبنى جميعا رؤية مشتركة في نبذ التمييـــز بكافة أشكاله – بما فيها التمييز الديني – وليكن عملنا المشترك خلال العشر سنوات القادمة هو محور التنوير .

رؤية نقدية لموقف الأحزاب والقوى السياسية من التمييز الديني

أ/ ممدوح رمزي[٦٧]

١- مقدمة

في البداية أشكر السيد رئيس الجلسة على إتاحة الفرصة لي للحديث[٦٨]، ولن تكون كلمتي طويلة إنما الكلام سيكون عن موقف الأحزاب والقوى السياسية من التمييز الديني، وبصراحة فعلى المستوى العام لا توجد أحزاب ولا قوى سياسية بالمعنى المتعارف عليه، ولكن يمكن تقسيمها بالمصطلحات اللبنانية إلى موالاة ومعارضة، وهو ما يختلف عن الأحزاب السياسية التي نشأت في مصر مع بداية القرن العشرين وكانت أحزاب قوية كالوفد والأحرار الدستورين والحزب الوطني القديم ... الخ.

ربما كان هذا لوجود مشروع قومي هو الاستقلال عن بريطانيا، كان هذا هو الحافظ وهو الدافع. فتكاتف المصريون جميعا دون النظر إلى الدين، وخاصة في الأحزاب السياسية بدليل أن المسيحيين كانوا ينزلوا في أماكن ليس بها أقباط على الإطلاق وكانوا ينجحون باكتساح، لان الفرد كان ينتخب الحزب ولا يعينه الشخص، ولهذا كانت القومية في ذلك الوقت ترتفع عن العقيدة لكل المصريين وروي الاستقلال بدماء المصريون جميعا مسلمين وأقباط.

٢- نظام يوليو ١٩٥٢ والتمييز الديني

اختلف الحال بعد ثورة العسكر أو انقلاب يوليو ١٩٥٢ الذي قوض الحياة السياسية في مصر وعطل الدستور وحل والأحزاب، وحلت الديكتاتورية

---

67 محامي وناشط قبطي و نائب رئيس الحزب الدستوري

68 لم يتضمن البرنامج الأصلي مشاركة من الحزب الدستوري، ونظرا لاعتذار السيد رئيس حزب الوفد عن الحضور فقد أصبح هناك وقت متاح لهذه المداخلة.

وحكم الفرد محل الحزبية والديمقراطية، اتجهت الثورة إلى كبح جماح الأقباط وتصفيتهم سياسيا واجتماعيا وأجبرتهم على الدخول في النفق المظلم الذين لم يخرجوا منه منذ عبد الناصر و حتى الآن.

بدأت الطامة الكبرى بتولي الرئيس السادات بأفكاره السلفية والطائفية وأطلق العنان للفكر الوهابي المتطرف وفتح له الباب في مصر على مصراعيه، ورفع الشعار(أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة)؛ وبالتالي أصبح الآخر غير المسلم غير موجود، ورغم هذا فإنني أعتقد وبدون مجاملة أن الشعب المصري ما زال بخير، فالغالبية من الشعب المصري ترفض هذا النهج وهذه السلفية وترفض الطائفية، ولكن عندما يكون هذا هو نهج الحاكم فماذا يفعلون؟

عندما فشل الرئيس السادات في انه يصبغ مصر بصبغة الدولة الدينية اتجه إلي فكرة الأحزاب، وبدأ بما يسمى المنابر وبعدها الأحزاب، ثم أنشأ الحزب الأوحد في مصر المسمى بالحزب الوطني الذي هيمن على كافه الاتجاهات في مصر، واتجه إليه كل المنتفعين وأصحاب المصالح، وبدأ تديين المجتمع الذي امتد إلى الأحزاب باستثناء حزب الجبهة الديمقراطية الذي ما زال وليدا ولم يتضح موقفه بعد.

٣- الأحزاب السياسية والتمييز الديني

اغلب الأحزاب تمارس التمييز الديني سواء بقصد أو بدون قصد ويتمثل ذلك في أن:

أولا: أغلب الأحزاب تحتفل بالأعياد الدينية الإسلامية مثل مولد النبي؛ ورأس السنة الهجرية وغيرها دون الاهتمام بالمناسبات القبطية أو المسيحية على الإطلاق؛ هذا تمييز.

ثانيا: أغلب الأحزاب تنظم رحلات الحج والعمرة، وهذا طبعا من المال العام ومن الضرائب التي يدفعها المسيحيين والمسلمين، وأحيانا تنظم مسابقات ومن ينجح فيها يكافأ برحلات حج وعمرة بدلا من الصرف على أنشطة قومية، وبالطبع لا اعتراض على الحج والعمرة ولكن مِن يريد أن يذهب إلى الحج فليفعل هذا على نفقته الخاصة.

ثالثا: أغلب الأحزاب تفتح أبوابها للتيارات السلفية للحديث عن اضطهاد المسلمين بالخارج في حين لم تفعل نفس الشيء بالنسبة للمضطهدين الأقباط وهذا تمييز بلاشك.

رابعا: استهلال افتتاحيات المؤتمرات بعبارات دينية مثل (باسم الله الرحمن الرحيم) وغيرها، واعتراضنا على هذا سببه الخلط الواضح بين الدين والسياسة؛ ونحن مع شعار "لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة".

خامسا: جنوح بعض الأحزاب مثل حزب الوفد وحزب العمل لاستغلال الدين لأهداف سياسية كتحالف الوفد مع الإخوان في دخول انتخابات مجلس الشعب إلى أخره، وهو ما قوض حزب الوفد الذي انتهى عمليا عندما اتجه لهذا الاتجاه، ونفس الشيء بالنسبة لحزب العمل الذي بدأ بصورة اشتراكيه ولكنه كان في حقيقته حزب ديني وكشف عن وجهه بتحالفه مع الإخوان المسلمين والقوى الدينية الأخرى،

أما فيما يتعلق بالحزب الوطني الذي يضم أطيافا كثيرة من الاتجاهات فيجتاحه حاليا خلاف بين الجناح الرجعي والجناح المستنير، وهو ما يكشف عنه ما حدث بأسيوط الأسبوعين الماضين فيما يتعلق بالمشاكل التي يواجهها الأقباط في أسيوط، والتي أدت إلى توجه السيد جمال مبارك والأستاذ احمد عز – وأنا أحييهم واشكرهم على ذلك – لتطهير الحزب من المتخلفين والمتعصبين والمتطرفين، حيث قاموا بعزل أمين الحزب في أسيوط السيد محمد عبد المحسن صالح المعروف عنه تزمته الديني وتطرفه ومضايقته للأقباط الذين يمثلون ٧٠% من سكان أسيوط، فإذا بالجناح الرجعي متماثلا في الأمين العام للحزب الوطني يقوم بإعادته مرة أخرى كأمينٍ للحزب في أسيوط في تحدى صارخ لمشاعر الأقباط وكأنه يقول لهم (أخبطوا دماغكم في الحيط).

كنت أود أن يكون ممثل الحزب الوطني موجود لنسأله أي مواطنة هذه التي تتحدثون عنها؟ لقد سقطت المواطنة في أول اختبار لها في العياط والإسكندرية وغيرهما.

شهادات حية

عن التمييز في ممارسة الحقوق السياسية

انتخابات المجالس المحلية بقنا

المهندسة الزراعية/ هدى معين[٦٩]

لقد ترشحت في ١٩٩٧ لعضوية مجلس محلى وترشحت في سنة ٢٠٠٥ لعضوية مجلس الشعب، وترشحت في ٢٠٠٨ لعضوية مجلس محلى.

الحزب الوطني في اختياره لمرشحيه لم يكن عنده أي معايير للاختيارات، وأنا لي تجارب سابقة، ولي قاعدة شعبية، ولي تواجد ولي خدمات ولي إيجابيات وعندي قبول، وحققت إنجازات حقيقية بدون أي تزوير من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٠، فما هو المطلوب أكثر من هذا؟

لما حبوا يقسمونا مسلم ومسيحي الغالبية العظمى - ومنهم أنا- كنا مكتفين بكل من معنا من الناس.، وكنت مكتفية بأقباط ومسلمين تجنبوا خالص التقسيم الطائفي، أما هم - أي الحزب الوطني - فقد أحضروا مرشحيهم من البيت، للحزب، لعضوية المجلس المحلى ويا قلبي لا تحزن.

أين نذهب؟ اعتزلنا داخل الكنيسة، وعملنا على أن نبقى متلاحمين، وكانت الإيجابية الحقيقة ونحن كلنا على صناديق الانتخابات، وكان هناك انضباط، ولكن كل التلاعب تم في لجنة الفرز، من نجحهم الحزب الوطني ستجدهم بأسماء وأوراق حقيقية في الداخل، لم يخرج أحد ليعطي أصوات للحزب الوطني. لأنهم مجهولين بالنسبة للناخبين، ولكنهم حصلوا على أصوات بالتزوير، ستجدون الصناديق متسودة بواسطة الحزب الوطني.

أمينة المرأة بالحزب ليست من البلد، وهي لا تملك قاعدة شعبية، ولا تملك طاقة خدمية، كل ما تملكه أمينة المرأة بالحزب الوطني هو معرفتها بأمين الحزب الوطني، والثانية كذلك، والثالثة كذلك.

---

69 مهندسة زراعية بكلية الزراعة وخاضت تجربة الانتخابات عدة مرات

أين نذهب؟ نقول أنه لا توجد تفرقة، والحقيقة هي إن التلاحم موجود والتواجد موجود إنما المشكلة أن الحزب نجح في التقسيم، وأثناء الحملة الانتخابية لم تكن دعاية منافستي أمينة المرأة بالحزب الوطني تعتمد على أسلوب خدمي أو حاجة قدمتها، ولكن كل دعايتها قامت على إنها مسلمة وأنا مسيحية، ومع ذلك لم يكن لديها قبول ولم تستطع أن تكسب قلوب متعاطفة معها لأنها ليس لها تواجد بالمنطقة.

عند إعلان النتيجة عرفت إنني خسرت، فهم لم يأخذوا بالقيد الانتخابي. ورغم المعاناة التي عانيناها فقد كانت التقسيمة بالاختيارات، ومن الغريب أن النتيجة أعلنت بأسماء الناجحين قبل أن يقوم المحافظ باعتمادها، تم تغيير اسم واحد ووضع اسم واحد بداله، وكانوا يقولون في الميكرفون: "جاءت تعليمات للقاضي بأن يكون الناجح واحد حزبي"، هذا الكلام كان علني ومسموع في الميكروفونات قدام الناس، هذه هي الاختيارات التي كانت عندنا، هذا هو الحزب الوطني، ولا نعرف ماذا نقول أكثر من هذا؟!!

تعقيبات ومداخلات

لابد من إزالة التناقضات في الدستور

كريم وهبة

ليس عيبا أن يكون هناك متطرفين أو متعصبين أو إرهابيين في أي دولة أو وطن، العيب الأكبر عندما يكون نظام الدولة نفسه أو أجهزة الدولة هي المتطرفة والمتعصبة، ولكن من أين نتج هذا العيب؟ لدينا خلل في النظام القانوني في مصر، المادة ٢ تقول إن دين الدولة الرسمي الإسلام، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ونجد المادة الخامسة منه تقول: "لا يجوز قيام الأحزاب على أساس ديني"، وعندما تكون دولتك دينية، ولا يجوز قيام الأحزاب على أساس ديني، فإن المقصود الأديان الأخرى، كان هذا أولا،

أما ثانيا: إذا كانت هذه النصوص نصوص عامة، إذا كان نص الإسلام دين الدولة نص عام، فالنص رقم أربعة من الدستور نفسه يقول "لا يجوز التفرقة بين المواطنين بسبب الدين، أو ... الخ"، بل أننا درسنا في القانون إن الخاص يقيد العام، سأعطيكم مثالا، ألا وهو التطبيقات القضائية في مصر، لأننا تكلمنا عن التمييز الديني في التعليم والوظائف ولم يتطرق أحد للكلام عن التمييز في القضاء، وهو الأكثر خطورة في الحكم، أذكركم بالدكتور نصر حامد أبو زيد، الناس مسكت الموضوع على أساس إن نصر حامد أبو زيد حكم عليه بالردة لأنه أنكر ٧ أمور منها: الآية ٢٩ من سورة التوبة التي تقول إنه بالنسبة لأهل الكتاب إما الجزية أو القتل أو الإسلام، و الثانية ما ملكت اليمين، ولهذه الأسباب حكم بردته، والحكم يقول إن الدولة المصرية ليست دولة نصرانية ولا يهودية، إنما هي دولة إسلامية، حكم بالردة صدر بناء على هذا السبب،

مشكلتنا ليست مع الإخوان؛ و إذا كان الإخوان الظهير الآخر للحكومة، وإذا كان الإخوان الوجه الآخر لها، لكن مشكلتنا ليست مع الإخوان ولا مع الإسلاميين، مشكلتنا مع دولة غير منظمة ولا يوجد بها قانون. لا يصلح غير إصلاح الخلل القانوني في مصر، نحن نريد نصا قانونيا مثل النص

الذي يحكم مترو الأنفاق في الشارع، فكما ترون: مترو الأنفاق يطبق قانونا فالدنيا فيه منظمة.

أنا لست غاضبا ولا حزينا من الشعب المصري، فالشعب المصري في الحارة يقول لك: "موسى نبي وعيسى نبي وكل من له نبي يصلى عليه"، هذه هي عبقرية الشعب المصري، وعندما تقارن هذه الكلمات الثلاث بالدستور الذي يخجل المرء عندما يناقشه أساتذة القانون الدستوري في مصر فهذا عيب في حقنا، يجب أن نسعى لحل لهذا الأمر، و العويل لن يأتي بنتيجة، لا بد من تعديل الدستور والقانون وإقصاء كل متطرف ومتعصب من أجهزة الدولة.

***

حزب التجمع منبر للحرية والمساواة والعدالة

الأستاذ/ فيكتور ثابت[٧٠]

أعتب على الأستاذ ممدوح رمزي قوله أن جميع الأحزاب المصرية فيها تمييز، طبعا حزب التجمع منبر وحرية ومساواة وعدالة، وهذا معروف؛ بدليل استضافة حزب التجمع للمؤتمر الذي رفضته نقابة الصحفيين التي يفترض أنها منبر الرأي.

ثانيا، أتحدى أي إنسان من الموجودين أو من الخارج أن يجد حالة تمييز واحدة في حزب التجمع بين أي دين أو أي عقيدة، أو حتى رأى مخالف.

[70] عضو لجنة محافظة الجيزة بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

الحزب الوطني هو مؤسس التمييز الديني

الدكتور/ وليام ويصا

الحقيقة لي تعليقان سريعان:

التعليق الأول على كلام الدكتور جهاد عودة، الذي ظل يكلمنا عن النظريات وعما إذا كانت الدولة تحتوى المجتمع أم المجتمع هو الذي يحتوى الدولة، وعقد المواطن، لكن لو تأملنا ممارسات الحزن الوطني (وأنا أسميه الحزن الوطني وليس الحزب الوطني)، لوجدنا أنه مؤسس التمييز الديني في مصر.

التعليق الثاني: هو إنني أرجو من كل السادة السياسيين الكبار الموجودين معنا عندما يتكلمون عن ما يسمى بالتوترات الطائفية أو الأحداث الطائفية أن يستخدموا المسميات الحقيقية لما يحدث، فما يحدث هو اعتداءات ضد الأقباط، لم نر في أي أمر مما يسمى بالتوتر الطائفي أي اعتداء من أي قبطي على مسلم، يجب أن تستخدم المسميات الحقيقية من اجل توعية الرأي العام على الأقل، ومن أجل مساعدة الأجهزة التنفيذية لكي تفهم ما يحدث إن كانت لا تفهم.

***

أطالب الأحزاب بالتضامن والرد

الأستاذ/ صلاح زكى مراد

لي تعليق على ما قاله الدكتور أسامة الغزالي حرب، فقد قال أن نقابة الصحفيين هي منبر للرأي في مصر، وإنها أثبتت بالأمس إنها ليست هكذا، و إننا كما نتوجه ضد هذا النظام الفاسد لابد أن نتوجه للأسف ضد قوة ظالمة استطاعت أمس أن تحتل نقابة الصحفيين وأن تمنع النقيب من دخولها؛ أي أن النقيب نفسه لم يدخل النقابة إلا برضا المتطرفين.

ولهذا فإنني أطالب بأن تقوم الأحزاب جميعا بإصدار بيان تضامني مع جماعة مصريون ضد التمييز الديني لإدانة ما حدث بالأمس لان هذا واجب الأحزاب، والمفارقة الغريبة أن الدكتور أسامة صحفي في المقام الأول وكذلك الأستاذة أمينة صحفية في المقام الأول.

المطلب الثاني أن تقوم الأحزاب ورؤساء الأحزاب – على الأقل – بعقد مؤتمر صحفي بمقر حزب التجمع لشن حملة على ما نشر بالصحف عن القناة الإسرائيلية؛ وهو كذب وافتراء، أن يصدر بذلك بيان رسمي.

***

لا توجد أحزاب في مصر

د.عبد السلام المحلاوي

لو تكلمنا عن الأحزاب في مصر يؤسفني أن أقول إنه لا توجد أحزاب في مصر، ولدي دلائل تثبت هذا. الموجود في مصر فلوس بتصرف على الفاضي، والدليل على ذلك الأحزاب السياسة، لو سألنا حزبا ما عن معنى كلمة "سياسة" أتحدى أن نجد من يعرفها، لأنه لابد من تدريس كلمة "**سياسة**" للمجتمع المصري، كلمة "سياسة" تعنى: مبادئ، وأخلاق، وإجراءات، لابد لكل منزل ومن يديره أن يعرف هذه المراحل الثلاثة، أتحدى أن يوجد في مصر أو المجتمع المصري من يعرف كلمة "سياسة"،

من هنا لابد أن يكون للأحزاب السياسية دور في المجتمع، ولو وجدت فئة مظلومة فيه، تجتمع الأحزاب وتقف مع المظلوم وتستعيد له حقه، أم أن الأمر مجرد كلام، مثلما سرقت الجمعيات الخيرية فلوس الجمعيات الأهلية؟! والأحزاب تأخذ الفلوس وتأتي بشلة معينة؟! لو أن حزبا معينا قديما جدا عقد اجتماعا في الشارع في الميدان لن يحضر أحد، لن يحضر نصف الموجودين هنا الآن ولا ربعهم، لماذا؟ لانعدام التواجد في المجتمع، لأن السياسة

والأحزاب والقانون المصري منقول من قانون فرنسي، فهو قانون فاشل، أنا لكي أرشح نفسي لرئاسة الجمهورية لابد أن تكون لي قاعدة أساسية في الشارع (لأن رئيس جمهورية هذا موظف، وانتم موظفون يعنى مثلي مثله بالضبط)، لا يوجد كبير في المجتمع، الكبير المسئول يخضع للمسائلة، المجتمع محتاج تثقيف سياسي لكي تأخذ الناس المظلومة حقها.

يعنى "أطلع ناس رجالة في المجتمع".

***

التمييز نتيجة طبيعية للتناقض والاختلاف

الدكتور/ حامد صديق

الأحزاب جزء من المجتمع، لكنها لا تمثل حرية المجتمع نظرا لعدم وجود تجانس بين أفراد المجتمع، سواء كان في الأفكار أو العقيدة، وإن كانت تعكس الحالة المعاشة لهم، لذلك هي تدور في فلك رؤسائها.

كيف تجتمع حول فكر واحد خارج عن النطاق الديني؟ هذا أمر لا أقول إنه صعب، بل أقول إنه مستحيل نتيجة التغيير المستمر في العقيدة والأشخاص والأفكار والظروف وفى البيئة. وعدم وجود شيء ثابت لا يستطيع أن يجعل التمييز شيئا ضروريا أو لا بد منه، يكون التمييز ثابتا إذا كانت هناك ثوابت في الأفكار وفى الأشخاص وفى البيئة وفى الظروف، ونتيجة لهذه التغييرات من الطبيعي أن يتغير معها التمييز.

لكن الذي يجب مناهضته بالفعل والوقوف ضده هو الاستبداد والظلم والعدوان، فيجب أن يوجد تعاون مشترك أو قاسم مشترك بين جميع الطوائف على مناهضة شيء يضر الجميع وبدون شك إن مواجهة الضرر العام أولي من مواجهة الضرر الموجه للبعض، فبالتالي مناهضة الاستبداد والظلم والطغيان والعدوان هي الأولى، أن تكون هناك "مصريون لمناهضة الظلم"،

إذا كان هناك تمييز - واستسلم للقول بوجود تمييز نتيجة رأي الأغلبية والرأي العام - فما هو ناتج هذا التمييز؟ هل هذا التمييز هو القاعدة أم أن هناك سببا أدى إلى هذا التمييز؟ ما هو السبب؟ السبب هو وجود أفكار غير صحيحة أو أفكار تطبق بشكل غير سليم أو تأول نتيجة لمصالح شخصية ذاتية، وأن هذه الأفكار أو هذه القوانين أو الدستور الموجود نتيجة وجود هذا التناقض وهذا الاختلاف وهذا التباين فشيء طبيعي أن ينتج تمييز.

إذا كانت هذه الثوابت القانونية والدستورية ثابتة إذن لا يوجد تمييز، أما إذا كانت متناقضة سيوجد تمييز، والمشكلة الآن ليست في مناهضة التمييز، لكن في مناهضة الأسس التي أدت إلى هذا التمييز، فبالتالي يتم التغيير بالعقل والمنطق والأفكار، وما نسميه تمييزا ما هو إلا إعصار عابر، نتيجة لأفكار تنحاز للخطأ مع الأسف الشديد.

لابد من اتخاذ موقف حازم تجاه البلطجة

الأستاذ/ سامي فهمي[٧١]

أوجه الشكر لحزب التجمع بحكم انتمائي لهذا المكان، ولكن الحزب أثبت انه الحزب الذي يدافع عن حقوق المضطهدين والمهمشين في هذا المجتمع، ما أريد قوله في عجالة أنني عاجز عن فهم ما حدث في نقابة الصحفيين وعن معرفة خفاياه، وأنا عضو في نقابة الصحفيين فأستطيع أن أتكلم براحتي عن موقف النقابة، لا أفهم ولا أعرف كيف فرضت قلة من الأعضاء إرادتها ورغبتها على نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس بمنع عقد المؤتمر بالنقابة التي تستضيف كافة القيادات المحظورة وغير المحظورة، لا اعرف كيف يستطيع أحد أعضاء المجلس منع النقيب وأعضاء مجلس النقابة من دخول مبناها، وفرض سيطرته على النقابة التي يفترض أن تكون منبرا لحرية الرأي والتعبير، وقد استعان هذا العضو بالبلطجية لاحتلال النقلبة وإغلاق أبوابها بالرغم من إحضارنا لموافقة النقيب على عقد المؤتمر بمبنى النقابة.

إنها ديكتاتورية الأقلية التي لم تجد من يرد عليها، إنها دعوة مفتوحة لسياسة العنف والبلطجة وتكوين مجموعات أخرى لمحاولة اختطاف النقابة، لأنه لا يفل الحديد إلا الحديد، إنها رسالة واضحة للسلطة، تعطي مشروعية وغطاء لتدخلات أمنية لمنع اللقاءات والمؤتمرات التي لا ترضى عنها الحكومة، إذا كانت مجموعة لا تملك هذه القوة ولا هذه السلطة تتمكن من منع عقد المؤتمر، فالحكومة إذن تستطيع فعل ذلك.

أطالب نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة باتخاذ موقف حاسم تجاه السلوكيات والتصرفات المتشنجة لأحد أعضاء المجلس، وتجميد عضويته، وإحالته للتحقيق[٧٢]. وفي تصريحات لسكرتير عام النقابة من حوالي ساعة أو ساعتين أوضح أن مجلس النقابة ليس من المفترض أن تعرض عليه مثل هذه الموافقات (أي الموافقة على استضافة المؤتمر)، لأن النقابة فيها آلية منتظمة لتنظيم هذه الأمور، النقيب وافق، وهيئة المكتب وافقت لمنظمي هذا المؤتمر

---

[71] صحفي وعضو بحزب التجمع

[72] تمت إحالة المجموعة المسئولة عن إعاقة عقد المؤتمر بالنقابة إلى مجلس تأديب

على عقده بالنقابة، لذلك أتعجب من قول النقيب بأنه مجرد صوت واحد من بين اثني عشر صوتا، لقد أساء نقيب الصحفيين إدارة الأزمة، وسينعقد بعد قليل اجتماع لمجلس النقابة اليوم لمناقشة ما حدث، وإن لم تتمكن النقابة من اتخاذ موقف حازم تجاه هذه القلة فأنني أدعو نقيب الصحفيين للاستقالة وأطالبه بها..

تعقيبات من المنصة

١- الأستاذة/ أمينة النقاش

أولا: أحب أن أخبركم أن لجنة الحريات بحزب التجمع أصدرت بيانا تعلن فيه إدانتها لمنع المؤتمر في نقابة الصحفيين، كما أدانت فيه البلطجية، واعترضت على استخدام العنف والبلطجة وما إلى ذلك، وطبعا لن أؤخر توزيع هذا البيان عليكم.

لكني سأرد غيبة نقيب الصحفيين، نعم، كان من منعوا المؤتمر قلة ممسكين بالسنج وأصواتهم مرتفعة، وكان بإمكانهم فعل أي شيء في أغلبية تحاور وتناقش، فقد أعلن النقيب - كما سمعتم بالأمس - في أحد البرامج التليفزيونية انه لم يشأ أن يحضر الأمن إلى مقر النقابة، وانه أراد أن يواصل الحوار لحل هذه المشكلة، وأنه قد دعا لاجتماع طارئ لمجلس النقابة لمناقشته في الأمر، ثم انه جاء بالأمس وشارك في اليوم الأول للمؤتمر، وقدم اعتذارا عما جرى في النقابة.

لي تعليقات في نقط سريعة على الكلام الذي قيل:

النقطة الأولى: إن الحزب الوطني الحاكم هو الذي قاد الحملة على الحزبية في مصر، فالحزب الوطني الحاكم يريد أن يحتكر الحياة السياسية، وقد دأب على احتكار المحليات وانتخابات مجلسي الشعب والشورى وكافة أنواع الانتخابات، وعندما تحدث الأزمات يقولون "فين أحزاب المعارضة؟"

هذا السلوك وهذه السياسة التي ما زالت موجودة انتهت بإضعاف أحزاب المعارضة، وسمحت بانتشار التيارات المتطرفة ووجودها في كافة المواقع، في الجامعات، والمصانع، والإدارات الحكومية، والشرطة، وما إلى ذلك، ولا يجوز لنا أن ننساق وراء الهجوم على فكرة الحزبية وعلى الأحزاب، النضال الديمقراطي نضال طويل بطبعه ويحتاج إلى طول بال وصبر في معارك ثقافية وسياسية بالأساس، وهو ليس مسالة قوانين فقط.

النقطة الثانية: إنه ليس صحيحا أن معظم أحزاب المعارضة المصرية فيها تمييز، هذا ليس صحيح على الأقل في حزبنا، نحن في حزب نفتخر بأننا قدمنا فيه وثائق فكرية، ومشاركات في صياغة قوانين، ومشاركات في التصدي لأعمال العنف والتطرف في المحاكم، سواء في ما حدث ضد نصر أبو زيد أو ضد غيره من المفكرين على امتداد الثلاثين عاما الأخيرة، وهذا إدعاء صادر في الواقع من الحزب الوطني الحاكم.

النقطة الثالثة: إنه غير صحيح أن مصر تعتبر دولة دينية بسبب الفقرة الثانية من الدستور، مصر دولة مدنية يحتكرها ويستبد بها حزب واحد ظل أكثر من خمسين سنة ممسكا بمقاليد الأمور، وتحويل مصر إلى مجتمع سياسي ينقسم فيه الناس إلى تجمع وجبهة وما إلى ذلك (بدلا من أن ينقسم إلى مسلم ومسيحي، وأهلاوي وزملكاوي، وصعيدي وبحيرى وما إلى ذلك) يلزمه نضال طويل ممتد.

النقطة الأخيرة: إن النضال القانوني بمفرده لا يحسن الأحوال ولا يلغي التمييز، لأن القوانين المصرية مليئة بالإقرار بحق المساواة بين المواطنين كلهم أمام القانون ولكن ذلك لا يحدث، فالمعركة فكرية طويلة ممتدة.

وألفت نظركم أخيرا إلى نقطة مهمة جدا نحتاج إلى مناقشتها، هناك فضائيات نتجت عن ثورة الاتصالات تنتشر في المنطقة العربية وتوجه إلى مصر، وهي تحرض على التطرف وتعقد يوميا ندوات للمقارنة بين الأديان لتمدح هذا وتسيء إلى ذاك، وهذه النقطة لا بد أن نلتفت إليها، ونسعى للبحث عن هذا النوع من الفضائيات الذي يجب تحجيمه.

٢- الأستاذ/ صلاح عدلي

بالنسبة لموضوع الندوة الأساسي، أهم ما فيه مواقف الأحزاب والقوى السياسية من موضوع التمييز الديني، والدور الهام الذي يجب أن تلعبه السياسة لإنقاذ الوطن من الأزمة الخانقة التي يمر بها، لأن السياسة إذا غابت يتعثر المواطنون، وأخطر ما في الموضوع الذي تتعرض له مصر في السنوات الأخيرة تعثر المواطنين واستبدال هوياتهم السياسية وهوياتهم المدنية كمواطنين بالهوية الدينية فقط،

لقد تعرض الشيوعيون أيضا للاضطهاد واستخدام الدين وهذا الفكر المتطرف ضدهم في عشرات القضايا، وأثير ضدهم في اتهامات النيابة أنهم أيضا كفرة وضد الدين وهذا غير صحيح، الشيوعيين يعيشون في حالة حظر منذ خمسة وثمانين عاما، محظور عليهم أن يكون لهم حزب علني بشكل قانوني، كما تعرضوا أيضا للاضطهاد واستخدام السلطة الموجودة للدين للدعاية ضدهم بشكل خاطئ.

النقطة الأخيرة هي أن ما حدث في نقابة الصحفيين هو في الحقيقة عنصر كاشف، المسألة ليست مجرد فضائيات، ولكن فضائيات تبدو معارضة، وصحف تبدو معارضة، ومنظمات تبدو معارضة ولكنها في الحقيقة متعصبة في هذا الموضوع، وهي تمارس هذا التعصب تحت شعارات قومية من نوع مختلف. وهنا لابد أن ننتبه إلى ما حدث في نقابة الصحفيين، وإلى الصحف التي صدرت اليوم والتي ستصدر بعد ذلك، فهي في هذا الموضوع بالذات تبدو براقة جدا و معارضة جدا، ولكنها تكرس منهج التعصب، وجوهر الديمقراطية احترام حرية الفكر والاعتقاد، واحترام مدنيه الدولة، والمساواة بين المواطنين، هذا هو جوهر الديمقراطية لا صندوق الانتخاب لان صندوق الانتخاب قد آتي بالنازيين في الحكم، وهذا هو أساس الدولة المدنية الذي يجب أن يقوم عليه العمل.

الفصل السادس:

الحلول المستقبلية الممكنة

الأوضاع الإقليمية وانعكاساتها على العنف الطائفي

د. عماد جاد[٧٣]

تعتبر البيئة الإقليمية مصدرا مهما من مصادر التأثير على التفاعلات الداخلية التي تجري في دول المنطقة، صحيح أن مكونا مهما مسببات العنف الطائفي يوجد بالأساس في البيئة الداخلية أو المحلية للمجتمعات المعنية، إلا أن الصحيح أيضا أن البيئة الإقليمية تلعب دورا مهما في تحديد طبيعة تفاعل العناصر المحلية. ولا يقتصر الأمر على بيئة إقليمية دون غيرها، بل هي قاعدة عامة، فعلى سبيل المثال أثرت البيئة الإقليمية البلقانية كثيرا في انفجار عنف عرقي/ طائفي، في العديد من الدول المركبة في إقليم البلقان، حدث ذلك في تركيا، اليونان في بدايات القرن العشرين، وحدث أيضا في نهاية العقد الثامن من القرن ذاته في كرواتيا، البوسنة، كوسوفو، مقدونيا. وعند النظر إلى البيئة الإقليمية الشرق أوسطية نجدها تمثل نموذجا واضح المعالم على تغذية العنف الطائفي، بحيث يمكن القول أن هناك بالفعل مكونات إقليمية للعنف الطائفي الذي تشهده عديد من دول المنطقة. فمنطقة الشرق الأوسط، ونظم الحكم فيها تتسم بسمات مغذية للصراعات الطائفية/ الدينية. وإذا كانت هناك عوامل كامنة في البيئات المحلية لعديد من مجتمعات المنطقة تمثل أسسا موضوعية قابلة لتفجر العنف الطائفي، فأن التأثيرات القادمة من البيئة الإقليمية تغذي الاتجاه نحو العنف المركب من طائفي وديني وأيضا عرقي.

أبرز سمات البيئة الشرق الأوسطية:

عند النظر إلى البيئة الإقليمية المحيطة بنا، نجد سمات عامة مشتركة للدول والمجتمعات، وواقع معين للتفاعلات الإقليمية، وعلاقات معنية بالقوى الدولية، تصب في اتجاه جعل المجتمعات أكثر عرضة للعنف المستند إلى

---

[73] باحث بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

عوامل الانقسام الأولية وهي العوامل المتوارثة، لا المكتسبة، والتي تتمثل في اللغة والعرق والدين والطائفة، ومن أبرز سمات البيئة الشرق أوسطية:

١-بيئة إقليمية مضطربة

تشهد منطقة الشرق الأوسط حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار لاعتبارات عديدة تتقدما أنها المنطقة التي لم تتخلص بعد من بقايا الحقبة الاستعمارية، حيث نشأت دولة جديدة على جزء من أرض شعب (إسرائيل) وأقدمت هذه الدولة على احتلال ما تبقى من أراض الشعب الفلسطيني، كما أن المنطقة تشهد أيضا احتلال تقليدي من إيران لثلاث جزر إماراتية، إضافة إلى وجود أطماع من دول في أراضي دول مجاورة. وقد أدى ذلك إلى اندلاع عشرات الصراعات المسلحة في أنحاء مختلفة من المنطقة حملت عن عمد أبعادا دينية وطائفية، فأثرت كثيرا على التوافق الوطن داخل العديد من الدول لاسيما مع انتشار وتداخل الأقليات التي تنتمي للدول المتصارعة داخل بعضها البعض.

٢- بيئة إقليمية غير ديمقراطية:

الملاحظ بصفة عامة أن نظم الحكم القائمة في المنطقة غير ديمقراطية في الإجمال، فلا توجد دولة عربية واحدة تستوفي شروط الديمقراطية بصفة عامة بعيدا عن التفاصيل، وعندما نتحدث عن الديمقراطية هنا فأننا نعني أنها قيمة إنسانية مشتركة تنهض أسس عامة من قبيل المساواة، تعدد الأحزاب، دورية الانتخابات، صوت واحد لكل مواطن، تداول السلطة، السيطرة المدنية على القوات المسلحة. وعند تطبيق هذه المعايير على دول المنطقة نجدها لا تنطبق على غالبية دول المنطقة. وإذا كانت العواصم الغربية ترى في إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، فأن المتخصصين الإسرائيليين أنفسهم يقيدون الديمقراطية الإسرائيلية بقيدي الدين والعرق، فيصفون الديمقراطية الإسرائيلية بأنها " ديمقراطية دينية (لليهود فقط) وعرقية (ليهود الغرب بالأساس). هذا إضافة إلى أن إسرائيل تقدم نفسها على أنها " دولة يهودية ديمقراطية" أي أنها تعرف نفسها على أنها دولة دينية ومن ثم تجرح قيمة الديمقراطية التي لا تحد بعرق أو دين.

٣-بيئة إقليمية تشهد دول دينية

تعد منطقة الشرق الأوسط أكثر مناطق العالم التي تخلط بين السياسة ونظم الحكم والدين، فلدينا دولتان دينيتان هما المملكة العربية السعودية وإسرائيل، ودول تحكمها أحزاب أو هيئات تنسب نفسها للدين، مثل السودان، ودول أخرى تجعل من النصوص الدينية مصدرا رئيسيا للتشريع، مثل مصر. وفي ظل عدم تحديد العلاقة بين السياسة والدين يصبح الخلط بينهما مصدرا من مصادر تغذية العنف الطائفي الذي يبدأ أولا على المستوى الفكري، الإدراكي ثم الواقعي.

٤- بيئة إقليمية مقاومة لفكرة المساواة بين المواطنين ومبدأ المواطنة

نتيجة الاعتبارات السابقة تبدو قيم المساواة والمواطنة بعيدة عن ثقافة دول وشعوب المنطقة، فإذا كان الحديث عن عامل الدين أو الطائفة، فأن النتيجة المترتبة على ذلك هو قيود على فكرة المساواة، وجرح لقيمة المواطنة، فالمواطنة تعني المساواة التامة بين كافة المواطنين بصرف النظر عن العرق، اللغة، الدين، الطائفة، الجنس، الانتماء السياسي أو الفكري، وإعلاء أي من أسس الانقسام الأولي السابق الإشارة إليها يعني مباشرة قيود على قيمتي المساواة والمواطنة.

٥- بيئة إقليمية توظف عوامل الانقسام الأولي لجلب التأييد السياسي والتعبئة

نظرا لغياب الديمقراطية بصفة عامة، ولوطأة تأثير عوامل الانقسام الأولي، فأن نظم الحكم عادة ما تلجأ إلى هذه العوامل من أجل جلب التأييد من الشارع وتعبئة المواطنين أو غالبيتهم على النحو الذي يريده النظام السياسي. وتحرص النظم السياسية غير الديمقراطية على تغذية دور عوامل الانقسام الأولى والحفاظ عليها من أجل توظيفها عند اللزوم لجلب التأييد السياسي في مواجهة أطراف إقليمية أو دولية عندما تقتضي الضرورة ذلك. ولهذا السبب أيضا تعمل نظم الحكم في المنطقة على التحكم التام في أدوات

التنشئة من تعليم وإعلام ودور للعبادة من أجل غرس الأفكار المؤكدة على أهمية عناصر الانقسام الأولي التي تشترك فيها غالبية المواطنين من دين أو عرق أو لغة أو طائفة. بل أنها تدخل في كثير من الأحيان في علمية مزايدة مع الجماعات المتشددة على توظيف هذه العوامل، بل تدخل معها في سباق على مدى تمثيل هذه العناصر، وذلك لجب المزيد من التأييد الشعبي.

٦- بيئة إقليمية مهيأة لقبول نظرية المؤامرة

تتضافر العوامل السابقة كي تجعل مواطني دول الشرق الأوسط أكثر استعدادا للقبول بجوهر نظرية المؤامرة، وهو أمر لا تقاومه نظم الحكم، بل تغذيه في الكثير من الأحيان لاعتبارات تتعلق بجني الثمار في مراجل معينة، حيث تعمل نظم الحكم على الترويج لنظرية المؤامرة حتى تحشد مواطنيها أو غالبيتهم الساحقة عندما تقول لهم أنهم مستهدفون بسبب دينهم أو عرقهم أو طائفتهم. والمصدر الأول لغرس مكونات نظرية المؤامرة يأتي عبر تحكم أجهزة الدولة في أدوات التنشئة.

٧- بيئة إقليمية مهيأة لتطبيق المعايير المزدوجة:

عادة ما توجه الاتهامات بإتباع المعايير المزدوجة إلى القوى الغربية، وهو أمر صحيح في الإجمال، ولكن الصحيح أيضا أن نظم حكم وأيضا شعوب المنطقة تتبع معايير مزدوجة أيضا، فالحركة التي تقاتل أو تناضل سلميا من أجل تحرير الأرض أو الانفصال أو المطالبة بالحقوق، توصف بالحركة المناضلة أو المقاومة أو المجاهدة طالما تنتمي إلى نفس المرجعية الفكرية أو الدينية، وإذا كانت تنتمي إلى مرجعية أخرى مغايرة فأن الأوصاف المستخدمة في هذه الحالة ستكون حركة التمرد، أو الانفصال وربما توصف بالخيانة والعمالة. أيضا فأن مساندة " الإخوان" و "الأشقاء" تعد هنا نوع من التعاضد والتضامن، أما تفكير جماعة عرقية أو لغوية أو دينية أو طائفية في الاستعانة بسند خارجي ولو من منطلق المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فسوف ينظر إليه من قبل الأغلبية على أنه " إستقواء" وخيانة للوطن الأم.

تقود العوامل السابقة مجتمعة إلى إطلاق تأثيرات سلبية على التفاعلات الداخلية في مجتمعات الدول الشرق أوسطية، وقد تمثل ذلك في العديد من وقائع وأحداث جرت داخل مجتمعات ردا على تفاعلات إقليمية ودولية معنية لا دخل للضحايا بها. من ذلك تعرض مواطني عدد من الدول العربية من اليهود لاعتداءات وسياسات تهجير وملاحقة على خلفية قيام دولة إسرائيل، إذ نظر إلى مواطني الدول العربية اليهود على اعتبار أنهم يهود، ومن ثم يتحملون وزر ما يرتكبه اليهود من اعتداءات ضد الشعب الفلسطيني. أيضا شهدت دول عديدة في المنطقة اعتداءات طائفية نتيجة صراعات أو حروب بين دولة مختلفة طائفيا، ففي الحرب العراقية الإيرانية تعرض مواطني إيران من أصول عربية (عرب الأهواز) لاعتداءات كما أحاطت بهم الشكوك، نفس الأمر ينطبق على تعامل العراق مع مواطنيه من أبناء المذهب الشيعي. بل أن الأمر تجاوز التأثيرات الآتية من الإقليم إلى تأثيرات قادمة من البيئة الدولية، وتعد حالة مسيحيي العراق نموذجا بارزا وواقع معاش حتى اليوم، ففي أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق، نشطت جماعات طائفية مسلحة من سنية وشيعية في مطاردة مسيحيي العراق وجرى تخييرهم بين الإسلام والجزية أو القتل. وجرى تحميل مواطني العراق من المسيحيين مسئولية السياسات الأمريكية وجرى النظر إليهم باعتبارهم جزء من " العالم الغربي ـ المسيحي). نفس الأمر تعرضت له الأقلية المسيحية في قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس على القطاع في يونيو ٢٠٠٧. وقد شهدت مصر بعض ملامح هذه التأثيرات أكثر من مرة، ومن بين ذلك ما أثارته جماعات دينية متشددة إبان الصراع في البلقان من وجود صلة بين صرب يوجوسلافيا وأقباط مصر على اعتبار أنهم يدينون بالمذهب الأرثوذكسي، وهناك من دعا إلى شن اعتداءات على أقباط مصر مساندة لمسلمي البوسنة.

التمييز الديني: الخبرة المصرية في التعايش

د. حنا جريس

لآلاف السنين عاش المصرين على ضفاف النيل، لم يتركوا فيها واديه وواديهم وإنما استوعبوا وسطهم الكثيرين، من إغريق إلى عرب إلى أرمن إلى شراكسة إلى أتراك إلى أوروبيين. على مدى التاريخ مر واستقر مئات الآلاف من بني البشر تحولوا جميعاً إلى مصريين. أما كيف حدث ذلك فهذا درس التاريخ الذي لم تنجح حتى الآن النخب المصرية المثقفة والسياسية في العصر الحديث أن تستوضحه وتفهمه لتستلهم منه علاجاً لأزمة الهوية التي تعصف بها منذ قرنين من الزمان.

والشعب المصري من أقدم الشعوب التي لها تاريخ متصل يمكن قراءة حلقاته كلها على أرض وادي النيل ، لا بل يمكن رؤيته والتجول داخله في كل بقعة من بقاع مصر من الإسكندرية إلى أبو سمبل على الحدود الجنوبية ومن البحر الأحمر في إلى واحات الصحراء الغربية .

نعم هناك شخصية تاريخية لمصر مثلما لها شخصية جغرافية، وربما كان ذلك ما يجعلنا نتحدث بثقة عن شخصية مصرية بالمعنى الثقافي والنفسي ، ومن ثم نتحدث عن خبرة مصرية تراكمت بسلبياتها وإيجابياتها عبر السنين لتشكل الملامح النفسية العامة لشخصية المصرية نراها واحدة من أهم السبل في فهم ما نعانيه من أمراض اجتماعية ونفسية. كما يمثل الوعي بهذه الشخصية المصرية القدرة على إيجاد حلول من خلال الخبرة التاريخية للمجتمع وليست حلول هابطة من أعلى.

هذا التجانس العرقي والتواصل التاريخي والتراكم في الخبرات للشخصية المصرية لا يعني بأية حال عدم وجود تمايز وتمييز يدعي فيه البعض الأفضلية . ويحاول فيه انتزاع ليس فقط الحقوق بل المزايا والسجايا من البعض الآخر. فقد تعرضت مصر للانقسامات الثقافية في مراحل تاريخية مختلفة وعلى مستويات ثلاث. على المستوى الأول جغرافي بين الشمال والجنوب والذي يتردد صداه حتى الآن بين بحري وصعيدي. أما المستوى

الثاني فهو لغوي وقد حدث بتأثير الغازي اليوناني في القرن الثالث قبل الميلاد ، حيث انقسم المصريون إلى متحدثين باليونانية لغة الثقافة لدى الطبقة الأرستقراطية والمتحدثين باللغة المصرية القديمة لغة عامة الشعب وتمخض هذا الصراع عن محاولة المصريين إلى تحويل لغتهم إلى كتابة أبجدية كاملة فكانت اللغة القبطية ، وقد حُسم هذا الصراع بشكل نهائي بتحول المصرين جميعهم إلى اللغة والكتابة العربية .

أما المستوى الثالث فهو من أهم أسباب الانقسام الثقافي الفاعلة بقوة في المجتمع المصري حتى الآن وهو الانقسام على أساس الدين. فقد كان أول أسباب الانقسام الثقافي في مصر الموحدة في القرن الخامس عشر قبل الميلاد فيما عرف بالحرب الدينية التي أعلنها أخناتون على الآلهة المصرية القديمة لصالح الإله آتون. ثم هو أحد جوانب الصراع المصري الأصيل مع العنصر الإغريقي الوافد والمصري الذي تأغرق على مدى ثلاثة قرون وحتى دخول المسيحية حين تحول الجميع إليها. ثم هو عامل أساس في مقاومة الإمبراطورية الرومانية بشقيها الوثني والمسيحي. وأخيرا هو العنصر الحاكم في العلاقات بين المصريين منذ أن دخل عمرو بن العاص مصر في منتصف القرن السابع الميلادي.

وقد فقد المصريون استقلالهم في القرن السادس قبل الميلاد ومنذ ذلك التاريخ تعاقب على حكمهم من الفرس والإغريق والرومان والعرب والترك والاستعمار الإنجليزي حتى منتصف القرن العشرين. ولم تقم في مصر ثورة واحدة لتغيير الحاكم على أساس أن الحكم لأهل البلاد وإنما قامت ثورات من أجل الضرائب والحاجات الاقتصادية، كما قامت اضطرابات على أساس الدين والمذهب خاصة في العصر الروماني. ورما كان السبب عدم وجود قوة مسلحة مصرية على شكل جيش قوي منذ عهد الملك رمسيس الثالث (١١٨٢-١١٥١ ق.م) . كما لم تتكون في أي مرحلة ميليشيات مسلحة قوية تدافع عن نفسها ضد الحاكم الأجنبي أو الذي يأتي من الخارج لإزاحته.

ومنذ القرن الثاني الميلادي كان المصريون قد فقدوا القدرة على قراءة النصوص المكتوبة باللغة المصرية القديمة التي اندثرت تماما بحلول القرن الخامس الميلادي مع إغلاق أخر معابد الإلهة إيزيس في فيلة. وفي إطار الصراع الذهبي مع الكنيسة البيزنطية قرر المصريون هجر اللغة اليونانية

واستخدام اللغة القبطية ومع دخول العرب كان المصريون قد انقطعوا ثقافيـــاً عن أصولهم المصرية القديمة وتراثهم المكتوب باليونانية، وتحولوا إلى ثقافة دينية محلية تؤرخ لنفسها بعصر الشهداء وتحول تاريخها إلى تاريخ كنســي ديني لا يكترث بأصول الجماعة المصرية. وفي المقابل اجتهد المــؤرخين الإسلاميين بدءاً من الكندي وبن عبد الحكم نزولاً إلى المقريزي في تــدوين تاريخاً أسطورياً لأصول القبط أو المصريين ما أدى في النهاية إلى ترســيخ مفهوم الهوية الدينية للتعبير عن الــ"نحن" والــ"هم" . إلا أن هــذا الانقســام الديني لم يتحول إلى انقسام ثقافي كامل بسبب تبني الأقبــاط للغــة العربيــة بصورة كاملة ما مهد للاندماج الاجتماعي الكامل بين المصريين بالرغم من الانقسام الديني وهو ما نعبر عنه بخبرة التعايش.

في صعوبة فهم ظاهرة التمييز

يبدأ التمييز كتوجه نفسي عندما يعتقد شخص أنه أفضل من آخرين لمجــرد انتماءه لجنس معين أو عرق أو لون أو دين. ويصبح التمييز مشكلة مجتمع عندما تتحول هذه القناعة إلى ثقافة عامة تنتشر بين الجميع ليتحــول هــوس الأفضلية من الحالة الشخصية إلى حالة عامة وثقافة سائدة.

وأسطورة الأفضلية يتم تدعيمها بسلسلة من النصوص والأدلــة التاريخيــة والأخلاقية لتأكيد التفوق، ليس هذا فقط بل إن كل طرف يتسلح بالتنقيب في حالة الآخر للتأكيد على انحطاط الآخر و فساد إيمانه وأخلاقه وعقله وربمــا رائحة جسده. و لا علاقة لأسطورة الأفضلية بالعدد كثر أو قــل، فللأقليــة إدعائها الخاص بالأفضلية على الأغلبية ، و يمكننا اعتباره تمييــزاً مضــاداً يدور في الأنفاق السرية للأقلية ويزداد تأثيراً وقوة كلما ازداد تمييز الأغلبية انتشاراً وعلنية .

وعندما يصبح الإحساس بالأفضلية ثقافة عامة ينشأ عنه لدى الأغلبية رغبة في ليس فقط في التمييز ضد الأقلية، بل الاستبعاد والتهميش على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتعتمد درجة هذا التمييز على الظــرف التاريخي والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ونستطيع أن نقــرر أن هوس الأفضلية وما ينتج عنه من تمييز يتفجر في ظــروف الانحطــاط

الاجتماعي والسياسي صراعا اجتماعيا يرتدي العباءة القومية أو الدينيـــة أو العنصرية.

وبصفة عامة وعبر التاريخ تعددت أشكال الصراع بين الأغلبية من الأقلية،

١) الإبادة كما في حالة الأرمن بتركيا
٢) الترحيل القسري كما في حالة الفلسطينيين عندما تم ترحيلهم عـــام ١٩٤٨ من قبل اليهود
٣) الإذابة كما في حالة المسلمين واليهود عندما تم تعميدهم قسرياً من قبل الأسبان في القرن الخامس عشر.
٤) التعايش وفيه تسمح الأغلبية للأقلية بالعيش الآمـــن فـــي إطـــار مجموعة من الشروط التمييزية ترضى عنها الأقلية.
٥) السماحة (Tolerance) وهي الشفاء من هوس الأفضـــلية فتنعـــدم حالة التمييز

والمؤكد أن مصر لم تعاني في أية مرحلة من مراحل الانقسام الثقافي إلـــى حروب الإبادة وإن عانى المصريين المسيحيين من محاولات الإذابة بـــدفعهم قسرياً لترك إيمانهم المسيحي في الفترة الرومانية الوثنية، ودفعهم مذهبياً في فترة الحكم البيزنطي للتحول إلى المذهب الخلقدوني قسراً.

أما المرة الوحيدة التي تعرضوا فيها لمحاولة للترحيل القسري لم تكن تحـــت تأثير صدام اجتماعي أو رغبة من الأغلبية وإنمـــا كانـــت لرغبـــة الخليفـــة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٩٦٦-١٠٢٠م) ويصفها المقريزي بقوله "ثم ألـــزم اليهود والنصارى بخروجهم كلهم من أرض مصر إلى بلاد الروم، فاجتمعوا بأسرهم تحت القصر من القاهرة واستغاثوا ولاذوا بعفو أمير المؤمنين حتى أعفوا من النفي، وفي هذه الحوادث أسلم كثير من النصارى." ج ٤ص ٣٩٩

وقد نجح المصريين في تجاوز هذه المحن عبر آليات كثيرة أهمها الرهبنـــة. والمؤكد أيضا أن حالة مصر هي حالة التعايش الأقرب إلى السماحة إلا أنها لم تصل إلى مرحلة السماحة بشكل حاسم.

الخبرة المصرية في التعايش

بدخول عمرو بن العاص إلى مصر أصبح هناك واقع جديد، يحمل معه دينا ينتمي إلى الحضارات السامية هو الإسلام وأصبح للمصريين حكام جدد ليسوا من البحر المتوسط وإنما من الشرق الأسيوي. ولم تكن شرعية الحكم الجديد مستمدة من أن غالبية المصريين من المسلمين وإنما جاءت من شرعية الفاتح الذي أزاح حكماً أجنبياً سيئاً ومكروهاً ليحل محله. وقد أثبتت السنوات التالية للفتح العربي للمصريين أن الحكم الجديد أفادهم بدرجة كبيرة على المستوى الاقتصادي من حيث انه أنهى عهد الإقطاع البيزنطي كما أفادهم على مستوى حرية العبادة من حيث أنه أنهى الصراع المذهبي الذي عانى منه الأقباط. فقد كان الفتح العربي بمثابة هزيمة إلهية للمذهب البيزنطي.

وعلى مدى القرون الثلاثة التالية تشكلت صيغة جديدة للتعايش أملاها الحكم الجديد وفقهاؤه. واستندت من البداية على عقد الذمة الذي هو بالأساس عهد حماية توجب على المسلمين عدم إيذاء غير المسلمين كونهم في ذمة رسول الله كما تمنحهم حق العبادة دون جهر أو تبشير، ودفع الجزية كونها ضريبة للدفاع عوضاً عن دخول غير المسلمين للجيش.

ومن البداية ظهر اتجاه مغالي في توسيع شروط عقد الذمة هذا حيث أضيف إليه مجموعة أخرى من الشروط المعروفة بالشروط العمرية التي استحدثت مجموعة من التقييدات من حيث الملبس والركوب وشروط بناء الكنائس وغيرها. ويبدو أن الهدف من هذا التوجه كان الضغط المستمر على غير المسلمين في البلدان المفتوحة حتى يمتنعوا عن مقاومة الحكام الجدد. وقد بني التيار المتشدد تصوره هذا في ضوء مجموعة من الأحاديث لعل أشهرها الحديث الذي أورده المقريزي في كتابه الخطط المقريزية وهذا نصه: " خَرج الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كيف أنتم إذا لم تجبوا ديناراً ولا درهماً؟ قالوا: وكيف نرى ذلك كائناً يا أبا هريرة؟ قال: إي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق والمصدوق، قالوا: عم ذلك؟ قال: تنتهك ذمّته وذمّة رسوله فيشدّ اللّه عز وجل قلوب أهل الذمّة فيمنعون ما في أيديهم." ج١ ص١٢٧

و المقريزي يجعل من هذا الحديث مقدمة لفصل في كتابه عن ذكر انتقاض القبط ثم يذكر ١٢ ثورة قام بها الأقباط على عمال الخراج (الضرائب) طوال الخلافة الأموية والعباسية حتى خلافة المأمون . ومن الواضح أن التوجه المتشدد كان يلاقي قبولاً من الحكام كونه يشكل مبرراً لزيادة الضرائب والجبايات .

على جانب أخر كان هناك تيار من الفقهاء والقضاة أكثر التصاقاً بعقد الذمة كعقد حماية وأمان وتصدوا في كثير من الأحيان لتوجهات الحكام. فلدينا فقهاء مثل الليث بن سعد وعبد الله بن أبي لهيعة اللذان أشارا على الوالي موسى بن عيسى في السماح للأقباط ببناء الكنائس " واحتجا بأنّ بناءها من عمارة البلاد، وبأن الكنائس التي بمصر لم تبن إلا في الإسلام في زمن الصحابة والتابعين"٣٩٦ وكان هذا التيار متواصلاً وشكل حاجزاً منع وقوع مصائب أكبر على الأقباط كما في حالة قاضي القضاة تقيّ الدين محمد بن دقيق العيد في زمن الناصر محمد بن قلاوون (١٢٩٣-١٣٤١) عندما منع هدم الكنائس بسبب ثورة العامة التي أشعلها حاج مغربي كان ماراً بمصر في طريقه إلى الحج.

ويبدو أن التيار الأقل مغالاة كان يضع في اعتباره مصالح الدولة واستقرارها من خلال منظور فقهي يضع مفهوم العدل منه موضع الصدارة إلى جانب التزامه كما أسلفنا بمفهوم الذمة باعتباره عقد إذعان يكفل ضمان الأمان والحد الأدنى من حرية العقيدة. وهو ما أدركه الأقباط بواقعية وفضلوه على التيار المغالي المتشدد في جباية الأموال وابتزازها كلما طلبوا بناء كنيسة أو تنصيب بطريرك. وفي هذا يكتب المؤرخ القبطي في كتاب تاريخ البطاركة المنسوب للأسقف ساويرس بن المقفع عن قاضي القضاة في زمن صلاح الدين الأيوبي: " وكان اسم القاضي عبد الرحيم بن علي ويعرف بالبيساني كان أباه قاضي بيسان وكان عالم فاضل يفعل الخير مع كل أحد مشكور ومحبوب كل أحد يشكره ويدعوا له ويثني عليه بل انه من طبع الآدمي أن يكون كاملاً لكون الكمال لله وحده لأنه لم يوجد فيه قول يشوبه سوى أنه أشار أن لا يستخدموا النصارى نظار على أموال ولا مشارفين فقبل قوله وعمل برأيه ولم يرجع أحد من النصارى يستخدم في نظر أو مشارفة في أيام دولة صلاح الدين ولا من ملك بعده من أولاده وذريته" ج ٣ ص ٥٠-٥١

وكان البيساني هذا هو من قرر راتباً للطبيب اليهودي والفيلسوف موسى بن ميمون وجعله الطبيب الخاص للملك الأفضل بن صلاح الدين

فالخسارة التي لحقت بالأقباط من جراء التمييز ضدهم في الوظائف العامة لم تمنع الكاتب القبطي من إدراك فضائل القاضي العامة الخاصة بالعدل ورفع المظالم. بل إن الكاتب نفسه يكتب عن صلاح الدين الأيوبي : "وملك هذا صلاح الدين بعد وسنذكر ونشرح أخبار المملكة وكيف كان زوال الدولة الأولى وفتوح البيت المقدس ومدن الساحل وما فعله الله له وما ملكه الله إياه ونصف طيب أيام مملكته وعدله ورخص الأسعار بجميل نيته وعدله في رعيته وما سامح به من المكوس وإزالة المظالم " الجزء الثالث ص ٤٨

وقد شاركت الكنيسة القبطية في العصور الوسطى في سلسلة من الأحداث السياسية الداخلية والإقليمية بالتعاون مع السلطة الحاكمة خاصة فيما يخص النوبة والحبشة كونها كانت تملك الرئاسة الروحية على الكنيستين النوبية والحبشية وبالتالي تأثيرها على ملوك تلك البلاد التي كانت ولازالت تشكل أمن مصر من الجنوب حيث مصادر مياه النيل.

والخلاصة أن النخب الثقافية والدينية والسياسية لهذا العصر صاغت صيغة ما من صيغ العيش المشترك المتوائم مع ثقافة العصور الوسطى التي لم تكن تعرف مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها من المفاهيم الحديثة . وقد ساعدت هذه الصيغة الأقباط على الاستمرار كما شكلت الإطار الذي نظم فيه عامة الناس من المسلمين والأقباط علاقتهم الاجتماعية. وتدل القصص التي يرصدها مؤلف سير البيعة المقدسة أو تاريخ البطاركة على أشكال التعاون الكثيرة بين المسلمين والأقباط من غير النخبة لتجاوز فترات التوتر والصدامات التي كثيراً ما حدثت بسبب تشدد الحكام في الجباية أو ثورة العوام على أغنياء الأقباط كنتيجة لسوء توزيع الثروة خاصة في العصر المملوكي.

صيغة التعايش مشروع الوطنية المصرية

انكفأت مصر على نفسها على مدى ثلاثة قرون منذ الاحتلال العثماني في القرن السادس عشر وحتى مجيء الحملة الفرنسية . وكان من نتائج هذا الانكفاء أن أصبح لمصر فقهاؤها وعلماؤها المصريين وإن تنسبوا إلى

أصول عربية أو غيرها. ساعد على ذلك وجود الأزهر كجامعة إسلامية معترف بها على مستوى العالم الإسلامي فلم يكن من يتوجب على المصري الخروج منها إلى أي مكان للتزود بالعلوم الفقهية. وكان من نتائج ذلك أن تولدت روح مصرية واضحة في فئة العلماء والمشايخ.

وعندما خرجت الحملة الفرنسية من مصر رحلت الجيوش وبقيت الصدمة. ومثلما أدرك محمد علي أهمية العلوم الحديثة لبناء جيش قوي حديث ودولة قوية أدرك بعض مثقفي هذا العصر وهم من شيوخ الأزهر من أمثال الشيخ حسن العطار أهمية التعرف على الأفكار الحديثة والذي كتب في تقديم كتاب الشيخ رفاعة الطهطاوي الشهير تلخيص الإبريز في تلخيص باريز "سبحان من أظهر عجائب مصنوعاته في اختلاف أوضاع مخلوقاته وتباين أنواع العالم واختلاف هيئاته ،يرى ذلك بعين الاستبصار من ولج في البحار واقتحم القفار"

والشيخ رفاعة هو أول من نقل صورة الدولة الحديثة إلى المجتمع المصري فهو أول من أشار إلى الدستور ومجلس الأعيان ومجلس النواب والنظام الديمقراطي وعند حديثه عن الدستور يردف "وان كان غالب ما فيه ليس في كتاب الله وفي في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم " ثم يقرر بعد ذلك "لتعرف كيف قد حكمت عقولهم بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك وراحة العباد وكيف انقادت الحكام والرعايا لذلك ، حتى عمرت بلادهم وكثرت معارفهم وتراكم غناهم وارتاحت قلوبهم ، فلا تسمع فيهم من يشكو أبدا ، والعدل أساس العمران."

قدم الطهطاوي فكرة أخرى ثورية ، فلأول مرة في تاريخ مصر تطرح فكرة "الوطن" بمعناها الحديث فقد كانت تعني في ثقافة الصور الوسطى محل الميلاد ، لكن رفاعة قصد بها مصر ، فقد كان رفاعة أول من ترجم كتاباً في تاريخ مصر القديمة باعتباره تاريخ الأجداد .وفي عام ١٨٥٥ كتب" قصيدة وطنية مصرية" أتبعها بمجموعة شعرية أطلق عليها "منظومات وطنية مصرية". والوطنية التي كتب فيها رفاعة كانت وطنية(patriotism(وليست قومية (Nationalism) وهي وطنية مصرية تجعل من مصر وطن له تاريخ أجداد قبل المسيحية والإسلام وهي وطن يضم جميع من ولد وعاش فيه بالمساواة العادلة.

كان مشروع رفاعة وهو مشروع وطني مصري من عمق إسلامي ، فقد استخدم تعبيرات دينية إسلامية مثل "حب الأوطان من الإيمان " لكنه أزاح الستار عن إمكانية النهضة وبناء المجتمع من خلال المشروع الوطني الشامل الذي لا يستبعد جذوره الثقافية من عصور ما قبل التاريخ وحتى اللحظة.

لم يكن غريباً أن ينطلق مشروع الوطنية المصرية في العصر الحديث وطوال القرن التاسع عشر في تقدم مستمر وتحسن غير مسبوق في صبغة العيش المشترك فعلى الرغم من أن بعض الكتابات الرسمية ظلت على ما هي عليه حتى نهاية القرن التاسع عشر خاصة في تصاريح شراء المدافن وتصاريح دفن الموتى من المسيحيين تلك التي كانت تنتمي إلى العصور الوسطى . إلا أن الأهم هو أن قرار إدماج الأقباط في الجيش وإسقاط نظام الجزية قضيا بإنهاء عقد الذمة كصيغة عيش مشترك من العصور الوسطى واستبدلها بصيغة قيد التطوير آنذاك وهي صيغة الوطن والوطنية والمواطنة المصرية.

وغنى عن القول أن هذه الصيغة الوطنية هي التي أثمرت عن ثورة ١٩١٩ والصيغة المشهورة للهلال مع الصليب . الصيغة التي ساهم فيها الأزهر الحديث مع الإكليروس الحديث ممثلاً في القمص سرجيوس .

وقد عبرت أبيات أحمد شوقي عن هذا الوطن الجديد بقوله

ويا وطني لقيتك بعد يأس كأني لقيت بك الشباب
ولو أني دعيت لكنت ديني عليه أقابل الحتم المجابا
أولي إليك قبل البيت وجهي إذا فهت الشهادة والمنابا

ويعلق على هذه الأبيات المستشار طارق البشري في كتابه القيم المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية " جاء حديث الشاعر السلفي العظيم لينقل فيض العواطف الدينية المختزنة إلى مجرى النضال الوطني. وليجعل بشعره للوطن أيضاً كعبة وشهادة واستشهاد".

مأزق الوطنية المصرية

كانت القضية المحك للوطنية المصرية هي قضية الاستقلال وهو الأمر الذي جعل تطورها رهينة بتحقيق هذا الاستقلال ، الأمر الذي اصطدم بأجندة القوي الاستعمارية وتحديداً إنجلترا التي استخدمت أسوأ الأساليب لمنع هذا

الاستقلال ، فليس من شك أن اللعب بورقة الأقليات والأقباط أساء كثيراً لنمو تجربة التعايش المصرية التي كانت في طور مهم من أطوار نموها نحو المواطنة الكاملة و السماحة. وكان من نتائج الإخفاق في الحصول على هذا الاستقلال أن تراجعت الوطنية المصرية في مقابل تصورات أكثر راديكالية وتحديداً القومية منها دينية كانت أم علمانية.

وبحلول الثلاثينيات من القرن العشرين وتحت تأثير القوميات الألمانية والإيطالية وربما المجرية انتشرت الأفكار المماثلة لها في الشارع المصري وعلى غرار القمصان السود الفاشية وحركة الشبيبة النازية أصبح في مصر قمصان خضر وزرق وسود. بل أن احد رموز ثورة ١٩١٩ وهو القمص سرجيوس حاول تأسيس "فرق الشباب القبطي"!

والفكرة القومية في العموم فكرة رومانسية تنزع إلى اختراع الوطن للفكرة القومية التي يتم اعتناقها وهنا يكمن اختلافها عن الوطنية والتي فيها يتم اكتشاف الوطن كما هو تاريخاً وجغرافية.

وطوال الثلاثينيات والأربعينيات سرت في الشارع المصري روح قومية متشنجة انتقلت إلى النخب القبطية التي أعادت إنتاج مفهوم "الأمة القبطية" ودبجت الأناشيد للكنيسة وجنودها وبالنهاية أنسحب الكثيرين منهم من العمل الوطني العام إلى العمل الكنسي.

كان من الطبيعي أن تكون هذه الفترة هي المرحلة التأسيسية لما صرنا نسميه الفتنة الطائفية أو الصراع الديني في مصر ففيها بدأت السجالات الدينية والشروط العشرة لبناء الكنائس وظهور الجماعات الدينية . وحتى الحديث عن حقوق الإنسان والشرعة الدولية كان قد بدأ ينتشر في نهاية الأربعينيات قبل أن تغطي المرحلة الناصرية على تلك المشاكل لتعود للظهور بعد غياب عبد الناصر.

من ناحية أخرى كان من نتائج ارتباط الخبرة الوطنية الوليدة بحرية الوطن أي باستقلاله أن مفهوم حرية الفرد لم يلقى الاهتمام الكافي في مشروع الوطن. وجاءت فترة صعود العواطف القومية لتجعل من المشروع القومي فوق الحريات وأصبح الدفاع عن ثوابت الدين والأمة لدى المسلمين والأقباط ومن وجهة نظر معتنقيها معوقات حقيقية للحرية ومن ثم تراجعت الحريات

العامة وتخندق الجميع في أنماط دينية محددة دفعت إلى مزيد من التمايز واسترجع الجميع أوراق العصور الوسطى كما هي إما ليحاربوا بها بعضهم البعض أو ليحاولوا تطبيقها في القرن الحادي والعشرين .

من خبرة التعايش إلى السماحة

خبرة التعايش المصرية من وجهة نظرنا هي خبرة التفاوض بين المسلمين والأقباط على مدى مئات السنين لتحديد فضاءاً ثقافياً مشتركاً يبنى عليه الفضاء الاجتماعي والسياسي الذي يمارسون فيه حياتهم . وهي لدينا في حالة تطور مستمر. ويحدث فيها دائماً فترات تحسن وتدهور لكن المسار العام للعملية في تصاعد مستمر

ومن وجهة نظر صاحب هذه الكلمات فإنها الأساس المنطقي والطبيعي الذي ينبغي أن نعمل على تطويره وتطوير أطرافه من أقباط علمانيين وإكليروس ، ومسلمين من التيار الإسلامي ومن التيارات العلمانية ـ للوصول إلى مرحلة السماحة لنصبح جميعاً مواطنين في وطن واحد.

الخبرة البريطانية في مواجهة التمييز

د. حسام سعد الدين عبد الله[74]

تقـديـم

يعد التمييز الديني من أهم القضايا التي تواجه مصر حاليا إن لم يكن أهمها على الإطلاق، وقد وجهت مجتمعات أخرى هذه القضية بنجاح ويمكن أن نستفيد من خبراتها، ولست أدعي معرفة بخبرات كل هذه الدول ولكنني أعيش في بريطانيا منذ نحو ثلاثين عاما اكتسبت خلالها خبرات مختلفة في التعايش مع المجتمع،

بحكم مهنتي كطبيب فأنا أعتبر التمييز بأشكاله المختلفة مرض، وفي كل مجتمع توجد أمراض عديدة نقدم لها العلاج بطرق مختلفة مثل الوقاية أو الجراحة أو الأدوية، فالسرقة مرض ولكن يوجد علاج للسرقة لأن الأديان ضد السرقة، والقانون ضد السرقة، والمحاكم تعاقب على السرقة، كل هذه الإجراءات لا تلغي السرقة أو تمنعها ولكنها تقلل من وجودها في المجتمع.

والسؤال حين نواجه مرضا اجتماعيا كالتمييز الديني ليس "هل سنقضي عليه أم لا؟" ولكن السؤال هو "ما هي الخطوات والإجراءات المجتمعية الواجب اتخاذها للتقليل من حدة هذا المرض؟" وحين أسأل نفسي أسئلة من نوع هل المجتمع البريطاني خالي من التمييز؟ فإن الإجابة هي بالقطع لا، ولكن هل فيه نفس التمييز الموجود في مصر؟ بالطبع لا، وأخيرا هل يسعى المجتمع البريطاني لتقليل هذا التمييز؟ وإجابتي هي نعم، وسوف أحاول في السطور التالية توضيح بعض الإجراءات المتخذة في بريطانيا لتقليل هذا التمييز سعيا لاستئصاله من المجتمع والقضاء عليه.

---

[74] أحد قيادات الحركة الطلابية في السبعينيات، يعمل ويقيم في المملكة المتحدة منذ عام ١٩٧٩ ويعد من كبار أطباء أطفال الأنابيب وعقم النساء وتم اختياره ضمن خمسين طبيب من أكثر المؤثرين على حياة البريطانيين وجاء ترتيبه الثامن على القائمة، وهو عضو مؤسس لـ "مصريون ضد التمييز الديني".

١- التعريفات القانونية للتمييز

هناك تعريفات قانونية مختلفة للتمييز نجملها فيما يلي:

- **التمييز المباشر**: ويقصد به تمييز شخص على آخر دون وجود سبب واضح.

- **التمييز غير المباشر**: ويقصد به إصدار قرار عام لا يتوجه لمجموعة بعينها ولكن بعض الناس لا تستطيع لأسباب دينية تنفيذه، فمثلا إذا أصدرت مدرسة قرارا بإعداد وجبة طعام لتلاميذها يتضمن وجود لحم خنزير فلن يستطيع التلاميذ اليهود أو المسلمون تناولها، ومن ثم يعد تمييزا غير مباشرا ضدهم، مثال آخر أن تدعو المؤسسة لاجتماع عام في يوم يوافق عيد ديني لدين معين فلا يستطيع أتباع هذا الدين المشاركة فيه، ويعد هذا القرار تمييزا ضد هذه المجموعة لأنه منعهم من المشاركة في عمل عام ويحق لهم العودة على المؤسسة ومقاضاتها.

- **التمييز بالإيذاء Victimization**: ويقصد به معاقبة شخص لاتخاذه موقف ما كأن يتقدم شخص لم يتعرض شخصيا للتمييز بشكوى عن تعرض زميل له للتمييز الديني، أو أن يشهد شخص في قضية وينتج عن ذلك اضطهاد رئيسه في العمل له وإيذاءه سواء بالحرمان من الترقية أو الفصل من العمل ..الخ.

- **التحرش الديني**: بمعنى السخرية من سلوك مرتبط باعتقادات دينية معينة كالسخرية من ملابس امرأة محجبة أو من شخص يلبس صليب أو شخص يتصرف بشكل مختلف بسبب قناعات دينية، كل أنواع التحرش الديني يعاقب عليها القانون في بريطانيا.

- تطور إجراءات مناهضة التمييز في بريطانيا

مثل هذه الإجراءات لم تكن دائما موجودة في بريطانيا ولم تنشأ نتيجة جهد فكري من قبل بعض أفراد النخبة الذين جلسوا في برج عاجي يفكرون في حال المجتمع، ولكنها نشأت بسبب وجود جماعات ضغط تناهض كافة أشكال التمييز، وتحركات شعبية، ولجان مختلفة لتقصي الحقائق، فالقوانين في بريطانيا نشأت لمعالجة مشاكل حقيقة تحركت الجماهير للتصدي لها لأنها كانت غاضبة أو متضايقة أو تعاني منها وخطوة بخطوة استطاعت أن تغير.

على سبيل المثال نذكر قضية "ستيفين لورانس" وهو شاب أسود قتل من حوالي ١٥ سنة على يد مجموعة من الشبان البيض وتم التلاعب بالأدلة وحين عرضت القضية على المحكمة حكمت ببراءة القتلة، إلا أنه ثبت بعد هذا أن الشرطة كانت متواطئة في التلاعب بالأدلة وتم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق – كتلك اللجنة التي شكلت في مصر برئاسة جمال العطيفي بعد أحداث الخانكة – ودرست ملابسات القضية واقترحت مجموعة تغييرات في القوانين المختلفة مثل قانون العلاقة مع الأجناس (Race Relations Act) الذي كان معمولا به منذ عام ١٩٧٦ ولكن تم تعديله عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٣ ظهرت لائحة الضوابط الخاصة بالديانة والاعتقاد (للمؤمنين وغير المؤمنين).

بناء على هذا القانون تم إنشاء لجنة عليا مستقلة عن الحكومة ومعينة من البرلمان تسمى "لجنة المساواة وحقوق الإنسان" (Equality and Human Rights Commission) لها حق التفتيش على جميع الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية بما في ذلك الشرطة والقوات المسلحة والجامعات والسجون للتحقق من عدم وجود تمييز ديني أو عرقي.

كل المؤسسات في بريطانيا ملزمة بدون استثناء بأن تعد – كما تعد خطة للبيع أو الشراء أو القوى العاملة – خطة مكتوبة يتم التحقق منها والتفتيش عليها تتضمن الكيفية التي سيتم بها منع التمييز العرقي أو الديني بها، وهذه الخطة معلنة ويجري محاسبة المؤسسة على أساسها.

٣- أهداف وآليات خطة مناهضة التمييز في المؤسسات المختلفة

الواجب القانوني على كل المؤسسات والشركات البريطانية سواء كانت حكومية أو غير حكومية يتطلب أن تحقق خطة منع التمييز العرقي والعنصري الأهداف التالية:

١- إزالة التفرقة العنصرية والدينية.
٢- تشجيع المساواة في الفرص.
٣- تشجيع وتعزيز العلاقة الطيبة بين جميع الأجناس والأديان.

على كل هذه المؤسسات أن تضع سياسة تفصيلية مكتوبة لتنفيذ هذه الأهداف، وهي مطالبة أيضا بتوفير البيانات والإحصاءات الدالة على تنفيذ هذه السياسات مثل: كم شخصا تقدم للتعيين في كل وظيفة معلن عنها؟ وما هي دياناتهم وأصلهم العرقي والوطني؟ وكم من هؤلاء تم تعيينهم بالفعل؟ وما هي أسباب تعيينهم؟

عند وضع سياسات لمناهضة التمييز لا يكتفى بالعموميات، ولكن يجب أن تتضمن خطة منع التمييز العرقي والديني قائمة بأعمال المؤسسة أو الشركة التي يمكن أن تؤدي إلى تفرقة، وكيفية متابعة هذه الخطة، وأين ستنشر نتائج الخطة، وكيفية تدريب الموظفين على تنفيذ الخطة، ثم فحص ومتابعة الإحصاءات المختلفة، وكل مؤسسة مطالبة بمراجعة خطتها لمنع التمييز العرقي والديني كل ثلاث سنوات، ويضاف إلى هذا الالتزام بمراقبة نسبة من تم تعيينهم وتدريبهم وترقيتهم من جميع الأجناس والأعراق والديانات بالمملكة المتحدة.

إضافة إلى هذا فإن كل الجهات المنوط بها التفتيش المهني والتأكد من جودة الأداء في المؤسسات المختلفة منوط بها التحقق من تنفيذ خطة منع التمييز العرقي والديني فوزارة الصحة مثلا تفتش على المستشفيات سنويا للتأكد من تطبيق إجراءات الصحة العامة والتعقيم وتأهيل الأفراد ... الخ، وتفتش أيضا على تطبيق خطة منع التمييز العرقي والديني، وهل تم متابعة تنفيذها أم لا.

يوجب القانون على كل العاملين في المؤسسة أن يعملوا على منع أي تمييز عرقي أو الديني بها، بمعنى أن كل من يعمل في المؤسسة يمكن أن يكون

معرض للمساءلة القانونية والمحاسبة، وفي جميع الأحوال فإن رئيس المؤسسة - سواء كانت مستشفى أو مصلحة السجون أو غيرها - معرض للمساءلة القانونية فيما يخص التمييز العرقي والديني.

يلزم القانون كل الشركات التي يزيد عدد العاملين فيها على ١٥٠ موظف بأن ترسل كل مدير الإدارات بها إلى دورات تدريبية عن "التمييز العرقي والديني وكيفية التعامل معه"، وأن يحصلوا على شهادات تثبت حضورهم هذه الدورة وأنهم مؤهلين للتعامل مع مشاكل التمييز الديني.

٤- مثال توضيحي من العمل

أرأس وحدة طبية في مستشفى كبير في لندن، وحين يتقدم شخص بطلب للتوظف استجابة لإعلان عن وظيفة، فإن جميع الطلبات تقدم إلى إدارة شئون الأفراد بالمستشفى التي تعرضها علينا كي نختار منها قائمة بالأشخاص الذين ستجرى لهم مقابلة شخصية، وذلك في استمارات موحدة دون أي معلومات شخصية حيث لا توضح هذه الاستمارات اسم المتقدم أو سنه أو جنسه أو لونه أو صورته، وليس لنا الحق في طلب هذه المعلومات، وعند إجراء المقابلة الشخصية فإنها تبدأ بإحاطة المتقدم بأنه إذا أحس بأن نتيجة هذه المقابلة ستؤثر عليه سلبا بأي شكل من الأشكال، أو أن هناك دوافع عنصرية أو دينية فإنه يمكن أن يتقدم بشكوى، ويتم شرح كيفية تقديم هذه الشكوى.

هناك حرص من القانون على ضمان أداء الشعائر الدينية للمتدينين، فإذا وجد شخص مسلم مثلاً وكان يرغب في أداء الصلوات الخمس في العمل وكان هناك عدد كاف من المسلمين، فلهم الحق في أن يكون لهم مكان في العمل لأداء الصلاة والعبادة، بشرط ألا يؤدى هذا إلى تعطيلهم للعمل أو لتقديم الخدمات للمواطنين، وكانت هناك قضية مشهورة لشخص من أصول باكستانية أراد الذهاب للحج، إلا أن رئيسه في العمل لم يوافق بحجة أن هذا سيعطل العمل، ولكن المحكمة أن من حقه كمسلم الذهاب للحج وعدم السماح له بإجازة للحج يعد تمييزا دينيا وعرقيا ضده.

خاتمة

لا يمكن فصل قضية مناهضة التمييز العرق والديني عن السياسة التعليمية في بريطانيا، فالدين يدرس في المدارس باعتباره علم مثل الفيزياء أو الكيمياء وبالتالي يمكن لطالب مسيحي أو يهودي مثلا أن يقرر أنه سيدرس الدين الإسلامي أو البوذي، فدراسة الدين تتم باعتباره جزء من الثقافة العالمية نتعلمه، ونفهمه ونأخذ منه حتى نتقدم، أما ديانة التلميذ فهي معه في البيت وفي ضميره.

في بريطانيا اليوم كما في بلدان غربية أخرى هناك تخوف من الإسلام أو ما يسمى بالإسلاموفوبيا، وهذا واقع حقيقي، إلا أنه توجد أيضا محاولات مستمرة من المجتمع لتقليل هذا التخوف وتحسين العلاقة مع المسلمين.

أخيرا، أود أن أؤكد أن القضاء على التمييز بكافة أنواعه هو عمل مجتمعي نتج عن صراعات ونقاشات لقضايا موجودة في المجتمع ونشأ عنها قوانين جديدة تحمي الناس وحرياتهم، وتجري مناقشتها ومراقبة تنفيذها بشكل دائم.

التمييز الإيجابي

أ/ مجدي خليل[٧٥]

"لدي حلم بأن يعيش أطفالي الأربعة الصغار يوما في دولة لا يحكم فيها عليهم بسبب لون بشرتهم بل بمضمون شخصيتهم"

الدكتور مارتن لوثر كنج زعيم الحقوق
المدنية في أمريكا،
خطاب مسيرة واشنطن أغسطس ١٩٦٣.

تتناول هذه الورقة سبل معالجة تهميش الأقليات الوطنية بمعالجة المظالم التاريخية التي وقعت عليها وباستعمال آليات تعويضية تسهل الفعل الإيجابي بإدماجها بشكل سريع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي،فهناك بعض الأقليات تعانى من مظالم سياسية وهناك من يعانى من مظالم اقتصادية وهناك من يعانى من عزل وفرز اجتماعي وهناك من يعانى من الثلاثة مجتمعين وآلية التمييز الإيجابي تحاول التعامل مع كل هذه المظالم أو بعضها. وتشمل الورقة مفهوم التمثيل النسبي على مستوى الجدل التاريخي في مصر والفرق بينه وبين التمثيل الطائفي ،وثانيا أساليب معالجة الدول المختلفة ،عبر آليات متغيرة ،لتطبيق التمييز الايجابي ويشمل الجزء الثالث ا الكثير من التساؤلات التي أثيرت حول التمييز الإيجابي والرد عليها.

---

75 مدير منتدى الشرق الأوسط للحريات

(١)

التمثيل النسبي والتمثيل الطائفي

التمثيل النسبي تاريخيا

الديمقراطية تعد تعبيرا واستجابة لمصالح الجماعات المكونة للمجتمع، وكلما كانت الديمقراطية صحيحة، اقتربت من تمثيل كافة تيارات وفئات ومكونات هذا المجتمع والعكس صحيح.

ولكن كلما تحدثنا عن إزالة المظالم التاريخية التي وقعت على الأقباط وهمشتهم سياسيا وباعدت بينهم وبين التواجد العادل في المجالس والنيابة والمناصب السياسية يصرخون في وجوهنا بأن الأقباط رفضوا التمثيل النسبي في دستور ١٩٢٣ فكيف يقبلها أقباط اليوم؟ فهل فعلا رفض الأقباط في دستور ٢٣ التمثيل النسبي؟. الإجابة بالنفي وإليكم تفاصيل القصة.

تكونت لجنة دستور ١٩٢٣ من ثلاثين شخصا كان من بينهم ست شخصيات يمثلون الأقليات أربعة أقباط هم توفيق دوس، والأنبا يؤنس مطران الإسكندرية، وإلياس عوض، وقليني فهمي وشخصية تمثل اليهود وهو يوسف أصلان قطاوي وشخص يمثل الشوام وهو يوسف سابا، وعند مناقشة موضوع وضع نظام يضمن التمثيل العادل للأقليات تحمس له من الأقباط أعضاء اللجنة توفيق دوس والأنبا يؤنس وإلياس عوض وعارضه قليني فهمي. ومن الأقليات الأخرى تحمس له يوسف أصلان قطاوي ولم تذكر محاضر اللجنة رأي يوسف سابا، وهذا يعني أن المؤيدين للتمثيل النسبي كانوا أغلبية من الأقباط أعضاء اللجنة أو من الممثلين للأقليات.

وفي النهاية كان هناك فريقان في اللجنة، الفريق المؤيد للتمثيل النسبي ويضم توفيق دوس والأنبا يؤنس وإلياس عوض ويوسف قطاوي ومن المسلمين حسين رشدي، عبد الله المكباتي، وعلى المنزلاوي، ومحمد على باشا، وفريق يعارض التمثيل النسبي ويضم عبد العزيز فهمي، عبد الحميد بدوي، محمود

أبو النصر، إبراهيم الهلباوي، عبد الحميد مصطفي، على ماهر، أحمد طلعت، وقليني باشا.

لاحظ أن الفريق المعارض كان أغلبية من المسلمين ولم يضم سوي قبطي واحد هو قليني فهمي، وهذا الفريق يضم ثلاثة من أعمدة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في ٢٩ أبريل ١٩١١ لرفض مطالب المؤتمر القبطي الذي عقد في٦ مارس ١٩١١ وهؤلاء الثلاثة هم إبراهيم الهلباوي، وعبد العزيز فهمي، ومحمود أبو النصر.

وعند التصويت انتصر الفريق المعارض للتمثيل النسبي وهذا طبيعي لوجود أغلبية مسلمة في اللجنة ، ولكن الكنيسة والشارع القبطي في معظمه كما تقول المؤشرات كان مع التمثيل النسبي عام ١٩٢٣ وعلى رأسهم البطريرك البابا كيرلس الخامس، والمجلس القبطي الإنجيلي العام، والمجلس الملي للأقباط الأرثوذكس ومطران كل من أسنا والدير المحرق والمنيا وصنبو والجمعية الخيرية القبطية بالمنيا وصحيفة مصر وأعيان أسيوط[٧٦].

وعلى مستوى الصحافة كان هناك جدل واسع بين كل من المؤيدين والمعارضين، ولعل أبرزه ذلك السجال الذي دار بين محمود عزمي والذي مثل مصر لاحقا لدي هيئة الأمم المتحدة وكان من أشد المؤيدين للتمثيل النسبي وعزيز ميرهم وكان من المعارضين لذلك التمثيل.

ومما هو جدير بالذكر أن المعارضين للتمثيل النسبي وأبرزهم عبد الحميد بدوي باشا كان يري " أن الفارق الديني يضعف في مصر الآن ولن يطول الزمن حتى يمحي في علاقاتنا الاجتماعية وتعفي منه تماما جميع أثاره"[٧٧].

ويقول سعد الدين إبراهيم "لقد كان إحساس الأقباط في ذلك الزمن هو الاطمئنان والأمان والحرية التي تمكنهم من التنافس المتكافئ في أي انتخابات بصرف النظر عن ديانة المرشح.. وتبدل المناخ من الحرية والانفتاح إلى

---

[76] لقراءة المزيد عن هذا الجدل يمكن الرجوع إلى
- طارق البشرى، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية دار الشروق، الطبعة الرابعة ٢٠٠٤.
- سميرة بحر، الأقباط في الحياة السياسية المصرية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٩.
- محاضر نقاش دستور ١٩٢٣

[77] طارق البشري، مرجع ساق ص ٢٠٨.

الاستبداد السياسي والانغلاق الفكري والتشوه الثقافي والتزمت الديني، فقد أصبح الأقباط يشعرون بغربة متزايدة في وطنهم. وزاد من وطأة هذه الغربة مظاهر التعصب في التعامل حتى من المواطنين العاديين، وذلك تحت ما يسمون بالدعاة الإسلاميين الذين أفسحت لهم وسائل الأعلام المرئية والمسموعة مساحات واسعة خلال العقدين الآخرين – مثل الشيخ متولي الشعراوي، ود. عمر عبد الكافي، ود. زغلول النجار وغيرهم"[٧٨]. ويقول رفعت السعيد: "هل أخطأ الأقباط الذين عارضوا التمثيل النسبي بشدة عام ١٩٢٢؟ وأكاد أجيب : لا لم يخطئوا، فلم يكن لأحد مهما كان متشائما أن يتصور أن تتردي أمور مصر إلى هذا الحد الذي وصلنا إليه"[٧٩].

ولقد كان د. محمود عزمي محقا وبعيد النظر عندما دافع عن التمثيل النسبي معتبرا إنه يتمشي مع كمال التمثيل القومي، وأن الواقع المصري ليس بهذه الرومانسية فجماعة من خيرة مفكري مصر لم تستطيع أن تعارض في لجنة الدستور اقتراح النص على دين الدولة الرسمي.. وإلى أن يتم معالجة الهوة بين الطوائف يجب احترام الواقع وحذار من إهمال اعتباراته[٨٠]. وأختتم د. عزمي كلامه مخاطبا صديقه عزيز ميرهم قائلا " إنكم لا تدرون ما الذي ستأتي به الأيام"[٨١].

إن الأقباط الذين رفضوا مبدأ التمثيل النسبي عام ١٩٢٣ بعضهم كان حسن النية متفائلا بالمستقبل والبعض الآخر كان مزايدا يسعي لتحقيق مصالحه على حساب الأقباط، ونفس المشهد يتكرر اليوم بعض الأقباط مازال حسن النية ولم يستفيد ولم يقرأ التاريخ جيدا والبعض الآخر يسعي لمصالحه ويتاجر حتى بالآم الأقباط. وقد تدهور المناخ العام في مصر بالمقارنة بعام ١٩٢٣ ولكن مما يؤسف له تراجع الصوت القبطي بعد أن تم إرهاق الأقباط سياسيا خلال نصف القرن الأخير وضعفت مكانتهم في الحياة السياسية العامة وكثر المزايدون والنفعيون فيما بينهم، وقد ذكر لي صديق ،يشغل عضوا في المجلس القومي لحقوق الإنسان وهو رئيس مركز حقوق إنسان، إنه عندما طرح فكرة التمثيل النسبي للأقباط في المجلس عارضه الثلاثة الأقباط المعينون بالمجلس وهم منير فخري عبد النور وفهمي ناشد وجورجيت قليني

---

78 سعد الدين إبراهيم: "إما دستور ٢٣.. أو نسبة مقاعد للأقباط" الراية القطرية ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٥.
79 رفعت السعيد، جريدة الأهالي ٤ يناير ٢٠٠٦.
80 - طارق البشري، مرجع سابق ص ٢١٥.
81 ماجد عطية، جريدة الأهالي ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥.

بالإضافة طبعا إلى د. بطرس غالي الذي لم يطرح الموضوع أصلا للمناقشة. هل رأيتم إلى أي مدي تدهورت أحوال مصر وأحوال الأقباط؟

يكفي أن نشير إلى أن أقوي الأصوات التي تدافع عن التمثيل النسبي للأقباط والمرأة في مصر حاليا هم من المسلمين العلمانيين وعلى رأسهم رفعت السعيد وسعد الدين إبراهيم وبهي الدين حسن مدير مركز القاهرة وحزب مصر الليبرالي العلماني تحت التأسيس وبعض المثقفين المسلمين الليبراليين.

لماذا نطالب بالتمثيل النسبي؟

تعرض الأقباط لمظالم تاريخية وتهميش قسري خلال نصف القرن الأخير، وفيما يتعلق بالتعيينات السياسية هناك ظلم متعمد واستبعاد رسمي من هذه التعيينات، وفيما يتعلق بالتمثيل النيابي هناك ما سماها رفعت السعيد "بالأوضاع المانعة". فمنذ خمسين عاما والأقباط يحاولون دخول المجلس النيابي بنسب عادلة ولكنهم فشلوا أو بمعني أوضح أفشلوا من قبل النظام السياسي والقوي السياسية ولا يستقيم هذا التمييز السافر وفلسفة المواطنة والديمقراطية التي يرفعها الرئيس حاليا، فالتمييز كما يقول البروفيسور تينسلي ياربرو المتخصص في أوضاع الأقليات "إهانة لمجتمع ديمقراطي" Discrimination an affront to a democratic society. ونحن سعداء بالمطالبة بتمكين المرأة وما ينطبق على المرأة ينطبق على الأقباط فكلاهما تعرض لتهميش وتمييز متعمد، وآليات المعالجة واحدة في الحالتين. فالكلام النظري عديم الجدوى ونحن ننتظر تقنيين العمل دستوريا بما يعزز المواطنة بشكل واضح وعملي.

ما هو الحل؟ وما هو العلاج؟

هناك تجارب لدول تعاملت مع قضية انتهاك حقوق الأقليات ويمكن الاسترشاد بها ونحن أمام ثلاثة مستويات من الحلول: حلول تتعلق بالمظالم التاريخية: وهي تسمي في القانون بالإجراءات الخاصة special measures وقد اتخذت هذه الإجراءات أكثر من مسمي وآلية ففي أمريكا تسمي "الإجراء التوكيدي" Affirmative Action وفي أوربا تسمي "التمييز

الإيجابي" Positive Discrimination ، وفي بعض الدول تسمي بالإنعاش الملائم للأقليات عن طريق المعاملات التفضيلية Preferential Treatment، وهي إجراءات لمساندة الجماعات المضطهدة والمهمشة حتى انتهاء الاضطهاد والتهميش والارتقاء بوضعها ليماثل وضع الأغلبية، إذن هي إجراءات مؤقتة لضمان المعاملة المنصفة لأعضاء مجموعات تعرضت تاريخيا إلى تمييز مقصود، كما أنها لتسريع قيام مجتمع مندمج بالفعل.

ويسميها فتحي رجب "بالمساواة الرافعة" لرفع مستوي الضعفاء إلى مستوي الأقوياء أو خفض مستوي الأقوياء إلى مستوي الضعفاء (المساواة الخافضة).. وعلى ذلك كما يقول فتحي رجب فإن الأمر لا يدور في فلك المساواة بين متساوين بل يتمحور حول مبدأ التمييز بين غير متساوين[٨٢].

أما الآليات فتتمثل في قوانين وقرارات سلبية، بمعني إنزال العقاب بمن يمارس الاضطهاد والتمييز ضد هذه الجماعة أو تلك، وإيجابية، بمعنى إجراءات تفضيلية تعطي الأولوية لأفراد الجماعات المضطهدة والمهمشة في التعليم والوظائف والمناصب السياسية، وإفساح المجال أمامها للتمثيل في المجالس التشريعية.

حلول تتعلق بالوضع المستقبلي: وهي تتعلق بحقوق الأقباط في ظل نظام ديمقراطي، بمعني أن الديمقراطية الحقيقة هي الحل الأمثل للأقليات في المدى الطويل الدائم، وهذا بدوره يتمثل في شقين.

الشق الأول أهمية أن يشارك الأقباط بدفع مصر إلى طريق الديمقراطية والتحديث وأن يتاح لهم المجال لذلك. والشق الثاني التأكيد على حقوقهم في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، فممارسة الديمقراطية ترتبط أساسا بالمواطنة، فالمواطنة تعني "المشاركة" و "المساواة" ومن ثم فالديمقراطية الكاملة تعني المساواة الكاملة والحقوق المتكافئة.

والديمقراطية تعزز حقوق المواطن من خلال سيادة القانون، والفصل التام بين الدين والدولة، والفصل الحقيقي بين السلطات ومباشرة الفرد لحقوقه

---

82 رفعت السعيد، جريدة الأهرام ٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

السياسية، وممارسة حق الانتخاب في المؤسسات الوسيطة، واحترام الحريات الفردية وصونها وحمايتها.

على أن هناك مفهومين يرتبطان بالديمقراطية الحديثة.

الأول: هو "الديمقراطية التمثيلية" Representative Democracy ويعني أن أي نظام ديمقراطي لا يشتمل على تمثيل برلماني مناسب لكافة شرائح المجتمع والجماعات المكونة له يكون نظاما ديمقراطيا ناقصا ومشوها.

الثاني: البيروقراطية التمثيلية Representative Bureaucracy وتعنى أن **أي نظام سياسي ديمقراطي حقيقي لابد أن يعبر هيكله السياسي من قاعه إلى قمته عن تواجد مناسب لكافة شرائح المجتمع والجماعات المكونة له. وفي حالة عدم وجود هذا التمثيل نكون إزاء نظام ديمقراطي بيروقراطي ناقص ومشوه.**

وفي حالة غياب أي من "الديمقراطية التمثيلية" أو "البيروقراطية التمثيلية " يحتاج النظام السياسي في هذه الحالة إلى آلية من آليات "الإجراء التوكيدي" حتى يصحح النظام الديمقراطي نفسه مستقبليا.

وبناء على ذلك يجب تحديد نسبة في حدود ١٥% للأقباط في المجالس التشريعية وكذلك في المناصب السياسية والوظائف الإدارية للدولة ونسبة في حدود ٣٠% للمرأة المصرية حتى يستقيم النظام السياسي ويصحح ذاته مستقبليا ليقترب من الأنظمة الديمقراطية الحديثة[٨٣].

وكما يقول رفعت السعيد هناك ٩٢ دولة قد أقرت مبدأ تخصيص مقاعد للنساء سواء بتحديد حصة أو مطالبة الأحزاب بتوفير هذه الحصة أو بوضع تشريعات في هذا الاتجاه. ولهذا يقترح أن تكون الانتخابات بالقائمة النسبية على أن يكون رقمي ٣ و٦ في ترتيب القائمة مخصصين للنساء ورقم ٤ مخصصا للأقباط.. أو أي شيء مماثل، المهم أن نكفل نظاما انتخابيا يحقق

---

[83] للمزيد عن معالجة أوضاع الأقباط في ظل نظام ديمقراطي يمكن الرجوع إلى مجدي خليل، "الديمقراطية وحقوق الأقليات ـ الأقباط نموذجا" ورقة مقدمة إلى المؤتمر القبطي بواشنطن ١٦- ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥.

لنا مجلسا تشريعيا يمثل الشعب المصري حقا.. أقصد الشعب المصري دون إقصاء لأحد فذلك الإقصاء مخالف للدستور وللعقل وللوحدة الوطنية[٨٤]..
ويقول سعد الدين إبراهيم "لابد من تعدل الدستور لينص على حد أدنى من مقاعد المجالس المنتخبة تخصص للأقباط، ولتكن ١٠ في المائة وهناك مطالبات مماثلة للمرأة. إن تخصيص حصة لهاتين الفئتين لهو خير وأبقي من النصوص والممارسات العقيمة بتخصيص نسبة ٥٠ في المائة للعمال والفلاحين التي هي بدعة لا يأخذ بها أي دستور في العالم في الوقت الحاضر. بينما تخصيص حصص مئوية للنساء والأقليات هو ممارسة مستقرة في العديد من البلدان الديمقراطية مثل بلجيكا وهولندا وسويسرا وأسبانيا وغيرها.. فضمان المشاركة الحقيقية لكل المواطنين أهم من الإدعاءات الكاذبة بعدم وجود التفرقة الطائفية"[٨٥]

ولكن السؤال هل يكفي نظام القائمة النسبية لإزالة التشوهات في تمثيل الأقباط والمرأة؟

الإجابة بالنفي. لابد من وجود ضمانات دستورية تنص صراحة على نسبة معينة كحد أدني لتمثيل الأقباط والمرأة، وهذه النسبة ستكون معيارا إجباريا مرشدا لكل الأحزاب لوضع الأقباط والمرأة في صدارة القوائم النسبية لضمان فوزهم.. وهناك العديد من الحلول الأخرى في النظم الانتخابية لتنفيذ التوجهات الدستورية بتمثيل الفئات المهمشة.

التمثيل النسبي والتمثيل الطائفي

يخلط الكثيرون بين التمثيل النسبي والتمثيل الطائفي ويلوحون في وجوهنا ويتهموننا بالطائفية كلما تحدثنا عن التمثيل النسبي للأقباط فما هو الفرق بين التمثيل النسبي والتمثيل الطائفي؟

---

[84] رفعت السعيد، الأهرام ٩ ديسمبر ٢٠٠٦ مرجع سابق.

[85] سعد الدين إبراهيم، الراية القطرية، مرجع سابق.

أولا: التمثيل الطائفي جامد ودائم طالما ظل الوضع الطائفي كما هو، والتمثيل النسبي مرن ومؤقت ويتعلق باستخدام آليات ديمقراطية من أجل الاندماج الوطني وينتهي بانتهاء هذه المهمة.

ثانيا: التمثيل الطائفي ضد الديمقراطية ولهذا يمكن أن يطلق عليه "النظام الطائفي التوافقي"، والتمثيل النسبي مبدأ ديمقراطي متعارف عليه دوليا وتأخذ به الكثير من الديمقراطيات العريقة في العالم.

ثالثا: التمثيل الطائفي يحول الأقليات إلى كتل سياسية واحدة في مواجهة كتل طائفية أخرى، أما التمثيل النسبي فهو ضمانة دستورية لتواجد الأقليات في مختلف ألوان الطيف السياسي.

رابعا: التمثيل الطائفي يؤدي إلى العزلة والتقوقع بينما التمثيل النسبي آلية للاندماج.

خامسا: التمثيل الطائفي يضع معايير صارمة لتوزيع المناصب والحصص واللجان والتمثيل النسبي مؤشر إرشادي لتحقيق الديمقراطية العادلة.

سادسا: التمثيل الطائفي يقسم المجتمعات إلى أقلية وأغلبية طائفية أو إلى مجموعة من الكتل الطائفية في حين أن التمثيل النسبي يتماشي مع مفهوم الأغلبية والأقلية السياسية المتحركة والتي تمثل العمود الفقري للنظام الديمقراطي.

سابعا: في التمثيل الطائفي النائب يمثل طائفته فقط في المجلس التشريعي ولكن في التمثيل النسبي النائب يمثل الأمة كلها ويتوزع على تيارات سياسية مختلفة وربما متعارضة تماما كاليمين واليسار والوسط.. الخ.

ثامنا: في التمثيل الطائفي ينتخب النائب من أبناء طائفته فقط أو من منطقة جغرافية تتركز فيها طائفته، أما التمثيل النسبي فينتخب النائب في أي منطقة، بل ويجبر التمثيل النسبي المواطن العادي على اختيار الآخر المختلف معه دينيا أو عرقيا انصياعا للديمقراطية الحقيقة ومتطلباتها.

تاسعا: التمثيل الطائفي يأتي من آجل العدالة الطائفية، أما التمثيل النسبي فهو من آجل تحقيق العدالة السياسية والتي هي متطلب أساسي للدولة الديمقراطية الحديثة..

عاشرا: المدخل إلى التمثيل النسبي رؤية طائفية ولكن المدخل إلى التمثيل النسبي رؤية سياسية ديمقراطية.

حادي عشر: التمثيل الطائفي يشجع على المنازعات بل حتى الاقتتال، أما التمثيل النسبي فيؤدي إلى التوافق المرتكز على العدالة في شمول الديمقراطية لكل ألوان الطيف السياسي والمجتمعي.

ثاني عشر: التمثيل الطائفي يعبر عن المصالح الخاصة للطائفة كطائفة، أما التمثيل النسبي فيعبر عن مصالح الأمة وإن كان يعزز وضع الأقلية ومصالحها إلا أن المصلحة العليا في النهاية هي مصلحة الوطن.. ففي ظل النظم الديمقراطية المستقرة لا يوجد تعارض بين مصالح الأقليات ومصالح الدولة ككل بل العكس كلها تصب في شق واحد لصالح دولة حديثة مترابطة مندمجة.

ثالث عشر: في التمثيل الطائفي تحتكر الأغلبيات الطائفية جل المنافع وتسيطر هذه الأغلبيات على مقدرات الدولة ولا تتزحزح إلا بالاقتتال للتنازل عن بعض هذا الاحتكار، أما في التمثيل النسبي فلا يوجد هذا الاحتكار لأنه آلية مؤقتة تعمل لإزالة الاحتكار ولصالح سيولة وحيوية النظام السياسي.

رابع عشر: التمثيل الطائفي يعبر عن الهروب من الالتزامات الحقيقية والكسل السياسي، أما التمثيل النسبي فهو اجتهاد متواصل لتحقيق أعلى معدلات الانسجام لمجتمع تعددي ديمقراطي.

خامس عشر: التمثيل الطائفي يتعارض مع مبدأ الجدارة السياسية أما التمثيل النسبي فيحقق مع مرور الوقت مبدأي الجدارة السياسية والعدالة السياسية معا.

لعل أبرز الأمثلة على التمثيل الطائفي هو في لبنان والعراق حديثا إذا استمر على نهجه الحالي، ولهذا تتواجد كل عيوب النظم الطائفية في هذين النموذجين.

والذي لا أعتقد أنهما يمثلان أنظمة ديمقراطية وإنما أنظمة طائفية توافقية تتسم باستمرار المنازعات وتعميق الانشقاقات وسيادة نمط التعصب للطائفة.

أما التمثيل النسبي في الديمقراطيات الحديثة فمسألة مختلفة، فلا يمكن تصنيف سويسرا مثلا على أنها نظام طائفي. وفي أمريكا عملت آليات التوكيد الإيجابي على رفع مستوى الأقليات إلى مستوى الجدارة السياسة المطلوبة، ويكفي أن نقول إن عدد السود في أمريكا يمثل ١٣% من تعداد السكان وكان نصيبهم في انتخابات الكونجرس الأخيرة ٩ر٨% من عدد النواب وهي نسبة معقولة جدا بالنسبة لكفاءتهم السياسية ويتواجدون كحكام ولايات وعمد للمدن وفي المناصب السياسية الرفيعة والمتنوعة. ونظرا للكفاءة والجدارة السياسية لليهود في أمريكا والذين يمثلون أقل من٢% من تعداد السكان إلا أن نصيبهم في مجلس النواب الأخير ٦ر٨% وفي مجلس الشيوخ ١٣%.

وهكذا يعمل النظام السياسي بكفاءة لإدماج وإنصاف الأقليات المهمشة تاريخيا، وفي نفس الوقت إعلاء مبدأ الجدارة السياسية حيث تمثل الأقليات الأكفأ بنسب أعلى من نسبتها العددية. ونظرا لكفاءة الأقباط فقد وصلوا مثلا في البرلمان المصري عام ١٩٤٢ إلى ٢٤ نائبا من ٢٥٠ نائبا في مجلس النواب بنسبة ٩ر٧% وإلى ١٨ عضوا من عدد الكلي ١٠٠عضو في مجلس الشيوخ نسبة ١٨% ولكن نظام التهميش والظلم الذي فرضه عليهم نظام يوليو العسكري أوصلهم إلى هذا الوضع المأسوي والذي يضطر النظام إلى تعيين عدد أقل من أصابع اليد الواحدة على أساس ولاء المرشح للنظام الحاكم وبناء على تقارير أمنية ومخابراتية في معظمها تقول إنه لا يري ولا يسمع ولا يتكلم وعلى استعداد لبيع الطائفة التي من المفروض إنه يمثلها،أو من شخصيات تكنوقراطية مسالمة لا تصلح لممارسة لعبة السياسة لصالح الأقلية التي تنتمي إليها. ولهذا يرفض الأقباط نظام التعيين لأنه غير دستوري ويخلط بين السلطات ولا يعطي الأقباط حقهم العادل الذي يعكس جدارتهم السياسية، علاوة على أن المعينين لا يمثلون الأقباط لا من قريب ولا من بعيد.

(٢)

التجارب الدولية في تمثيل الأقليات والفئات المهمشة

السؤال المطروح والهام بالنسبة للشرق الأوسط المتعدد الأديان والأعراق واللغات، كيف يمكن إدماج هذا الموزاييك الرائع في العملية السياسة لخلق دول حديثة منسجمة بدلا من هذا التطاحن الطائفي والمذهبي.

في هذه المقالة سوف أتناول المبادئ الحاكمة لتمثيل الأقليات في المواثيق الدولية والفقه الحقوقي الدولي، وكيفية تحقيق هذه المبادئ على أرض الواقع، وأخيرا بعض النماذج المطبقة في عدد من الدول لمعالجة مسألة تهميش الأقليات.

أولا: المبادئ الحاكمة لحقوق الأقليات السياسية

يوجد الآن تراث دولي متراكم فيما يتعلق بحقوق الأقليات سواء في مواثيق الأمم المتحدة أو في الفقه الدولي لحقوق الإنسان وهنا سوف أركز فقط على ما يتعلق بالمشاركة السياسية للأقليات. فمنذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في مادته (٢١) على حق كل شخص في المشاركة في الشئون العامة لبلده، إلى إعلان الأمم المتحدة لحماية الأقليات الذي صدر في عام ١٩٩٢ والذي أشار في مادته الثانية على "حق الأقليات في المشاركة الفعالة على الصعيد الوطني"، مرورا بالمادة (٥) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتي تتضمن الحقوق المتساوية للجميع في الانتخاب والترشيح والإسهام في الحكم وفي إدارة الشئون العامة على جميع المستويات وتولي الوظائف العامة على قدم المساواة...تراكم تراث دولي ضخم يعزز حقوق الأقليات السياسية، فالمشاركة الفعالة والنشطة والعادلة هي حق أساسي للأقليات فيما يتعلق بإدارة شئون بلدهم.

وقد توصل الفقه الدولي لحقوق الإنسان إلى مبادئ عامة حاكمة لإطار مشاركة الأقليات في العملية السياسية منها:-

- أفضل سبيل لضمان وتأكيد حقوق الأقليات هو تمثيلها العادل في المجالس التشريعية، وتواجدها بشكل عادل في كافة أجهزة الدولة على أساس مبدأي "المساواة في الفرص"، "والجدارة السياسية والوظيفية".
- حكم الأغلبية ومبدأ حماية الأقلية هما عمادان متلازمان لأي بناء ديمقراطي، ويأتي في صلب مبدأ حماية حقوق الأقليات حقهم في معارضة ونقض أي تشريع أو قانون يمس وضعهم وحقوقهم الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أو يتناقض مع مقررات ومواثيق حقوق الأقليات في المواثيق الدولية، وبدون توفر هذا الحق نكون إزاء أغلبية مسيطرة ومستبدة تعتدي على حقوق الأقلية ويتنافي ذلك بالأساس مع جوهر الديمقراطية.
- ليس من حق أية أغلبية في ظل نظام الحكم الديمقراطي أن تسلب الحقوق والحريات الأساسية للفرد أو للأقليات.
- الأقليات بحاجة إلى ضمان بأن الحكومة ستحمي حقوقها ومصالحها المشروعة وهويتها الذاتية ويتحقق ذلك فقط من خلال نصوص دستورية واضحة وقوانين تنص على حماية الأقليات وتحترم الالتزامات الدولية، وعمليا من خلال مشاركة عادلة وكاملة للأقلية في الحكم والحياة العامة للمجتمع.
- اتخاذ الدول إجراءات خاصة تصب في حماية حقوق الأقليات، مع حظر استخدام مصطلح الأقلية للحد من حقوق الأفراد أو من وضعهم كمواطنين، بل بالعكس كما جاء في تفسير لجنة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا فإن نص المادة (٢٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الخاصة بالأقليات هو حق متميز وزائد على جميع الحقوق الأخرى التي يحق لهم كأفراد مثل سائر الناس التمتع بها بموجب هذا العهد.
- أن ممارسة الضغوط على أقلية لإنكار وضعها كأقلية لا ينتقص من حقوقها كأقلية أو يخفف من التزامات الدولة تجاه هذه الأقلية بل يفسر كوجه من أوجه اضطهاد هذه الأقلية لإنكار وضعها وتوصيفها.
- إن النظام الديمقراطي الحقيقي هو الذي يحترم التزامات الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهو النظام الذي يشجع ويساند جميع فئات المجتمع للمساهمة في صنع القرارات ويحرر مجتمعه من التمييز.

ثانيا: الآليات المتعددة لتمثيل الأقليات

إذا صدقت النوايا فيما يتعلق بإزالة التهميش المتعلق بمشاركة الأقليات في المجالس النيابية، فإن التراث الدولي ترك لنا مجالا واسعا سواء من ناحية الآليات المتبعة لتمثيل هذه الأقليات أو من ناحية النماذج المتعددة التي تطبقها الدول فعليا من أجل إيجاد تمثيلا عادلا لأقلياتها، وعلى كل دولة أن تختار من هذه الآليات ما يناسب وضعها أو تسترشد بالدول التي تراها حققت نجاحا في هذا المضمار وتتشابه مع حالتها، أو تتبع أكثر من آلية في وقت واحد... المهم في النهاية أن تجد الطريقة المناسبة لإدماج أقلياتها بشكل فعال وعادل في العملية السياسية وفي التمثيل النيابي.

وهناك العديد من الآليات في هذا الإطار نذكر منها:

١- نظام تخصيص المقاعد Allocation of Seats

وهذا النظام يتعلق بحجز عدد معين من مقاعد المجالس النيابية لكل أقلية على حدة، هذا النظام مطبق في دول مثل الأردن والهند وباكستان وكولومبيا وكرواتيا وسلوفاكيا وفنلندا وإقليم كردستان والسلطة الفلسطينية.

ممثلو الأقليات حسب هذا النظام يتم انتخابهم من قبل ناخبي الأقلية أنفسهم ويتم تسجيل هؤلاء الناخبين في سجلات خاصة بهم بحيث يتم التنافس على المقاعد المخصصة لهذه الأقلية من قبل الكيانات السياسية التابعة لهذه الأقلية.

- في فنلندا تقوم الأقلية الناطقة باللغة السويدية في جزيرة آلاند بانتخاب ممثليها من قائمة مفتوحة خاصة بهذه الأقليات بحيث يستطيع الناخب اختيار أسم مرشح معين داخل القائمة وليس القائمة ككل.
- في الهند تضمن المادة ٣٣٢ من الدستور الهندي عدد محدد من المقاعد لبعض القبائل والطبقات المضطهدة.
- في باكستان يتم تخصيص ٥% من المقاعد النيابية للأقليات المسيحية والهندوسية والسيخية.
- في الأردن تم تخصيص ١٢ مقعدا من أصل ١١٠ مقاعد في البرلمان الأردني للأقليات المسيحية والشركسية منها ٩ مقاعد للأقلية المسيحية

وثلاثة للشراكسة(أنظر، كمال سيد قادر: نحو تمثيل عادل للأقليات في العراق ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤)[86].

نلاحظ في هذا النظام أن المقاعد المحجوزة قد تزيد عن نسبة الأقلية العددية كما في الأردن أو تقل عنها كما في باكستان المهم لا تحجز هذه المقاعد المحددة سلفا بناء على نسبة عددية مجحفة أو تمثيل مطابق تماما للنسبة العددية.

٢- نظام الحد الأدنى كنسبة مئوية للتمثيل

في هذا النظام يحدد الدستور حد أدني كنسبة مئوية لتمثيل الأقليات لا يجب أن تقل عنها على أن يظل الحد الأعلى كسقف مفتوح، لضمان تواجدهم كحد أدني في المجالس التشريعية وفي نفس الوقت فتح سقف تمثيلهم ليتجاوز أو يقل عن نسبتهم العددية وفقا لجدارتهم السياسية، وهذا هو النظام الذي أحبذه بالنسبة للأقباط والمرأة في مصر بوضع حد أدني ١٠% لتمثيل الأقباط و٢٠% لتمثيل المرأة على أن يظل الحد الأعلى مفتوحا وفي ظل نظام ديمقراطي حقيقي وانتخابات نزيهة يمكن أن يتجاوز الأقباط نسبتهم العددية في المجتمع نظرا لارتفاع مستوي جدارتهم السياسية في المشاركة والتفاعل السياسي كما كان يحدث في الماضي.

٣- نظام التمثيل النسبي Proportional Representation

وفي هذا النظام تخصص نسبة للأقليات في المجالس التشريعية تعادل نسبتهم العددية، ومما هو جدير بالذكر أن هذا النظام متحرك وفقا لتحرك نسبة الأقليات صعودا وهبوطا في تعداد السكان.

وهذا النظام يواجه صعوبات جمة فيما يتعلق بإنكار بعض الدول للنسب الحقيقية لأعداد أقلياتها وفي مقدمتها مصر التي تزور التعداد للحد من طموح الأقلية القبطية السياسي ومطالبتها بحقوقها العادلة في التمثيل والتواجد السياسي.

[86] كمال سيد قادر، نحو تمثيل عادل للأقليات في العراق، صوت العراق ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤.

٤- التصويت التفضيلي Preference Voting

وذلك بوضع أسماء الأقليات في صدارة ترتيب القوائم الانتخابية لضمان اختيارهم عند التصويت، وتوزيع ذلك التفضيل على كافة القوائم بحيث تكون المحصلة النهائية هي اختيار مؤكد لنسبة معقولة تمثل هذه الأقلية[٨٧].

٥- إعادة تقسيم الدوائر Re-Districting

وفي هذا النظام يعاد تقسيم الدوائر لصالح تكثيف تواجد الأقليات في دوائر محددة تضمن نجاح ممثليهم في هذه الدوائر، أو لرفع غبن قائم بالفعل كما هو الحال في تركيا التي تقسم دوائرها الانتخابية بشكل منحاز بشدة ضد الأكراد هناك.

٦- غلق دوائر على أعضاء الأقليات أو يسميها البعض بالمناطق الجغرافية الخاصة Special Districts or Creation a Districts

وقد أخذت بهذا النظام على سبيل المثال الولايات المتحدة حيث أدخلت الحكومة تعديلات على قانون حق التصويت لعام ١٩٦٥ وفقا للإحصاء السكاني لعام ١٩٩٠ بحيث أغلقت عدة ولايات مناطق يشكل فيها الأمريكيون السود والأسبانيين أغلبية انتخابية.

وقد نصت هذه التعديلات على أن الانتخابات على مستوي الولاية تصبح باطلة ليس فقط إذا كان لها قصد تمييزي بل وأيضا إذا كان مضمونها يؤدي إلى تقليل فرص الناخبين من الأقليات بانتخاب مرشحين يختارونهم، وقد أيدت المحكمة الأمريكية إنشاء مثل هذه الدوائر المغلقة[٨٨].

٧- استخدام آليات التمثيل الفوقي لمجاميع الأقليات

في هذا النظام تمثل الأقليات في البرلمان بنسب تفوق نسبهم العديدة من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والاندماج الوطني، وتطبق بريطانيا هذا النظام حيث أن لاسكتلندا وويلز ممثلون في مجلس العموم أكثر

---

[87] The lund Recommendations on the Effective Participation of National Minorities in Public life & Explanatory Note, September 1999

[88] Tinsley Yarbrough, Protecting Minority rights, East Carolina University.

من المستحقين والمؤهلين لهذا المجلس، ويطبق هذا النظام أيضا في الأردن حيث يمثل المسيحيون هناك تسعة مقاعد بنسبة ٢ر٨% من مجموع المقاعد في حين أن نسبتهم العددية تمثل ٦% من تعداد السكان[٨٩].

٨- القوائم الموحدة للأقليات

وفي هذا النظام تطرح الأقليات قوائم موحدة لها ويصوت لانتخاب هذه القوائم كل الناخبين في الدولة أغلبية وأقلية، فعلي سبيل المثال إذا تم الاتفاق على حد أدني خمسين مقعدا لأقلية معينة، يسمح للأقلية بالتنافس على مستوي الدولة لاختيار خمسين نائبا منهم يختارها مواطنو الدولة ككل.. أي تتنافس الأقليات فيما بينها ويكون الحكم في الاختيار هو المجتمع كله وميزة هذا النظام أن الشعب كله يختار ممثليه سواء من الأغلبية أو الأقلية وفقا لإرادته الحرة.

٩- عضو يمثل الأقلية عن كل مقاطعة

وهناك نظام يتمثل في تخصيص حد أدني أن تختار كل مقاطعة أو محافظة ممثلا عن الأقلية مثلا أن تختار كل محافظة مصرية ممثلا عن الأقباط وممثلا عن المرأة كحد أدني لتمثيلهم وفي هذه الحالة يضمن أن يكون البرلمان ممثلا لكل أقاليمه من الأقليات ،وإذا طبق هذا النظام في مصر ففي هذه الحالة يسمح بتواجد حد أدني وهو ٢٦ شخصا قبطيا منتخبا في كل من مجلسي الشعب والشورى ومثلهم من النساء، وميزة هذا النظام هو وجود تمثيل للأقليات في كافة المحافظات.

١٠- تحديد رقم محدد في القوائم النسبية مخصص للأقليات

وهو الاقتراح الذي تقدم به رفعت السعيد رئيس حزب التجمع في مصر بحيث يكون هناك معيار إجباري بأن يخصص رقمي ٣ و ٦ في القوائم النسبية للنساء ورقم ٤ للأقباط وهو نظام يضمن تواجد حد أدني لهذه الفئات المهمشة في العملية الديمقراطية[٩٠].

---

[89] على المالكي. تجارب عالمية في ثقافة الانتخابات: مساهمة الأقلية القومية في العمليات الانتخابية، جريدة المدى العراقية.

[90] رفعت السعيد، جريدة الأهرام ٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

١١- وهناك نظام مناطق العضو الواحد، وهناك آليات المقاعد المحجوزة وغيرها الكثير من الآليات التي تعبر عن توسيع مفهوم المساواة Expanding Concepts of Equality.
بالإضافة إلى ذلك تستطيع الدولة تقديم حوافز خاصة لتشجيع الأقلية عن طريق تقديم دعاية إعلانية مجانية في وسائل الإعلام الحكومية ،وتقديم دعم مالي لهم، وتشجيع الأقلية في الحصول على بطاقات انتخابية، وحماية عملية التصويت من العنف والبلطجة وهو غالبا ما يخيف أفراد الأقليات المسالمة كالأقباط والنساء في مصر[٩١].

والخلاصة أنه لا يكتمل أي نظام ديمقراطي حقيقي إلا بتمثيل الأقليات بشكل عادل، وعليه يجب وضع ضمانات دستورية وقانونية تضمن هذا التمثيل ويترك للنظام الانتخابي حرية اختيار الآلية التي تناسب كل بلد لتحقيق هذا التمثيل.

ولهذا يجب أخذ ذلك في الاعتبار في التعديلات الدستورية الحالية في مصر وإذا لم يحدث نكون إزاء أغلبية مسيطرة ومستبدة تريد أن تستأثر بالسلطة وتترك الفتات للأقلية وهذا يتناقض مع الديمقراطية ومع متطلبات الدولة الحديثة ويهدد السلام الاجتماعي ويزيد من عزلة الأقلية.

(٣)

التمييز الإيجابي مرة أخرى

قبل التعديلات الدستورية الأخيرة حضرت من واشنطن إلى القاهرة خصيصاً للمشاركة في النقاش الوطني حول هذا الموضوع الهام والحيوي والذي لا يتكرر كثيرا، وكان ما يشغلني أمرين الأول هو التأكيد في الدستور على مدنية الدولة بما يعنى حذف المادة الثانية من الدستور أو تعديلها بشكل يجعل منها رمزية وليست ملزمة للمشرع للرجوع إليها ،وقد شاركت مع حملة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتعديل هذه المادة وجمعنا أكثر من مائتي توقيع من

---

[91] لمزيد من التفصيل حول آليات مشاركة الأقليات في المجالس التشريعية أنظر The Lund Recommendations مرجع سابق

كبار مثقفي مصر ومفكريها وتولى منتدى الشرق الأوسط للحريات تكاليف نشر هذا البيان الهام بكامل أسمائه كإعلان في جريدتي وطني والأهالي . والأمر الثاني الذي كان يشغلني هو وضع آلية للتمييز الإيجابي لكل من الأقباط والمرأة ، وقدمت بحثاً عن هذا الموضوع في مركز القاهرة أيضا وأرسلته إلى بعض أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان والى كل من يهمه الأمر في مصر لفتح حوار مجتمعي حوله . وقد أسعدني فتح الحوار مرة أخرى حول التمييز الإيجابي في مصر بين زملاءنا في (مصريون ضد التمييز الديني) وهو نقاش ثرى ووطني وينطلق من نوايا طيبة نحو البحث عن حل لهذا التمييز السلبي الذي يقع على الأقباط والمرأة في مصر ، ولكن يبدو أن بعض زملاءنا لم يقرءوا جيداً ما جاء في بحثي الذي أرسلته لهم ولهذا وجب على أن أوضح عدد من الملاحظات حول هذا الموضوع .

أولا: يخلط البعض بين المبدأ والآليات، فالمبدأ هو تحقيق العدالة السياسية أو ما كان يسميها د. محمود عزمي " **كمال التمثيل القومي** " بإدماج كافة الجماعات الوطنية في كافة المناصب السياسية وفى التمثيل البرلماني، المهم الوصول إلى تحقيق المبدأ على أرض الواقع لتحقيق ولتوسيع مفهوم المساواة الحقيقية عملياً. وقد طرحت في بحثي ثلاثة عشر آلية مختلفة أخذت بها المجتمعات الديمقراطية لإدماج الفئات المهمشة سياسياً ،ومن ضمن ما طرحت آلية القوائم النسبية ، وهى واحدة ضمن بدائل عديدة. قد يقول البعض إنه يرفض الكوتة ويتحمس البعض الآخــــــــر لها ... ولكن في النهاية هو خلاف على الآلية وليس على المبدأ وإذا خلصت النوايا فيمكن الاختيار بين العديد من الآليات وفتح حوار حول ما هو أنسب لكل مجتمع بحيث يمكن تطبيقه بسلاسة على أرض الواقع.

يختلف البعض أيضا على التسمية وهذا أيضا جدل جانبي لا ينطوي على إخلال بالمبدأ، ففي أمريكا يسمونها "إجراءات الفعل التوكيدي" وبعض دول أوروبا تسميها "التمييز الإيجابي" ودول أوروبية أخرى تسميها "المعاملات التفضيلية" ودول أخرى تسميها "آليات الإنعاش الملائم للأقليات" ويسميها القانوني المصري فتحي رجب بـــ "المساواة الرافعة"، لرفع مستوى الضعفاء إلى مستوى الأقوياء، ويمكن تسميتها "آليات الدمج السياسي لكل مكونات الأمة " أو "تفعيل المواطنة " عن طريق إجراءا خاصة لتعزيز المشاركة والمساواة، أو "آليات التمثيل والتواجد العادل للأقليات" أو حتى تعزيز"قانون

التنوع"، فالتسمية ليست هي المشكلة وإنما العمل الحقيقي لتحقيق هذه المساواة والمشاركة عن طريق إجراءات خاصة تعويضية للمظالم التاريخية التي أثرت بالفعل على تطبيق أركان المواطنة.

ثانيا : التمييز الإيجابي قد يطبق لصالح الأقلية أو لصالح الأغلبية، ففي أمريكا مثلا طبق لصالح الأقليات أما في دولة مثل ماليزيا فقد صرح مهاتير محمد رئيس الوزراء السابق إنه يطبق التمييز الإيجابي لصالح الأغلبية المسلمة لأنها الأقل ثراء ومشاركة في النشاط الاقتصادي ، فالنهضة هناك قائمة على أكتاف الماليزيين من أصول صينية وهم ليسوا بمسلمين. والتمييز الإيجابي قد تستفيد منه أقلية ليست كفء أو أقلية تتمتع بالكفاءة والجدارة السياسية والاقتصادية ولكن هناك أوضاع مانعة تحول دون مشاركتها ، ففي أمريكا مثلاً استفاد اليهود من قوانين "الحقوق المدنية" حيث كانوا يتعرضون لاضطهاد مثلهم مثل السود ،وكانت بعض المطاعم في أمريكا يكتب عليها (ممنوع الدخول للسود واليهود والكلاب) واستمر ذلك حتى ستينات القرن الماضي ، واستفاد اليهود من هذه القوانين مثلهم مثل السود ، فالسود رفع التمييز الإيجابي وقوانين الحقوق المدنية من كفاءتهم ومشاركتهم، وبالنسبة لليهود رفع من مشاركتهم ،فهم يتمتعون بالكفاءة ولكن هذه القوانين الصارمة أزالت عوائق أمام هذه المشاركة و لهذا هم يمثلون في مجلس الشيوخ الأمريكي الحالي نسبة ١٣% رغم أن نسبتهم العددية أقل من ٢ %.

وهنا قد يقول قائل أن التمييز الإيجابي في مصر يطبق علي المسلمين لأن الأقباط كانوا مستحوذين على أعلى من نسبتهم قبل الثورة، والحقيقة أن هذا الكلام مغلوط وغير صحيح، فالأقباط منذ دخول العرب مصر وكما يقول د. شوقي كراس "غرباء في وطنهم " وما حدث إبان فترة الليبرالية المصرية هو بدايات التصحيح لخلل مزمن لإدماجهم في الحياة السياسية بشكل صحيح ولم يكن الأقباط أبداً في فترة من فترات التاريخ يستحوذون على أعلى من نسبتهم العددية وجدارتهم السياسية...فنحن نتكلم هنا عن السياسة وليس الاقتصاد . ما حدث بعد ثورة يوليو هو نكسة حقيقية للأقباط بعودة التهميش السياسي الواقع عليهم مرة أخرى ، ومن ثم تراكمت المظالم السياسية لمدة تزيد عن نصف قرن ويحتاجون إلى آليات حقيقة لإعادة إدماجهم بشكل عادل مرة أخرى .

ثالثا : التمييز الإيجابي لا يحدث عبر استفتاء شعبي وإنما عبر إرادة سياسية فوقية ، وهذا ما حدث في أغلب المجتمعات التي أخذت به ، فالأغلبية لن تتخلى طوعيا عن ميزة اكتسبتها إلا بقوة القانون وصرامة تطبيقه .... فنحن هنا إزاء مبدأ إجبار الأغلبية، وهذه أمور لا تتم بالتراضي مع العوام وإنما بالإجبار، ولن يتم التمييز الإيجابي إلا بإرادة شخصيات فذة وقائدة من الأغلبية تجبر شعبها على ذلك ، وأيضا نتيجة لنضال مستمر من الأقليات .فنحن هنا إزاء قيادات من الأغلبية ترى وتعمل على مصلحة الوطن ككل من خلال العدالة السياسية التي ترفع الغبن عن الفئات المهمشة وأيضا نضال مستمر ومتواصل من الأقليات يؤدى إلى خلق حالة وطنية بدورها تخلق قيادات وطنية من الأغلبية تتبنى هذا الدور.

الموضوع ببساطة ليس حربا بين الأغلبية والأقلية وإنما تحالف بين العقلاء لصالح مجتمع ديمقراطي سليم يأخذ بآليات مؤقتة لرفع المظالم التاريخية عن الأقليات ، فهو تحالف من أجل الوطن يقوده مناضلون من أجل الحرية من الطرفين.

رابعاً: التمييز الإيجابي لا ينطبق على البرلمانات المنتخبة فقط وإنما على الوظائف السياسية والإدارية أيضا، فالحوار يدور وكأننا نتحدث عن المجالس التشريعية فقط ، وإنما حقيقة الأمر أننا أيضا نتحدث عن المناصب السياسية والإدارية في الدولة وبالنسبة للأقباط مثلا هناك العديد من الهيئات والمؤسسات المتعلقة بصنع القرار ومغلقة أمامهم بشكل كامل وهذه لا تحتاج إلى قانون منع التميز وتكافؤ الفرص الذي ينطبق على الوظائف التنافسية ،وإنما قانون للتمييز الإيجابي يسمح بتواجدهم بنسبة معقولة ،وليست كديكور، تعويضا لهذا الحرمان المستمر منذ عشرات السنين. فأغلب التعيينات في هذه المناصب تتم بإرادة سياسية فوقية ومن ثم تنتفي فكرة التنافس الوظيفي فيها لأنها تعيينات سياسية ، وهذا ينطبق على أغلب المؤسسات ومجالس صنع القرار في مصر والمؤسسات السيادية والمؤسسات الأمنية والمخابراتية بما في ذلك مجلس الشورى نفسه الذي من سلطة رئيس الجمهورية تعيين ثلث أعضائه فكم عضو من الأقباط عينهم سيادته ؟، هذا أبسط مثال... قانون منع التمييز إذا صدر وطبق بصرامة سوف يؤدى إلى تكافؤ الفرص في الوظائف التنافسية أما بالنسبة للوظائف السياسية الخاصة بالهيئات والأجهزة السيادية فهذه تعبر عن إرادة سياسية عليا لمن يحكمون ويتحكمون وهذا يتطلب تغيير

هذه الإرادة بالنضال والعمل المشترك بين المسلمين والأقباط المستنيرين المحبين لوطنهم . فهناك أمور يكفى فيها إزالة التمييز السلبي وتجريمه وهناك أمور أخرى تحتاج إلى تمييز إيجابي لسببين للتعويض عن مظالم تاريخية وأيضا لأنها ليست متاحة عبر التنافس الوظيفي العادي.

خامسا: هناك ملاحظه أخرى مرتبطة بالسابقة أن إزالة التمييز السلبي عبر تجريمه وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع على أرضية الجدارة الوظيفية هو الخطوة الأولى نحو التمييز الإيجابي ،فهو خطوة هامة جدا، ولهذا سيعمل منتدى الشرق الأوسط للحريات مع كافة مؤسسات المجتمع المدني وكل القوى الوطنية الحية على سرعة إصدار مثل هذا القانون الهام لمستقبل مصر، ولكن هذه الخطوة الهامة يلزمها أيضا إجراء خاص محدد لإدماج المرأة والأقباط.

سادسا: هناك أمر خطير وهو محاولة البعض الإيحاء بأن السياسة من نصيب الأغلبية والبيزنس من نصيب الأقلية القبطية،وهذا عبث مرفوض معناه تحويل الأقباط إلى جالية تعمل على تنمية مواردها وتأمين حياتها الاقتصادية .فالأقباط مواطنون، والمواطنة تتعلق أساساً بالمساواة والمشاركة. كما أن إدعاء أن الأقباط يستحوذون على ثروات ونشاط اقتصادي يفوق نسبتهم بكثير ،كما صرحت وزيرة القوى العاملة في ردها السلبي على منظمة العمل الدولية، بأن الأقباط يستحوذون على ثلث النشاط الاقتصادي، هذا كلام علاوةً على سخافته مرفوض وغير صحيح ولا توجد دراسة علمية واحدة تؤكد أو تنفى هذا الكلام ،وكل ما قرأته من دراسات اقتصادية تقديرية تقول أن نصيب الأقباط من النشاط الاقتصادي في حدود ١٥ % ومن الثروة أقل من ١٠% ومن الائتمان المحلى أقل من ٢% وهى دراسات تقديرية قام بها البعض ومنهم الأستاذ ماجد عطية ولكن لا توجد إحصاءات مؤكدة عن نصيب الأقباط والمسلمين من الثروة والنشاط الاقتصادي.

سابعا: يجادل البعض أن المسألة لن تحل بتعيين نسبة من الأقباط في المناصب السياسية فقد يكون هؤلاء اشد ظلماً على الأقباط من إخوانهم المسلمين.وهذا المنطق مغلوط لعدة أسباب لأن الفقه الدولي لحقوق الإنسان اتفق على أن أفضل سبيل لضمان حقوق الأقليات هو تمثيلها العادل في المجالس التشريعية وتواجدها بشكل عادل في كافة أجهزة الدولة السياسية

والأمنية، فهذا أهم ضمانة لعدم التمييز ضدها، ولأنه عند تعيين بعض الأفراد بشكل رمزي تجميلي ديكوري يسهل السيطرة عليهم ولكن عندما تكون نسبة محترمة بين ١٠ – ١٥% من الأقباط في كافة المناصب لا يمكن أن يكون كل هؤلاء خونة لقضيتهم ، علاوة على أنه في المرة الأولى قد يكون الكثيرين موالين لمن عينهم ولكن عندما يتأكد أن هذا حق للأقلية سيكون الولاء للنظام الديمقراطي الذي أفرز تواجدهم في كافة المناصب السياسية والولاء أولاً للوطن الذي أنصفهم وليس للنظام الذي عين حاشيته وشلته من المسلمين والأقباط ..عجلة الزمن والنظام الديمقراطي والحيوية السياسية ومشاركة الأقلية كلها عوامل ستفرز ممثلين حقيقيين للأقلية في كافة الهياكل السياسية والنيابية.

تاسعا:هناك من يطرح أن التمييز الإيجابي لن يوقف العنف ضد الأقباط، وهذا رأى مردود عليه لأسباب عدة، أن العنف أحد نتائج التمييز ولكن متى وقع فهو جرائم تحتاج إلى سيادة القانون وتطبيقه على هؤلاء المجرمين واضطهاد يحتاج إلى سلطة الردع القانوني على من يعبثون به، وثانياً التمييز الإيجابي أدى بالفعل إلى تقلص العنف ضد السود في أمريكا، وثالثا التمييز الإيجابي يخلق أقلية ممثلة في البرلمانات وفى المناصب السيادية والأمنية وهذه الأجهزة الأمنية كانت سبباً في تفاقم العنف ضد الأقباط ،ومن ثم فإن تواجد الأقباط في الأجهزة الأمنية السيادية سيقلص العنف ضدهم ، وتواجد الأقباط في المناصب السياسية والمجالس التشريعية وفى المناصب الإعلامية سيخلق حالة من التوازن الثقافي والإعلامي تسلط الضوء على انتهاك القانون وتخلق حيوية لدى الأقلية تجعلها تقاوم الاضطهاد والعنف بشكل إيجابي.

تاسعا : هناك وهم آخر بأن الشارع المصري سيقاوم التمييز الإيجابي للأقباط والمرأة ...فهذا منطق علاوة على انه ربط التغيير بمزاج الشارع المتخلف فهو أيضا غير صحيح، فالشارع لم يثور على قانون نزع الأراضي الزراعية من صغار المزارعين رغم خطورة هذا القانون وتوقعات البعض وقتها بثورة عارمة..والشارع لم يثر بعد توقيع اتفاقية الكويز رغم التحريض الإعلامي المستمر ضد هذه الاتفاقية. والشارع لا يثار إلا إذا كان صانع القرار يريد تمييع الأمور واستخدام الشارع أو تحريضه، فالمفروض أن القيادة السياسية الواعية ترفع الشارع إلى مستواها عن طريق فرض الأمور الصحيحة في البداية كما فعل محمد على باشا ومن ثم تغيير ثقافة الشارع تدريجياً نحو تقبل التغيير

والتأقلم معه.فالتحجج بالشارع هو عند الحد الأدنى تعبير عن الكسل السياسي والعقلي وعند الحد الأقصى هو وسيلة تبريرية يستخدمها السياسيون المغرضون للمزايدات وتعطيل الحلول الحقيقية، كما أن الشارع لم يثور عندما تطرقوا إلى التمثيل المناسب للمرأة في التعديلات الدستورية الأخيرة ،ولن يثور إذا طبقت سياسة تمييزية للمرأة على أرض الواقع ،ولم يعترض الشارع على لقب سيدة مصر الأولى رغم حداثة هذا الوصف على الثقافة المصرية... وهنا تحضرني مقولة للباحث جاك تاجر في كتابه القيم (أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي لمصر)، "لم يتذكر الولاة الشريعة والفقه إلا عندما أرادوا البطش بالأقباط ، سواء برغبتهم أو بتحريض من الرأي العام ".

والكلام عن المواءمة السياسية واستفزاز الشارع أو غيظ المسلمين كلها مصطلحات تعبر عن البدائية السياسية، فالدولة تفرض العدل والمساواة بسلطة القانون فهذه هي وظيفتها، ومع الزمن يتأقلم الشارع مع سلطة القانون ويتفاعل مع احترام القانون وهيبته ليفرز في النهاية سلوكا منضبطا.

عاشرا : هناك مقولة مغلوطة أخرى أن التمييز السلبي الذي يتعرض له الأقباط هو تمييز عرفي ،وهذا غير صحيح، فهو تمييز مخطط مقنن منظم ، فلا يمكن أن تغلق عشرات الجهات السيادية أمام الأقباط بدون مخطط واضح لذلك تنطلق منه هذه الفلسفة ، وثانياً هناك العديد من القوانين التمييزية ، وهناك القرارات الإدارية ولها أيضا قوة القانون في الواقع العملي مثل الشروط العشرة للعزبي باشا الصادرة عام ١٩٣٤،وهناك الأحكام القضائية التمييزية، وهناك النظام العام والعرف كمحصلة لكل ذلك. فهذه كلها أمور من التبسيط اختزالها في العرف العام ، وإلا ما هو دور القانون إن لم يكن ضبط العرف العام وتهذيبه في إطار مقتضيات الدولة الحديثة. التمييز ضد الأقباط أوسع بكثير من مسألة العرف العام.

وأخيراً: ما أود أن أقوله أن التمييز الإيجابي أداة ديمقراطية إدماجية تتماشى مع المقررات الدولية واتفاقيات حماية الأقليات وفقه القانون الدولي الحديث وأخذت به الديمقراطية العريقة والحديثة على السواء ، كما أن التعويل على أن التغيير المجتمعي سوف يؤدى إلى رفع الغبن عن الأقباط مع الزمن فهذا غير صحيح، وقد عول على ذلك من قبل القاضي المعروف عبد الحميد باشا بدوى عام ١٩٢٣ بقوله" أن الفارق الديني يضعف في مصر الآن ولن يطول الزمن حتى

يمحى في علاقتنا الاجتماعية ونعفى تماما من جميع أثاره "، ولكن نبوءة عبد الحميد باشا بدوى لم تتحقق وما حدث هو تدهور للمجتمع المصري من الاندماج الوطني تحت راية الجماعة الوطنية إلى تشتيت الانتماء عبر القومية العربية إلى تشتيت أكثر للانتماء عبر الأممية الإسلامية، وانتشر التعصب الديني وهو ما أشار إليه بوضوح قرار البرلمان الأوروبي بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٨ بقوله "الإعراب عن القلق البالغ إزاء تنامي التعصب الديني في المنطقة " . ونحن نحتاج إلى نصف قرن في مصر مع سياسات التمييز الإيجابي لإنصاف المرأة والأقباط، فالتعصب الديني والفساد دمرا روح مصر الحقيقية والمسألة تحتاج إلى جهد جبار مع آليات التمييز الايجابي .

وأختتم بمقوله رائد حقوق الإنسان في مصر الدكتور محمود عزمي ،والذي شارك في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، في رده على عزيز مرهم القبطي الذي رفض التمثيل النسبي للأقباط في دستور ١٩٢٣، فرد عليه د. عزمي بقوله " إنكم لا تدرون ما الذي ستأتي به الأيام " وتحققت نبوءة د. عزمي ولم تتحقق نبوءة عبد الحميد باشا بدوى .

ونحن ندعوكم أن نعمل معاً من آجل إنصاف المرأة والأقباط ودعم الحريات الدينية وتعزيز الحريات العامة ونشر الديمقراطية الليبرالية قبل أن نقول بعد سنوات أن رؤيتنا كانت قاصرة برفض التمييز الإيجابي وأننا كنا مقصرون في حق وطننا وفى حق ذواتنا، فهل نفعلها الآن وقبل فوات الأوان.

من مقاومة التمييز الديني

إلى الدفاع عن المساواة بكافة أنواعها

نحو تطوير مناهج عمل المناضلين ضد التمييز الديني

د. سامر سليمان[٩٢]

وجود التمييز الديني في مصر حُسم من الناحية العلمية، كما أشارت دراسات عديدة في هذا الكتاب رصدت الممارسات التمييزية في الدستور وفي القوانين وفي المؤسسات. السؤال الآن هو كيف يمكن الخلاص منه. تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة مختلف الحلول المطروحة من زاوية جدواها وواقعيتها وهي تنتقد الحلول الانتظارية والتمييعية والانعزالية والخارجية لصالح حل وطني جذري لمشكلة التمييز يقوم على بناء تحالف واسع ضد كل أنواع التمييز على أساس الأصل والجنس والدين والعقيدة. عنوان وشعار هذا التحالف هو المساواة لكل المصريين في الحقوق والواجبات والجمهور المستهدف من دعوته ومن نشاطه هم الأغلبية الساحقة من المصريين. لأغراض الوضوح والبساطة سوف تتبع هذه الورقة شكل سؤال/جواب.

١- ما هو التمييز؟

هو التفرقة بين المواطنين ليس على أساس الكفاءة أو الاستحقاق، ولكن على أرضية ديانة المواطن أو جنسه أو لونه أو أصله الاجتماعي. وذلك في مخالفة صريحة لمبادئ الأديان والفلسفات الإنسانية التي تنادي بأنه ليس هناك إنسان أفضل من إنسان أخر إلا بالعمل الصالح، وفي تناقض صريح مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٩٣] الذي نص في مادته الأولى على أن الناس يولدون أحرار ومتساوون في الكرامة وفي الحقوق، كما مع الدستور المصري في مادته ٤٠ التي أكدت على تساوي المصريين بغض النظر عن الجنس والأصل والدين والعقيدة واللغة.

---

[92] أستا مساعد الاقتصاد السياسي بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وكاتب صحفي، وعضو مؤسس لـ "مصريون ضد التمييز الديني"

[93] www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm

٢- متى وكيف ظهر مصطلح التمييز؟

مفهوم التمييز discrimination حديث نسبياً. هو لاحق على عصر التنوير الذي أكد على قيمة المساواة وطالب الحكومات والدول الالتزام بها، بل وكلف هذه الحكومات وتلك الدول بمقاومة التمييز ليس فقط داخل مؤسساتها، ولكن أيضاً داخل المجتمع.

صحيح أن المساواة كقيمة مجردة قد سبقت عصر التنوير، إلا أن ترجمة هذه القيمة إلى الفكر السياسي وتكليف الدولة باحترامها لم تستقر إلا في العصور الحديثة عندما ظهرت الدولة القومية الحديثة والتي قامت على فكرة العقد الاجتماعي بين الدولة من جانب والمواطنين الأحرار من جانب أخر، تقوم بمقتضاه الدولة برعاية الشئون الجماعية للمواطنين في مقابل أن يقوم هؤلاء بتمويل الدولة من خلال الضرائب كما يقومون بتقديم أنفسهم للخدمة العسكرية بها. بعبارة أخرى لا يمكن الحديث عن تمييز إلا عندما يكون هناك دولة حديثة ويكون هناك مواطنين لهم حقوق وواجبات. قبل أن تظهر هذه الدولة يمكن الحديث عن استعباد أو اضطهاد قامت به دول وإمبراطوريات عديدة تجاه أفراد وجماعات وشعوب.

٣- متى بدأ الكلام عن المساواة في مصر؟

في القرن التاسع عشر. وذلك لأن بدايات التنوير المصري والدولة المصرية الحديثة ظهرت في هذا القرن. بدأ التنوير هنا بفعل الاحتكاك بأوربا من خلال الاستعمار أو الهجرات الأوروبية لمصر والبعثات المصرية للخارج. وقد تحول المصريون تدريجياً في هذا القرن من رعايا إلى مواطنين عندما جندهم محمد على باشا في الجيش لأول مرة منذ سقوط الدولة الفرعونية الحديثة. كان واجب الخدمة العسكرية الذي فرضه محمد على المصريين هو القفزة النوعية التي بموجبها بدأ هؤلاء في الانتقال من
رعايا إمبراطوريات أجنبية تحكمهم إلى مواطنين دولة مصرية تعتمد عليهم في الدفاع والأمن.

٤- متى وكيف بدأ النضال ضد التمييز في مصر؟

لأن من يؤدي واجبات تجاه الدولة يشعر إن عاجلاً أو أجلاً بأن له حقوق عليها، فقد أدى دخول المصريين في الجيش إلى بزوغ الوطنية المصرية التي أطلت بقوة في "هوجة" عرابي ذلك الضابط المصري الذي قاد انتفاضة كان من أحد أهم مطالبها الخلاص من التمييز الواقع على المصريين في الجيش والذين كانوا بمقتضاه يعاملون كدرجة ثانية بعد الأتراك والشراكسة.

وفي بدايات القرن العشرين كانت أفكار التحرر والمساواة قد اختمرت في التربة المصرية الأمر الذي ظهر في تحركات بعض الجماعات للمطالبة بحقوقها في المساواة. وكان أهم تلك الجماعات هي بعض المجموعات المسيحية والنسائية. وقد كان "المؤتمر القبطي الأول" الذي عقد بأسيوط في عام ١٩١١ هو أحد العلامات المهمة في تحرك الأقباط للمطالبة بالمساواة على الرغم من المسحة الطائفية التي التصقت بالمؤتمر والتي تجلت في اسم المؤتمر ذاته. وقد احتوى المؤتمر على العديد من المطالب مثل عدم التمييز في تولي الوظائف على أساس ديني، وهي تلك المطالب التي لا تزال على أجندة المجتمع إلى يومنا هذا.

وقد أثار المؤتمر حفيظة بعض المسلمين الذين عقدوا مؤتمراً للرد على المؤتمر القبطي. لكن الحركة الوطنية المصرية في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى استطاعت أن تصل إلى تسوية للمسألة الطائفية على أرضية شعار المساواة وهو الأمر الذي تجلى في شعار "الدين لله والوطن للجميع" الذي ظل أحد الشعارات الأساسية التي رفعتها ثورة الاستقلال في عام ١٩١٩.

٥- ما هي أهم دروس ثورة الاستقلال؟

– أن التفاف الناس بشكل مخلص وقوي حول برنامج وطني جامع لا يتحقق إلا إذا لبى هذا البرنامج طموحات الجماعات التي لها مطالب نوعية مشروعة.
– إن حصول الجماعات والأقليات على مكتسبات فيما يخص مطالبها النوعية لا يتحقق إلا إذا وضعت هذه الجماعات والأقليات نفسها في خدمة مطالب وطنية عامة تخص المجتمع ككل. هكذا خرج الأقباط والنساء للمطالبة

بالاستقلال في مقابل اعتراف الحركة الوطنية بحق الأقليات في المساواة وبحق المرأة في الخروج إلى الحياة العامة وخلع النقاب.

٦- لماذا تراجعت مصر عن عصر "الوحدة الوطنية"؟

الأسباب تتعدد. منها:

- إن التسوية التاريخية التي قامت بها الحركة الوطنية شبه اللبرالية للمشكلة الطائفية بعد ثورة الاستقلال لم تكن حاسمة وجذرية. فقد نص دستور ١٩٢٣ على أن الديانة الرسمية للدولة هي الإسلام وهو الأمر الذي اعترض عليه بعض العلمانيين المشاركين في صياغة الدستور مثل محمود باشا عزمي وتوفيق باشا دوس[٩٤]، لكن اعتراضاتهم لم تنجح في تغيير الأمر. بعبارة أخرى نجحت ثورة ١٩١٩ في تحقيق مستوى مذهل من التسامح الطائفي ولكنها لم تنجح في بناء دولة ديمقراطية علمانية غير طائفية.

- أفول الحركة الوطنية اللبرالية التي قادها حزب الوفد بعد أن عجزت عن إنجاز التحرر الوطني الشامل كما تأخرت كثيراً في توسيع برنامجها لكي يحتوي مطالب العدالة الاجتماعية والإصلاح الزراعي. أفول اللبرالية المصرية فتح الباب لنمو تيارات أخرى إما معادية للمختلفين دينياً وإما مروجة لنموذج دولة دينية تؤدي بالضرورة إلى تهميش الأقليات، ونخص بالذكر هنا الإخوان المسلمين.

- بالإضافة إلى ذلك كان هناك العديد من الظروف العالمية (صعود الفاشية) والإقليمية (صعود الصهيونية وتأسيس دولة إسرائيل) التي أدت إلى تزايد التعصب ضد الأقليات.

- كان لسقوط النخبة شبه اللبرالية ولتأسيس نظام الضباط الأحرار أثراً بالغاً في تهميش المسيحيين سياسياً لأن النخبة العسكرية الجديدة لم تكن تحتوى تقريباً على مسيحيين ولا تحتوي إطلاقاً على يهود هو الأمر الذي تجلى في عدم وصول مسيحي واحد إلى البرلمان بعد الانتخابات المزورة التي أجريت عام ١٩٥٧ مما دفع الرئيس عبد الناصر إلى تعديل الدستور لكي يعطي له

---

94 أنظر طارق البشري. المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية. القاهرة، دار الشروق، ٢٠٠٤.

الحق في تعيين عشرة أعضاء بمجلس الأمة، وكان ذلك الإجراء هو الحجر الأول في بناء الطائفية السياسية التي عبرت عن نفسها بقوة منذ السبعينيات.

٧- هل مشكلة التمييز الديني تعود إلى الانتهازية السياسية للرئيس السادات؟

الرئيس السادات بالطبع غذي الطائفية وشجع نمو الجماعات الإسلامية في بداية عهده لضرب اليسار. لكن القول بأن المشكلة الطائفية بدأت مع السادات هو مجافي للحقيقة. صحيح أن الوضع الطائفي في عهد عبد الناصر لم يشهد انفجارات وصدامات كما حدث في عهد السادات ومبارك، ولكن ذلك يعود إلى حد كبير إلى انخراط البلد في حروب متتالية كما يعود إلى القبضة الحديدية التي كان عبد الناصر يسيطر بها على البلاد والتي ما أن تراخت في عهد السادات حتى انفجر التوتر والعنف الطائفي.

٨- ما هي الحلول المطروحة الآن لمشكلة التمييز؟

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن العام على أن هناك مشكلة تمييز يعاني منها العديد من أبناء الأقليات بسبب ديانتهم المختلفة عن ديانة الأغلبية العددية، ولكنهم مختلفين حول سبل الخروج من هذا التمييز. فيما يلي عرض نقدي للحلول المختلفة المطروحة للمشكلة الطائفية.

أولاً: التمييز الإيجابي هو الحل

التمييز الإيجابي هي سياسة داعمة للفئات المهمشة. في الولايات المتحدة مثلاً تقدم بعض الجامعات منحاً تعليمية خاصة للسود والنساء. هذه سياسة تمييزية أي أنها تميز ضد البيض والرجال. فالأسود الحاصل على المنحة ما كان ليحصل عليها لو كانت المنحة متاحة للبيض. التمييز شيء كريه لأنه مناقض لفكرة العدالة والفرص المتساوية. كيف يكون التمييز إذن شيئاً إيجابياً؟ ولماذا يعده البعض محققاً للعدالة؟ لأن المتقدم للمنحة هنا لا يتم تقييمه كفرد وإنما كعضو في جماعة تعرضت لظلم تاريخي جعلها الأقل دخلاً وتعليماً. التمييز

الإيجابي في هذا الحالة يظلم فرداً أبيض لكي ينصف جماعة السود. ومن هنا سياسة التمييز الإيجابي يجب أن تكون دائماً محل جدل لأنها تظلم أفراد من الجماعات المهيمنة وهي تزيد بذلك من العنصرية ضد الجماعات المهمشة وقد يكون محصلتها النهائية سلبية عليهم.

لماذا تظل سياسة التمييز الإيجابي بعيدة عن حل المشكلة في مصر؟

إذا كان لابد وأن تثير سياسة التمييز الإيجابي في الولايات المتحدة جدلاً فإن طرحها في مصر باعتبارها الدواء الشافي لمشكلة الجماعات المهمشة في الوظائف العامة مثل النساء والمسيحيين لابد وأن يثير جدل أكثر. التمييز الإيجابي يفترض وجود معايير في شغل الوظائف تقوم على العدالة والاستحقاق. الشخص المناسب للمكان المناسب. وهو يفترض أن هذه المعايير سيتم التجاوز عنها مؤقتاً لصالح بعض الجماعات لمعالجة تهميشهم. المشكلة في مصر أن معايير العدالة والاستحقاق شبه غائبة. لذلك فأي دعوى للخروج على تلك المعايير ستكون أرضيتها الأخلاقية ضعيفة. معظم المصريين لا يتمتعوا في تعليمهم ووظائفهم بالحق في الحصول على معاملة تحترم الكفاءة والاستحقاق. فكيف نأتي هنا ونطالبهم بقبول تعطيل المعايير (غير الموجودة من الأصل) لكي نحقق العدالة لفئات مهمشة. مستحيل. دعوى التمييز الإيجابي لن تلاقي أي قبول شعبي.

إذا كانت سياسة التمييز الإيجابي صعبة التطبيق في مصر فإنها مستحيلة التطبيق على المسيحيين. هناك فارق هائل بين وضع المسيحيين في مصر ووضع السود في الولايات المتحدة. لقد تعرض المسيحيون إلى الظلم والاضطهاد في مراحل تاريخية كثيرة. لكنهم أبداً لم يكونوا عبيد. وقد استطاعوا في مراحل كثيرة شغل وظائف هامة في الدولة بفضل تعليمهم وخبراتهم البيروقراطية. وقد تحسنت أوضاعهم كثيراً في القرن التاسع عشر بفضل النهضة التحديثية التي قامت بها دولة محمد على وخلفائه. المسيحيون في مصر غير السود في أمريكا. فهم ليسوا الأقل تعليماً والأكثر فقراً. الانطباع السائد أن العكس هو الصحيح. لذلك هم ليسوا محتاجين لدعم ورعاية إضافية من جانب الدولة. هم يحتاجوا فقط لفتح الطريق أمامهم لكي يشغلوا المناصب والمواقع التي يستحقونها.

من الصعب المطالبة بتطبيق التمييز الإيجابي في مصر لصالح المسيحيين لأن التمييز الإيجابي مطبق بالفعل لصالح المسلمين. الفكرة السائدة هي أن المسيحيين لهم نصيب في الاقتصاد يفوق نسبتهم من السكان. ليس هناك أي دليل إحصائي على ذلك. لكن هناك قناعة راسخة بأن ذلك صحيح. لذلك فإن سياسة التمييز ضد المسيحيين تتخفى وراء فكرة التمييز الإيجابي وأن لم يصرح أحدً بذلك. الفكرة الشائعة تقول أنه بما أن المسيحيين يسيطروا على الاقتصاد لذلك يحق للمسلمين أن يسيطروا على الوظائف العامة. الخروج من هذه المعضلة لن تكون إلا بقلب المائدة على المنطق الطائفي كله بأن تغض الدولة النظر عن ديانة مواطنيها وليس بأن تنظر لها. لأن الدولة حين تنظر لديانة المواطن سيلجأ كل مواطن إلى كسب مواقع ونفوذ بناءً على ديانته، سواء لأن ديانته هي ديانة الدولة الرسمية أو ديانة الأغلبية، أو لأنه ديانته هي ديانة الأقلية المظلومة.

ثانياً: **التدخلات الأجنبية هل الحل**

يعتقد البعض أنه لا بديل عن التدخل الخارجي من أجل كسر شوكة قوى التخلف والرجعية في المنطقة العربية التي ترفض الحداثة. مشكلة التمييز الديني طبقاً لهذا التصور ناتجة عن تخلف المجتمعات العربية والإسلامية أو عن طبيعة الثقافة العربية الإسلامية البدوية التي – وفقاً لهم – تقوم على التعصب القبلي. قوى التقدم والتحديث في المنطقة ضعيفة جداً لذلك لابد وأن يأتي التحديث من الخارج. زادت محاولات الترويج لهذا النوع من الحلول بعد هجمات ١١ سبتمبر البربرية والتي أعقبها اتجاه الولايات المتحدة إلى زيادة تدخلاتها في منطقة الشرق الأوسط إلى حد تغيير نظم سياسية بالقوة المسلحة كما حدث في أفغانستان والعراق. بالإضافة إلى ذلك فقد أدى انتشار فروع الكنيسة الأرثوذكسية في بلاد المهجر إلى تنامي وزن وتأثير الأجانب من أصل مصري على الكنيسة. بعض هؤلاء يريد التدخل لصالح المسيحيين من خلال الضغط على حكوماته هناك لكي تتدخل هنا.

لكن اليوم يمكن القول أن فكرة الاستعانة بالخارج كحل للمشكلة تظل محصورة في نطاق ضيق للأسباب التالية:

أولاً : تبين أن إسقاط نظام صدام حسين بالقوة أدى إلي اندلاع صراعات طائفية دموية راح ضحيتها الآلاف. وقد كان تأثير الغزو الأمريكي للعراق كارثياً بالذات على الأقلية المسيحية هناك التي تعرضت لاعتداءات كثيرة الأمر الذي أدى إلى هجرة العديد من أبناءها وبناتها إلى الخارج.

ثانياً : إن زيادة وزن وتأثير الأقباط في الخارج على الكنيسة وميلهم إلى دفع حكوماتهم للضغط على الحكومة المصرية يحد منه طبيعة الكنيسة القبطية نفسها التي ظلت طوال التاريخ أحد معاقل الوطنية المصرية. وإذا كانت الكنيسة قد تطرفت في بعض الأحيان فهي غالباً قد تطرفت في وطنيتها وفي انغلاقها أمام الخارج. لذلك لم تقبل الكنيسة المصرية أبداً الحماية الأجنبية التي قبلتها أقليات أخرى في المنطقة مثل الموارنة في لبنان.

ثالثاً : التاريخ المصري لا يشهد بأي حال من الأحوال على أن التدخلات الأجنبية في المنطقة وفي مصر أفادت الأقباط بشيء. فالحملات الصليبية أضرت كثيراً بمسيحيي الشرق الذين أصبحوا موضع شك خوفاً من تعاونهم مع الأجانب. والاستعمار البريطاني أيضاً لم يقدم شيئاً للأقباط حرصاً منه على ترضية الأغلبية المسلمة وهو الأمر الذي شرحه اللورد كرومر في مذكراته. أما التدخل الأمريكي في المنطقة فهو قد زاد من الشحن الطائفي ضد المسيحيين في المنطقة وفي مصر، وجعلهم في مرمى نيران المتطرفين الذين اتهموهم بأنهم يريدون تحقيق مكاسب الآن اعتماداً على الهجمة الأمريكية على المنطقة. وفي كل الأحوال من البديهي بالنسبة لدارسي السياسات الخارجية للدول – وهي أحد أفرع علم السياسة – أن تلك السياسات تقوم أساساً على المصالح والحسابات وليس على نصرة الضعيف والمظلوم. لذلك تحطمت آمال العديد من المراهنين على التدخلات الخارجية في مصر بعد أن تخلت الولايات المتحدة عن أيمن نور وغيره حفاظاً منها على علاقاتها مع نظام مبارك.

رابعاً : التدخلات الخارجية بل والاحتلال الأجنبي لا يحدد مصير تطور البلد المحتل. الأساس هو لمستوى تطور البلد ذاته. لذلك تظل نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق مختلفة تماماً عن نتائج الاحتلال الامريكي لألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية لأن مستوى تطور البنية الاجتماعية والاقتصادية في العراق للبلد المعني هو المعيار الحاسم هنا.

رفض الحل الأجنبي يعني هنا رفض تسليم مسئولية حل القضية إلى أطراف أجنبية خاصة إذا كانت هذه الأطراف حكومات سيكون لها بالضرورة حسابات ومصالح معقدة قد تضر بمصالح ضحايا التمييز أنفسهم. حل قضية التمييز سيتحقق في مصر على يد قوى سياسية واجتماعية مصرية. لكن هذا لا يمنع بالطبع أن يكون لهذه القوى علاقات بأفراد ومنظمات حقوقية دولية وبالمصريين في الخارج بحيث تستفيد من خبراتها في مقاومة التمييز، كما في التنظيم والعمل الاجتماعي. الحقيقة أنه بدون بناء علاقات مع مجموعات حقوقية وإنسانية ومصرية في الخارج سيكون من الصعب على حركة مقاومة التمييز الديني في مصر أن تحقق مطالبها المشروعة في المساواة.

ثالثاً: القضية القومية الجامعة هل الحل

البعض يعتقد أن حل مشاكل الأقليات ينصرف إلى العمل من أجل "قضية قومية جامعة" قادرة على تجميع الناس بعيداً عن القضايا "الفرعية". أصحاب هذا الطرح يعترفون بوجود مشكلة طائفية وأحيانا يعترفون بوجود تمييز ديني ضد الأقليات وإن كان بعضهم يصر على تمييع المسألة وعدم مواجهتها بترديد بديهية أن الكل يتعرض للتمييز وللقهر. نعم الأغلبية الساحقة من الشعب المصري تعاني من مشاكل تمييز واضطهاد وظلم. ولكن بدلاً من أن يؤيد أصحاب هذا الطرح ضحايا التمييز الديني في نضالهم للخلاص من القهر وبدلاً من أن يشجعوا جماعات أخرى على طرح مشاكلها والنضال للخلاص منها، هم يطالبون الجماعات المظلومة بسبب التمييز الديني أن تتعالى وتترفع على مشاكلها من أجل "القضية القومية" أكانت هذه القضية مواجهة أعداء الأمة أو الخلاص من النظام الاستبدادي.

لكي في حقيقة الأمر فكرة القضية القومية الجامعة كحل لمشكلة التمييز تقوم على افتراض خاطئ، وهو أن تغيير المجتمعات يأتي من توحدها على هدف واحد، وأن الوحدة تتحقق حين ينسي كل فرد مصالحه الفردية وتتعالي كل جماعة على مصالحها من أجل مصالح الأمة أو الشعب. صحيح أن تغيير المجتمعات يأتي من جهود تجميع لأفراد وفئات وراء أهداف جماعية. ولكن التجميع – لكي يكون حقيقي ولكي يقف على أرض صلبة – يجب أن يبدأ بالاعتراف بالمصالح المشروعة لكل فرد وكل جماعة. ثورة الاستقلال لم

تكن لتقوم في ١٩١٩ بدون أن تصل الحركة الوطنية إلى تسوية للمشكلة الطائفية تجسدت في شعار "الدين لله والوطن للجميع". صحيح أن التسوية لم تكن حاسمة وجذرية بدليل أن دستور ١٩٢٣ لم يحسم علمانية الدولة وحيادها تجاه المواطنين المختلفين دينياً لكن هذه التسوية كانت نقلة هامة استطاع المجتمع المصري بفضلها أن ينطلق لعدة عقود.

إذا كان هناك التفاف سيحدث في المستقبل على قضية "قومية" فإن هذا الالتفاف لن يقوم بدون إزالة كل العقبات التي تعترضه، بدون اعتراف كافة القوى الاجتماعية والسياسية الممثلة للشعب بالمصالح المشروعة لكافة الفئات والجماعات والأفراد. بدون ذلك لن يكون هناك قضية قومية جامعة، إلا إذا كان المقصود بالقضية القومية الجامعة سياسة مفروضة من أعلى بواسطة سلطة استبدادية. بعبارة أخرى، من يريد حقاً تجميع الشعب على هدف أساسي (التقدم مثلاً) عليه أن يشجع مبادرات كل الجماعات والفئات على طرح مطالبها وطموحاتها المشروع لأن الاستجابة لكل أو بعض تلك الطموحات هو الشرط الأساسي لمشاركة الكل في تحقيق الهدف الوطني الجامع.

رابعاً التقدم هو الحل

أنصار هذه المقولة يرون أن التمييز الديني هو أحد أعراض تخلف المجتمع والدولة في مصر. لذلك فلا أمل بالنسبة لهم إلا في تحقيق التقدم الكفيل برفع المستوى التعليمي والوعي عند معظم المصريين وفي هذا الحالة سينتقل الناس من مستوى الوعي القبلي والانتماءات الأولية إلى منطقة الولاءات الحديثة الرحبة غير القائمة على الدين. عندما يتحدث هؤلاء عن التقدم فهم غالباً يقصدون التقدم الاقتصادي الذي يمثل بالنسبة لهم قاطرة التحديث في المجتمع.

مشكلة هذه الفكرة هي أولاً أنها تؤجل حل مشكلة التمييز إلى مستقبل غير منظور. وأنها ثانياً تقوم على فكرة خاطئة وهي أن المجتمعات تتطور تلقائياً بالاقتصاد بدون تدخل بشري وكأن الاقتصاد قوة سحرية إذا تقدم سينعكس ذلك بشكل تلقائي على السياسة والقانون والثقافة في المجتمع. وهذه الفكرة لا يمكنها أن تفسر لماذا ظلت العنصرية ضد السود سائدة في الولايات المتحدة حتى الستينيات من القرن الماضي بالرغم من أن ذلك البلد كان الأكثر تقدماً في

الصناعة على المستوى العالمي منذ بدايات القرن العشرين. مشكلة هذه الفكرة أيضاً أنها تفترض أن مصر يمكنها أن تحقق تقدماً اقتصادياً بدون تقدم مصاحب وداعم له في الدين والثقافة والسياسة. إن أي محلل منصف لابد وأن يعترف أن الهوس الديني والطائفي يستنزفان طاقات المجتمع المصري وأن التمييز الديني – بما أنه يقوم على إهدار مبادئ المساواة والاستحقاق والكفاءة – هو في حد ذاته أحد عوائق التقدم. المجتمعات التي تحقق بعض التقدم الاقتصادي في ظل التمييز – كما في ظل الفاشية والنازية – لا تستطيع مواصلة التقدم إلا بالخلاص من التمييز. نعم التقدم هو الحل، ولكن التقدم لن يأتي بدون العمل على إزالة معوقاته، التي يأتي على رأسها الطائفية والتمييز الديني.

٩- الحل الشامل: الدولة الديمقراطية العلمانية

العلمانية تفصل الدين عن الدولة وتجبر الدولة على أن تتعامل مع المواطنين بشكل متساوي بغض النظر عن دياناتهم. وهي تضع المعايير والضوابط والضمانات لكي لا يتعامل الموظفون العموميين مع المواطنين بشكل متفاوت تبعاً لديانة المواطن. العلمانية لا تقف عند تحقيق مساواة المواطنين المختلفين دينياً داخل الدولة وأمامها وإنما هي تعمل أيضاً على مناهضة التمييز داخل المجتمع، عن طريق خلق دولة نظيفة من التمييز تكون نموذجاً للمجتمع، كما عن طريق سن تشريعات تجرم التمييز وتأسيس هيئات ومحاكم عامة تفصل في شكاوى التمييز هذا بالإضافة إلى نشر ثقافة المواطنة والمساواة.

العلمانية إذن ليست ديانة أو عقيدة مناهضة أو بديلة للدين كما يدعي عليها أعدائها من كهنة الدين المسيس أو شيوخ السياسة المتدينة، هي مجرد قاعدة حديثة تجبر الدولة على الوقوف بحيادية أمام أديان شعبها وتحول دون أن يتحول الدين إلي سوط في يد السلطة أو في يد جماعات أعطت لنفسها الحق في الوصاية على المجتمع. الدولة في ظل العلمانية لا تُكلف بالدفاع عن دين أو أديان وإنما هي مكلفة بالدفاع عن حق كل صاحب عقيدة – دينية كانت أو بشرية – في الإيمان بعقيدته والدعوة لها. العلمانية كفيلة – إن لم يكن بالقضاء التام على التمييز– بمحاصرة ظاهرة التمييز الديني.

١٠- كيف يمكن تحقيق العلمانية في مصر؟

العلمانية تتحقق في ظل شرطين أساسيين:

أولا: تطور اجتماعي واقتصادي وثقافي يخلق جماعات من المثقفين والمبشرين برقي العلمانية وبتفوقها الشامل على كل الممارسات والعقائد السياسية التي تُسخر الدين لخدمة مصالح دنيوية معنية، أكانت هذه المصالح مادية/اقتصادية أو مصالح في النفوذ والسيطرة.

ثانياً: تبلور وتجمع قوى اجتماعية/اقتصادية لها مصالح تقف ضدها الدولة الدينية أو المؤسسات الدينية. هذا ما تفيد به تجربة تحقق العلمانية في أوروبا. فالعلمانية هناك كانت ضرورية لتحرير العلم من سلطة المؤسسات الدينية، ذلك العلم الذي كان ضرورياً للقوى الصناعية الصاعدة. كما كانت ضرورية بالنسبة لفئات – مثل اليهود والنساء – لم تكن تحصل على المساواة والمواطنة الكاملة إلا بعد إقصاء الكنيسة عن السيطرة السياسية.

١١- ما هي الأرضية الاجتماعية للعلمانية في مصر؟

العلمانية لا تزال في مصر في طور الفكرة النبيلة التي تبشر بها مجموعات من المثقفين والسياسيين ودفعوا في سبيلها ثمناً غالياً وصل إلى ضريبة الدم كما فعل الشهيد فرج فوده. لكن العلمانية لها أنصار كثيرين لا زالوا نائمين ومغيبين. أنصار العلمانية النائمين هم كل المظلومين والمضطهدين بسبب سيطرة المؤسسات الدينية على السياسة كما على مصائر الناس.

١- ملايين النساء اللاتي وضعتهن سيطرة المؤسسات الدينية الذكورية على السياسية في مرتبة أنصاف المواطنين.

٢- الأقليات الدينية التي تعاني بسبب غياب الدولة العلمانية العادلة. وفي القلب من الأقليات الدينية هؤلاء الذين يعانون معاناة مزدوجة، هؤلاء الذين لا يجدون العدل في الدولة كما لا يجدوه داخل طوائفهم الدينية مثل عشرات

الآلاف من المسيحيين الذين تعطلت حياتهم وحقوقهم بسبب إصرار الكنيسة على تفسير النصوص المقدسة بشكل يجعل الطلاق شبه مستحيل.

٣- مئات الآلاف من العاملين بمهن العلم والكتابة والفن والإبداع الذين لا ترتقي مهنهم وتزدهر إلا في ظل حرية فكر وإبداع تخنقها المؤسسات والجماعات الدينية المحافظة.

٤- ملايين العاملين والفقراء الذين يتعرضون لظلم فادح يتحصن وراء مفاهيم دينية بالية تجاوزها الفكر الديني الحديث مثل "القسمة والنصيب". تلك المفاهيم المتخلفة تبرر لأقلية من المحظوظين احتكار الثروة بينما تمنعها عن الآخرين بحجة أن الله أرادهم فقراء.

٥- مئات الآلاف من المعوقين والمرضى المحتاجين لعمليات نقل أعضاء أو عمليات أخرى لا تريد المؤسسات الدينية السماح بها من فرط قسوتها.

إذا كانت العلمانية هي الإطار العام وهي الحل الجذري طويل الأجل، فما هي الخطوات الواجبة الآن لمكافحة التمييز الديني؟

العلمانية لن تأتي بالضربة القاضية، أي لن تأتي بين يوم وليلة، ولكنها محصلة إجراءات وقوانين وممارسات نضالية ومجهودات فكرية تستمر لعشرات السنين. بهذا المعنى القول بأن العلمانية هي الحل لمشكلة التمييز الديني وفقط هو بمثابة حل انتظاري لن يأتي قط. لذلك فضحايا التمييز الديني يجب أن يتحركوا الآن وفوراً للحصول على حقوقهم. أشكال الحركة عديدة:

- إدانة التمييز والدعوة إلى المساواة في كل المحافل الثقافية والسياسية، في الإعلام والصحافة، والإنترنت، الخ.

- تكوين جمعيات أهلية ومجموعات شعبية تتحرك من أجل نشر ثقافة التسامح والدعوة للوحدة الوطنية والتضامن مع ضحايا التمييز.

- الانخراط والعمل بهمة في النقابات والأحزاب لكي نزيد من أعداد المؤمنين بالمساواة في هذه المؤسسات. ولكي نكون حراساً على مبدأ المساواة وعدم التمييز داخل كل المؤسسات.

إذا كانت الأقليات الدينية هي بالتعريف أقليات، فكيف يمكن لأقلية من الشعب أن تنجح في التغيير؟

الجماعات التي تتعرض للتمييز الديني من المسيحيين والبهائيين والشيعة واليهود والمسلمين السنة المختلفين مع المؤسسة الدينية الرسمية واللادينيين تظل أقلية في المجتمع، لا نعرف عددها بدقة ولكنها غالباً لن تزيد عن ٢٠%. هذه النسبة المحدودة ليست عائقاً أمام ضحايا التمييز الديني بما أن محدودية أعداد السود في الولايات المتحدة أو الأقليات الدينية في أوروبا لم تكن أبداً حائلاً أمامهم للحصول على الكثير من الحقوق. هناك مجتمعات حصلت فيها الأقليات على حقوقها وهناك مجتمعات أخرى لم تحصل فيها الأقليات على أية حقوق. العامل الحاسم هنا ليس النسبة إلى عدد السكان، ولكن القدرة التنظيمية والوعي السياسي والروح النضالية والكفاحية والاستعداد للتضحية. الأقليات تحصل على حقوقها عندما تعمل بكفاءة وهمة في سبيل ذلك.

وفي حقيقة الأمر أن المجتمع – أي مجتمع – هو في نهاية الأمر مكون من جماعات مختلفة لا تشكل أي جماعة منها أغلبية عددية. إذا نظرنا للمجتمع المصري سنجد أنه مشكل من جماعات عديدة لا يشكل أيا منها أغلبية. كم نسبة الأطباء في مصر؟ أو المهندسين؟ أو العمال؟ أو الصعايدة؟ الحقيقة أن الجماعة الوحيدة التي يمكن القول أنها تشكل أغلبية الشعب المصري هي الطائفة المسلمة التي تصل نسبتها إلى حوالي ٨٠%. لكن إذا كان أبناء هذه الطائفية يشتركون في انتمائهم للاسلام فهم مختلفين في كل شيء أخر، في الانتماء الطبقي والمهني، في مستوى الدخل، في المستوى التعليمي في نمط الحياة، في المزاج الاجتماعي وفي الميول السياسية.

١٢- كيف يمكن للمناضلين ضد التمييز الإفلات من فخ المواجهة بين ٢٠٪ و٨٠٪؟

إذا كان للأقليات أن تحصل على حقوقها في مصر فهي عليها أن تعمل على كسب أنصار من الـ ٨٠%. ما مصلحة هؤلاء الذين سيناصرون حقوق الأقليات؟ الحقيقة أن المصالح كثيرة.

<u>أولها</u> أن الأغلبية الساحقة من المسلمين لا تجني شيئاً من ظلم الأقليات. ماذا يستفيد المسلم من الحيلولة دون أن يحصل المسيحي على حق بناء دور عبادته؟ لا شيء. ماذا يستفيد المسلم من حرمان البهائي من الحصول على بطاقة شخصية؟ لا شيء.

<u>ثانيها</u> أن بعض المسلمين يغاروا على دينهم من أن يستخدمه أفراد ومجموعات تريد تحقيق مصالح دنيوية على حساب سمعة هذا الدين. هؤلاء لا يرتضون أن يستخدم الاسلام لتبرير ظلم أفراد وجماعات. هؤلاء لن يقبلوا أبداً أن يكون الاسلام هو العنوان الذي يرفعه صاحب متجر في حالة منافسة مع تاجر مسيحي. هؤلاء لن يقبلوا أن يحرم مسيحي من وظيفة يستحقها لصالح مسلم لا يستحقها تحت شعار نصرة الاسلام.

<u>ثالثها</u> إن بناء دولة الحق والقانون التي يشتاق إليها معظم المصريين يتطلب إقرار مبدأ العدالة والمساواة للكل. إن القبول بمبدأ ظلم جماعة من المصريين ولو كان عددها عشرة أفراد فيه تشريع لفكرة الظلم والقهر التي لابد وأن تصيب الأغلبية الساحقة. عندما يسود قانون الغابة القائم على قهر الضعيف فإن الأغلبية المحرومة من السلطة والنفوذ والثروة ستداس بالأقدام. الحقيقة أن قبول المصري بظلم المصري المسيحي أو البهائي هو قبول بسيادة مبدأ الظلم في المجتمع كله وعلى رأسه المسلمين أنفسهم.

<u>رابعها</u>: إن التقدم والرخاء الذي تنشده جماعات من المصريين لا يمكن أن يتحقق بدون القضاء على التمييز الديني، فالتمييز والطائفية تهدر طاقة المجتمع في صراعات تافهة لا طائل منها.

١٣- كيف يمكن للمناضلين من أجل المساواة بغض النظر عن الدين أن ينتصروا وهم أقلية؟

المساواة هي أهم القيم والمبادئ الغائبة عن المجتمع المصري. إذا كان بعض أبناء الأقليات يعانون من عدم المساواة بسبب دياناتهم فإن كثيرين آخرين يعانون من عدم المساواة لأسباب أخرى..

١- النساء بسبب جنسهم.
٢- البسطاء بسبب افتقادهم للنفوذ والسلطة والوساطة.
٣- الشباب بسبب سيادة المجتمع البطريركي الأبوي.
٤- أبناء المحافظات غير المحظوظة مثل محافظات الصعيد والحدود وبحري.
٥- أبناء الثقافات المهمشة مثل النوبيين والبدو بسبب المركزية الثقافية المستبدة.

سيادة مبدأ المساواة سيرفع من شأن الكثير من أبناء الجماعات السالفة الذكر، تلك الجماعات التي لو أحصيناها سنجد أنها تمثل أغلبية الشعب المصري. بعض هؤلاء يعانون من التمييز أكثر مما يعاني أبناء الأقليات الدينية. إذا كان التمييز الديني هو أكثر أنواع التمييز اليوم لفتاً للانتباه في المجال العام فذلك بفضل نشاط المناضلين ضد التمييز الديني من كافة الطوائف، مسيحيين ومسلمين وبهائيين وغيرهم ممن أصروا على أن تكون قضيتهم مطروحة على أجندة النقاش في المجتمع ضد كل محاولات الإسكات بالإرهاب والتخويف والتجاهل. التغطية الإعلامية التي تشغلها القضية الطائفية اليوم (بالرغم من أنها غالباً ما تكون غير أمينة) هي بلا شك ثمرة عمل آلاف المناضلين لسنوات طويلة، فما ضاع حق ورائه مطالب.

بعبارة أخرى إذا كان هناك التفات للتمييز الديني اليوم أكثر من أنواع التمييز الأخرى فتلك مرحلة يجب أن تنقضي لصالح مرحلة جديدة تكون فيها كل قضايا التمييز في المجتمع مطروحة بنفس القوة. ذلك في صالح المجتمع ككل، بما فيه من يعانون من التمييز الديني ومن يناضلون ضده. لأن هؤلاء يحتاجون لحلفاء يشدوا من أزرهم. بهذا المعنى المناضلين ضد التمييز الديني هم جزء من جلف أكبر منهم. وهم بنشاطهم وتنظيمهم ونضاليتهم قادرون

على تشجيع فئات أخرى تعاني من التمييز على طرح مطالبها المشروعة. هذا هو الدور التقدمي الذي يمكن أن يلعبه المناضلون ضد التمييز والطائفية.. أن يكونوا قاطرة التقدم، أن يكونوا طليعة مصر الجديدة التي يسود فيها مبدأ المساواة بين كل أبنائها بغض عن اختلافاتهم، ذلك المبدأ الذي أقرته المادة ٤٠ من دستور جمهورية مصر العربية القائلة بأن "المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة."[95]

١٤- هل يمكن الخلاص من مشكلة التمييز دون معالجة وجهها الآخر أي الطائفية؟

الطائفية هي الوجه الأخر للتمييز. إذا كان التمييز الديني هو أن تظلم أحداً بسبب ديانته أو عقيدته فالطائفية هي أن تسجن نفسك داخل طائفة دينية بحيث لا تتعامل مع آخرين خارجها إلا في أضيق الحدود وبحيث لا تنظر لمصلحة المجتمع ككل ولكن فقط لمصلحة طائفتك. الطائفية متواجدة في أوساط الأقليات كما في أوساط المسلمين. ربما أكثر وربما أقل. ليس لدينا دراسات علمية قامت بقياس الظاهرة. الطائفية مرتبطة بالتمييز لأنهما يدعمان بعضهما البعض. التمييز يظلم أبناء طوائف معينة، مما يدفعهم إلى الانغلاق داخل طوائفهم. والطائفية بدورها تزيد من الريبة والشك والكراهية بين أبناء الطوائف المختلفة مما يخلق التربة الصالحة لنمو التمييز. لذلك من يعمل ضد التمييز لابد وأن يناهض الطائفية.

لا خلاص من التمييز بدون العمل ضد الطائفية التي اجتاحت المجتمع المصري في السنوات الأخيرة في ظل مناخ عام شهد انغلاق كثير من الجماعات على أنفسها وسيادة مبدأ أنا وجماعتي ومن بعدنا الطوفان أو أنا فقط ومن بعدي الطوفان. إذا كانت الطائفية هي الانغلاق على الذات ففي هذا الحالة كلنا نكاد نكون طائفيين وإن كان بدرجات متفاوتة. لذلك قبل أن يخرج كل منا القذى من عين أخيه عليه أن يخرج الخشبة من عينه. لا خلاص من التمييز بدون كسر شوكة الطائفية، لأن الطائفية – بما فيها من انغلاق على الذات – لا تشجع ضحايا التمييز على العمل ضده في المجتمع الواسع، كما

[95] الدستور المصري، مادة ٤٠.

أنها تحرمهم من تعاطف الفئات الأخرى من الشعب على اعتبار أنهم يريدون حقوقهم هم فقط بغض النظر عن حالة المجتمع الواسع. المناضلين ضد التمييز الديني ليس لهم من بديل سوى ضرب المثل والقدوة في مقاومة الظلم والتمييز أيا كان شكله ومصدره لكي تتسع جبهة العاملين في سبيل المساواة. المناضلين ضد التمييز الديني ليس لهم من بديل سوى ضرب المثل في ربط قضيتهم الخاصة بقضايا فئات وجماعات أخرى.

خـــلاصـــة:

اتسمت السنوات الماضية باتساع الفرز الطائفي وزيادة أحداث العنف الطائفي ونمو مظاهر التمييز الديني. وعلى الجانب الأخر تميزت تلك السنوات بارتفاع صوت الجماعات المناضلة ضد التمييز الديني من أبناء الأقليات وهو الأمر الإيجابي بالرغم من بعض هذه الأصوات قد وقع في الطائفية التي أراد أن يقاومها. من يعمل يخطيء، ومن يرتعد من الخطأ سيكون عليه الجلوس في المنزل. أهم ما شهدته السنوات الماضية هو دخول جماعات إلى ساحة النضال ضد التمييز وضد الطائفية من خارج المعسكرات الطائفية المتضادة. نخص بالذكر هنا بعض الجمعيات الحقوقية وجماعة "مصريون ضد التمييز الديني" ومجموعات على النت مثل "معا أمام الله". لقد نجحت تحركات النشطاء من الأقليات ومن الحركات الحقوقية في طرح مشكلة التمييز على أجندة المجتمع، بحيث أصبح من الثابت لدى التيارات الديمقراطية ولدى الباحثين أن مصر بها تفرقة بين المواطنين على أساس الدين.

لا زال هناك فئات تكابر وتنكر وجود التمييز أو تدعي أن التمييز الديني الموجود هو ذلك الذي تعاني منه الأغلبية. بعض هؤلاء لا يمكن في الحقيقة إقناعهم بالدلائل العلمية لأن فيهم من هو إما مشارك في عمليات التمييز أو مؤيد لها. هؤلاء هم خصومنا، لا يسعنا سوى مقاومتهم والدعوة لهم بالشفاء. لكن البعض الأخر من منكري التمييز غالباً يفعلون ذلك لأن المريض أحياناً لا يحب الاعتراف بمرضه إما خوفاً من الفضيحة وإما عن فقدان الأمل بأن هناك دواء شافي لهذا المرض. يجب أن نسهل لهؤلاء الاعتراف بالمرض عن طريق التأكيد على أن هذا الوباء قابل للعلاج، وأن الدواء الشافي ليس بالمرارة التي يتصورونها وأنه ترياق مفيد للمجتمع كله وليس فقط لمن يعاني من التمييز الديني.

لقد ركزت الحركات المناهضة للتمييز الديني في المرحلة الماضية على إثبات وجود التمييز ضد كل محاولات الانكار والتمييع. وقد نجحت إلى حد كبير. المرحلة الآن تقتضي الانتقال إلى التركيز على الحلول. لقد حاولت في هذا الورقة الدفاع عن الحل الديمقراطي العلماني الجذري لمشكلة التمييز. قد نختلف حول الحل القادر على تصفية التمييز في مصر. لكن المهم هو الاتفاق على أن المرحلة الآن هي مرحلة التركيز على الحلول. وهذا التركيز يقتضي الحديث عن المساواة أكثر من الحديث عن التمييز. الدعوة للتوافق حول مبدأ المساواة في الحقيقة قادر على جذب تأييد أوسع بكثير من التوافق على وجود التمييز، لأنها دعوة إيجابية للتركيز على مستقبل أفضل لنا وللأجيال القادمة.

آليات التماسك البنائي المصري:
تطور مفهوم النحن

الأستاذ الدكتور/ هدى عبد المنعم زكريا[٩٦]

HZakareya@hotmail.com

مقدمة:

لا يختلف المهمومون بأمر هذا المجتمع على أنه يعيش أزمة بنائية تلمس كافة أبعاد البنية الاجتماعية المصرية، فقد شهد البناء الاجتماعي المصري تحولات أدت إلى تدهور أوضاع الطبقة المتوسطة وانكماشها بفعل هبوط نسبة كبيرة من أفرادها نحو القاع الاجتماعي، كما أدت تلك التحولات إلى استقطاب رأس المال نحو قمة الهرم الاجتماعي حيث تركزت الثروة القومية في أيدي حفنة قليلة من الأغنياء الجدد فضلا عن استشراء ممارسة المهن الرثة التي يضطر لممارستها من يعانون البطالة ويفتقدون فرص العمل المنتج. كما تفتت البنية السياسية و فقدت تماسكها، بمباركة صفوة سياسية رأت فيما لحق بالبناء السياسي من تفكيك وضعف علامة علي الصحة والحيوية واكتساب للتعددية والديمقراطية.

وقد لفت "هابرماس" النظر إلى العلاقة الوثيقة بين أزمة التماسك البنائي وما يدور في ساحة المجال العام من صراعات المصالح والأفكار والرؤى الأيديولوجية ،فلاشك أن المجال العام يتأثر سلبا وإيجابا بسلامة البنية الاجتماعية وثباتها وكذلك بتفككها وارتباكها،مما يضيق مناطق الاتفاق الأساسية التي يتكون في إطارها الرأي العام للمجتمع ،وما يترتب على ذلك

---

96 أستاذ مساعد علم الاجتماع بآداب الزقازيق

كله من أن يصبح المجال العام أجوفا فارغا من أهم عناصره الثقافية أو أن يضيق ليقتصر على العائلة والمصالح الضيقة للأفراد.

وقـد امـتدت آلـيات الـتفكـيك إلى الـذاكرة الجـمـعية الغـنية والـحافلة بالأحـداث التاريـخية، لـتـصـبح نـهبا للعبـث والـتخـريب، مما يـجعـل الـخـطـر يـمتد إلـى أساسـيات تكـوين الـضـمير الـجـمعي للجماعة المصـرية، ويفـتح الـباب لنـية تقـسـيم شـريرة تـستهدف الكيان الاجتماعي إن لـم يكـن الوجـود نـفسـه.

أهداف الدراسة:

أولا: تهدف الدراسة إلى المساهمة في ضخ قدر من الطاقة الايجابية في جنبات المجال العام المصري، الذي يعاني من التآكل نتيجة زحف المؤسسات السياسية للاستحواذ عليه بما يؤثر عليه سلبا فيعجز عن أداء مهمته في التوفيق بين المطالب المتعارضة للمواطنين ليصبح هو نفسه مجالا للمنافسة بين السياسيين.

ثانيا: تحرص الدراسة علي الكشف عن الكيفية التي يتعرض بها الضمير الجمعي المصري لآليات التفكيك التي تضرب في قلب التماسك البنائي للمجتمع، بهدف الاحتشاد من القوي الوطنية الفاعلة ثقافيا وسياسيا لدرء الخطر الماثل واستعادة القدرة علي حشد الطاقات الإبداعية من أجل مشروع جديد للنهضة.

المعالجة النظرية للموضوع:

من المهم أن نشير ابتداء إلى أن المجال العام بالمعنى الهابرماسي هو "تلك الساحة التي يجري فيها ارتياد الأفكار والتعبير عن الرأي في المجتمعات الحديثة "وبصورة أكثر تفصيلا" هو ذلك الحيز من حياتنا الذي يمكن من خلاله تشكيل ما يعتبر رأيا عاما ،والمتوقع أن تحاول الجماعات الاجتماعية أن تفيد من قدراتها الفكرية وعقلانيتها في مناقشة المسائل العامة،وفي هذا

الصدد يؤكد هابر ماس أن المجال العام هو فضاء سياسي ــ من خلاله- يستطيع المواطن أن يتخذ موقف المراقب لجهاز الدولة – سواء من خارجها حيث يمارس دوره في نقدها – أو من داخلها كعضو في السلطة التشريعية ومن ثم فالمجال العام يقف ضد الدولة وفي مواجهتها،حيث تدور الحوارات والنقاشات علي القضايا الخلافية للمجتمع ويعبر فيها المواطنون عن آرائهم بحرية ،والمجال العام في رأيه لا يقتصر على الحوار والنقاش بل هو يشهد أيضا صراع المصالح والأفكار والرؤى الدينية والأيديولوجية ،كما أن المجال العام نسبي من حيث الضيق والاتساع ومن حيث سيادة قيم العقلانية أو الأيديولوجية علي ساحته.

فإذا سجلنا – بصورة عشوائية – في المجتمع المصري بعض لقاءات الناس في النوادي والمطاعم والمواصلات العامة والمستشفيات وقاعات المؤتمرات والندوات ..الخ،فسوف نلاحظ أن هناك حالة من عدم الاتفاق علي ابسط المبادئ الإنسانية وأكثر القيم والمعايير شيوعا،مما يخلق حالة من التشظي والارتباك في ممارسة التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، وهي حالة تتناقض تماما مع ما اعتاده الناس في المجتمع المصري عند خروجهم للمجال العام ،حيث كانت حواراتهم تعلي قيم الجماعية مقابل تراجع قيم الأنانية والفردية، كما كانوا يحرصون علي إعلان التطابق والاتفاق مع المعاني الجمعية المشتركة ؛كالعيب والحرام وأصول التربية.الخ.خ.

والمثال الواضح علي ذلك أن استخدام الناس لكلمة "نحن" كان يعلي من شأن الهوية الوطنية التي تجمع ولا تفرق في مقابل حالة من إنكار الذات الفردية، فكان من الواضح أن المجال العام منضبط بقيم الجماعية التي كانت تسيطر عليه وتوجهه.

لكن الحاصل أن استخدام الناس لمفهوم "النحن" صار مقتصرا علي فئة بعينها مع استبعاد وتهميش الفئات الأخرى والتي كان من المفروض أن تتكامل وتندمج معا؛ فرجال الدولة والمسئولون يستخدمون في خطابهم "نحن"حكومية متعالية تستبعد المواطن وتشير إليه بصفته" رعية"وليس مواطنا وتعد ما تمارسه إزاءه من واجبات من قبيل" المن"وليس الواجب ما تعلو نغمة" نحن" أيديولوجية دينية تصنف أصحابها بهويتهم الدينية، مقابل تراجع الهوية الوطنية فتتفي المصري من مصريته لتحجزه في إسلامه أو مسيحيته.

أما النحن الذكورية الرجالية فتبرز الهوية البيولوجية والجنسية وتعليها علي الهوية الإنسانية التي تضم الجنسين معا (الرجال والنساء) كما تتحدث الصفوة من خلال نحن اغترابية لا ترى مجالا لاحتواء النحن الشعبية وهكذا.

مفاهيم الدراسة وفروضها:

تنشغل الدراسة ب"النحن" كمفهوم محوري وتفترض أنه يعاني أزمة نتيجة عوامل"النحر" التي تدخلت في تشكيله علي نحو مفتت بفعل آليات التفكيك البنائي والتي سنعرض لها بالتفصيل فيما بعد.

والأسئلة التي تفرض نفسها ونفترض أن تسعي الدراسة لإجابتها هي: ما هي القوى المهيمنة فكريا وثقافيا وسياسيا علي المجال العام؟

والأهم أن نسال: هل يسمح المجال العام في ظروفنا الراهنة بالطرح الموضوعي للهموم البنائية للمجتمع المصري ،في ظل مناخ صراعي يجعل من الوصول إلى درجة معقولة من الاتفاق علي قيم ومعايير يمكن أن تسهم كآليات في حل المشكلات الاجتماعية والسياسية.

مادة الدراسة ومنهجها:

لما كان موضوع الدراسة يفرض أدواتها المنهجية ومادتها التي سنعتمد عليها في اختبار الفروض ،فان التاريخ يمثل الوعاء الغني بالمادة التي تتضمن وقائعا وأحداثا بارزة في التاريخ المصري،كما تتضمن مذكرات الزعماء والقادة ،فضلا عن أناشيد صوفية وخطب سياسية ...الخ.

١- وفي هذا الصدد سيكون علي الباحثة أن تقدم قراءة سوسيولوجية للمادة التاريخية ؛بما تتضمنها من مواقف وأحداث قام المؤرخون باستعراضها بدقة لكنهم لم يقدموا لها تفسيرا علي أرضية ثقافية / سوسيولوجية فظلت مجرد رؤية تجزيئية تؤدي بهم إلى أحكام تفتقد إلى العمق السوسيولوجي فعلي سبيل المثال: هم يسجلون وقائع

الهزائم والانتصارات العسكرية من منطلق أحادي هو تسجيل الحدث بصفته هزيمة أو نصر من الناحية العسكرية، لكنهم لا يتعرضون للأبعاد الأخرى كأن يصحب النصر العسكري هزيمة ثقافية كما حدث في نصر الهكسوس العسكري علي مصر القديمة وهزيمتهم الثقافية أمامها.

٢- من المنطقي أن تلجأ الباحثة إلى أداة تحليل المضمون لما تعرض من نصوص وتصريحات ووثائق ،وذلك لتفسيرها وشرحها والكشف عن دلالاتها السياسية والأيديولوجية.

وسيبدو هـذا جلـيا مـن الـموضوعين الآتيين: -

أولا: تسـربـت إلى وعـى الأفـراد نـغمة سـياسـية بدأت تتردد بصـوت خافت، ثـم ارتـفعـت وتعالى صوتها، تدعى أن مقـتضـيات العـصر صـارت تتطلب منا مرونة في تقييم موقفنا من الصراع العربي الإسرائيلي ،فالجوار الإسرائيلي ومعاهدة السـلام والعولمة، صارت تمثل أسـسا لرؤية كونية، تتجاوز المأسـاة الفلسطينية ،وشـروط التـسوية التي يؤكد الواقع اليومي كيف تتجاهلها مواقف الصلف الإسرائيلي، ويتمسـك بها قادتنا الذين يلحون علينا بأن من يتمسـك بموقفه الوطني إنما يتمسـك بعبادة" طوطم بدائي "أخطـأنا بـتقديسه في الماضي، ثـم اسـتترنا بالحـداثة فنـبذناه، ولم ننتظـر طـويلا، حتى فوجئنا بهـجـرة ما يـزيد عـن ٢٨ ألف مصري إلى إسرائيل، للعمل والاسـتقرار والزواج ،من إسرائيليات وإنجاب جيل تعـس ينتمي إلى العدو بالأم والى الوطن بالأب.

ثـانيا: وفى الـداخل تعمل آليات تفتيت الضـمير الجمعي المصري على إعادة تـشكيل الوعي الاجتماعي للمواطن المصري ،على أرضـية الانتماء لدين معين، وليس لوطن معين بتأثير خـطاب ديني يدفع الناس للكف عن اسـتخـدام كلـمة" نحن " عـندما يتحدثون عن الـوطن، بعـناصـره الـدينية المخـتلفة، حـيث يأخذون في تصـنيف أنفسهم ،بصـفتهم جـزءا من الأمة الإسلامية التي ينبغي أن تتعامل مع المسلمين بصفتهم الدينية ،كجـماعة واحـدة، مهما تعددت الأوطـان الـظرفـية والسياسية التي يـعيشـون فيها، ولابد لها أن تتـحد أخـيرا، كما أصبح الـخطـاب

الديني حريصا علي استخدام مفـردات لغوية سـلفية مثل" أهل الذمة"عنـد الحـديث عن مواطني هذه الأمة من المسيحيين ،وبالتالي فـقد صـار الإطار الـموحـد للفـكر والسـلوك والثـقافة والارتباط بالأرض مـجالا للجدل،بعد أن صار الانتماء الديني هو المعيار الأساسي.

وإذن فـنحن حـسـب المـثال الأول، قـد صـرنا نـعانى -كوطن- من الـمحـاولات الـمسـتميتة لـتذويب عـناصـرنا الوطنية الـصلبـة في الأحماض الإسرائيلية /الأمريكية، مع اسـتدعاء مقـصـود للأساطير اليـهودية، التي تسـتنفر فينا كـراهية فترة تاريخـية من ماضينا تفخر بها البشرية كلها، وهى الـحقبة الـفرعـونية

أما الـمثال الثاني: فنلاحظ من خلاله أن سـيف الانقـسـام الباتـر قد صار معلقا بأعـلى، مترقبا لحظات الغـفـلة، لـيهبط علي مجتمعنا، ليـشق القـلب الواحد والحس الواحد والروح الواحدة، عامدا التـعامـل مع كـرات الدم الحمراء والبيضـاء (مسلمي ومسيحيي مصر) كـكيانات منفصلـة وطوائف متناحرة، وليس كعنصر واحد يأبى أن يـرتـب مـكوناته حسـب أفضـليـة دينية أو عـنصـرية.

ولـيس بـخاف على الأذهان أن الآليات التي تدفعـنا إلى قبول العـدو، هي ذاتـها التي تتـكامل وتتـناغم، مع آليـات تفـكـيك مـفهوم "النـحـن" مـن الـداخل، حـيث تتعالى أصـوات ونداءات المرونة والتفاهم، إذا كان
الحديث يدور حـول الحوار مع إسرائيل. وهى ذاتها التي تسـتنهض الصرامة، وترسـم الحدود الفاصـلة بين الـمصريين/ المصـريين بصفـتـهم الدينية كمسلمين أ ومسيحيين. وهنا يمكن أن نسـترشد باستعراض سريع لخطوات بعض الباحثين العلميين والمثقفين الذين انشغلوا بالشأن العـام، وسوف نلاحظ أنـهـم طـرحوا مجموعة من الملاحظات الجديرة بأن تنير السبيل لدراستنا هذه؛ منها علي سبيل المثال: تشخيص جلال أمين للأزمة البنائية في مصر بأنها نتاج لكوننا صرنا نواجه صورا جديدة من القهر،الذي أصبحت إحدى أدواته الأساسية هي التغريب الثقافي، ومحاولة سلخ الفرد من أمته أو تجريده من الشعور بالانتماء إليها، حتى يسهل إخضاع هذه الأمة لمختلف صور التبعية.

ومن يتتبع الضجة التي أثيرت حول موضوع "صراع الحضارات" لصامويل هانتينجتون يلاحظ أن سيلا من الكتابات الداعية لفهم" الآخر"، وقبول الاختلاف معه، والاستغراق في نقد الذات، أن لم يكن جلدها قد تدفق بصورة غير مسبوقة.

وقد ثار في نفسي سؤال: ماذا لو أننا أعطينا بعض الاهتمام للتركيز علي مفهوم "النحن" لأنه ليس من الصحي والمنطقي أيضا أن ننشغل بالآخر قبل أن نتفهم،ونتدارك "النحن"من حيث عناصرها وأساسياتها ،حاضرها وماضيها،في ثباتها وديناميكيتها ،بين الحريصين عليها والمتجاهلين لها، ولقد لاحظت أن الدراسات المعنية بالبحث في مشروع النهضة ووضع خطط التنمية كانت تبدأ–عادة– بالسؤال: من نحن؟ومن الخصم؟ كمدخل للحديث عن مشروع النهضة المأمول.

فقام نادر فرجاني بوضع تصور مستقبلي لما يجب أن يكون عليه الحال في مجال تخليق هوية فاعلة،كما قام صلاح قنصوة بنقد اللاهثين وراء التفتيش عن هوية، يحددونها اتساقا مع موقف سياسي معين،ويرجعون إلى التراث للبحث عن تبرير لها.

لذا فقد شغلني البحث في التاريخ المصري في محاولة للقبض علي آليات التماسك البنائي للمجتمع المصري عبر تاريخه الطويل،والكيفية التي استطاعت بها الجماعة المصرية أن تطور ضميرها الجمعي بما يكفل لها استمرار والازدهار.وذلك كمحاولة لتشخيص أزمتنا البنائية،وذلك من خلال تحليل مفهوم "النحن "

مفهوم النحن .....والنضج البنائي:

يقول الدكتور علي مختار"أن دعاة النهضة في جميع الأمم ركزوا علي الجوانب الايجابية في تاريخهم، وأبرزوا أحداثه وشخصياته ورموزهم القومية، في كافة المجالات،بل وضخموا بعضها لغرس شعور الانتماء في شعوبهم للوطن والأمة، والحماس لمشروعهم القومي،وفي الصين استعمل

ماوتسي تونج التراث الكونفوشيوسي العظيم، المتغلغل في وجدان الشعب الصيني ،وأعاد تفسيره ضمن إطار أيديولوجية عصرية،ليربط الشعب بمشروعه لتحقيق نهضة الصين الحديثة."

لذا أظن أننا بحاجة إلى الإسراع بالعمل على إعمال التحليل الثقافي الاجتماعي في اكتشاف مناطق الدفع لحركة التقدم في بنائنا الاجتماعي، ومناطق الجمود والتراجع، وأظن أن علينا أن نبدأ بمكونات الضمير الجمعي أو بالكيفية التي تشكل بها الوعي الجمعي ،حتى تحققت للبناء الاجتماعي تلك الدرجة من النضج ،فلقد ترسخ في الوعي الجمعي للمصريين- منذ فجر التاريخ- شعور حاد بالمسئولية عن إدارة النهر،الذي ما كان لينضبط في نظام الري، ما لم تمارس ذلك جماعة عالية الانضباط من البشر،.فبغير ضبط النهر كان النيل سيتحول إلى شلال جارف، وبغير ضبط الناس كان توزيع المياه سيتحول إلى صراع دموي، وذلك عندما تقف مصالح الناس المائية في مواجهة بعضها البعض، مواجهة متعارضة دموية، ذلك أن كل من يقيم في أعلى النهر كان بإمكانه الإسراف في استخدام المياه، وحبسها عمن يقيم في أسفله، وكذلك كل من كان موقفه عند بداية الترع ،كان يختص نفسه بنصيب موفور من المياه، ويحجبها عمن تقع أرضه عند نهايات الترع.

لكن المصريين لم يصلوا لهذه المرحلة المتقدمة، من الاستقرار والنهضة إلا بعد أن دفعوا ثمنا غاليا لحياة الفردية والأنانية، التي سبقت مرحلة الاستقرار، في مجتمع زراعي، عالي التنظيم،فعاشوا حقبة مريرة من صراعات الأقاليم، وتفتت السلطات وتعدد الملكيات، وارتباك نظام الري ،إلى أن قام الملك مينا بتوحيد القطرين؛ الشمالي والجنوبي للوادي، تحت حكومة مركزية قوية، ذات قدرة تنظيمية عالية فاستطاعت السيطرة على النهر،بإقامة القناطر والسدود والخزانات، وهى مشروعات هائلة ،لم تكن لتقوم إلا من خلال قوة مركزية، صار من خلالها المتفرقون كيانا واحدا.متعاونا،

وهكذا استطاع نضج الشعور الوطني أن يطور مفهوم "النحن،"الذي قفز بالمصريين من مجرد التجمع الفيزيائي، حول النهر إلى مجتمع سياسي ناضج، بدرجة نضج الوعي الاجتماعي المشترك، الذي تشكل في ظل إجماع، ظل يتنامي كلما كشفت الجماعة المصرية أنها- بالنحن- تصبح أكثر حيوية وصلابة بل وسعادة.

فيقول الطهطاوي"كانت مصر مستعدة لكسب السعادة- أكثر من غيرها-، بشرط انتظام حكومتها، واجتهاد أهاليها،لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها،وذلك بخلاف غيرها من الحكومات......"ثم يؤكد"..لما كان ري مصر دائما صناعيا مدبرا، كان لابد فيه من حسن الإدارة المائية،والضبط والربط في تطهير الترع، وبناء الجسور والقناطر، فإذا كانت الحكومة المتولية على مصر، سيئة التدبير فإنها تجحف بالمصلحة العمومية، وهذا الخلل يترتب على عدم وجود حكومة مركزية " ويقول جمال حمدان عن المجتمع المصري"...هو أساسا تعاوني منظم لا يعرف الفردية في صورتها الضارية أو الدموية المتوحشة، ويدرك حتمية العمل الجماعي المنظم المنسق، وأن مصلحته ووجوده رهن بالتضامن والتكامل الاجتماعي بالنظرة المتفتحة،بلا أنانيات محلية أو نعرات ضيقة أو نزعة عدوانية"...

وإذا كانت غاية الجماعات الإنسانية هي البقاء والاستمرار، فان ذلك الاستمرار ظل مشروطا، بفرص تلك المجتمعات في تحقيق الاستمرار والتاريخ يسجل لنا العديد من الحالات التي افتقدت فرص البقاء لأسباب كثيرة منها: التصفية والتطهير العرقي، والتشرذم والشتات، كالتتار والهنود الحمر، فإذا كانت الدولة المصرية قد نجحت في إتمام العلاقة بين المجتمع وإطاره الجغرافي، أو ما يسمي بسياسة تأهيل الإقليم، فان نضج الجماعة المصرية في إدراك عناصر استمرارها والحفاظ عليها، و الذي تبلور في وعي جمعي مبكر، أو بمعنى آخر في مفهوم النحن"قد ساهم في دعم دور هذا المفهوم العميق، في تأمين ديمومة الجماعة المصرية، وقيادتها في اتجاه خيرها الجمعي، و قد كانت قادرة علي فرض الموقف الذي تراه محققا لتأمين هذا الغرض.

النحن والخطر :

لم تكن صياغة المصريين لمفهوم" النحن"لكسب السعادة وإحكام السيطرة علي النهر، وإنما لمواجهة الأخطار،فقد عاشت مصرفي خطر في معظم الأحوال، فكان الخطر ظاهرة صحية شحذت -منذ وقت مبكر الوعي القومي، وأرهفت الحساسية واليقظة الوطنية،واستبعدت احتمالات الانغلاق علي الذات واللامبالاة بالعالم الخارجي.

ولم يكن الخطر من الخارج فقط ،وإنما كانت أخطار الداخل أصعب وأشد وبالا، فالمركزية السياسية كانت عرضة للتفكك والانهيار في فترات الاضمحلال، التي كانت مصر تعانيها لأسباب عديدة منها: تضخم الجهاز البيروقراطي وما يعتريه من ترهل وفساد،مما يعجز السلطة عن أداء دورها في الاستجابة لاحتياجات البنية الاجتماعية وهنا تتفجر صراعات الأقاليم وينزع أمراؤها نحو الاستقلال، فيعم الخراب الاقتصادي بانهيار نظام الري.

وهنا ينكشف للمصريين أن الوثوق بالدولة- كآلية للحفاظ علي التماسك البنائي ودعم استقراره- ينبغي أن يكون محدودا، بفترات قوة المركزية السياسية وتوجهاتها الوطنية، وما تستطيع أن تقدمه للنهر من تنظيم، وما تنشره من عدالة، وفي الأساس بما تحرص عليه من تجهيزات عسكرية،قادرة علي الدفاع عن استقلال الوطن- المعرض للغزو،باستمرار من حدوده المفتوحة- والتي كانت مهددة ممن كانت تقذف بهم الأطماع من البر والبحر،للاستيلاء علي جنة الوادي الخصيب .

النحن ... والآخر :

أن وضوح وعمق مفهوم "النحن" عند المصريين أنار السبيل للجماعة المصرية ،كي تتعرف نقاط قوتها، فتحرص علي دعمها وصقلها بما يضمن لها الصمود والاستقرار،

كما أن القلق الكامن في حاضر المصريين علي الاستقرار الضروري للإبداع الحضاري والخطر الذي قد يتهدد مستقبلهم جعلهم يقبضون بقوة علي مفتاح"العروة الوثقى "وهو ثقافتهم!! بما تتضمنه من عناصر صلبة، صارت مع الزمن حصنا منيعا، ضد الاختراق والتفكيك.

وصارت "الحصافة الثقافية" قادرة علي تطوير المجسات الكاشفة" للآخر" الذي تعددت أغراضه، وتنوعت نواياه، بدءا من الخصم الغازي والعدو الكاره، وانتهاء باللاجئ الملتمس الحماية والأمان، فردد المصريون في المثل الشعبي: "من أحبنا.أحببناه ....وصار متاعنا متاعه، ومن كرهنا ..كرهناه ويحرم علينا اجتماعه"

وهكذا اتخذ المصريون موقفهم الحضاري، من الآخر، منذ فجر التاريخ وهو موقف يسبق في النبل والرقى، كل ادعاءات المحدثين، حول قضايا قبول الآخر والتسامح ...الخ،.ولا يفوتنا أن نؤكد أن قيم التسامح واستيعاب الآخر كانت تسود مصر، في حقبة تاريخية حفلت بقيم الغزو وهيمنة منطق القوة، وشريعة العنف.

من هنا تتجلي لنا رحابة "النحن" المصرية، القادرة علي صياغة علاقتها بالآخر، بوعي ودون أي شبهة لتعصب أو تحيز، أو عدوان،لكنها قادرة علي التفاعل، بعناصرها الثقافية القوية، وبصورة عجز عن مواجهتها أعتى الغزاة، الذين سجلت لهم أوراق المؤرخين النصر العسكري على المصريين، والهزيمة الثقافية أمامهم!!.

ولكن لأن المؤرخين يكتفون- عادة- بتسجيل الهزائم والانتصارات العسكرية ،باعتبارها علامات القوة الجديرة بالتسجيل ،ويتجاهلون" الجهاد الأكبر" أو المعارك الثقافية لذا أظن أن عليهم أن يتسلحوا بمناهج أنثروبولوجية و أن يتطوروا رؤية سوسيولوجية كما فعل ابن خلدون.

فمن الحقائق لتاريخية المعروفة أن التقدم التكنولوجي العسكري للهكسوس وامتلاكهم العجلات الحربية،قد ساعدهم على النجاح، في غزو مصر،واحتلالها لكنهم فشلوا تماما في اختراقها ثقافيا،بل على العكس، استطاعت الثقافة المصرية أن" تذيبهم" في أحماضها الثقافية القوية، فتحدثوا لغة المصريين ولبسوا لباسهم فإذا المهزوم" عسكريا" يصبح المنصور" ثقافيا".

أما" الآخر"اللائذ بمصر،والباحث عن الأمان، فقد حظي- في ظلها- بما تمنى وأكثر، حيث يؤكد ألان .ب.لويد أن الأجانب قد شكلوا نسبة ملحوظة من السكان في مصر في المرحلة المتأخرة، من العصر الفرعوني ؛،فكان منهم التجار، والجنود المرتزقة والرحالة والدارسون، ويؤكد هيرودوت أن نبوءة "آمون رع "في سيوه أعلنت أن مصر قد احتوت كل شيء قد غطته مياه الفيضان، وأن كل من عاش شمال الفنتين" وشرب من ماء النيل، فهو مصري،كما اعتبر كل من لا يتكلم، اللغة المصرية غير مصري.

وقد بدا واضحا أن المصريين قد وضعوا شروطا، لمن يلوذ بمصر، لا ينبغي العجز عن الوفاء بها، فالأجانب كان في إمكانهم أن يصبحوا مصريين، إذا قبلوا ببساطة مصر وطنا لهم وتبنوا الحضارة المصرية بكل جوانبها،وقد كشف المهاجرون "الكاريون" القادمون من آسيا الصغرى وأسلافهم عن قدرة ملحوظة على تمثل الحضارة المصرية، فاتخذوا لأنفسهم أسماء مصرية وديانة مصرية في حماس شديد، وهناك نصوص ونقوش مثل نص الأخوين "أتياواهى" و "أرياوراتا" في وادي الحمامات سنة (٦٧٤-٤٤٩) توضح بطريقة متميزة التمصير المتواصل للحكام الفارسيين.

ويوضح قبر "سي أمين"في واحة سيوه أن اليونانيين لم يكونوا بعيدين عن التأثر بالحضارة الفرعونية ،وزاد من هذا الميل نحو الاندماج والتوحد الثقافي الواسع الزواج بين المصريين والأجانب.

مفهوم النحن يتطور بالتعددية ويرفض الانقسام:

إذا تساءلنا عن أسباب استمرار" النحن" في مجتمع ذي ارث ثقافي ضخم ،وتطرأ على بنائه الاجتماعي التحولات المتباينة،فسوف نلاحظ أن هذا النحن قد اتسم بمرونة وقدرة هائلة على الاستيعاب، ومن ثم استطاع استيعاب تلك التعددية التي ميزت بناءنا الثقافي والاجتماعي والتي نجمت عن تعدد أنماط الإنتاج، التي سادت المجتمع المصري، فان الاستمرار يمثل سمة مصاحبة للانقطاع، فإلى جانب المحراث والشادوف، وغيرها من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد فسوف نجد الإدارة الكومبيوترية من نتاج النصف الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد.

فصارت "النحن" مفهوما يقبل التعددية- كسمة بنائية ثقافية- تفرضها الطبقات التاريخية المتتابعة، لكن هذا"النحن" قد استطاع أن يتفادى الانقسام أو الانفصام، وذلك لأن مناطق الصلابة
في هذا المفهوم، قامت بصورة تلقائية بحماية مناطق السيولة، كما قامت مناطق السيولة بتليين مناطق الصلابة، حتى تستطيع استيعاب التغير والتعدد، فيما يمكن أن نسميه بجدلية السيولة/الصلابة.

وسوف نلاحظ ذلك فيما يلي عند معالجة موضوع الدين.

النحن والدين :

يمثل الدين عنصرا أساسيا في التكوين الثقافي المصري، وبقدر ما يمثل الأساس الصلب للضمير الجمعي المصري، وبقدر ما يمثل من أهمية كعنصر ثقافي فاعل في صياغة النسق القيمي للمجتمع، بقدر ما كانت أشد العقائد الدينية تباينا تتقبل بتسامح داخل مصر، فكان تعد د الأديان هو الذي يجب التعصب الديني، فصار التسامح الديني دين ثان، وكان الاضطهاد والتشيع دائما يأتيان من الخارج وسرعان ما يلفظان إلى الخارج ثانية.

فبقدر ما كان الدين يمثل أداة السيطرة للحكام والملوك في أوروبا الإقطاعية، فانه في مصر كان دافعا نحو الوعي الشديد بالذات الوطنية المقدسة التي افتدتها الأرواح الفردية لتضمن استمرار وبقاء الواحد الخالد الوطن الذي للواحد الباقي ...الله.

وإذا كانت الخرائط الدينية قد غيرت ملامح الخرائط السياسية لدول العصور الوسطى والقديمة، فان مصر تميزت بأنها المجتمع الذي أبى التمزق على الخرائط الدينية، بل انه قد استطاع أن يجذب الأديان السماوية، على خريطته الخاصة المتفردة بطبيعتها. ولعل هذا هو السر في قول جمال حمدان"..صنعت مصر نسختها المسيحية الخاصة، ثم مصرت الإسلام بعد الفتح الإسلامي، فكانت النحن"تستلهم شعلة الإيمان البازغة من كل دين سماوي ليقوم الضمير الجمعي المصري بتشكيله، وفق صياغته الخاصة،فتزداد قوة الثقافة الدينية، بما يدعم تماسكها البنائي بدلا من أن تمزقها وتفرقها، كما حدث في صراعات المذاهب الدينية في أوروبا وآسيا.

لذا نلاحظ أن المسيحية قد وجدت في مصر الحاضنة للدين ما جعل مصر تتخذ من المسيحية رمزا وتعبيرا عن قومية مصرة متطورة، سجلها عصر الشهداء الذين جرت دماؤهم على أرض مصر، لتدق أول "مسامير" في نعش الإمبراطورية الرومانية، ولقد استطاعت مصر أن تطور نظاما للرهبنة صار من أهم أسلحة المقاومة الوطنية، وذلك بالإضافة لمهمتها الوطنية الأصيلة، فصارت الأديرة أهم الملاجئ للوطنيين.

وعندما ساهم الفتح الإسلامي في تخليص مصر المسيحية من عسف الأباطرة الرومان، صارت راية الإسلام رمزا للقومية المصرية والعربية ، في مواجهة التتار بعد أن حطموا حضارات عظيمة في غل لم يسبق له مثيل، وإلا فلماذا انتظم مسيحيو مصر في جيش صلاح الدين الأيوبي لتحرير القدس، من الفرنجة الذين كانوا يدينون بالمسيحية، وكان ينبغي وفقا لنظرة التعصب الضيقة أن ينحاز كل فريق لبنى دينه، وأن يرى (الآخر) الذي يدين بديانة مخالفة هو العدو، لكن الوعي الوطني والثقافة المشتركة التي تجمع المسلمين والمسيحيين (الكل في واحد وطني)، هي التي صاغت ذلك الموقف الرائع للمصريين الذين ناضلوا من أجل بقاء الوطن الواحد الذي يدينون له بالانتماء والحب على اختلاف دياناتهم.

ولقد اعتاد المصريون أن يحاربوا العدو الذي يتدين بالإسلام- لأنه لا يكفي أن يكون الدين سببا في قبولهم للهوان- لذا فقد قاوموا بضراوة المغتصب العثماني سليم الأول، الذي سلب مصر أعظم فنانيها وصناعها المهرة بنفيهم إلى الآستانة، ليؤسسوا النهضة الصناعية في تركيا على النمط المصري،وقد اعتبروه" الآخر" البغيض لأنه كان يهدد ثروة مصر ويسلبها حريتها، بينما نراهم يحيطون بالضابط الشاب محمد على لأنه أتى بحلم النهضة للأمة المصرية، ١٨٠٥ وأخلص لها، فانطلق تحت لوائه جيش من رجالها إلى الأستانة- عاصمة الخلافة العثمانية -التي أذاقت مصر المحن، فكالت لها مصر الصاع صاعين، في غضون عشرين عام فقط.

النحن والطرق الصوفية :

ومما لاشك فيه أن مفهوم النحن قد واجه مشكلات الهيمنة السياسية لدين على آخر، من خلال المؤسسات الرسمية للدولة، باستخدام الإيحاءات الأيديولوجية التي تجعل أحد العناصر الدينية في موقع التفوق السياسي، وكان الحل الثقافي هو التحرر من سيطرة المؤسسات الرسمية، بالخروج إلى براح الطرق الصوفية حيث تختفي لغة الهيمنة الأيديولوجية، وتسود روح الإيمان - غير المحدود بمؤسسات رسمية- ومن يتجه إلى الموالد واللقاءات الصوفية سيستمع إلى أناشيد صوفية يرددها المنشدون أسوق منها على سبيل المثال:

"هنيئا لأهل الدير في حضرة القدس

بشمس جلت أنوارها ظلمة الرمس
تجلت عن الأشباه وهى فريدة
وليست بشكل في الفروع وفى الجنس"

وهى أنشودة طويلة تتغنى بشمس الهداية، التي تغمر الدير بنور القدس ويحفظها من ينتمون للطرق الصوفية الإسلامية كالحامدية الشاذلية وغيرها من الفروع الصوفية الشهيرة.

وفى إطار الثقافة الشعبية اعتاد المصريون تفسير الأحلام، التي تزورهم أثناء النوم، في إطار ثقافي شديد الرقى، يؤكد الوشائج التي توحد الأمة. ومثال ذلك: عندما يقص المسلم رؤياه على ذويه قائلا: لقد رأيت في منامي نصراني يستبشر السامعون قائلين: خير عظيم وبشرى لك...فالنصراني في منام المسلم نصرة كبرى، وكذا الكنيسة والقس والصلبان...الخ، تفسر كل هذه الرموز بصفتها البشري للفتح العظيم والمكانة المرموقة.

ومن يحظى بزيارة ضريح القديسة "تريزا"بحي شبرا بالقاهرة سوف يلاحظ أن معظم النذور والهدايا القيمة والأيقونات، قد قدمها مسلمون، يثقون كل الثقة في مؤازرة ومساندة القديسة، لهم في المحن والأزمات، ومن أشهر هؤلاء العندليب الأسمر عبد الحليم حافظ رحمه الله،الذي ملأه الشعور بالامتنان والأمل في الشفاء، عندما زارته القديسة في منامه بالمستشفى بلندن قائلة له: "قم من سريرك وعد إلى مصر سليما معافى" وعاد بعدها إلى مصر عقب إعلان طبيبه الانجليزي شفاءه المعجز.

ولقد ساهم الأزهر في فترات الازدهار والصحوة بدوره في دعم النحن"عندما أنشأ "الرواق القبطي" الذي قام بالتدريس فيه أعظم الأساتذة والشيوخ ومنهم الشيخ محمد عبده والشيخ رفاعة الطهطاوي.

من هذا كله نتأكد أن المصريين البسطاء مبدعي الثقافات الشعبية، قد أبدعوا في تطوير مجال عام ثقافي/ديني قادر علي استيعاب التباين والتعدد ،وهو قادر كذلك علي إغلاق المجال العام في وجه الاختراق الذي حاوله أعداؤنا علي مر التاريخ،

تجليات النحن وثورة١٩١٩ :

يقول وليم سليمان"لقد ساند التراث المشروع الوطني المصري وقراءة التراث لفضائل مصر تصور الوطن في أعظم صورة، وقد ساند هذا التراث التعددية، أو ما نطلق عليه اليوم الوحدة الوطنية فالتراث يعيش داخل الجماهير، وقد جاءت لحظة الصدق فأخرجت هذا التراث .... فصيغة ثورة ١٩١٩ لا تختلف عن صيغة المدينة المنورة وأتصور أن نلجأ الآن إلى التراث".

وإذا راجعنا خطاب القمص سرجيوس في الأزهر في أحداث ثورة١٩١٩انجده يعلن باسم أقباط مصر: إذا كان تحرير مصر يحتاج إلى مليون شهيد قبطي، فإننا علي استعداد لدفع هذا الثمن ليخرج الانجليز من بلادنا".

أما الزعيم مكرم عبيد فقد هتف في حشود المسلمين والأقباط يقول: اللهم اجعلنا نحن النصارى لك وللوطن مسلمين، واللهم اجعلنا نحن المسلمين لك ،وللوطن أنصارا "كما حدد الزعيم مكرم عبيد هويته قائلا: أنا مسيحي الديانة....مسلم الثقافة... و قد لخص بذلك العناصر الأصيلة للثقافة القومية المصرية القادرة على استيعاب الكل في واحد.

أما الزعيم ويصا واصف الذي ناضل كتفا بكتف مع الزعيم سعد زغلول وجمع الأموال التي أبدع بفضلها الفنان محمود مختار تمثال نهضة مصر،وقد حظي ويصا واصف بشعبية جارفة بين المسلمين والمسيحيين على السواء،وحين توفاه الله حظيت جنازته التاريخية بجموع الشعب ،التي كانت تهتف بقلوب ملهوفة على محنة الوطن وهى تودع بطلها القومي "اشك الظلم لسعد يا ويصا"

فهل من الممكن أن يصدر مثل هذا الهتاف إلا عن روح واحدة لثقافة لا تتخيل أي انفصال أو تمايز بين زعيم مسلم وآخر مسيحي أقصد بين سعد زغلول وويصا واصف؟

أن تحليل مضمون هذا الهتاف يكشف لنا بوضوح: كيف أن الجماهير المسلمة التي هتفت بهذه الكلمات كانت مؤمنة في أعماقها بأن الزعيمين وقد ماتا في سبيل الوطن الواحد مصر فمن الطبيعي أن يكون مثواهما الجنة التي ادخرها الله للشهداء والقديسين، فهل كان من الممكن أن تتصور الجموع المسلمة في تلك الجنازة أن يذهب سعد إلى الجنة لكونه مسلما، ولا يصطحبه ويصا لكونه مسيحي، أن الهتاف نفسه تعبير تلقائي عن عمق الإيمان المستتير بأحقية أبناء الوطن المخلصين في جنة الله على اختلاف توجهاتهم الدينية.

ويلاحظ أن محاولة تطبيق سياسة "فرق تسد"من جانب المحتل الانجليزي قد ووجهت بالفشل الذي سجلته مذكرات اللورد كرومر في كتابه مصر الحديثة عندما سجل: أن الأقباط قد واجهوا الانجليز، بروح خالية من الصداقة، وأنه لم يجد أي فارق بين سلوك الأقباط والمسلمين، سوى في الانتظام في الكنائس والجوامع.

وعندما استاعت الحركة الوطنية من مخالفة يوسف وهبة للتوجهات الوطنية بقبوله رئاسة الوزارة المقترحة من لجنة ملنر، قام أحد الشباب الوطنيين المسيحيين بمحاولة اغتياله حتى لا يعطى المستعمر فرصة إشعال نار الفتنة بين أبناء الأمة. إذن لم يكن مسيحيي مصر أقلية كأكراد العراق أو أتراك قبرص، فهم ليسوا أقلية وافدة أو متوطنة،لأنهم مصريون كالمسلمين من أبناء وطنهم دون زيادة أو نقصان،ومصر لم تكن في أي وقت مجموعة قوميات،كما هو الحال في الاتحادين السوفييتي واليوغسلافي السابقين، والأقباط ليسوا أقلية ديموغرافية فهم لا يعرفون "الجيتو" بل هم منتشرون بين مواطنيهم المسلمين علي طول القرى التي لا تمييز فيها بين دار القبطي أو المسلم، وعلي طول أحياء المدن وعرضها،وهم يتوزعون علي المهن، وفي مختلف أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع. والأهم أنهم يحملون نفس الملامح النفسية والعضوية لمجموع الشعب المصري كما يشتركون في نفس القيم والعادات والتقاليد، بل إنهم يما رسون نفس العادات السيئة التي يدعي بعض رجال الخطاب الإسلامي أنها سنة إسلامية كالختان مثلا، وهم ليسو أقلية سياسية لأنهم لا يتكدسون بأحزاب بعينها وإنما هم منتشرون بجميع الأحزاب، كما أنهم يتوزعون علي جميع الطبقات والفئات الاجتماعية.

إذن إذا كان المجتمع المصري قد استطاع الإفلات من محاولات التقسيم والانفصام علي أرضية دينية،بقوة" النحن."فما هي المتغيرات التي دفعت بنا إلى منطقة الأزمة.

النحن بين الفاعل الثقافي القديم والمفعول به الجديد:

مارس المصريون في الماضي دورا فاعلا في صياغة عناصر ثقافتهم القوية الرحبة،وقد استطاعت هذه الثقافة أن تمارس انتشارا واسعا في المنطقة العربية، وآسيا وأفريقيا وبلغت أعلي درجاتها في ظل مشروع النهضة في القرن ال١٩ وال٢٠، إلى أن أحكمت الأزمة الاقتصادية سيطرتها في الفترة الأخيرة لتدفع بأعداد كبيرة من المصريين للهجرة المؤقتة إلى شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج التي مثل أكتاف البترول فيها طفرة تحولت بسببها مجتمعات بدوية فقيرة إلى مناطق جذب للعمالة في الوقت الذي مثلت مصر فيه أكبر مناطق تصدير للثروة البشرية من جميع الفئات الاجتماعية.

وهنا ينبغي أن نشير إلى أن عمليات التثاقف"التي تمت بين من ينتمون إلى الأفكار الوهابية المسيطرة علي شبه الجزيرة وبين المهاجرين المصريين قد تمت علي أرضية مشتركة هي الانتماء المشترك إلى الدين الإسلامي لكن التثاقف الفاعل كان من جانب الثقافة البدوية المدعومة بالمال والنفوذ الديني، وقد تسربت تلك التيارات السلفية إلى المجتمع المصري عبر العائدين من رحلة جمع المال وقد تعرضوا لعملية إعادة تشكيل الأفكار والاتجاهات بعد أن فقدوا الثقة في الأرضية الثقافية التي خرجوا من أعطافها نتيجة تعرضهم للتشكيك في الذاكرة الجمعية وإعادة كتابة التاريخ القومي العظيم من خلال رؤية
معادية لهذا التاريخ الذي صار نهبا للعبث والتخريب والتجزئة.

من ثم تمكن الفاعل الثقافي الجديد – الذي يتبرأ من قيم الحداثة والتقدم– من السيطرة علي عقول البسطاء وأنصاف المتعلمين، في اتجاهات هدامة،أهمها انقلاب منظومة القيم في اتجاه إحلال الشعور بالعار والخجل مما كان يملؤهم فخرا وعزة،وصار تقييم تاريخ الفراعنة التليد يتم علي أرضية أسطورية معادية،وصارت هناك صياغة جديدة "للنحن" الأحادية المنغلقة علي ذاتها،

وهي" نحن" الذين يرتدون الجلباب الأبيض من الرجال والمختمرات والمنقبات من النساء.

وهنا تفقد النحن" الجديدة دورها الثقافي الفاعل بعد أن صنفت الناس إلى صنفان وهما مؤمن علي طريقتها وهو الجدير بالانتماء للنحن"وآخر كافر ولو كان مسلما، فما بالنا بغير المسلم!.وفي هذا الإطار المخيف رفع بعض الأبناء عصا التأديب علي الآباء باسم الحفاظ علي المقدسات. وبدلا من أن يمارس البسطاء دورهم التلقائي في دفع حركة التقدم والتغيير نحو الأفضل صاروا من دعامات الجمود والتراجع،بعد أن اخذوا قبلوا الخروج من دور الفاعل الثقافي ليصبحوا مفعولا به.

وفي غياب دور الدولة الفاعل في الحفاظ علي عناصر النحن"من التشتت والتفتيت تسللت من كعب "أخيل" إلى منارة العالم الإسلامي التي أعلت من شأن الإسلام رؤية ظلامية تسللت بصورة منظمة إلى مساجد مصر وزواياها في ريف مصر ومدنها ؛ فساد خطاب ديني يصدر علي النقد،ويكفر الإبداع ويثير المعارك الشكلية حول قضايا وهمية لا تمت للواقع بصلة في مجتمعات التنمية، ويسود التعصب والتشنج لغة خطباء المساجد، الذين تخرج لغتهم سلفية ينفصلون بها عن واقعهم أثناء حديث الجمعة، الذي يستدعون أثنائه الماضي النقي الذهبي، ويدينون الواقع الذي يصبح هدمه واجبا دينيا مقدسا.

الخطاب الديني المضاد ومزيد من تفتيت النحن:

وكرد فعل طبيعي لرفض الآخر والحث المستمر علي اختزال النحن إلى أصحاب الدين الواحد-أن لم يكن المذهب الواحد-تظهر اتجاهات سلبية لدي بعض مسيحيي مصر، نحو العزلة والانكماش، والانسحاب من المركز إلى الهامش الاجتماعي والسياسي يأسا مما أصاب بلادهم من تحول ينذر بالخطر وانعدام الأمان في وطن تتهدده آليات التفتيت، فنلاحظ ارتفاع معدلات الهجرة إلى كندا واستراليا والولايات المتحدة،بحثا عن وطن آخر في المهجر بعد أن كانوا همزة الوصل وأداة الربط والصداقة بين المسيحية والإسلام وفي كتابه خريف الغضب يؤكد هيكل كيف لعبت الكنيسة دورها الوطني برفض الحج إلى القدس منذ سبعة وعشرين عاما بالرغم من الصلح الرسمي بين مصر وإسرائيل، كما رفض المسيحيون منذ سبعين عاما مبدأ حماية الأقليات وهكذا

تدفع الفتنة الطائفية التي يثيرها الإسلام السياسي مسيحيي مصر إلى مواقف دفاعية، تضرب مفهوم النحن" وتضر به من جانبها وقد تأكد ذلك بوضوح عندما بدأت الكنيسة تحل تدريجيا محل الدولة في التحدث باسم المواطن المسيحي الذي أخذ بدوره في الانسحاب من الشعور الطبيعي بالمواطنة التي يتساوي في ظلها المصريون علي اختلاف المشروع الغربي والنحن

وإذا كنا في الماضي قد اعتدنا الحياة في ظل الأخطار التقليدية ومواجهتها،فعلينا أن نتفهم أن الخطر الجديد قد تطور بتطور الخصم وما يطوره من آليات المواجهة،فقد استطعنا أن نواجه عنف المحتل بقوة الثقافة الداعمة لقوة السلاح في الماضي، أما الآن فان الخصم صار متعدد الأوجه، متعدد الأغراض وصارت الضربات تتجه للثقافة – معقل القوة الدائم.

وعندما قرر ستيفن لوكس في تحليله المتميز "أن أفضل ممارسات القوة وأعظمها تأثيرا هي تلك التي لا تستدعي عنفا "كان يعني أن ممارسة القهر بصورته التقليدية عن طريق العنف، قد لا يحدث النتائج المطلوبة، بينما صارت الاتجاهات الحديثة لممارسة القوة تميل إلى العمل علي تشكيل أفكار الشعوب المستهدفة لعلاقة التبعية.

ومن يتأمل نظرية الموزايكا السياسية يتأكد من النزعة التآمرية لدي المتربصين بأوطاننا، وذلك برسم صورة ممزقة للمجتمعات العربية والأفريقية،وفي مقدمتها المجتمع المصري الذي صار مستهدفا لهدم تماسكه البنائي وتفكيك ضميره الجمعي حيث يتم تصعيد الخلافات المذهبية ليس بين المسلمين والمسيحيين فقط، وإنما بين السنة والشيعة والنموذج العراقي أقوي دليل يومي، أما المسيحيين، فتتم محاولات تفتيتهم إلى صراعات بين الأرمن والكاثوليك والأرثوذكس والسريان والبروتستانت...الخ، وهكذا يلعب المشروع الغربي تحت مسماه الخبيث "حماية الأقليات" دوره في حماية مصالحه، وفي المزيد من تفتيت البناء الاجتماعي المتماسك.

النحن والفصل بين عنصري الإنسانية:

وقد تضافرت اتجاهات التقسيم من الخارج مع آليات التفكيك من الداخل لتفصل بين عنصري الإنسانية؛ الرجال والنساء وذلك بتأثير عاملين أساسيين:

الأول:- ثقافة الاستدعاء والطرد: وأقصد بالاستدعاء تلك الدعوة التي هتفت بها مؤسسات المجتمع وقيادات الحركة الوطنية ودعاة النهضة- كل بطريقته- لاستدعاء نساء مصر من هامش الحياة الاجتماعية إلى قلب "الفعل" الاجتماعي السياسي الايجابي سواء في مطلع القرن أو عقب قيام ثورة يوليو١٩٥٢، فسارت نساء مصر في مظاهرات١٩١٩ وخرجن للتعليم والعمل وأثبتن القدرة علي أداء أشق المهام، وبالتالي كشفت الحركة النسائية النشطة عن حقيقة ما يمكن أن تتجزه النساء من الجهاد الأكبر وكان المتوقع أن يكافئ المجتمع نساءه بتغير جذري في رؤيته لقيمة نسائه، وفي ثقافته الذكورية السائدة، لكن الواقع أكد أن المرأة المصرية قد استدعيت لمهمات مؤقتة وأن الاستدعاء كان لقوات الاحتياط النسائية، وبالتالي يصبح "تسريح" الجيش النسائي منطقيا، طالما لم يطرأ تحول جوهري علي النسق القيمي السائد، خاصة وأن القوي المحافظة كانت تسرع باستدعاء النماذج التراثية لإيقاف حركة التغيير، وإذا كان المجتمع الذي رحب بتضحيات نسائه عندما أطلق نفير الاستدعاء،قد صار يضيق بمطالبتهن بالحق في" الجهاد الأصغر" أقصد العمل والتعليم، فمن الطبيعي أن نسجل علي المجتمع "انتهازية" مواقفه تجاه نسائه، بطردهن من منطقة الفعل "إلى منطقة الهامش.، بدعوي أهمية الأدوار التقليدية وثبات تقسيم العمل بين الجنسين Division of labor

ثانيا: المرأة " آخر" أم نحن: من يبحث عن موقع المرأة في الخطاب الديني السائد يلاحظ انه يتناول نساء المجتمع بصفتهم" آخر"غير مقبول إلا بشرط اختزالهن إلى مجرد متعة شرعية، في حيز جغرافي هو جدران المنزل بدعوي "وقرن في بيوتكن"وهو خطاب يستهدف استدعاء المرأة التي تحظي بمراكز مهنية مرموقة إلى الانكماش في أدوارها التقليدية، بدعوي تكريمها وحمايتها من "البهدلة"مع ما يمارسه نفس الخطاب من تجاهل للعاملات بالمهن الدنيا؛ كالخدمة المنزلية والعمل في الحقول والأسواق، لأنها أعمال لا ينافس عليها الرجال،ونظرا لعجز مؤسسات الدولة عن ابتكار حلول لمشكلة البطالة فإنها تترك المجال مفتوحا لتفسيرات زائفة لمشكلة البطالة منها أنها

جاءت كنتيجة لمزاحمة النساء للرجال في مجالات الرزق، والمدهش أن هذه الأفكار تروج بين النساء اللاتي تأثرن بها،ومن يطلع بريد الأهرام منذ عشر سنوات يلمس كيف صدم الأب الذي أنفق علي ابنته آخر مدخراته حتى تخرجت من كلية الهندسة،عندما فوجئ بها تصر علي البقاء بالمنزل دون عمل في انتظار أن "المسجد سوف يزوجها"

ومن الاستماع إلى مجموعة من خطب الجمعة، ودون جهد كبير لتحليل مضمونها، تبدو الصورة الاجتماعية للمرأة المصرية مخيفة، حيث تتردد تعبيرات"الشيطانات" و"الفاسدات" وصاحبات الكيد العظيم، واللاتي ينافسن الشيطان في الخبث والدهاء، وقد نجح هذا الخطاب الذي تغلغل في الثقافة الرجالية السائدة في بلادنا في صنع حالة زائفة من" الاستنفار" ضد النساء، فصار المجتمع مستفزا من نسائه بصورة لافتة، يلاحظها أي غريب علي ثقافتنا.

وإذا كنا قد استعرضنا المشروع الغربي ومشروع الإسلام السياسي وكيف أصبحا يمثلان خطرا حقيقيا علي التماسك البنائي للمجتمع المصري فمن المنطقي أن نختتم بالمشروع الصهيوني المعاصر باسم الحدود الآمنة المفتوحة، فهو لا يكتفي بالاتفاقية التي أوقفت الصدام العسكري مع مصر،لأن درس التاريخ- الذي يعيه جيدا- يؤكد له أن مائتا عام من الاحتلال الصليبي، لم تمنع صلاح الدين الأيوبي من تحرير القدس بجيش قوامه المصريين، لذا فانه لا يتوقف عن مطاردة الذاكرة الجمعية لشعوبنا، بهدف طمسها،والقطيعة مع تاريخنا، فنكف عن شحذ الوعي ب "*من أحبنا ....أحببناه ومن كرهنا .. كرهناه*" فيصبح لسان حالنا قنوط ويأس أبي زيد الهلالي في مواجهة محنة التغريبة "*من قلة المحنة... وقعنا علي الجفا وخدنا من دار العدو .....حبيب*"، ألم يتجه الشباب المحاصر بجفاء الوطن إلى دار العدو ليتخذ عملا وزوجة ووطن ؟!!

لقد سارت قياداتنا السياسية أول الطريق ، بل وتبرعت بغسيل مخ الأجيال، واتخذت القرارات بتغيير مناهج التاريخ لننسي من (نحن) ونفقد البوصلة الحساسة التي قادتنا إلى سواء السبيل، ثم تظاهر الجميع بالدهشة والصدمة ،عندما لم تتأخر النتائج فرأوها في حياتهم وكانوا يظنون أنها ستتأخر علي الأقل إلى ما بعد رحيلهم من الساحة السياسية.

الخاتمة والتوصيات:

أن القلق الوطني الذي ينتابنا جميعا علي جماعتنا الإنسانية وقد بدأت تخرج من التاريخ والزمان والمكان لتدخل منطقة الحقيقة الأبدية التي لا تتغير ولا تتبدل ولا تسمح بوجهة نظر مختلفة وذلك بدفع" الدراويش"وأصحاب العمائم الذين لا تعنيهم الحقائق التاريخية، أو خصوصية الشعوب أو نوعية المجتمعات، بقدر ما يهمهم أن يسود تصورهم الخاص للتاريخ، حتى وان أدي هذا بنا إلى "اجتزاء" تاريخنا الطويل والاكتفاء بالرجوع للتاريخ الإسلامي المحدود زمنيا، مما يؤثر سلبا علي فهمنا لقوانين تطور البناء الاجتماعي المصري.

ولم يأت اتجاهي لبحث موضوع "النحن" منطلقا من نية تأسيس حالة من حالات الانغلاق علي الذات الوطنية،والاكتفاء باستدعاء الماضي التليد، طلبا للموعظة والحكمة وبحثا عن طوق النجاة البنائي، وإنما تأتي محاولتي مكملة لجهود سابقة لباحثين ومثقفين اكتشفوا كيف استطاعت شعوب كثيرة؛ مثل الصين وفيتنام وإيران والجزائر وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية.

ومن ثم فقد صارت الدعوة واضحة لتأسيس علوم اجتماع وطنية ودقيقة لا تنجذب للنماذج الاجتماعية الغربية التي تصيبنا بالاغتراب الثقافي واللافاعلية ويساعد الاتجاه الوطني لتلك العلوم علي تعميق فهمها لخصوصية الشعوب ولقدراتها علي الخلق والإبداع بما لديها من رصيد تاريخي طويل وتجارب معاصرة أدت بها إلى التحرر والاستقلال.

الذاكرة الجمعية ودعم جهاز المناعة الاجتماعي

أن إلحاح الهم البنائي وقسوة ما يقذف به الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من مشكلات- لم تكن تخطر لنا علي بال- يجعلنا راغبين بشدة أن لم نكن مضطرين إلى خوض غمار موضوعات نحتاج عند معالجتها ،إلى القفز لمجالات إقليمية لعلوم أخري،فقد ظن الكثيرون أن استدعاء الذاكرة الجمعية للمجتمعات هو شأن تاريخي يهم الباحث في التاريخ، ولا يطلبه السوسيولوجيون إلا عند الضرورة القصوى، وذلك علي الرغم من إشارات

دوركيم إلى موضوع الوعي الجمعي، ودوره الأساسي في تطوير وتشكيل ضمير الجماعة الاجتماعية ولأن تشكل الذاكرة الجمعية للشعوب يمر عبر التعليم والحكايات والطقوس والأساطير والحياة المادية –أيضا –فان فهمها واستيعابها يشبه محاولة تشكيل الزئبق في تشكيل محدد،خاصة أن الذاكرة لا تسكن الوثائق المكتوبة، ولا ترقد علي أرفف الأرشيف في انتظار أن نكتشفها، فمن أهم سماتها أنها انتقائية،متناثرة،مبثوثة هنا وهناك ويحتاج الأمر تضافر جهود السوسيولوجيين والانثروبولوجيين فضلا عن المؤرخين

وأظن أن محاولتي البحث عن النحن" داخل الطبقات "الجيولوجية" للوعي الجمعي المصري هي بداية أرجو أن أنجح في تطويرها إلى دراسة مستفيضة في اتجاه "إنعاش" الذاكرة الجمعية المصرية كآلية من آليات الدفاع عن مستقبل الوطن.

فلقد أدي قلق غالي شكري علي ما يعتور العقل الجمعي المصري من ارتباك الذاكرة إلى الخوف من أن تأتي لحظة، يطفئ فيها رجل الشارع المصري - الذي سيطرت علي عقله سلاطين الظلام–جميع الأنوار ليهدد ظلام العقل الجمعي – في غياب التربية المستنيرة عقل النخبة ذاتها؛سواء بعزلها أو بتعميق الفجوة بينها وبين المجتمع ككل فيصبح رجل الشارع من أقوى دعائم بنية السقف الفكري التي يتضاعف انخفاضها فوق الرؤوس.

لكنني أتصور أن الدين لم يكن مسئولا قط عن التدهور الذي لحق بمفهوم النحن" وإنما كان الدين وراء إبداع مجالات عامة تحرر من خلالها المصريون من هيمنة الحكام الظلمة، وإذا كان المجال العام في أوروبا قد ضمن استقلاله وحريته بواسطة الدساتير والقوانين الأوروبية فان المجال العام في مصر قد حقق استقلاله وتفرده منذ فجر التاريخ، عندما تعرف المصريون علي مصادر قوتهم الثقافية، فزادوها قوة وأصبحوا الفاعلين الحقيقيين في الحفاظ علي مجالهم العام من قبل أن يسميه "هابرماس" باسمه الحديث .

المراجع:

[١] السيد عفيفي- الأبعاد الاجتماعية والثقافية والدينية لعودة ظاهرة الحجاب، مطبوعات مركز البحوث
والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب.جامعة القاهرة، تقارير بحث التراث والتغير؛ الكتاب الأول، الطبعة الأولي ٢٠٠٢.ص ص٣١٣

[٢] جيمس هنري بريستد: فجر الضمير.ترجمة سليم حسن.الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٩ ص ص
١٦٥،١٤١،٣٤٥

[٣] جمال حمدان:شخصية مصر (الوسيط)، القاهرة، دار الهلال ٢٠٠١

[٤] ريتشارد أي.نيسبت:جغرافية الفكر، ،ترجمة شوقي جلال،سلسلة عالم المعرفة،فبراير ٢٠٠٥ ص ص١٦٧

[٥] حسن حنفي: التراث والتغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب.جامعة القاهرة، تقارير بحث التراث والتغير؛ الكتاب الأول، الطبعة الأولي ٢٠٠٢.ص ص٢١١

[٦] حسن حنفي: التراث والعمل السياسي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب.جامعة القاهرة، تقارير بحث التراث والتغير؛ الكتاب الأول، الطبعة الأولي ٢٠٠٢.ص ص٣١٣

[٧] حسن حنفي: الفكرَ العربي المعاصر.قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة ص ص٢٠١

[٨] حسين كفافي: المسيحية والإسلام في مصر،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١

[٩] حسين مروة: مدخل إلى نقض الفكر الطائفي الفارابي،بيروت لبنان ١٩٨٩

[١٠] طارق البشري:الجماعة الوطنية العزلة والاندماج، كتاب الهلال، ابريل ٢٠٠٥

[١١] عبد الهادي عبد الرحمن:العرب...اللاوعي التاريخي والوعي بالتاريخ، قضايا فكرية للنشر والتوزيع، الكتاب الخامس والسادس عشر،يونيه-يولية١٩٩٥،ص ص١١٥-١٢٥

[١٢] عائشة شكر: تغير البنية المجتمعية وتأثيره علي الشخصية المصرية، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب.جامعة القاهرة، تقارير بحث التراث والتغير؛ الكتاب الأول، الطبعة الأولي ٢٠٠٢.ص ص٢١٩

[١٣] غالي شكري: ثقافة النظام العشوائي،القاهرة،كتاب الأهالي رقم ٥٠ نوفمبر ١٩٩٤

[١٤] محمد الجوهري:التراث والتغير الاجتماعي، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية. كلية الآداب.جامعة القاهرة، تقارير بحث التراث والتغير؛ الكتاب الأول، الطبعة الأولي ٢٠٠٢.ص ص١١-٦٧

[١٥] مجموعة من أساتذة الجامعات: التراث والتغير الاجتماعي: تقارير بحثية القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب جامعة القاهرة، الكتاب الأول، الطبعة الأولي ٢٠٠٨

[16] James Fentress, others: Social memory, Oxford, UK, 1994, PP 11-38

[17] Steven Lukes: Power, Cambridge university, The Anchor press LTD, 1974, PP 34-57.

شهادات حية
عن التجارب الريادية
لمناهضة التمييز الديني

معاً أمام الله من أجل المصارحة والمصالحة: مبادرة شبابيّة مصريّة لاستعادة الثقة وبناء الجسور بين المسلمين والمسيحيين

اشترك في تحريرها نيابةً عن مجموعة المبادرة:

ماريان ناجي[97]، شريف عبد العزيز[98]، رامي كرم عزيز[99]

ملخص

هذا التقرير شهادة حيّة عن تجربة قام بها مجموعة شباب مصريّين التقوا على شبكة الإنترنت وقرّروا فتح ملف العلاقات بين مسلمي مصر ومسيحييها منتهجين أسلوبَ حوار يرتكز على المصارحة والمصالحة ويرفع شعار "معاً أمام الله" أي يدعو أن يُبنى الحوار وأن تتم المصالحة على أسس إيمانيّة وليس بتجاهل الانتماء الدينيّ للطرفين أو تحييده.

أهداف هذه المبادرة هي:

١- إقامة حوار صريح يعرّف كلّ طرف بالآخر بشكل عميق ويكشف الأباطيل والمزاعم والشائعات المبنيّة على الجهل بالآخر وتبنّي الأحكام المسبقة.

٢- توسيع نطاق المعرفة المتبادلة عن طريق استطلاعات للرأي بين قطاعات مختلفة من المصريين وعن طريق إعلان ما تصل إليه المجموعة بالحوار أو الدراسة إلى الرأي العام.

٣- اتّخاذ خطوات عمليّة لترسيخ القيم المشتركة التي يؤمن بها المسلمون والمسيحيّون ولإعداد مواد إعلاميّة وتعليميّة تركّز على ما يجمع

---

[97] صحفية ومعدة برامج

[98] مهندس يعمل بأحد مشروعات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز

[99] مدرس بكلية الصيدلة جامعة القاهرة

الطرفين وما يقوي أواصر الهويّة المصريّة.
٤- السعي إلى نقل ثمار المصارحة والمصالحة من إطار تحسين العلاقات بين المواطنين إلى إطار العمل على المساواة الكاملة بين المصريّين في الحقوق والواجبات للوصول إلى مجتمع بلا تمييز.

أمّا ما تمّ حتّى الآن فهو تكوين مجموعة منتقاة قامت على مدى عامين بطرح القضايا المختلفة المتعلقة بمعرفة كلّ مصريّ بالآخر المختلف عنه دينيّاً، وتم ذلك الطرح على ثلاث مستويات بدأت أولاً بتحليل مصادر معرفة كلّ فرد عن ديانة الآخر ومعتنقيها وعمل قائمة بجميع الأفكار الصائبة والمشوهة التي يكوّنها كلّ طرف عن الآخر، وانتقلت ثانياً إلى بوح كلّ فرد بخبرته الشخصيّة المتعلقة بمعرفة الآخر بدءاً بما يعجبه في الآخر وفي ديانته انتقالاً إلى ما يضايقه ويزعجه ويخيفه، ثم إلى أسئلته للآخر التي يود معرفة المزيد عنها بما في ذلك أسئلة عن ممارسات الآخر الدينيّة وعن كيفيّة عيشه فرائض ديانته كالصلاة والصيام الخ... وكيفيّة ممارسة إيمانه. أثناء هذه الخبرة العميقة التي عاشتها المجموعة، والتي لا تزال تعيشها، تمّ تحويل قائمة الأفكار والصور الإيجابيّة والسلبيّة التي يكوّنها كلّ طرف عن الآخر إلى استبيانين أحدهما موجه لمسلمي مصر والآخر موجه لمسيحييها، وتم بناء موقع إلكترونيّ على الإنترنت للتعريف بالمبادرة بإيجاز ثم طرح استطلاعات الرأي فيها إلى جانب بضعة مقالات خارجيّة تناولت قضايا العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في مصر وحقوقهم وواجباتهم وما بينهم من أزمات.

يركّز هذا التقرير على الظروف المختلفة التي نشأت فيها المبادرة وتأثرت بها، كما يعرض بشيء من التفصيل مراحل تكوّن المجموعة وعملها الصامت لمدة عامين ثم خروجها إلى العلن وما صاحبه من ردود أفعال. في النهاية يتعرّض التقرير أيضاً لمستقبل المبادرة ويتساءل عن تأثيرها المتوقع في مكافحة التمييز الدينيّ.

مقدّمة

منذ بدأت أحداث صدام عنيف بين مصريين مسيحيين ومسلمين في السبعينيّات من القرن العشرين، ولا يكاد عام يخلو من أحداث عنف اصطُلِح

على تسميتها ب"الفتن الطائفيّة" أو "أحداث العنف الطائفيّ" تتراوح حدّتها من مناوشات بسيطة إلى أحداث مأساويّة تنتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات وحرائق في بيوت وكنائس أحياناً. ورغم انحسار العنف المسلّح الذي مارسته جماعات ترفع شعارات دينيّة بعد أن وصل إلى ذروته في التسعينيّات، إلا أنّ الألفيّة الثالثة افتُتِحت بأحداث عنف في قرية الكشح بجنوب الصعيد تتابعت بعدها حالات عديدة تأخذ غالباً أحد شكلين: إمّا صراع مُتَبادل بين مسيحيّين ومسلمين قد يتطوّر إلى خسائر في الأرواح أو اعتداء من مصريين مسلمين على كنائس أو بيوت تُقام فيها صلوات ويُشاع عنها قرب تحولّها إلى كنائس. بالرغم من شيوع هذا الشكل من العنف الذي تسعى المؤسّسات الرسميّة إلى احتوائه وتحجيمه والتقليل من تأثيره، إلاّ أنّ ما حدث في محافظة الإسكندرية في ٢٠٠٥ ثم ٢٠٠٦ شكلّ تصعيداً جديداً في الأزمة بين المصريين المنتمين للديانتين الكبريين في العالم. ففي أكتوبر ٢٠٠٥، اعتدى عدد من المسلمين على كنيسة بمنطقة محرّم بك بالإسكندرية ردّاً على قرص ممغنط انتشر في مصر وعلى شبكة الإنترنت فيه تسجيل كامل لمسرحيّة بدا أنّها عُرِضت في تلك الكنيسة عينها وتناولت قصّة مسيحيّ يتحوّل إلى الإسلام ثم يعود إلى المسيحيّة واحتوت على انتقادات للإسلام وممارساته وصلت إلى حدّ التهكّم. تلا ذلك في أبريل ٢٠٠٦ اعتداء آخر قام به شخص وُصِف بعد القبض عليه بأنّه "مختلّ عقليّاً" قتل أحد المصلين في كنيسة أخرى بالإسكندرية. وعقب حادثي الإسكندرية تطوّرت الأمور إلى اشتباكات شعبيّة واسعة صاحبها حصار أمنيّ لمناطق الشغب ولم يمنع ذلك حرق عدد من السيّارات والمحال التجاريّة المملوكة لمسيحيين.

كانت أحداث الإسكندرية علامة فارقة في ملف الأزمات الطائفيّة في مصر لعدّة أسباب: أولّها انتقال الأزمات من قرى بالصعيد (والقرى بها مشكلات أخرى مثل القبليّة والثأر وانتشار السلاح المهرّب وغير المهرّب) أو من أحياء عشوائيّة (بما فيها من مشكلات أخرى كانتشار الفقر والأميّة ونقص المرافق) إلى قلب مدينة كُبرى كالإسكندرية، اشتُهرت حتّى الماضي القريب بتنوّع سكانها وسماحتهم وقبولهم الاختلاف الدينيّ والعرقيّ. وثانيهما أنّ ردود أفعال المسيحيين اتسّمت بميل إلى العنف والردّ على الاعتداء بالاعتداء بدلاً من رفع الأمر إلى الرئاسة الكنسيّة والاكتفاء بالشكوى من الاضطهاد أو الظلم كما كان معتاداً في أزمات كثيرة سابقة. ثالث ما ميّز أزمتي الإسكندرية هو أنّهما حظيتا باهتمام إعلاميّ ومحليّ فاقَ المعتاد، فسّره البعض بأنّه مُتعمّد

من النظام المصريّ لإحراج مرشحي الإخوان المسلمين في الانتخابات وإخافة المصريين -لاسيّما المسيحيين منهم- من قيام نظام حُكم في مصر يرفع شعارات إسلاميّة. وبغضّ النظر عن التفسير التآمريّ، فقد كان للتغطية الإعلاميّة دور بارز في إظهار خطورة التصدّع الحادث بين المصريّين المختلفين دينيّاً.

ما ميّز أحداث الإسكندرية أيضاً، وإن كان مشتركاً مع ما سبقها من أحداث، هو أنّ تحرّك أعداد من الجماهير للقيام بعمل مثل هذا تسبقه دائماً شائعة فيها الكثير من المبالغة (سواء كانت مبنيّة على حقيقة أو أكذوبة) تنتشر سريعاً ويتوازى معها خطاب متشدّد من جهة تدعو المسلمين غالباً والمسيحيين أحياناً إلى "عدم التفريط في حقوقهم" وإلى "نصرة الإسلام" أو "حماية المسيحيّة والتوقف عن السلبيّة والجُبن أمام اعتداءات المسلمين". ما كان مخيفاً في أحداث الإسكندرية بالأخصّ هو انتقال العنف فيها بسرعة إلى أحياء شعبيّة ومنها إلى أحياء أخرى ممّا ذكّر بأحداث الزاوية الحمراء في مطلع الثمانينيّات.

ولأنّ أحداث الإسكندرية اجتمعت فيها جميع هذه العوامل ونتجت عنها ضجّة إعلاميّة، ولأنّ مسلمين كثيرين انتبهوا في تلك المرّة إلى خطورة الوضع الطائفيّ وشدّة اشتعاله كما أنّ مسيحيين كثيرين استنكروا ما تردّد أثناء الأزمة من شعارات هستيريّة رفعها متظاهرون مسيحيّون واستنكروا أيضاً موضوع المسرحيّة التي فجّرت الأزمة الأولى والتي أنكر النائب العام وجودها أصلاً (!)، فقد وُلِدَت أكثر من مبادرة شعبيّة تلقائيّة تدعو إلى التحرّك بشكل مختلف وعدم الاكتفاء بالموقف الهادئ لقيادات المؤسستين الدينيتين ورموزهما أو رجال الدولة الحريصين دائماً على تأكيد "وحدة عنصري الأمّة" و"النسيج المصريّ الواحد" وعلى معالجة الأزمة باللقاءات الوديّة والولائم وما فيها من تبادل أحضان وابتسامات صار المواطن العاديّ يعتبرها ضرباً من المجاملة والدبلوماسيّة ليس إلا.

إحدى المبادرات التي نشأت تلقائيّاً عقب أزمة الإسكندرية مبادرة قام بها شباب مصريّون كانوا يتبادلون المناقشة بشأن جميع هذه الحوادث على صفحات مدوّناتهم ومنتدياتهم الإلكترونيّة على الشبكة العنكبوتيّة. اتّخذ هؤلاء الشباب -كغيرهم- منهجاً مغايراً لمنهج "الاحتواء" الذي تتّبعه المؤسسات

الرسميّة ووسائل الإعلام التابعة للحكومة، ومغايراً أيضاً لمنهج "سكب الوقود على النار" الذي تتّبعه جهات أخرى في مصر والخارج لاستغلال كلّ أزمة مماثلة لتحقيق مكاسب سياسيّة أو للاستفادة من إبقاء المصريين خائفين منشغلين بما يفرّقهم.

إتباعا لمنهج: "الوقاية خير من العلاج"، و"طهّر الجرح قبل تركه يلتئم"، بدأ هؤلاء المصريون -غير المتخصصين في السياسة أو علم الاجتماع- في الدعوة إلى "المصارحة والمصالحة" مركزين على أنّ تناول ملف المسيحيين والمسلمين في مصر يجب أن يكون مبنياً على هذين الركنين: "المصارحة" أو البوح بما في النفوس من مخاوف وشكوك وآمال وآلام وما يُقال في الغرف المغلقة من انتقادات وشائعات، جنباً إلى جنب مع "المصالحة" أي إعادة المياه إلى مجاريها وفتح صفحة جديدة مع الآخر والاستعداد لنبذ الخلافات وإقامة حوار ناضج مبنيّ على الاحترام وحسن النيّة والتركيز على ما يجمع وليس ما يفرّق. هذه المبادرة أيضاً ترفع شعار "معاً أمام الله" فتختار ألا تترك الدين (أيّاً كان معناه وتعريفه) والإيمان جانباً قبل لقاء التصالح، بل -على العكس- تستقي من الدين بقيمه ونصوصه وروحانيّته منبعاً للقاء الآخر والاشتراك معه في بناء الوطن وتقديم نموذج إيجابيّ للعيش المشترك يستفيد منه العالم أجمع.

في السطور التالية نعرض عليكم قصّة هذه المبادرة ومنهجها مع تحليل عوامل قيامها واستمرارها إلى جانب ردود الأفعال التي صاحبت ظهورها.

أولاً: تأسيس مبادرة المصارحة والمصالحة

١) الأهداف:

قد تكون أفضل وسيلة لتعريف المبادرة وأقصرها هي التعريف بأهدافها، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التأريخ لها.

أهداف هذه المبادرة هي:

أ. إقامة حوار صريح يعرّف كلّ طرف بالآخر بشكل عميق ويكشف الأباطيل والمزاعم والشائعات المبنيّة على الجهل بالآخر وتبنّي الأحكام المسبقة.

ب. توسيع نطاق المعرفة المتبادلة عن طريق استطلاعات للرأي بين قطاعات مختلفة من المصريين وعن طريق إعلان ما تصل إليه المجموعة بالحوار أو الدراسة إلى الرأي العام.

ج. اتّخاذ خطوات عمليّة لترسيخ القيم المشتركة التي يؤمن بها المسلمون والمسيحيّون ولإعداد مواد إعلاميّة وتعليميّة تركّز على ما يجمع الطرفين وما يقوي أواصر الهويّة المصريّة.

د. السعي إلى نقل ثمار المصارحة والمصالحة من إطار تحسين العلاقات بين المواطنين إلى إطار العمل على المساواة الكاملة بين المصريّين في الحقوق والواجبات للوصول إلى مجتمع بلا تمييز.

٢) الإطار الثقافيّ الاجتماعيّ:

قبل الخوض في تفاصيل المبادرة، جدير بنا أن ننظر إليها نظرةً من الخارج ونعرض موقعها في الزمان والمكان، فالمبادرات الشعبيّة أياً كان حجمها لا تنشأ من فراغ بل تمثّل كلّ منها نقطة تلاقي لأشخاص تكوّنوا تكويناً معيّناً وعاصروا أحداثاً أثرت فيهم في إطار سياسيّ اجتماعيّ واقتصاديّ معيّن.

٢-أ: الجيل

المشاركون في مبادرة المصارحة والمصالحة وُلِدوا جميعاً في السبعينيّات والثمانينيّات من القرن العشرين وهُم بهذا عاصروا بالكاد مرحلة رئاسة أنور السادات وأكثرهم لم يعرفوا رئيساً لمصر سوى محمد حسني مبارك ولم يعيشوا أيّة حرب من حروب مصر. كذلك هؤلاء الشباب دخلوا الجامعة حين لم يتبقَ فيها تقريباً سوى تيّار سياسيّ واحد يتّخذ أسماء كثيرة لكنّه تيّار ذو توجّه دينيّ في الأساس تواجهه تيّارات طلابيّة واهية تعتمد أساساً على مقاومة التيّار الدينيّ، مع وجود بضعة مجموعات قليلة ذات أيديولوجيات اشتراكيّة أو ناصريّة في بضعة كليّات. كذلك تعامَل كلّ فرد من أفراد المجموعة بشكل أو بآخر مع خطاب دينيّ ذي طابع تقليديّ يدعو إلى المزيد من مظاهر الهويّة الإسلاميّة في المجتمع كالحجاب والمعاملات الماليّة وربّما إطلاق اللحية، وخطاب آخر سياسيّ ذي طابع دينيّ يدعو إلى إصلاح نظام الحكم أو تغييره ليصير ذي "مرجعيّة إسلاميّة" (بحسب تعبير هذا الخطاب). شاع تعرُّض أفراد المجموعة وكلّ جيلهم أيضاً لخطاب من نوع "أننا جرّبنا جميع أنظمة الحُكم وفشلت،..." ممّا نتُج عنه

نوع من فقدان الثقة في الأيديولوجيات بشكل عام، ويبقى أنّ طرح البديل على هذا الجيل يكون إما بطرح بديل شديد القِدَم والتقليديّة وهو "العودة إلى العصور الذهبيّة الأولى للإسلام" وإمّا بطرح حلّ يمكن تسميته بالعبثيّ أو الفوضويّ وهو "لا توجد فائدة في أيّ نظام حكم ولا حلول في يد الحكومة". يمكن أيضاً –مع بعض التعميم–وصف أفراد المجموعة بأنّهم يمثّلون جيل ما بعد الحداثة الذي فقد الثقة في خطاب "الكبار" وفي "حلولهم" التي لا يبدو أنّها تنجح بدليل استمرار الأزمات، في المقابل هو جيل أمامه تحديّات اقتصاديّة كبيرة فرديّة بالأساس في مقابل خطاب إعلاميّ مستمر يقدّم أمثلة لا تُحصى على الفساد لا تصيب سامعها بالإحباط فحسب، بل تشكّكه في كلّ هيكل نظاميّ سواء كان الحكومة ومؤسساتها أو الأحزاب المعارضة النظاميّة أو حتّى الجمعيات غير الحكوميّة.

كلّ ما سبق مهم جداً لفهم مبادرة المصارحة والمصالحة وغيرها من المبادرات الشبابيّة، وهو مهم أيضاً لفهم بزوغ ظاهرة التدوين الإلكترونيّ التي لم يكُن محرّكها الوحيد هو التقدّم التكنولوجيّ وثورة الاتّصالات بقدر ما كان أيضاً هو الإحباط العام في قطاعات الشباب وتشكّكهم في كلّ البدائل المطروحة لتحسين أحوال المجتمع والعالم كلّه.

٢-ب: التدوين

نشأ – مع الألفيّة الثالثة–التدوين الإلكترونيّ الذي يسمح لكلّ شخص بإمكانيّات بسيطة أن يصير هو المحرِّر ورئيس التحرير دون أن يحتاج إلى دراسة أو علاقات أو محسوبيّات لكي يصل صوته بسهولة إلى العالم بأسره. ومن داخل التدوين الإلكترونيّ ومجتمعات الإنترنت، خرجت المبادرة التي نتحدّث عنها في هذا التقرير، والتي ينطبق عليها كلّ ما سبق ذكره: شباب سئموا الحلول التقليديّة للأزمة الطائفيّة، ورأوا أنّ الجهات السياسيّة والدينيّة على اختلاف ألوانها وتوجهاتها تراعي حسابات كثيرة وتطرح حلولاً تقليديّة هي أقرب إلى احتواء الأزمات بل ونفيها بدلاً من حلّها من الجذور.

٢-ج: الظروف الخارجيّة :

إلى جانب الأشخاص وظروفهم الفكرية والجيليّة، هناك أيضاً عوامل أخرى خارجيّة صاحبت ظهور هذه المبادرة منها مثلاً تطوّر الاتّصالات وارتفاع

عدد الفضائيات ومعها وثقافة برامج الحوار على الهواء-التي رفعت سقف حرّية التعبير بشكل ملحوظ-وهناك أيضاً غرف الدردشة على الإنترنت والقنوات الدعويّة والتبشيريّة وما بها من برامج دفاعيّات دينيّة فيها الكثير من الهجوميّات أيضاً، وهذه وتلك قد نقلت ثقافة المناظرات الدينيّة من الشرائط والكتب التي تُباع على الأرصفة إلى داخل البيوت. كذلك لا يمكن تجاهل الحراك السياسيّ في مصر والتغييرات الدستورية سواء بخصوص رئاسة الجمهورية وما تلاها من انتخابات أو بخصوص حزمة التغييرات التي ضمت تغييرات اقتصادية وأخرى في الصلاحيّات الجديدة التي مُنحت للشرطة.

كلّ ما سبق محاولة لوضع مبادرة "المصارحة والمصالحة" في إطار جيليّ مجتمعيّ وقد يسهّل ذلك فهم بعض أهدافها ومبادئها.

ثانياً: محاولة للتأريخ

١) البوادر:

نرصُد هُنا ثلاث بوادر أو روافد لمبادرة المصارحة والمصالحة جميعها من على شبكة الإنترنت، نذكرها أولاً كأمثلة لمبادرات تلقائيّة تجمع كلّ ما سبق من صفات، وثانياً لأنّ من أسّسوا مبادرة المصارحة والمصالحة جاءوا من تلك الروافد التي التقوا فيها:

- راء وميم: http://r-and-m.blogspot.com ديسمبر ٢٠٠٤

راء وميم مدوّنة إلكترونيّة بدأت في ديسمبر ٢٠٠٤ بدون مقدِّمات معيّنة وقام بها اثنان من المدوِّنين المصريّين هما محمد (ميم) ورامي (راء) في محاولة لاكتشاف كلّ منهما للآخر عن طريق السؤال والجواب. يطرح أحدهما سؤالاً عن المسيحيين في مصر فيجيبه الآخر ويطرح بدوره سؤالاً عن المسلمين في مصر. لم تكُن هذه المدوّنة مدوّنة حوار دينيّ ولا مناظرة ولم تكُن حتّى تهدف إلى إظهار قيَم دينيّة مشتركة، بل كانت ترتكز على ما لا يعرفه كلّ مصريّ عن الآخر رغم جيرتهما في السكن والعمل، وكانت تهتم بشكل خاص بالأوضاع المتفجرة، فتعرّضت على سبيل المثال للأزمات التي تُثار إثر إسلام بعض

الفتيات والسيّدات لاسيّما أزمة وفاء قسطنطين، زوجة قسيس قبطيّ مريض أثيرت ضجّة إثر اختفائها وما تردّد عن تحوّلها من المسيحيّة إلى الإسلام ثم عودتها بعد مظاهرات وضغوط من قيادات الكنيسة الأرثوذكسيّة. تعرّضت أيضاً المدوّنة لقضيّة موقف الكنيسة القبطيّة ورئيسها من زيارة المسيحيين للقدس ومدى اتّفاق المسيحيين عليه، وموقف أساقفة الكنيسة من الانتخابات المصريّة، إلى جانب موضوعات أخرى يردّدها المسيحيّون المصريّون مثل دعم جامعة الأزهر والدعاة المسلمين من أموال الضرائب.

أهم ما أكدّه راء وميم في مدوّنتهما هو أنّ كلاً منهما لا يمثل إلا نفسه ولا يعبّر إلا عن رأيه وخبرته، وأهم ما أثارته من ردود أفعال هو إعجاب الكثير من المعلقين برقيّ الحوار وحياده إلى درجة جعلت البعض متحيّراً "أيهما مسيحيّ وأيّهما مسلم"، مع وجود ردّ الفعل المعتاد المشكك في جدوى مثل هذه الحوارات وفي نوايا المتحاورين.

- منتديات الحوار

التقى عدد من الداعين للمبادرة للمرّة الأولى في أحد المنتديات المنتشرة على شبكة الإنترنت، وبالأخص على قسم بالمنتدى يهتم بال"قضايا والحوار". وقد سهلّت منتديات القضايا والحوار هذه لقاء أشخاص كان شبه مستحيل أن يلتقوا في الحياة العامّة لشدّة اختلاف وجهات نظرهم واتّجاهاتهم الدينيّة كذلك، كما كشفت -في الوقت نفسه- مقداراً من التعصّب ورفض الحوار لدى عدد من أعضاء المنتدى كذلك. وقد مهّد كلّ ذلك لخروج عدد من أعضاء المنتدى الدائمين إلى مساحة أكثر انفتاحاً على الحوار، وجعلهم يشعرون بخطورة "نفي الآخر" وخطورة الأفكار المنغلقة غير المستعدة للتغيُّر.

- بيان "المصالحة والمصارحة - معاً أمام الله" عقب أحداث العنف في محرم بك بالإسكندرية- ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٥

في ٢٠٠٥ وقّع عدد من المدوّنين المصريّين على بيان عقب أحداث الإسكندرية نُشِر على http://egyptnow.blogspot.com، ثم التقطه عدد كبير من مدوّنات تدعو جميعاً لفتح مساحة حوار وفتح أبواب للمصارحة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وكان محور الحوار الرئيسيّ وقتها عن مقدار الشحن الطائفيّ والاحتقان الذي تجلّى في أحداث العنف التي شهدتها

الإسكندرية. وكان أهم ما ميّز هذا البيان (وهو بمثابة الأب الشرعيّ للمبادرة الحالية) هو استعداد جميع المشاركين فيه لتحمل جزء من مسئوليّة ما حدث، فلم تُلقَ المسئوليّة على عاتق طرف من أطراف النزاع دون أخر، وكذلك هو وجود استعداد للمصارحة ولتبادل الآراء حتى الوصول إلى بيان مشترك.

٢) من الإنترنت إلى أرض الواقع:

٢-أ: **مرحلة الفضفضة**

تكوّنت المجموعة إذن من عدّة أفراد سواء كانوا ممن كتبوا عن الأزمات الطائفيّة أو من شاركوا في "راء وميم"، ومنتديات القضايا والحوار، والبيان الصادر باسم "مصالحة ومصارحة معاً أمام الله"، وبالرغم من أنّ عدداً كبيراً منهم كانوا يلتقون للمرّة الأولى، إلا أنّهم كانوا على دراية بأفكار بعضهم البعض على الإنترنت. وبدأت اللقاءات بتعارف عام ثم بمرحلة من "العصف الذهنيّ" أو ربّما يمكن تسميتها ب"التنفيس" لأنّها كانت مرحلة إخراج كلّ ما يعرفه كلّ طرف عن الآخر عشوائيّاً. فكانت البداية إيجابيّة للغاية استمع فيها كلّ فرد للآخر وتبادلوا الآراء بشأن ما يمكن عمله في مبادرة مثل هذه وفي من يمكن أن يهتم بحوار على هذا المستوى. وضع الأفراد في هذه المرحلة أيضاً قواعد للحوار قوامها الاحترام التام والكامل لكلّ فرد أيّاً كان رأيه، والامتناع التام عن مقاطعة أيّ فرد قبل إنهاء فكرته، وتحدُّث كلّ فرد عن نفسه بصفة شخصيّة وليس كممثل لأيّ ديانة أو مذهب أو فريق ما.

٢-ب: **مرحلة المكاشفة**

لئن اتّسمت اللقاءات الأولى بالعفويّة أو التلقائيّة وبتفريغ شحنة ما من البوح غير المنظّم، فقد تلتها مباشرةً وقفة قصيرة للتفكير في تنظيم الأسئلة المثارة في اللقاءات الأولى وتناولها واحداً واحداً بجديّة. كان الواضح أنّ هناك درجة نادرة من حسن النيّة والاحترام المتبادل والرغبة في الاستمرار، وكان من الواضح أنّ كلّ فرد في المجموعة يتبنّى شعار: "عزيزي الآخر، أرجوك اعرفني كما أنا!"

وهنا نشأت مجموعة من الأسئلة وتناولتها المجموعة على عدّة لقاءات بحيث يجيب كلّ فرد على عدد من الأسئلة التي صيغت، والتي روعي فيها دائماً البدء بالإيجابيّ قبل السلبيّ، وبالتعرُّض لمصادر المعرفة وليس مضمون المعرفة فحسب.

من أهم الأسئلة التي تناولتها المجموعة بين أفرادها في مرحلة المكاشفة:

١) ما هي مصادر معرفتك بالمصريين الذين يعتنقون ديانة مختلفة عنك؟ وما مصادر معرفتك عن الديانة الأخرى؟

٢) كم شخصاً ممن ينتمون إلى ديانة أخرى يمكن أن تصف علاقتك بهم أنّها عميقة؟ كيف أثرت معرفتك بهم على الصورة التي تكوّنها عن ديانتهم ومعتنقيها؟

٣) إلى أيّ مدى أثق في معرفتي بالطرف الآخر وفي دقة المعلومات عنه؟

٤) ما هو أكثر ما يعجبك في المسلمين (إن كنت مسيحيّاً) وفي المسيحيين (إن كنت مسلماً)؟

٥) ما أكثر ما يضايقك في المسلمين (إن كنت مسيحيّاً) وفي المسلمين (إن كنت مسلماً)؟

٦) ماذا تريد أن تقول للآخر بشأن أفكار مغلوطة تتردد عنك وعن معتنقي نفس ديانتك؟ هي "اعترافاتك" للآخر بشأن أفكار مغلوطة وشائعات تردّدها عنه بدون تحقّق؟

٧) هل تعتبر أنّك عوملت بتعصّب أو بعدم مساواة بسبب هويّتك الدينيّة (سواء في مصر أو في حالة سفرك خارجها)؟ اذكر أمثلة.

وفي آخر هذا التقرير ملحق (ملحق ١) به مقتطفات من إجابات اثنين ممن شاركوا في هذا الحوار أو أجابوا على الأسئلة السابقة.

في نهاية هذه المرحلة أيضاً تتكوّن لدى المجموعة قائمة من الصور التي يكوّنها كلّ طرف عن الآخر، والتي تحتوي على الكثير من المغالطات والمعلومات غير الدقيقة أو غير المبنيّة على وقائع. نسرد في ما يلي قائمة ببعض وصلت إليه المجموعة من خلال هذه الأسئلة (نتعمد سردها بلا ترتيب معيّن إذ تحتوي خليط من الأفكار الصائبة والمغلوطة التي يحملها كلّ طرف عن الآخر):

- يعتبر المسلم نفسه على حق في جميع الأوقات، سواء كان وسط أغلبية مسلمة أو أقليّة مسلمة، ويعتبر ديانته هي الأعلى.
- لدى المسلمين نوع من الصخب في العبادات وتعمد لإظهار الهوية (كالصلاة في الميادين العامة أو مكاتب الحكومة مثلاً).
- يتجاهل المسلم المسيحي عمداً أو سهواً ولا يبدو أنّه يكترث بمعرفة ما يميّزه.
- هناك تجاهل لحقبة تامة من تاريخ مصر هي المرحلة القبطية في مناهج الدراسة ووسائل الإعلام، كما أنّ هناك تجاهل لمعرفة نظام الكنيسة في الصلاة و كيفية تطوّرها.
- يهتم المسلم بالهوية الإسلامية بغض النظر عن الهوية القومية
- يتشكك المسلم في انتماء المسيحيين لمصر.
- يهتم المسلم بالمظاهر وإتباع السياق العام (صلاة لأن كل الناس تصلي وربما ليس عن اقتناع).
- يمنح المسلم المسيحي حقه ليس لأنّه حقه ولكن كمنحة لسماحة الإسلام.
- الخطاب الإسلاميّ بصفة عامة يحرض على كراهية المختلفين دينيّاً.
- تنتشر لدى المسلمين كتب الرصيف التي تهاجم المسيحيّة.
- يضمر المسيحيون العداء للمسلمين بينما يبتسمون في وجوههم، كما يهاجمون أركان الإسلام ونبيّه سراً وعلى الإنترنت والفضائيات.
- المسيحيّون لا يعترفون بالإسلام ولا يعتبرون رسوله من الأنبياء.

- يعامل المسلم المسيحي باستعلاء نابع من عدم احترام عقيدته المسيحية وتفاصيلها اللاهوتية.
- يعامل المسيحي المسلم باستعلاء نابع من عدم احترام عقيدته واعتبارها لم تأتِ بجديد.
- يعتبر الكثير من المسيحيين أنّ المسلمين دُخلاء على مصر وأحفاد لغزاة من أصل عربيّ.
- تغيير دين الفرد يجعله غير مقبول في مجتمعه (من الجانبين).
- كثير من الشركات المسيحية الخاصة لا تقبل مسلمين في العمل بها.
- كثير من المناصب الحكوميّة وبعض أقسام الكليّات شبه مغلقة أمام المسيحيين.
- يردد المسيحيون بشكل موسع نغمة الاستعانة بأمريكا ضد المسلمين، ويستخدمون هذا "الكارت" في الأزمات بدلاً من التضامن مع بقية المصريين والالتزام بالوطنية وما تحتمه من مسئولات.
- القساوسة يرتدون اللون الأسود حداداً على دخول العرب إلى مصر.
- المسيحيون يقولون إنّ مصر كانت ولا تزال محتلة من قبل المسلمين.
- داخل الكنائس، يتم تحريض المسيحيين ضد المسلمين ويتم تعذيب من يريدون التحوّل إلى الإسلام.
- تُخَزَّن أسلحة داخل الكنائس والأديرة تمهيداً لحركات انفصاليّة أو استعداداً لحرب أهليّة.
- المسيحي لا يصلي إلا في الكنيسة يوم الأحد.
- الفتيات المسيحيات يتعمد التزيّن في رمضان لإغواء المسلمين الصائمين، والمسيحيون عامةً لم يعودوا يحترمون صيام المسلمين فيأكلون ويدخنون أمامهم بلا خجل.

٢-ج: مرحلة المعرفة الأعمق

تلت هذه المرحلة التي اتّسمت بالتعرف على الإيجابيّات والسلبيّات التي يعرفها كلّ فرد في مجموعة المبادرة عن الآخر المختلف عنه دينيّاً مرحلة أخرى يجوز أن يُعتبر شعارها "عزيزي الآخر، أريد أن أعرف المزيد عنك!"

المختلف في هذه المرحلة عمّا سبقها أنّ المناقشات المتبادلة لم تكن عن تصوّرات صائبة أو خاطئة، بل عن معلومات يشرحها كلّ فرد للآخر المختلف عنه، فمن أمثلة المناقشات:

- كيف يصوم المسيحيون والمسلمون؟ كيف يعيشون مراحل الصيام روحياً واجتماعياً؟ ما هو الثابت والأساسيّ في الصيام لكلّ طرف وما هو الفرعيّ؟ ما الذي قد يخلي الصيام من معناه؟
- كيف يستخدم كلّ طرف المصطلحات نفسها للدلالة على مفاهيم مختلفة، ومصطلحات مختلفة للدلالة على مفاهيم متماثلة؟ ما معنى مصطلحات الصلاة والدعاء، الحمد والشكر، الزكاة والصدقة، النعمة والبركة والرزق، الخ...

٣) الخروج إلى العلن

لم يكن من المعقول أن يجيب على جميع الأسئلة السابقة بكلّ ثرائها وعمقها خمسة عشر فرداً فقط (عدد المشاركين في المبادرة حتّى يومنا هذا)، فقد كان من المهم اختبار مدى صحة أو تشوه المعلومات التي يحملها كلّ مصريّ عن الآخر بصفة عامة.

لذلك قام أفراد المبادرة بتصميم استبيانَيْن أحدهما للمسلمين والآخر للمسيحيين بحيث تُطرح مجموعة كبيرة من الأفكار الإيجابيّة والسلبيّة ومن الأسئلة لاختبار مدى معرفة كلّ طرف بالآخر وكذلك لمعرفة أهم المشكلات التي تعوق "المصالحة" بينهما.

تمت صياغة هذه الأسئلة على مدّة ستّة أشهر وقام كلّ فرد في المبادرة باختبارها مع أصدقائه ومعارفه المقربين لمعرفة أيّة أسئلة تصلح وأيّها تحتاج

إلى تعديلات. وبالفعل، في نهاية الشهور الست، قامت المجموعة-كخطوة منها أيضاً للخروج إلى العلن-ببث موقعها الإلكترونيّ بعد فترة تجريبيّة قصيرة.

خرج الموقع إلى الضوء في صورة مُدوَنة بعنوان "معاً أمام الله" (عنوانها http://ma3an-eg.org)، وفيها استبيانان الجميع مدعوّون لإجابة أسئلتهما.

بالطبع أسئلة الاستبيان لم يضعها متخصصون في علم الاجتماع، وبالطبع هُناك الكثير من الانتقادات التي يسهُل توجيهها لمثل هذين الاستبيانين أهمها أنّ العينات لن تكون عشوائيّة حيث إنّ مستخدمي الإنترنت شريحة معيّنة من المجتمع، وأنّه لا ضمان لجديّة من يجيب الاستبيان بل يمكن لفرد-إن شاء-أن يجيب عدّة مرات إجابات مختلفة وربما مشوّهة، إلا أنّ جميع هذه النقائص لا تقلل من شأن التجربة، فالاستبيان موجّه أولاً بالأساس إلى الشخص الذي يحاول الإجابة عليه، وبالتالي-بقدر صدقه وجديّته-سوف تؤدي الأسئلة إلى فتح آفاق جديدة ربما لم يفكّر فيها، وكذلك قد تستفزه بعض الأسئلة وحتّى هذا الاستفزاز إيجابيّ لأنه سيقود إلى التفكير: "لماذا أغضبني هذا السؤال، أو أغضبتني صياغته؟"

إلى جانب ذلك، فمع بعض الاختبارات الإحصائيّة، لا شكّ أنّ إجابات أسئلة الاستبيان ستقود لنتائج قد تفرخ استطلاعاً للرأي ميدانيّاً تتبناه إحدى الجهات البحثيّة. من السهل مثلاً اختبار العلاقات بين إجابات بعض الأسئلة للإجابة على ما يلي:

- هل تختلف آراء الفرد وتوجهاته إن كان له أصدقاء يختلفون عنه في الهويّة الدينيّة؟
- هل هناك علاقة بين الارتياح إلى الطرف الآخر أو الشك فيه وبين العدل والمساواة في التعامل؟
- ما مدى حساسيّة قضيّة التحوّل الدينيّ؟
- ما مدى حساسيّة قضايا بناء دور العبادة سواء لدى المسيحيين أو المسلمين؟
- هل عقائد الآخر واختلافها تحول دون وجود تعامل طبيعيّ ومعرفة عميقة (مثلاً هل العقائد المسيحيّة كطبيعة السيد المسيح وصلبه تضع سداً بين المسلم والمسيحيّ، وهل تؤثر مفاهيم الجهاد والجزية وأمور

الزواج والطلاق في الإسلام على تقبّل المسيحيّ للمسلم في التعاملات اليوميّة؟)
- هل يؤدي الانتماء للدين وللهويّة الدينيّة والترابط بين أبناء الأمة الإسلاميّة جمعاء وكنيسة المسيح في العالم كلّه إلى انقسام بين أبناء الوطن الواحد؟

وهكذا...

٤) ردود الأفعال

جاءت ردود الأفعال أكثر إيجابيّة مما توقعه أفراد المبادرة. بالطبع كان هناك المتشكّكون كالعادة، وهؤلاء يشكّكون إما في نوايا المبادرة أو في جدواها، لكن عدد من حرصوا على إبداء آرائهم المؤيّدة ورغبتهم في المشاركة كان عدداً مشجِّعاً. فقد تم الإعلان عن المبادرة في أكثر من مناسبة سواء على مدوّنات أفراد المجموعة أو على صفحات أخرى على الإنترنت، ثم في أحد التعقيبات في مؤتمر عقده مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية في ٢٠ يناير ٢٠٠٨، ثم في أول مارس حين أخرجت المجموعة استطلاعات الرأي للضوء.

في جميع هذه المراحل تلقى أفراد المبادرة بريداً تشجيعيّاً وحظوا بتغطية إعلاميّة في صحف مثل البديل والدستور، بل كانت المفاجأة حين دُعي أربعة من الداعين إلى المبادرة إلى حلقة العاشرة مساءً يوم ١٥ مارس ٢٠٠٨. بعض الرسائل التشجيعيّة ندرجها في ملحق ٢ في ذيل هذا التقرير.

ثالثاً: تقييم المبادرة ومستقبلها

١) تقييم عامين من المصارحة والمصالحة:

ليس الغرض هنا عمل تقييم شامل بما في المبادرة من مميّزات وعيوب أو نقاط قوى وضعف، لاسيّما أنّ معدّي هذه السطور من أفراد المبادرة ممّا سيؤثر على الموضوعيّة. إلاّ أنّه يمكننا عرض ما يميّز هذه المبادرة عن غيرها من النماذج الأخرى الجيّدة أيضاً، ويمكننا كذلك أن نعرض بعض ما

ينقصها وما لا تحققه من أهداف. ..

ما يميّز مبادرة المصارحة والمصالحة عن غيرها:

١) المبادرة إيجابيّة بشكل عام. ففي جميع الخطوات يحرص أفراد المبادرة على البدء بما هو إيجابيّ، سواء في الصورة عن الآخر أو في الحرص على إظهار نماذج جيّدة وتقديمها لقرّاء الموقع مثلاً، أكثر من التركيز على أمثلة للتعصّب والطائفيّة.

٢) شعار المبادرة يستخدم ألفاظ إيجابيّة. فالمصارحة والمصالحة قيم إيجابيّة، و"معاً أمام الله" فكرة توحد ولا تفرّق. وتختلف هذه المبادرة عن جمعيات أخرى "ضد" أو "لمناهضة" أمور سلبية في المجتمع. وليس هذا تقليلاً من أهمية المجموعات التي تناهض القيم سلبيّة، ولكن غياب مصطلحات "المناهضة" و"المحاربة" و"النضال" قد يجعل الجمهور العادي أكثر تحمساً وأقل تشككاً كما أنّه يتفادى إثارة التوتر لدى متلقي دعوة المبادرة.

٣) من السمات الهامّة للمبادرة ممارسة النقد الذاتيّ. فأفراد المجموعة على وعي بما يسببه نقد الآخر من حساسيّة وربّما أيضاً ما قد يحمله من مجاملة تفرغ النقد من محتواه، لذلك ساهم في إثراء الحوار وإنجاحه قيام الأفراد بالنقد الذاتيّ كما يتّضح من إجابات كثيرة على أسئلة المصارحة. ويعتقد أفراد المبادرة أنّه بدون نقد الذات لا يمكن أن يقوم حوار ناضج، كما يميّزون بوضوح بين مبادئ كلّ ديانة وممارسات معتنقيها.

٤) المبادرة تؤكد أنّ أفرادها "أمام الله" وبالتالي فهي لا تنحي الدين جانباً، لاسيّما أنّ هذا ينفّر الكثير من المصريين. وشعار "معاً أمام الله" ليس اتّجاراً بالدين بأي شكل من الأشكال، لكنّه يطرح فكرة أن يلتقي المصريّون رغم اختلافهم لأنّ هناك في قيمهم الروحيّة ما يجمعهم أكثر كثيراً مما يفرّقهم.

٥) لا يوجد تيّار فكريّ أو سياسيّ واحد يجمع أفراد المبادرة وهذا له وقع إيجابيّ لدى مجتمع الشباب المصريّ بالأخص الذي يتشكّك عامّة في نوايا أيّة دعوة تأتي من الأحزاب أو الجمعيّات غير الأهليّة خوفاً من وجود أغراض سياسيّة وراءها.

ما ينقص مبادرة المصارحة والمصالحة، وما ليس فيها:

١) جميع أفراد مجموعة المبادرة عاملون أو طلبة وبالتالي لا يوجد فيهم شخص واحد متفرّغ مما يحدِّد نشاط المجموعة بشكل كبير.

٢) غالبية أفراد المجموعة غير متخصصين سواء في العمل السياسيّ أو الاجتماعيّ وهذا يعطي عملهم طابع عمل الهواة بكلّ ما يحمله هذا من مميّزات وعيوب، وكان هذا مثلاً سبباً لبعض الانتقادات والمخاوف مثلاً بشأن أسئلة استطلاع الرأي وكيفيّة التعامل معها وتحليلها.

٣) من الصعب تعميم تجربة الحوار داخل المجموعة على مستويات أكبر فهي سلاح ذو حدين قد تؤدي إلى نتائج عكسيّة فتتحول إلى مناظرات دينيّة أو إلى نوع من "حوار الطرشان" إذا لم يكُن جميع المشاركون على استعداد للنقد الذاتيّ ولقبول نقد الآخر.

٢) مستقبل المبادرة

مستقبل المبادرة علامة استفهام كبيرة: فمؤسسوها يرجون لها-كما يتّضح من الأهداف-أن تستمر وتسعى إلى نشر ثقافة الحوار، وإلى القيام بنوع من الدراسة لحالة الاحتقان في المجتمع بمختلف فئاته. إلا أنّ أفراد المبادرة على دراية بحدودهم الشخصيّة وبعدم قدرتهم على مخاطبة القطاعات العريضة، لذلك اتجاه سيرهم في المستقبل سيكون في أحد الخطوط التالية:

أ- إخراج مواد إعلاميّة ومطبوعة ككتيبات أو تسجيلات على الإنترنت أو مواد تنشر على الموقع الإلكترونيّ هدفها جميعاً التخلص من الوصم والتنميط الذي تمارسه كلّ مجموعة من المصريين ضد الأخرى، ثم التركيز على التراث المشترك سواء كان تراثاً وطنياً أو روحياً وبالذات في ما يتعلق بالمعاملات والأخلاقيات العامة إذ فيها مساحات واسعة للقاء التعاليم الدينيّة وللنصوص المشتركة.

ب-تشجيع عدد من رموز الخطاب الدينيّ والإعلاميّ والفنانين على تبني منهج المصارحة والمصالحة والحوار المفتوح، فإن تبنى هؤلاء القضية صار من السهل عليهم أن ينقلوها إلى القطاعات

العريضة من المجتمع التي تسمع لهم وتتأثر بهم.

ج- محاولة الوصول إلى أفكار غير تقليديّة لحلّ مشكلات التمييز في المجتمع، والعمل مع الجهات الوطنيّة سواء كانت أحزاب أو جمعيات أهلية أو حتى جهات تشريعيّة لإنهاء أيّة إجراءات- رسميّة أو عرفية-تحرم بعض المواطنين من حقوقهم بسبب هويتهم الدينية، ولضمان المساواة الكاملة بين جميع المصريين في الحقوق والواجبات كشرط.

٣) المبادرة والتمييز على أساس دينيّ:

ليست مناهضة التمييز على أساس الدينيّ الهمّ الأول لأفراد المبادرة، ومع ذلك فهي هدف أساسيّ من أهدافهم. أولويّة المبادرة منصبّة على إرساء فكرة الحوار وإمكانيّة قيامه على الاحترام المتبادل دون تنازل عن المصارحة، وبالتالي فهم المبادرة الأول هو جلب المصريين إلى مائدة حوار واحدة لكشف أسباب الاحتقان ونقص الثقة. ستخرُج من هذا الاحتقان بالتأكيد قضايا "حقوق" المصريّين التي قد يُنتقص منها بسبب هويّتهم الدينيّة، وبالتالي سوف تُطرح أسئلة وربّما حلول بشأن ما يعتبره كلّ طرف "حقوقاً" له مُهدرة.

خاتمة

ختاماً، كان هذا تقرير عن مبادرة شبابيّة لا تزال في مرحلة التكوّن قام بها مصريّون يريدون فتح طاقة بوح تعيد بناء الثقة بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين وتمد جسوراً بينهم ليعود همّهم الأول هو بناء الوطن والتصدي لقضاياه الأساسيّة وليقدموا للعالم نموذجاً للعيش المشترك في عصر "صدام الحضارات"

ملاحق

ملحق ١ : مقتطفات من إجابات تفصيليّة على أسئلة المبادرة أحدها لمسلم والأخرى لمسيحيّ:

مشاركة أولى:

"السلام عليكم جميعا ، أحب أن أخبركم بمدي سعادتي في أن أكون جزءا من مجموعة تبحث عن حلول لمشاكل نعرف أنها مزمنـة ومعقـدة ومتراكبـة وشديدة الحساسية خاصة وإنها مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الأديان"

"معلوماتي الأساسية عن المسيحية متنوعة وتعتمد علي الفترة التي كنت أعيشـها ، فبينما كنت في المنزل لم تكن هناك معلومات عن المسيحية تقريبا من أهلـي لأنها أمر غير هام أو أساسي إلا أن المسيحيين كانت تذكرهم أمي في المنـزل بالخير بشكل عام ومع استثناءات كان تذكر أن زميلة لها مسيحية كانـت سـيئة الخلق وآخر صنع معها صنيعا غير لائق وهكذا لكنها لم تكن تضع الكل في سلة واحدة وبالتالي علمتنا أن الناس يقاسون بـالمواقف وفقـط وان أديـان النـاس ومنطلقاتهم الفكرية ليست كافية للحكم علي أي شخص مهما كان"

"تعرفت علي بعض المسيحيين المصريين وغير المصريين لكن أعدادهم لـم تزيد عن عشرين شخصا بأي حال من الأحوال وكثير منهم ليس متدينا أصلا حتى يمكن أن استقي منه رؤيا أوضح للعقيدة التي يؤمن بها. إلا إنني بشكل عام لا أصادق إلا الأناس المحترمين الصادقين من أي دين أيا كان بمعنـي إنني ابحث عن الأصحاب ذوي الخصال الجيدة سواء مـن المسـلمين مـن غيرهم واذكر أن شخصا واحدا مسيحيا تعرفت عليه في مصر قبل سـفري وكان نصابا إلا أن هذا لم يجعلني اربط بين خصلته السيئة وبين عقيدتـه و في المقابل تعرفت علي عدد من الأشخاص المسيحيين الذين كانوا أصـدقاء رائعين واثق فيهم كثيرا ...ما أكدوه لي هو أن العقيدة بالفعل مختلفة وفيهـا مسائل متمايزة ولا تلتقي مع العقيدة الإسلامية مثلا لكنهم كغيرهم من الناس أكدوا لي معني كيف يمكن أن تكون متدينا بدين ما مغايرا لك فـي أصـوله

وكيف تكون إنسانا بمعني الكلمة محترما في معاملاتك ومقدرا لغيرك"

"يعجبني في المسيحيين المصريين مسالة التماسك وهو مسالة طبيعية في الأقليات و لمصلحة.فيهم أن كثيرا منهم علي خلق – حتى لو كان البعض من المسلمين يقول إنهم يفعلون هذا من باب التظاهر – فما يعنيني هو السلوك وليست النية أبدا أو الدافع وراء السلوك لأنه في علم الله ولان المسلمون يفعلون نفس الشيء. فالمسلم قد يتظاهر بسحن السلوك ونيته ليست لله أو شائبة أو غير مخلصة أو ترمي لمصلحة ..فالمسالة لا تعنيني إذن في شيء

ما يضايقني في كثير من المسيحيين هو تكتلهم وانعزالهم وان كنت اعرف بعض أسبابه الآن و كما يضايقني إحساس بعضهم بالاضطهاد الذي قد يبدو "مبالغا فيه أحيانا " نتيجة إنني قد لا أتفهم أسبابه أو إنني لا اعرف لماذا خرج علي هذه الشاكلة خاصة وعندما يصاحبه شعارات مثل طلب العون من الخارج أو اتهام مسلمي مصر بأنهم غزاة وأنهم دخلاء وان مصر كانت يوما للمسيحيين والآن هم مضطرون للمعيشة فيها مع الدخلاء ....بالطبع هذا يضايق جدا إلا إنني لا أصاب بحالة حكم عام علي الجميع بسبب بعض الأشخاص كما انه لا يضعني في حالة دفاع عن النفس ولا في حالة شك في الآخر أيضا يضايقني أيضا أن الكنيسة تعامل المسيحيين وكأنهم ممتلكاتها أو هكذا يبدو لي أحيانا وقد أكون مخطئا ، حيث إني ارفض المثل مع المصريين من المسلمين وبالتالي اشعر انه من الضروري أن يكون المسيحيون والمسلمون خارج دوائر سيطرة أي مؤسسة دينية ا وسياسية بشكلهم المجتمعي بمعني انه ليس هناك مؤسسة واحدة ناطقة باسم الجميع ، غير إني أتفهم أيضا أن الأقليات تعمد إلى البحث عن ممثل عن جميع من ينتمون إلى الأقلية محل النقاش"

"ما يهمني في النهاية هو إقامة الحقوق وتقليل مظاهر التفرقة والاضطهاد ما أمكن مع العلم انه من المستحيل إلغائها إلا أن العمل علي تقليلها في وطن لا يحكمه قانون ولا يحترم أي إنسان أمر يكاد يكون مستحيلا أحيانا أحب أن أضيف أيضا إني أتعامل مع المسلمين وغيرهم من منطلق إنسانيتي بمعني إني أحب لك ما أحب لنفسي واكره لك ما اكره لنفسي وبذلك يكون حكمي مرهونا بالحالة والموقف فيمكن أن أقف في صف مسلم ضد غير مسلم أو العكس بناءً علي الموقف وفقط"

مشاركة ثانية:

" عن مصادر المعرفة:

بالنسبة لمسيحي عربي نشأ في وسط مجتمع إسلامي، فإن إجابة هذا السؤال تبدو بديهية. على أن مصادري في معرفة الإسلام قد تدرجت بشكل ما؛ و يمكنني أن أسميها **بالرحلة نحو الآخر.**

فالبداية كانت مع هذا "الآخر" المختلف عني بكل وضوح، هذا الآخر الذي ينقطع الفيلم الذي أتابعه لأن ميعاد صلاته قد حان (و أضطر – كما علمني أهلي – أن أخفض صوتَ الأذان) ، هذا الآخر الذي يقتحم عليّ منزلي خمسَ مراتٍ يومياً حين يدعو إلى صلاته. كان طبيعياً أن أدرك أن هناك آخر، وأنه مختلف، وكان السياق المجتمعي معبأ بالنقد تجاه هذا الآخر.

على هذه الخلفية من الأفكار المسبقة نشأتُ، حتى المرحلة الثانية. و كنت وقتها في دراستي الثانوية حين تعرفت على أقرب أصدقائي وقتها. كانت صداقتنا تدور حول محور الدين – على عكس الدعوة لتجنبه – و كنا نشتري سوياً الكتب الدفاعية من الطرفين لنقرأها ثم نناقشها معاً."

" ما هو أكثر ما يعجبني في المسلمين (الإسلام؟)؟

دائماً ما يذهلني البُعد الجماعي في الإسلام، و انشغال الإسلام دائماً بتأصيل مفهوم "الأمة – الجماعة". طقوس الحجّ السنوية تبهرني، هذه القدرة على تجميع الملايين من كل الثقافات على هدفٍ واحد، القدرة على جعلهم يتخلّون عن خلفياتهم الجماعية، و الانصهار و التوحد؛ هو طقسٌ مدهش بالنسبة لي.

اهتمام الإسلام المتكرر بالعدالة، و ربطه للعدل بالتدين – شيءٌ ما يشبه لاهوت التحرير بالمفهوم الحديث – هو أمرٌ قريبٌ جداً من قلبي و من فهمي للدين بشكل عام. بل أنني أرى في هذا "حلاً" ما لمشاكل مجتمع يعاني أغلبه

من الفقر الشديد."

"ما هو أكثر ما يضايقني في المسلمين (الإسلام؟)؟

يزعجني على المستوى الشخصي ما أسميه "المظهرية" التي تغلب على الممارسات الإسلامية. إذا صلّى أحدٌ وسط العمل فعلى الجميع أن يفعل كذلك وإلا بدوا كالخارجين عن الدين.

لا أفهم أيضاً معنى "سماحة الإسلام مع أهل الكتاب"؛ و لا أستسيغ فكرة أن يكون وجودي رهنَ حُسن أخلاق الآخر أو تعاليمه و ليس حقاً إنسانياً طبيعياً."

"هل عوملت بتعصّب أو ظُلمت بسبب هويتي الدينيّة؟

بالتأكيد لدي شعور بالمرارة من تجارب كهذه. خاصة أن هذا التمييز– في حالة المسيحيين– قد يصيب أموراً حيوية لدى الشخص كدراسته أو مستقبله، متعدياً بذلك مجرد الألم النفسي أو المعنوي و هو أصلاً كبير. كان أحد الامتحانات الشفهيّة مثلاً بالنسبة لي هو ذروة العنصرية، فالسؤال عن "اسمي" أهم بكثير من سؤالي في العلم. والاستهزاء بعقيدتي بدا مهماً لدى المُمتحن أكثر من تقييم معلوماتي."

ملحق ٢: نماذج للتعليقات التي وضعت على الموقع الإلكترونيّ عقب خروج المبادرة إلى العلن

(كما هي بدون تعديل أو حتى تصويب اللغة)

"في البداية حقيقة أقول ما أروعها من فكرة للرد علي من يسيئون لوطننا فما أكثر الشباب الذين راودتهم أفكاركم ولم يستطيعوا تحويليها إلي واقع كما فعلتم أنتم فأنتم أكثر من رائعين فإلي الأمام ومعا أمام الله"
مصطفى محمد الإمام سعفان

"الله يوفقكم ويسدد هذه الخطوة الرشيدة التي تتم على وجود عقول وقلوب تعمل بضمير وهدفها مصلحة هذا البلد الذي لابد أن نعمل جميعاً لإعادة أمجاده ووضعه الإقليمي والعالمي الذي يستحقه وفقكم الله" ***سامح يوسف النجار***

"بداية أنا مسلم ملتزم واحسب نفسي أنى ذو ثقافة دينية لا بأس بها وعليه فإن علاقتي بأصحاب الديانات الأخرى تتم وفقا لتعاليم الدين الإسلامي وطبقا لمنهج الرسول في التعامل معهم وعليه فقد نشأت في حي شبرا لأجد جيراني من المسيحيين الذين قضيت طفولتي معهم مثلما قضيتها في بيتي كما كان زملائي في مراحلي الدراسية وحتى الآن في عملي أيضا من المسيحيين ولم أجد أي غضاضة في التعامل معهم بكافة الصور وبمشاركتهم في جميع ظروفهم من أفراح وأحزان كما هم يشاركوني فمن يعاملني بالحسنى لا يجد منى إلا الحسنى وإن كان مسيحي ومن يعاملني بالسيئة أعامله بمثلها وإن كان مسلم فعليه أنا أشجع هذه الحملة قلبا وقالبا ومستعد لتقديم أي معونة أو خدمة في سبيل إنجاح هذه الحملة"
صلاح خلاف

"لقد عاش المسلمون وسط المسيحيين عند بداية دخولهم مصر لفترة طويلة في ظل سماحه المصريين وكذلك عاش بعدها أيضا المسيحيين في ظل الدولة الإسلامية بفضل سماحه المصريين وكذلك يعيش الآن المصريين من مسلمين ومسيحيين في الدولة العصرية بفضل سماحه المصريين تلك الحقيقة غائبة

عن أتباع الديانتين لابد وان نعترف أن المصريين منذ أقدم العصور شعب سمح ومضياف وكريم و لابد لكل منا أن يرفع من وطنه ولو قرأنا تاريخنا لكنا نعرف إننا بكل بساطه شعب متسامح.

فمن كثره الشعارات غبت الحقيقة الكامنة في نفوسنا وراح معني نسيج واحد و وطن يعيش فينا أو نعيش فيه والوحدة الوطنية هي الحل وغيرها من آلاف الشعارات مجرد كلمات لا تؤثر فينا ولكن... بنظره سريعة للواقع العملي سوف نصل إلي حقيقة واقعه فسواء كنت مسلما أو مسيحيا أسأل نفسك من هم أقرب عشرون شخصا إلي قلبك فسوف تجد بينهم مسلمون ومسيحيون ويختلف الترتيب حسب سلوك كل منهم تجاهك و حسب معاملتهم لك وليس حسب دينهم."

إيهاب المصري

رؤية تحليلية للطائفية في مصر

إعداد: باسم وهبة[١٠٠]
شبكة أبناء مصر[١٠١]

من نحن؟

نحن مجموعة ممن أبت ضمائرهم أن يقفوا صامتين عما يحدث في وطننا 'مصر'، من الفكرة الباهتة للمواطنة وقيمة الإنسان المفرد، من ضحالة الثقافة الحقوقية، من اختلال لمعايير النظرة الموضوعية، وتفاقم النعرات الطائفية، والدعوات القبلية، وموجات المد الأصولية، والضغوط الخارجية.

نحن أبناء هذا الجيل والمقيم على حدود المهزلة. نحن أبناء هذا الوطن الذين تعبت أقدامنا في مزالق التجمعات المتناقضة والتي ترفع الشعارات المتباينة في واقعنا المزيّف، فاجتمعنا من كل الألوان المتصارعة لكي نقسم على إقامة واحة حوار غير مزيّفة ولا تكتفي بترديد الشعارات.

لسنا تنظيماً سرياً، ولا حركة سياسية، ولا ننتمي لأية منظّمات أو أحزاب أو تكتلات في داخل مصر أو خارجها، ولا نُلزم أو ندعو لاتجاه فكري معيّن، بل ننادي بحرية إطلاق التعددية الفكرية وندين الوصاية على العقول ونتشابك أيدينا معلنين أن اختلافنا هو ثروتنا.

لا ندّعي تمثيل الشارع المصري، ولا حتى نرى أننا نمثل مجتمع الشباب، إنما نُعبّر عن آراؤنا الفردية المختلفة والمتعارضة أحياناً بكل حرية في شتى المجالات مؤمنين بأنه لا مقدس فوق النقد. بل نحاول تخطى مرحلة النقد إلى مرحلة الاقتراح ووضع الحلول علنا نفيد من يراقب مختبراتنا ويملك صنع القرار. نحن من ارتضينا لأنفسنا أن نكون فئران تجارب لأنفسنا ولغيرنا

---

[100] عن طاقم التأسيس بشبكة أبناء مصر http://forum.sonsofegypt.net/

[101] في منتدى أبناء مصر هاتلاقينا مسيحيين ومسلمين، و فينا بهائيين وملحدين و كمان لا دينيين، بس في النهاية إللي بيجمعنا أننا كلنا مصريين، واختلافنا في العقائد والأديان سايبينه ليوم الدين

فاجتهدنا في صياغة أول نموذج لتكوين دولة ديمقراطية على أرض الفضاء السبراني فجعلنا منها الموطن الجديد للعقل.

يتكون فضاء دولتنا الافتراضية من تبادلات وعلاقات، يتكون من الفكر ذاته؛ كلها مصفوفة كموجات ناتئة في شبكة اتصالاتنا. عالمنا الافتراضي موجود في كل مكان وفي اللا مكان، موجود في الآن ذاته، لكنه ليس حيث تعيش الأجساد. نحن من يخلق عالماً تخيلياً من الأفكار ودون حدود جغرافية، يمكن للجميع أن يدخلوه بلا ميزة وبلا حكم مسبق على عرقهم أو على قدرتهم الاقتصادية أو العسكرية أو على محل ميلادهم. نحن نخلق عالما يمكن فيه لأيٍّ كان في أي مكان التعبير عن رأيه أو رأيها بغض النظر عن قدر تَفَرُّدِ هذا الرأي، بلا خوف من أن يُكره على الصمت أو يجبر على التوافق مع غيره. نحن مصريون بسطاء لا نملك ما نحارب به واقعنا سوى الفكر والقلم، فدخلنا بهما معتركات العصف الذهني وصراعات تناطح الأدمغة.

ستمتد أيادينا لكل المصريين الشرفاء على أرض الواقع، رجالاً ونساء، فقراء وأغنياء، مؤمنين وملحدين، أطفالاً وشيوخاً، سنكون في ظهورهم وأمامهم ومن بينهم من دون أن يعرفوا من نحن أو كيف عرفناهم أو لماذا نقف بجوارهم. سننشر أنفسنا على هذا الكوكب لنكون في قلب كل حدث وفي كل مكان، محاولين أن نُلحق مصر بقافلة الحضارة، ومساهمين فاعلين في صنع خطوة.. نحو عالم أكثر تحضراً..

النشأة والتأسيس

بدأت "شبكة أبناء مصر" بثلاثة مصريين مختلفين في العقيدة (مسلم ومسيحي ولا ديني) جمّعتهم شبكة الإنترنت دون أن يجتمعوا يوماً في أرض الواقع. وامتلك كل فرد من ثلاثتهم قدرة الخوض ضد رفيقيه حواراً في أشد الأمور حساسية وتعقيداً وجدلاً، وفي نفس الوقت يجعل القارئ شغوفاً مستمتعاً برقي الاختلاف. كل منهم كان يحترف فنون الحوار المتحضر فلا تملك إلا احترام هذا الاختلاف بل والإعجاب به. لقد جمع هذا الثلاثي المختلف المتناقض عشق الخوض في بحر تناطح الأدمغة والصراعات الفكرية. وجمّعتهم سوياً مواقف وصراعات مبكية ومضحكة. جمعتهم حياة كاملة.. شعار "شبكة أبناء

مصر" يرمز لهم ويمثل ثلاثة أفراد متشابكي الأيدي يحتضنون شعار الجمهورية ومختلفين في اللون كتعبير عن اختلاف ثلاثتهم، والألوان ذاتها مأخوذة من ألوان العلم المصري.

من هذه البذرة، نشأت مدرسة للحوار، وتكون طاقم تأسيس بدأ من ٧ أفراد حملوا نفس اللواء، وانخرط هؤلاء في الصياغة لفكرة دولة افتراضية على شبكة الإنترنت كل مواردها وثرواتها ومرافقها قائمة على الحوار فقط. أي أن منتدى الحوار يسمى دولة، وأقسام هذا المنتدى تسمى شوارع وميادين وساحات، وكل ساحة تضم الحوارات ذات السمة المشتركة.

الأعضاء المشتركين في هذا الموقع لا يسمون أعضاء، بل يطلق عليهم: "مواطنون في دولة أبناء مصر" ومنهم من يمتهن (داخل الدولة الافتراضية) المهام التشريعية أو التنفيذية أو القضائية. يوجد أيضاً قوانين ودستور لدولة كاملة يقوم كله من الألف للياء على الحوار. والمخترقين للدستور والمواثيق يطلق عليهم "مجرمو الحوار" وتوجد قوانين تنظم كيفية التبليغ عنهم والشكوى والاعتراض والتصعيد للقضاء، ومن يثبت الجرم الحواري بحقه يدون له هذا في صحيفة حالة جنائية كما في العالم الواقعي. كل خطأ حواري له وحدات قياس تسمى علامات الإجرام، وعند وصول هذه العلامات لمستوى معين يتم معاقبة المجرم بالسجن. أي لا يستطيع الكتابة في أي من ساحات الدولة إلا "السجن المركزي"، ويستطيع بقية المواطنين زيارته ومخاطبته وحتى مواساته داخل هذا السجن إلى أن تنقضي فترة العقوبة.

يوجد أيضاً هيكل تنظيمي ينسق العلاقات بين هيئات الدولة ومهام كل سلطة، يوجد أيضاً نظام رقابي لا مركزي بحيث لا ترتكز كل الأمور في يد منصب بعينه ويساهم جميع الأفراد في إدارة الدولة كلٍ بحسب كفاءته. والهيئات كلها دورية تنحل بعد انقضاء الدورة وتتم انتخابات جديدة.

هدف تأسيس "دولة أبناء مصر" بشكل عام هو نشر ثقافة المواطنة والترسيخ لفكرة الدولة المدنية وأن الشعب هو مصدر السلطات، بالإضافة لزيادة الوعي الحقوقي والثقافي وقيم قبول الاختلاف وتبادل الخبرات والأفكار من خلال الحوار البناء لخلق جيل لا يسعى لطمس اختلافات الآخرين بل يؤمن أن اختلافنا هو ثروتنا.

من "دولة أبناء مصر" تم إنشاء "مدونات أبناء مصر" لتقديم خدمة مدونات مجانية لمن يرغب في التعبير عن ذاته، ثم أكتمل التطوير إلى "شبكة أبناء مصر" (الموقع العام / الصفحة الرئيسية) والتي تهدف بالأصل لتقديم خدمات إخبارية وصحفية (السلطة الرابعة) وتدار إليكترونياً ومصممة للعمل مدى الحياة دون تدخل بشري، وذلك عبر مجموعة معقدة من البرمجيات بالذكاء الاصطناعي (AI Robots) تنطلق لتبحر في الفضاء السبراني وتجلب الأخبار الخاصة بالشأن المصري من المواقع الإخبارية المختلفة، وتقوم بفلترة هذه الأخبار وعرض فقرات منها مع رابط المصدر الإخباري للمطالعة الكاملة. ثم تطورت الصفحة الرئيسية بعد ذلك لرصد بعض الأخبار التي جلبها مواطني الدولة الافتراضية بالإضافة لشبكة رصد لأهم المدونات المصرية وما يكتب فيها، إلى جانب رصد لمقالات بعض الكتاب في المجالات الفكرية المثيرة للجدل أو محاور تشغل الرأي العام في مصر. ومازلنا نحاول التطور وخطو خطواتٍ أخرى كلما توافرت لدينا إمكانيات لذلك، والشبكة بمجملها تطوعية لمن لديه الكفاءة والخدمات المقدمة بواسطتنا مجانية بالكامل.

رؤيتنا للطائفية[١٠٢]

إن التعصب شر في ذاته حتى لو كان من أجل الخير..
عندما تبادر محدثك بسؤاله عن دينه، فأحترس، أنت مُقبلٌ على تمييز ديني..

ما هي المشكلة؟

إن التوصيف الدقيق للمشكلة هو نصف حلها، وما لدينا في مصر هو في جوهره مأزق ثقافي وليس مشكلة قانونية أو دستورية سوى في بعض أوجهها، لدينا مشكلة في تداخل الهوية والخرائط المعرفية، إننا لم نعرف بعد

---

102 ساهم في إعداد هذه الرؤية عدد محدود من أفراد الشبكة، ولا تعتبر بأي حال من الأحوال معبّرة عن آراء جمهور الأعضاء جميعهم (١٥٠٠ فرداً أثناء توقيت المؤتمر). لكنها بشكلها النهائي قد عبّرت أيما تعبير عن رؤية طاقم تأسيس الشبكة ونموذجهم في التفكير والتحليل.

كيف نميز الذات ونفصلها عن الامتدادات الدينية والمذهبية واللغوية حولنا، **فضاعت الهوية المصرية في** زحام الهويات العديدة، وما الطائفية التي **نواجهها الآن سوى** وجه من وجوه عديدة للأزمة الثقافية ولكنها أبشع تلك **الوجوه أيضا وأكثرها** تقيحا، وكي لا نستطرد بعيدا علينا الآن أن نوصف مشكلتنا بدقة فنقول أن مشكلتنا هي التمييز الديني (Religious Discrimination) وليس الاضطهاد الديني (Oppression Religious) إلا في بعض الاستثناءات التي لا يجب تعميمها.

إننا بذلك التوصيف نسعى إلى التدقيق الاصطلاحي وليس إلى التقليل من حجم المشكلة، فالمشكلة خطيرة بالفعل، وأخطر ما فيها هو طابعها الثقافي، لأنها تتحول بذلك إلى قضية طويلة متشابكة لا يمكن حسمها مرّة واحدة بل عبر جولات متعددة. يجب ألا نخدع أنفسنا بالحديث عن إنجازات ثورة ١٩١٩ ووحدتها الوطنية وهلالها الحاضن للصليب لأن ١٩ الليبرالية هي بلا امتداد حقيقي في مصر اليوم، علينا أن نواجه مشكلة طائفية توطنت في مصر لأربعة عقود متصلة بلا مواجهة ولا علاج مكتفين بتجميدها في ثلاجات أمنية، وهي تتفجر في وجوهنا جميعا من حين لآخر مثلما يحدث في أبعد مجتمعات جنوب الصحراء عن خريطة الحضارة.

إن تفاقم التمييز الديني بين أبناء الوطن سوف يجعل الحياة مريرة في حلق الأقليات. والمرارة التي لا تستطيع الأقلية أن تعبر عنها في وسط الأغلبية ستنعكس يوما من الأيام على تصرفاتهم في المجتمع بما سوف يضر الوطن بأكمله، وبلا مراوغة علينا أن نسلم بأن أمن الأقليات الدينية هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وأن استمرار حوادث الفتن الطائفية خارج سيطرة الدولة سيفتح الباب واسعا أمام التدخلات الخارجية، تداخلات من الجميع، من التنظيمات الجهادية المتطرفة ومن القوى الكبرى على السواء. إن لم يكن الآن فغداً. ففي هذا العصر لن يمكن حتى للشيطان نفسه إخفاء شيئاً، ولن يمكن أن توقف التدخلات لو بدأت، إن الأسباب التي جعلت الغرب يتدخل لحماية مسيحي الجنوب ومسلمي الغرب من مسلمي الوسط في السودان، يمكن أن تعمل أيضا كذريعة لحماية الأقليات في مصر، وهذا شيء لا يريده أحد، فلا يجب أن نترك بلادنا يعبث بها المتسلقين لمصالحهم قصيرة النظر، آن لجميع الغافلين أن يعرفوا أن أمن مصر يبدأ من أمن الأقليات في مصر، و أن الأمن الذي يستثني الأقلية لن يكون أمنا بل فتنة تشعل مصر كلها.

إننا ندعو كل المصريين العقلاء والوطنيين لمواجهة التعصب المتوغل الآن في صميم الثقافة السائدة، ولا عذر لصاحب قضية أن يتغافل عنها انتظارا للوقت المناسب، فلن يأتي وحده هذا الوقت المناسب، علينا نحن أن نوجد هذا الوقت المناسب ونصنعه، علينا ألا نيأس أبدا لأن الاستمرارية مطلوبة لذاتها، فلو جبن الحكيم وشجع الأخرق فمتى سيُعرف الحق ومن سينقذ مصر؟

علينا أن نحدد أهدافاً واضحة تقودنا في نشاطنا، وهي موجودة بالفعل في دستور الدساتير: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن الدين هو صلة الإنسان بربه ولا يعني أحداً سواهما، بينما المواطنة هي علاقة جمعية تربطنا جميعا وتعنينا جميعا، ولا يمكن أن نضع الدين بديلا عن المواطنة، فالوطن هو الأم الذي لا يمكننا تغيرها.

الدين لله والوطن للمواطنين كلهم وعلى قدم المساواة.. هذا ليس شعارا بل حكمة رجال مسيحيين ومسلمين عظماء جسدوا روح مصر في أوج تساميها وألقها، وعلينا ألا نتخلى عن تقاليدهم العظيمة، هؤلاء الرجال لم يكن ممكنا أن تعرف دينهم عندما تقرأ لهم، ولو حذفت اسم سلامة موسى ووضعت لطفي السيد لن تجد أي فرق. لهذا نحن نفتخر بأننا أحفاد كل هؤلاء وأننا مازلنا نحمل أفكارهم ونجسد وحدة هذا الوطن ونعبر عن أفضل ما في الإنسانية من قيم.

إن أسوا ما يمكن حدوثه في مصر الآن هو أن تفرخ الأصولية الإسلامية أصولية قبطية مناظرة، أننا لا نطفئ النار بالنار ولكن بالماء، إن الحليف الطبيعي للمسيحي المصري هو المسلم المصري هذه هي مبادئ الوطنية كما نعرفها، إن خلط السياسة بالدين حماقة عمياء، وهذا ينطبق على المسيحي والمسلم على السواء، وعلينا أن نؤكد على ضرورة تفادي الرؤية الدينية لمشاكل سياسية أو ثقافية. في دبي التي لا يزيد تعددها عن شارع في القاهرة، يعيش المسيحي والهندوسي والبوذي بين المسلمين في انسجام وتعاون بالرغم من اختلاف الدين والقومية، وإهانة دين أي إنسان ستلقي بصاحبها خارج الدولة مباشرة، في دبي مدرسة للراهبات العراقيات يلتحق بها أبناء الشيوخ (الحكام) لأنها الأكثر كفاءة، في هذه المدرسة يتعلمون الدين الإسلامي والتجويد على يد شيوخ متخصصين، هذه المدرسة بناها الشيخ راشد مؤسس إمارة دبي من ماله الخاص ووهبها للكنيسة لتديرها الراهبات

بكفاءة عالية إلى اليوم، هكذا تتعاون الشعوب الواعية من أجل بناء مستقبل طيب لأبنائها، ولكننا لم نعد نفعل ذلك الآن بل صرنا نموذجا سيئا للتعايش، وصار المصري في الخارج يخجل من مقابلة معارفه عقب كل حادث طائفي يحدث في مصر.

ما هو التعصب الديني؟

تتناول كل المراجع الخاصة بعلم الاجتماع تعريف التعصب، ويكفي أن نؤكد أن التعصب في طبيعته الأساسية وجداني جامد (emotional) أي في أصله هو مشاعر. مشاعر التفضيل أو عدم التفضيل تجاه شخص أو شيء ما، هذه المشاعر لا تقوم على أساس من الخبرات الفعلية، بل أن هذه المشاعر تكون إما سابقة لتلك الخبرات أو حتى تبقى حية وفعالة رغم وجود حقائق تتنافى معها وتدحضها، وخطورة تلك المشاعر أنها سرعان ما تتحول إلى سلوك تطبيقي وعدواني تجاه الآخر.

التعصب هو موقف غير موضوعي تجاه الأفراد لمجرد عضويتهم في جماعة ما، هذا الموقف يؤدي إلى التحيز للجماعة التي ينتمي إليها الفرد ويتطور لمشاعر عدوانية رافضة للجماعات الأخرى، وهو يقوم على الجمود والتفكير غير المنطقي والتعميم المفرط والظالم فكلها من المكونات الأساسية للتعصب.

عندما نتحدث عن التعصب الديني عندئذ نتحدث عن ظاهرة معقدة التركيب، فهي ظاهرة ثقافية المحتوى ذات قاعدة معرفية واضحة (Cognitive Basis) فنحن لا نتحدث عن مرضى نفسيين ولكن عن أصحاء يقومون بأفعال مبررة تماما لديهم، إن التعصب والأفكار النمطية السلبية تجاه الآخر ليست فقط نتيجة التعلم الاجتماعي الخاطئ، ولكنه ينتج في أخطر صوره من عملية التفكير الطبيعية للأسوياء نتيجة مرجعيتهم المعرفية الخاصة والمغايرة لقيم التعايش الحضاري.

وفقاً لنظرية "نسق المعتقد" (Belief System) للعلامة "روكيتش" فإن التماثل (Similarity) أو التطابق (Congruence) في المعتقدات يحدد مواقف الجماعات من الجماعات الأخرى بشكل كبير، فكل من يشترك معنا في المعتقد

هم نحن، وكل من يخالف معتقداتنا هم الآخر المعادي، وبالتالي تصبح الأفكار النمطية – التي تكون دائما سلبية تجاه المخالف وإيجابية عن الذات – مكونا أساسيا للموروث الثقافي والاجتماعي (Heritage) ويؤدي هذا النوع من التفكير عن طريق الصور النمطية الغير مبررة عقليا إلى تشوهات في إدراك الذات والآخر، فالأصولي لا يدرك الواقع سوى خلال نماذج نمطية ذات طبيعة دينية، فالأصولي المسلم لا يفرق بين القبطي المعاصر والصليبي القديم فكلاهما مسيحي، ولا يميز بين "ألبرت أينشتين" ويهود بني النضير فالجميع يهود، ولا يفرق بين الفيلسوف الوجودي "سارتر" و"الحكم بن هشام" فكلاهما كافر بالله! أما القبطي الأصولي فلا يستطيع التفريق بين سعد زغلول وعمرو بن العاص فكلاهما مسلم محتل، ولا يفرق بين جورج بوش وميلاد حنا فكلاهما مسيحي ابن الرب. في ظل هذه النظرية نستطيع أن نرى الاستحضار الأصولي لرموز الماضي وإسقاطه على الحاضر.

ما هو التمييز الديني؟

التمييز الديني هو ناتج من نواتج التعصب، وفي أغلب أحواله يكون مستتراً. عملية التمييز في حد ذاتها هي عملية إدراك للاختلاف. التمييز هو عملية فرز يقوم بها العقل نتيجة إدراكه أن هناك اختلافا بين هذا الشيء وبقية الأشياء المعتادة. يمكننا اختزال المفهوم البسيط للتمييز في كونه عملية فرز وتصنيف للبشر تبعاً لأيدلوجيات معينة، ومن ثم التعامل معهم في قوالب معدة ومجهزة مسبقاً. وفي هذا المبحث سنتناول التمييز الديني لأنه أخطرهم على الإطلاق في وقتنا الحالي

تكمن صعوبة وضع تعريف دقيق للتمييز الديني، في أن عملية التمييز ذاتها نمارسها يومياً بتلقائية ومن الصعب علينا الفصل بين التمييز الإيجابي والتمييز السلبي. هب أن هناك قانوناً أو عرفاً يقتضي بمنع دخول الرجال إلى منطقة ما. هذه عملية فرز بسيطة للنساء دون الرجال (تمييز على أساس الجنس) وهذا في حد ذاته غير كافي للقول بأن التمييز قد سبب إشكالية. فربما تكون المنطقة الممنوع منها الرجال هي "حمامات خاصة بالنساء" كمثال. هنا يصير التمييز أمراً إيجابياً وليس سلبياً وحكمته الحفاظ على خصوصيات النساء. وللقول بأن التمييز هنا قد سبب إشكالية فلابد من عدم

اختصاص أسس التمييز (ذكر / أنثى) بطبيعة المنطقة المحظورة. مــثلاً أن تكون هذه المنطقة هي "منطقة عسكرية". فما الحكمة من دخول النساء دون الرجال إلى المناطق العسكرية؟ هنا تكون الإشكالية قد حدثت ويصبح التمييز خللاً يجب معالجته.

ولو افترضنا وجود شابٍ وسيمٍ ثريٍّ خلوقٍ متدينٍ يبحث عن آنسة للــزواج منها. وجال في أحد المواقع التي تعرض صور وبيانات لنساء راغباتٍ فــي الزواج. فقام بعملية تمييز ديني وفرز المنتمين لعقيدته في جانــب، وغيــر المنتمين لعقيدته في جانب آخر. فهذا الفرز الذي تم على أساس دينــي هــو مقبولٌ ومبررٌ وله حكمته. فالبحث عن زوجة قد يكون من أولى اشــتراطاته أن يكون الطرف الآخر متوافقاً في الدين ثابتاً عليه تمهيداً لأسرة متماســكة ومتوافقة في المعايير.

لو افترضنا نفس الشاب لكنه هذه المرّة يبحث عن آنسة لتعمل فــي مكتبــه بإحدى الوظائف، وجال في موقع آخر يعرض صور وبيانات للراغبين فــي العمل. فمن المفترض أن يقوم بعملية فرز على أساس الكفاءة وهى هنا معيار التمييز في صلاحيات العمل. هنا لو تم التمييز الديني وفرز المنتمين لعقيدته في جانب، وغير المنتمين لعقيدته في جانب آخر. يكون الخلل قد تم.

كنا قد اختزلنا التمييز عموماً في كونه عملية فــرز. ووصــلنا أن "التمييــز الديني":هو عملية فرز تمت على أساس الدين. والآن نضــيف أن "التمييــز الديني" السلبي الذي نرفضه هو: هو عملية فرز تمت على أساس الدين فيما لا يتعلق بالدين.

ما هي صور التمييز الديني؟

١- وقف بعض التعاملات الاجتماعية على فئة دينية بعينها دون بــاقي الطوائف.
٢- إهدار بعض الحقوق المدنية للأقلية الدينية، وبالتالي احتكار الحقــوق للأغلبية وحدها.

٣- ظهور ما يسمى ب"تَديين الدولة" أي جعل دين ما هو دين للدولة التي تضم الجميع، ويتم الاحتكام الأحادي له في التشريعات وخلافه (دولة ثيوقراطية)
٤- إعلام موجه ب الكراهية / الحب ضد / مع طوائف دينية مختلفة.
٥- سياسات تعليمية أكاديمية تخدم التمييز الديني وتزيد من أوج اشتعاله.
٦- تفشي حالات صراع بدني ومادي تبعاً لدين الأطراف المتصارعة (القبلية الدينية)
٧- قوانين تشرعن التمييز الديني وتعتبره أمراً طبيعياً فتضفي له شرعية التطبيق بقوة القانون.
٨- أحكام في المسائل الدينية (خاصة الحرية الدينية) يصبح أحد الأديان فيها هو أدوات القضاء ومرجعيته برغم كون هذا الدين طرفاً في النزاع، وبالتالي لا تحدث ندية المساواة بين طرفي الخصومة ويصبح الأمر أشبه بالخصم والحكم.

كيف يتعامل العالم مع الاختلاف الديني؟

يمكننا أن نميز أربع صيغ مختلفة للتعامل مع هذه القضية، تختلف باختلاف نمو المجتمعات وتحضرها.

١- __النموذج الأصولي__: وهو يقوم على فكرة التصادم (Confrontation) ومن أهم ملامح هذا النموذج التركيز الكبير على مجموعة العقائد الخاصة بثقافة ما باعتبارها وحدها المفصحة عن المشيئة الإلهية، والمحافظة على المعايير الدينية عن طريق التشريع، والتأكيد على ضرورة جعل المعايير والقيم الدينية ملزمة للأفراد بشكل جماعي وليس اختياري، وتقوم على تقسيم تقريبي للعالم إلى نحن وهم، إلى جند الله وجند الشيطان، إلى فسطاط الإيمان وفسطاط الكفر، والاستعانة بالتمايز الطائفي والإقليمي داخل النسق السياسي العالمي، ونعتقد بأن هذا النموذج هو الغالب في مصر حاليا.

٢- __النموذج العلماني__: وهو يقوم على فكرة السماح (Tolerance) هذا النموذج يؤمن بتنوع الأفكار ونسبية الرؤى بين البشر، ولا يعطي

لأحد الحق في الحكم على عقائد الآخرين سلبا أو إيجابا ،و هو ينظر إلى الدين كشأن شخصي، وأن الاعتقاد فيما هو حق لا يعني أن الآخرين على ضلال، وبالتالي فهم ليسوا أعداء.

٣- **النموذج الديني المتسامح**: وهو يقوم على فكرة التسامح (Forgiveness) ويعبر عنه الخطاب المسيحي "أحبوا أعداءكم" أو الخطاب الإسلامي "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، وهذا هو سقف التسامح الذي يمكن أن يظهر في مجتمع المعتدلين في مصر حاليا، بل هو حتى موقف عزيز المنال غالبا، ورغم ما يفرزه من بشاشة فهو أيضا يصنف المخالف كعدو، بالطبع لا يدعوا الخطاب إلى قتال الأعداء، لكنه يضع حاجزاً بين الإنسان المؤمن بعقيدة ما والآخرين، بما في ذلك المخالف مذهبيا من المذاهب الأخرى.

٤- **النموذج الليبرالي**: وهو يقوم على فكرة القبول (Acceptance) أهم ملامح هذا النموذج هي الاعتراف بالخبرات الروحية المخالفة، كما أن قادة الدين يرون احتمالات الخلاص والتنوير في تراثهم ولدى الآخرين أيضا، هذه القيادات تعلم أنها لا تملك الحقيقة المطلقة، بل تحاول استيعاب التوجيهات الرشيدة لنخب الديانات والفلسفات العالمية الكبرى، وهي لا تقدم ثقافة أو ديانة بذاتها كحقيقة مطلقة أو مفصحة لإرادة الإله ومشيئته، وينصب اهتمام زعماء الدين وقادته على قضايا السلام والعدل والمساواة والعمل من أجل استمتاع المحرومين بفوائد المؤسسات الحديثة.

هل كل المصريين متعصبون؟

بالطبع هذا غير صحيح، فهناك نماذج من المصريين متمثلة في مجموعات صغيرة ولكنها مؤثرة من المثقفين بمختلف عقائدهم، وفي هذه النماذج يشكل المصريون شعبا واحدا وأن الرابطة الوطنية هي الرابطة السياسية الوحيدة التي لا يجب أن يتعارض معها أي انتماء آخر، وفيها أن الدين مسألة شخصية وليست قضية عامة، كل الأفكار الخلافية الأخرى تدور حول هذا النموذج الوطني وتتوافق معه، فهناك من ينادي بالاشتراكية أو الرأسمالية

وهناك من يتعاطف مع السياسات الأمريكية أو يعارضها، وهناك من يحب عبد الناصر وتجربته أو يكرهها، ولكن في كل الأحوال هذه الآراء تتوخى مصلحة المواطن المصري مهما كان دينه وعلى قاعدة التكافؤ ولا تتوخى مصالح دين ما بعينه، فلا علاقة لنا بالأفغاني ولا النيجيري سوى على قاعدة من التعاطف والانتماء البشري العام، أما الولاء الوحيد فهو لمصر وللمصري سواء كأن أحمد أو ميخائيل وستجد أن أفكارنا وميلاد حنا وفرج فوده ومراد وهبه ورفعت السعيد وطه حسين وسلامه موسى كلها أوتار مختلفة على نفس المعزوفة الوطنية.

لماذا لسنا طائفيون؟

إن مبدأ التسامح كما نراه ليس أن نغفر للآخرين خلافاتهم معي.. ولكن ألا نراهم بداية قد ارتكبوا خطئا في هذا الخلاف.

ما هي أسباب التعصب الديني في مصر؟

نحن مقتنعون أن التعصب هو حالة ثقافية وليس صفة لدين أو عقيدة ما، ولكن هناك نماذج من التدين الأصولي المنغلق تقود إلى التعصب، وهناك نماذج أخرى من التدين المنفتح الراقي يقود إلى التسامح والتعايش، وهذا ينطبق على الإسلام والمسيحية وغيرهما من الأديان أيضا، فالأصولية المنغلقة أصبحت منتشرة في مصر ولم يكن الحال كذلك منذ ٣٠ أو ٤٠ سنة، لكننا لابد أن نقرر أيضا وبوضوح أن التعصب الديني كغيره من صور التعصب هو بالأساس من مسؤولية الأغلبية ثم يأتي التعصب المضاد كنتيجة، إذا هناك أسباب مستحدثة أدت إلى هذه الظاهرة الثقافية في مصر،

أهم هذه الأسباب في اعتقادنا هي:

١- مخالفين معظم الآراء لا نرى أن التدين يلعب بالضرورة دورا مركزيا في التعصب، فالتدين إما أن يكون تدينا جوهريا يعتبر الدين غاية في ذاته وهو بذلك يساعد على كبح التعصب، وهناك في المقابل التدين الظاهري الذي يعتبر الدين وسيلة لأغراض أخرى

وهو عامل مباشر في تأجيج نيران التعصب، هذه النتيجة أثبتتها معظم الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع، لنا أن نتأمل قيمة سلبية مثل "الغضب" وكيف نقدتها كافة أشكال التدين الجوهري، وكيف يمكن للتدين الظاهري أن يصبح قناعاً عندما ألبس "الغضب" رداء "الغضب المقدّس" فتنقلب المعايير ويصير الغضب المذموم أمراً محموداً لطالما تم وضع القناع الظاهري له. وقد ذكر "وليم جيمس" في كتاب "قناع التدين": أن المتدين الظاهري يميل لاتخاذ الدين قناعا لكل الأفعال القاسية التي يرتكبها، وقد يكون على القناع تعبيرات جميلة ورحيمة، لكنه في قرارة نفسه يخفي أخبث الدوافع وأكثرها حقارة وانحطاطا، بل أن الدين يستغل لتبرير أبشع الجرائم العدوانية العنصرية حتى في الديمقراطيات المتحضرة كما حدث في غزو العراق، هذا التدين الظاهري هو الأكثر انتشاراً الآن في مصر، وهو ما يشكو منه حتى كبار رجال الدين أنفسهم.

٢- نظام التعليم التلقيني الذي يقتل ملكة التفكير والتفاعل والإبداع، وبالتالي لا يتعود الإنسان التفكير ولكنه يتقبل الأفكار التي تأتيه من الخارج بشكل عقائدي مصمت وبدون أي مناقشة أو تمحيص، بل يعتبر المناقشة الحرة جدلا منهي عنه لأنها تحقير للمعلم أو الفقيه وزيغ في العقيدة، وهذه الشمولية الفكرية أصبحت من سمات المجتمع المصري، فالمسلم عادة ما يردد ما يسمعه في المسجد والتلفزيون وشرائط الكاسيت بلا تفكير وكذلك يردد أخوه المسيحي ما يسمعه من القساوسة وداخل دور العبادة، وكلاهما يفكر بالنص الديني وليس فيه، وكلاهما يصبح بمرور الوقت رمزاً ونموذجاً للانغلاق والأصولية، كذلك فالتعليم العام في مصر يركز فقط على التاريخ العربي مقللا من شأن التاريخين الفرعوني والقبطي وكلاهما تاريخ وطني خاص بمصر وليس تاريخاً عاماً للمنطقة كلها كالتاريخ العربي – الإسلامي. كذلك فإن دراسة التاريخ تهمل الفترة الليبرالية الاستثنائية العظيمة من عام ١٩٢٣ حتى ١٩٥٢، أو في أقل القليل تعرضها كنموذج للفساد الذي قضى عليه ضباط ٥٢، وهكذا لا يعرف الطالب المصري شيئا عن قيم الوطنية ووحدة عنصري الأمة التي ميزت ثورة ١٩ هذه الثورة الرائعة التي قادها مسلمون وأقباط عظام ولكنها صارت للأسف بلا أي امتداد حقيقي في مصر اليوم.

٣- يتكامل مع هذا التعليم الرديء نوع من التربية الدينية الشكلية سواء داخل الأسرة أو في المجتمع المحيط، فالمصري لا يتربى عادة على القيم المدنية كالمواطنة والحريات العامة وحقوق الإنسان، ولكنه يتربى على بعض القيم الأخلاقية الذاتية البسيطة مثل طاعة الوالدين وخشية الله ومحبة المسيح وغيرها من القيم الدينية والتي – رغم أهميتها – إلا أنها بعيدة عن إعداد المواطن المتحضر كما تعرفه المجتمعات المتطورة القائمة على أساس المواطنة لا الدين أو اللون والجنس.

٤- الفقر والتخلف والأمية وهي كلها متلازمات جهنمية وبيئة خصبة لنمو التعصب والأصولية والعنف، فالفقير هو دائما معادي للآخر وسيزداد عداءاً تحت إلحاح التحريض الإعلامي، لهذا نجد أن التعصب في الصعيد المصري والعشوائيات أشد عنفاً من الدلتا والمناطق الحضرية الراقية.

٥- تلعب العوامل الثقافية مثل الإعلام دوراً كبيراً في تزكية الاتجاهات التعصبية، فقوة وسائل الإعلام السلفي المتعصب المدعوم بالدولار البترولي تؤدي إلى تعميق التعصب والكراهية بين المسلمين السنة وغيرهم من الأقليات الدينية والمذهبية في المنطقة كلها بما في ذلك مصر، وهناك من يرى أن الإعلام الشعبي وحتى الرسمي في مصر هو السبب الأول في نمو الاتجاهات التعصبية العنيفة تجاه الأقباط، وأن الإعلام هو السبب الرئيسي لتفشي الأصولية في مصر، فالإعلام سواء الرسمي أو الشعبي يركز كله على التعصب الديني وتثمين قيم الجهاد والعداء للمخالف وكلها قيم وهابية اجتاحت مصر مع الطفرة البترولية، فالوهابية التي تعطي الطعام باليد اليمني تعطي أفكارها المنغلقة باليد اليسرى، ولكنها لن تدفع بتلك الأفكار في أعماق الإنسان وتغريه بالموت من أجلها سوى في الشعوب المفتقدة للهوية الحضارية.

٦- نلاحظ أيضا أن معظم نجوم الاعلام في مصر هم من رموز التعصب الديني، بل أحياناً نرى هذا التعصب الديني أصبح شرطاً للنجومية الإعلامية، ومن أسوأ مظاهر التردي الإعلامي والثقافي هو تلك المناظرات الدينية بين المسلمين والمسيحيين التي يكرر فيها المتحاورون ما يسمعونه من سخافات وهي لا تنشر سوى البلاهة

والأحقاد، رغم ذلك فتلك المناظرات الحماسية واسعة الانتشار في مصر كأحد مظاهر التلوث الثقافي.

٧- انسحاب الدولة من القيام بدور فاعل كلاعب ثقافي وداعم للفكر التنويري والتقدمي، فليس هناك أي مؤسسة حكومية أو إعلامية أو حزبية تدعم الفكر التنويري بشكل علني منهجي بما في ذلك وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للثقافة، أقصى ما تفعله الدولة هي أن تفتح بعض المنابر الصحفية لكتابات التنويريين أمثال سعيد العشماوي وسيد القمني وفرج فوده، وذلك في إطار مواجهة خصومها السياسيين من الإخوان والجهاديين، بل صرنا إلى تداخل غريب في الأدوار حتى أن صحفاً حكومية أصبحت منبرا للفكر الأصولي والخزعبلات الدينية لأن البعض يتكسب من هذه الخدمات مستغلا انعدام رقابة الدولية على ممتلكاتها، بل تعدى الأمر أن بعضاً من القريبين من مراكز القرار هم لاعبون أصوليون أو متلاعبون بالدين. أن بعض أجهزة الدولة المصرية تدعي موقف الحياد دون أن توضح كيف يتخذ الإنسان موقفاً حيادياً بين أعداء الدولة وأنصارها، بين مروجي الطائفية وأعدائهما !

يبقى أن هناك نقد كبير يوجه لعدم قيام الدولة بدورها المحوري في مواجهة التعصب، نتيجة تعامل الدولة مع الإرهاب منفصلاً عن بيئته الأصولية، فالدولة تواجه الإرهاب أمنيا بحزم وهذا ما نؤيده بقوة، ولكن الدولة تحجم في الوقت ذاته عن مواجهة الأصولية بوضوح، هذه القضية ليست سهلة كما يعتقد البعض، لأنه ليس من الحكمة أن يتصادم النظام (أي نظام) مع الدين في بلد يغلب على شعبه التدين كمصر، كما أنه من الصعب فصل الدين عن مكونات أصولية عنيفة تداخلت معه بالفعل، علينا أن نتفهم حساسية موقف النظام بالفعل وهو يتعامل مع تلك القضية الشائكة، ولكن ليس معنى ذلك سكوت الدولة عن تفشي الأصولية، فمن الواجب أن تكون هناك استراتيجيات ثقافية منهجية ليس لمواجهة الدين وتجفيف منابعه كما فعلت بعض الدول، فذلك لا يطالب به أحد في مصر، ولكن في تنقية الخطاب الديني وتجريم الفكر الإرهابي والاتجاهات التعصبية بحسم وقوة.

ما هو الحل؟

قبل التحدث عن الذي يجب يمكن عمله.. ينبغي الحديث عن الذي يجب التوقف عن عمله..

علينا أن نتوقف عن وضع المشكلة برمتها في رقبة البابا شنودة وشيخ الأزهر، فالمشكلة ثقافية أكثر من كونها دينية، علينا التوقف عن الشحن الطائفي من بعض رجال الدين، إننا لسنا في حاجة إلى المزيد من دعاة الطائفية ولكننا في حاجة ماسة إلى مزيد من الوطنيين وكل الرجال والنساء الموجودين في هذه القاعة، علينا أن نتوقف عن النظر لقضية الفتن الطائفية كمجرد قضايا أمنية، وأن نتعامل معها كقضية سيادية سياسية وثقافية من الدرجة الأولى وأخيرا جدا وكخط أخير كقضية أمنية.

بعد ذلك فمن الطبيعي أن نقاوم التعصب بالقضاء على أسباب انتشاره الأساسية كالفقر والجهل والانعزال وتغيير الأفكار النمطية السلبية تجاه الآخر، ولكن تلك الإجراءات العامة لن تكون كافية بدون إجراءات موجهة خصيصا من أجل التغلب على التعصب، وهناك إجراءات يمكن أن نلمسها ولهذا نقترحها من واقع خبرتنا العملية منها.

١- **الجانب الأمني:** وهذا المستوى برمته من مسؤولية الدولة وأجهزتها. فقط نأمل وأد المسببات قبل وأد الثمار عن طريق استشارة أكاديميين لا عسكريين. في مصر يضع الأمن كاميرات المراقبة في المحال التجارية للقبض على السارقين متلبسين بجريمتهم، بينما في الدول المتحضرة يضعون لافتات واضحة - أكثر وضوحاً من الكاميرا نفسها - تشير أن المكان مراقب وذلك لمنع السرقة من الحدوث أساساً. إن هذا المثال الصغير في كاميرا المراقبة يوضح الفارق بين العقليات الأمنية ذاتها وهل يشغلها فلسفة الجريمة أم فلسفة العقاب.

٢- **الجانب السياسي:** تنخفض احتمالات التعصب كثيراً عندما يشترك في القرار أكبر عدد من ممثلي الجماعات المختلفة، فالتعددية هي أساس ضروري لقرارات متجانسة للجميع، وهي في حد ذاتها سبب هام كي تتغلب الأقليات على سلبيتهم السياسية، وهذا يتحقق خلال

تشكيل الأحزاب الغير دينية والمساهمة النشطة للأقليات فيها، وحظر تام لكل الأحزاب والتنظيمات والدعوات السياسية الدينية. ونحن في هذا لا نطالب سوى بتفعيل روح الدستور وبنوده.

٣- **الجانب الثقافي:** يجب أن تعود الدولة للقيام بدورها الثقافي والتنويري خلال إعلاء قيم الحرية وإعادة الوطنية المصرية إلى الصدارة بديلاً عن الدين السياسي، والتحاور الجاد العميق والشفاف بين كل عناصر الأمة المصرية ومكوناتها على أساس من المساواة التامة، وربما تكون مشاركتنا في هذا اللقاء وغيره نموذجاً لمثل هذا الحوار.

٤- **الجانب القانوني:** وأهم ما يمكن حدوثه هو إلغاء النص الدستوري حول ديانة الدولة، ثم تنقية القوانين من كل صور التفرقة الدينية والتمييز العنصري والديني والثقافي، قانون واحد للمباني الدينية، قانون واحد لحرية العقيدة، قانون واحد للزواج المدني وهكذا. موازياً لذلك ضرورة معاقبة الشحن الطائفي ونشر الدعوات الإرهابية بحجج واهية مثل أنها معلوم من الدين، فالطائفية والإرهاب والاغتيال وترويع الآمنين مجهولاً ومنكراً في كل الشرائع والأديان، وهنا لابد أن نشير أن النظام القانوني في مصر لم يدع أبدا ضد أي من دعاة الطائفية والمحرضين على الإرهاب الفكري في مصر، رغم أن الأحكام التي تصدر ضد دعاة التسامح والتنويريين لم تتوقف أبداً ومن النادر أن يبرأ مثقف ادعى عليه مدعي من شيوخ الحسبة.

٥- **الجانب الاجتماعي:** تنشيط حركات المجتمع المدني خاصة من جوانبها الاجتماعية والتي يتوحد فيها أبناء مصر حول محور المواطنة من أجل الاتصال المباشر بين الجماعات. هذا الاتصال يسهم في تخفيف حدة الأفكار النمطية، ومن المعروف حتى على مستوى الخبرة الفردية أن التقارب والتفاعل يزيد من المودة، وهذا نلمسه بين الزملاء في الجامعة أو في الفرق الرياضية وفي زمالة السلاح بين ضباط والجنود في القوات المسلحة والأمن، ولكي يكون هذا الاتصال ناجحا يجب أن يكون هادفا كأن يتعاون الفرقاء في تحقيق هدف واحد، وأن يتم ذلك بشكل حر غير رسمي أو مقيد، كما يجب أن يتم توعية الجميع بتحاشي المعتقدات النمطية السابقة، كذلك

أن يتم اللقاء بين أكفاء متساويين اجتماعياً وثقافياً، من أجل تحقيق أهداف اجتماعية محددة مثل تطوير الصحة والتعليم والبيئة ونوعية الحياة وهكذا.

٦- **البرامج التربوية:** من المعروف أن التعصب يقل بين خريجي الجامعات عن غيرهم، كما تلعب البرامج والأساليب التربوية الصحيحة دوراً هاماً في مكافحة التعصب، وهنا تلعب الأسرة المتحضرة دوراً حيوياً في هذا المجال، وقد استخدمت أمريكا بنجاح البرامج التعليمية في مكافحة التعصب والتمييز العنصري ضد السود، وهناك دراسات متخصصة يمكن الاستعانة بها في هذا المجال.

٧- **التزويد بالمعلومات عن الآخرين:** فالمعرفة هي ضد التعصب، وعندما يتعلم المسلم مثلا تاريخ الكنيسة أو المسيحية في العالم سيكون تعامله مع المسيحي خاليا من الأفكار النمطية السلبية، وبدلا من أن يكون لا مبالياً أو معادياً للمسيحي سوف يزداد اهتمامه به والعكس أيضا صحيح، هذا النوع من المعلومات يجب أن يستقى من مصادر أصلية، وهذا يختلف عن المعلومات السطحية التي يستقيها البعض من مصادر مغرضة من أجل توظيفها في مساجلات طائفية كما يفعل بعض الصبية والشباب على الإنترنت وبرامج الـ Pal Talk.

٨- **العلاج النفسي للمتعصبين:** إذا تميز التعصب بوجود مظاهر القلق والتوتر وعدم الاستقرار الانفعالي كما هو الحال مع أعضاء الجماعات الإرهابية، يجب أن ننظر للتعصب في هذه الحالة على كونه مرضاً تراكمياً وأنه يحتاج إلى العلاج النفسي المباشر للاضطرابات الانفعالية التي يعاني منها المتعصب، ولا يقتصر الأمر على الحوارات الدينية ودفعهم للمراجعة الفقهية كما حدث بالفعل، فكثير من المتعصبين مرضى نفسيين منفصمين اجتماعيا وسيعودون للإرهاب الذي أصبح نمطا سلوكياً مرة أخرى لو لم يتم عزلهم وعلاجهم نفسيا.

خـاتـمـة..

إننا كمثقفين تنويريين لسنا أبناء للوطن فقط بل نحن أيضا آباؤه، وعلينا ألا نتخلى عن واجب القيادة والتوجيه مكتفيين بدور التابع المشفق المحب!

إن مكان الحكماء والعقلاء والمواطنين المخلصين هو المقود، ولكننا نترك كثير من المرتزقة والمرضى يقودوننا بالشعارات والإرهاب الفكري والجسدي. إنهم يعتقدون أنهم أغلبية لأنهم يعيشون في الشرانق الأصولية ولا يرون العالم حولهم. ربما كانوا أغلبية الآن في بعض الأزقة والشوارع، ولكنهم أقلية متهرئة في العالم كله، هم ضعفاء وضائعون وهم يشعرون بذلك لهذا يستقوون بالعنف الأجوف والصياح الحنجوري.

إن رياح الحرية في كل الأشرعة ولن نبقى استثناء طويلا..
علينا أن ندرك إن الضوء ليس فقط في آخر النفق..
بل أن الحرية قادرة أن تحطم النفق ذاته..
قادرة أن تعبر بنا إلى خارج كل الأنفاق..

طاقم التأسيس بشبكة أبناء مصر

تعقيبات ومداخلات

نقل الحركة للمجال العام

أ.د/ سالم سلام

في الحقيقة كانت هذه الجلسة مخصصة لاقتراح حلول، أي أننا سمعنا قدرا كبيرا من الحلول الرومانسية، مثل ما يسمونه "بتبويس اللحى"، أنا مختلف بعض الشيء مع كل الأمور.

أول ما أريد قوله شيء لا يدخل في وجهة النظر، ألا وهو أنى لم أر في حياتي مؤتمرا جرى الإعداد له بشكل ديمقراطي مثل هذا المؤتمر، وأنا في الحقيقة أريد أن أشكر بشكل خاص جدا المجموعة الصغيرة التي تولت التحضير لهذا المؤتمر، وبذل أفرادها جهودا عظيمة جدا، كانت تتم بشكل ديمقراطي، وكانوا يراعون بعضهم بعضا.

أنا لم أشارك في هذه الجهود، لكني أتابعها، وقد اكتشفت أن مصر لم تشهد في الفترة الأخيرة عقد أي مؤتمر بكل هذا القدر من المشاركة والشفافية مثل المؤتمر الحالي، أي أني أعتبر أن من أعدوا لهذا المؤتمر يستحقون الشكر، وآخذ الحق في أن أوجه الشكر باسم الحاضرين للمجموعة التي بذلت مجهودا شبه مستحيل للإعداد لهذا المؤتمر (تصفيق)،

أرجو منكم جميعا أن تحيوهم، بدءا من الدكتور محمد منير مجاهد إلى جميع من شاركوا: الدكتور سامر سليمان، والأستاذة ماريان فاضل، والناس الذين عملوا يوميا على إعداد كل شيء، بدءا بإعداد الأوراق ومناقشتها، وتصميم الشعار وتنفيذه، وإعداد البيان الختامي الذي سيوزع عليكم، يعنى أنهم بذلوا جهودا كان من المستحيل تقريبا أن تتم بجهود مثل هذه المجموعة الصغيرة.

سأنطلق من كلام الدكتور سامر سليمان الذي كتبه في مقالاته في جريدة البديل، حيث قال إنه ضد اعتبار شعار "**عاش الهلال مع الصليب**" هو الحل، ويرى أن الحل هو شعار "**الدين لله والوطن الجميع**"، فأنا منطلقي – الذي ليس منطلقا دينيا – يبدأ من جزئية الوطن للجميع، بمعنى أننا نحتاج حلولا في إطار أن الوطن للجميع، وكل فرد حر في دينه، يؤمن أو لا يؤمن حسب اختياره.

أريد أن اطرح بشكل محدد موضوع التمييز الإيجابي، وأنا لست مع هذه الفكرة أيضا، لأنها فكرة تعتبر سلاحا ذا حدين، يعنى ممكن يجيب لك عدد من المسيحيين في مجال النيابة يتناسب مع عدد المسيحيين بين السكان، لكنهم من أمثال اللواء فلان واللواء علان، هؤلاء سيكونون مسيحيين لكنهم سيزيدون التمييز ضد الشعب، لأنهم سيكونون مرتبطين بنظام الفساد، وبالتالي سيعيدون إنتاجه، ونعيش جميعا كمواطنين من الدرجة الثانية، كان عندنا تجربة جماعة ٩ مارس التي نشأت كجماعة أكاديمية تقول إن اهتمامنا ينصب على شئون الجامعة والشئون الأكاديمية، وإننا لا علاقة لنا بالسياسة بشكل مباشر. لكن تطور الأحداث جعلنا غير قادرين على فصل السياسية عن حركتنا، وجعلنا نطالب بطرد الأمن من الجامعة والاعتماد على الأكاديميين؛ فأحضروا لنا رؤساء جامعات مثل "أحمد رفعت بتاع بني سويف"، وهو ضابط شرطة سابق. فاختلطت الأمور.

وتوجد تجربة ثانية، هي تجربة حزب التجمع الذي كان يتصور أنه يعمل ضد التمييز (وهذا حقيقي)، لكنه كان يركز جهوده ضد التمييز في الهجوم على جماعة الإخوان المسلمين، فترك مسألة التمييز وركز على جزئية الهجوم على الإخوان، وهو أمر ناقش بعض الناس الحزب فيه، أنا أقول أن كل هذه سلبيات تخص تجارب أخرى، أذكرها لأقول إني أرى أن أول ما علينا فعله في الجهود الحالية لمجموعة مصريون ضد التمييز الديني أن تستمر المجموعة في عملها، يعنى تناضل من أجل تعديل المادة الثانية من الدستور أو إلغائها، وتلقي الضوء الكاشف على ممارسات التمييز وتقف ضدها.

أول نقطة أقترح أن تتبناها الجماعة الجهد الذي تبذلونه الآن وتحاولون كسب عضويات جديدة تدفع الجماعة في الاتجاه الذي تدفعونها فيه حاليا، وهذا حل.

النقطة الثانية أن نطور أساليب عملنا بعض الشيء، يعنى لا نكتفي بالمؤتمرات والندوات وكتابة مقالات في الجرائد، وجهة نظري أننا يمكن أن ننقل المسألة لمستوى أقوى. فمثلا لو حدث أن أعلنت البورصة المصرية أنها تتيح الأسهم للمسلمين فقط نذهب ونعمل وقفة احتجاجية بسيطة أمام البورصة، يعنى انقل الحركة في اتجاه فعل يخرج للمجال العام بعض الشيء.

الفصل السابع:

النتائج والتوصيات -

البيان الختامي للمؤتمر
وميثاق مناهضة التمييز الديني

البيان الختامي

للمؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني

١١-١٢ إبريل ٢٠٠٨

انعقد المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني بالقاهرة على مدار يومي ١١ و١٢ أبريل ٢٠٠٨ في وجه معارضة شرسة من قوى الرجعية والطائفية التي حاولت بكل الوسائل تشويه أهداف المؤتمر وصولا إلى منعه، وقد شارك في المؤتمر نخبة من المفكرين والمثقفين والكتاب، والسياسيين الذين يؤمنون بالمساواة وبحرية الاعتقاد لكل المصريين، إضافة إلى حضور كثيف للجمهور، حيث ناقشوا هذه المسألة وتبادلوا الرأي حول أفضل الطرق للقضاء على التمييز الديني الذي يعاني منه بعض المصريين، واتفق المشاركون علي:

- أن ظاهرة التمييز علي أساس الدين هي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة – لما لها من تداعيات علي تقسيم هذا المجتمع طائفيا و تمزيق أواصر التضامن فيما بينه – وهذا في ظل تحديات كبري يواجهها المجتمع – سواء علي المستوي المحلي أو الدولي.

- أن حرية الاعتقاد هي من أولي الحريات بالاعتبار والمنصوص عليها في عديد من دساتير وقوانين العالم، بما فيها دستور جمهورية مصر العربية، الذي تنص المادة (٤٠) منه على أن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"، وتنص المادة (٤٦) على أنه "تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية"، كما تؤكد العديد من المواثيق الدولية التي قامت مصر بالتوقيع والمصادقة عليها، على الحرية المكفولة للفرد في اختيار دينه ومعتقده، كما تدعو إلي حرية ممارسة الكل لشعائره الدينية، دون الجور علي دين الأخر ومعتقده.

- نبذ كافة الدعاوي المتعلقة بالاستعلاء الديني، ونبذ الأخر، هجره، إقصائه، والتمييز ضده على أساس الدين، مؤكدين على أن استبدال تلك المظاهر التي تفشت في المجتمع، لن تتأتي إلا من خلال إعلاء قيم المساواة و المواطنة وسيادة القانون المستند لتلك القيم.

وباستعراض الأوراق والمناقشات والشهادات الحية المقدمة بالمؤتمر حول مظاهر التمييز الديني، تركزت استخلاصات محاور المؤتمر في التالي:

١- **التمييز القانوني والدستوري**: توافق الحاضرون على أن المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن "الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" هي الغطاء الدستوري للتفرقة بين المواطنين على أساس الدين، كما أنها تتيح لأشخاص غير منتخبين التدخل في التشريع محللين ومحرمين القوانين التي يشرعها نواب الشعب من خلال البت في مدى مطابقة القانون للشريعة الإسلامية، وقد تزايد استناد المحكمة الإدارية العليا إلى مثل هذه الفتاوى في أحكامها مؤخرا لتقنين انتهاك حقوق غير المسلمين سواء فيما عرف إعلاميا بقضايا "العائدين للمسيحية" أو في قضايا "البهائيين" وغيرها.

كما أن إنشاء وصيانة دور العبادة لا زال يحكمها – رغم بعض التحسن – الخط الهمايوني أو فرمان الإصلاح المتعلق بترميم وبناء دور العبادة للأقباط الذي أصدره السلطان عبد المجيد في فبراير ١٨٥٦، ومنشور العزبي باشا الصادر في فبراير ١٩٣٤ بشروط متعسفة لبناء الكنائس. وهي شروط لا يخضع بناء الجوامع لمثلها،

و لا يوجد تشريع يجرم التمييز الديني مما يشجع على التمييز الديني كما حدث في حالة الدكتورة ميرا رؤوف التي كان حرمانها من التعيين في كلية طب المنيا حالة صارخة من حالات التمييز الديني.

٢- **التمييز في التعليم**: نجح الفكر الرجعي المتعصب في السيطرة على العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم وهو أمر أصبح يعاني منه المسلمين وغير المسلمين على السواء، واتسعت ظاهرة تحول

مقررات اللغة العربية إلى دروس إجبارية في العقيدة الإسلامية يدرسها المسلم وغير المسلم وتشمل: أن الإسلام مصدرا وحيدا للفضائل، و حشر النصوص الدينية بمناسبة وبدون مناسبة لتأكيد المرجعية الإسلامية، وإجبار الجميع، أيا كانت دياناتهم، على الالتزام بإعلاء وإتباع الأوامر والنواهي الإسلامية وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فرض عقائد إسلامية على الطلبة المسيحيين تختلف عن، أو تتعارض مع، المسيحية، وغرس أفكار وأسس الدولة الدينية والنتيجة أن الأجيال الجديدة من المسلمين قد أصبحت أكثر تعصبا وتطرفا من آبائهم، أما بالنسبة للأجيال الجديدة من المسيحيين فهم يرون أن تدريس دينٍ معين خارج المقررات والحصص الخاصة بذاك الدين هو في حد ذاته إجبارٌ كريه، ورسالة مباشرة لا لبس فيها بدونية معتقداتهم وهيمنة الإسلام، وهو ما ينمي مشاعر العزلة والانسحاب بل والكراهية، وقد أنتج هذا النظام التعليمي شبابا من المسلمين والمسيحيين أكثر اهتماما بمظاهر التدين دون النفاذ إلى جوهره، باحثين عند رجال الدين عن "الفتاوى" التي تريحهم من عناء التفكير وتحمل المسئولية.

٣- **<u>التمييز في التوظف</u>**: استعراض بعض الأرقام المنشورة عن "الوظائف العامة" مثل وظائف النيابة الإدارية، ورؤساء جامعات، والقضاء، والمبعوثين، والشرطة، والإدارة المحلية، ورؤساء البعثات التمثيلية والقنصلية في الخارج، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات يوضح أن التمييز السلبي ضد المسيحيين يكاد يصبح سياسة ممنهجة تمارسها الدولة بكل أجهزتها وأفرعها، وعلي جميع المستويات.

٤- **<u>التمييز في الإعلام</u>**: وذلك من خلال إشاعة مناخ هستيري يشجع على كراهية المسيحيين في مصر والهجوم على عقائد المسيحيين والتجريح المباشر وغير المباشر للمسيحيين واتهامهم بالكفر بالله، وهو ما يتم في كثير من الأحيان باستخدام الصحف ودور النشر والإذاعة والتليفزيون المملوكين للدولة، وتوزيع الخطب والدروس التي تزدري الدين المسيحي والمسيحيين في أنحاء البلاد دون أن تتدخل الدولة لتطبيق القانون.

ومع ذلك فقد رصد المؤتمر أيضا تنامي القوى المناهضة للتمييز الديني من أحزاب ومنظمات أهلية، كما رصد مبادرات شابة لرأب الصدع الوطني على أرضية المكاشفة والمصارحة ويمثلها مبادرة "معا أمام الله" التي تستحق التحية والتقدير والدعم، يعكس هذا التنامي والنهوض إدراك أنه رغم وجود أشكال وممارسات عديدة للتمييز بين المواطنين في مصر مثل التمييز الطبقي بين المواطنين في التعليم والعلاج والإسكان، وانعدام الفرص المتكافئة في الحصول على عمل للشباب في غيبة النفوذ والثروة، والتمييز ضد النساء وضد المعارضين السياسيين إلا أن أخطر أنواع التمييز على مستقبل مصر هو التمييز الديني لأنه يقوض دعائم الوطن والمواطنة ويعصف بأسس التقدم الحقيقي التي ترسخت عبر التاريخ، ويأتي هذا المؤتمر الأول تتويجا لنضال هذه القوى على مدى العقود الماضية، وإعلانا بأنها ستستمر معا يدا بيد حتى تستأصل التمييز الديني من البلاد.

إن مقاومتنا للتمييز الديني التي أوضح المؤتمر من خلال الأوراق المقدمة والشهادات أنه حقيقة لا شك فيها، لا يستهدف بأي حال البحث عن متهمين وملاحقتهم رغم تورط العديد من مؤسسات الدولة في هذه الممارسات الضارة والخطيرة، وإنما ينطلق من نظرة للمستقبل لا تراعي إلا الحرص على وطننا من الفتن والانقسامات التي تشهدها المنطقة من حولنا والحرص على مصالح مواطنينا الذين يواجهون مشاكل حياتية تتمثل في تردي مستوى معيشة أغلبيتهم الساحقة والانهيار المتزايد في مستويات التعليم والسكن والرعاية الصحية ..الخ، مما يتطلب تضافر جهودهم جميعا في النضال من أجل تجاوز هذه الأوضاع، وعدم الانجرار إلى معارك وهمية بين بعضهم البعض حول أمور عقائدية هي في صميم العلاقة بين الإنسان وربه الذي لم يفوض كائنا من كان على الأرض للحكم فيها.

التوصيات:

<u>أولا</u>: توحيد جهود الأفراد والمنظمات والأحزاب المشاركة في هذا المؤتمر وبدء حملة مشتركة للضغط من أجل تحقيق التالي:

١- مطالبة مؤسسات الدولة بالقيام بدورها في تفعيل أسس دولة سيادة المواطنة والقانون، التي ينص عليها الدستور في مادته الأولى، وفي

تكريس مبدأ المساواة التي ينص عليها في مادته الأربعين كسياسة عامة تترجم واقعيا فيما يتخذ من قرارات إدارية ومشروعات قوانين.

٢- التوجه إلي خيرة خبراءنا القانونيين والحقوقيين للعمل على تعديل المادة الثانية من الدستور باستنباط مقاصد الشريعة الإسلامية، جنبا إلي جنب مع استلهام كافة القيم التي استقرت عليها الإنسانية والتي تضمنتها جميع الأديان والشرائع السماوية وغيرها من قيم حثت عليها مواثيق حقوق الإنسان وتوافق عليها العالم وأقرها منظماته الدولية لجعلها هي المصدر الرئيسي للتشريع.

٣- تشكيل لجنة وطنية تتولى فحص وتنقية القوانين المصرية من كل ما يقيد حق المواطن المصري في حرية العقيدة وفي ممارسة الشعائر، بما يتضمنه ذلك من تجريم فرض العقائد بالإكراه والقوة سواء من قبل الدولة أو المنظمات أو الأفراد، مع تجديد المطالبة بإلغاء خانة الديانة من كل الأوراق الرسمية أو على الأقل جعلها اختيارية.

٤- إصدار تشريع يجرم أي تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق ويعاقب عليه بجزاء قانوني، يحاسب بموجبه كل من يثبت ممارسته التمييز ضد أي مواطن أو مواطنه، وإنشاء هيئة قومية تتولى مراقبة حقوق المواطنة وتضطلع بمهمة تلقي الشكاوى الخاصة بالتمييز ضد المواطنين والبت فيها.

٥- إصدار قانون موحد لإنشاء وترميم دور العبادة دون تفرقة على أساس الديانة.

٦- تشكيل لجنة قومية من خبراء التعليم – ومصر زاخرة بهم – لمراجعة كافة المواد الدراسية لتنقيتها من كل ما يعمق التقسيم والفرز الطائفي بين المواطنين المصريين، والتأكد من أن تدريس الأديان يتم فقط في المقررات الدينية، وتدريس ما يساعد على التسامح وقبول الآخر واحترام حقوق الإنسان والحرية الدينية.

٧- حث أجهزة الإعلام وجميع وسائله على انتهاج سياسة الإعلاء من مبدأ المواطنة والدفاع عن حقوقها ونشر ثقافة التسامح والعيش المشترك واحترام جميع العقائد والأديان، ومكافحة الأفكار العنصرية والمتعصبة دينيا.

ثانيا: بدء حملة نشطة لاجتذاب مزيد من الأحزاب والمنظمات والأفراد للتوقيع على ميثاق مناهضة التمييز الديني الصادر عن هذا المؤتمر الذي يستهدف محاصرة التمييز الديني والفرز الطائفي شعبيا.

ثالثا: التعاون والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني لرصد انتهاكات المواطنين بسبب انتماءاتهم الدينية وإصدار تقرير سنوي بهذا الصدد.

رابعا: عقد "المؤتمر الوطني لمناهضة التمييز الديني" بشكل سنوي لمتابعة ما صدر من قرارات سابقة، واتخاذ أي إجراءات تصحيحية، ووضع الاستراتيجيات اللازمة للقضاء على التمييز الديني.

خامسا: دعم ومساندة المبادرات الفردية والجماعية التي تدعو نحو مزيد من النشاطات المشتركة بين المواطنين المصريين على اختلاف معتقداتهم الدينية في كافة مناحي الحياة.

عاشت مصر لكل المصريين

ميثاق مناهضة التمييز الديني

نحن الأفراد والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الموقعون أدناه نتبنى طواعية هذا الميثاق ونوقع عليه لأننا نعتقد أن التمييز الديني هو أحد الأخطار الجسيمة التي تهدد وطننا ومواطنينا، ويتأكد إدراكنا لهذا الخطر بالنظر إلى كثير من المجتمعات حولنا التي تمزقها صراعات طائفية واسعة النطاق، ويعلن الموقعون أنهم سيبذلون كل ما يمكنهم كي يجنبوا وطنهم مصر مصيرا مشابها وأن يدفعوا على العكس تجاه التسامح والتضامن الوطني مستلهمين تاريخنا الحديث.

يرى الموقعون انه توجد أسس قانونية للتميز الديني ولكن اخطر مصادر التمييز الديني هي تدني الوعي الشعبي وزيادة الانغلاق الطائفي الذي يدفع أيضا إلى ممارسة العنف الطائفي تجاه الأقليات، كما يرى الموقعون أن هناك جهات تدفع تجاه التمييز الديني والاستعلاء الطائفي وازدراء الطوائف الأخرى، ويرون أن كل مواطن مصري أيا كانت عقيدته الدينية يجب أن يتساوى مع كل المواطنين ليس فقط أمام القضاء ولكن أيضا في المعاملات اليومية.

يستند هذا الميثاق إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي وقعت عليه مصر وأصبح له قوة القانون وهو ينص على:

<u>في البند الثاني</u>: "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء".

<u>وفي البند الثامن عشر</u>: "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء كان ذلك سرا أم مع جماعة".

و لذلك نتعهد بما يلي:

١. العمل على مناهضة التمييز الديني والكشف عن ممارسيه والمحرضين عليه والمستفيدين منه.
٢. مقاومة التمييز الديني في مؤسساتنا خصوصا في مجالات التعيين والتأهل للوظائف والدرجات العلمية.
٣. العمل على تخليص المقررات الدراسية في كل المراحل من أي شبهة للتمييز الديني.
٤. السعي إلى إقرار قانون واحد لدور العبادة وإلغاء كل إشارة إلى الديانة في الوثائق والمعاملات الرسمية.
٥. مساندة الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال مكافحة التمييز الديني
٦. أن ندعو المنظمات والجمعيات مثل النقابات والاتحادات والنوادي المهنية والأحزاب السياسية وجمعيات الرعاية الاجتماعية إلى نبذ كل مظهر من مظاهر التمييز الديني والانضمام إلينا في التوقيع على هذا الميثاق
٧. أن ندعو المؤسسات والأفراد الذين يعملون في مجالات الصحافة والنشر والثقافة والإعلان إلى مضاعفة الجهد لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتساوى المواطنين وخاصة نشر النموذج الرائع للتضامن الوطني الذي أبدته مصر في تاريخها الحديث.

التوقيعات:

أولا: <u>مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني</u>

١- مصريون ضد التمييز الديني

ثانيا: <u>الأفراد:</u>

الملاحق

ملحق – ١

وثائق إشهار مؤسسة مصريون في وطن واحد

عقد تأسيس

مؤسسة مصريون في وطن واحد

انه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ في تمام الساعة السابعة مساء أتفق فيما بين الموقعين على تأسيس المؤسسة باسم: **مؤسسة مصريون في وطن واحد.**

وميدان عملها:

١- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية

٢- التوعية بالحقوق الدستورية والقانونية

وأغراضها:

- نشر الوعي بثقافة حقوق المواطنة والتأكيد على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.
- العمل على مناهضة كل أشكال التمييز بين المواطنين عن طريق الندوات والمؤتمرات.
- تدعيم الطابع المدني الديمقراطي للدولة المصرية.
- العمل بكل الوسائل الممكنة على **إلغاء كل أشكال التمييز بين المواطنين** المصريين في القوانين والإجراءات.
- إعداد ونشر الأبحاث والدراسات والكتيبات التي تدعم ثقافة حقوق المواطنة.
- المساهمة في إعداد أعمال فنية تساعد على نشر ثقافة حقوق المواطنة.
- إصدار نشرة دورية تعبر عن أنشطة المؤسسة.
- التعاون مع المؤسسات والجمعيات والمراكز التي تعمل في ذات المجال وفي مجالات مماثلة

ونطاق عملها الجغرافي

*جمهورية مصر العربية

م	الاسم	الوظيفة/المهنة	الرقم القومي
١	محمد أحمد محمد أبو الغار	أستاذ النساء والولادة بكلية الطب - جامعة القاهرة	٢٤٠٠٧٠٢١٧٠٠١١٣
٢	دلال وديد بولس حنا	مدير عام إدارة توزيع مواد البناء - وزارة الإسكان	٢٤٨١٠٠٤٠١٠٢٣٦٤
٣	محمد محمد منير مجاهد	نائب رئيس هيئة المحطات النووية	٢٥٠٠٤٢٢٠١٠٠٥١١
٤	ناجي أرتين سمور قلسطين	مهندس زراعي حر	٢٥٠٠٦٠٩٠١٠٠٠٣٦
٥	حسام إبراهيم سعد الدين عبد الله	استشاري الخصوبة وأطفال الأنابيب بمستشفى ليستر - لندن	جواز سفر رقم ٢٠٦٥٥٤١ صادر من السفارة المصرية بلندن

وأقروا فيما بينهم لائحة النظام الأساسي للمؤسسة،

وتحرر هذا عقدا بذلك،

محضر اجتماع المؤسسين
مؤسسة: مصريون في وطن واحد

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٧/٨/٢٨، وفي تمام الساعة السابعة مساء، بمقر المؤسسة الكائن في ٣٩ ش الدقي – الدقي، اجتمع مؤسسو مؤسسة/ **مصريون في وطن واحد**

برئاسة السيد الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد محمد أبو الغار　　　أكبر الأعضاء سنا

وسكرتارية السيد الدكتور/ حسام ابراهيم سعد الدين عبد الله　　　أصغر الأعضاء سنا

وحضور بقية المؤسسين وهم:

١- المهندسة/ دلال وديد بولس حنا
٢- محمد محمد منير مجاهد
٣- ناجي أرتين سمور فلسطين

<u>واتخذت القرارات الآتية</u>:

١) **إقرار لائحة النظام الأساسي للمؤسسة**

٢) **تعيين أعضاء مجلس الأمناء**

حيث تم تعيين السادة والسيدات الآتي أسمائهم بعد لمدة ثلاث سنوات أعضاء بمجلس الأمناء الأول والمكون من تسعة أعضاء وهم:

١- الأستاذ الدكتور/ إبراهيم سعد الدين عبد الله محمد　　　رئيسا
٢- الأستاذ الدكتور/ يحيى عبد العزيز عبد الفتاح الجمل
٣- المهندسة/ دلال وديد بولس حنا
٤- الدكتور/ سيتي زكي شنودة جندي
٥- الدكتور مهندس/ محمد محمد منير مجاهد　　　أمين عام
٦- المهندس زراعي/ ناجي أرتين سمور فلسطين　　　أمين صندوق
٧- الأستاذة /نادية شحاتة هارون سلفيرة
٨- الأستاذة/ صفاء زكي مراد محمد
٩- الأستاذ الدكتور/ سامر محروس سليمان حنا

وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثامنة والنصف مساء

<u>الأعضاء</u>　　　**<u>سكرتير الجلسة</u>**　　　**<u>رئيس الجلسة</u>**

صورة الخطاب الوارد من

مديرية التضامن الاجتماعي بالجيزة

مديرية التضامن الاجتماعي بالجيزة
إدارة الجمعيات

١٨٢٢
١/٢٧

السيدة / صفاء ذكي مراد محمد - ممثل عن جماعة مؤسسي مؤسسة مصريون في وطن واحد

بعد التحية

نحيط سيادتكم علماً بأن المديرية تأسف لعدم قيد المؤسسة لعدم توافر أسس ومقومات المادة (١١) من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية

مرسل لسيادتكم للعلم دون أدنى مسئولية على المديرية

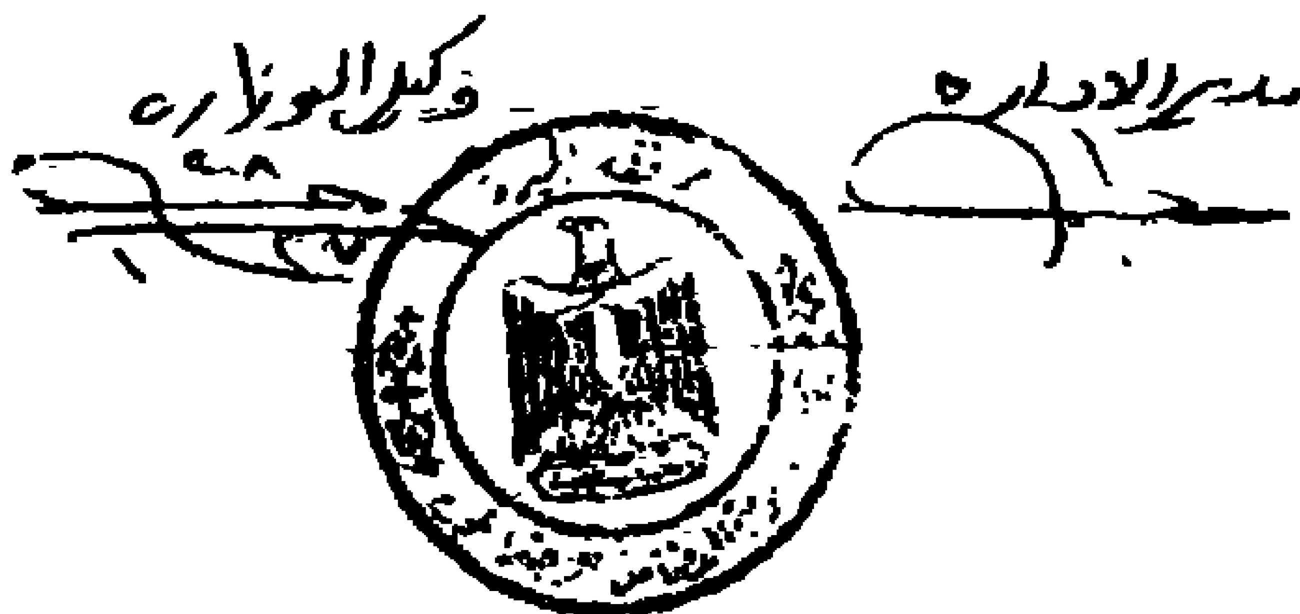
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في ١١/٨/٢

مسئول القيد

مدير الإدارة

وكيل الوزارة



ملحق - ٢

المراسلات المتبادلة مع نقابة الصحفيين

مؤسسة مصريون في وطن واحد

(تحت التأسيس)

الكاتب الكبير الأستاذ/ مكرم محمد أحمد

نقيب الصحفيين المصريين

تحية طيبة وبعد

تعتزم مؤسسة مصريون في وطن واحد (تحت التأسيس) تنظيم المؤتمر الأول لمناهضة التمييز الديني يومي ١٧ و١٨ إبريل ٢٠٠٨ وذلك بهدف:

- بلورة مفهوم واضح لا لبس فيه للمقصود بالتمييز الديني، وإثبات وجوده، وتحديد حجم ومخاطر الفرز الطائفي والديني وما ينتج عنه من تمزيق للوطن.
- تدعيم تماسك وترابط المجتمع المصري بتعميق التضامن والتماسك بين مكوناته، وتدعيم الولاء للوطن وترسيخ مبدأ المواطنة.
- خلق جبهة واسعة من منظمات المجتمع المدني المناهضة للتمييز الديني، والوصول إلى آليات عملية شعبية لمناهضته.

ولهذا أتقدم لسيادتكم برجاء التكرم بالموافقة على إيجار القاعة الكبرى بالدور الرابع بمبنى نقابة الصحفيين يومي ١٧ و١٨ إبريل ٢٠٠٨ لاستخدامها في أعمال المؤتمر وطبقا للقواعد المعمول بها في هذا الشأن.

ومؤسسة مصريون في وطن واحد (تحت التأسيس) هي مؤسسة أهلية تهدف إلى:

- نشر الوعي بثقافة حقوق المواطنة والتأكيد على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.
- العمل على مناهضة كل أشكال التمييز بين المواطنين.
- تدعيم الطابع المدني الديمقراطي للدولة المصرية.
- العمل بكل الوسائل الممكنة على إلغاء كل أشكال التمييز بين المواطنين المصريين في القوانين والإجراءات.

مع وافر التقدير والاحترام،

أمين عام

مؤسسة مصريون في وطن واحد

(تحت التأسيس)

د.م/ محمد منير مجاهد

محمول: ٠١٠٦٥١٦٩٥٢

- **٣٩ شارع الدقي ـ شقة ٢١ ـ الدور الخامس**

تليفون: ٠٢-٣٣٣٨٤١١٢

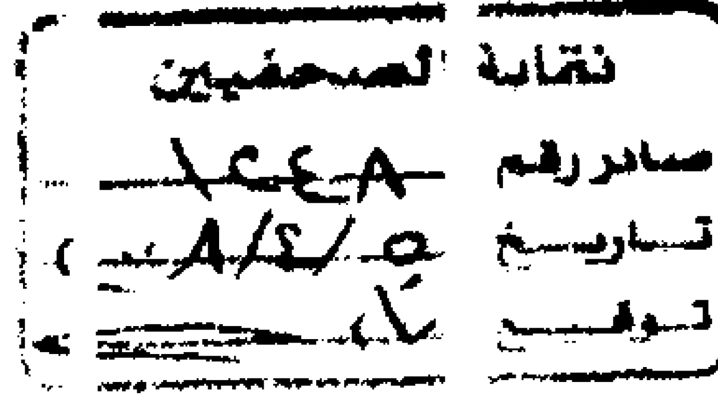
[١٠٣]

---

[103] أبلغنا الموظف المختص بموافقة النقابة على إيجار القاعة بـ ٤٠٠٠ جنيه في اليوم، وتم بعد ذلك تغيير موعد المؤتمر من جانبنا إلى يومي ١١ و١٢ إبريل ٢٠٠٨.

05-APR-2008 11:05 5741541 P.01





نقابة الصحفيين
SYNDICATE OF JOURNALISTS

السيد الأستاذ / منير مجاهد

تحية طيبة و بعد

يتخوف بعض الصحفيين من أن يكون عقد مؤ مركم الأول مناهضة التمييز الديني في دار نقابة الصحفيين فرصة لإشاعة نوع من الفتة بسبب وجود ممثلين عن الفكر البهائي ضمن أعضاء المؤ مر و حيث أ ب النقابة وافقت علي عقد مؤتمركم في مقرها تأكيدا علي م اصرتها لعدم التمييز الديني فأنني أرجو ملحا الا يكون المؤتمر مجالا لصدا ات و فتن مفتعله أو غير مفتعله نحن في غني عنها و أن يكون منبراً للتسامح والفهم المشـ رك و يسرني أن أكون بين شهود المؤتمر مع رجاء إبلاغ ، ىذه الرسالة لي كل أعضاء مؤتمركم الموقر .

مع خالص الشكر ،

نقيب الصحفيين



مكرم محمد احمد

4, Abdel Khalek Sarwat St.
Tel.: 5741555 - 5741727
E-mail: info@ejs.org.eg
www.ejs.org.eg



مؤسسة مصريون في وطن واحد
(تحت التأسيس)

الكاتب الكبير/ الأستاذ مكرم محمد أحمد

نقيب الصحفيين

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى خطابكم رقم ١٢٤٨ المؤرخ ٢٠٠٨/٤/٥ والمرسل بالفاكس بذات التاريخ بشأن "**المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني**" المزمع انعقاده بنقابتكم الموقرة يومي ١١ و١٢ ابريل ٢٠٠٨،

فإنني اتشرف بعرض التالي:

١- نشكركم على الحرص على ألا يكون المؤتمر "مجالا لصدامات وفتن مفتعلة أو غير مفتعلة وأن يكون منبرا للتسامح والفهم المشترك" وهو ما نشاركم فيه - بل وهو الهدف الرئيسي للمؤتمر - ونأمل أن يشاركنا فيه البعض من أعضاء النقابة الذين أشرت إليهم في خطابكم والذين يشرفنا حضورهم للاستماع إلى ما يقال في المؤتمر وأن يناقشوا الآراء المعروضة بدلا من اتخاذ مواقف بناء على شائعات كان الأولى بهم - من الناحية المهنية على الأقل - التأكد منها.

٢- لن يناقش المؤتمر الذي ينعقد تحت شعار "**مصر لكل المصريين**" العقائد الدينية (سواء تلك الخاصة بالبهائيين أو غيرها) لأنه معني بحرية الاعتقاد والقضاء على التمييز الديني والفرز الطائفي ويهدف إلى:

- بلورة مفهوم واضح لا لبس فيه للمقصود بالتمييز الديني، ومظاهر وجوده، وتحديد حجم ومخاطر الفرز الطائفي والديني وما ينتج عنه من تمزيق للوطن.
- تدعيم تماسك وترابط المجتمع المصري بتعميق التضامن والتماسك بين مكوناته، وتدعيم الولاء للوطن وترسيخ مبدا المواطنة.
- خلق جبهة واسعة من منظمات المجتمع المدني المناهضة للتمييز الديني، والوصول إلى اليات عملية شعبية لمناهضته.

٣- عدد كبير من المتحدثين الرئيسيين في هذا المؤتمر أعضاء بنقابتكم الموقرة - كما يتضح من البرنامج المرفق - ولم يعرف عنهم أنهم من مثيري الفتن، وإن كان معروف عنهم بالطبع أنهم من مناهضي جميع أنواع التمييز بين المواطنين المصريين ومن ضمنها التمييز الديني.

٤- يسرنا ويشرفنا حضورك هذا المؤتمر الهام كما يسعدنا أن تلقي كلمة نقابة الصحفيين باعتبارها الجهة المضيفة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، والمشاركة في جلساته، ونعتقد أن وجودكم معنا يعطي دفعة قوية لمناهضة التمييز الديني الذي نعتبركم من أكبر مناهضيه.

مع وافر التقدير والاحترام،

أمين عام
مؤسسة مصريون في وطن واحد
(تحت التأسيس)

د.م. محمد منير مجاهد
محمول ٠١٠٦٥١٠٩٥٢

٣٩ شارع الدقي - شقة ٢١ - الدور الخامس
تليفون: ٠٢-٣٣٣٨٤١١٢

مؤسسة مصريون في وطن واحد
(تحت التأسيس)

الكاتب الكبير الأستاذ/ مكرم محمد أحمد
نقيب الصحفيين المصريين[١٠٤]

تحية طيبة وبعد

تتقدم مؤسسة مصريون في وطن واحد (تحت التأسيس) إلى سيادتكم بطلب استرداد مبلغ ثمانية آلاف جنيه فقط لا غير وهى القيمة التي قمنا بسدادها بالإيصال رقم ٢٣٨٧ بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٤ بمبلغ ألفين جنيه فقط لا غير والإيصال رقم ٣٦٠٦ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/١٧ بمبلغ ستة آلاف جنيه فقط لا غير وهى قيمة إيجار القاعة الكبرى بالدور الرابع لعقد المؤتمر الأول لمناهضة التمييز الديني حيث لم نتمكن من عقد المؤتمر بالنقابة كما كان مقررا بسبب ظروف خاصة بالنقابة.

ونرجو استخراج الشيك باسم السيد ناجى آرتين سمور أمين صندوق المؤسسة حيث انه من قام بالتعاقد وتوريد المبلغ المذكور أعلاه.

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير

أمين عام
مؤسسة مصريون في وطن واحد
(تحت التأسيس)

د.م/ محمد منير مجاهد
محمول: ٠١٠٦٥١٦٩٥٢

٣٩ شارع الدقي – شقة ٢١ – الدور الخامس
تليفون: ٠٢-٣٣٣٨٤١١٢

[104] تم استرداد مبلغ الـ ٨٠٠٠ جنيه

ملحق – ٣

البيانات الصادرة قبل وأثناء وبعد المؤتمر

١- بيان صحفي

عن المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني

لقد وصل التمييز الديني، والفرز الطائفي، وإشاعة مناخ هستيري معبأ بالكراهية ضد غير المسلمين في مصر إلى درجة لا تطاق، ولا يمكن أن تخطئها عين، ولا ينكرها إلا مكابر أو مغرض، وبات يمثل تهديدا خطيرا لأمن مصر القومي وقدرتها على مواجهة التحديات المحيطة بها، وفي الآونة الأخيرة اتخذ هذا التمييز مظهرا عنيفا بالاعتداء على المسيحيين وممتلكاتهم، ومكمن الخطر أن هذه الأحداث لم ترتكبها جماعات إرهابية أو جماعات متطرفة منظمة، إنما وقعت من مواطنين عاديين وقعوا تحت تأثير شحن منتظم ومتوال دفعهم إلى الاعتراض على حرية الآخرين في العبادة وأداء شعائرهم الدينية.

ومن هنا تأتي أهمية أن تتحد جهود المثقفين والكتاب، والسياسيين الذين يؤمنون بالمساواة وبحرية الاعتقاد لكل المصريين لكي يتجمعوا في مؤتمرا لمناقشة هذه المسألة ويتبادلوا الرأي حول أفضل الطرق للقضاء على التمييز الديني الذي يعاني منه بعض المصريين.

لهذا فقد قررت مجموعة مصريون ضد التمييز الديني أن تتصدى لتنظيم "**المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني**" في يومي ١١ و١٢ أبريل ٢٠٠٨ في نقابة الصحفيين وتشارك فيه نخبة من العقول المفكرة المصرية ما بين باحثين وكتاب وسياسيين لمناقشة مشكلة التمييز الديني

لن يناقش المؤتمر الذي ينعقد تحت شعار "**مصر لكل المصريين**" العقائد الدينية لأنه معني بحرية الاعتقاد والقضاء على التمييز الديني والفرز الطائفي ويهدف إلى:

- بلورة مفهوم واضح لا لبس فيه للمقصود بالتمييز الديني، ومظاهر وجوده، وتحديد حجم ومخاطر الفرز الطائفي والديني وما ينتج عنه من تمزيق للوطن.
- تدعيم تماسك وترابط المجتمع المصري بتعميق التضامن والتماسك بين مكوناته، وتدعيم الولاء للوطن وترسيخ مبدأ المواطنة.
- خلق جبهة واسعة من منظمات المجتمع المدني المناهضة للتمييز الديني، والوصول إلى آليات عملية شعبية لمناهضته.

يتضمن المؤتمر خمسة محاور هي:

المحور الأول: التمييز القانوني والدستوري
المحور الثاني: التمييز في المجال العام
المحور الثالث: التمييز في التعليم والإعلام والتوظف
المحور الرابع: موقف الأحزاب والقوى السياسية من التمييز الديني
المحور الخامس: الحلول المستقبلية الممكنة

ويتضمن كل محور من المحاور السابقة شهادات حية لضحايا التمييز، وفي نهاية المؤتمر ستعقد جلسة ختامية لتقديم الرؤية العامة وتوصيات المؤتمر ويعقب هذا أمسية شعرية وغنائية

إننا نرى في هذا المؤتمر الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل لاستئصال التمييز الديني من وطننا الحبيب، ونحن نسعى لما هو أبعد من الانتصار للمظلوم، وأبعد من إنقاذ أغلبية من قومنا أن تكون ظالمة، لكن سعينا الأساسي يقوم على تأسيس مجتمع على أسس وعلاقات وقوانين لا تنتج بعد ظالم أو مظلوم، لأنها لا تسمح للظلم أن يكون معلماً من معالمها، مجتمع يتيح للفرد والجماعة البيئة الصحية التي فيها تتفجر ملكات الإنسان المصري الإبداعية، وتمكنه بالتالي من مواجهة تحديات الألفية الثالثة، هي إذن دعوة ضد التمييز وضد التخلف في آن واحد.

صدر بتاريخ ٤ ابريل ٢٠٠٨

٢- بيان صحفي

انعقاد المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني

برغم تراجع نقابة الصحفيين عن استضافة المؤتمر

انعقد اليوم المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني والذي يعد المؤتمر الأول لمجموعة "مصريون ضد التمييز الديني" في مقر حزب التجمع - بعد أن كان من المقرر عقده في نقابة الصحفيين ابتداء من الساعة الواحدة.بعد الظهر - تحت شعار مصر لكل المصريون.

عند توجه المشاركين في المؤتمر إلي النقابة فوجئوا بغلق باب النقابة مما حال دون دخولهم إلى النقابة، في الوقت الذي كانت فيه مجموعة من حوالي ٦ صحفيين يحتلون المبني من الداخل، ويطالبون بإلغاء عقد المؤتمر، ويمنعون الناس من الدخول .

تم منع عقد المؤتمر، رغم الاتفاق المسبق بحجز القاعة وموافقة نقابة الصحفيين ممثلة في رئيسها المنتخب، ودفع التكلفة المادية. وتعتبر مجموعة مصريين ضد التمييز الديني ذلك الأمر تدخلا غير مشروع في شأن عام، وقد حضر السيد نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد بذاته إلي النقابة، في محاولة منه لإثناء هؤلاء عن عزمهم، ودعوة المؤتمر إلي الانعقاد، إلا أن تلك المجموعة نجحت في إلغاء عقد المؤتمر بالنقابة.

وإذ تبدي مجموعة مصريين ضد التمييز بالغ أسفها وحزنها على ما حدث من سيطرة مجموعة صغيرة غوغائية على نقابة عريقة، تناشد مجموعتنا الصحفيين الشرفاء من أعضاء النقابة التحرك لحماية نقابتهم من عدة أفراد فرضوا ارادتهم على النقيب المنتخب وتطاولوا عليه بأسلوب مهين [illegible]

وبناء على دعوة وجهت للمجموعة من حزب التجمع بعقد المؤتمر به، قبلت المجموعة هذا الخيار، باعتباره الحل الآني لعقد المؤتمر، وعدم الخضوع لابتزاز من حاولوا وأصروا على إفشال هذا المؤتمر.

وتؤكد المجموعة على أنها سوف تواصل الطريق من أجل مناهضة التمييز الديني بكافة صوره ومظاهره في هذا الوطن رغم عنت المتعنتين.

القاهرة - الجمعة ١١ إبريل ٢٠٠٨

٣- بيان صحفي

رداً على الأكاذيب التي روجها دعاة التعصب والطائفية

حول المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني

إن جماعة مصريون ضد التمييز الديني تصدت لمهمة عقد المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني في مصر، انطلاقاً من إدراكها لمخاطر التمييز الديني والفرز الطائفي على وحدة الوطن، وأساسها العميق إقرار الحقوق المتساوية لكل المصريين بصرف النظر عن دياناتهم وعقائدهم، وقد لاحظت أن عدداً من الصحف ووسائل الإعلام قد رددت دون تحقق بعض الأكاذيب التي روجها دعاة التعصب والطائفية لمنع عقد المؤتمر، يهمها أن ضع الحقائق كاملة حول هذه الأكاذيب أمام الرأي العام .

١ . حول المزاعم بحضور قناة تليفزيونية إسرائيلية لبث المؤتمر:

ليس للجماعة أي علم بهذه المسألة، ولم يقدم مروجو هذا الزعم أي دليل على صحة مزاعمهم، هذا وقد قامت هيئة مكتب مجلس النقابة برئاسة الأستاذ/مكرم محمد احمد، وعضوية الأستاذ/محسن سلامة وكيل أول المجلس، والأستاذ/صلاح عبد المقصود وكيل ثاني النقابة، والأستاذ/حاتم زكريا سكرتير عام النقابة، بإجراء تحقيق مع اثنين من إداريّي النقابة في هذه الواقعة لتثبّت من صحتها. وقد ثبت لهيئة المكتب إن هذا الأمر مجرد شائعة عارية تماما من الصحة وقد اعتمدت هيئة المكتب نتيجة التحقيق وبرأت موظفي النقابة من الاتهام الموجه إليهم.

ولغرض الشفافية يلزم أن نوضح أن مجموعة الفنيين اللذين عاينوا القاعة هم فنيو(قناة **ONTV**) المصرية، وإذا كان مروجو هذه 'الأكاذيب يريدون القول بأن إسرائيل تؤيد عقد مثل هذا المؤتمر فالأولى بهم أن يعرفوا أن إسرائيل قد يسعدها نشاط دعاة الفتنة وتقسيم الوطن لا العاملون من أجل وحدته وتقدمه.

٢ . حول المزاعم بوقوف جهات أجنبية مشبوهة وراء تمويل المؤتمر:

لقد أعلنت الجماعة في بيانها التأسيسي بوضوح شديد أنها تقوم على العمل التطوعي ومساهمات الأعضاء والأصدقاء في تمويل أنشطتها وأنها ترفض أي تمويل من أي جهة كانت أجنبية أو حتى مصرية ولقد أتبعت في تمويل هذا المؤتمر بالذات طريقة تعد نموذجاً يحتذى لجميع مؤسسات العمل الأهلي العمل الأهلي في مصر في الشفافية إذ قررت أن تقبل المساهمات لتمويل المؤتمر بحد أقصى ٢٠٠٠ جم (من أعضاءها المصريين) وقد أعلنت على الملا قائمة باسم المساهمين ومقدار مساهمتهم، في سابقة تعد الأولى من نوعها، مما يفضح أكاذيب دعاة التمويل الأجنبي المشبوه.

٣ . حول المزاعم بأن المؤتمر يروج للبهائية وأقباط المهجر:

أعلنا بوضوح شديد، ونؤكد هنا مرة أخرى، أن كل المشاركون في مؤتمرنا هم مواطنون مصريون بغض النظر عن دينهم أو معتقدهم، من الداخل ومن الخارج، وأن مؤتمرنا ليس مؤتمراً دينياً، ولا يروج لأي دين، ولا يهاجم أي دين، فهو مؤتمر لتدعيم وتفعيل المواطنة والحقوق المتساوية للمواطنين.

صدر بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٠٨

٤- بيان للتضامن مع نقيب الصحفيين

بعدما حدث من سيطرة مجموعة من المتعصبين على نقابة الصحفيين يوم ١١ أبريل، واستخدامها أساليب البلطجة لمنع عقد المؤتمر الأول لمناهضة التمييز الديني في مصر، رغم تعاقد جماعة "مصريون ضد التمييز الديني" المنظمة للمؤتمر مع النقابة لعقد المؤتمر داخل مؤسسة من المفترض أن تكون حاضنة ومدافعة عن حرية الرأي، وبعدما تكشف من استهانة تلك العصبة بالشرعية وباللياقة في تعاملها مع نقيب الصحفيين الكاتب الكبير الأستاذ/ مكرم محمد أحمد،

فإن الموقعين أدناه يعلنون تضامنهم مع السيد الأستاذ/ نقيب الصحفيين، في موقفه الشجاع والمشرف، دفاعاً عن شرف ودور مؤسسة عريقة كنقابة الصحفيين، ووقوفاً في وجه ما يمكن أن يمتد إلى سائر مؤسسات دولتنا، مما يهدد باختطاف مصر، ليس فقط من قبل قوى التطرف والغلو، بل أيضاً من قبل الغوغائيين والبلطجية من كل لون، لنصل إلي حالة فوضى مدمرة.

ونحن نرى أن مواجهة ما حدث في ذلك اليوم كان جديراً بأن يكون مهمة أجهزة الأمن المصرية، المنوط بها سيادة الشرعية، إلا أن الأمر أكبر من هذا، فإنقاذ مصر من الاختطاف والفوضى هو مهمة جميع أبنائها، وفي طليعتهم مفكريها ومثقفيها باختلاف توجهاتهم السياسية الذين نتوجه إليهم كي يبادروا لمساندة الشرعية وسيادة القانون، قبل أن تدخل بلادنا إلى مستنقع فوضى، نرى الآن بداياته، ولا نستطيع أن نحدد إلى أي مدى يمكن أن نغوص فيه.

صدر بتاريخ ٣٠ إبريل ٢٠٠٨
(عدد الموقعين ٧٢)

٥- تمويل المؤتمر[١٠٥]

(حتى ١١ إبريل ٢٠٠٨)

طبقا لبيان التأسيس فإن **"مصريون ضد التمييز الديني"** لا يقبلون أي تمويل أجنبي ويعتمدون على العمل التطوعي أساسا ومساهمات الأعضاء والمؤيدين من المصريين، ومن ثم فهم يتوجهون إلى المواطن المصري لتمويل أنشطتهم فهو هدفهم ومصدر دعمهم.

المساهمات النقدية بالترتيب الأبجدي للأسماء

م		الاسم	المبلغ بالجنيه
١	د/	أحمد الأهواني	٥٠
٢	أ/	إسماعيل حسني	٢٠٠٠
٣	د/	إسماعيل شعيب	٥٠٠
٤	م/	إيهاب زكريا إبراهيم	١٠٠٠
٥	د/	باسمة موسى	٢٥٠
٦	م/	جلال مقلد	١٠٠
٧	م/	جورج يونان	٢٠٠
٨	د/	حسام سعد الدين عبد الله	٢٠٠٠
٩	أ/	حمدي أبو كيلة	١٠٠
١٠	م/	دلال وديد	١٠٠
١١	د/	رائف فارس	٥٠٠
١٢	أ/	راندا جمال	٣٠٠
١٣	أ/	راندا شوقي الحمامصي	٣٠٠
١٤	م/	رضا رشوان أبو الفضل	١٠٠
١٥	أ/	زين العابدين فؤاد	١٠٠
١٦	أ/	سارة صبري	١٠٠
١٧	د/	سامر سليمان	١٠٠
١٨	أ/	سامي نصيف بباوي	٥٠٠
١٩	م/	سعيد أبو طالب	٢٠٠
٢٠	أ/	سونيا موريس	٣٠٠
٢١	د/	سيد عاصم	٥٠٠
٢٢	أ/	سيد كراوية	٢٠٠٠

[105] طبقا لما قررته اللجنة المنظمة للمؤتمر فقد تم تعليق هذه القائمة في عدة أماكن داخل القاعة التي عقد بها المؤتمر

م		الاسم	المبلغ بالجنيه
٢٣	د/	صادق نعيمى	٥٠
٢٤	م/	صبري فوزي	٢٠٠٠
٢٥	د/	صلاح أبو الفضل	٥٠٠
٢٦	م/	عادل المشد	٢٠٠٠
٢٧	د.م/	عادل توفيق سليمان	١٠٠
٢٨	م/	عادل جندي	٢٠٠٠
٢٩	أ/	عادل نصيف إبراهيم	٥٠٠
٣٠	أ/	عبد الملك جرجس	٢٠
٣١	م/	عماد توماس	١٠٠
٣٢	م/	عماد حامد عطية	١٠٠
٣٣	أ/	عياد بشارة محارب	١٠٠
٣٤	أ/	فتحي فرج	٣٠
٣٥	م/	كمال غبريال	١٠٠
٣٦	م/	ماهر عزيز	٥٠٠
٣٧	د/	مجدي اسحق	٢٠٠٠
٣٨	أ/	محاسن محمد خليل	١٠٠
٣٩	أ/	محفوظ أبو كيلة	١٠٠
٤٠	م/	محمد البدرى	١٠٠
٤١	أ/	محمد رجب	١٠٠
٤٢	م/	محمد عبد الحليم	١٠٠
٤٣	د.م/	محمد منير مجاهد	١٠٠
٤٤	أ/	منير صلاح الدين	١٥٠
٤٥	م/	ناجى ارتبن سمور	٢٠٠٠
٤٦	أ/	نادية شحاتة هارون	١٠٠٠
٤٧	د/	نبيل مصطفى	٢٠٠
٤٨	أ/	نشأت إسكندر	٣٠٠
٤٩	أ/	نعيم صبري	١٠٠
٥٠	أ/	نورا أمين	١٠٠
٥١	أ/	هالة شكر الله	١٠٠
٥٢	م/	هانئ عزيز قدسي	٣٠٠
٥٣	أ/	وجيه خير اقلاديوس	١٠٠
٥٤	أ/	وجيه رشدي جندي	١٠٠
٥٥	د/	وليام ويصا	١٠٠٠
		الإجمالي	**٢٧٤٥٠**

ملحق – ٤

تقرير اللجنة المشكلة من مجلس الشعب
لتقصي حقائق أحداث الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢

برئاسة الدكتور جمال العطيفي

تقرير اللجنة المشكلة من مجلس الشعب
لتقصي حقائق أحداث الخانكة في نوفمبر ١٩٧٢
برئاسة الدكتور جمال العطيفي

قرار تشكيل اللجنة

أصدر مجلس الشعب بجلسته المعقودة يوم الاثنين من شوال ١٣٩٢ الموافق من نوفمبر ١٩٧٢ قرار بناء على طلب السيد رئيس الجمهورية بتشكيل لجنة خاصة باستظهار الحقائق. حول الأحداث الطائفية التي وقعت أخيرا في مركز الخانكة وإعداد تقرير للمجلس عن حقيقة ما حدث. وقد شكلت هذه اللجنة برياسة الدكتور جمال العطيفي وكيل المجلس وعضوية السادة أعضاء المجلس محمد فؤاد أبو هميلة وألبرت برسوم سلامة وكمال الشاذلي والدكتور رشدي سعيد وعبد المنصف حسن زين والمهندس محب إستينو.

حدود مهمة اللجنة

ويعتبر هذا القرار أول ممارسة في ظل الدستور الجديد لما أجازته اللائحة الداخلية للمجلس من جواز تشكيل لجنة خاصة لاستظهار الحقائق في موضوع معين وذلك طبقاً للمادتين ١٦ و٤٧ من اللائحة .

ومع قرار تشكيل اللجنة ينوط بها استظهار الحقائق في الأحداث الطائفية التي وقعت أخيراً في الخانكة إلا أن اللجنة رأت بمناسبة بحثها لظروف هذه الحادث والعوامل التي أدت إليها أن حادثة الخانكة وهو أحد الحوادث التي تكررت خلال هذا العام، يطرح بصفة عامة وأساسية موضوع العوامل المؤثرة على العلاقات بين طوائف الشعب وما إذا كانت هذه العوامل مصطنعة أو مغرضة ومدى تهديدها للوحدة الوطنية في هذه الظروف الدقيقة التي يجتازها شعبنا ضد العدو الصهيوني والاستعمار العالمي، ومن ثم فإن اللجنة تعرض في تقريرها لموضوع حادث الخانكة باعتباره حادث مميزاً يعبر عن مناخ غير صحي ساد العلاقات الاجتماعية خلال هذا العام: ثم تتناول بعد ذلك هذه العلاقات بصفة عامة وتعرض تحليلاً واقتراحات محددة لعلاجها .

إجراءات اللجنة

بدأت اللجنة عملها، باجتماع عقده رئيسها مع السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والسيد النائب العام في صباح اليوم التالي لصدور قرار تشكيلها وذلك للوقوف على ظروف هذا الحادث لتبدأ عملها في ضوء تصور واضح، ولما كانت النيابة العامة لا تزال تباشر التحقيق وحتى لا يقع تداخل بين الإجراءات التي تتخذها اللجنة وإجراءات التحقيق الجنائي، فقد رأت اللجنة الاكتفاء بطلب تقرير آخر على أن يتضمن سرداً للحوادث المماثلة التي تكون قد وقعت في العام الأخير ، ثم بدأت اللجنة إجراءاتها كالآتي:-

١- في صباح يوم الثلاثاء ١٤ من نوفمبر ١٩٧٢ عقدت اللجنة اجتماعا عرض فيه رئيسها التصور المبدئي للحوادث التي وقعت في الخانكة، يومي ٦ نوفمبر و ١٢ نوفمبر ١٩٧٢ في ضوء المعلومات الشفوية التي تلقاها من السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والنائب العام .

ففي يوم ٦ نوفمبر وضع مجهولون النار في دار جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها أهالي مركز الخانكة من الأقباط كنيسة بغير ترخيص لإقامة الشعائر الدينية، وفي ١٢ نوفمبر وفد إلى الخانكة عدد كبير من القساوسة قدموا إليها بالسيارات ومعهم بعض المواطنين من الأقباط وساروا إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس المحترق وأقاموا شعائر الصلاة فيها وتجمع في المساء عدد كبير من المواطنين في مسجد السلطان الأشرف وخرجوا في مسيرة احتجاج على ذلك، نسب فيها إلى غالي أنيس أنه أطلق أعيرة نارية في الهواء على رؤوس المتظاهرين من مسدس مرخص له بحمله فتوجه بعض المتظاهرين إلى مسكن هذا الشخص وإلى أماكن آخرين وقاموا بوضع النار فيها وإتلافها دون أن تقع إصابات، وبعد أن استمعت اللجنة إلى هذا العرض المبدئي للحادث ناقشت خطة عملها وحددت البيانات والمعلومات التي تحتاج إليها من الجهات المختلفة.

٢- في يوم الأربعاء ١٥ نوفمبر ١٩٧٢ انتقلت اللجنة بكامل هيئتها إلى مركز الخانكة يصحبها السيد اللواء مصطفي الشيخ وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن والذي ندبته اللجنة بناء على طلب اللجنة لتسهيل مهمتها. وقد بادرت بزيارة الأماكن التي جرت فيها هذه الأحداث وناقشت المسئولين في

مركز الشرطة وفي مجلس المدينة وفي الإتحاد الاشتراكي كما استمعت إلـــى ملاحظات الذين وقع اعتداء على مساكنهم وحوانيتهم فعاينــت دار جمعيـــة الكتاب المقدس الذي كان الأقباط من سكان المركز قد جروا أخيراً على إقامة الصلاة فيه والذي تعرض لوضع النار فيه صبيحة يوم الاثنـــين 6 نـــوفمبر ١٩٧٢ كما شاهدت آثار النار والكسر في مساكن جرجس عريان ســليمان، وغبريال جرجس عريان وحليم حنا نعم الله وغالي أنيس سعيد بشاي.

٣- في مساء اليوم نفسه استقبلت اللجنة أمين الإتحاد الاشــتراكي بمحافظـــة القليوبية وأمين وحدة المركز، كما استقبلت السيد عبد القادر البــري عضـــو المجلس الشعبي للمحافظة المختار عن وحدة الإتحاد الاشتراكي بــالمركز – والذي كان قد اتهمه بعض المجني عليهم في التحقيق بالتحريض على ارتكاب الحادث، كما استقبلت الشيخ زين الصاوي البدوي إمـــام مســـجد الســـلطان الأشرف الذي تجمع فيه أهل مركز الخانكة مساء يوم الأحد ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢ – طلبت اللجنة من السيد أمين الإتحاد الاشتراكي بمحافظة القليوبيـــة عن معلوماته وملاحظاته، وقد وافاها بعد ذلك.

٤- في يوم الخميس ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ اجتمعت اللجنة بقداسة البابا شـــنودة الثالث بطريرك الأقباط في دار البطريركية، وفي هذا الاجتمـــاع اســـتمعت اللجنة إلى ملاحظات البابا شنودة، كما اجتمعت اللجنة بفضيلة الإمام الأكبـــر محمد الفحام شيخ الجامع الأزهر وشهد هذا الاجتماع أمـــين عـــام مجمـــع البحوث الإسلامية فضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصـــار ومـــدير البحـــوث بالأزهر الدكتور عبد المنعم النمر ومدير مكتب شيخ الأزهر وفضيلة الشـــيخ صلاح أبو إسماعيل

٥- في مساء اليوم نفسه استقبل رئيس اللجنة أحد المبلغين الذي أرسل إلـــى السيد رئيس مجلس الشعب بأن لديه معلومات لتوضيح ملابسات الحادث وقد أعادت اللجنة مناقشته بعد ذلك مساء السبت ١٨ نوفمبر وأخطـــرت النيابـــة العامة لسؤاله

وكانت اللجنة قد تلقت أيضاً برقيتين من الحوامدية من كل من السيد إبراهيم والسيد سعد العباسي رئيس لجنة الرعاية الدينية الإسلامية بالحوامدية، تنـــذر بخلاف حول قبة لمبنى جمعية أنصار الكتاب المقـــدس بالحوامديـــة المتخـــذ

كنيسة منذ بضعة أعوام بغير ترخيص وقد رأت اللجنة مثل هذا النزاع يعطي صورة عن بعض جوانب الاحتكاك الذي تكرر نوعه فدعت إليها الشاكين وقد أمكنها تسوية الموقف وإبقاء الحالة على ما هي عليه.

٦- وقد تلقت اللجنة في نفس اليوم إخطار من الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتماعية ببيان المبالغ التي صرفتها الوزارة لمن لحقتهم خسائر من جراء هذه الحوادث بالخانكة وذلك بعد أن قامت السيدة الوزيرة ورجال الوزارة بزيارة مكان الحوادث يوم ١٦ نوفمبر.

كما تلقت اللجنة في نفس اليوم إخطار من السيد محمد حامد محمود الأمين الأول للإتحاد الاشتراكي العربي بأن أحد الشمامسة بكنيسة كفر أيوب بمركز منيا القمح كان يوزع في يوم ٦/ ١١ كتيبات من مؤلفاته اشتبه في مضمونها.

كما تلقت اللجنة برقيتين إحداهما من الدكتور القس عبد المسيح إسطفانوس يشكو فيها من واقعة قديمة بما سماه اغتصاب أرض دار الكتاب المقدس بالإسكندرية بزعم إقامة مسجد عليها، والأخرى من عبد الفتاح بشير وتتضمن اتهاما عاماً لعناصر لم يذكرها تحاول إحداث فتنة بهيئة النقل العام وقد أخطرت الجهات المختصة بالبرقيتين!!

٨- وفي صباح يوم الأحد ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ استقبلت اللجنة بعض أهالي مركز الخانكة الذين قدموا معلومات عن الحادث، وقد رأت إبلاغها إلى النائب العام.

وفي مساء اليوم ذاته استقبلت اللجنة الأنبا صموئيل أسقف الخدمات والأنبا ديماديوس واستمعت إلى ملاحظاتهما.

القسم الأول: وقائع حوادث الخانكة

استعانت اللجنة أساساً في تحديد هذه الوقائع بتقارير النيابة العامة وهي السلطة القضائية المختصة بالتحقيق، وفي نفس الوقت فإنها قد راجعت ما قدمته إليها الجهات الأخرى المختصة، كما اطلعت على تقرير أعد عن هذه الحوادث وقدم إلى قداسة البابا شنودة، ومن خلال قيامها بالانتقال والمعاينة

والمناقشة التي أجرتها مع هذه الأطراف المعنيـــة ، أمكنهـــا أن تســـتخلص الوقائع الصحيحة.

حادث يوم الاثنين ٦ نوفمبر ١٩٧٢

منذ عام ١٩٤٦ وجمعية أصدقاء الكتاب المقدس تباشر نشاطها في الخانكـــة كجمعية دينية مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية، ومنذ حـــوالي ســـنة قـــام المحامى أحمد عزمي أبو شريفة ببيع قطعة أرض صغيرة يملكها مجـــاورة لمنزله بالحي المسمى الحي البولاقي بمدينة الخانكة إلى من يدعى محمد سعد الجلدة ، العامل بمزرعة الجبل الأصفر الـــذي باعهـــا بـــدوره إلـــى أحـــد المسيحيين ,وتسلسلت عقود بيعها إلى أن انتهت ملكيتها إلى الأنبا مكسيموس مطران القليوبية، وكان الظن وقتئذ أنها ستبنى مقراً لهـــذه الجمعيـــة ، وقـــد سورت فعلاً وألحقت بها حجرات نقلت إليها الجمعية، غير انه فـــي مطلـــع الصيف هذا العام أقيم فيها مذبح للصلاة ورتب فناؤها بمـــا يســـمح بإقامـــة الشعائر الدينية فيه ، وتولى القس مرقس فرج وهو راعي كنيسة أبو زعبـــل التي تبعد قرابة ثلاثة كيلومترات من الخانكة "إقامة الشعائر الدينية فيها" في أيام الجمع لانشغاله أيام الآحاد بكنيسته الأصلية في أبى زعبل.

ولما كانت الجمعية لم تستصدر قراراً جمهورياً بالترخيص بإقامة كنيسة، فقد أخذت الإدارة تعهداً على رئيس الجمعية شاكر غبور بعدم استخدامها ككنيسة إلا بعد الحصول على ترخيص، وقد أثار استخدام هذا المكان ككنيسة بغيـــر تصريح بعض المقيمين بمدينة الخانكة ومن بينهم عبد القادر البـــرى وهـــو مفتش مالي وعضو المجلس الشعبي بمحافظة القليوبية ، وليس هناك ما يدل على أن هذا الاعتراض قد أتخذ مظهراً عنيفاً أو كان موضع اهتمام عام.

وفي صبيحة يوم الحادث ٦ نوفمبر ١٩٧٢ وهو أول أيام عيد الفطر المبارك أخطرت النيابة العامة بحدوث حريق في هذا المبنى ، وقد تبين أن النار قـــد أتت على سقفه وهو من الأخشاب ، كما امتدت إلى موجودات ولكنها لم تمتد إلى جدرانه المبللة , ولم تتوصل التحقيقات التي أجرتها النيابة إلـــى معرفـــة الفاعل، غير أن بعض الذين كانوا يبيتون في المبنى لحراسته قـــرروا فـــي تحقيق النيابة أنهم شاهدوا جملة أشخاص يلقون زجاجات مشتعلة من الخارج،

وقد أمكن لرجال المطافئ إخماد النار بمعاونة بعض الأهالي من المسلمين والمسيحيين.

ودون تدخل في إجراءات التحقيق الجنائي وما يمكن أن تستخلصه النيابة العامة من ثبوت التهمة أو عدم ثبوت التهمة فإن هناك حقائق يجب أن تؤخذ في الاعتبار:-

١- إن أهالي مدينة الخانكة كانوا يعيشون دائما في وئام ، وقد ضربوا المثل في التعاون والوحدة حينما تعرض أحد مصانع أبو زعبل القريبة من الخانكة لغارات طائرات إسرائيل الفانتوم في فبراير ١٩٧٠. حيث قتل ٧٠ عاملاً وأصيب ٦٩ غيرهم بجراح مما عبأ الجميع ضد العدو، لأن القنابل التي ألقيت لم تفرق بين المسلم والقبطي.

٢- إن رئيس مجلس المدينة السابق كان من الأقباط، وقد ظل في مركزه قرابة اثني عشر سنة وهو السيد أديب حنا، ولم يثر أي حساسيات طوال هذه السنين .وحينما عين خلفه الحالي السيد عادل رمضان في مارس ١٩٧٢ احتفلت به جمعية أصدقاء الكتاب المقدس في مبناها الجديد الذي انتقلت إليه، ويشغل عدد كبير من الأقباط وظائف مهمة وخاصة في قطاعي الصحة، والصحة النفسية حيث تزايد نسبة الموظفين الأقباط على الستين في المائة إذ يبلغ عددهم ٣٨ من بين ٥٩ موظفاً (طبقاً للبيانات التي قدمها رئيس مجلس المدينة) ويبلغ مجموع الموظفين الأقباط في هذا المركز ١١١ من بين مجموعهم البالغ ٨٥٦ موظفا.

٣- إن مبنى جمعية أصدقاء الكتاب المقدس الذي احترق سقفه واحترقت موجوداته هو مبنى صغير يقع في مكان منزو غير مطروق يقع في الجهة الشرقية للمدينة ويقوم حوله بعض مساكن المسلمين، ولم يكن مرخصاً كبناء فضلاً عن عدم الترخيص به ككنيسة، ولكن من ناحية الأمر الواقع كانت تباشر فيه الشعائر الدينية دون تعرض من جهات الإدارة وبتسامح منها، وقام بعض المسلمين من أهالي الخانكة بجمع تبرعات لإقامة مسجد شديد القرب من هذا المكان وشرع فعلاً في بنائه.

٤- إن عدد سكان الخانكة كما جاء بالتعداد العام للسكان المنشور عام ١٩٦٠

بلغ ٢١٨٦٣ منهم ٦١٥ مسيحيين، غير أن البيانات التي قدمت إلى مجلس المدينة تفيد بأن عدد المسيحيين لا يجاوز ستاً وثلاثين أسرة. وقد طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بعد اتصال قام به رئيسها بالفريق جمال عسكر، ويبين من الرد الذي تلقته إنه كان في مدينة الخانكة في عام ١٩٦٦ عدد ٦٩٢ مسيحيا فزاد عام ١٩٧٢ إلى ٨٠٢ مسيحيين بينما جملة المسيحيين في مركز الخانكة (مدينة وقرى) بلغ في عام ١٩٦٦ عدد ٢٥٥٢ وزاد في عام ١٩٧٢ إلى ٢٩٦٣

٥- إنه قد بولغ في تصوير هذا الحادث على قداسة البابا عن معلومات عنه، وزاد من حدة التوتر أنه سبقه منذ عدة شهور قليلة حادث مماثل في سنهور بجهة دمنهور. وقد ورد في التقرير الذي قدم إلى قداسة البابا من هذا الحادث ما يفهم منه أن المكان قد حرق بالكامل وصور الحادث على أن المطافئ تباطأت في إطفاء الحريق، وأن المتآمرين قد منعوا رجال الإطفاء من أداء واجبهم، كما تضمن هذا التقرير تشكيكاً في سلامة إجراءات التحقيق وعدم حيدتها.

وقد أثبتت المعاينة التي قامت بها اللجنة بالإضافة إلى المعاينة التي أجرتها النيابة أن الحريق لم يمتد إلا للسقف الخشبي وإلى الموجودات الخشبية وأنه لولا تدخل رجال الإطفاء لما كانت النار قد أخمدت دون أي خسائر أخرى، كما وصفت الحوادث أنه حريق لكنيسة (بما لا توجد كنيسة مصرح بها رسمياً) وأنه بذلك ينطوي على امتهان المقدسان المسيحية، وقد أضفي على تصوير الحادث طابع الإثارة.

وقد عرضت اللجنة على قداسة البابا الوقائع الصحيحة التي استخلصتها، فوافق قداسته على عدم اعتماد المعلومات التي قدمت إليه انتظارا لما يسفر عنه التحقيق.

٦- على أنه من ناحية أخرى، فقد أحالت اللجنة كل ما قدم إليها من معلومات عن اتهام أشخاص معينين بالاشتراك أو التحريض على ارتكاب هذا الحادث إلى النائب العام ليجرى شئونه فيه.

حادث يوم الأحد ١٢ نوفمبر ١٩٧٢

في صبيحة هذا اليوم اتجهت إلى مدينة الخانكة بعض سيارات أتوبيس السياحة والسيارات الخاصة والأجرة ويستقلها حوالي ٤٠٠ شخص يرتدى الملابس الكهنوتية الخاصة بالقساوسة والشمامسة، وقد كان نمى إلى علم السلطات إن قرار قد اتخذه مجمع الكهنة في القاهرة بإقامة الصلوات يوم الأحد في مقر جمعية الكتاب المقدس التي كان يتخذها الأقباط المقيمون بالخانكة كنيسة لهم، وقد استوقفتهم قوات الأمن التي قدمت على عجل من عاصمة المحافظة عند قرية القلج التي تقع في طريق إلى الخانكة وذلك في محاولة لإثنائهم عن عزمهم خشية أن يؤدى هذا الجمع الكبير إلى إثارة غير محمودة العواقب والاكتفاء بعدد محدود منهم ولكنهم صمموا على أن يمضوا في تنفيذ ما اعتزموه ، فاتخذت قوات الأمن الاحتياطات اللازمة ومضوا سيراً على الأقدام في موكب طويل مرددين التراتيل الدينية يتقدمهم القساوسة وحينما وصلوا إلى مقر الحادث ثبتوا مكبرات الصوت وبدأ القداس على مرتين، حتى يتسع الاشتراك فيه لهذا الجمع الغفير، ثم انصرفوا بعدها دون أن تقع أي حوادث، وقد نسب إلى بعض الغلاة منهم تفوهم بعبارات غليظة في الاحتجاج على ما وقع من حادث في هذا المبنى في الأسبوع الماضي ، وتصويره على أنه عداء طائفي لم تتخذ سلطة الدولة حياله الإجراءات المناسبة

وفي المساء حينما عاد إلى المدينة شبانها المسلمين الذين كانوا في الجامعات أو في المصانع أو المكاتب خارج المدينة وروت لهم صورة لما جرى في الصباح اعتبروا ذلك تحدياً واستفزازا لشعورهم فاجتمعوا بمسجد السلطان الأشرف الذي يقع بالجهة الغربية بالمدينة ومعهم الشيخ زيد الصاوي البدري إمام المسجد وتوجهوا إلى مركز الشرطة في مسيرة تكبر بالله وقد طلب منه المسئولون الانصراف، وانصرف الشيخ زيد الصاوي بعد أن نصحهم بالتفرق بينما استمر الباقون في مسيرتهم إلى مقر الإتحاد الاشتراكي، وفي مرورهم على حانوت بقال يدعى غالي أنيس بشاي سمع صوت طلقات نارية نسب البعض إطلاقها إلى هذا البقال الذي تبين فعلاً أنه يحمل مسدساً مرخصا به وإن كان لم يرد في فحص الطب الشرعي ما يقطع أنه أطلق حديثاً ، ولكن ذلك أدى إلى إثارة الجماهير التي اندفعت إلى منزل هذا البقال فوضعت فيه النمار وأندس بينها من اغتنم هذه السانحة للسرقة ، كما أحرقت مساكن أخرى لكل من أنيس بشاي ، وحليم نعمة الله ، ورزق صليب عطية ،

وجرجس عريان ، وغبريال جرجس عريان ، وموجودات ستديو للتصــوير يملكه رزق صليب عطية – كما تحطم زجاج صيدلية الدكتور كامل فهمــي أقلاديوس ، وتوجه بعض المتظاهرين إلى مقر جمعية أصدقاء الكتاب المقدس وأشعلوا النار في إحدى حجراتها الملحقة بنائها المتخذ كنيسة للصلاة ، ومع ذلك فلم تحدث أي خسائر في الأرواح وأصيب ثلاثة أشخاص عرضاً بينهم اثنان من المسلمين بإصابات بسيطة وقد قبض على عدة أشــخاص متهمــين بالسرقة أو الحريق أو الإتلاف ، وقررت النيابة العامة حــبس تسـعة مــن المتهمين منهم حبساً احتياطيا

<u>ودون التعرض لوقائع الاتهام الجنائية، فإن هناك حقــائق أمكــن للجنــة استظهارها :</u>

١- أن الحادث وقع يوم الاثنين ٦ نوفمبر كان يجــب أن يبقــى فــي حــدوده الصحيحة وكان من حسن السياسة أن يحصر في هذا النطاق وحسبما ذكر البابا شنودة لأعضاء اللجنة، فإنه قد زار بعدها الإمام الأكبر شيخ الجــامع الأزهــر مهنئاً بالعيد دون أن يترك الحادث أثراً في نفسه لولا ما بدا له من أن يد العدالــة لم تستطع أن تتوصل إلى المسئولين عن هذا الحادث ، وأن البعض قد خشي أن ينتهي التحقيق إلى ما انتهى إليه حوادث أخرى وقعت قبل ذلك ولم تتخــذ فيــه مبادرات قوية وصريحة ، وإن من ذهبوا إلى الصلاة في مكــان الحــادث لــم يقصدوا أن يتوجهوا إلى الخانكة في مسيرة ولكنهم ساروا على الأقــدام بعــد أن أستوقفهم السيد مدير الأمن ونائبه لإقناعهم بالعدول عن المسيرة.

٢- إنه كان من المحتمل أن تتعرض مسيرة الصلاة الكنسية، مع ما انطوت عليه من مظاهر الاحتجاج والإثارة لاحتكاك سلمت منه نتيجة أصالة الوعي بالوحدة الوطنية الذي استقر في قلوب المصريين جميعاً منذ مئات السنين.

٣- إنه تجدر تسجيل الموقف المشرف لبعض القساوســة ومــنهم القمــص إبراهيم عطية الذي ألقى كلمة الصلاة في مقر الجمعية المتخذة كنيسة، معلناً إن من قام بالحريق إنسان مغرض لا ينتمي إلى المســيحيين أو المســلمين وأشاد فيها بالتضامن والوحدة بين عنصري الأمة.

٤- إن قوات الأمن الإضافية التي استدعيت في الصباح بعد تجمع القساوسة

للصلاة في الخانكة , قد عادت بعد انصراف المصلين وبعد أن هدأت الحالة وتركت قوة لتعزيز قوة المركز , وبعد أن وقعت حوادث المساء دعمت بقوة من الإدارة المركزية للأمن للمحافظة على النظام.

٥- إن الدكتورة وزيرة الشئون الاجتماعية قد بادرت إلى زيارة موقع هذه الحوادث وقررت بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية تعويضات فورية لمن وضعت النار في مساكنهم أو حوانيتهم، فاستحقت جمعية أصدقاء الكتاب المقدس ٢١٠ من الجنيهات هي قيمة الخسائر المقدرة كما قررت مبلغ مائتي جنية تعويضاً لخسائر لحقت منزل وحانوت رزق صليب عطية ومبلغ ١٥٠ جنيها لكل من حليم حنا نعمة الله وأنيس سعيد بشاي وللمهجر جابر مسعود جابر تعويضاً عن إتلاف كشك له ومبلغ ٣٠ جنيهاً لصيدلية د/ كامل فهمي أقلاديوس، وقد تلقت السيدة الوزيرة برقية شكر من وجيه رزق متى نيابة عن المسيحيين بالخانكة.

المقدمات

<u>ومن الدراسة التي قامت بها اللجنة، استخلصت المقدمات التي أدت إلى تزايد هذه الحالة من التوتر:</u>

١- ففي خلال عام ١٩٧٠ وقع بمدينة الإسكندرية حادث فردي خاص باعتناق شابين من المسلمين للمسيحية تحت تأثير ظروف مختلفة، وقد سرت أخبار ذلك بين الناس وكانت موضع التعليق ونقد بعض أئمة المساجد استنكارا للنشاط التبشيري، وقد أعدت مديرية الأوقاف بالإسكندرية وقتئذ تقرير قدمه الشيخ إبراهيم عبد الحميد اللبان وكيل المديرية لشؤون الدعوة بنتيجة بحثه لموضوع الانحراف العقائدي لبعض الطلاب بمنطقة جليم والرمل وقد ذكر فيه الأخطار التي تهدد بعض الشباب نتيجة حملات التبشير نسبت إلى بعض القساوسة، كما تضمن جملة افتراضات تعكس مخاوف مقدم التقرير من هذه المخاطر، وفي عام ١٩٧٢ أي بعد قرابة سنتين من تقديم هذا التقرير الذي يعد تقريراً داخلياً ليس معد للنشر، امتدت يد خبيثة إليه فحصلت على صورة منه وقامت بطباعته بالإستنسل وتوزيعه على نطاق واسع.

وقد تضمن التقرير بعض الأمور التصويرية المنسوبة إلى رجال الدين

الأقباط والتي من شأنها أن تثير استفزاز من يطلع عليها من المسلمين، تحمله على تصديق أمور لم يقم أي دليل على نسبتها إليهم وبعضها بعيد التصــديق مما حمل بعض أئمة المساجد بالتنديد الشديد وكانت نتيجة ذلك زيادة اســتياء كثير من المسلمين وبذر بذور الشك بينهم وبين إخوانهم الأقباط ورغم شيوع أمر هذا التقرير لم تقم الجهات المسئولة والإعلامية بالتصدي له بالمواجهــة والنفي، ربما ظناً منها أن أثره سيكون محدوداً وانه سرعان ما يتلاشى، وكما أن يد العدالة لم تستطع أن تمتد إلى مروجيه.

٢- وحينما بدأت مرحلة تصحيح مسار الثورة في ١٥ مــايو ١٩٧١ دعــت الجماهير إلى المشاركة في إعداد الدستور الدائم، كان من الواضح إلى اللجنة المختصة بإعداد الدستور الجديد التي طافت أنحاء البلاد حينئذ، بروز تيــار متدفق يدعو إلى اعتبار الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع تقابله دعوة أخرى من الأقباط إلى التمسك بحرية العقيدة والأديان وخاصة إلغــاء التــراخيص المقررة لإقامة الكنائس، ولم يكن التوضيح كافياً بأن الدعوة إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية يتنافي مع حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينيــة التــي كفلها الدستور لجميع المواطنين، وإن الإسلام والمســيحية رســالتا تســامح ومحبة يدينان بالله.

في هذا المناخ الذي سادته مفاهيم الحرية وسيادة القانون وارتفع فيه شــعار دولة العلم والإيمان، انتخب الأنبا شنودة بابا لكنيسة الإســكندرية والكــرازة المرقسية في آخر أكتوبر ونصب في ١٤ نوفمبر في احتفال شــهده رئــيس الوزراء وقتئذ وكبار المسئولين في الدولة وأذيع بالتلفزيون والراديو وكــان موضع اهتمام واسع من جميع وسائل الإعلام وكان من الواضــح أن البابــا الجديد قد بدأ نشاطاً واسعاً في خدمة الكنيسة والوطن بمجرد انتخابــه ألقــى محاضرة عن إسرائيل في نقابة الصحفيين تقرر طبعها بخمس لغات وينشــر في بعض الصحف حديثاً أسبوعياً يوم الأحد وأعلن تنظيمات للكنيسة تدعيماً لرسالتها الروحية ومعالجة لقضايا المجتمع داخل النطاق بأســلوب علمــي روحي وهو أول بابا في العصر الحديث من رؤساء الكلية الإكليريكية.

ويبدو أن بعض الحساسيات كانت تنشأ أحياناً عن هذا النشاط الواسع، حتــى قبل انتخاب الأنبا شنودة للباباوية، فقد أصدرت مجلة الهلال عدداً خاصاً عن القرآن في ديسمبر ١٩٧٠ ونشر فيه مقال عنوانه "القرآن والمســيحية" بقلــم

الأنبا شنودة مبيناً فيه الالتقاء بين الإسلام والمسيحية، وقد تناوله بالرد بعض الخطباء على منابر المساجد على حد ما نشرته مجلة الهلال عددها الصادر بعد ذلك في فبراير ١٩٧١ والذي تضمن تعليقات أخرى على هذا المقال

كما أن إعلان البابا شنودة بعد انتخابه عن تمسكه برفض أيه دعوة إلى إباحة الطلاق للمسيحيين إلا لعلة الزنا وأن كل طلاق يحدث بغير هذه العلة الواحدة لا تعترف به الكنيسة، كان يقابله على الجانب الآخر رفض لأي دعوة إلى تعديل قانون الأسرة بالنسبة للمسلمين ووضع أي تنظيم لحق الطلاق، ومثله أي حدث تطوير في الكلية الإكليريكية، أو استعادة الإسكندرية لمنزلتها العالمية وقيادتها الإفريقية، رغم أنه معنى سبق أن ردده بعض كبار الأقباط ممن تعاونوا دائماً مع نظام الدولة بإخلاص (على سبيل المثال مقال الدكتور كمال رمزي إستينو، بعنوان آمالنا في عهد البابا شنودة جريدة الأهرام في ١٥ نوفمبر ١٩٧١) ومثل هذه الحساسيات لمستها اللجنة أيضاً لدى بعض رجال الدين المسيحي بشأن ما نشره بعض الكتاب المسلمين عن المزامير والتوراة والتثليث.

ومن هذه النقاط المختلفة تفاقم الشعور بالحساسية من كل من ينشره أو يقوله رجال الدين المسيحي في نطاق العقيدة المسيحية عن فهم للإسلام، ومن يدين به رجال الشرع الإسلامي في نطاق العقيدة الإسلامية عن فهم.

وقد استطاعت اللجنة أن تلمس خلال لقاءاتها بالبابا شنودة من ناحية وبالإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وفضيلة وزير الأوقاف، ومن ناحية أخرى الحساسية المفرطة من كل ما ينشر متعلقاً بالموضوعات الدينية، حتى وصلت هذه الحساسية إلى حد الاستياء من أي عبارة قد ترد عرضاً في سياق مقال لكاتب أو صحفي مما يمكن أن يساء تأويله أو فهمه، وهى حساسية يجب على المسئولين الدينيين أن يرتفعوا فوقها وإلا أصبح إبداء الرأي والتعليق والاستدلال محفوف بالمخاطر.

٣- وبعدها تناقل الناس أخبار تقرير آخر غير تقرير الشيخ إبراهيم اللبان وقد وصف بأنه تقرير لجهات الأمن الرسمية عن اجتماع عقده الأنبا شنودة الثالث في ١٥ مارس ١٩٧٢ بالكنيسة المرقسية بالإسكندرية، وقد أخذ هذا التقرير طريقة إلى التوزيع وقد صيغ على نحو يوحى بصحته كتقرير رسمي

وتضمن أقوالاً نسبت إلى بطريرك الأقباط في هذا الاجتماع ، ورغم أن هذا التقرير كان ظاهر الاصطناع ، فقد تناقلته بعض الناس على أنه حقيقة مما ولد اعتقاداً خاطئاً لدى الكنيسة القبطية حسبما جاء بهذا المنشور تهدف به إلى أن يستوي المسيحيون في العدد مع المسلمين والسعي إلى إفقار المسلمين وإثراء الشعب القبطي حتى تعود البلاد إلى أصحابها المسيحيين من أيدي الغزاة المسلمين كما عادت أسبانيا إلى النصرانية بعد استعمار إسلامي دام ثمانية قرون.

ورغم خطورة هذا المنشور المصطنع وأثره على نفسية بعض المسلمين الذين يطلعون إليه ويتناقلون مضمونه ، فلم يتخذ إجراء حازم لتنبيه الناس إلى أفكه.

وإذا كان الإتحاد الاشتراكي قد أصدر أخيراً بياناً بتكذيب ما تضمنته هذه النشرة، فقد كان المأمول ألا يقتصر توجيهه على القواعد التنظيمية بالإتحاد الاشتراكي ، وقد أستغل بعض المتطرفين هذا التقرير المصطنع فراحوا يوزعونه مع تعليق فيه إثارة وحض على الكراهية.

وقد أحدث ذلك رد فعل ربما كان من أسوأ مظاهرة ما بدا في مؤتمر عقده بعض رجال الدين المسيحي بالإسكندرية يومي ١٧ و ١٨ يوليو ١٩٧٢ ، واتخذوا فيه قرارات أبرقوا بها إلى الجهات المسئولة ومن بينها مجلس الشعب ، وكلها تدور حول المطالبة لما سموه حماية حقوقهم وعقيدتهم المسيحية وأنه بدون ذلك سيكون الاستشهاد أفض من حياة ذليلة، وهو موقف كان موضع استياء عام من كافة الطوائف المسيحية نفسها:

٤- وقد نبهت هذه الظروف مجتمعة إلى الخطر الذي بدأ يهدد الوحدة الوطنية، مما دعا السيد الرئيس أنور السادات إلى أن يطلب من مجلس الشعب أن يبحث في دور انعقاده في ٢٤ يوليو ١٩٧٢ موضوعاً واحداً هو الوحدة الوطنية، وخلال مؤتمر هذه الجلسات أعلن الرئيس أن هناك محاولات تشكيك بالوحدة الوطنية وأن هناك منشورات في هذا المعنى قدمت من خارج البلاد وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية، وبينما أن أرض هذا الوطن واحدة وأن سماؤه واحدة، وشعبه واحد، وأعلن الرئيس أنه سيدعو مجلس الشعب لدورة طارئة حتى يشرع قانونا للوحدة الوطنية، وقد دعا مجلس الشعب فعلاً إلى دور انعقاد غير عادى في شهر أغسطس ١٩٧٢، حيث أعد

مشروع قانون لحماية الوحدة الوطنية أصبح نافذاً بعد نشرة في الجريدة الرسمية في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٢.

وفي صدر هذا القانون برز معنى مهم يجب أن يكون موضع إدراكنا العميق، وهو أن الوحدة الوطنية هي القائمة على احترام المقومات الأساسية للمجتمع كما حددها الدستور ومنها على وجه الخصوص حرية العقيدة وحرية الرأي بما لا يمس حريات الآخرين أو المقومات الأساسية للمجتمع.

ورغم صدور هذا القانون فقد وقع حادث اعتداء على مبنى جمعية النهضة الأرثوذكسية بجهة سنهور بالبحيرة وذلك يوم ٨/ ٩/ ١٩٧٢ (الجناية ٣١,٣ لسنة ١٩٧٢ – جنايات مركز دمنهور) وأبلغ بعدها في ٢٩ أكتوبر ١٩٧٢ (القضية رقم ٦٥٤ سنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا) عن قيام بعض الأشخاص بطبع مائة نسخة من التقرير المصطنع عن الاجتماع المنسوب إلى البابا والذي أسلفنا الإشارة إليه، وأخيراً وقعت الحوادث المؤسفة التي جرت في الخانكة.

وتود اللجنة أن تسترعي النظر إلى قانون حماية الوحدة الوطنية لا تعدو أن يكون الإطار الشرعي لهذه الحماية التي يجب أن تجد سندها لدى كل مواطن ولدى سلطة الدولة ولدى التنظيم السياسي وفي هذا الخصوص لدى المسئولين الدينيين.

الأسباب

تدرك اللجنة قيمة ما بذل أخيراً من جهود على المستوى السياسي والإعلامي، لتأكيد أهمية حماية الوحدة الوطنية، وخاصة البيان الذي أذاعته الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي على مستوى تنظيماته والبيان القيم الذي أذاعته نقابة الصحفيين والذي كان يعتبر مثلا كان يجب أن تحتذيه سائر المنظمات الجماهيرية والتأكيد في خطب الجمعة وفي دروس الصباح في المدارس على هذه المعاني ولكن ما لم ننفذ إلى هذه المشكلة في أعماقها وتتعقب الأسباب المؤدية إليها ، ونقترح لها علاجاً فإن هناك خشية أن تتوقف المتابعة حينما تهدأ النفوس وتستقر الأوضاع، ويفتر بذلك الاهتمام بإيجاد حلول دائمة لا تقديم مسكنات وقتية، مما يهدد بعودة الداء الكامن إلى الظهور أشد خطراً وفتكاً.

وقد استطاعت اللجنة من خلال المناقشات التي أجرتها والدراسات التي قامت بها أن تستظهر جملة أسباب مباشرة تولد احتكاكا مستمراً ممكن أن يكون تربة صالحة لزرع الفرقة والكراهية لتفتيت الوحدة الوطنية، ونجملها تحت عناوين: الترخيص بإقامة كنائس – الدعوة والتبشير.

الترخيص بإقامة كنائس

منذ إن أنتصر عمرو بن العاص على الروم البيزنطيين الذين كانوا يحكمون مصر وقد أصبح أقباطها يتمتعون بحرية العبادة، فقد خلص هذا الانتصار العربي الأقباط من وطأة حكم الروم البيزنطيين واضطهادهم وأمنوا حرية ممارسة شعائرهم الدينية وسمح المسلمين للأقباط ببناء كنائس جديدة والاحتفال بأعيادهم، وقد كان عيد وفاء النيل عيداً عاماً يشترك فيه الولاة المسلمين مع الأقباط على السواء، بل قام الواليان العباسيان الليث بن سعد وعبد الله بن لهيفة ببناء كنائس وقال: هو من عمارة البلاد – بل قيل أن عامة الكنائس في مصر لم تبن إلا في ألإسلام في زمن الصحابة والتابعين (يراجع في ذلك كتاب الإسلام وأهل الذمة تأليف د/ على حسن الخربوطلي من نشرات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – ص ١٦٧) وتزوج بعدها العزيز بالله من خلفاء الدولة الفاطمية من زوجة قبطية مثلما فعل محمد صلى الله عليه وسلم حينما تزوج من ماريا القبطية وحينما أوصى بالقبط خيراً.

وفي عصرنا الحديث لا يزال تنظيم إقامة الكنائس أو تعميرها وترميمها يخضع لأحكام الخط الهمايوني الصادر من الباب العالي في فبراير ١٨٥٦ والذي كان يمثل وقتئذ اتجاها إصلاحياً تناول جملة نواح منها تأمين حقوق الطوائف غير الإسلامية.

وقد تقرر في الخط الهمايوني إباحة إقامة الكنائس أو ترميمها بترخيص من الباب العالي، وقد ورد به هذا الشأن ما نصه: "ولا ينبغي أن يقع موانع في تعميم وترميم الأبنية المختصة بإجراء عبادات في المداين والقصبات والقرى التي جميع أهاليها من مذهب واحد ولا في باقي محلاتهم كالمكاتب والمستشفيات والمقابر حسب هيئتها الأصلية ولكن إذا لزم تجديد محلات نظير هذه فيلزم عند ما يستصوبها البطرك أو رؤساء الملة أن تعرض صورة رسمها وإنشائها مرة

إلى بابنا العالي لكي تقبل تلك الصورة المعروضة ويجرى اقتضاؤها على موجب تعلق إرادتي السنية الملكونية أو تتبين الاعتراضات التي ترد في ذلك الباب بظرف مده معينه إذا وجد في محل جماعة أهل مذهب واحد منفردين يعني غير مختلطين بغيرهم فلا يقيدوا بنوع ما عدا لإجراء المنصوصات المتعلقة بالعبادة في ذلك الموضع ظافرا وعلنا أما في المدن والقصبات والقرى التي تكون أهاليها مركبه من جماعات مختلفة الأديان فتكون كل جماعة مقتدرة على تعمير وترميم كنائسها ومستشفياتها ومكاتبها ومقابرها إتباعا للأصول السابق ذكرها في المحلة التي تسكنها على حدتها متى لزمها أبنية يقتضى إنشاؤها جديد، يلزم أن تستدعي بطاركتها أو جماعة مطارنتها الرخصة اللازمة من جانب بابنا العالي فتصدر رخصتنا عندما لا توجد في ذلك موانع ملكية من طرف دولتنا العليا والمعاملات التي تتوقع من طرف الحكومة في مثل هذه الأشغال لا يؤخذ عنها شيء"

وكثير من الكنائس القبطية قد تقادم عليها العهد عليه فلا يعرف شيء عن تطبيق الخط الهمايوني بشأنه، ولكن في شهر فبراير ١٩٣٤ أصدر وكيل وزارة الداخلية قرار بالشروط التي يتعين توافرها للتصريح ببناء كنيسة وقد سميت بالشروط العشرة، ومع توفر هذه الشروط التي لا زالت مطبقة حتى الآن، وحينما تتحقق جهة الإدارة من توافرها يصدر قرار جمهوري بإقامة الكنيسة.

وقد طلبت اللجنة بياناً من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء عن عدد الكنائس القائمة في مصر أن عددها يبلغ ١٤٤٢ ولكن البيانات التي وافتنا بها وزارة الداخلية عن عدد الكنائس المسجلة لديها يدل على أنها ٥٠٠ كنيسة ومنها ٢٨٦ كنيسة قبطية ، ويرجع هذا الخلاف إلى أن جانباً من هذه الكنائس قد أقيم أصلاً قبل صدور قرار وزارة الداخلية في عام ١٩٣٤ كما أن بعضها قد بني بغير أن يصدر بالترخيص به قرار جمهوري، وقد تبين أن مجموع من الكنائس التي أصدرت بشأنها تراخيص في العشر سنوات الأخيرة يبلغ ١٢٧ كنيسة منها ٦٨ كنيسة للأقباط الأرثوذكس، ومن هذا العدد رخص بإقامة أثني وعشرين كنيسة جديدة وصدرت أربعة تراخيص بإعادة بناء وترميم لكنائس قائمة واعتبرت اثنان وأربعون كنيسة قديمة مرخصاً بها.

وقد تبينت اللجنة أنه من أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاحتكاك، وإثارة الفرقة عدم وضع نظام ميسر لتنظيم هذه التراخيص دون تطلب صدور قرار

جمهوري في كل حالة وذلك إن استصدار هذا القرار يحتاج إلى وقت، وكثير ما تتغير خلاله معالم المكان الذي أعد لإقامة الكنيسة، مثل أن يقام مسجداً قريباً منه يخل بالشروط العشرة، ونتيجة لبطء الإجراءات كثيراً ما تلجأ بعض الجمعيات القبطية إلى إقامة هذه الكنائس دون ترخيص وفي بعض الحالات تتسامح جهة الإدارة في ذلك وفي حالات أخرى يجرى التحقيق مع مسئول الجمعية، وهو أمر بادي التناقض بين احترام سيادة القانون من ناحية أخرى هو المبدأ الذي كفله الدستور في مادته السادسة والأربعين والذي جاء نصه مطلقاً وهو يجرى كالآتي "تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية" وهو نص يغاير في صيغته ما كانت تنص عليه الدساتير السابقة من حماية حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية في مصر، وفي ظل دستور سنة ١٩٢٣ أصدرت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة حكماً في ٢٦ فبراير ١٩٥١ بأن إقامة الشعائر الدينية لكل الطوائف قد كفلها الدستور في حدود القوانين والعادات المرعية ولكنها ألغت قرر لوزارة الداخلية برفض الترخيص بإنشاء كنيسة وكان أساس الرفض قلة عدد أفراد الطائفة وقالت المحكمة في حكمها إنه ليس في التعليمات نص يضع حداً أدنى لعدد الأفراد الذين يحق لهم إقامة كنيسة.

ومع ذلك فإن تنظيم لإدارة الكنائس لا يعتبر في حد ذاته اعتداء على حرية ممارسة الشعائر الدينية، وإن كان من المناسب أن يعاد النظر في أحكام الخط الهمايوني وقرارات وزارة الداخلية في هذا الشأن تجنباً لحالة شاعت وهي تحويل بعض الأبنية أو الدور إلى كنائس دون ترخيص وما يؤدي إليه ذلك أحياناً من تعرض بعض الأهالي له دون أن يدعوا هذا الأمر لسلطة الدولة وحدها وقد راجعت اللجنة الحوادث التي وقعت في العامين الأخيرين، فتبين لها أن معظمها يرجع إلى إقامة هذه الكنائس بغير ترخيص وتصدي الإدارة أو بعض الأهالي للقائمين عليها.

على أنه يجدر التنويه بأن الكثير من هذه الكنائس لا يعدو يكون غرفة أو ساحة صغيرة بغير أجراس أو قباب وهذه قد جرى الاكتفاء بقرار من وزير الداخلية للترخيص بإقامتها ومن ثم فإن اللجنة تقترح بإعادة النظر في نظام الترخيص بغيه تبسيط إجراءاته على أن تتقدم البطركخانة بخطتها السنوية لإقامة الكنائس لتدرسها الجهات المختصة دفعة واحدة بدلاً من أن تترك للمبادرة الفردية للجمعيات أو الأشخاص ودون تخطيط علمي سليم.

الدعوة والتبشير

الدعوة أو التربية الدينية والقيم الخلقية أمر يلتزم به مجتمعنا طبقاً للدستور الجديد في مادته السابعة عشرة كما تلزم الدولة بالتمكين لهذه المبادئ، وتقوم المساجد والكنائس الدينية والمدارس أساساً بشئون الدعوة الدينية، ولما كان كثير من الشكايات التي ولدت بعض الحساسيات ترجع إلى ما يتردد أحيانا في خطب المساجد وعظات الكنائس أو إلى نشاط تبشيري تقوم به بعض الجمعيات فقد أولت اللجنة هذا الموضوع اهتمامها.

وقد تبينت اللجنة من إحصائيات المساجد التي حصلت عليها من وزارة الأوقاف أن عدد المساجد التي تتبع وزارة الأوقاف لا يتجاوز أربعة آلاف مسجد وبينما تفوق المساجد الأهلية هذا العدد، وهذه المساجد لا شأن لوزارة الأوقاف بتعيين أئمتها أو وعاظها، وقد سبق أن صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠ وقرر أن تتولى وزارة الأوقاف إدارة المساجد سواء بوقفها إشهاد أو لم يصدر على أن يتم تسليمها كما تتولى أيضاً الإشراف على إدارة الزوايا التي يصدر بتحديدها قرار من وزير الأوقاف وتوجيه القائمين عليها لتؤدي رسالتها الدينية على الوجه الصحيح ، وقد عللت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون التي أعدها وزير الأوقاف وقتئذ "إخضاع جميع المساجد لإشراف وزارة الأوقاف" بأنه لوحظ أن عدد كبير من المساجد لا يخضع لإشراف وزارة الأوقاف وهذه المساجد يترك شأنها للظروف ولا يوجد بها من يحمل مسئولية التعليم والإرشاد، ولما كان بقاء هذه الحال قد ينقص من قيمة التوجيه الديني ويضعف الثقة برسالة المساجد، خصوصاً وأن ما يقال فوق منابر المساجد بحيث يكفل تحقيق الأغراض العليا من التعليم الديني العام وتوجيه النشء وحمايتهم من كل تفكير دخيل.

وحسبما وقف السيد وزير الأوقاف ردا على سؤال وجه إليه في مجلس الشعب، فقد كان المفروض أن ينفذ هذا القانون بضم ألف مسجد كل عام وهو ما تم عن عام ١٩٦١ وانتهى الأمر بأن الميزانية لم تسمح بذلك بعدها، إذ أن ضم المسجد الواحد يحتاج إلى ٥٠٠ جنيه سنوياً على أقل تقدير، فكأننا نحتاج إلى ٨ مليون من الجنيهات من أجل ضم المساجد الأهلية، وقد أعلن وزير الأوقاف أنه ابتدأ من عام ١٩٧٣ سيعمل على ضم ١٠٠٠ مسجد سنوياً (مضبطة مجلس الشعب الجلسة الرابعة والثلاثون في ٢٨ مايو ١٩٧٢ حيث

قدم سؤال من السيد العضو صلاح الطاروطي وسؤال آخر من السيدة كريمة العروسي بخصوص هذا الموضوع).

ومع تقدير اللجنة للظروف الميزانية وأولويات المعركة، فالذي لا شك فيه أن إخضاع هذه المساجد للإشراف الكامل لوزارة الأوقاف من شأنه أنه يبعد مظنة التجاوز فيما قد يلقى فيها من خطب أو وعظ، وحتى يتم ذلك فإن وزارة الأوقاف عليها أن تمارس رقابتها في الإشراف على إدارة هذه المساجد والزوايا وتوجيه القائمين عليها لتؤدى رسالتها الدينية على الوجه الصحيح ، كما تقترح اللجنة أيضاً في هذا الصدد أن يكون تعيين أئمة هذه المساجد بموافقة وزارة الأوقاف بعد التحقق من توافر الشروط الشرعية لتعيين إمام المسجد وفهمه الصحيح لأحكام الدين وتنظيم الإشراف على ما تلقى من خطب فيها حتى لا تجاوز شرح أحكام الدين الحنيف إلى توجيه انتقادات أو مطاعن في الأديان الأخرى.

وتلاحظ اللجنة أيضا أن ما يلقى من مواعظ في الكنائس يمكن أن يقع فيه تجاوز أيضاً إذا لم يلتزم الواعظ الحدود التي يتطلبها شرح أحكام الدين والدعوة إلى الحق والخير والفضيلة على أنه لما كان تعيين راعي الكنيسة يتم دائماً على قرار المطران المختص أو البطريركية فإنها تكون مسئولة عن أداء واجباته الدينية، ويمكن مراجعتها في ذلك عند أي تجاوز لهذه الواجبات.

وقد تبينت اللجنة أيضاً من المعلومات التي طلبتها من وزارة الشئون الاجتماعية أن عدد الجمعيات الإسلامية المقامة في مصر يبلغ ٦٧٩ جمعية بينما يبلغ عدد الجمعيات المسيحية الأرثوذكسية ٤٣٨ جمعية وهي جميعاً – إسلامية ومسيحية – تتلقى إعانات دورية سنوية من وزارة الشئون الاجتماعية تبلغ ٤٩٢٩٠ جنيها بالنسبة للجمعيات الإسلامية وتبلغ ٢٥٧٨٥ جنيها بالنسبة للجمعيات الأرثوذكسية.

وتخضع هذه الجمعيات لرقابة الجهة الإدارية طبقا لأحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشان الجمعيات والمؤسسات الخاصة وهو يجيز للجهة الإدارية أن تقرر إدماج أكثر من جمعية تعمل لتحقيق غرض مماثل أو توحيد إدارتها، كما يجيز حلها بقرار مسبب من وزير الشئون الاجتماعية لأسباب مختلفة من بينها إذا ارتكبت مخالفة جسيمة للقانون أو إذا خالفت النظام العام أو الآداب.

وقد تبينت اللجنة من استقراء الحوادث التي حققتها النيابة العامة بشأن النشاط الطائفي ومن المناقشات التي أجرتها مع المسئولين في مشيخة الأزهر وفي البطريركية على حد سواء، أن بعض الجمعيات قد نسب إلى بعض أعضائها توجيه مطاعن أو توزيع منشورات تنطوي على إساءة للأديان الأخرى أو القائمين عليها، كما أن بعض الجمعيات تتزايد أعدادها في الحي الواحد إلى حد لا يمكنها من أداء رسالتها في فاعلية وبمسئولية، وأن بعضها ينسب إليه القيام بنشاط تبشيري سواء بالنسبة للمسلمين أو حتى داخل نطاق المذاهب المختلفة في المسيحية بينما أن رسالته التبشيرية يجب أن توجه إلى أفريقيا والعالم الخارجي لا إلى المواطنين في مصر الذين يجب أن نحمي حريتهم وعقيدتهم الدينية من أي تأثير مصطنع، وكل هذا قد حدا اللجنة إلى أن تسترعي النظر إلى مكامن الخطر من تزايد عدد هذه الجمعيات العاملة في نفس الميدان، والتي يجب أن تتوافر في القائمين عليها إدراك سليم لأحكام الدين ونظرة متسامحة إلى العقائد الأخرى وبعد التعصب الذميم وانصراف أساسي إلى التربية الخلقية الوطنية، وهو ما يقضي أحكام الإشراف المقرر لوزارة الشئون الاجتماعية على مثل هذه الجمعيات.

وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه بعد أن أصبحت التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام طبقاً للمادة ١٩ من الدستور الجديد فإن المدارس قد أصبحت من مؤسسات الدعوة وهنا تبدو في المدارس التي تضم أبناء من المسلمين والأقباط إذ يجب إتاحة الفرصة لدروس دينية منظمة للتلاميذ الأقباط في المدارس يتعلمون فيها أحكام دينهم، وكما يجب أن تتسم دروس الدين جميعها بعرض لحقائق الأديان بحسن إدراك وسعة وبعد عن التعصب.

ملحق – ٥

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

صدر بموجب قرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د-٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨

الديباجة

لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،ولما كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وكان البشر قد نادوا ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة بالتحرر من الخوف والفاقة، كأسمى ما ترنو إليه نفوسهم، ولما كان من الجوهري العمل على تنمية علاقات ودية بين الأمم، ولما كان من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانوني إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد،ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أعادت في الميثاق تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، و بتساوي الرجال والنساء في الحق، وحزمت أمرها على النهوض بالتقدم الاجتماعي وبتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح،ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة، على ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ولما كان التقاء الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات أمرا بالغ الضرورة لتمام الوفاء بهذا التعهد، فإن الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الأمم، كما يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته، واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات، وكيما يكفلوا، بالتدابير المطردة الوطنية والدولية، الاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء

المادة ١

يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر وفضلا عن ذلك لا يجوز التمييز علي أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلا أو موضوعا تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر علي سيادته

المادة ٣

لكل فرد حق في الحياة والحرية وفى الأمان على شخصه

المادة ٤

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما

المادة ٥

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة

المادة ٦

لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية

المادة ٧

الناس جميعا سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز،، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز

المادة ٨

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.

المادة ٩

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا

المادة ١٠

لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة محايدة، نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفى أية تهمة جزائية توجه إليه

المادة ١١

١- كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه

٢- لا يدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرما بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجري

المادة ١٢

لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته، ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات

المادة ١٣

١- لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامة داخل حدود الدولة

٢- لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

المادة ١٤

١- لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد
٢- لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها

المادة ١٥

١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما

٢- لا يجوز، تعسفا، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته

المادة ١٦

١- للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين وهما يتساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله

٢- لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملا لا إكراه فيه

٣- الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة

المادة ١٧

١- لكل فرد حق التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره

٢- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا

المادة ١٨

لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة وأمام الملأ أو على حده

المادة ١٩

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفى التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود

المادة ٢٠

١- لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية

٢- لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما

المادة ٢١

١- لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية

٢- لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده

٣- إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت

المادة ٢٢

لكل شخص، بوصفه عضوا في المجتمع، حق الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن

توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية

المادة ٢٣

١- لكل شخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية وفى الحماية من البطالة

٢- لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي

٣- لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية

٤- لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه

المادة ٢٤

لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصا في تحديد معقول لساعات العمل وفى إجازات دورية مأجورة

المادة ٢٥

١- لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه

٢- للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين، ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار

المادة ٢٦

١- لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجانا، على الأقل في

مرحلتيه الابتدائية والأساسية ويكون التعليم الابتدائي إلزاما ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم

٢- يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام

٣- للآباء، على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم

المادة ٢٧

١- لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفى الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفى الفوائد التي تنجم عنه

٢- لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه

المادة ٢٨

لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظله الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققا تاما

المادة ٢٩

١- على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل

٢- لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقررها القانون مستهدفا منها، حصرا ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي

٣- لا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها

المادة ٣٠

ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعة، أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أيٍ من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه

إن التعددية والقبول بالآخر المختلف دينيا بدأت تتآكل في العقود الأخيرة، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية تزامنت مع الحقبة النفطية التي أعطت بعض دول الجزيرة العربية (الثرية ماليا والفقيرة ثقافيا) الفرصة لترويج مفهومها الخاص عن الإسلام الوهابي المتجهم الذي لا يقبل بالآخر. وقد وصل التمييز الديني والفرز الطائفي إلى درجة ملحوظة ولا يمكن أن تخطئها عين وشاع مناخ هستيري معبأ بالكراهية ضد غير المسلمين في مصر.

قد أصبح من الواضح أهمية أن تتحد جهود المثقفين والكتاب والسياسيين الذين يؤمنون بالمساواة وبحرية الاعتقاد لكل المصريين لكي يتجمعوا في مؤتمر لمناقشة قضية التمييز الديني، ويتبادلوا الرأي حول أفضل الطرق للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة التي يعاني منها مجتمعنا، وما تعنيه من إجحاف وظلم يقع على بعض المصريين



الغلاف للفنان/ عادل نصيف



